المركز القومى للترجمة



ألفريد إيكس الابن

الاقتصاد العالمى المعاصر

منذ عام 1980

ترجمة: أحمد محمود

2426

فى " الاقتصاد العالمى المعاصر" يقدم ألفريد إيكس مراجعة حية للاضطراب الأخير فى الاقتصاد العالمى لغير المتخصصين. وهو يقدم رؤية مفصلة للاتجاهات الاقتصادية والتجارية والجيوبوليتكية التى حددت الأسواق العالمية والسياسات منذ الثمانينيات. وبينما يركز الكتاب على ديناميكيات العولمة فهو ينظر إلى التطورات من الناحية التاريخية شارحاً كيف تعمل محركات التغير الاقتصادي الأساسية وكيف يمكننا التعرف على آثارها فى العالم اليوم، ويحدد التحديات التى يواجهها النمو الاقتصادي المستدام فى السنوات المقبلة.

تصميم الغلاف: نسرين كشك

الاقتصاد العالمى المعاصر

منذ عام ١٩٨٠

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور

مدير المركز: أنـور مغيـث

- العدد: 2426
- الاقتصاد العالمى المعاصر منذ عام ١٩٨٠
- ألفريد إيكس الابن
- أحمد محمود
- الطبعة الأولى 2014

هذه ترجمة كتاب:
The Contemporary Global Economy: A History Since 1980
By: Alfred E. Eckes, Jr.

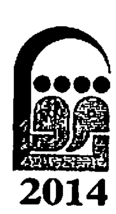
شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

الاقتصاد العالمى المعاصر

منذ عام ١٩٨٠

تأليف : ألفريد إيكس الابن

ترجمة : أحمـــد محـمـود



2014

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

إيكس، ألفريد.
الاقتصاد العالمي المعاصر منذ عام ١٩٨٠؛ تأليف: ألفريد إيكس الابن؛
ترجمة: أحمد محمود
ط١ -القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٤
٤٣٢ ص؛ ٢٤ سم
١- الاقتصاد الدولي
(أ) محمود، أحمد (مترجم)
(ب) العنوان ٣٤١,٧٥

رقم الإيداع ٢٠١٣/٩٣٢٠
الترقيم الدولي I.S.B.N. 978-977-718-347-5
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتــويات

تصـــدير

كثيراً ما يكون العالم المعاصر بمثابة مشهد محبط؛ ذلك أن "النظم العالمية الجديدة" تأتى وتذهب، وتبدو "صدامات الحضارات" وشيكة الوقوع، إن لم تكن واقعة بالفعل، ويبـــدو أن "أرباح السلام" تضيع بســهولة فى البريد، ويحتل الإرهاب و"الحرب على الإرهاب" عناوين الصحف. وتعيش الدول "الناضجة" بجانب الدول "الفاشلة" فى توجس متبادل. وفى هذه الظروف، يصعب تَبَيُّن "قواعد" اللعبة الدولية. ويظل ما هو، أو ما ليس هو، "القانون الدولى" إشكاليًا على الدوام. ومن المؤكد أنه عالم لا تزال فيه الحدود والتخوم قائمةً، إلا أنه يصعب حراستها والحفاظ عليها من الناحيتين المجازية والواقعية. ويحتل "اللجوء السياسى" عناوين الصحف، حيث تنتقل الشعوب عبر القارات، بدافع من الخوف. ويسعى مهاجرون آخرون إلى مستوى معيشة أفضل فحسب. وتبدو أذرع "المجتمع الدولى" غير مناسبة للتعامل مع العديد من المشكلات التى تواجه العالم، على الرغم من كثرة الاستعانة بها. ومع ذلك لا يخضع التغير المناخى للسيطرة القومية، مهما كانت الإغراءات. وتبدو المجاعة متوطنة فى بعض البلدان. وتهدد الضغوط السكانية الموارد المحدودة. ومع ذلك فإنه فى هذا السياق تُشَيطَن العولمة أو تُمدَح، تبعًا للطريقة التى تُفَهَم بها.

قد يمكن عرض هذه القائمة من المشكلات المعاصرة بقدر أكبر من التفصيل وتوسيعها على نحو غير محدود. إنه عالم معقد حاجز تمامًا للاستقصاء فى هذه السلسلة الطموحة من الكتب. ومن الصعب باستمرار تعريف كلمة "معاصر". فالتركيز فى هذه السلسلة على تطور العالم منذ الثمانينيات. ومع مرور الوقت، ومع ظهور الكتب،

لم يعد يبدو من المعقول مساواة "العالم منذ عام ١٩٤٥" بـ"التاريخ المعاصر". فمازال ميراث "الحرب الباردة" موجودًا، لكنه "فى الخلفية" بكل تأكيد. والغموض بشأن "الثمانينيات" متعمد. ولا يحمل عام واحد الأهمية نفسها فى أنحاء المعمورة. ولهذا السبب فهم يحددون نقاط البداية الخاصة بهم، داخل الإطار "المعاصر" الشامل.

تتعامل السلسلة مع تاريخ مناطق أو بلدان أو قارات بعينها، لكنها تفعل ذلك وهى تعى تمامًا أن تلك التواريخ، على الرغم من تميزها المستمر، يمكن اعتبارها، على نحو نادر فحسب، منفصلة عن تاريخ العالم ككل. فالقضايا الاقتصادية والديموجرافية والبيئية والدينية تتجاوز حدود الدولة أو الحدود الإقليمية أو القارية. وكما أن العالم نفسه يكافح للتوفيق بين التنوع والفردية من جانب والوحدة والهدف المشترك من جانب آخر، فكذلك يفعل مؤلفو هذه الكتب. فالمفهوم يمثل تحديًا. وقد اختير المؤلفون الذين لا يتقيدون بهويتهم العلمية - سواء أكان ذلك باعتبارهم مؤرخين أو علماء سياسة أو دارسين للعلاقات الدولية. فالمهمة هى دمج أكبر عدد ممكن من جوانب الحياة المعاصرة بطريقة يسهل استيعابها.

تركز معظم الكتب فى هذه السلسلة على بلدان أو مناطق أو قارات بعينها، لكن هذا الكتاب "يفكر بطريقة عالمية"، حيث يفسر ديناميكيات "الاقتصاد العالمى" ويشرحها. وكثافة "العولمة" المعاصرة هى ما تمنح الفترة موضع البحث طابعها الخاص. ذلك أن حجم التبادل، بصورة أو بأخرى، يفوق مثيله فى أية حقبة أخرى. وكذلك الحال بالنسبة لسرعة الاتصال الدولى وحجم تدفق رؤوس الأموال. وفى هذه الظروف، يمكن أن تكون الشروح الكلاسيكية لـ"شروط التجارة"، على النحو المتصوَّر فى قرون سابقة، قد عفَّى عليها الزمن. ومع ذلك فما زالت "التجارة الحرة" لها مؤيدوها المتحمسون ومعارضوها الملتزمون. وإذا كان بالإمكان التفكير فى "الاقتصاد العالمى" على أنه نظام، فهو يبدو متقلبًا ولا يمكن التكهن به. ويمكن فى بعض الأحيان الاعتراض على درجة ما من تنظيم التجارة والرسوم الجمركية من خلال التفاوض الموسع والمشحون، لكن بصعوبة كبيرة

وبنجاح متقلب فحسب. فاقتصادات بعض الدول تنشأ أو تتقلص أو يصيبها الركود وتربك افتراضات الهيمنة العالمية (ذلك أن السياسة ليست بعيدة بحال من الأحوال). وبينما يرسم هذا الكتاب طريقًا واثقًا عبر التعقيد، فهو يستخلص جوهر الاقتصاد العالمى وأساليب عمله بجلاء يثير الإعجاب.

كيث روبنز

تقـــديم

فى الجيل التالى لعام ١٩٨٠، مر الاقتصاد العالمى بتغيرات كبيرة وتقلب هائل. فقد أزال التقدم التكنولوجى فى النقل والاتصالات ومعالجة البيانات حدود الزمان والمسافة التقليدية. ومع انهيار الكتلة السوفيتية واندماج الصين فى النظام التجارى العالمى، دخل من أربعة إلى خمسة مليارات من البشر فى اقتصاد السوق العالمى. وفتحت تلك الأحداث الباب أمام حقبة جديدة من الرأسمالية التى رُفعت عنها القيود. ودفعت الولايات المتحدة بنموذجها الاقتصادى الليبرالى الجديد الذى ينطوى على التجارة الحرة والأسواق المفتوحة. ونتيجة لذلك أصبح الاتصال أفضل بين الناس. وتسارع تدفق التجارة ورأس المال والمهاجرين والمعلومات. وأسقطت الاتفاقيات التجارية الحواجز التى تحول دون الوصول إلى الأسواق. وبدأت المشروعات متعددة الجنسيات تتعامل مع العالم على أنه اقتصاد واحد من أجل إنتاج السلع وبيعها.

فى هذه البيئة التى تحولت تحولاً جذريا، تنبأ متفائلون كثيرون بانتعاش طويل يصاحبه نمو متسع ودخول متزايدة. وقد تصوروا مليارات الرأسماليين الجدد ومستهلكى الطبقة الوسطى. كما أن الدول القومية سوف تتضاءل لتصبح عديمة الأهمية.

كما اتضح، كان الاقتصاد العالمى فى فترة ما بعد الحرب الباردة معيوباً. فقد أسهم الإقراض السهل والائتمان الميسَّر والأدوات المالية غير المختبرة والمنظِّمين المهملين وأيديولوجيا السوق الحرة مجتمعين فى تغذية انتعاش على مستوى العالم فى العقارات وأسواق الأوراق المالية. وعندما انفجرت الفقاعة لأول مرة فى ٢٠٠٧-٢٠٠٨،

انهارت أسعار المساكن، وتوقف المقترضون عن سداد قروض الرهن العقارى، وبسرعة اختفت الثروات التى تكونت بسرعة فى أسواق الأسهم والسندات، وخفت حدة التحمس لرفع القيود والتوسع التجارى. وكما حدث فى ثلاثينيات القرن العشرين، دخلت الحكومات لإصلاح الأسواق وإنعاشها، وحاولت إنقاذ المشروعات شديدة الأهمية من الفشل.

ترك الانهيار الدول الأكثر تقدمًا فى صورة سيئة، حيث كانت تواجه تعديلات ضخمة. وقد زعزع الإيمانَ بإجماع واشنطن للأسواق الحرة والرأسمالية المنظَّمة تنظيمًا خفيفًا. ويبدو أنه عزز مدافعى السوق الناشئة عن المشروعات المملوكة للدولة والتنظيم الحكومى القوى. وبينما قادت بريطانيا الاقتصاد العالمى فى القرن التاسع عشر، وأمريكا العالم فى أواخر القرن العشرين، رأى كثيرون أن الأزمة الاقتصادية فى ٢٠٠٧-٢٠١٠ أعلنت عن تحول فى القيادة. ذلك أن البلدان النامية، كالصين والهند وغيرهما من العمالقة الناشئين، سوف تكون لها أدوار محسَّنة فى نظام القرن الحادى والعشرين وستصبح المحركات الجديدة للنمو العالمى. ويسعى هذا الكتاب عن الاقتصاد العالمى المعاصر إلى تقديم رؤية تاريخية للتطورات المهمة. وتبحث الفصول الاتجاهات العريضة، والمناطق والبلدان الرئيسية، وتطور الفكر بشأن الاقتصاد الدولى، والتجارة والتمويل الدوليين، وظهور الأعمال التجارية المتعدية للقوميات، والأزمة الاقتصادية فى ٢٠٠٧-٢٠١٠، كما يبحث الكتاب الجانب الخفى للعولمة - بما فى ذلك القضايا المتصلة بالإتجار فى البشر والمصانع الاستغلالية، والجريمة والإرهاب، والصحة، والبيئة. وأخيرًا تستعرض الخاتمة الجهود الأولية لتنظيم الاقتصاد العالمى وإعادة توازنه وتحقيق النمو المستدام، فى وقت تطمح فيه القوى الناشئة إلى تولى دور القيادة فى الشئون الاقتصادية الدولية.

الفصل الأول

مقـــدمة

فى بداية القرن الحادى والعشرين كان ساكن أوروبا الغربية أو أمريكا الشمالية أو أوقيانوسيا(*) كوزموبوليتانيًا إلى حد كبير فى استهلاكه ومظهره؛ إذ كان يقود سيارة مستوردة (ربما أمريكية أو يابانية)، ويرتدى ملابس من صنع الصين، ويأكل منتجات غذائية من أنحاء العالم المختلفة كجزء من نظامه الغذائى اليومى، وكان يتصل من خلال جهاز كمبيوتر أو تليفون محمول جرى تجميعه فى آسيا بالأصدقاء أو الأقارب فى أنحاء العالم. ويسَّر البريد الإلكترونى من خلال شبكة الإنترنت وابتكارات من قبيل سكاى پى وفيس بوك طريقة تبادل المعلومات والصور، والبقاء على اتصال مع شبكة عالمية من الأصدقاء والمعارف. وهؤلاء الذين أسعدهم الحظ بأن تكون لديهم محافظ استثمارية غالبًا ما كانوا ينوعونها بالأسهم والسندات الأجنبية. وكان سكان الدول الغنية لا يولون اهتمامًا كبيرًا بقضاء العطلات فى الخارج (كانت فرنسا وإسبانيا وأمريكا الشمالية والصين مقاصد شائعة). وكان المتقاعدون يختارون السفريات التى تجرى على مهل، ربما على متن إحدى السفن العملاقة التى ترتاد ألاسكا أو البلطيق فى الصيف، أو منطقة الكاريبى والبحر المتوسط فى الشتاء.

(*) مجموعة جزر وسط المحيط الهادئ وجنوبه (بولينيزيا وميكرونيزيا وميلانيزيا وأستراليا ونيوزلندا). (المترجم)

انضم ما بين أربعة وخمسة مليارات شخص إلى السوق العالمية خلال ربع القرن الماضى. وبينما اختارت النخب السياسية والاقتصادية المحلية أن تكون على علاقة ودية مع النخب الأخرى، حيث يتزلجون على الجليد فى الشتاء أو يقومون برحلات باليخوت فى سانت بارتس أو موناكو فى الصيف، يتقاطع الكثيرون من الفقراء مع الاقتصاد العالمى بطريقة مختلفة. فقد أنتج حوالى ٥٠٠ مليون من عمال المصانع الجدد - والكثير منهم شابات - التى شيرتات والأحذية الرياضية وأجهزة الآى فون وغيرها من المنتجات للتصدير إلى المستهلكين فى البلدان الأخرى. وكثيراً ما كانوا يعملون ١٢ ساعة فى اليوم، أو أكثر، مقابل أجور منخفضة (ربما ما يساوى دولارين، أو أقل، فى اليوم)، وكان لديهم وقت فراغ أقل. وكان الكثيرون ينفقون جزءاً من مكاسبهم الضئيلة لتحسين قدرتهم على الحركة وصلاتهم بالأسرة والأصدقاء. بل إنه حتى فى الأماكن الأكثر قفراً وسعت المنتجات الأساسية كالدراجات النارية والتليفونات المحمولة وأجهزة التليفزيون المعرفة وزادت من حجم الفرص. وعند السماع عن فرص العمل الأفضل فى البلدان ذات الدخل المرتفع، كان البعض يسلمون أرواحهم للمهربين المحترفين الذين يحبسونهم فى حاويات السفن، أو يقودونهم فى الدروب الصحراوية فى منتصف الليل، لعبور الحدود. وكما فعل الملايين من المهاجرين فى قرون خلت، فقد خاطروا بحياتهم لتحسين دلائل المستقبل لأسرهم ولأنفسهم[1].

بينما استفاد ملايين البشر من الاقتصاد العالمى المعاصر - وخاصةً النخب ذات الدخل المرتفع والمهنية - فلم يشارك الجميع فى رخائه. وتبين دراسات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية توزيعًا على قدر كبير من الانحراف للثروة فى بعض البلدان[2]. وتشير بيانات العاطلين إلى أن عمال المصانع، وأسرهم، فى البلدان ذات الدخل المرتفع عانوا من ارتباكات فى حياتهم، حيث أُغلقت المصانع ونُقلت فرص العمل إلى بلدان ذات عمالة أرخص. وفى الاتحاد السوفيتى، خلق انهيار تخطيط الدولة صعوبات واسعة الانتشار لأصحاب معاشات التقاعد ولغير القادرين على التكيف مع الظروف الجديدة. وبالغ آخرون فى تقدير ظروفهم. ذلك أنهم أنفقوا ببذخ وخاطروا بديون تزيد كثيراً عن مواردهم. وكما اتضح، كان بعض أكبر التجاوزات فى الحكومة، حيث قدم المسئولون

المنتخبون فى بلدان كثيرة وعوداً مالية غير مسئولة لكسب الأصوات، وزادت عجوزات الميزانية زيادة كبيرة.

أعادت الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠١٠ إلى الأذهان بصورة ما الفترتين الڤيكتورية والإدواردية السابقة على الحرب العالمية الأولى. فمنذ حوالى عام ١٨٧٠ إلى عام ١٩١٤ كانت المملكة المتحدة مركز اقتصاد عالمى مشابه. كما كانت مفتوحة للتجارة والتمويل، وفرضت بضعة قيود على الهجرة. ونتيجة للكوابل البحرية، انتقلت الأخبار والمعلومات بسرعة. وربطت الكابلات المملوكة لبريطانيا العالم بلندن، وتولت البحرية الملكية حماية الطرق البحرية. واستهلك سكان المملكة المتحدة منتجات العالم واستثمروا مدخراتهم خارج البلاد فى المناجم والمزارع والسكك الحديدية والمرافق. وتذكر عالم الاقتصاد البريطاني الشهير چون مينارد كينز تلك الفترة غير العادية بحنين إلى الماضى فى كتابه "نتائج السلام الاقتصادية" (١٩٢٠). وتعجب كينز من "تدويل" الحياة الاقتصادية، مشيراً فى فقرة شهيرة من كتاباته إلى كيف أن ساكن لندن يمكنه أن يطلب بالتليفون، وهو يحتسى شاى الصباح، منتجات مختلفة من العالم بأسره. وكان يمكنه استثمار ثروته فى الموارد الطبيعية والمشروعات الجديدة فى الخارج، أو يشترى سندات أية بلدية كبيرة فى أى قارة يمكن أن يوصى بها خياله أو معلوماته[٣].

لكن ما يؤسف له أن الاقتصاد العالمى المفتوح الذى سبق الحرب العالمية الأولى اختفى فى ذلك الصراع، حيث فرضت الحكومات قيوداً لتنظيم الشئون الاقتصادية. وطوال حوالى ٦٥ عاماً حتى عام ١٩٨٠ قيدت الحكومات الوطنية التجارة والتمويل، وفرضت قيوداً على الهجرة، وأدارت الاتصالات من خلال احتكارات مملوكة للحكومة أو تقوم هى بتنظيمها. وخلال تلك الفترة أربكت الأنماطَ الاقتصاديةَ السابقةَ حربان عالميتان وكسادٌ عظيمٌ ومنافسةُ الحرب الباردة المكثفة. لكن فى أواخر القرن العشرين، عندما هدأت توترات الحرب الباردة وانتعش من جديد التحمس لاقتصاد السوق، بزغ فجر حقبة جديدة من الأسواق المفتوحة ورَفْع القيود.

المجـــال

يقدم هذا الفصل التمهيدى نظرة عامة على التطورات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية غير العادية التى شكَّلت الاقتصاد العالمى المعاصر على مدى الجيل الأخير. وهو يبحث الأفكار العامة، بينما يقدم الفصل الثانى رؤية تاريخية قصيرة عن الاقتصاد الدولى فى أوائل القرن العشرين ومنتصفه. ويبحث الفصلان التاليان أفكار النمو والتكامل والتقلب العريضة التى أثرت على البلدان الغنية والعالم النامى. ويناقش الفصل الخامس كيف شكلت الأفكار والأفراد الاقتصاد المعاصر. وهنا نستعرض أفكار آدم سميث وديفيد ريكاردو فى القرن الثامن عشر، ومفكرى الأعمال الأقرب عهداً مثل جون مينارد كينز وميلتون فريدمان وبيتر دراكر. وتبحث الفصول التالية كيفية تطبيق هذه الأفكار على التجارة الدولية، والأعمال التجارية العالمية، والتمويل. وبعد ذلك يعود الكتاب مرة أخرى إلى الأزمة المالية العالمية الحديثة ويبحث تفاعل القوى الأكثر ظلامًا، ومنها الجريمة المنظمة والتهريب والمصانع الاستغلالية والصحة والسلامة والقضايا البيئية. ويستعرض الفصل الختامى الجهود الحديثة لتنظيم الاقتصاد العالمى وإعادة توازنه وإشراك القوى الناشئة.

عصر العولمة المعاصر، (١٩٨٠–٢٠١٠)

خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٨ مر العالم بحقبة ذهبية ثانية تعيد إلى الأذهان الرخاء السلمى قبل الحرب العالمية الأولى. وعلى الرغم من عدد الصراعات المحلية والإقليمية فى جزر فوكلاند والبلقان وأفغانستان والشرق الأوسط وجنوب آسيا وإفريقيا، فلم تكن هناك أعمال عدائية بين القوى الكبرى. وشيئًا فشيئًا خفضت الحكومات الضرائب، ورفعت القيود عن الأسواق، وباعت المشروعات المملوكة للدولة، وأزالت الحواجز التجارية. وخلال التسعينيات خفضت نفقات التسليح بشكل حاد مع انتهاء الحرب الباردة. وتسارعت خطوات التغيير وغيرت المشهد السياسى والاجتماعى والاقتصادى. وأفرزت مجموعة من الاتجاهات قصيرة المدى والظروف قصيرة المدى

فرصًا جديدة للبشرية، لكنها أتت كذلك بقدر أكبر من الشك والانزياحات والقلق بشأن التحديث. ومن ناحية، كان هناك قدر أكبر من التكامل بين الناس والدول (العولمة). ومن ناحية أخرى، كان هناك بعث للأقلمة (حيث سعت الجماعات العرقية للحصول على قدر أكبر من تقرير المصير وتداول السلطة) والنزعة الحمائية، حيث تحدت الجماعات المنكوية الجهود الدولية لإزالة الحواجز وتكامل الأسواق. وسوف يُعالَج معنى هذه المصطلحات ودلالاتها في فصول لاحقة.

على الصعيد السياسي، جاء سقوط سور برلين في عام ١٩٨٩ وتفكيك الاتحاد السوفيتي في أواخر عام ١٩٩١ بحقبة من التعايش السلمي نسبيًا بين القوى العظمى. واستجابة للظروف والأفكار الجديدة، رفعت الحكومات في أنحاء العالم القيود عن الاقتصادات، وخصخصت الصناعات، وسمحت لقوى السوق بأن تحيا من جديد. وتشجيعًا لرفع القيود والخصخصة، فتح الطريق كل من رئيسة الوزراء مارجريت تاتشر والرئيس رونالد ريجان. وفي الوقت نفسه، دمجت تكنولوجيات النقل الجديدة (الطائرات النفاثة كبيرة الحجم وسفن الحاويات)، والاتصالات (التليفون المحمول وخطوط الألياف البصرية والأقمار الاصطناعية)، ومعالجة المعلومات (أجهزة الكمبيوتر الشخصي)، والأسواق الوطنية المتكاملة والحواجز الحدودية المذابة.

بالنسبة للاقتصاد العالمي، سرَّعت هذه التغيرات تدفق المعلومات والسلع والخدمات والمال - وأفرزت التقلب، نتيجة لاستجابة قوى السوق للأحداث. ولم يعد عالم أواخر القرن العشرين عالمًا فيه الأشخاص العاديون والمجتمعات المحلية تربطهم ببعضهم على نحو فضفاض التجارة والزائرون العارضون وتدفقات المعلومات المتفرقة (مكالمة تليفونية أو رسالة عارضة). فقد كان العالم الجديد فوريًا وتفاعليًا ومتكاملاً. وفي العصر الرقمي تدفقت المعلومات والأفكار بكبسة زر. وكان تجار التجزئة في منطقة ما من العالم يتصلون إلكترونيًا وفوريًا مع الموردِّين على بعد آلاف الأميال. وأثرت التغيرات في أسواق السلع وأسعار الصرف وأسعار الأسهم وأسعار الفائدة على المستثمرين والمنتجين في أطراف الأرض البعيدة بشكل فوري. وتدفقت مبالغ كبيرة من رأس المال الخاص بسهولة وسرعة من منطقة إلى أخرى، في تحدٍّ للسلطات والمنظمين المحليين.

متوسط الأعمال ومعرفة القراءة والكتابة

خلال فترة إعادة الهيكلة الاقتصادية، حسَّن ملايين الناس حياتهم وظروف معيشتهم. وفى معظم مناطق العالم، يتزايد متوسط الأعمار المتوقع. وفى عام ١٩٦٠، كان يمكن للشخص المولود فى بلد ذى دخل مرتفع توقع أن يعيش حتى ٦٩ عامًا، بزيادة قدرها ٢٩ عامًا على الشخص المولود فى أحد البلدان الأقل نموًا. وبحلول عام ١٩٨٠ قلت الفجوة إلى ٢٦ عامًا، حيث يعيش ساكن البلد ذى الدخل المرتفع ٧٣ عامًا، بينما يعيش ساكن البلد الأقل نموًا ٤٧ عامًا. وبعد ثمانية وعشرين عامًا (٢٠٠٨)، وهو آخر عام توفرت البيانات الخاصة به، كانت الفجوة لا تزال كبيرة، وهى ٢٣ عامًا. وهؤلاء الذين وُلِدوا فى بلد ذى دخل مرتفع يمكنهم التطلع إلى ٨٠ عامًا من الحياة، بينما يمكن لمن وُلِدوا فى بلد من البلدان الأقل نموًا التطلع إلى ٤٧ عامًا. وبينما لا تزال الفجوة الهائلة قائمة، زادت متوسطات الأعمار فى كل من البلدان الغنية والفقيرة مع بعض الاستثناءات القليلة فحسب. ففى إفريقيا جنوب الصحراء، حيث حصد الإيدز أرواح الكثيرين، تدنت متوسطات الأعمار فى تسعة بلدان، هى بوتسوانا وجمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وليسوتو وجنوب إفريقيا وسوازيلاند وزامبيا وزيمبابوى. وعانت زيمبابوى، وهى أحد اقتصادات العالم الأسوأ إدارةً، من تدنى على مدى ١٥ عامًا (من ٥٩ إلى ٤٤). وفى بضعة بلدان خارج إفريقيا، كان هناك تدنٍّ كذلك فى متوسط الأعمار. وهذه البلدان هى كازاخستان وأوكرانيا وكوريا الشمالية.

جـــدول (١-١) متوسط الأعمار (إجمالى عدد السنوات)

(١٩٦٠ - ٢٠٠٨)

المنطقة أو البلد	١٩٦٠	١٩٨٠	٢٠٠٠	٢٠٠٨
العالم	٥٢	٦٣	٦٧	٦٩
البلدان ذات الدخل المرتفع	٦٩	٧٣	٧٨	٨٠
أستراليا	٧١	٧٤	٧٩	٨١
كندا	٧١	٧٥	٧٩	٨١
منطقة اليورو	٧٠	٧٤	٧٨	٨١
فرنسا	٧٠	٧٤	٧٩	٨٢
ألمانيا	٧٠	٧٣	٧٨	٨٠
اليابان	٦٨	٧٦	٨١	٨٣
نيوزيلندا	٧١	٧٣	٧٩	٨٠
المملكة المتحدة	٧١	٧٤	٧٨	٨٠
الولايات المتحدة	٧٠	٧٤	٧٧	٧٨
البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط	٤٧	٦٠	٦٥	٦٧
البلدان الأقل نمواً	٤٠	٤٧	٥٤	٥٧
شرق آسيا والمحيط الهادى	٤٦	٦٤	٧٠	٧٢
الصين	٤٧	٦٦	٧١	٧٣
هونج كونج	٦٦	٧٥	٨١	٨٢
إندونيسيا	٤١	٥٤	٦٧	٧١
ماليزيا	٥٤	٦٧	٧٣	٧٤
الفلبين	٥٣	٦١	٦٩	٧٢
سنغافورة	٦٤	٧١	٧٨	٨١
كوريا الجنوبية	٥٤	٦٦	٧٦	٨٠
تايلاند	٥٤	٦٦	٦٨	٦٩
ڤيتنام	٤٤	٥٧	٧٢	٧٤
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى	٥١	٦٤	٧٢	٧٣

المنطقة أو البلد	١٩٦٠	١٩٨٠	٢٠٠٠	٢٠٠٨
الأرجنتين	٦٥	٧٠	٧٤	٧٥
البرازيل	٥٤	٦٢	٧٠	٧٢
تشيلي	٥٧	٦٩	٧٧	٧٩
المكسيك	٥٧	٦٧	٧٤	٧٥
الشرق الأوسط/ شمال إفريقيا	٤٧	٥٨	٦٩	٧١
مصر	٤٦	٥٧	٦٨	٧٠
إسرائيل	٧٢*	٧٢	٧٩	٨١
المملكة العربية السعودية	٤٤	٦١	٧١	٧٣
تركيا	٥٠	٦٠	٧٠	٧٢
جنوب آسيا	٤٣	٥٤	٦١	٦٤
بنجلاديش	٤٠	٤٨	٦١	٦٦
الهند	٤٢	٥٥	٦١	٦٤
باكستان	٤٩	٥٨	٦٤	٦٧
أفريقيا جنوب الصحراء	٤١	٤٨	٥٠	٥٢
غانا	٤٦	٥٣	٥٨	٥٧
ليبريا	٤٠	٥٧	٧٢	٧٤
موريشيوس	٥٩	٦٦	٧٢	٧٣
نيجيريا	٣٨	٤٥	٤٦	٤٨
جنوب إفريقيا	NA	٥٧	٥٦	٥١
زيمبابوي	٥١	٥٩	٤٣	٤٤
شرق أوروبا ووسطها				
جمهورية التشيك	٧٠	٧٠	٧٥	٧٧
بولندا	٦٨	٧٠	٧٤	٧٦
الاتحاد الروسي	NA	٦٧	٦٥	٦٨
أوكرانيا	٦٩	٦٩	٦٨	٦٨

المصدر: World Bank, World Development Indicators Database, http://data. worldbank. org/ data-catalog (accessed August 2010).

وفى العالم النامى الذى يضم بلدانًا منخفضة ومتوسطة الدخل، ارتفع معدل معرفة القراءة والكتابة بالنسبة للبالغين الذين أعمارهم ١٥ عامًا فأكثر من ٦٩,٩ بالمائة إلى ٨٠,٢ بالمائة فيما بين عامى ١٩٩٠ و٢٠٠٨(٤).

تحسين مستويات المعيشة

قدم النمو الاقتصادى أدلة أخرى على تحسن الظروف. ففى أواخر القرن العشرين، رفع النمو الاقتصادى مستويات المعيشة بصورة كبيرة فى الكثير من الأسواق. ومنذ عام ١٩٨٠، زاد إجمالى الناتج المحلى فى العالم بالدولار الثابت بمعدل مركب قدره ٢.٨ بالمائة سنويًا. وفى الاقتصادات النامية كان متوسط إجمالى الناتج المحلى نسبة مبهرة هى ٦.٧ بالمائة، لكن فى البلدان الأقدم ذات الدخل المرتفع كان المعدل أقرب إلى ٢.٥ بالمائة(*).

أحد مؤشرات دخل الفرد الأفضل هو نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى مقاسًا بالدولارات الثابتة وباستخدام تفاوتات القوة الشرائية لتعديل التكاليف فى

(*) إجمالى الناتج المحلى هو إجمالى قيمة كل السلع والخدمات المنتَجة فى اقتصاد بعينه خلال عام. وعند تقسيمه على عدد سكان البلد يصبح نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى. ولأن تقلبات الأسعار والعملة تعقد المقارنات، فنحن نعتمد فقط على نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بالدولار الثابت مستخدمين تفاوتات القوة الشرائية. وتمكِّن تفاوتات القوة الشرائية الاقتصاديين من أن يحسبوا مستويات المعيشة المقارنة بدقة وتعويض تقلبات أسعار الصرف.
يُستخدم نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى على نطاق واسع باعتباره بديلاً لمستوى المعيشة فى اقتصاد ما، لأن ظروف المعيشة تميل إلى التحسن عندما يرتفع نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى. وهو ليس مقياسًا لدخل الفرد ولا يأخذ فى حسبانه توزيع الثروة أو التعاملات غير السوقية.
بيانات إجمالى الناتج المحلى متاحة على نطاق وتُجْمَع بانتظام، مما يسمح بالمقارنات الدولية. ولأنه أفضل مؤشر متاح للأداء الاقتصادى النسبى، فإننا نستخدمه على نحو موسع فى هذه الدراسة. وفى مقارناتنا بين البلدان فيما يتعلق بنصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى، اعتمدنا على بيانات البنك الدولى القائمة على تفاوت القوة الشرائية بالدولار الثابت الدولى لعام ٢٠٠٥، للاطلاع عن مزيد من المعلومات، انظر World Bank, WDT. وطبقًا لما ذكرته مصادر البنك الدولى، فإن للدولار الدولى قيمة إجمالى الناتج المحلى الشرائية نفسها التى للدولار الأمريكى فى الولايات المتحدة.

الاقتصادات المختلفة. وبالنسبة للعالم خلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٩، فقد ارتفع نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بنسبة ٦٠٪ من ٥٩٤٩ دولارًا فى عام ١٩٨٠ إلى ٨٥١٤ دولارًا فى عام ٢٠٠٩. وكان للمملكة المتحدة (٧٤٪) والولايات المتحدة (٦٢٪) معدل نمو فى نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى يتجاوز المتوسط العالمى. لكن البلدان النامية حققت نموًا حاول منافسوها اللحاق به. ففى شرق آسيا والمحيط الهادى ارتفع نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بصورة كبيرة بنسبة ٥٩٤٪ فى الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٩، وتمتعت الصين بزيادة بلغت ١٠٨٣٪، تلتها كوريا الجنوبية بنسبة ٣٦٠٪. وارتفع نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى فى الهند بنسبة ٢٣٠٪. وحوَّل هذا النمو الفلكى ملايين الفلاحين إلى مستهلكين لديهم نقود لشراء التليفونات المحمولة وأجهزة التليفزيون ووسائل النقل ذات المحركات، والارتباط بالعالم الخارجى. كما خلق النمو السريع الكثير من المليونيرات الآسيويين الجدد. وفى عام ٢٠٠٩، يقدر أن الأفراد الذين لديهم مليون دولار على الأقل من الأصول القابلة للاستثمار فى آسيا كان يساوى العدد نفسه فى أوروبا ويقترب من العدد الذى فى أمريكا الشمالية وهو ٣.١ مليون[٥].

فى بعض مناطق العالم، كان نمو نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى أقل إثارة. فقد نعمت بقايا الإمبراطورية السوفيتية، التى كانت تمر بتحول صعب من الاقتصادات الخاضعة لسيطرة الدولة إلى الاقتصادات ذات التوجه السوقى، بنمو متفاوت. وكان أداء بلدان مثل بولندا وسلوفاكيا، التى اجتذبت قدرًا كبيرًا من الاستثمار الأجنبى، أفضل من المواقع الأبعد. وأدارت روسيا مكسبًا صغيرًا - بلغ ٧ بالمائة فى الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٩، وفى الشرق الأوسط حققت تركيا ومصر مكاسب قوية، وكذلك فعلت بلدان جنوب آسيا. وكان نمو أمريكا اللاتينية متفاوتًا ودون الأداء التقليدى، فيما عدا تشيلى ذات التوجه السوقى وحققت أداء أفضل. وتخلفت إفريقيا جنوب الصحراء بنصيب للفرد من إجمالى الناتج المحلى قدره ٨ بالمائة فحسب، لكن هذه المنطقة ولَّدت نموًا قويًا بعد عام ٢٠٠٠، وعانى عدد من البلدان فى تلك المنطقة من الدخول المتدنية. وكان فى بعضها حكومات غير مستقرة وحروب وصراعات داخلية، وفساد على مستويات مرتفعة فى القطاع العام[٦].

الهجرة الدولية المتسارعة

ينتقل الناس عبر الحدود، كما تنتقل البضائع والمال والمعلومات. وخلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠١٠، تسارع تدفق المهاجرين. وفى عام ١٩٨٠، كان ١٠٠ مليون شخص تقريبًا يعيشون خارج البلد الذى وُلِدوا فيه، وبعد ٣٠ عامًا كان ٢١٥ مليونًا (٣,١ بالمائة من سكان العالم) يعيشون خارج البلد الذى وُلِدوا فيه. وأعاد ذلك الاتجاه إلى الأذهان حقبة العولمة الذهبية الأولى (١٨٧٠-١٩١٤).

تسريع الهجرة الدولية

ينتقل الناس عبر الحدود، شأنهم فى ذلك شأن السلع والمال والمعلومات. وخلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى ٢٠١٠، تسارع تدفق المهاجرين. وفى عام ١٩٨٠، كان حوالى ١٠٠ مليون شخص يعيشون خارج البلد الذى وُلِدوا فيه، وبعد ٣٠ عامًا كان عددهم ٢١٤ مليونًا (٣,١ بالمائة من سكان العالم). وأعاد هذا الاتجاه إلى الأذهان عصر العولمة الذهبى الأول (١٨٧٠-١٩١٤) عندما فرضت الحكومات بضعة قيود على الهجرة وكان الناس ينتقلون بحرية. لكن حربين عالميتين وكسادًا عظيمًا وقيود الهجرة المتزايدة أحبطت الهجرة واسعة النطاق حتى الستينيات عندما بدأت الحكومات تخفيف القيود. وبدأت بعض الحكومات الأوروبية تجنيد العمالة منخفضة المهارة فى تركيا وشمال إفريقيا. وبمرور الوقت سمحت القوى الاستعمارية السابقة - بلجيكا وهولندا وفرنسا والمملكة المتحدة - بدخول أعداد هائلة من المهاجرين من المستعمرات السابقة. كما خففت أستراليا وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة القيود مما أفاد المهاجرين من شمال أوروبا وغربها. وبعد ذلك وفى أوائل التسعينيات، خفف الاتحاد الأوروبى تدريجيًا القيود على الهجرة، مما أتاح فرصًا للهجرة بين الدول الأعضاء(٧).

كان الاتجاه السائد على مدى فترة الثلاثين عامًا بالكامل هو انتقال الأفراد المتزايد من البلدان منخفضة الدخل إلى البلدان مرتفعة الدخل. وتضاءلت التدفقات من أوروبا إلى بلدان الهجرة التقليدية، كالولايات المتحدة وكندا وأستراليا. وأثرت الأحداث

السياسية كذلك على إحصائيات الهجرة فى التسعينيات. ومن بين الأحداث الكبيرة كان انهيار الاتحاد السوفيتى والصراعات فى البلقان وانفتاح الصين. واستوعب روسيا ٤.٤ مليون مهاجر، وهو ما يزيد على ضعف ما كان عليه الحال فى العقد السابق. وكانت تلك إلى حد ما قضية إحصائية، نتيجة لإعادة تصنيف المهاجرين الداخليين على أنهم مهاجرون دوليون عندما تفكك الاتحاد السوفيتى، وقامت ١٥ دولة مستقلة.

الجدول (١-٢) نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى

(تباين القدرة الشرائية، دولار ٢٠٠٥ الدولى الثابت)

المنطقة أو البلد	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٩/١٩٨٠
العالم	٥,٩٤٩	٦,٨١٤	٩,٥٢٩	٩,٦٨٨	٩,٥١٤	٪١٦٠
البلدان ذات الدخل المرتفع	١٩,٤٩٥	٢٤,٥٠٥	٣٣,٨٧٣	٣٣,٨٧٠	٣٢,٦٠٠	٪١٦٧,٢
أستراليا	٢٠,٠٤٢	٢٣,٩٧٩	٣٣,٨٤٨	٣٤,٥٢٢	٣٤,٢٥٩	٪١٧١,٠
كندا	٢٢,٥٦٩	٢٦,٣٥٥	٣٦,٠٧٤	٣٥,٨٩٥	٣٤,٥٦٧	٪١٥٣,٢
منطقة اليورو	١٨,٩٦١	٢٣,٣٩٣	٣٠,٩٦٦	٣٠,٩٩٣	٢٩,٦٠٣	٪١٥٦,١
فرنسا	٢٠,٢٥٣	٢٤,٣١٥	٣٠,٦٥١	٣٠,٥٤٦	٢٩,٥٧٨	٪١٤٦,٠
ألمانيا	٢٠,٦٨٨	٢٥,٦٧٢	٣٣,٢٣٦	٣٣,٧١٩	٣٢,١٤٤	٪١٥٣,٤
اليابان	١٨,٦٤٧	٢٥,٩٤٦	٣١,٦٦٠	٣١,٢٩٦	٢٩,٦٨٨	٪١٥٩,٢
نيوزيلندا	١٦,٩٥٢	١٨,٤٣٤	٢٥,٦٤٩	٢٥,٢٧٠	٢٤,٨٧٣	٪١٤٦,٧
المملكة المتحدة	١٨,٤٦١	٢٣,٧٤٣	٣٤,٠٩٩	٣٤,٠٤٨	٣٢,١٤٧	٪١٧٤,١
الولايات المتحدة	٢٥,٩٣١	٣٢,٤٧٤	٤٣,٧٤٥	٤٣,٥٢٣	٤٢,١٠٧	٪١٦٢,٤
البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط	٢,٤٣٥	٢,٧٨٦	٤,٦٨٤	٤,٩٠٢	٤,٩٦٨	٪٢٠٤ (١٩٩٠)
البلدان الأقل نمواً	-	٨١٢	١,١٨٤	١,٢٣٨	١,٢٥٩	٪٦٩٤
شرق أسيا والمحيط الهادى	٧٩٣	١,٣٩٣	٤,٨٠٠	٥,١٦٧	٥,٥٠٧	٪١,١٨٣
الصين	٥٢٤	١,١٠١	٥,٢٣٩	٥,٧١٢	٦,٢٠٠	٪٢٩١,١ (حتى عام ٢٠٠٨)
هونج كونج	١٣,٩٤٥	٢٣,٦٩٧	٣٩,٩٥٨	٤٠,٥٩٩	-	٪٢٨٠,٢
إندونيسيا	١,٣٦١	٢,٠٨٧	٣,٥٢١	٣,٦٨٩	٣,٨١٣	٪٢٥٩,٢

المنطقة أو البلد	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٩/١٩٨٠
ماليزيا	٤,٨٩١	٦,٦٤٦	١٢,٧٥٢	١٣,١١٧	١٢,٦٧٨	٪١٢٢,٨
الفلبين	٢,٦١٨	٢,٣٨٥	٣,١٨٢٤	٣,٢٤٤	٣,٢١٦	٪٣١٨,١
سنغافورة	١٤,٤٥٤	٢٣,٤٢٩	٩,٧٣٩	٤٨,٠٠٢	٤٥,٩٧٨	٪٤٦٠
كوريا الجنوبية	٥,٥٤٤	١١,٣٨٣	٢٥,٠٢١	٢٥,٥١٧	٢٥,٤٩٣	٪٣٢٥,٣
تايلاند	٢,٣٣١	٣,٩٦١	٧,٣٣٣	٧,٤٦٩	٧,٢٥٨	٪٢٩٧,٢
ڤيتنام	–	٩٠٢	٢,٤٥٥	٢,٥٧٤	٢,٦٨١	(١٩٩٠)
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (نامية).	٧,٤٨٢	٦,٩٧٥	٩,٤٨٩	٩,٧٨١	٩,٤٩٦	٪١٢٧
الأرجنتين	١٠,٠٦٧	٧,٤٩٢	١٢,٥٠٦	١٣,٢٢٠	١٣,٢٠٢	٪١٣١,١
البرازيل	٧,٥٧٢	٧,١٧٩	٩,١٨١	٩,٥٥٩	٩,٤٥٥	٪١٢٤,٩
تشيلي	٥,٣٦٦	٦,٥٨٣	١٣,٠٤٥	١٣,٣٩١	١٣,٠٥٧	٪٢٤٣,٣
المكسيك	١٠,٤٢٢	١٠,١٢١	١٣,٣٧١	١٣,٤٣٤	١٢,٤٢٩	٪١١٩,٣
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (نامية).	٤,٣٥٧	٤,٣١١	٦,١٤٤	٦,٢٩٨	٦,٣٧٩	٪١٤٦,٤
مصر	٢,٤٣٢	٣,١٨٤	٤,٧٦٢	٥,٠١١	٥,١٥١	٪٢١١,٨
إسرائيل	١٥,٠٢٨	١٧,٨٦٤	٢٥,٠٠٥	٢٥,٥٤٨	٢٥,٣٦٨	٪١٦٨,١
المملكة العربية السعودية	٢٤,٥٩٩	١٩,١٦٢	٢١,٣٠٢	٢١,٧١٣	٢١,٢٤٥	٪٢٨,٦-
تركيا	٥,٦٩٤	٧,٨٠٦	١١,٩٧٣	١١,٩٠٤	١١,٢٠٢	٪١٩٦,٧
جنوب آسيا (نامية)	٨٩٢	١,٢٢٢	٢,٤٥٨	٢,٥٤٠	٢,٦٧٩	٪٣٠٠,٣
بنجلاديش	٦٠٤	٦٨٠		١,٢٣٣	١,٢٨٨	٪٢١٣,٢
الهند	٨٩٩	١,٢٤٩	١,١٧٨	٢,٧٩٦	٢,٩٧٠	٪٣٣٠,٤
باكستان	١,١٩١	١,٦٧٨	٢,٦٩٥	٢,٣٤٥	٢,٣٨١	٪٢٠٠
أفريقيا جنوب الصحراء (نامية)	١,٧٦٠	١,٥٨٥	٢,٣٤٨	١,٩١٤	١,٨٩٩	٪١٠٨
غانا			١,٨٥٩	١,٣٥١	١,٣٧٠	٪١٣٩,٤
ليبيريا			١,٢٨٦	٣٥٨	٣٦٠	٪٧٩,٦-
موريشيوس	٩٨٣	٨٩٧	٣٥٠	١١,٤٧٢	١١,٦٥٩	٪٣١٢,٧
نيجيريا	١,٧٦٥	٤٨٤	١٠,٩٨٧	١,٩٣٩	١,٩٥٠	٪١١٦,٩

المنطقة أو البلد	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	١٩٨٠/٢٠٠٩
جنوب أفريقيا	٣,٧٢٩	٦,١١٥	١,٨٧٢	٩,٦٠٤	٩,٣٣٢	٪١٠٦,٥
زيمبابوى	١,٦٦٨	١,٤٢٠	٩,٣٦٧	–	٥,٥٠٧	–
شرق أوروبا ووسط آسيا (نامية)	٨,٧٦٣	٧,٩٧٥	٤,٨٠٠	٥,١٦٧	٢٢,٠٩٨	٪٣٩٥,٣ (١٩٩٠)
جمهورية التشيك	٢٤٧	٢٦٥	١,٢٨٦	٢٣,٢٢٣	١٥,٠١٣	٪١٣٥,٤ (١٩٩٠)
ليتوانيا	–	١,٣٩٣	٢٢,٨٦٣	١٧,٥٧١	١٥,٠١٣	٪١٢٠,١ (١٩٩٠)
بولندا	–	١٦,٣٢٠	١٧,٠١٠	١٦,٤٣٦	١٦,٧٠٥	٪٢٠٤,٤ (١٩٩٠)
روسيا	–	١٢,٤٩٩	١٥,٦٥٥	١٤,٧٠٦	١٣,٥٥٤	٪١٠٧,٣ (١٩٩٠)
أوكرانيا	–	٨,١٧١	١٣,٩١٢	٦,٧٢١	٥,٧٣٧	٪٢٨,٨- (١٩٩٠)

المصـدر: World Bank, World Development Indicators Database, http://databank. world-bank.org/ (تم الرجوع إليه فى أكتوبر ٢٠١٠).

استوعبت ألمانيا الموحدة ٣,٦ مليون مهاجر خلال التسعينيات، مقابل ١,٨٥ مليون فى العقد السابق. ونتجت الزيادة الكبير فى أعداد الساعين للحصول على حق اللجوء واللاجئين عن الصراعات الإقليمية فى البلقان وأماكن أخرى. واعتبارًا من عام ١٩٨٠ حتى الوقت الراهن تضاعف عدد الصينيين المولودين فى الخارج أربع مرات فى الولايات المتحدة، من ٣٩٣٢٧٧ إلى ١٥٧٠٩٩٩، ودخل عدد كبير من الطلاب الصينيين الولايات المتحدة للحصول على الشهادات الجامعية. وتزوج كثيرون من هؤلاء وجاءوا بأفراد الأسرة. وطلب عدد منهم الحصول على حق اللجوء السياسى.

أثرت العولمة على أنماط الهجرة بطريقة كبيرة خلال العقود الأخيرة؛ إذ أعطت الاتصالات المحسَّنة والنقل الرخيص والأنماط الجديدة من التجارة والتصنيع، ورفع القيود على الأعمال التجارية قوة دفع للحركات الشعبية من أجل التحسُّن الاقتصادى. ومع وجود معلومات أفضل بشأن ظروف المعيشة فى مناطق العالم الأخرى، دفعت الفجوة فى مستويات الدخل بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة سكان البلدان النامية إلى النظر إلى ما وراء حدودهم سعيًا وراء الفرص الاقتصادية. وكان معظم هؤلاء المهاجرين عمالاً غير مهرة، لكن كثيرين تلقوا تعليمًا متقدما ولديهم مهارات مهنية[٨].

عاشت أوروبا وأمريكا الشمالية أكبر نمو للهجرة فى العشرين عامًا التى بدأت بعام ١٩٩٠، وفازت الولايات المتحدة بحوالى ٢٠ مليون مهاجر، وزادت حصتهم بين السكان من ٩,١٪ فى عام ١٩٩٠ إلى ١٣,٥٪ فى عام ٢٠١٠، ووفرت خمسة بلدان فى أمريكا اللاتينية ٤٤٪ من إجمالى عدد المهاجرين. وجاءت الحصة الكبرى من المكسيك المجاورة، بمعدل واحد من بين كل ثلاثة. وشملت البلدان الأخرى الفلبين والهند والصين وڤيتنام - وجميعها فى آسيا. واستقبلت ألمانيا حوالى ٥ ملايين مهاجر، وارتفعت حصتهم بالنسبة لعدد السكان من ٧,٥٪ إلى ١٣,١٪. وجاء كثيرون من بولندا وتركيا، وكذلك من مناطق أخرى من شرق أوروبا ووسطها. وفى المملكة المتحدة، كان هناك حوالى ٤ ملايين مهاجر آخرين، حيث ارتفعت الحصة من ٦,٥٪ إلى ١٠,٤٪ من إجمالى عدد السكان. وجاء أكبر الأعداد من المستعمرات السابقة فى الهند وباكستان وجنوب إفريقيا ونيجيريا والعالم النامى. وبينما كان بين هذه الاتجاهات الحراك المتزايد لقوة العمل العالمية، فمن الجدير التأكيد على أن هجرة الناس تسارعت بشكل أكبر (١,٦٪ سنويًا من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٠) من زيادة عدد سكان العالم (١,٣٪)[٩].

اتبع جزء كبير من هذه الهجرة ممرات راسخة، وهو ما يعكس أثر الشبكات. فقد انتقل عشرة ملايين وثلاثمائة ألف مكسيكى عبر حدود أمريكا الجنوبية، ودخل ٣,٥ مليون من سكان بنجلاديش الهند، وهاجر ٢,٧ مليون تركى إلى ألمانيا، ورحل ٢,٢ مليون هندى إلى الإمارات العربية المتحدة. وانتقلت أعداد كبيرة من العمال الباحثين عن عمل مؤقت من جنوب وجنوب شرق آسيا إلى بلدان فى الشرق الأوسط. وعبر آلاف الإندونيسيين إلى ماليزيا بحثًا عن فرص عمل، شأنهم فى ذلك شأن آلاف البورميين الذين عبروا إلى تايلاند والأعداد الكبيرة من الفلبينيين الذى عبروا إلى سنغافورة وهونج كونج واليابان[١٠].

منذ عام ١٩٨٠، زادت موجات الهجرة البشرية التنوع العرقى فى بلدان عديدة، بما فى ذلك بعض البلدان البيضاء تاريخيًا. وطبقًا لما ذكره معهد سياسة الهجرة، فقد كانت بريطانيا بيضاء بنسبة ٩٤ بالمائة فى عام ١٩٩١، وفى عام ٢٠٠٨ كانت بيضاء

بنسبة ٨١ بالمائة، حيث زاد الآسيويون والسود حصتهم من عدد السكان بما يزيد على الضعف. ومن بين السكان المولودين فى الخارج، فاق الهنود (٦٣٩٠٠٠) والبولنديون (٥٢٦٠٠٠) والباكستانيون (٤٣٦٠٠٠) والأيرلنديون (٤٢٤٠٠٠) عدداً[١١].

التحويلات إلى البلدان الأم

مازال هؤلاء المهاجرون، الدائمون منهم والمؤقتون، يقدمون إسهامات هائلة لبلدانهم الأم. فكثيرون يحولون نسبة كبيرة من مكاسبهم إلى أقاربهم وسكان بلدانهم الأم، كما فعل المهاجرون على مر القرون. وفى عام ٢٠٠٨، قُدِّرت التحويلات فى أنحاء العالم بـ٤٤٤ مليار دولار. ومن بين هذا المبلغ، ذهب ٣٢٨ مليار دولار إلى البلدان النامية لإعالة الأسر. وكانت أكبر البلدان المتلقية الهند (٥١,٦ مليار دولار) والصين (٤٨,٥ مليار دولار) والمكسيك (٢٦,٣ مليار دولار) والفلبين (١٨,٦ مليار دولار). وكنسبة من إجمالى الناتج المحلى، تلقت كل من طاجيكستان ومولدوفا وتونجا تحويلات تصل إلى أكثر من ٣٠ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى. ويأتى أكثر من ٢٠ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى من التحويلات فى كل من جمهورية القرغيز وهندوراس وليسوتو وغيانا ولبنان وهايتى والأردن. وقد فاقت التحويلات التى بهذا الحجم مساعدات التنمية الآتية من الحكومات والمؤسسات الدولية[١٢].

استمرار الهجرة من الريف إلى المدينة

شمل اتجاه مهم آخر الهجرة المستمرة من المناطقة الريفية إلى المناطق الحضرية داخل الدول. ففى عام ١٩٦٠ كان أقل من ثلث سكان العالم يعيش فى المناطق الحضرية. وبحلول عام ١٩٨٠ كانت النسبة ٣٩٪، وبحلول عام ٢٠٠٩ كانت أكثر من النصف. وفى البلدان ذات الدخل المرتفع، كان ٧٧٪ يقيمون فى المناطق الحضرية فى عام ٢٠٠٩ (٩٩٪ فى المملكة المتحدة، و٨٢٪ فى الولايات المتحدة، و٧٣٪ فى منطقة

اليورو). لكن أعداداً كبيرة من سكان العالم كانت لا تزال تعيش فى فقر حضرى شديد فى قطاعات من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وفى بلدان العالم الأقل تقدماً، وهى مجموعة تضم ٤٩ بلداً مجموع سكانها ٨١٨ مليون نسمة، كان ٧١٪ بالمائة يعيشون فى المناطق الريفية فى عام ٢٠٠٩، مقابل ٨٣٪ فى عام ١٩٨٠، وفى البلدين الأكثر سكاناً فى العالم، الصين والهند، يمثل سكان المناطق الريفية أكثر من نصف عدد السكان. وفى الصين كانت النسبة هى ٥٦٪ مقابل ٨٠٪ فى عام ١٩٨٠، وفى الهند ٧٠٪ مقابل ٧٧٪ فى عام ١٩٨٠، وتشير التجربة التاريخية للبلدان ذات الدخل المرتفع إلى أن الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ستظل اتجاهاً مهماً فى الأسواق الناشئة - خاصةً فى الهند وبلدان جنوب آسيا المجاورة - لسنوات مقبلة[١٣].

الزيادة السكانية الأبطأ

لماذا زاد نصيب الفرد من الدخل زيادةً حادةً؟ كان من الواضح أن ديناميكية الاقتصاد العالمى عاملاً مهماً، لكن الزيادة السكانية الأبطأ كانت مهمة كذلك. فبينما زاد عدد سكان العالم بما يزيد على ٥٠ بالمائة من ٤,٤ مليار فى عام ١٩٨٠ إلى ٦,١ مليار فى عام ٢٠٠٠ و٦,٧ مليار فى عام ٢٠٠٨، فقد تباطأ معدل الزيادة. إذ كان ٢,٥ بالمائة فى أنحاء العالم فى عام ١٩٦٠، لكنه هبط إلى ١,٧ بالمائة فى عام ١٩٨٠ و١,٢ بحلول عام ٢٠٠٨، وواقع الأمر أن عدد سكان العالم، الذى كان يتضاعف كل ٢٩ عاماً فى عام ١٩٦٠، تضاعف كل ٦٠ عاماً فى أوائل القرن الحادى والعشرين.

ومع ذلك كانت أنماط الزيادة غير مستوية؛ إذ زاد عدد السكان فى البلدان ذات الدخل المنخفض بنسبة ٩٣ بالمائة بعد عام ١٩٨٠، على نحو أسرع كثيراً من البلدان ذات الدخل المتوسط (٥١٪) والدول ذات الدخل المرتفع (٢٢٪). والواقع أن الزيادة السكانية فى بعض البلدان تحولت إلى زيادة سلبية. وحدث ذلك فى أوكرانيا وروسيا وبولندا واليابان والمجر وچورچيا وبلدان أخرى فى وسط أوروبا وغرب آسيا. وهناك كان لقضايا أسلوب المعيشة، كالمعدلات الأعلى للتدخين واستهلاك الكحول وحالات الانتحار،

وكذلك الهجرة الأكثر سهولة للناس، أثر سلبى. وكذلك الحال بالنسبة لتدنى معدل المواليد بين السكان غير المسلمين. وفى إفريقيا جنوب الصحراء، أدى وباء الإيدز إلى تبطئة الزيادة السكانية[١٤].

كان لإجراءات الحد من السكان كذلك بعض الأثر. فقد اتخذت الصين خطوات قاسية فى عام ١٩٧٨ حيث حددت مولوداً واحداً لكل زوجين. ونتيجة لذلك هبط معدل الزيادة هبوطًا حاداً من ٢,٨ بالمائة فى عام ١٩٧٠ إلى ٠,٧ بالمائة بحلول عام ٢٠٠٠، وفى المكسيك، ساعدت البرامج الحكومية لتشجيع تنظيم الأسرة، وكذلك التدفق الكبير للمهاجرين إلى الولايات المتحدة، على تفسير الهبوط من الزيادة السكانية بمعدل ٣,٢ بالمائة فى عام ١٩٧٠ إلى ١ بالمائة بحلول عام ٢٠٠٨، وفى اليابان وبعض مناطق غرب أوروبا ذات الدخل المرتفع، أصبح السكان أكبر سنًا، حيث اختار الأزواج عدم الإنجاب.

السكان الشائخون

كانت الأعمار الأطول تعنى كذلك سكانًا أكثر شيخوخةً. وفى البلدان ذات الدخل المرتفع، ارتفعت نسبة الأشخاص فوق سن الرابعة والستين إلى السكان الذين فى سن العمل (نسبة الإعالة) من ١٨٪ فى عام ١٩٨٠ إلى ٢٣٪ فى عام ٢٠٠٨، وزادت بشكل كبير فى ألمانيا (٣٠٪) وإيطاليا (٣١٪) واليابان (٣٣٪). وكانت الأعداد المتزايدة من المواطنين كبار السن تنذر بمشكلات للمسئولين العامين الذين يتولون توفير الخدمات الاجتماعية والرعاية الطبية وغير ذلك من المساعدة الحكومية. ومن المرجح أن يواجه القطاع الخاص والسكان العاملين أعباء ضرائب أكبر لدفع ثمن هذه التحولات بين الأجيال. ولم تواجه بلدان الأسواق الناشئة هذا العبء. وفى الصين، كان ١١٪ فقط من السكان فوق الرابعة والستين، وفى الهند ٨٪. وفى جزء كبير من إفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا، كانت النسبة أقل من ٦ إلى ٧٪. وفى العالم النامى،

كان السكان الأصغر عمراً يرغبون فى السيارات والسلع الاستهلاكية. وتكهن اقتصاديو جولدمان ساكس أن الطبقة الوسطى الآخذة فى الارتفاع فى البلدان النامية سوف تواصل دفع الزيادة العالمية وفرص السوق فى العقود المقبلة. وربما ينضم مليارا شخص إلى الطبقة الوسطى بحلول عام ٢٠٣٠[١٥].

الحراك المحسَّن

انطوى ملمح مميِّز آخر للاقتصاد العالمى ما بعد ١٩٨٠ الحراك المحسَّن للسلع والخدمات والمال والمعلومات. وكما أشير فى موضع آخر، حققت التحسينات التكنولوجية فى النقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات انتعاشًا هائلاً لانفتاح السوق واندماج الأسواق القومية. وبينما أعاقت حواجز الحدود والقيود التجارة فى يوم من الأيام، فقد أنعشت إزالتها الواردات. وأمكن للشركات التى كانت فى وقت من الأوقات متأصلة فى الدولة القومية نقل المصانع للخارج إلى البلدان ذات تكلفة العمالة المنخفضة، وتشغيل سلاسل توريد عالمية معقدة. ووصف جاك ويلش المدير التنفيذى لشركة جنرال إلكتريك هذا الاتجاه بحيوية فى عام ١٩٩٨ عندما قال للمحاور التليفزيونى لو دوبز: "من الناحية المثالية سوف تضع كل مصنع تمتلكه على سفينة كى تتحرك بالعملات والتغيرات فى الاقتصاد." وقد أوحى بأن المصانع سوف تُنقل إلى حيث الأجور أدنى ما يكون والتنظيمات أقل ما تكون تدخلاً[١٦].

ابتعد حماس الأعمال التجارية للانتقال إلى خارج البلاد والتعهيد العالمى عن الآراء التى عبَّرت عنها أجيال قادة الأعمال السابقة. ففى أوائل القرن العشرين كان قادة الأعمال يفكرون بطريقة قومية، ومع بعض الاستثناءات القليلة، عبَّر حماس جاك ويلش لفرص السوق العالمية بشكل أفضل عن الـ Zeitgeist، أو روح العصر. والآن دعم عالم المشروعات متعددة الجنسيات بقوة التكامل الاقتصادى والمالى والتوسع التجارى.

التكامل الاقتصادى الأكبر

تبين بيانات البنك الدولى الأهمية المتزايدة لتلك التعاملات. ففى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نمت التجارة على نحو أسرع بكثير من الإنتاج من أجل الاستهلاك المحلى. إذ ارتفعت نسبة تجارة السلع إلى إجمالى الناتج المحلى، وهى مقياس معيارى لاعتماد الدولة على الدول الأخرى، باطراد. وزادت التجارة العالمية من ٢١ بالمائة من إجمال الناتج المحلى فى عام ١٩٧٠ إلى ٣٥ بالمائة فى عام ١٩٨٠ وإلى ٣٥ بالمائة فى عام ٢٠٠٨، قبل أن يقطع الركود العالمى التدفقات التجارية. وتعدت التجارة ٣٠٠ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى فى عام ٢٠٠٨ بالنسبة لوحدتين تجاريتين صغيرتين، هما هونج كونج وسنغافورة. وبالنسبة لبلدان منطقة اليورو، ارتفع تكامل تجارة السلع بما يزيد على ٢٦ بالمائة من النقاط فيما بين عامى ١٩٨٠ و٢٠٠٨، كما أصبحت الولايات المتحدة أكثر اعتمادًا على الاقتصاد العالمى. وبالنسبة للولايات المتحدة، ارتفعت نسبة التجارة إلى إجمالى الناتج المحلى ٧ بالمائة تقريبًا فيما بين عامى ١٩٨٠ و٢٠٠٨، ومن المصادفة أن هذه الأرقام لا تأخذ فى اعتبارها تجارة الخدمات (كالأعمال المصرفية والنقل والسياسة والاستشارات وما شابه)، لأن قياس الخدمات أكثر صعوبة. وهناك كذلك فجوات فى بيانات الخدمات المتاحة وتأخير فى جدولتها.

شمل أسرع تكامل مع الأسواق العالمية البلدان الشيوعية السابقة. ففى عام ١٩٧٠ كانت تجارة السلع تمثل ٥ بالمائة فقط من إجمالى الناتج المحلى الصينى، وبعد عقد من الزمان كانت ٢٠,١٪، ثم ارتفعت إلى ٥٦,٧٪ فى عام ٢٠٠٨، وفى عام ١٩٩٠، كانت نسبة التجارة إلى إجمالى الناتج المحلى فى ڤيتنام ٧٩,٧٪، وفى عام ٢٠٠٨ كانت النسبة ١٧٦,٤٪. ومع انهيار الإمبراطورية السوڤيتية فى شرق أوروبا، انضمت بلدان وسط أوروبا وشرقها إلى الاقتصاد العالمى. وفى عام ١٩٩٤ بلغت تجارة روسيا مع العالم حوالى ٢٩,٩٪ من إجمالى الناتج المحلى، لكنها كانت بعد ١٤ عامًا ٤٥,٨٪، مقارنةً بالكثير من البلدان ذات الدخل المرتفع[١٧]. وتتطابق جمهورية التشيك وبولندا وأوكرانيا مع هذا النمط.

فيما بين البلدان النامية، يتطابق النمط نفسه الخاص بالمشاركة المتزايدة مع الاقتصاد العالمي بصورة عامة. وقد زادت البلدان ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط تبعيتها التجارية من ٣٤,٢ بالمائة في عام ١٩٨٠ إلى ٥٥,٦ بالمائة في عام ٢٠٠٨، وحدث التطور الأسرع في شرق آسيا والمحيط الهادي، حيث ارتفعت نسبة تجارة السلع من ٣٥,٤ إلى ٦٥,٩ بالمائة. وبالطبع تراجعت بضعة بلدان مضطربة في الكاريبي وإفريقيا، لكن ظهر أن هذه الأوضاع تعكس ظروفًا خاصة ومؤقتة، كتقلبات أسعار السلع والقلاقل الداخلية[١٨].

على مدار ثلاثين عامًا مكَّن النمو الذي تقوده الصادرات - وخاصةً صادرات المصانع - الدول الناشئة، كالصين و"النمور" الآسيوية الأربعة الأصغر (هونج كونج وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان) من الازدهار في الاقتصاد العالمي. فقد أغرت تلك البلدان المستثمرين الأجانب على بناء المصانع ونقل التكنولوجيا واستخدام العمالة المحلية الرخيصة وإنتاج السلع من أجل التصدير. ورأت بلدان آسيا النامية صادرات المصانع، باعتبارها نصيبًا من إجمالي صادراتها، تزيد من ٦٠ إلى ٨٠ بالمائة فيما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٩، وتجاوزت معدلات زيادة إجمالي الناتج المحلي السنوية في بعض مناطق آسيا ٨ بالمائة، وقدمت المنطقة نموذجًا بديلاً كي تحاكيه البلدان النامية في أنحاء العالم، وهو البديل الذي يقوم على القيادة الحكومية الفعالة[١٩].

نجحت استراتيجية التنمية الآسيوية التي تقودها الصادرات لأنها استهدفت الولايات المتحدة وغيرها من الأسواق ذات الدخل المرتفع في غرب أوروبا، وبشكل خاص المملكة المتحدة. واعتبارًا من منتصف الثمانينيات عاشت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عجوزات متسعة ومزمنة، حيث استوعب مستهلكوهما كميات كبيرة من البضائع من البلدان الآسيوية. وزادت واردات بريطانيا من بضائع البلدان النامية في شرق آسيا والمحيط الهادي من ١٪ من إجمالي الواردات في عام ١٩٨٠ إلى ١٠ بالمائة في عام ٢٠٠٨، وزادت واردات أمريكا من السلع الآتية من تلك البلدان من ٥٪ من

إجمالى الواردات فى عام ١٩٨٠ إلى ٢١٪ فى عام ٢٠٠٨، وبالنسبة للبلدين أصبح ميزان الحساب الجارى (أوسع قياس لعلاقة البلد بالعالم) سلبيًا فى منتصف الثمانينيات وظل سلبيًا على مدى أكثر من ٢٠ عامًا(*). وفيما بين عامى ١٩٨٠ و٢٠٠٩، عاشت الولايات المتحدة عجزًا تراكميًا فى الحساب الجارى قدره ٧٧٤٥ مليار دولار، وكان لدى المملكة المتحدة عجز تراكمى مقداره ٧١١ مليار دولار. وضخ البلدان الناطقان باللغة الإنجليزية ٨,٥ تريليون دولار فى الاقتصاد العالمى. وقد اقترضا أموالاً من الخارج للحفاظ على استهلاك السلع الأجنبية على نحو يزيد كثيراً على قدرتهما على الإنتاج والبيع فى السوق العالمية. وفى أواخر عام ٢٠٠٩، كان المشترون الأجانب يحتفظون بـ٢٨٪ من دَين الحكومة البريطانية، مقابل ١٧٪ قبل ذلك بعشر سنوات. وفى الولايات المتحدة زاد الدَّين الحكومى من ١٨,٨٪ من حيازات الدَّين فى عام ٢٠٠٠ إلى ٣٠,٤٪ فى عام ٢٠١٠، وهو ما يشير إلى اعتماد متزايد على الاستثمارات الأجنبية فى الحفاظ على مستوى معيشة مرتفع الاستهلاك[٢٠].

اشترت كذلك البلدان الفقيرة المدينة بشكل كبير من العالم ما يزيد كثيراً على ما باعته خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٠، وطبقًا لما ذكرته مصادر البنك الدولى، فقد عانت الدول الفقيرة التى تكثر عليها الديون، كمجموعة، من عجز بلغ ١١ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى فى عام ٢٠٠٨، وعلى عكس الدولتين الناطقتين باللغة الإنجليزية (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة) المسئولتين معًا عن حوالى ١٩ بالمائة من الواردات العالمية، المدينون الفقراء مسئولون عن حصة صغيرة جداً من التجارة العالمية. ذلك أن اثنين وثلاثين من بين ٣٨ أفارقة. والحقيقة غير المريحة هى أن إفريقيا جنوب الصحراء، التى يسكنها ٨١٨ مليونًا، أقل أهمية فى التجارة الدولية من سنغافورة، تلك الدولة - المدينة التى يسكنها ٥ ملايين نسمة[٢١].

(*) يزن الحساب الجارى التجارة بالسلع والخدمات، بالإضافة إلى الدخل من الاستثمارات ومدفوعات التحويلات (كتحويلات العمال والمعاشات التقاعدية). ويشير الفائض إلى أن البلد دائن للعالم، ويشير العجز إلى أنه مدين.

ساعدت الفوائض التجارية الكبيرة عدداً من البلدان الأخرى على مراكمة الاحتياطيات النقدية. فقد صدَّرت محطاتُ توليد الطاقة الصناعية، كالصين واليابان وكوريا الجنوبية، أكثر بكثير مما استوردت، وجمَّعت فوائض الحساب الجارى الكبيرة. كما راكمت حيازات ضخمة من الصرف الأجنبى والأصول الاحتياطية. وبحلول عام ٢٠١٠، كان لدى الصين احتياطيات قدرها ٢.٥ تريليون دولار، واليابان تريليون دولار، وروسيا ٤٣٩ مليار دولار. وكان لدى تايوان (٣٥٣ مليار دولار) وكوريا الجنوبية (٢٧٠ مليار دولار) كذلك مخزون كبير من الاحتياطيات النقدية[٢٢].

الجدول (١-٣) نسبة تجارة السلع إلى إجمالى الناتج المحلى (بالمائة)

المنطقة أو البلد	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠	٢٠٠٨	٢٠٠٩
العالم	٢٠,٥	٣٥,١	٣١,٣	٤٠,٨	٥٣,١	٤١,٨
البلدان ذات الدخل المرتفع	٢١	٣٥,٤	٣١,٣	٣٩,٩	٥٢,٢	٤٠,٤
أستراليا	٢٣,٦	٢٩,٤	٢٦	٣٢,٥	٣٧,٣	٣٤,٦
كندا	٣٦	٤٨,٤	٤٣,١	٧١,٩	٥٨,٤	٤٨,٤
منطقة اليورو	٣١,٣	٤١,٩	٤١,٣	٦١	٦٨,٢	٥٧,١
فرنسا	٢٥,٣	٣٦,٣	٣٦,٢	٥٠,٢	٤٦,٦	٣٩,٤
ألمانيا	٣٠,٧	٤١,١	٤٥,٣	٥٥,٢	٧٢,٤	٦٢
اليابان	١٨,٥	٢٥,٤	١٧,١	١٨,٤	٣١,٦	٣٢,٣
نيوزيلندا	٣٨,٣	٤٧,٦	٤٢,٥	٥٢,٨	٥٥,١	٣٩,٨
المملكة المتحدة	٣٣,١	٤١,٦	٤٠,٣	٤٢,٩	٤١	٣٨,٤
الولايات المتحدة	٨,٤	١٧,٤	١٥,٨	٢٠,٦	٢٤,١	١٨,٨
البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط	١٨,٢	٣٤,٢	٣١,٧	٤٥,٢	٥٥,٦	٤٥
البلدان الأقل تقدماً	–	٣٥	٢٩	٤٣,٩	٦٢,٣	٥٢,٨
شرق أسيا والمحيط الهادى (نامية)	١٢,٢	٣٥,٤	٤٧	٥٩,٥	٦٥,٩	٥١,٥
الصين	٥	٢٠,١	٣٢,٣	٣٩,٦	٥٦,٧	٤٤,٣
هونج كونج	١٤٢,٧	١٥,٣	٢١٧,٤	٢٤٦,٤	٣٥٤,٤	–

المنطقة أو البلد	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠	٢٠٠٨	٢٠٠٩
إندونيسيا	٢١,٨	٤٢	٤١,٥	٦٦,١	٥٢,٢	٣٩,١
ماليزيا	٧٢,٢	٨٥,٤	١٣٣,٤	١٩٢,١	١٦٠,٧	١٤٥,٧
الفلبين	٣٤,١	٤٣,٣	٤٧,٨	١٠١,٢	٦٥,٧	٥٢,٣
سنغافورة	٢١١,٧	٣٦٩,٨	٣,٨,١	٢٩٣,٧	٣٤٠,٣	٢٨٢,٩
كوريا الجنوبية	٣١,٧	٦٢,٣	٥١,١	٦٢,٤	٩٢	٨٢,٥
تايلاند	٢٨,٣	٤٨,٦	٦٥,٧	١٠٦,٧	١٣٠,٩	١٠٨,٥
ڤيتنام	–	–	٧٩,٧	٩٦,٦	١٧٦,٤	١٤١
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٩,٢	٢٧,٣	٢٣,٣	٢٥,٧	٤١,١	٣٣,٨
الأرجنتين	١١	٢٤,١	١١,٦	١٨,١	٣٩	٣٠,٧
البرازيل	١٣,٢	١٩,٢	١١,٧	١٧,٧	٢٣,٢	٣٠,٧
تشيلي	٢٥,٧	٣٨,١	٥١,١	٥٠,١	٧٥,١	٥٨,٨
المكسيك	١٠,٩	٢٠,٧	٣٢,١	٥٩,٥	٥٥,٩	٥٣,٩
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٣٣,٥	٤٨	٤٢,٤	٤٧,٩	٦٥,٩	٥٣,٥
مصر	٥٠,٢	٣٤,٨	٣٦,٨	١٩,٩	٤٥,٨	٣٦,١
إسرائيل	٥٣,٢	٧٠,٣	٥٥	٥٥,٤	٦٣,٨	٣٦,١
المملكة العربية السعودية	٦١,١	٨٤,٧	٥٨,٦	٥٧,٢	٩٠,٢	٧٨
تركيا	٩	١٥,٧	٢٣,٤	٣٠,٩	٤٥,٧	٣٩,٥
جنوب آسيا	٨,٤	١٦,٩	١٦,٤	٢٤	٤٢,٧	٣٢,٣
بنجلاديش	–	١٨,٥	١٧,٦	٣٢,٤	٤٩,٣	٤١,٣
الهند	٦,٨	١٢,٨	١٣,١	٢٠,٤	٤٢,٥	٣١,٥
باكستان	١٢,٢	٣٣,٦	٣٢,٦	٢٦,٩	٣٨,٢	٣٠,٥
إفريقيا جنوب الصحراء	٣٦,١	٥٧,٢	٤١,٩	٥١,٧	٦٤,٥	٥٢,٣
غانا	٣٩,٢	٥٣,٧	٣٥,٧	٩٣,٣	٥٤,٥	٥٢,١
ليبريا	١٠٤,٤	١١٧,٩	٢٧٤,١	١٧٧,٨	١٢٥,٣	٨٠,١
موريشيوس	–	٩١,٥	١٠٦	٧٩,٦	٧٥,٦	٦٦
نيجيريا	١٨,٣	٦٦,٤	٦٧,٥	٦٤,٦	٦٣,٦	٥٢,٩

المنطقة أو البلد	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠	٢٠٠٨	٢٠٠٩
جنوب أفريقيا	٤٠,٣	٥٥,٩	٣٧,٤	٤٤,٩	٦٥,٦	٤٧,٦
زيمبابوى	٣٩,٧	٤٢,٩	٤٠,٧	٥١,٢	–	–
شرق أوروبا ووسطها						–
جمهورية التشيك	–	–	*٨٣,٦	١٠٧,٧	١٣٣,٧	١١٤,٩
بولندا	–	–	٤٣,٩	٧٤,٢	٧١,٨	٥٤,٤
روسيا			**٢٩,٩	٥٧,٨	٤٥,٨	٤٠,٢
أوكرانيا			**٤٠,١	٩١,٣	٨٤,٥	٧٥

(*) = ١٩٩٢، (**) = ١٩٩٤.

المصـــدر: World Bank, World Development Indicators, http://databank .worldbank.org/
(تم الرجوع إليه فى يناير ٢٠١١)

الانتقال من التصنيع إلى الخدمات

الملمح المميز الآخر للفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠١٠ هو التحول التدريجى للاقتصادات ذات الدخل المرتفع من التصنيع إلى الخدمات - وخاصةً الخدمات المالية وخدمات المعلومات. وكما سنوضح فى الفصل الخامس، فقد صوُّر عالم المستقبليات ألفين توفلر هذا التحول على أنه نقلة تاريخية من الصناعات الأساسية إلى الاقتصاد ما بعد الصناعى القائم على المعرفة. وفى عدد من البلدان ذات الدخل المرتفع، ولَّدت قطاعات الخدمات الناشئة أعدادًا كبيرة من فرص العمل. وكان الأمر كذلك على نحو خاص فى المملكة المتحدة؛ حيث ارتفعت قيمة الخدمات من ٥٦٪ إلى ٧٦٪ من إجمالى الناتج المحلى فيما بين عامى ١٩٨٠ و٢٠٠٧، مما يعكس توسع لندن باعتبارها مركزًا ماليًا عالميًا. وهبط التوظيف فى الصناعة من ٣٧٪ إلى ٢٢٪، بينما ارتفع التوظيف فى الخدمات من ٦٦٪ إلى ٧٨٪. وعكست بلدان صناعية كبرى هذا النمط بقدر أقل. ففى ألمانيا زادت الخدمات من ٥٧٪ إلى ٦٩٪ من إجمالى الناتج المحلى، وفى اليابان من ٥٥٪ إلى ٦٨٪[٢٣].

نهضة الأسواق المـالية

ميزت نهضة الحركات والأسواق المـاليـة الدولية كذلك فترة ما بعد عام ١٩٨٠، وإحدى طرق رؤية هذا الاتجـاه هى النظر إلى الاستـثمارات الأجنبية المباشـرة، حيث تشترى أو تبنى شركةً فى بلدٍ ما مصنعًا أو منشأة فى بلد آخر. وتوضح بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وهو مؤسسة دولية تضم ١٩٢ عضواً، أن الرصيد الوارد المتراكم للاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية زاد زيادة كبيرة من ٩,٨٪ فى عام ١٩٩٠ إلى ٣٢,٥٪ فى عام ٢٠٠٧ قبل الانهيار الاقتصادى. وبالنسبة للبلدان النامية كجماعة، ارتفعت النسبة من ١٣,٦٪ فى عام ١٩٩٠ إلى ٣٠٪ فى عام ٢٠٠٧، وبالنسبة للبلدان المتقدمة، ارتفعت من ٩٪ إلى ٣٣,٣٪. وبينما ظل غرب أوروبا والولايات المتحدة جاذبين للمستثمرين، فقد استحوذت الأسواق الناشئة الكبيرة كالصين والهند والبرازيل على نصيب الأسد من الاستثمار فى البلدان النامية. وبحلول عام ٢٠٠٧ استهدفت تدفقات الاستثمارات إلى الصين بشكل كبير الخدمات وصناعات التكنولوجيا الفائقة وأنشطة القيمة المضافة، حيث غيرت الشركات متعددة الجنسيات استراتيجياتها. إذ لم يعد الكثير منها ينظر إلى الصين على أنها فى المقام الأول قاعدة تصنيع منخفضة التكلفة. بل كانت ترغب فى الوصول إلى سوق تنافسية كبيرة، وكانت تسعى إلى إقامة مراكز أبحاث وتطوير[٢٤].

يوفر نمو البورصات العالمية نافذة أخرى للعولمة المـالية. ففى عام ١٩٩٠ كانت قيمة الأسهم التى يجرى التعامل عليها فى البورصات العالمية تساوى ٢٨٪ من إجمالى الناتج المحلى العالمى. وعلى امتداد ذلك العقد اتخذت الأوراق المـالية الصفة الدولية وزادت زيادة كبيرة. وارتفعت قيمة الأسهم التى يجرى التعامل فيها إلى ١٥٢٪ من إجمالى الناتج المحلى فى عام ٢٠٠٠ و١٨٤٪ فى عام ٢٠٠٧ قبل هبوطها. وفى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ذات الدخل المرتفع، ارتفعت قيمة الأسهم التى يجرى التعامل فيها باعتبارها جزءًا من إجمالى الناتج المحلى من ٢٧٪ فى عام ١٩٩٠ إلى ٢١٦٪ فى عام ٢٠٠٧، وشهدت الأسواق فى لندن ونيويورك جزءاً من أكبر زيادة.

وفى بريطانيا ارتفعت قيمة الأسهم التى يجرى التعامل فيها من ٢٨٪ من إجمالى الناتج المحلى فى عام ١٩٩٠ إلى ٣٦٨٪ فى عام ٢٠٠٧، وفى الولايات المتحدة كان النمط مشابهًا. فقد قفزت النسبة من ٣٠٪ من إجمالى الناتج المحلى فى عام ١٩٩٠ إلى ٢٥٩٪ فى عام ٢٠٠٧، وفى اليابان، حيث حَدَّ التباطؤ الاقتصادى من المضاربات، زادت تعاملات الأسهم من ٥٣٪ من إجمالى الناتج المحلى فى عام ١٩٩٠ إلى ١٨٤٪ فى عام ٢٠٠٧.

كانت بعض التطورات الأكثر إثارة للدهشة فى البُلدان الشيوعية السابقة، حيث بُعِثت الرأسمالية بانتعاش. بل إن التعامل فى الأسهم انتعش فى روسيا. إذ زاد التعامل من ٨٪ من إجمالى الناتج المحلى الروسى فى عام ٢٠٠٠ إلى ٥٨٪ فى عام ٢٠٠٧، وفى الصين، ذلك البلد ذو الاقتصاد المختلط والقيادة السياسية الشيوعية، قفز التعامل فى الأسهم من ٦٠٪ من إجمالى الناتج المحلى فى عام ٢٠٠٠ إلى ٢٣٠٪ فى عام ٢٠٠٧، وامتد جنون التعامل فى الأسهم إلى الأسواق النامية فى أنحاء العالم، كالبرازيل والهند وجنوب إفريقيا. ففى البرازيل زادت التعاملات من ١٪ من إجمالى الناتج المحلى فى عام ١٩٩٠ إلى ١٦٪ فى عام ٢٠٠٠ و٦٤٪ فى عام ٢٠٠٨، وشهدت الهند قفزة فى التعامل فى الأسهم من ٧٪ من إجمالى الناتج المحلى فى عام ١٩٩٠ إلى ١١١٪ فى عام ٢٠٠٠ و٩١٪ فى عام ٢٠٠٨، وفى جنوب إفريقيا بلغ التعامل فى الأسهم ٧٪ من إجمالى الناتج المحلى فى عام ١٩٩٠، و٥٨٪ فى عام ٢٠٠٠، و١٥٪ فى عام ٢٠٠٧[٢٥].

رفع القيود عن الأسواق وخصخصة الحكومة

فى الأعوام التالية لعام ١٩٨٠، أدت كذلك قرارات الحكومات لرفع القيود عن الأسواق وخصخصة الشركات المملوكة للحكومة وخفض الإنفاق الحكومى إلى دعم القطاع الخاص فى بلدان كثيرة. ففى الولايات المتحدة، حيث أيد الرئيس ريجان وغيره من الرؤساء رفع القيود والخصخصة، انخفض الإنفاق الحكومى من ١٦.٨٪

من إجمالي الناتج المحلى فى عام ١٩٨٠ إلى ١٤.٤٪ فى عام ٢٠٠٠ قبل ارتفاعه عقب الهجمات الإرهابية التى وقعت فى عام ٢٠٠١ إلى ١٦.١٪ بحلول عام ٢٠٠٧، وفى المملكة المتحدة، هبط الإنفاق الحكومى من ٢١.٧٪ من إجمالى الناتج المحلى فى عام ١٩٨٠ إلى ١٨.٦٪ فى عام ٢٠٠٠[٢٦].

اعتمدت بلدان فى العالم النامى وشرق آسيا بشكل مميِّز على شبكات الأسر الممتدة للحصول على دعم كبار السن. وعادةً ما يكون الإنفاق الحكومى فى البلدان الأكثر فقراً حوالى ١٠ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى. وحتى فى الدول-المدن المزدهرة كهونج كونج (٨٪) وسنغافورة (١١٪)، تظل النسبة المئوية منخفضة. وفى البلدان العملاقة الناشئة، الإنفاق الحكومى من أجل الاستهلاك فى الهند (١٢٪) والصين (١٤٪) أعلى قليلاً.

صعود آسيا

أثناء الفترة المعاصرة، دخل ملايين العمال الجدد قوة العمل العالمية واشترت البضائع من السوق. والأمر المميز بشكل خاص بشأن هذه الفترة هو تسارع النمو فى شرق آسيا وجنوب آسيا والعديد من البلدان الناشئة الأخرى، كالبرازيل، وكذلك التنافس الدولى المتزايد فى البلدان ذات الدخل المرتفع فى غرب أوروبا وأمريكا الشمالية. وعندما اتسعت التجارة العالمية بسرعة، كان لدى المستهلكين فى البلدان ذات الدخل المرتفع اختيارات أكبر وتنافس أكبر على الأسعار. وانتبهت الأعمال الكبيرة فى أمريكا الشمالية وغرب أوروبا لاحتمال الأسواق الناشئة، من أجل زيادة المبيعات ومن أجل خفض نفقات الإنتاج. وأصبح ما أسماه واضع استراتيجيات الإدارة بيتر دراكر المشاركة فى الإنتاج واسع الانتشار، إذ نقلت الشركات المتعدية للقوميات الإنتاجَ ومن بعده الأبحاث والتطوير إلى منشآت خارج البلاد.

بالنسبة لسكان البلدان النامية الآسيوية، كان التقدم ملحوظاً. وبدأت مناطق جنوب آسيا كذلك، تقودها الهند، تنمو بسرعة وتستوعب الاقتصاد العالمى.

ونتيجة لذلك، هبط عدد الأشخاص فى المناطق النامية الذين يعيشون فى فقر مدقع (المحدد فى عام ٢٠٠٥ بـ ١,٨ دولار فى اليوم) إلى ١,٤ مليار فى عام ٢٠٠٥ مقارنة بـ ١,٨ مليار فى عام ١٩٩٠، وحدث معظم هذا التحسن فى الصين، حيث انتشلت الفرص الاقتصادية المحسَّنة ٤٧٥ مليون شخص من الفقر المدقع. وظل هناك تركيز من الفقر فى جنوب آسيا، حيث يعيش من يقدر عددهم بستمائة مليون نسمة على ما يساوى ١.٢٥ دولار أمريكى فى اليوم. ومع ذلك فقد ساءت ظروف إفريقيا جنوب الصحراء بإضافة ١٠٠ مليون شخص آخر إلى صفوف الأشخاص شديدى الفقر إلى أرقام ١٩٩٠[٢٧].

تزايد التقلب والإحلالات

من الواضح أن الاقتصاد العالمى المفتوح لم يفد الجميع. فقد كان له جانب سلبى بالنسبة لكثيرين فى البلدان الغنية والفقيرة. إذ جاء التغيير بالتقلب وعدم اليقين والإحلالات. فالعمال الذين كانوا ينتجون فى يوم من الأيام السيارات والصلب والملابس والأحذية فى الأسواق المعزولة عن المنافسة العالمية وجدوا أنفسهم يتنافسون مع عمال شبان لديهم دوافع قوية يتقاضون أجورًا منخفضة نسبيًا من البلدان النامية. واكتشف الكثير من العمال ذوى الأجور الجيدة فى البلدان ذات الدخل المرتفع التى بها تعويضات تقاعد ورعاية صحية أنهم فى سباق لخفض الأجور مع أرخص عمالة فى العالم. وكان لدى عمال فى بعض البلدان النامية مخاوف مشابهة. إذ كان المزارعون العائليون فى كوريا واليابان وفرنسا والهند، إلى جانب أماكن كثيرة، يخشون المنافسة من الزراعة التجارية وفقدان موارد رزقهم. وعارضت الأعمال التى تفتقر إلى الكفاءة فى البلدان النامية الامتيازات الخاصة بضرائب التصنيع، وكانت تخشى نتائج المنافسة الشديدة. وقد حشدت تأييد الحكومات القومية لمقاومة الامتيازات فى مفاوضات التجارة متعددة الأطراف. وفى كوريا دخل المزارعون الناشطون فى عراك مع الشرطة وسبوا أعضاء المجالس التشريعية المؤيدين لاتفاقيات التجارة الحرة. وفى فرنسا، هاجم چوزيه بوف

وحشدٌ من الفلاحين منفذًا لماكدونالز فى عام ١٩٩٩ ودمروه احتجاجًا على الزراعة الصناعية ونظام التجارة العالمى. وحدث أنجح الاحتجاجات فى سياتل بولاية واشنطن فى شهر ديسمبر من عام ١٩٩٩ عندما عطل ائتلاف واسع من الناشطين ـ المدافعين عن المستهلك والمزارعين العائليين وأعضاء النقابات العمالية ودعاة الحفاظ على البيئة ـ اجتماعًا لوزراء منظمة التجارة العالمية. وبدا أن هذه المظاهرة ومظاهرات أخرى فى الاجتماعات السنوية للمنتدى الاقتصادى العالمى فى دافوس بسويسرا تدل على رد فعل عنيف تجاه العولمة التى تقودها الشركات. وأظهرت استطلاعات الرأى أنه بينما اعتبر الأشخاص العاديون العولمة حقيقة روتينية خاصة بالحياة اليومية، كان هناك سخط شديد بشأن الفجوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء، ونقص فرص العمل جيدة الأجر، وظروف العمل المتدهورة(٢٨).

الثورات التكنولوجية

شمل بُعْد التحول الاقتصادى العالمى الآخر الابتكارات التكنولوجية الأساسية فى النقل والاتصالات. وشملت هذه الابتكارات طائرات الشحن ذات الجسم الأكثر اتساعًا (بوينج ٧٤٧) والحاويات وسفن الحاويات واتصالات الأقمار الاصطناعية وخطوط الألياف البصرية والتليفون المحمول والإنترنت وأجهزة الكمبيوتر الشخصى، حيث ساعد كل منها على إزالة حواجز الزمان والمكان ونقص المعلومات.

خلال القرن العشرين انتقل الناس والبضائع والمعلومات والمال على نحو أسرع عبر مسافات شاسعة نتيجة للابتكارات. وجاءت الطائرة بوينج ٧٤٧ ذات الجسم الأكثر اتساعًا فى عام ١٩٦٩ بتكلفة تشغيل أقل بشكل كبير وسهلت وصول السفر الجماعى منخفض التكلفة. وفى عام ٢٠٠٨، ذكر اتحاد النقل الجوى الأمريكى أن الخطوط الجوية فى أنحاء العالم نقلت حوالى ٢.٣ مليار راكب سنويًا بزيادة قدرها ٢٠٧٪ عن العدد فى عام ١٩٨٠ و٧٤٨ مليون راكب. وبدأت أعداد أكبر من رجال الأعمال والسائحين السفر لمسافات أطول وزيارة البلدان النامية. وفى عام ١٩٨٠، ذهب ٦٤٪

من السائحين إلى أوروبا و٢٢٪ إلى الأمريكتين و٨٪ إلى آسيا والمحيط الهادى و٣٪ إلى إفريقيا. وبحلول عام ٢٠٠٩ خسرت أوروبا (٥٢٪) والأمريكتين (٢١٪) جزءًا من نصيبيهما، لكن آسيا والمحيط الهادى (٢١٪) والشرق الأوسط (٦٪) وإفريقيا (٥٪) كسبت. وذكرت منظمة السياحة العالمية أن عدد السائحين فى أنحاء العالم ارتفع من ٢٧٨,١ مليون فى عام ١٩٨٠ إلى ٩١٩ مليونًا فى عام ٢٠٠٨ بزيادة قدرها ٢٣٠٪. وتقدمت الصين على إيطاليا باعتبارها رابع أكبر مقصد للسائحين، بعد فرنسا والولايات المتحدة وإسبانيا. ومن الواضح أن السائحين أصبحوا أكثر اهتمامًا بسور الصين العظيم من الأسوار الرومانية(٢٩).

يسَّر السفر الأقل تكلفة بالطائرة كذلك الشحن الجوى ومكَّن شبكات الإنتاج العالمية. وأمكن لنوعية من البوينج ٧٤٧ المنتَجة من أجل خدمة الشحن حمل ١٤ حاوية سعة ١٧٣ قدمًا مكعبًا. وفى عام ٢٠٠٨ نقلت الخطوط الجوية فى العالم ٤٠.٥ مليون طن من الشحن بزيادة قدرها ٢٦٥ بالمائة عن ١١,١ مليون فى عام ١٩٨٠(٣٠).

غيرت التحسينات الأخرى - وخاصةً تطور سفن الشحن واسعة البدن وسفن الحاويات - نقل المحيطات ودعمت النشاط التجارى العالمى. وأدخلت شركات الشحن، مثل ميرسك التى هى أكبر شركة فى العالم، فى الخدمة سفن حاويات، كالسفينة إيما ميرسك البالغ طولها ٤٠٠ متر ويمكنها حمل ما يزيد على ١٥ ألف وحدة مكافئة لعشرين قدمًا من الحاويات والسير بها بسرعة تزيد على ٢٥ عقدة. ويمكن تحميل الحاويات الكبيرة المصنوعة من الألمونيوم والصلب وتفريغها بسهولة بواسطة المعدات المؤتمتة فى ثمانى ساعات. وحتى ظهور الحاويات فى الستينيات، غالبًا ما كانت عملية التحميل تستغرق أسبوعًا فى الغالب. وبذلك كانت عملية باهظة التكاليف ومستهلكة للوقت. وكان يمكن لسفن الشاحنات قطع الرحلة من الصين أو ماليزيا إلى لوس أنجلوس أو موانئ الساحل الغربى فى حوالى أسبوعين. ومكنت هذه الرحلة السريعة التجار من الاحتفاظ بمخزون أصغر حجمًا واستكماله بسرعة، بل واستخدام طائرات الشحن الجوى التى تعمل على مدار الأربع والعشرين ساعة لإعادة التزود بالشحنات عالية القيمة(٣١).

كذلك وسعت الابتكارات فى الاتصالات خلال تلك الفترة الصلات بين الناس والدول، حيث حسَّنت تدفق المعلومات. وقدَّر الاتحاد الدولى للاتصالات أنه فى نهاية عام ٢٠٠٩ كان هناك ٤,٦ مليار مشترك فى خطوط التليفون المحمول فى أنحاء العالم، وهو ما يغطى ٩٠ بالمائة من سكان العالم، مقابل ٥٥.٥ مليون مشترك فى عام ١٩٩٥، وزاد استخدام التليفون المحمول إجمالاً بنسبة ٣٧ بالمائة سنويًا(٣٣).

يسَّر التدفق السهل للمعلومات الاتصالات التجارية وحسَّن تدفق المعلومات بين الأسر والأصدقاء، كما سمح لشبكات التواصل الاجتماعى مثل فيسبوك وسكاى بى بأن تربط الأفراد فى أنحاء العالم. وكانت لتدفق المعلومات السريع بين الأفراد آثاره الهائلة. إذ ساعد على تجانس الأذواق وانسجام الثقافات وتكامل الأسواق بطرق غير مسبوقة. كما سهل التنوع الثقافى، حيث احتفظ المغتربون الصينيون فى الأمريكتين باتصال منتظم بأقاربهم وكانوا يشاهدون التليفزيون الصينى. وكانت ثورة الاتصالات بمثابة تحدٍّ للأنظمة المستبدة التى تسعى إلى التحكم فى المضمون وقمع المعارضة.

تنبأ أحد القادة بقدرة الاتصالات على تغيير العالم. كان ذلك هو الرئيس السابق رونالد ريجان، وكان هو نفسه مقدم برامج بالإذاعة وفهم كيف غيرت المعلومات حياة الناس وتوقعاتهم. وإدراكا منه لضعف الاتحاد السوفيتى فى هذا الخصوص فى الثمانينيات، وسَّع عمليات صوت أمريكا وإذاعة الحرية. وكان ريجان يعرف قدرة الصور، وأراد أن يبين لسكان الإمبراطورية السوفيتية أن الأمريكيين العاديين لديهم سيارات وبيوت جيدة، بل وحمامات سباحة. وبذلك أجج السخط فى أوروبا الشرقية، وعجَّل بفناء الإمبراطورية السوفيتية وشجع انبعاث العولمة التى تقودها السوق(٣٤).

خاتمة

كانت الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠١٠ فترة مهمة من التحولات الاقتصادية والاضطرابات. فبينما تضاءلت الحرب الباردة واختفت القيود التنظيمية الحكومية، ظهر اقتصاد عالم جديد تحركه السوق. إذ كانت تحركه القضايا الجديدة والتكنولوجيات الجديدة وظهور مراكز قوة اقتصادية جديدة. وفى أنحاء العالم، تحسنت مستويات المعيشة، وزادت متوسطات الأعمار، وزادت تدفقات البضائع والأموال والبشر والمعلومات زيادة حادة. لكن كما تبين الأحداث اللاحقة، فقد عززت عولمة أواخر القرن العشرين كلاً من المكاسب ونقاط الضعف؛ إذ رفع مد العولمة العالى الكثير من السفن وقلب غيرها.

الفصل الثانى

الاقتصاد العالمى قبل ١٩٨٠

للاقتصاد العالمى المعاصر جذور فى عملية العولمة والاقتصاد الدولى الديناميكى الذى ظهر فى أواخر القرن التاسع عشر. وسوف يلخص هذا الفصل بعضًا من التطورات الرئيسية ويبين كيف انحل ذلك الاقتصاد فى دورة من الحروب والانزياحات الاقتصادية ثم انبعث بعد الحرب العالمية الثانية.

العولمة فكرة موحِّدة مهمة ضرورية لفهم الاقتصاد العالمى المعاصر. وهى عملية محا من خلالها التقدم فى التكنولوجى وانفتاح الأسواق تدريجيًا حواجز الزمان والمكان وقرب الشعوبَ والدول من بعضها أكثر. وللعولمة أصول بعيدة تعود إلى الاتصالات غير المنتظمة للتجار والمغامرين وأفراد الحملات مع الحضارات. وللاطلاع على التاريخ المبكر للعولمة، ربما يرغب القراء فى الرجوع إلى "القراءات المقترحة"[1].

الاقتصاد العالمى الأول (١٨٧٠-١٩١٣)

فى أواخر القرن التاسع عشر تسارعت عملية العولمة. ففى عصر التصنيع الأوروبى وبناء الدول والإمبريالية والتقدم التكنولوجى السريع، تولت بريطانيا العظمى قيادة بناء الاقتصاد العالمى القائم على التجارة الحرة وقاعدة الذهب. وبإيعاز من التجار الأحرار الكلاسيكيين والتجار الذى يوجههم التصدير، ألغت بريطانيا العظمى فى عام ١٨٤٦ قوانين القمح (رسوم الاستيراد على واردات القمح) وتبنت سياسات

التجارة الحرة. وبعد أن فتحت بريطانيا أسواقها المحلية للتجارة ورأس المال العالميين، صاغت اقتصاداً عالمياً مفتوحاً استمر حتى الحرب العالمية الأولى. وكان غطاء الذهب الدولى عنصراً أساسياً فى النظام. وحافظت بريطانيا على عملتها، الجنيه الإسترلينى، من ناحية الذهب بسعر ثابت وسمحت بحرية انتقال الذهب. ومع ربط الجنيه بالذهب، أصبحت التعاملات الدولية أقل مخاطرة. وكان بإمكان المستثمرين والتجار الثقة فى نظام المدفوعات، لمعرفتهم أن العملات القومية ستظل ثابتة وسيمكن تحويل العملات بسهولة من واحدة لأخرى تبعاً لمشيئتهم.

كانت سوق بريطانيا المحلية مفتوحةً أمام العالم - وكانت سياستها الخاصة بحرية التجارة مشجعة للواردات. وعانت المملكة المتحدة على نحو مميز من العجز التجارى مع العالم (فائض تجارى مع إمبراطوريتها الاستعمارية) وكانت تمول موقفها بفوائض هائلة من الخدمات - كالشحن والتأمين - والمكاسب من استثماراتها فى الخارج. فقد حملت سفن الشحن البريطانية التى تولت أمر ثلث الحمولة التى جرى شحنها فى العالم، وحملت أكبر حصة من تجارة العالم. وصدَّر المستثمرون البريطانيون كمية هائلة من ثروتهم إلى أنحاء العالم البعيدة - لإنشاء السكك الحديدية والموانئ وأنظمة الصرف الصحى والمناجم والمزارع. ووفرت الذراع الطويلة للبحرية البريطانية الحماية لشركات الشحن والمستثمرين فى مواجهة المخاطر المتعددة - بما فى ذلك القرصنة ونزع المِلكية[٢].

فى مركز عالم ما قبل الحرب العالمية الأولى كان الاقتصاد العالمى هو حى المال فى لندن، وهو منطقة مساحتها ميل مربع واحد، حيث توجد صناعة الخدمات المالية. وكان موظفاً به ٣٦٤ ألف شخص فى عام ١٩١١، وداخل حى المال كان يوجد بنك إنجلترا المملوك ملكية خاصة والمعروف باسم سيدة شارع ثريدنيدل العجوز، وبورصة لندن، وبورصتا الذهب والمعادن، ولويدز لندن، وهى سوق التأمين العالمية[٣].

فى الفترة من عام ١٨٧٠ إلى عام ١٩١٣، اتسعت تدفقات البضائع ورأس المال والأشخاص جميعها على نحو سريع. وظهر التقسيم العالمى للعمل على خطوط الميزة

المطلقة (انظر الفصل الخامس). فكانت البلدان الأوروبية تصدر المنتجات المصنَّعة للمستعمرات والمستعمرات السابقة مقابل المنتجات الزراعية والمواد الخام المستوردة. ومن بين فوائد هذا النمط توافر منتجات جديدة - وبخاصة اللحم - لتحسين نوعية الغذاء الأوروبى.

استثمرت أعداد كبيرة من الأوروبيين أموالها فى الخارج - فى المناجم والمزارع والسكك الحديدية والقنوات. وقبل الحرب العالمية الأولى صعدت الأصول الأجنبية إلى ٣٠ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى العالمى، وهو رقم لم هناك ما يماثله حتى ثمانينيات القرن العشرين. واستثمرت بريطانيا نصف ثروتها فى الخارج أثناء تلك الفترة. وكانت لفرنسا وهولندا كذلك استثمارات خارجية كبيرة(٤).

أدى ظهور السفن التى تعمل بالبخار وكابلات التلغراف العابرة للمحيطات أثناء تلك الفترة إلى تقليل تكاليف النقل وحسَّن الاتصالات. ونتيجة لذلك، اتسعت تدفقات الأشخاص والبضائع على نحو سريع. فقد هاجر حوالى ٦٠ مليون شخص من أوروبا إلى العالم الجديد فيما بين عامى ١٨٢٠ و١٩١٤، وقبل الحرب العالمية الأولى كانت المعلومات تنتقل عبر كابلات التلغراف البحرية بين المراكز المالية الرئيسية فى أقل من دقيقة(٥).

غالبًا ما يُنظَر إلى الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى على أنها العصر الذهبى للتكامل غير الرسمى والتقدم والمشروعات الخاصة. فقد كان هناك حراك أكبر للمعلومات (عبر التلغراف) والأشخاص (الهجرة الحرة) والبضائع (التزام بريطانيا بحرية التجارة) ورأس المال بين الدول. وزاد عدد سكان العالم من ١,٢٧ مليار فى عام ١٨٧٠ إلى ١,٧٩ مليار (زيادة بنسبة ٤١٪ تقريبًا)، طبقًا للمعلومات التى جمعها المؤرخ الاقتصادى الراحل أنجوس ماديسون. ولتقييم الأداء الاقتصادى المقارن، ركز على نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى، باعتباره أفضل مؤشر متاح للتغيرات فى الرفاهية والقدرة الإنتاجية. وتبين تقديرات ماديسون أن النصيب العالمى للفرد من إجمالى الناتج المحلى زاد بنسبة ٧٥٪ من ٨٧٠ دولارًا إلى ١٥٢٤ دولارًا بالدولار الثابت

خلال الفترة من عام ١٨٧٠ إلى عام ١٩١٣، واختلفت الدخول فى غرب أوروبا والولايات المتحدة اختلافًا كبيرًا عن الدخول فى الصين والهند وإفريقيا حيث كان التحديث الاقتصادى بطيئًا فى الحدوث. ففى تلك الفترة ارتفع نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بنسبة ١١٤٪ فى الولايات المتحدة و٧٣٪ فى دول غرب أوروبا وتشمل بريطانيا وفرنسا وألمانيا. لكن الزيادة تباطأت فى العالم النامى. إذ كان متوسط مكاسب إفريقيا ٢٧٪ ومتوسط بلدان شرق آسيا ٢٤٪. وتأخرت الصين بنمو قدره ٤٪ فقط خلال تلك الفترة(٦).

تقدم بيانات ماديسون أدلة على عدم مساواة الدخل المحسّن. إذ فاقتْ الدخول فى غرب أوروبا والولايات المتحدة الدخول فى آسيا وإفريقيا بشكل كبير - مما أدى إلى الانتقادات القائلة إن عالم رأسمالية حرية النشاط الاقتصادى زاد الأغنياء غنى ونفوذًا وزاد الفقراء فقرًا. ويرد بعض المؤرخين الاقتصاديين بأن الفرق يعكس النمو القوى فى البلدان الصناعية وليس إفقار الفقراء. وهم يقولون إن بعض البلدان الهامشية استفادت بقوة من زيادة صادرات المنتجات الأساسية - بشكل ملحوظ البرازيل (المطاط) وتشيلى (النحاس) وأمريكا الوسطى (الموز) والأرجنتين (اللحم والقمح) وأستراليا (الصوف والمعادن)(٧).

تقدم متوسطات الأعمار الأطول دليلاً آخر على الظروف المحسَّنة قبل الحرب العالمية الأولى. فقد تحسنت الرعاية الصحية، وقلت وفيات الأطفال، واختفت الأمراض المعدية. واستفاد غذاء الإنسان من التجارة الدولية فى لحم البقر والفواكه والحبوب. ففى عام ١٩٠٠ كان الشخص المولود فى غرب أوروبا متوسط عمره المتوقع ٤٦ عامًا والمولود فى الولايات المتحدة ٤٧ عامًا. وفى آسيا وإفريقيا ربما ٢٤ عامًا. ويقدِّر ماديسون أنه بحلول عام ١٩٥٠ بلغ متوسط الأعمار هذا ٦٧ عامًا فى أوروبا و٦٨ عامًا فى الولايات المتحدة ومن ٣٨ إلى ٤٠ عامًا فى آسيا وإفريقيا(٨).

فى ظل وجود الشبكة الموسعة من الصلات المالية والتجارية بين الدول، ليس مستغربًا أن بعض النقاد ورجال البنوك ذوى النفوذ كانوا يظنون أن الاقتصاد العالمى

من القـوة بما يكفى لكبح جمـاح الدوافع العـدوانيـة. وزعم نـاشط السـلام البـريطانى نورمـان أنجل (رالف نورمان أنجل لين) أن الاعتماد المتبادل الاقتصـادى عزز السـلام، وأن القوة العسكرية والسياسية لا تعطى أية دولة ميزة تجارية. وفى كتابه "الوهم الكبير" (١٩١٠) كتب يقول: "أصبح التمويل العالمى على قدر من الاعتماد المتبادل والتداخل مع الصناعة بـحيث... لا يمكن للقـوة السـيـاسـيـة والـعـسكرية فـعل شىء فى الواقع..."(٩) واعتنق آخرون من النخـبة آراء مشابـهة. فـقد ربط ونستـون تشرشل التـجـارة الحرة بالسـلام والاعتمـاد المتبادل. وقـال إن التـجارة الحرة عملت على تجـميع "شعوب أوروبا والعالم المسيحى وفى النهاية العالم كله، بحيث ينبغى أن تصبح القوات والمصالح متداخلة فى بعضـها الـبعض بـحيث يسـتحيل الفصل بينها." لكن الجيـواسـتراتيجى الأمريكى الأدميرال أ.ت. مـاهان رفض فرضـيـة أنجل لكونها هـى نفسـها "وهمًا كبيـرًا"، وأنها فرضية تجاهلت كيف نتجت الميزة الاقتصادية باستمرار عن استخدام القوة العسكرية وأساءت تفسير العمل البشرى. كمال قال: "النظر إلى العـالم على أنه تحكمه المصلحة الذاتية فحسب يعنى العيش فى عالم لا وجود له، أى عالم مثالى..."(١٠).

عكست آراء نورمـان أنجل وونستـون تشرشـل إيمان ليبراليى العصر الڤيكتورى الطوباوى بأن حرية التجارة فى البضـائع والتمويل يمكن أن تحقق السـلام. وكمـا اتضـح، فقد توقعاتهم فى غير محلها، وتأكدت شكوك الأدميرال مـاهان.

نقض العولمة (١٩١٤-١٩٥٠)

كانت الفترة منذ اندلاع الحرب العالمية الأولى إلى عام ١٩٥٠ فترة نقض العولمة. فقد عطلت حربان عالميتان وكساد عالمى وصراع الحرب الباردة الاقتصاد العالمى. وكان التقدم الاقتصادى أبطأ مما كان عليه قبل عام ١٩١٤، وزاد عدد سكان العالمى بنسبة ٤١ بالمائة من ١.٧٩٣ مليار إلى ٢.٥٢٨ مليار. وزاد نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بنسبة ٣٨.٥ بالمائة من ١٥٢٤ دولار إلى ٢١١١ دولار، وهو أبطأ بكثير مما كان عليه الحال فى العصر الذهبى من عام ١٨٧٠ إلى عام ١٩١٣ (٧٥٪)(١١).

الحرب العالمية الأولى وما بعدها

يزعم المؤرخون أحيانًا أن الحرب العظمى التى بدأت فى أغسطس من عام ١٩١٤ أنهت عصر العولمة الأول[١٢]. ومن المؤكد أن الحصار والاستخدام الواسع للغواصات ضد السفن المحايدة والمحاربة عطَّل نمط التبادل القائم على السوق. وتدخلت الحكومات للتحكم فى التجارة والشحن، وكانت نتيجة ذلك انخفاض حجم التجارة بشكل حاد. كما أغلقت الحكومات الأسواق المالية ونظمتها، وصفَّى المتحاربون الأصول الخارجية لتمويل الحرب. وفى الفترة من عام ١٩١٤ إلى عام ١٩١٩ هبطت الاستثمارات الأجنبية فى الولايات المتحدة من ٧,٢ مليار دولار إلى ٣,٣ مليار دولار، حيث باعت بريطانيا وأطراف متحاربة أخرى أصولاً. وخرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الأولى، التى دخلتها باعتبارها أكبر مدين فى العالم، باعتبارها أكبر دائن. كما حولت الحرب الولايات المتحدة واليابان إلى قوتين بحريتين، حيث فقدت بريطانيا قدراً هائلاً من الحمولة البحرية[١٣].

بعد ذلك حاولت بلدان العالم العودة إلى غطاء الذهب وإلى إحياء تدفقات رأس المال والتجارة الدولية. وقام رجال البنوك فى نيويورك ولندن بدور فعال فى الجهود الخاصة لتعزيز الاستقرار والانتعاش. لكن الانزياحات والتشوهات بقيت على حالها. واشتكى الأوروبيون من الرسوم الجمركية الأمريكية المرتفعة مما عقَّد تسديد ديون الحرب. وكانت النزعة الحمائية كذلك أحد العوامل فى أمريكا اللاتينية حيث أدت الحرب إلى انزياح الأنماط التجارية التقليدية، وهو ما أجبر بلدانها على تعزيز الصناعة المحلية. أما الزراعة التى اتسعت أكثر من اللازم أثناء فترة الحرب فقد عانت من العرض الزائد والأسعار المنخفضة أثناء ذلك العقد. وأتى التضخم المفرط فى ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى على مدخرات الطبقة الوسطى، ويسر السخط السياسى الناتج عن صعود النازيين إلى السلطة بعد عقد من ذلك[١٤].

الكساد العظيم (١٩٢٩-١٩٣٩)

كان الكساد العظيم ثانى فاجعة تعطل الاقتصاد العالمى فى القرن العشرين، وشمل أثره العالم. وترتبط بدايات الانهيار بانهيار بورصة نيويورك، وفشل البنوك فى النمسا وبر أوروبا الرئيسى، وانهيار قاعدة الذهب. ويلقى بعض الباحثين باللوم كذلك على الكونجرس الأمريكى لإقراره رسومًا جمركية أعلى فى عام ١٩٣٠، وفيما بين عامى ١٩٢٩ و١٩٣٢ انخفضت التجارة العالمية بنسبة ٢٥ بالمائة من ناحية الحجم و٤٨ بالمائة من ناحية القيمة، بينما انخفض الإنتاج الصناعى بنسبة ٣٦ بالمائة. ولجأت الحكومات إلى فرض قيود على أسعار الصرف وغيرها من الإجراءات التنظيمية لعزل الاقتصادات عن العاصفة العالمية وتشجيع التعافى القومى[١٥].

يقدم انهيار البورصة الأمريكية فى عام ١٩٢٩ أشباهًا خادعة لتصحيح ٢٠٠٨-٢٠٠٩، إذ هبط مؤشر داو جونز الصناعى بنسبة ٨٩ بالمائة عن ذروته البالغة ٣٨١ فى ٣ سبتمبر ليصل إلى ٤١ فى يوليو من عام ١٩٣٢ قبل انتخابات الرئاسة. ولن تعود السوق إلى مستويات عام ١٩٢٩ حتى عام ١٩٥٤، بعد حوالى ٢٥ عامًا. ومع ذلك فإنه فى الفترة من عام ١٩٢٩ إلى عام ١٩٣٢ لم يشمل انهيار نيويورك العالم؛ إذ كانت انهيارات البورصات فى معظم البلدان، ما عدا إيطاليا، متوسطة[١٦].

على الرغم من أن الأسباب الدقيقة لانهيار البورصة الأمريكية مازالت تثير الجدل، فقد أعقب الانهيار المالى عقد ما بعد الحرب من النمو المفرط ـ "العصر الجديد" كما قال الرئيس كالفن كوليدج. وظن كثيرون أن التكنيكات الجديدة للإدارة العلمية والابتكارات الجديدة الجذرية فى الاتصالات ـ اللاسلكى ـ والنقل ـ السيارات والطائرات ـ سوف تقضى على دورة الانتعاش الاقتصادى والكساد الخاصة بالعقود السابقة. وأدى التحمس للنمو إلى زيادة المضاربة فى البورصة بشكل مفرط. وكانت الحكومة أثناء الحرب قد روجت مبيعات سندات الحرية بمناشدات وطنية، حيث جمعت ٢١,٥ مليار دولار للمساعدة فى تمويل الحرب. وبعد ذلك، ومع انخفاض دَين الحكومة، اتجه المستثمرون إلى البورصة بحثًا عن عائدات مرتفعة. وشاركت البنوك، التى حققت أرباحًا من بيع

سندات الحرب، فى التعامل فى الأسهم حيث أقرضت المستثمرين فى العشرينيات. وشجع ذلك انتعاش المضاربات. وأصبحت المَحافظ مرفوعة ماليًا على نحو مفرط، وكانت عرضة للتصحيح فى أسعار الأسهم. وفيما بعد ألقى عالم الاقتصاد ميلتون فريدمان باللوم على بنك الاحتياط الفدرالى فيما يتعلق بالسياسات النقدية الخاطئة. ذلك أن البنك أبقى على أسعار الفائدة منخفضة من عام ١٩٢٤ إلى ١٩٢٧ للمساعدة فى تقوية الجنيه ودعم عودة بريطانيا العظمى إلى قاعدة الذهب، وتشجيع الاستقرار النقدى فى أوروبا. وعندما فرض بنك الاحتياط الفدرالى القيود فى أوائل عام ١٩٢٨ لكبح جماح المضاربين، أحدث انكماشًا نقديًا أدى إلى انهيار اقتصادى. وكما قال محافظ بنك الاحتياط الفدرالى بن برنانكى فى حفل عيد ميلاد ميلتون فريدمان التسعين، فإنه "فيما يتعلق بالكساد العظيم، أنت محق. فقد تسبب فيه. ونحن شديدو الأسف. لكن بفضلك، لن نفعل ذلك مرة أخرى"[١٧].

كان لانهيار الثلاثينيات الاقتصادى الكثير من النتائج المعاكسة. فالبطالة والسخط السياسى الناتجان عن ذلك جاءا بالاشتراكيين القوميين وأدولف هتلر إلى السلطة فى ألمانيا التى عقدت العزم على الإطاحة بتسوية سلام الحرب العالمية الأولى. وفى اليابان، شجع الكساد الجيش ومن يؤيدون التوسع الإمبريالى وليس التعاون الدولى.

فى كل مكان عززت طوارئ زمن الحرب، وفيما بعد النكبة الاقتصادية، يد الدولة وأضعفت القطاع الخاص وحرية النشاط الاقتصادى. وتميزت السياسة البريطانية فى فترة ما بين الحربين بتوسع الدولة والاقتصاد المختلط. وفى نهاية الحرب العالمية الثانية سوف يوسع حرب العمال المنتصر نطاق الحكومة بتأميمه الفحم والصلب والسكك الحديدية والمرافق والاتصالات وبنك إنجلترا. وظهر نمط مشابه فى فرنسا بتأميم الصناعات الرئيسية فى نهاية الحرب العالمية الثانية. وفى ألمانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية، أحرز الاقتصاد المختلط تقدمًا باستحواذ الحكومة على أنصبة هائلة من الشركات الكبرى - وكانت الغلبة لفلسفة الشركات من خلال الإدارة الثلاثية للأعمال والحكومة والعمل[١٨].

فى الولايات المتحدة زاد "الاتفاق الجديد" للرئيس فرانكلين روزفلت من حجم الحكومة كذلك. وتولى الموظفون الحكوميون برامج أشغال عامة غير مسبوقة والإنفاق العام وجهودًا لوضع الأسعار والأجور. واتسعت الدولة التنظيمية أقصى ما يكون فى القطاع المالى، حيث كانت صناعتا البنوك والأوراق المالية تعتبران مسئولتين عن الانهيار. وكما سيُناقَش فى الفصل الثامن، فقد أقر الكونجرس تشريعًا يمنع البنوك التجارية من المشاركة فى أعمال البنوك الاستثمارية والتعامل فى الأوراق المالية. كما أنه أنشأ لجنة الأوراق المالية والبورصات لتنظيم التعامل فى البورصات ويخول كشف المعلومات المالية للجمهور المستثمر.

أثناء الكساد العظيم تلاشى الالتزام بالاقتصاد العالمى، بينما حاول المسئولون المنتخبون الحد من البطالة. وزادت البطالة زيادة كبيرة فى الولايات المتحدة (٢٥٪ فى عام ١٩٣٣) وألمانيا (٣٠٪ فى عام ١٩٣٢) والمملكة المتحدة (٢٠٪ من قوة العمل المؤمن عليها، ووصلت إلى ٧٠٪ فى بعض المدن)، مما أثار الاحتجاجات والمظاهرات، والخوف من الانقلابات السياسية أو الثورات. وقدم عالم الاقتصاد بجامعة كمبردج جون مينارد كينز المبرر الفكرى للجوء إلى إنفاق العجز وبرامج الأشغال العامة التابعة للحكومة. وقال إن الإنفاق الحكومى لتشجيع الطلب الكلى كان سيصبح له أثر مضاعَف يزيد عدة مرات على الإنفاق الأصلى، وبذلك يحفز الإنتاج وتوليد فرص العمل. وإذا عدنا بالنظر إلى الوراء، فمن الواضح أن الإنفاق الكينزى خلال فترة "الاتفاق الجديد" لم ينه الكساد؛ بل أنهته عجوزات الحرب العالمية الثانية. وفى عام ١٩٤٣ بلغ العجز الفدرالى الأمريكى حوالى ٢٨ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى، وهو ما يزيد كثيرًا عن عجوزات سنوات "الاتفاق الجديد" التى تراوحت بين ٥ و٦ بالمائة[١٩].

كان كينز قد أكد على التعافى القومى باعتباره أساسًا للتعافى الدولى. وخلال فترة الكساد، بات يشك فى الأولوية المعطاة للتجارة الحرة والأسواق الرأسمالية المفتوحة فى عالم حرية النشاط الاقتصادى. كما تعاطف مع من أرادوا الحد من التشابك بين الدول وليس تعظيمه. وقال إن الأفكار والمعرفة والفن والضيافة والسفريات

ينبغي أن تكون دولية. "لكن فلنجعل البضائع تُصنَّع محليًا حينما يكون ذلك ممكنًا من الناحية العقلانية ومن حيث الملاءمة؛ وعلاوة على ذلك، ليكن التمويل قوميًا بشكل مؤقت"(٢٠).

لم يكن كينز، أكثر اقتصاديي تلك الفترة تأثيراً، هو الوحيد الذى شك فى فوائد الاعتماد المتبادل الاقتصادى فى أوقات انتشار البطالة وانخفاض الطلب. وأصاب الكساد بلدانًا كثيرة تعتمد على صادرات المواد الخام، تمامًا كما فعلت الحرب العالمية الأولى. ومن بين تلك البلدان الأرجنتين وأستراليا وكندا وتشيلى ونيوزيلندا وجنوب إفريقيا. وأدى هبوط الصادرات العالمية إلى كساد الطلب على صادراتها الزراعية والمعدنية، لكن حجم التجارة فى المنتجات الأولية هبط بنسبة ١٣ بالمائة مقارنةً بـ٤٢ بالمائة للمنتجات المصنعة. وربما يساعد هذا فى توضيح السبب فى أن العديد من البلدان الهامشية ـ كنيوزيلندا وأستراليا ـ حققت تعافيًا سريعًا. وخفضت كلتاهما قيمة عملتها لتعزيز صادراتها وشجعت الصناعات المنافسة للواردات(٢١).

تعافت اليابان بسرعة كذلك مستفيدةً من السياسات ذات النمط الكينزى؛ إذ عززت الإنفاق على التسليح وخفضت قيمة الين. وشجع تخفيض الين صادرات اليابان من المنسوجات وحمى الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية. ونتيجة لذلك، نجت اليابان بشكل كبير من الكساد. وتضاعف إنتاجها الصناعى، وأصبحت اليابان مكتفية ذاتيًا إلى حد كبير. وفى تركيا، انتهزت النخبة التحديثية الفرصة لخفض قيمة الليرة التركية تشجيعًا للتصنيع. وقد جربت التخطيط المركزى والتصنيع لتعويض الواردات. ومع ذلك فإنه عند تبنى تركيا لترتيبات المقاصة مع كبار الشركاء التجاريين، جربت التجارة الثنائية وأصبحت أكثر اعتمادًا على ألمانيا النازية التى كانت ترسل إليها البن والمواد الخام مقابل الآلات(٢٢).

اتضح كذلك أن الاتحاد السوفيتى الذى انسحب من النظام الرأسمالى تحاشى الكساد. فقد زعم أنه ليس لديه بطالة. ووجدت دعايته متعة فى مقارنة الأزمة الرأسمالية بالرخاء البلشفى. وبسرعة عززت سلسلة من الخطط الخمسية الاقتصادية

الإنتاج الصناعى. وقيل إن نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى فى الاتحاد السوفيتى زاد بنسبة ٥٥ بالمائة (من ١٣٨٦ دولار فى عام ١٩٢٩ إلى ٢١٥٠ دولار فى عام ١٩٣٨)، وهو ما يعكس نجاح ستالين فى تخطيط الدولة. لكن التصنيع جاء على حساب القطاع الزراعى، حيث أدى إدخال المزارع الجماعية ومزارع الدولة إلى تقليل الإنتاج وأحدث المجاعة. وكان ملايين العمال يُجنَّدون ويُجبَرون على القيام بالعمل غير مدفوع الأجر. وعلى الرغم من ذلك اتضح أن التوسع الاقتصادى فى ظل سلسلة من الخطط القومية يؤكد النظريات الماركسية، وأدى إلى روايات رومانسية فى الصحافة الغربية، وشجع البلاشفة على الترويج لثورة عالمية من خلال محاكاة نموذجهم. وظهرت بعض التقارير الصحفية الأكثر خضوعاً المؤيدة للسوفيت فى "نيويورك تايمز" بقلم والتر دورانتى. ففى عام ١٩٣١، زعم دورانتى أن "الصناعة والزراعة السوفيتيتين تتقدمان بسرعة خيالية بينما تتأخر الصناعة والزراعة فى بقية العالم..." وأورد أن المسئولين السوفيت سوف يرحبون بالعمال المهرة من البلدان الأخرى. واستجاب آلاف الأجانب لحلم "فردوس العمال" ذى الأجر المرتفع والعطلات مدفوعة الأجر والرعاية الطبية المجانية، وقبلوا حرية المرور إلى الاتحاد السوفيتى[٢٣].

إلى جانب تفكيك النظام التجارى وأسواق السلع، أدت النكبة إلى تقوية القوى الحمائية فى كل مكان. فقد اختار الرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت، المهموم بالبطالة المنتشرة فى الولايات المتحدة، القضاء على مؤتمر لندن الاقتصادى الذى دُعى إليه برعاية عصبة الأمم، وخفض قيمة الدولار مقابل الذهب. ومنح خفض قيمة الدولار الصادرات الأمريكية ميزة تنافسية. وردت بلدان أخرى بفرض قيود على سعر الصرف ووضع قيود على التجارة، واستؤنفت التجارة بشكل كبير على أساس ثنائى. وأدخلت ألمانيا النازية وبعض البلدان الأخرى الميزان الثنائى لإدارة التدفقات التجارية والحفاظ على أسعار الصرف الأجنبى. وأقرت بريطانيا والكومنولث التابع لها نظاماً تفضيلياً يفرِّق فى التعامل مع الشركاء التجاريين الأجانب خارج الترتيب التفضيلى - وبشكل خاص الولايات المتحدة واليابان[٢٤].

كان للكساد العظيم أثر مدمر على الأسواق المالية الدولية، حيث عجز الكثير من الدول المدينة عن الوفاء بالالتزامات. ومع أن هذه الأحداث لم يتم توثيقها بالكامل، فإن الدراسات تكشف عن انتشار العجز عن سداد الديون وتعليق سداد الديون الخارجية فى أنحاء أوروبا وأمريكا اللاتينية أثناء الكساد العظيم[٢٥].

الحرب العالمية الثانية وما بعدها

كانت الحرب العالمية الثانية الانتكاسة المفجعة الثالثة للاقتصاد الدولى. فهى كشأن الحرب العالمية الأولى كشفت نقاط ضعف الاعتماد على الواردات الأجنبية، وخاصةً بالنسبة لبريطانيا واليابان اللتين اعتمدتا على المواد الخام والمواد الغذائية المستوردة. واعتمدت ألمانيا كذلك اعتماداً كبيراً على المواد الخام الأساسية، وخاصةً السبائك الحديدية اللازمة لتقسية الصلب، وإن اتجهت نحو الاكتفاء الذاتى فى الثلاثينيات. وفى كل مكان - لكن بشكل خاص فى أمريكا اللاتينية والهند - عززت انزياحات التجارة الدولية الضغوط من أجل حماية الصناعة. وكان هناك كذلك نقص فى الموارد، وبشكل خاص فى المطاط والنفط اللذين كانا مطلوبين بكميات كبيرة للحرب الميكنة. وفى نهاية الحرب كان هناك قلق هائل بشأن تعرض الموارد للخطر فى حال وقوع حرب عالمية أخرى. وحذر وزير الخارجية الأمريكى قائلاً "إن ما لدينا من نفط ينفد"، وهو ما عزز تكالب ما بعد الحرب للوصول إلى احتياطيات النفط فى الشرق الأوسط وفنزويلا ومواقع أخرى. كما زعم أن الحرب أفلست بعض موارد أمريكا المعدنية الحيوية. وأضاف: "لم نعد نستحق أن نوضع فى قائمة واحدة مع روسيا والمملكة المتحدة باعتبارنا إحدى دول العالم 'الغنية'. ولابد أن نوضع فى قائمة 'الفقراء' مثل ألمانيا واليابان"[٢٦].

كان للحرب العالمية الثانية نتائج عميقة أخرى بالنسبة للاقتصاد العالمى. فهى من ناحية مزقت الإمبراطوريات الأوروبية وأشعلت نار حركات الاستقلال فى أنحاء العالم الاستعمارى. وكان الكثير من الزعماء الجدد فى المناطق الناشئة قد تلقوا تعليمهم

فى أوروبا الغربية، وتعلموا دروسًا مهمة من التجارب الاقتصادية فيما بين الحربين. ولأن الكثير من البلدان التى حصلت على استقلالها حديثًا كان يعتمد اعتمادًا مفرطًا على صادرات السلع (كالكاكاو والنحاس والسكر والمطاط)، فقد بدا التنويع والتصنيع استراتيجيتين مناسبتين. واعتمادًا على التصنيع الناجع فى الولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر، اختار بعض القادة الجدد سياسات استبدال الواردات التى تنظم فيها الحكومة التجارة لتعزيز الصناعات المحلية الرئيسية. وفى حالات أخرى، أدت تجربة الاتحاد السوفيتى فى تحقيق مستويات مرتفعة من النمو فى التصنيع الذى تقوده الدولة إلى تخطيط الدولة وقيود الاكتفاء الذاتى[٢٧].

كانت النتيجة المهمة الأخرى فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هى التوسع المستمر لملكية الحكومة وتنظيمها، وتوسع دولة الرفاه فى غرب أوروبا وأمريكا الشمالية. واجتمع نجاح القطاع العام فى تعبئة الموارد من أجل الحرب، ووعود القادة المنتخبين ديمقراطيًا بتوسيع دولة الرفاه التى تقدم إعانات من المهد إلى اللحد، لتعزيز جاذبية التخطيط الحكومى والاقتصاد المختلط بعد الحرب العالمية الثانية. وفى بريطانيا تحدث حزب العمال المنتصر عن "أورشليم الجديدة"، بينما دعا فى الولايات المتحدة بعض المسئولين المنتخبين إلى "الاتفاق الجديد" العالمى أو "قرن الرجل العادى". وفى أستراليا وكندا وعد القادة بتوسيع دولة الرفاه للحفاظ على دعم المجهود الحربى. وعلى البر الرئيسى الأوروبى، دعم التخطيط الحكومى الموسع وتقييد الاقتصاد جهود إعادة بناء اقتصادات أوروبا ودمجها، من خلال الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وفى وقت لاحق الجماعة الاقتصادية الأوروبية[٢٨].

على المستوى الدولى، كانت هناك جهود مشابهة تقودها الحكومات لإعادة بناء النظام الاقتصادى العالمى واستعادته. وعلى عكس فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، عندما أدارت الولايات المتحدة ظهرها لبنية سلام ڤرساى، أثبتت الحكومة الأمريكية حزمها. فبدعم من بريطانيا العظمى، قادت الولايات المتحدة الجهود لإعادة بناء النظام المالى العالمى فى بريتون وودز بولاية هامپشاير فى يوليو من عام ١٩٤٤،

وهناك ناقش ممثلو ٤٤ دولة، بينها الاتحاد السوڤيتي، وأنشأوا مؤسستين ماليتين توأم – صندوق النقد الدولي والبنك الدولي – لإعادة البناء والتنمية. وكان الغرض من الأول هو استعادة وإدارة نظام نقدي يقوم على سعر الصرف بالذهب، كانت تحدد فيه البلدان قيمة عملتها بالدولار، وكان الدولار قابلاً للتحويل إلى الذهب. ومع ذلك كان يمكن للحكومات وحدها مبادلة الدولارات المتراكمة بالذهب. وللحفاظ على نظام التعادل الثابت، كان صندوق النقد الدولي مستعداً لتقديم المساعدة للبلدان التي لديها مشكلات مؤقتة خاصة بميزان المدفوعات. للاطلاع على أهميـــة بريتون وودز الأطـــول مدى، انظر الفصل الثامن.

شملت شعبة أخرى من شعب التخطيط منظمة التجارة الدولية متعددة الأطراف. وهذه المنظمة هي إلى حد كبير من بنات أفكار وزارة الخارجية الأمريكية، ووزير الخارجية كوردل هال، حيث شنت الوزارة معركة طويلة خلال الثلاثينيات للتفاوض على الاتفاقيات التجارية التبادلية الثنائية والحد من الحواجز التي تحول دون التجارة. وكان المقصود من المنظمة أن تكون منتدى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وسوف تفرض مجموعة من القواعد التي تقوم على عدم التمييز وسياسة الدولة الأولى بالرعاية. وبموجب شروط الترتيب عاملت الدول مع البضائع الآتية من الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة بطريقة لا تختلف عن منتجات الدولة الأولى بالرعاية. وقد تجاوزت مسئوليات المنظمة، كما جرى التفاوض عليها في مؤتمر هاڤانا، السياسة التجارية بكثير وانشغلت بقضايا الاستثمارات الأجنبية والسلع والتوظيف كل الوقت. ولم يتم التصديق على ميثاق منظمة التجارة الدولية بسبب المعارضة في مجلس الشيوخ الأمريكي، لكن الترتيب التعاقدي المؤقت كان المقصود به أن يظل سارياً حتى إقرار الحكومات الأعضاء لمنظمة التجارة الدولية، وهو الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات)، استمر خمسين عاماً. وفي عام ١٩٩٥ حلت منظمة التجارة العالمية، التي جرى التفاوض عليها في دورة أوراجواي من مفاوضات الجات متعددة الأطراف، محل الجات.

أدى انتهاء الحرب ضد تحالف المحور إلى تفكك التعاون بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي. واختارت حكومة ستالين مسار الاكتفاء الذاتي وليس المشاركة فى الاقتصاد الدولى والانضمام إلى المؤسسات الاقتصادية الدولية. وفضَّل الاتحاد السوفيتي الحفاظ على حرية حركته دون أية التزامات قانونية خاصة بالعضوية فى مؤسسات بريتون وودز أو الجات(٢٩).

كانت الحرب الباردة الناتجة عن ذلك، حيث ألبت القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ضد الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي، العامل الأساسي الرابع المعطل لجهود استعادة الاقتصاد الدولى المفتوح. وكانت التجارة بين الشرق والغرب تمثل ٧٣.٨٪ من تجارة الكتلة الشرقية فى عام ١٩٣٨، لكنها كانت ٤١.٦٪ فقط فى عام ١٩٤٨ و١٤٪ فى عام ١٩٥٣، وبالنسبة للدول الغربية كانت التجارة مع الشرق تمثل ٩.٥٪ من إجمالى التجارة فى عام ١٩٣٨، و٤.١٪ فى عام ١٩٤٨، و٢.١٪ فى عام ١٩٥٠، ولفترة استمرت حوالى نصف القرن بعد الحرب العالمية الثانية، أعاقت قيود الحرب الباردة الأنشطة التجارية والمالية. والواقع أن الحرب الباردة فرضت شكلاً من الإقليمية على الاقتصاد الدولى(٣٠).

العولمة المتجددة (١٩٥٠-١٩٧٠)

يشير المؤرخون الاقتصاديون إلى الفترة من عام ١٩٥٠ إلى حوالى عام ١٩٧٠ على أنها عصر ذهبى آخر للازدهار. فخلال فترة العشرين عاماً هذه زاد عدد سكان العالم بسرعة من ٢,٥ مليار نسمة فى عام ١٩٥٠ إلى ٣,٦٩ مليار فى عام ١٩٧٠، لكن إجمالى الناتج المحلى العالمى زاد بنسبة ٥ بالمائة سنوياً. ونتيجة لذلك، زاد نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى حوالى ٣ بالمائة سنوياً، وهو ما يعنى أن الدخول تضاعفت تقريباً فى تلك الفترة. وكذلك، اتسعت التجارة الدولية بنسبة ٨ بالمائة تقريباً سنوياً، وهى نسبة أسرع كثيراً من إجمالى الناتج المحلى الدولى، وهو ما يشير إلى الاعتماد المتبادل المتزايد بين الدول. وكانت هناك أدلة أخرى على التكامل الاقتصادى العالمى.

فقد استؤنفت تدفقات رأس المال الخاص، ببطء فى البداية ثم على نحو أكثر سرعة خلال الستينيات. واستؤنفت الهجرة الدولية، حيث ذهب الكثير من المهاجرين إلى غرب أوروبا من المستعمرات السابقة[٣١].

كان هناك قدر من التقارب فى الدخل، حيث شهد غرب أوروبا واليابان نمواً أسرع من الولايات المتحدة. وفى عام ١٩٥٠، كان لدى ١٢ بلداً نصيب للفرد من الدخل يساوى نصف المستوى الأمريكى تقريباً. وفى عام ١٩٧٠، صعد الأوروبيون إلى ٧٣ بالمائة. وعلى امتداد الفترة نفسها، ازدادت اليابان بصورة كبيرة من ٢٠ بالمائة من نصيب الفرد الأمريكى إلى ٦٥ بالمائة[٣٢].

وفيما بين الدول النامية الكبيرة، كان النمو أبطأ بكثير خلال تلك الفترة من الدول الصناعية التى كانت تتعافى من الحرب العالمية الثانية. وزاد نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى فى البرازيل بنسبة ٨٣٪، وفى الصين ٧٤٪، وفى الهند ٥٩٪، بينما رفعت بلدان أمريكا اللاتينية نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بنسبة ٥٩٪، بينما رفعت البلدان الإفريقية نصيب الفرد فيها بنسبة ٥٠٪. وفى آسيا، بدأت بعض الاقتصادات الصغيرة (كهونج كونج وتايوان) ينمو بسرعة، وسوف يبعث نجاحها بالطاقة فى المنطقة. وكانت الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٧٠ بصورة عامة فترة ازدهار متزايد بالنسبة للعمال والمستهلكين فى البلدان المتقدمة[٣٣].

فى الولايات المتحدة، تمتع الجيل الذى قاتل فى الحرب العالمية الثانية وعاد إلى الوطن بالإعانات التعليمية الحكومية. فقد أكمل الكثيرون منهم تعليمهم الجامعى، وحصلوا على وظائف ذات أجور جيدة. وعلى الرغم من مخاوف زمن الحرب بشأن التجدد المحتمل للكساد العظيم بعد الحرب العالمية الثانية، فحتى العمال ذوو المهارة الدنيا وجدوا فرص عمل وفيرة فى الصناعة. لقد صنعوا السيارات أو أنتجوا الصلب، أو سعوا للحصول على فرص أخرى. وفى الصناعات التى لها نقابات ارتفعت الأجور بصورة كبيرة واتسعت علاوات الرعاية الصحية والتقاعد، وزادت الأجور الأسبوعية فى التصنيع بنسبة ٤٢ بالمائة بالدولار الثابت من ٢٤٠,٧٦ دولار فى عام ١٩٥٠ إلى ٣٤٢,٣٤ دولار

فى عام ١٩٧٠، حيث اتسع التصنيع من ١٥,٢ مليون إلى ١٩,٤ مليون. ونتيجة لذلك اشترى المزيد والمزيد من الأمريكيين السيارات وأجهزة التليفزيون والمنازل فى الضواحى وانضموا إلى الطبقة الوسطى التى كانت تتسع بسرعة(٣٤).

العولمة فى عقد مضطرب - السبعينيات

كما اتضح، فقد انتهت الأوقات الطيبة بالنسبة لمعظم البلدان المتقدمة فى السبعينيات. وشهدت الفترة المضطربة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٠ سلسلة من الانزياحات - التضخم والركود الحاد والقلاقل العمالية وأسعار الطاقة المتزايدة. ونجحت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) فى مضاعفة أسعار النفط أربعة أضعاف. وعانت معظم الدول بشكل كبير من صعوبة الحفاظ على معدلات النمو المرتفعة والنصيب للفرد من إجمالى الناتج المحلى الذى كان منتعشاً من قبل. وتقدَّر زيادة نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بنسبة ٢١ بالمائة، مقابل ٣١.٤ بالمائة فى الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٦٠، و٣٤.٥ بالمائة فيما بين عامى ١٩٦٠ و١٩٧٠، وكافح غرب أوروبا وأمريكا الشمالية من الركوضخُّم، وهو توليفة من النمو البطىء والتضخم المرتفع(٣٥).

من خلال اقتراض مبالغ كبيرة من البنوك الدولية، وتضخيم اقتصاداتها، أخرت بلدان أمريكية لاتينية كثيرة التكيف مع أزمة الطاقة. وقد زاد نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بنسبة ٣٦,٧ بالمائة خلال السبعينيات، مقابل ٢٧,٢ بالمائة فى العقد السابق، لكن الكثير من الاقتصادات الإفريقية، الأقل قدرةً على الاقتراض من البنوك التى تعيد تدوير البترودولارات، عانت من أوقات صعبة. وتشير بيانات ماديسون إلى أن عدداً كبيراً من البلدان الإفريقية (٢٠ من بين ٥٢) عانى من التدنى الحقيقى لنصيب الفرد من الدخل. واستفاد عدد صغير من البلدان الإفريقية من الزيادة الهائلة فى أسعار النفط والسلع.

كانت قصص النجاح الحقيقية فى شرق آسيا حيث سرَّعت اقتصادات النمور التى يحركها نموذج تعافى اليابان من الحرب العالمية الثانية، ويحثها إنفاق حرب ڤيتنام، نموها.

فقد زاد نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بنسبة ٨٤.٨٪ فى هونج كونج (مقابل ٨١.٧٪ فى العقد السابق)، و١٠٤٪ فى سنغافورة (مقابل ٧٦.٨٪. و١٠٧.٣٪ فى تايوان (مقابل ٨٧.٥٪) و٩٠٪ فى كوريا الجنوبية (مقابل ٧٦.٩٪). ومع ذلك ظل الأداء الاقتصادى فى الصين والهند غير مميز. وخلال السبعينيات زاد فى الصين نصيب الفرد من الدخل بنسبة ٣٦.٣٪ (مقابل ١٧.٥٪ خلال الستينيات)، وبينما كانت زيادة نصيب الفرد من الدخل فى الهند بنسبة ضئيلة هى ٨.١٪، فقد كانت ١٥.٣٪ فى العقد السابق. ولم تكشف أى منهما عن ديناميكية الثمانينيات عندما حققت الصين زيادة قدرها ٧٦.٣٪ والهند ٣٩.٥٪ فى نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى[٣٦].

فى تلك الأثناء، وفى البلدان ذات الدخل المرتفع، كان انتعاش ما بعد الحرب يوشك على الانتهاء. ففى الولايات المتحدة زاد توظيف التصنيع من ١٩.٤ مليون فى عام ١٩٧٠ إلى ٢٠.٣ مليون فى عام ١٩٨٠، لكن فرص العمل فى التصنيع هبطت باعتبارها حصة من قوة العمل غير الزراعية. وبالنسبة للجيل المولود فى أعقاب الحرب العالمية الثانية الذى دخل مكان العمل، كانت فرص العمل فى الخدمات، حيث اتسع التوظيف من ٤٧.٣ مليون إلى ٦٤.٧ مليون، وتوزعت هذه الزيادة بين بيع التجزئة والحكومة والخدمات الأخرى. وفى عام ١٩٥٠ كان التصنيع يمثل ٣٣.٧٪ من قوة العمل غير الزراعية، لكنه هبط فى عام ١٩٧٠ إلى ٢٧.٣٪، وفى عام ١٩٨٠ إلى ٢٢.٤٪. لكن فى الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٠ زادت الأجور الأسبوعية بالدولار الثابت زيادة طفيفة من ٣٤٢.٣٤ دولار إلى ٣٥١.١٤ دولار، بارتفاع قدره ٢.٦٪. وفى التسعينيات سوف تهبط أجور التصنيع إلى ٣٣٨.٥٧ دولار، بهبوط قدره ٣.٦٪. وبينما قدمت الخدمات معظم فرص العمل، فقد كان معظم تلك الفرص فى بيع التجزئة ومجالات أجورها الأسبوعية ثلثى تلك التى فى التصنيع. وكان ذلك يعنى أن عمال التصنيع المستغنى عنهم غالبًا ما يعانون من البطالة ويعاد تدريبهم وتقل مكاسبهم فى قطاع الخدمات الآخذ فى الاتساع[٣٧].

خـاتمـة

خلال العقود الثمانية الأولى من القرن العشرين، بلغ التكامل الاقتصـادى العالمى ذروته قبل الحرب العالمية الثانية. وقد أحبطت الحرب العالمية الأولى والكساد العظيم وانهيار الإمبراطوريات الاستعمارية وظهور بديل اشتراكى فى شرق أوروبا الجهود المتكررة لاستعادة الاقتصاد العالمى، وعلى الرغم من ذلك، ظل الاقتصاد العالمى المتكامل جاذباً للاقتصاديين وقادة الأعمال وبعض المسئولين العامين.

الفصل الثالث

الــدول الغنيــة

أثرت التغيرات الضخمة المرتبطة بالعولمة والأسواق المفتوحة على كل الدول وتحدتها منذ عام ١٩٨٠، وتكيفت بعض المناطق والدول على نحو أكثر سهولة من غيرها. وفى هذا الفصل سوف نبحث كيف تكيفت البلدان الغنية فى غرب أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا وأوقيانوسيا فى الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠١٠، وسردنا انتقائى بالضرورة، إذ كانت المقاربة الموسوعية ستتجاوز المساحة المتاحة.

منذ الحرب العالمية الثانية صممت بلدان العالم الاقتصاد العالمى المفتوح وحافظت عليه. واشتركت البلدان الغنية فى بعض السمات. فقد كانت ديمقراطيات متعددة الأحزاب ذات أنظمة قانونية متقدمة توفر حماية هائلة للفرد وحقوق الملكية. وفيها جميعًا تمتعت الصحافة بحرية النقد. وسمحت اقتصاداتها بالمشروعات الخاصة وكافأتها. وفى بعض البلدان كان للدولة دور فعال فى إدارة الاقتصاد، حيث كانت تملك المشروعات وتنظم الأسواق. وكان لدى البلدان ذات الدخل المرتفع شبكات أمان اجتماعية ترعاها الدولة - بعضها أكثر كرمًا من غيره - من أجل المسنين والعاطلين.

سيطرت هذه البلدان الغنية على الاقتصاد العالمى فى عام ١٩٨٠، وبما لديها من سكان يمثلون ٢١٪ من سكان العالم، ولَّدت ٧٩,١٪ من صادرات العالم من السلع، و٧٨,٧٪ من إجمالى الناتج المحلى العالمى. وبعد حوالى ٣٠ عامًا - فى عام ٢٠٠٩ - كانت البلدان الغنية، التى شملت حينذاك كوريا الجنوبية، أقل سيطرة،

وقد كـانت بسكـانها الـذين يمثلـون ١٧٪ من سكان العـالم مســئولة عن ٦٩,٧٪ من صادرات العالم و٧١,٦٪ إجمالي الناتج المحلي.

شارك معظم البلدان ذات الدخل المرتفع بفاعلية في الاقتصـاد الأطلسي في فترة ما بعد الحرب العـالمية الثانية. لكن العولمة وانتهـاء الحرب الباردة وظهور الأسواق الجديدة في آسيا وشرق أوروبا، وغيرها من المناطق النامية، وسعت الآفاق الإقليمية. واختارت الشركات الكبيرة، التي تتخذ من أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان مراكز لها، المنافسة في كل الأسـواق الكبرى. وشملت فكرةٌ مـهمـةٌ أخرى خلال الفترة توسيعَ التكامل الاقتصادي الإقليمي وتعميقه. وسعت الدول في كل أنحاء العالم للحصول على ميزة العضوية في الكتل التجارية الكبيرة، كالاتحاد الأوروبي والنافتا، أو في الترتيبات ثنائية الأطراف[١].

غرب أوروبا

الاتحاد الأوروبي

في أوائل الثمانينيات كان التشاؤم بشأن أوروبا شائعًا. فقد ركدت اقتصادات غرب أوروبا، مع فقدان الصناعات التقليدية لملايين الوظائف. وفي الوقت نفسه حقق الاقتصادان الأمريكي والياباني تقدمًا كبيرًا. وألقى البعض باللوم على النقابات العمالية وإعانات دولة الرفاه السخية وتأخر القدرة الإنتاجية فيما يتعلق بضياع فرص العمل. وركز آخرون على الفجوة التكنولوجية التي تتسع بين أوروبا ومنافسيها الرئيسيين. واشتكى المؤلف الإيطالي لويجي بارتسيني من أن الأوروبيين جرى اختزالهم في الدور الذي قام به اليونانيون في الإمبراطورية الرومانية. وقال إن الوظيفة الأكثر فائدة التي يمكن أن يؤديها الشخص اليوناني أو الفرنسي هي تعليم الأمريكيين أو اليابانيين درجة الحرارة الصحيحة التي يمكن عندها شرب النبيذ الأحمر. بل إن وزير خارجية أمريكي سابق تكهن بأن أوروبا يمكن أن تصبح أحد بلدان العالم الثالث خلال جيل[٢].

بعد خمسة وعشرين عامًا - قبل أزمة عام ٢٠٠٧ المالية - بدت أوروبا أكثر ثقة بنفسها. واحتفى النقاد بـ"عصر التكامل الذهبي" الذى مكنت فيه فترة طويلة من السلام والرخاء البلدان الأوروبية من قطع خطوات عملاقة. فقد خلقوا سوقًا موحدة للبضائع والخدمات، وعملة موحدة، وتبنوا حرية انتقال الأشخاص، ووسعوا الكتلة من المحيط الأطلسى إلى حدود روسيا. وأصبحت بروكسل، المدينة التى يسميها البعض "روما الجديدة"، مركز عملية الأربنة Europeanization ومن الواضح أن الاتحاد الأوروبى نجح فى توسيع إعانات دولة الرفاه، كالرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية وتحويلات الدخل. وبذلك زاد الإنفاق الاجتماعى العام باعتباره حصة من إجمالى الناتج المحلى زيادة حادة من ٢٠,٨٪ فى فرنسا و٢٢,٧٪ فى ألمانيا فى عام ١٩٨٠ إلى ٢٩,٢٪ و٢٦,٧٪ على الترتيب فى عام ٢٠٠٥، وفى المملكة المتحدة كانت الزيادة من ١٦,٧٪ إلى ٢١٪. وكانت بلدان البحر المتوسط بها أكبر زيادات: ٥,٧ بالمائة نقط فى إسبانيا، و٧ فى إيطاليا، و١٠,٣ فى اليونان، و١٢,٩ فى البرتغال. وساعد انتهاء الحرب الباردة وتقليل النفقات العسكرية على جعل إعادة توزيع الموارد هذا ممكنًا. وبالنسبة لألمانيا، عكست الزيادة الضخمة الحاجة إلى إنفاق ١,٣ تريليون يورو على مدى ٢٠ عامًا من أجل استقرار أنظمة الضمان الاجتماعى فى الشرق وتيسير إعادة التوحيد[٣].

فيما بين تحقيق أهدافها الطموحة الخاصة بدمج أوروبا وبرامج الحماية الاجتماعية الآخذة فى الاتساع، بدأت التجربة تتوقف ثم تتشظى. وقد كشفت أزمة البحر المتوسط المالية عن نقاط ضعف أوروبا، وخطر التكامل النقدى دون الاتحاد المالى الذى تتحكم فيه البنوك المركزية فى فرض الضرائب والإنفاق. وفى إحياء للتشاؤم الخاص بأوروبا، انتهى أحد المؤرخين إلى أن منطقة اليورو "خطر قاتل"[٤].

إذا ما عدنا إلى الفترة من عام ١٩٨٠ إلى ٢٠١٠ لوجدنا أن إحدى الأفكار المهمة هى كيف وسعت الجماعة الاقتصادية عضويتها بالتدريج بحيث ضمت ٢٧ عضواً، لتصبح الاتحاد الأوروبى فى عام ١٩٩٣، وبينما كانت الجماعة الاقتصادية الأوروبية تزيد أعضاءها، اتخذت الجماعة خطوات مهمة من أجل تعميق الاقتصادات وانسجامها

داخل الكتلة بينما واصلت التكامل مع العالم. وكما هو معروف، فإن هذه الكتلة الاقتصادية، المعروفة كذلك بالسوق المشتركة، نشأت ضمن جهود بعد الحرب العالمية الثانية داخل جماعة الفحم والصلب. وكان مهندسا أوروبا الجديدة هما روبير شومان وزير الخارجية الفرنسي وإيان مونيه تاجر الكونياك الفرنسي والمسئول السابق فى عصبة الأمم الذى كان يتمتع بحياة عملية مميزة فى الخدمة العامة. وكانا يعتقدان بحماس أن أوروبا المفككة ستؤدى حتمًا إلى وقوع حرب بين الدول القومية المتنافسة. ووضع هذان السياسيان أساس الجماعة الاقتصادية الأوروبية(٥).

فى عام ١٩٥٧ وقعت ألمانيا وفرنسا ودول البنيلوكس(*) وإيطاليا معاهدة روما، مما أدى إلى إنشاء السوق المشتركة. ووافق الأعضاء على إلغاء التعريفة الجمركية الداخلية ووضع تعريفة خارجية وكذلك سياسة زراعية مشتركة. وبمرور الوقت توسعت السوق المشتركة بالتدريج، حيث أُضيفت ثلاثة بلدان شمالية - بريطانيا وأيرلندا والدنمارك - فى عام ١٩٧٣، وثلاثة بلدان متوسطية - اليونان وإسبانيا والبرتغال - فى الثمانينيات. وبعد انتهاء الحرب الباردة، انضمت النمسا وفنلندا والسويد إلى الاتحاد الأوروبى فى عام ١٩٩٥، ليصبح عدد الأعضاء ١٥(٦).

مع تفكيك الاتحاد السوفيتى فى ديسمبر من عام ١٩٩١، سعى عدد من بلدان شرق أوروبا ووسطها إلى الانضمام إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية. ووضعت الجماعة مجموعة من شروط العضوية. فكان يتعين على الدول المتقدمة للحصول على العضوية أن تكون دولاً أوروبية ولديها اقتصادات سوق عاملة. ولابد كذلك أن تحترم الديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفى عام ٢٠٠٤ أوفت عشرة بلدان أخرى بالمعايير وانضمت - وهى قبرص وجمهورية التشيك وإستونيا والمجر ولاتفيا ولتيوانيا ومالطا وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا. وانضم بلدان آخران فى عام ٢٠٠٧،

(*) اتحاد اقتصادى تأسس عام ١٩٤٤ بين ثلاث دول فى أوروبا الغربية، هى بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ وتم توقيع الاتفاق بين الدول الثلاث فى عام ١٩٤٤، وبدأ العمل به عام ١٩٤٧ واستمر حتى عام ١٩٦٠ عندما تحول إلى اتحاد البنيلوكس الاقتصادى، والاسم مشتق من الحروف الأولى لتلك الدول. (المترجم)

هما رومانيا وبلغاريا. وتطمح تركيا وأيسلندا وعدد من الدول التى كانت يومًا جزءًا من الإمبراطورية السوفيتية إلى الحصول على العضوية، حيث تمثل قضايا صعبة لمسئولى الاتحاد الأوروبى.

من الناحية المؤسسية، تطور الاتحاد الأوروبى تطورًا بطيئًا من السوق المشتركة إلى نمط من النظام الفدرالى تشترك فيه الدول الأعضاء والسلطة المركزية فى المسئوليات. وانشغالاً فى أوائل الثمانينيات بشأن "التيبس الأوروبى"، أو افتقار أوروبا إلى القدرة التنافسية مع اليابان والولايات المتحدة، نظَّم قادة الأعمال من ڤولڤو وفيلبس وفيات الطاولة المستديرة الأوروبية لرجال الصناعة التى تضم ٤٥ عضوًا فى عام ١٩٨٣، وقد روجوا لرؤية السوق الموحدة التى يمكن فيها للشركات الأوروبية كسب اقتصادات الوفرة اللازمة للتنافس مع المنافسين غير الأوروبيين. وحثت الطاولة المستديرة على إعادة تنظيم الأسواق، وتناغم التنظيمات القومية بشأن سلامة المنتجات، وإزالة القيود الحدودية على تدفق الأشخاص والبضائع والمعلومات والأفكار. وبينما شجع مسئولون عامون، مثل شومان ومونيه، على التكامل الأوروبى فى الخمسينيات، فقد ضغط قادة الأعمال من أجل السوق الموحدة فى الثمانينيات(٧).

عندما كان التشاؤم بشأن أوروبا فى ذروته فى منتصف الثمانينيات، أصبح الاشتراكى الفرنسى چاك ديلور، وهو عالم اقتصاد، رئيسًا للمفوضية الأوروبية. وركز هذا المقاتل السياسى الذى لا يكل ولا يمل على إحياء رؤية ما بعد الحرب العالمية الثانية الخاصة بالجمع بين الأعداء السابقين داخل اتحاد اقتصادى. وقد شجع بحماس الهدف المقدم من الأعمال الأوروبية لتحقيق السوق الموحدة بحلول عام ١٩٩٢، وأيد ديلور إلغاء القيود الحدودية، وتسوية نسب الضرائب، وإضفاء الصبغة المؤسسية على حقوق العمال، وإنشاء بنك مركزى أوروبى.

كان عدوه الرئيسى مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا، وهى مؤيدة متحمسة للأسواق الحرة والدولة القومية. وقد رفضت فكرة الدولة الفائقة الأوروبية ذات الجهاز البيروقراطى القوى فى بروكسل. وبدلاً من المزيد من التنظيم من المركز، دعت تاتشر

إلى إلغاء القيود، وإزالة القيود المفروضة على أسعار الصرف، ورفض الحمائية التجارية. كما عارضت بضراوة العملة الموحدة، وعرضت مقاربة بديلة تقوم على السوق خاصة بالعملات المتنافسة والسياسات النقدية. وقالت تاتشر: "أنا لا أشارك فى حلم الولايات المتحدة الأوروبية ذات العملة الموحدة"(٨).

على الرغم من شك بريطانيا ومعارضتها لليورو، فقد نجحت مبادرة تحقيق تكامل أعمق. ونتيجة لمعاهدة ماستريخت فى عام ١٩٩٢، تحرك غرب أوروبا لاستكمال السوق الموحدة التى تضم ٣٢٠ مليون مستهلك و١٢ دولة. وتطلب التكامل الأوروبى قوة دفع جديدة. وعمقت ماستريخت روابط التعاون فى الدفاع والسياسة الخارجية، والأمور القانونية والقضائية، وخلق الاتحاد الاقتصادى والنقدى - وهو ما أدى إلى إزالة الحواجز الحدودية الأخيرة. كما شجعت مبادرة السوق الموحدة البحث المشترك بين الأعمال والجامعات الأوروبية، وهو شكل من السياسة الصناعية لجعل أوروبا أكثر قدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية(٩).

جاء أحد التطورات الأكثر أهميةً فى يناير من عام ١٩٩٩ مع العملة الموحدة (اليورو) التى يديرها البنك المركزى الأوروبى. وقَبِل أعضاء ما تُسمَّى منطقة اليورو الاتحاد النقدى، كما قبلوا اليورو باعتباره عملتهم المشتركة. وانضم إلى منطقة اليورو سبعة عشر بلداً، من غير بريطانيا والدنمارك. ووافقت السويد وأعضاء جدد آخرون فى الاتحاد الأوروبى (بلغاريا وجمهورية التشيك وإستونيا والمجر ولاتفيا وليتوانيا وبولندا ورومانيا) على تبنى اليورو عندما أوفوا بشروط الانضمام. ومن بين أعضاء الاتحاد الأوروبى الجدد الآخرين، أصبحت سلوفينا (٢٠٠٧) وسلوفاكيا (٢٠٠٩) أول الدول الدائرة فى فلك الاتحاد السوفيتى سابقًا التى تنضم إلى منطقة اليورو. وتبنت إستونيا اليورو فى يناير من عام ٢٠١١.

خلال أقل من عشر سنوات، ظهر البنك المركزى الأوربى الذى يتخذ من فرانكفورت بألمانيا مقراً له باعتباره أحد أهم المؤسسات المالية فى العالم. وهو لا يحدد السياسة النقدية لمنطقة اليورو وينفذها فحسب، بل يدير اليورو ويقوم بعمليات الصرف الأجنبى.

والبنك المركزى الأوروبى الذى أقيم على غرار البوندسبانك المستقل فى ألمانيا، له هدف نقدى واحد ـ وهو تشجيع ثبات الأسعار ـ على عكس نظام بنك الاحتياط الفدرالى الأمريكى الذى جرى تخويله كذلك سلطة تشجيع الحد الأقصى من التوظيف وأسعار الفائدة طويلة المدى المعقولة(١٠).

اتخذ القادة الأوروبيون خطوات مهمة أخرى لتوثيق الروابط فى العقد الأول من القرن الجديد. ففى عام ٢٠٠٤ وقعت حكومات ٢٥ دولة من الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى معاهدة تضع دستوراً لأوروبا. وباعتبارها اتفاقية مركبة، فسوف تحل محل المعاهدات القائمة وتُوَسِّع استخدام التصويت بالأغلبية المؤهلة على القضايا التى كانت تتطلب الإجماع فيما سبق. وبعد أن وعد رئيس الوزراء البريطانى تونى بلير بإجراء استفتاء عام، فعلت دول أعضاء أخرى ذلك. ورفض الناخبون فى فرنسا وهولندا المعاهدة فى عام ٢٠٠٥، مما أدى إلى قتلها فى واقع الأمر.

بعد فترة من التأمل اختار القادة الأوروبيون مقاربة أخرى. إذ سوف يعدِّلون المعاهدات القائمة بالفعل بدلاً من كتابة معاهدة جديدة، ويقللون الحاجة إلى التصويت العام على الموافقة. وأدت المفاوضات المضنية إلى معاهدة لشبونة التى تعطى شكلاً دستورياً للدولة الأوروبية المتعدية للقوميات. وقد أخضعت المعاهدة، المقصود بها تعزيز سلطة الاتحاد الأوروبى وزيادة كفاءة الجهاز البيروقراطى، البرلمانات القومية لها وجعلت مواطنى الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى مواطنى الاتحاد الأوروبى. وكذلك غيرت شكل حوكمة الاتحاد الأوروبى بخلقها برلماناً اتحادياً، وحكومة على نمط مجلس الوزراء، ورئيس دائم لفترة مدتها خمس سنوات، وحدَّثت دور الاتحاد الأوروبى فى الشئون الخارجية. وحل التصويت بالأغلبية المؤهَّلة محل التصويت بالإجماع فى مجلس الوزراء. لكن عندما مُنح الجمهور الأيرلندى الفرصة، رفض المعاهدة، خوفاً من أن تفقد أيرلندا سيادتها لمصلحة الاتحاد الأوروبى القوى. وبعد مزيد من المفاوضات جرى إقناع الناخبين الأيرلنديين بالموافقة على المعاهدة بعد ١٦ شهراً. ولتحاشى المشكلات المشابهة مع الناخبين الديمقراطيين، اختار قادة أوروبيون آخرون التصديق على المعاهدة بالتصويت البرلمانى. وقد باتت سارية المفعول فى ديسمبر من عام ٢٠٠٩.

لأن معاهدة روما لعام ١٩٥٧ حددت تعريفة جمركة خارجية مشتركة، فقد نظمت المفوضية الأوروبية فى بروكسل مفاوضات التجارة الخارجية. وحتى التسعينيات كانت السياسة التجارية للاتحاد الأوروبى تبدى اهتمامًا بمنطقتى المحيط الأطلسى والبحر المتوسط. وقد عملت أوروبا وأمريكا معًا، باعتبارهما شريكين أساسيين فى الجات، من أجل تعزيز تحرير التجارة متعددة الأطراف والنظام التجارى الدولى الأقوى القائم على القواعد. وكانت العلاقات الاستعمارية السابقة تمثل بعض المشكلات. إذ كانت أوروبا تسعى إلى الحفاظ على الترتيبات التفضيلية مع المستعمرات السابقة فى منطقة البحر المتوسط والكاريبى. إلا أنه بالنسبة للمملكة المتحدة كان سعر التحول إلى دولة أوروبية هو إعادة توجيه تجارتها من الكومنولث إلى الشركاء الجدد على القارة.

بحلول عام ٢٠٠٨ كان من الواضح أن الاتحاد الأوروبى نجح فى دمج المنطقة. إذ كان ثلثا تجارة أعضائه (الصادرات والواردات) مع أعضاء الاتحاد الأوروبى الآخرين. ونتيجة لذلك، كان الاتحاد الأوروبى كتلة التجارة الإقليمية الأكثر تكاملاً فى العالم. وحتى بالنسبة للمملكة المتحدة، مع بقايا الإمبراطورية الشاسعة الرسمية وغير الرسمية التى تغطى المعمورة، كانت الأولوية للعلاقة الأوروبية. وفى عام ٢٠٠٨، تدفق ٥٦٪ من صادراتها إلى أعضاء الاتحاد الأوروبى الخمسة عشر قبل عام ١٩٩٠، وفى المقابل وفرت تلك الدول ٤٥,٣٪ من واردات بريطانيا. وفى عام ١٩٧٠، وقبل الانضمام للاتحاد الأوروبى، حصلت تلك الدول الأعضاء على ٤٠,٣٪ من صادرات بريطانيا ووفرت ٣٦,٨٪ من وارداتها[١١].

داخل أعضاء الاتحاد الأوروبى السبعة والعشرين، شهدت الدول ذات الدخل المنخفض على الهامش نموًا أسرع فى الناتج المحلى الإجمالى والدخول الفردية. فقد نمت إسبانيا والبرتغال وأيرلندا، التى دخلت السوق الإقليمية فى السبعينيات، بسرعة حيث تقاربت الدخول مع الأعضاء الأقدم فى الاتحاد الأوروبى. وزاد نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى فى الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٩ بنسبة ١٨٨٪ فى أيرلندا، و٧٦,٧٪ فى البرتغال، و٧٦٪ فى إسبانيا. ومع ذلك فقد كانت زيادة اليونان أبطأ (حوالى ٥٣,٩٪)، وهى النسب نفسها تقريبًا الخاصة بالأعضاء القدامى فى السوق

الأوروبية المشتركة. وفي السنوات الأخيرة، ظهر نمط النمو السريع نفسه في شرق أوروبا، حيث مر الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي، بولندا والمجر وجمهورية التشيك، بتحسينات سريعة في القدرة الإنتاجية(١٢).

على مدار تاريخه، ظهر الاتحاد الأوروبي باعتباره قوة رئيسية في الاقتصاد العالمي. ففي عام ٢٠٠٩ كان عدد سكانه ٤٩٨,٦ مليون نسمة (مقابل ٣٠٧ مليون نسمة في الولايات المتحدة) وبلغ إجمالي الناتج المحلي ١٥.٢ تريليون دولار (مقابل ١٤,٣ تريليون دولار للولايات المتحدة). وباعتبار الاتحاد الأوروبي مُصَدِّر العالم الأول ومستورده الرئيسي، فهو مسئول عن ١٦.٢ بالمائة من صادرات العالم و١٧.٤ بالمائة من وارداته في عام ٢٠٠٩ (بعد استبعاد تجارة الاتحاد الأوروبي الداخلية). وإذا ضمنًا التجارة بين أعضاء الاتحاد الأوروبي، فسيكون مسئولاً عن ٤٠ بالمائة من صادرات العالم ووارداته. والاتحاد الأوروبي هو المُصَدِّر والمستورد الأول في تجارة الخدمات - وهي فئة متنوعة تشمل كل شيء من السياحة والنقل إلى التمويل واستشارات الأعمال.

من منظور الأعمال، يمكن للاتحاد الأوروبي زعم أن به ١٦١ من أكبر ٥٠٠ شركة في العالم، مقابل ١٣٩ للولايات المتحدة و٧١ لليابان و٤٦ للصين. وتشمل أكبر شركات الاتحاد الأوروبي من حيث العائد العلامات التجارية العالمية البارزة مثل شل وبريتش بتروليوم وتوتال وفولكسفاجن وكارفور وديملر (مرسيدس) وسيمنز وبي إم دابليو(١٣).

داخل الاتحاد الأوروبي، ألمانيا هي مُصَدِّر السلع الأول. والواقع أنها كانت في عام ٢٠٠٩، بعد أن تفوقت عليها الصين، ثاني أكبر مُصَدِّر في العالم ومسئولة عن ٩٪ من صادرات العالم (بما في ذلك تجارة الاتحاد الأوروبية البينية) تليها هولندا بنسبة ٤٪ وفرنسا ٣.٩٪ وإيطاليا ٣.٢٪ وبلچيكا ٣٪ والمملكة المتحدة ٢.٨٪. إلا أنه في الخدمات التجارية المملكة المتحدة هي ثاني أكبر مُصَدِّر في العالم (بعد الولايات المتحدة، لكنها تسبق ألمانيا)، وهي النقطة التي تؤكد دور لندن التاريخي باعتبارها المركز المالي والتأميني العالمي(١٤).

منذ الحرب العالمية ودول الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة تتنافس وتتشارك فى مسئولية قيادة الاقتصاد الدولى. وإلى جانب الروابط التجارية والمالية، فإن بينها علاقات سياسية وعسكرية واستخباراتية وثيقة. وتوجد العلاقات المؤثرة كذلك بين الأعمال التجارية فى شمال المحيط الأطلسى من خلال روابط كغرفة التجارة الدولية والمنتدى الاقتصادى العالمى ومجلس الأعمال الأوروبى الأمريكى الذى يعقد مناقشات غير رسمية بين القيادات فى القطاعين العام والخاص. وهذه الهيئة التى تأسست فى عام ١٩٩٠ وتضم ٧٠ عضواً تشجع التجارة والاستثمار غير المقيدين بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى.

تؤكد جغرافية تجارة الاتحاد الأوروبى الاعتماد المتبادل عبر الأطلسى. وسوق الصادرات الأولى للمنطقة الأوروبية هى الولايات المتحدة (حيث تحصل على ١٨٪ من الصادرات). وليس مستغرباً أنه خلال نصف قرن عمل العملاقان الاقتصاديان فى منطقة الأطلسى بشكل وثيق معًا فى مفاوضات تجارية متعددة الأطراف تحت رعاية الجات ومنظمة التجارة العالمية لفتح الأسواق وتشجيع عدم التمييز فى التجارة الدولية. ومع ذلك فإن على الرغم من الروابط الاقتصادية الوثيقة، ظهرت الصين وشرق أوروبا باعتبارهما سوقين رئيسيتين للبضائع والخدمات ورأس المال الأوروبية فى السنوات الأخيرة(١٥).

منذ انهيار الاتحاد السوفيتى أصبح شرق أوروبا شريك أعمال شديد الأهمية للاتحاد الأوروبى. وقد ساعدت قوة الاتحاد الأوروبى الاقتصادية، التى تتجلى فى التجارة والأصول المالية، فى تشكيل التحول الاقتصاد لاقتصادات السوق فى شرق أوروبا ووسط آسيا. وتوجه بيلا روسيا وجورجيا وأوكرانيا التى كانت فى يوم من الأيام جزءاً من الاتحاد السوفيتى أنظارها صوب الاتحاد الأوروبى، أكثر من روسيا المجاورة، من أجل أسواق الصادرات. وقدمت البنوك فى غرب أوروبا كميات هائلة من الائتمان لشرق أوروبا ووسطها. وبحلول عام ٢٠٠٨ كان على البلدان التى كانت فى يوم من الأيام جزءاً من الاتحاد السوفيتى دَينٌ خارجيٌ مجمَّعٌ يزيد على التريليون دولار،

وكانت تدين بجزء كبير منه للبنوك النمساوية والألمانية والإيطالية والسويسرية. وعلى الجبهة التجارية، فإن رابع أكبر سوق صادرات للاتحاد الأوروبى (٥,٨٪) هى روسيا، ويوفر هذا البلد جزءًا كبيرًا من نفط أوروبا وغازها. وفى عام ٢٠٠٧ كان النفط والغاز الروسيان يمثلان أكثر من ٢٥ بالمائة من استهلاك الطاقة فى الاتحاد الأوروبى، وهما ٣٢,٦ بالمائة من واردات النفط و٣٨,٧ بالمائة من واردات الغاز الطبيعى[١٦].

كشأن الولايات المتحدة، للاتحاد الأوروبى علاقة تجارية غير متوازنة مع الصين. ويعكس عجز الاتحاد الأوروبى التجارى مع الصين تكاليف الإنتاج الرخيصة فى هذا البلد الآسيوى وقوة اليورو ومشكلات الوصول إلى الأسواق الصينية. وفى عام ٢٠٠٩ حصلت الصين (دون هونج كونج) على ٧,٢٪ من صادرات أوروبا (بزيادة قدرها ٣٪ عن عام ٢٠٠٠)، لكنها وفرت ١٧,٦٪ من الواردات، وهو ما جعل الصين المورِّد الخارجى الأول للاتحاد الأوروبى (مقابل ٧,٥٪ فى عام ٢٠٠٠).

أحد مؤشرات تكامل بلد ما أو كتلة اقتصادية ما مع العالم هو جدول تعريفتها الجمركية، أى تلك المعدلات المطبقة على الواردات. ويطبق الاتحاد الأوروبى رسومًا منخفضة نسبيًا على واردات السلع (٤٪)، لكنه يطبق رسومًا مرتفعة نسبيًا على المنتجات الزراعة (١٣,٥٪). وكشأن الولايات المتحدة، فإن لدى الاتحاد الأوروبى نسبة منخفضة نسبيًا من التجارة إلى إجمالى الناتج المحلى، ٢٨,٦٪، عند استبعاد التجارة الداخلية بين أعضاء الكتلة.

فى التمويل العالمى، كان للاتحاد الأوروبى دور رائد كذلك، حيث استعاد الوضع الذى كانت تشغله بلدان غرب أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى. ذلك أن الاتحاد الأوروبى هو المصدر الأول لتدفقات الاستثمار المباشر، فهو المسئول عن ٤٧,٧٪ الرصيد المتراكم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى عام ٢٠٩٩، مقابل ٢٢,٧٪ للولايات المتحدة و٣,٩٪ لليابان. ومن بين بلدان الاتحاد الأوروبى، المستثمرون الأوائل هم فرنسا (٩,١٪) والمملكة المتحدة (٨,٧٪) وألمانيا (٧,٣٪).

ليس مستغرباً أن مستثمرى الاتحاد الأوروبى لهم حصة كبيرة فى الولايات المتحدة، حيث إنهم مسئولون، بناءً على قاعدة التكلفة التاريخية، عن ٧١.٢ بالمائة من الاستثمار الأجنبى المباشر فى الولايات المتحدة فى عام ٢٠٠٨، وتعمل شركات مثل بى بى وشل وسيمنز وبى إم دابليو ومرسيدس وميشلان وفيلبس وفولفو فى السوق الأمريكية العملاقة بالسهولة نفسها التى تعمل بها فى غرب أوروبا. ومن بين دول الاتحاد الأوروبى، المملكة المتحدة هى أكبر مستثمر أجنبى مفرد فى الولايات المتحدة، تليها هولندا وألمانيا. وبالمثل، يذهب ٥٧ بالمائة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكية إلى غرب أوروبا، حيث تركزت هذه الاستثمارات فى هولندا والمملكة المتحدة[١٩].

بحلول عام ٢٠٠٩ كان اليورو فى سبيله لأن يصبح مقبولاً على نطاق واسع باعتباره بديلاً للدولار فى الاحتياطيات. فقد احتفظت دول العالم بحوالى ٢٧٪ من احتياطياتها من العملات الأجنبية باليورو، و٦١٪ بالدولار الأمريكى. وقبل عقد من ذلك كان الدولار الأمريكى يمثل ٧١٪ من الاحتياطيات واليورو أقل من ١٨٪[٢٠].

لكن ما حدث بعد ذلك هو وقوع أزمة ديون البحر المتوسط فى أوائل عام ٢٠١٠، وواجه الاتحاد الأوروبى والبنك المركزى الأوروبى تحدياً خطيراً هدد الوحدة الأوروبية ومنطقة اليورو. فعلى عكس النظام الفدرالى فى الولايات المتحدة، تتحكم الحكومات الأعضاء فى أوروبا فى سياساتها المالية (والضرائب والإنفاق). وهكذا يمكن للحكومات الأعضاء الإنفاق بحرية لمعالجة الهموم الداخلية - وبخاصة البطالة - وبرامج تخصيص الأموال، كالرعاية الصحية وإعانات التقاعد. وغرق عدد من بلدان البحر المتوسط الأعضاء بالاتحاد فى قدر شديد من الإنفاق بالعجز، على الرغم من الالتزامات بموجب معاهدة ماستريخت. ذلك أن المعاهدة تلزم الدول الأعضاء بالمحافظة على العجز الحكومى عند نسبة ٣٪ من إجمالى الناتج المحلى أو أقل، وبقاء نسبة الدَّين إلى إجمالى الناتج المحلى عند ٦٠٪ أو أقل. لكن فى عام ٢٠١٠ خرقت كل حكومة من حكومات منطقة اليورو نسبة العجز التى تمثل ٣٪ من إجمالى الناتج المحلى، وارتفعت نسبة الدَّين من ٦٦٪ فى عام ٢٠٠٧ إلى ما يزيد على ٨٤٪ فى عام ٢٠١٠[٢١].

بعد اقتراض مبالغ هائلة من البنوك الأجنبية، واجهت بعض حكومات البحر المتوسط أزمة إعادة تمويل ديون هائلة. وبشكل خاص، كانت التزامات اليونان الخارجية ٨٧ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى، أى حوالى ٣٠٠ مليار يورو تدين بها فى المقام الأول للبنوك الألمانية والفرنسية. وكان لدى إسبانيا والبرتغال وإيطاليا وأيرلندا كذلك نسب مرتفعة من الديون من إجمالى الناتج المحلى. وبينما طالب المستثمرون بعائدات أعلى لإعادة تمويل الدَّين اليونانى، واجه البنك الأوروبى المركزى والاتحاد الأوروبى معضلة. فإن لم تنقذ اليونان وتعالج أزمة الدَّين الخارجى، فمن الممكن أن ينهار اليورو وقد تنتشر العدوى على نطاق واسع فى أنحاء منطقة اليورو. وواجهت أيرلندا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال جميعًا ظروفًا مشابهة. لكن إذا أنقذت أوروبا اليونانيين الذى ينفقون بحرية، فمن الممكن أن يشجع هذا المثال المزيد من سوء الحكم. وعلاوة على ذلك فإن تكاليف الإنقاذ سوف يتحملها دافعو الضرائب غير الراغبين فى ذلك فى ألمانيا وفرنسا. وإذا لم يحدث ذلك فمن الممكن أن تكون النتيجة تفكك الاتحاد الأوروبى ونظامه المصرفى، وانهيار اليورو.

كما اتضح، فقد اختارت قيادات منطقة اليورو مساعدة اليونان ووضعت برنامجًا قيمته ٩٥٠ مليار دولار لمساعدة الأعضاء الآخرين. ووافق البنك الأوروبى المركزى، باعتباره بنكًا مركزيًا مستقلاً يرى أن تفويضه هو مجرد محاربة التضخم، على شراء سندات الحكومات الأعضاء كى يخفض تكاليف إقراضها. والواقع أن هذه المقاربة المعقدة كان المقصود بها إنقاذ البنوك الدولية الكبيرة (الفرنسية والألمانية) التى أقرضت مبالغ كبيرة من المال لليونان وتهدئة أسواق السندات كى لا يواجه المزيد من الحكومات المحتمل تعرضها للخطر تكاليف الإقراض المتزايدة بشدة.

لم تنجُ اليونان من عواقب أساليبها المسرفة. وبالعمل يدًا بيد مع صندوق النقد الدولى، تضمنت خطة الإنقاذ كذلك شروطًا قاسية للدول المقترضة. فلا بد أن تخفض اليونان إنفاقها الحكومى وتحد من إعانات المعاشات التقاعدية والرفاه، كما فعلت تايلاند وإندونيسيا أثناء أزمة شرق آسيا فى عام ١٩٩٧، وعندما جرى تداول نص

الشروط فى اليونان، نتجت عن ذلك احتجاجات وأعمال شغب، وهو ما أبرز صعوبة توفيق الاستقرار النقدى الدولى مع الحكم الديمقراطى. فلو لم تتبنَ اليونان اليورو، لكان من الممكن أن تتبع المقاربة التقليدية الخاصة بالبلدان المدينة - خفض قيمة العملة والتضخم فى الداخل - وهو ما ينقل شيئًا من عبء التعديل إلى المقرضين الأجانب.

خلال الثمانينيات، شعر قادة الأعمال والقادة السياسيون بالقلق بشأن تضاؤل القدرة التنافسية للمنطقة الأوروبية. وكان التشاؤم بشأن أوروبا فكرة أساسية فى تلك الفترة. وبعد ثلاثين عامًا كان لدى الأوروبيين رؤية أكثر تفاؤلاً. فقد انتهت الحرب الباردة، وأعيد توحيد ألمانيا، وكان غرب أوروبا أكثر تكاملاً من أى وقت مضى. وكان الاتحاد الأوروبى، الذى كان فى عام ١٩٨٠ جماعة ذات بنية فضفاضة تضم تسع دول أعضاء عدد سكانها ٢٧٨ نسمة، قد أصبح بحلول عام ٢٠١٠ اتحادًا فدراليًا يضم ٢٧ دولة أعضاء يربو عدد سكانها على ٥٠٠ مليون نسمة. ومن بين الأعضاء ١٥ دولة أوروبية أكدت وجودها باعتبارها منافسة على مستوى العالم. وطبقًا لما ذكره تقرير القدرة التنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادى العالمى، فإن عشرة من العشرين اقتصادًا قوميًا الأكثر قدرة على المنافسة فى العالم أعضاء فى الاتحاد الأوروبى - السويد وألمانيا وفنلندا وهولندا والدنمارك والمملكة المتحدة وفرنسا والنمسا وبلجيكا ولوكسمبورج، ويحيط هؤلاء الأعضاء بالدولة الأكثر قدرة على المنافسة فى العالم - سويسرا - وهى ليست عضوًا فى الاتحاد الأوروبى. واليونان وحدها من بين أعضاء الاتحاد الأوروبى التى تحتل مرتبة دنيا (الثالثة والثمانون)[٢٢].

أمريكا الشمالية

كما هو الحال فى غرب أوروبا، واصلت التجارة والتمويل تكامل منطقة أمريكا الشمالية منذ عام ١٩٨٠ وحتى الآن. وكانت اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) علامة بارزة على الطريق لكنها كانت مختلفة عن المقاربة الأوروبية. إذ لم تتنازل بلدان أمريكا الشمالية عن التحكم فى السياسات الزراعية والتجارية والمعروض النقدى

لسلطات متعدية للقوميات. ومع ذلك، لم تحقق أمريكا الشمالية تكاملاً كبيرًا للأسواق. فبينما ذهب ثلثا صادرات الاتحاد الأوروبى تقريبًا إلى أعضــاء آخرين فى الاتحاد، فقد ذهب نصف صادرات أعضاء النافتا إلى أعضاء آخرين فى النافتا فى عام ٢٠٠٨، ومع ذلك جـاء ثلث واردات النافتـا فـحسب من أعضـاء آخـرين فى النافتـا، وانطوت الغالبية العظمى من تجارة النافتا على الولايات المتحدة. وكانت هناك تجارة أقل بكثير بين كندا والمكسيك[٢٣].

الولايات المتحدة

على امتداد الجيل الأخير، شهدت الولايات المتحدة تآكلاً مطردًا لوضعها النسبى فى الاقتصاد العالمى. فقبل نصف قرن، فى عام ١٩٦٠، كانت الولايات المتحدة مسئولة عن ٣٥٪ من إنتاج العالم، وكانت بلدان منطقة اليورو الحالية مسئولة عن ٢٢٪ أخرى. وبحلول عام ٢٠٠٨، هبطت حصة الولايات المتحدة إلى ٢٨,٨٪ وحصة الكتلة الأوروبية إلى ١٧,٧٪، حيث كانت مجتمعة مسئولة عن أقل من نصف الإنتاج العالمى. وظلت الولايات المتحدة، بسكانها الذين يتجاوز عددهم ٣٠٧ مليون نسمة فى عام ٢٠٠٩ وإجمالى ناتج محلى قدره ١٤,٣ تريليون دولار، واحدة من أكبر القوى الاقتصادية وأكثرها قدرة على المنافسة فى العالم. ووضع مؤشر القدرة التنافسية للمنتدى الاقتصادى العالمى ٢٠١٠-٢٠١١ الولايات المتحدة فى المرتبة الرابعة قبل ألمانيا واليابان، وتسبق بكثير الصين (السابعة والعشرون) والهند (الحادية والخمسون) والبرازيل (الثامنة والخمسون)، وهى الأسواق الناشئة الكبيرة الثلاث التى يتوقع بعض المحللين أن تعيد تشكيل عالم القرن الحادى والعشرين. ومع ذلك فقد تضاءل الوضع الصناعى النسبى للولايات المتحدة، ذلك أن ظهور بلدان كالبرازيل والصين والهند جاء بتوزيع جديد للإنتاج العالمى. وكانت لبلدان العالم ذات الدخل المنخفض والمتوسط، التى كانت مسئولة عن ١٥ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى العالمى فى عام ١٩٦٠، حصة أكثر اتسعًا فى عام ٢٠٠٩ ـ حوالى ٢٥ بالمائة[٢٤].

يقتضى تضاؤل القوة الرائدة التعليق باستمرار. فعلى الرغم من تضاؤل الاقتصاد الأمريكى النسبى، فقد كان أداؤه جيداً على نحو معقول منذ عام ١٩٨٠، إذ زاد نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بالدولار الثابت بنسبة ٦٢,٤ بالمائة، وهو أداء متين مقارنة باليابان، حيث ارتفع نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بنسبة ٥٩,٢ بالمائة، لكنه أفضل إلى حد ما مما فى منطقة اليورو (٥٦,١٪). بل يبدو أداء الولايات المتحدة أفضل إذا ما أخذنا فى الاعتبار زيادة عدد سكانها بنسبة ٣٣.٦ بالمائة من ٢٢٧,٧ مليون نسمة فى عام ١٩٨٠ إلى ٣٠٤,٣ مليون نسمة فى عام ٢٠٠٨، وجدير بالذكر أنه خلال هذه الفترة كانت الزيادة السكانية فى غرب أوروبا واليابان راكدة، حيث زادت بنسبة ١٠ بالمائة أو أقل. وبينما شاخ سكان الولايات المتحدة، فهى لم تواجه التعديلات الحادة الخاصة بأوروبا واليابان عند تمويل الضمان الاجتماعى والرعاية الصحية للسكان الشائخين. وفى عام ٢٠٠٨ كانت النسبة المئوية للسكان الذين فى الخامسة والستين أو أكثر تزيد بمقدار نقطتين بالمائة (من ١١٪ إلى ١٣٪)، وهو ما يقل كثيراً عن الزيادة ذات الأربع نقاط بالمائة (من ١٤٪ إلى ١٨٪) فى منطقة اليورو والزيادة التى تبلغ ١٢ نقطة بالمائة فى اليابان (من ٩٪ إلى ٢١٪)[٢٥].

بدا الانهيار المالى فى الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ لكثيرين من غير الأمريكيين يضعف الثقة فى إجماع واشنطن باسم التجارة الحرة وإزالة القيود والسياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة. وقد أثار بشكل خاص أسئلة تتعلق بملاءمة السياسات النقدية المتبعة عندما كان آلان جرينسپان رئيساً لبنك الاحتياط الفدرالى (١٩٨٧-٢٠٠٦). وكان جرينسپان، الليبرتارى المؤمن بالأسواق الحرة وقوة الفرد، يكره التنظيم الحكومى المفرط وسعى لتحقيق سياسات نقدية سهلة بعد الأزمة الآسيوية فى عام ١٩٩٧ والهجمات الإرهابية فى عام ٢٠٠١ لتحفيز الاقتصاد العالمى. ويقول النقاد إن سياسات جرينسپان الائتمانية السهلة، التى هبطت بأسعار فائدة الصناديق الفدرالية الرئيسية إلى ١ بالمائة فى عام ٢٠٠٤، قد غذت فقاعة الإسكان ومضاربات البورصة. إلا أنه فى ذلك الوقت احتفت الصحافة بجرينسپان المنطوى باعتباره المايسترو الذى يقود

الاقتصاد العالمى. بل إنه فى فبراير من عام ١٩٩٩، بشرت مجلة "تايم" بجرينسپان باعتباره رئيس "لجنة إنقاذ العالم"[٢٦].

زادت الأزمة الاقتصادية من حجم الانتقادات الأخرى للأداء الاقتصادى الأمريكى. فخلال الثمانينيات والتسعينيات، كان المراقبون يتعجبون فى بعض الأحيان من ديناميكية أمريكا الاقتصادية وخلقها لفرص العمل مقارنة بغرب أوروبا واليابان. ففى الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٨ خلق الاقتصاد الأمريكى ملايين فرص العمل الجديدة (حوالى ٤٧ فرصة عمل)، وكان معظمها فى الخدمات. ومع وجود أسواق عمل أكثر مرونة، كان لدى الولايات المتحدة فى العادة معدلات بطالة تقل نسبتها المئوية كثيراً عن المعدلات فى غرب أوروبا. لكن النقاد لاحظوا أن الإحصائيات تجاهلت حقيقة غير سارة مفادها أن الولايات المتحدة كانت تولِّد أعداداً كبيرة من وظائف الخدمات متدنية المستوى التى تحقق رواتب تقل بمقدار الثلث عن وظائف المصانع المفقودة. فقد هبطت حصة التصنيع فى التوظيف الأمريكى غير الزراعى من ٢٢,٤ إلى ٩,٨ بالمائة.

وقد لاحظ الاقتصاديون المرتبطون بالعمل المنظم أن اتجاهات مربكة عديدة أخرى، بما فى ذلك سوء توزيع الدخل. فطوال فترة امتدت ٣٠ عامًا بعد الحرب العالمية الثانية، كان العُشْر الأعلى من الأجراء يكسب حوالى عشرين ضعف ما يكسبه التسعين بالمائة الأدنى من الأجراء. لكن فى فترة السنوات الثلاثين الأقرب ارتفعت هذه النسبة إلى ٧٧ ضعفًا. وشهد الواحد بالمائة الأعلى من الأُجَرَاء زيادة فى المكاسب بمقدار ١٤٤,٤٪ فى الفترة من ١٩٧٩ إلى ٢٠٠٦، بينما زاد التسعون بالمائة الأدنى بنسبة ١٥,٦٪ فحسب. كما وجد الباحثون أن هناك مستويات فقر فى الولايات المتحدة أعلى مما فى البلدان ذات الدخل المرتفع المشابهة[٢٧].

على الرغم من الثروة المتزايدة بشدة، فقد كانت هناك كذلك أدلة على الدخول الفردية الراكدة. وعندما وُجه الأمريكيون العاديون بهذا الوضع شمروا عن ساعد الجد وعملوا لساعات أطول من أقرانهم فى البلدان ذات الدخل المرتفع الأخرى. وطبقًا لما ذكرته مصادر معهد السياسات الاقتصادية، فقد هبط متوسط ساعات العمل السنوى

فى البلدان ذات الدخل المرتفع الأخرى بمقدار ١٠ بالمائة فى الفترة من ١٩٧٩ إلى ٢٠٠٦، لكنه هبط بنسبة تقل عن ٢ بالمائة فى الولايات المتحدة[٢٨].

كذلك اقترض الأمريكيون المزيد للحفاظ على أساليب الحياة والطموحات. وهبط معدل مدخرات الأسر هبوطًا حادًا فى الولايات المتحدة من حوالى ١٠ بالمائة فى الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٤ إلى أقل من ١ بالمائة فى العقد الأول من القرن العشرين. ورأى البعض أن هذا الاتجاه يشير إلى أن الولايات المتحدة فى سبيلها لأن تصبح دولة مسرفة تعتمد على المدخرات الأجنبية للحفاظ على استمرار الإنفاق استهلاكى، وأقل قدرة على تمويل تكاليف التقاعد الخاصة بالسكان الشائخين. لكن الولايات المتحدة لم تكن البلد الكبير الوحيد الذى تتناقص فيه مدخرات الأسر. ففى المملكة المتحدة واليابان وكندا كان هناك هبوط مساو لا تفسير له. وفى المقابل، كان معدل الادخار فى منطقة اليورو ٨ بالمائة تقريبًا فى المتوسط، وفى فرنسا كان يزيد كثيرًا على ١٠ بالمائة. وكان لدى اليونان، المسرفة بين بلدان اليورو، معدل ادخار سلبى[٢٩].

منذ عام ١٩٨٠ كان للنزعة الاستهلاكية الأمريكية أثر كبير. فشهية الأمريكيين التى لا تشبع لبنطلونات الجينز والأحذية والسيارات وغيرها من الأصناف المستوردة كانت بمثابة قاطرة عملاقة تجر الاقتصاد العالمى وتولِّد الملايين من فرص العمل على خطوط الإنتاج فى آسيا. وهكذا كان الاقتصاد الأمريكى خلال جزء كبير من القرن العشرين بمثابة مستورد الملاذ الأخير - أى السوق التى اعتمدت عليها البلدان الأخرى فى صحة قطاعات التصدير بها. وبينما وفرت الولايات المتحدة ١١,٢ من الصادرات العالمية فى عام ٢٠٠٩، فقد اشترت ١٦,٧ بالمائة من واردات العالم، وهى الإحصائية التى أبرزت الاقتصاد الأمريكى باعتباره قاطرة الاقتصاد العالمى وأشارت إلى أن هناك عجزًا اقتصاديًا كبيرًا[٣٠].

أصبحت علاقة أمريكا التجارية مع العالم غير متماثلة إلى حد بعيد على مدى السنوات الثلاثين الأخيرة. وكان عجز الحساب الجارى التراكمى منذ عام ١٩٨٠ هو ٧٧٤٥ مليار دولار. وفى عام ٢٠٠٩ عانت الولايات المتحدة من عجز تجارى فى السلع مقداره ٥٠١ مليار دولار، شمل عجوزات قدرها ٢٢٦,٨ مليار دولار مع الصين،

و٤٧,٥ مليار دولار مع المكسيك، و٤٤,٨ مليار دولار مع اليابان، و٢٠,٢ مليار دولار مع كندا. وكان العجز مع أعضاء النافتا ٦٧,٨ مليار دولار، ومع أوروبا ٧٢ مليار دولار، وكان ٢٧٨,٤ مليار دولار مع بلدان حافة المحيط الهادى. وعلى أساس السلع، كان هناك عجز قدره ١٧٠ مليار دولار من ناحية النفط والغاز[٣١].

كما تشير البيانات، أصبح الاقتصاد الأمريكى أكثر اعتماداً بكثير على الاقتصاد العالمى وتكاملاً معه. وزادت نسبة تجارة أمريكا فى السلع إلى إجمالى الناتج المحلى من ١٧,٤ بالمائة فى عام ١٩٨٠ إلى ٢٤,١ بالمائة فى عام ٢٠٠٨، ومع استبعاد التجارة البينية الأوروبية من التقديرات تكون الولايات المتحدة هى ثالث أكبر مصدرٍ للسلع (بعد الاتحاد الأوروبى والصين) وهى ثانى أكبر مستورد. وفى الخدمات التجارية، هى ثانى أكبر مصدر ومستورد، بعد الاتحاد الأوروبى. ويمكن العثور على جزء من تفسير زيادة الاعتماد التجارى فى هيكل التعريفة الجمركية. فنتيجة للتخفيضات الثنائية ومتعددة الأطراف، كانت الرسوم الجمركية التى تفرضها أمريكا على الواردات منخفضة نسبيًا - إذ تبلغ الرسوم المطبقة ٣,٢ بالمائة على المنتجات المصنعة و٤,٧ على المنتجات الزراعية[٣٢].

مع الوصول الذى لا يعوقه شىء إلى السوق الأمريكية من قواعد الإنتاج الأجنبية، اختارت الأعمال الكبيرة، كما سنوضح فى الفصل السابع، إقامة شبكات إمداد عالمية. وبدلاً من الإنتاج داخل السوق الأمريكية الكبيرة، انتهزت الشركات فرصة الباب المفتوح فى المنافذ الجمركية لإنتاج البضائع وتجميعها فى الأماكن الأكثر تميزاً. وبينما كانت شبكة الإمداد العالمية مواتية بشكل واضح لأرباح الشركات، فقد كان هناك جدل بشأن ما إذا كانت عملية التجريف مفيد للدولة أم لا. إذ إنه من المؤكد أن المستهلكين استفادوا من الأسعار المنخفضة، لكنهم أصبحوا أثناء ذلك أكثر اعتماداً على المنتجين البعيدين الذين يعملون فى بيئة تنظيمية مختلفة، حيث يمكن أن تكون معايير الصحة والبيئة والعمل والسلامة مختلفة اختلافًا كبيرًا عن تلك المعايير فى سوق الملاذ الأخير. وما جرى تجاهله فى النقاش هو أى اعتبار ليوم الحساب. فلا الدول ولا الأفراد يمكن أن يعيشوا بأكثر من إمكانياتهم لفترات ممتدة من الزمن دون أن يبيعوا أصولهم.

كـنـدا

فى الفترة ما بين عامى ١٩٨٠ و٢٠١٠، اتخذت كندا قرارًا تاريخيًا للاندماج مع الأسواق الإقليمية والعالمية الناشئة. وخلال الثمانينيات واجه قادة كندا قرارًا مهمًا. فبما أنها كانت دولة تجارية مهمة ومشاركًا نشطًا فى مفاوضات التجارة العالمية، فقد تمتعت بنسبة محترمة من التجارة العالمية مقدارها ٣,٢ بالمائة. لكن زيادة القدرة الإنتاجية الكندية تأخرت وتجاوزت تكاليف التصنيع الخاصة بها الولايات المتحدة المجاورة بنسبة ٤٠ بالمائة. وأسهمت حواجز التجارة الداخلية بين أقاليم كندا فى هذه التكاليف المرتفعة. وكذلك كان الشعور الانفصالى الكندى الفرنسى فى إقليم كيبك الذى يعانى من الكساد الاقتصادى بمثابة تهديد دائم لبقاء الاتحاد الكندى(٣٣).

ومع اعتماد ٣٠ بالمائة من فرص العمل فيها على التجارة، شعرت الأعمال والحكومة الكندية بالقلق من أن "الحصن أوروبا" قد يقيد الوصول بعد استكمال السوق الداخلية فى عام ١٩٩٢، وكان هناك قلق مشابه من أن النزعة الحمائية الأمريكية قد تضر الوصول إلى السوق الأمريكية وتهدد وصول الشركات الكندية إلى سوق عالمية شديد التنافس(٣٤).

وكما هو الحال فى غرب أوروبا والولايات المتحدة خلال الفترة الزمنية ذاتها، دفعت الأعمال الكبيرة المسئولين العامين إلى فتح الأسواق والتفاوض على اتفاقيات التجارة الحرة. فقد حثت بل كندا وستيلكو وبى سى ريسورسز إنقستمنت كوربوريشن وغيرها حكومة براين ملرونى المحافظة الجديدة على إلغاء النزعة القومية الخاصة بحكومة ترودو السابقة واجتذاب الاستثمار الأجنبى والسعى لإجراء مفاوضات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة على النحو الذى أوصى به تقرير لجنة ملكية بشأن مستقبل الاقتصاد الكندى(٣٥).

وافق ملرونى، وهو رجل أعمال من كيبك، على التوصية وتخلى عن عقود من النزعة القومية الواضحة التى اتسم بها الحزب. واختارت حكومته الاندماج مع الولايات المتحدة وإلغاء القيود على الاقتصاد. وكانت النتيجة اتفاقية تجارة حرة ثنائية

مع الولايات المتحدة فى عام ١٩٨٩ جرى توسيعها لتضم المكسيك فى عام ١٩٩٣، وشجع ملرونى الاتفاقية من خلال البرلمان على الرغم من عداء العمالة المنظَّمة.

بينما واصل كُتَّاب الأعمدة وجماعات المصالح الجدل بشأن حكمة النافتا، تبين البيانات الأساسية أن أداء الاقتصاد الكندى كان جيداً على نحو معقول خلال تلك الفترة. إذ زاد نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بنسبة ٥٢,٢٪ بالدولار الثابت ليصبح ٣٤٥٦٧ دولاراً فى عام ٢٠٠٩، وحدث ذلك على الرغم من زيادة قدرها ٣٧٪ فى عدد السكان، من ٢٤,٦ مليون نسمة إلى ٣٣,٧ مليون نسمة. والعامل المهم فى تفسير الزيادة هو الوصول إلى سوق أمريكا الشمالية. ونتيجة لاتفاقية التجارة الأمريكية الكندية، ثم اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، زادت حصة الصادرات الكندية الموجهة إلى سوق النافتا من ٦١٪ فى عام ١٩٨٠ إلى ٧٦,٣٪ فى عام ٢٠٠٩، وهبطت صادراتها إلى الاتحاد الأوروبى من ١٣٪ فى عام ١٩٨٠ إلى ٨,٣٪ فى عام ٢٠٠٩ ، وكشأن الولايات المتحدة وغرب أوروبا، أصحبت كندا، التى هى سابع أكبر مصدِّر فى العالم، شيئاً فشيئاً أكثر اعتماداً على الأسواق الآسيوية. وعلى الرغم من ذلك ظلت الولايات المتحدة أكبر ممول لكندا يليها الاتحاد الأوروبى[٣٦].

بعد عقد من النافتا، أظهرت استطلاعات الرأى العام الكندية أن دعم اتفاقيات التجارة مرتفع. فمن الواضح أن الكنديين أصبحوا أكثر ارتياحاً مع التكامل العالمى. وعلى الرغم من ذلك رأت غالبية الكنديين أن الولايات المتحدة استفادت من النافتا، وأراد ٤٥ بالمائة عمل ما هو ضرورى لإعادة التفاوض على الشروط. ومن الواضح أن عدم الرضا عن النافتا لم يقضِ على الحماس للاتفاقيات ثنائية الأطراف الأخرى. وأيد غالبية الكنديين اتفاق التجارة الحرة مع الهند[٣٧].

فى مفاوضات التجارة الدولية، طالما أيدت الحكومة الكندية عملية تحرير التجارة متعددة الأطراف لتعزيز مصالحها الاقتصادية. وقام الاختصاصيون التجاريون لديها بدور فعال فى منظمة التجارة الدولية والمساعدة فى إدارة النظـام التجارى العالمى.

وقد استغلت آلية تسوية نزاع منظمة التجارة العالمية لمهاجمة الدعم الأمريكى للذُرَة. ومع وجود احتياطيات هائلة من الرمال النفطية فى ألبرتا، أصبحت كندا كذلك لاعبًا أساسيًا فى أسواق النفط الدولية. وفى بعض القوائم تضع احتياطيات النفط المثبتة كندا الثانية بعد المملكة العربية السعودية.

لأن الوصول المضمون إلى السوق الأمريكية ضرورى لصحة كندا الاقتصادية، فهى لم تتردد فى السنوات الأخيرة فى السعى لعقد اتفاقيات ثنائية وإقليمية. وبينما تبحث كندا عن وصول محسَّن إلى الأسواق الخارجية، فهى تسعى كذلك إلى الحفاظ على ثقافتها المميزة بفرض قيود على المجلات والأفلام الأجنبية. وبسرعة تجد الشركات الأجنبية التى تدخل كندا أن الحواجز الإقليمية تقيد التجارة الداخلية. كما أن الحواجز البين إقليمية تعوق التجارة الداخلية. فقد وقَّعت ثلاث مقاطعات غربية ـ كولومبيا البريطانية وألبرتا وساسكاتيوان ـ اتفاقية لإزالة الحواجز التجارية والسماح للاستثمار البين إقليمى غير المقيد وانتقال العمالة. كما ناقشت أونتاريو وكيبك اتفاقية تجارة حرة بين إقليمية.

أوقيانوسيا

أستراليا

أستراليا نموذج جيد للاقتصاد الناجح ذى التوجه الخاص بالزراعة والمواد الخام ويعتمد على التجارة المفتوحة. ويسكن أستراليا ٢١,٩ مليون نسمة (٢٠٠٩)، بزيادة قدرها ٥٠ بالمائة عن ١٤,٦ مليون نسمة فى عام ١٩٨٠، لكنها نجحت فى تلك السنوات فى زيادة نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بنسبة ٧١ بالمائة. ويضع مؤشر القدرة التنافسية للمنتدى الاقتصادى العالمى أستراليا فى المركز السادس عشر وأشادت بقدرتها على موازنة ميزانية الحكومة وخفض دَينها العام ليصبح الأدنى بين البلدان ذات الدخل المرتفع.

جزء مهم من تفسير ازدهار أستراليا العام هو تكاملها المتزايد مع الاقتصاد العالمى، وقربها من الأسواق الآسيوية المنتعشة. وأفاد ظهور الصين باعتبارها قوة صناعية أستراليا بصفتها مورِّد قريب للمعادن والمواد الخام، كخام الحديد والغاز الطبيعى. وتمثل صادرات المعادن ما يربو على ٦٠ بالمائة من صادرات أستراليا، بينما تمثل المنتجات الزراعية ١٢ بالمائة أخرى.

وتحتل أستراليا باعتبارها دولة تجارية المرتبة السابعة عشرة فى العالم بصفتها مصدِّراً، والثالثة عشرة بصفتها مستورداً للسلع، ويبلغ نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى ١٨٦٩٩ دولاراً. وأسواق أستراليا التصديرية الرئيسية هى الصين واليابان والاتحاد الأوروبى وكوريا والهند. وكان صعود الصين محفزاً مهماً لأستراليا. فالصين تستورد أكثر من ٣٠٠ مليون طن من خام الحديد الأسترالى سنوياً وكميات كبيرة من الغاز الطبيعى المُسال. وتُعد الاستثمارات الصينية والسائحون (نصف مليون سنوياً) وتبادل الطلاب بإعادة تشكيل أستراليا ونظرتها العالمية[٣٨].

بدأت أستراليا، التى طالما كانت دولة ذات نزعة حمائية، فى تخفيف القيود عن اقتصادها وخصخصة الصناعات المملوكة للدولة، وخفض تعريفتها الجمركية فى الثمانينيات فى عهد رئيس الوزراء بوب هوك الزعيم العمالى السابق. ولحرصها على كسب وصول أكيد إلى أسواقها الرئيسية فى الخارج، تفاوضت أستراليا على اتفاقيات مناطق تجارة حرة ثنائية مع عدد من بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادى ومنها الولايات المتحدة.

نيوزيلندا

أصبحت نيوزيلندا، التى كانت ذات يوم نائية، مندمجة فى الاقتصاد العالمى خلال الثلاثين عاماً الماضية نتيجة للتطورات فى النقل والاتصالات[٣٩]. وبما لديها من سكان عددهم ٤,٣ مليون نسمة، بزيادة ٣٤٪ عن ٣,٢ مليون نسمة فى عام ١٩٨٠، زادت نيوزيلندا إجمالى الناتج المحلى بنسبة ٤٦,٧ خلال تلك الفترة. وعلى عكس أستراليا

المجاورة التى تعتمد بشدة على صادراتها من المواد الخام الصناعية، مازالت نيوزيلندا تعتمد على الصادرات الغذائية. وهى مسئولة عن حصة نيوزيلندا المتزايدة من صادرات السلع، من ٤٨٪ فى عام ١٩٨٠ إلى ٦٢٪ فى عام ٢٠٠٩[٤٠].

اعتمدت نيوزيلندا، وهى بلد زراعى به من الأغنام ما هو أكثر من البشر، على صادرات لحم الضأن والزبد لدعم احتياجاتها من الواردات. وبما أن نيوزيلندا تعتمد على المصنوعات المستوردة، فهى لا تفرض رسومًا جمركية على الواردات. وأسواق وارداتها الأساسية هى أستراليا والاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة والصين[٤١].

اليابان

بإرشاد من الخدمة المدنية القوية الموجهة لتشجيع النمو والتعافى من دمار الحرب العالمية الثانية، أبدت اليابان نموًا هائلاً ثنائى الأعداد حتى الثمانينيات. ووعيًا منها بكيفية التحول الصناعى فى الولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر، تعمدت اليابان تقييد الواردات والاستثمارات الأجنبية، بينما شجعت نقل التكنولوجيا. وقد نجحت فى زيادة نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بنسبة ٥٩,٢ بالمائة فيما بين عامى ١٩٨٠ و٢٠٠٩، وفى عام ٢٠١٠ كان لديها احتياطى من النقد الأجنبى (تريليون دولار) يأتى فى المرتبة الثانية فقط بعد الصين.

خلال الثمانينيات، كان الإعلام العالمى يحمل بانتظام قصصًا إخبارية عن اليابان باعتبارها رقم واحد، وكانت تتباهى بنجاح السياسة الصناعية اليابانية. وقبل انفجار الفقاعة فى عام ١٩٩٠ ارتفعت تقييمات العقارات ارتفاعًا هائلاً إلى حد أن منطقة القصر الإمبراطورى فى طوكيو فى وقت من الأوقات كانت قيمتها تفوق إجمالى قيمة ولاية كاليفورنيا. وتجول المستثمرون اليابانيون فى العالم يشترون العقارات عالية القيمة مثل مركز روكفلر فى نيويورك ونادى جولف بيبل بيتش بكاليفورنيا، ويشيدون منشآت التصنيع الجديدة ليكون لهم وجود فى الأسواق الرئيسية، ويشترون أذون الخزانة الأمريكية.

اليابان، بما لديها من سكان يبلغ عددهم ١٢٧,٦ مليون نسمة، لها اقتصاد يُقَدَّر بحوالى ٤,١ تريليون دولار، أى حوالى ثلث حجم اقتصاد الولايات المتحدة فى الإنتاج. وبين الدول التجارية الكبيرة، تتمتع اليابان بشىء من الأمن الأقل تكلفةً، نتيجة لتحالفها الدفاعى مع الولايات المتحدة. إذ تعهدت بعد الحرب العالمية الأولى بعدم إعادة بناء جيشها. وهى تنفق أقل من ١ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى على جيشها، وهو أقل كثيرًا فى عام ٢٠٠٨ من الولايات المتحدة (٤,٣٪) أو كوريا (٢,٦٪) أو الصين (٢٪). واليابان هى رابع أكبر مصدِّر للسلع والخدمات التجارية. وكانت أسواق صادراتها سلعها الرئيسية فى عام ٢٠٠٩ هى الصين (١٨,٩٪). والولايات المتحدة (١٦,٤٪) والاتحاد الأوروبى (١٢,٥٪) وكوريا (٨,١٪). وعلى جانب الواردات، اليابان هى رابع أكبر مستورد للسلع التى يأتى جزء كبير منها من الصين. وقد حذت الشركات متعددة الجنسيات اليابانية حذو منافساتها الأوروبية والأمريكية فى نقل التجميع إلى الصين. وكشأن الاتحاد الأوروبى، اليابان بها متوسط تعريفة جمركية منخفض نسبيًا (٢,٥٪)، لكنها تُبقى على التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية أكثر ارتفاعًا (٢١٪). وكمسألة خاصة بالسياسة الوطنية، تسعى اليابان إلى إنتاج نصف غذائها[٤٢].

ومن بين البلدان ذات الدخل المرتفع، اليابان أحد البلدان الأقل عولمةً. فهى بها مستويات منخفضة نسبيًا من التجارة والاستثمار الأجنبى الوارد باعتباره حصة من إجمالى الناتج المحلى. كما أن اليابان غير مفتوحة أمام الهجرة. ويمثل المهاجرون حوالى ٢ بالمائة من سكان اليابان مقابل ١٣ بالمائة فى الولايات المتحدة. ويعكس هذا جزءًا من السياسات التنظيمية المتبناة بعد الحرب العالمية الثانية لتسريع تعافى الصناعات المحلية، غير أنه يعكس كذلك تجانس اليابان الثقافى والعنصرى التقليد المقصود به تعزيز الانسجام[٤٣].

خـاتمـة

خلال فترة الثلاثين عامًا التى يركز عليها هذا الكتاب، أصبحت البلدان ذات الدخل المرتفع أكثر إحكامًا فى تكاملها مع الاقتصاد العالمى. وفى غرب أوروبا وأمريكا الشمالية سعوا كذلك إلى التكامل الإقليمى من خلال الاتحاد الأوروبى والنافتا. وواصلت تجارة السلع باعتبارها حصة من إجمالى الناتج المحلى نموها، لكن أكبر توسع حدث فى الأسواق المالية وأسواق الخدمات، حيث كان للعولمة ومفاوضات التجارة أثر هائل خلال تلك الفترة. لكن كما سنكتشف فى فصل لاحق، فقد تحققت هذه الكفاءة مقابل ثمن مستقبلى باهظ. ذلك أنه عندما انهارت الأسواق المالية فى عام ٢٠٠٨، سهَّل التكامل انتشار الانقطاع على نحو شاسع. فقد واجهت البلدان ذات الدخل المرتفع التى بالغت فى جهود فتح الأسواق وتكاملها تعديلات شديدة الصعوبة وتعافيًا بطيئًا.

الفصل الرابع

العالم النامى

بعد سبعة أسابيع من زعزعة أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ للأسواق وظهورها باعتبارها مؤشرًا على عقد من الصراع والإرهاب، أدخل الاقتصادى چيم أونيل فى جولدمان أند ساكس اختصارًا جديدًا جذابًا هو BRIC "بريك". وقد لفت به انتباه المستثمرين والمسئولين العامين إلى أربعة أسواق ناشئة كبيرة - البرازيل وروسيا والهند والصين - وكل منها لديه إمكانية نمو هائلة. وتنبأ أونيل بأن الرباعى سوف ينتج أكثر من ١٠ بالمائة من المُخْرِج العالمى مع نهاية العقد. وكما اتضح، فقد تجاوزت دول بريك هذا المستوى فى عام ٢٠٠٨[١].

نبحث فى هذا الفصل بإيجاز بلدان بريك وغيرها من البلدان التى لديها إمكانية التحرك بسرعة مرتقية سلم التنمية الاقتصادى. وتقول جولدمان ساكس إن مجموعة أخرى تضم تركيا والمكسيك ونيچيريا وإندونيسيا يمكن أن تنمو بسرعة. وبمرور الزمن ربما تنضم أى من هذه القوى الاقتصادية الناشئة إلى تايوان وهونج كونج وكوريا وسنغافورة، بالإضافة إلى بلدان متوسطة الدخل تتحرك بنجاح لأعلى فى اتجاه وضع الدولة المتقدمة خلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠١٠، كما يهتم الفصل كذلك بإنجاز ضخم آخر تم خلال تلك الفترة - وهو إعادة هيكلة الاقتصادات التى تخططها الدولة فى أوروبا الشرقية وآسيا. وإلى جانب هذه الأسواق الناشئة والاقتصادات المتحولة، نسلط الضوء على بعض البلدان التى تتحرك ببطء فى المؤخرة. وهذه لديها مشكلات ضخمة وتواجه مستقبلاً صعبًا[٢].

يغطى مصطلح "العالم النامى" كما هو مستخدم عند اختصاصيى التنمية عدداً كبيراً من الدول - إجمالى عددها ١٥٠ دولة. ويعرِّف البنك الدولى البلدان النامية بأنها تلك التى يقل فيها نصيب الفرد من الدخل عن ١٢١٩٦ دولار. ويُدْخِل صندوق النقد الدولى كذلك ضمن البلدان النامية الدول المصدرة للنفط التى نصيب الفرد فيها من الدخل مرتفع لكنها تعتمد اعتماداً شديداً فى صادراتها على سلعة واحدة. ولتحقيق غرض هذا السرد، اخترنا وضع هذه الدول المصدِّرة للنفط فى صفوف البلدان النامية. وهناك نقطة أخرى تستحق التأكيد. إذ ليس كل البلدان النامية نامية بالسرعة ذاتها. فبعض البلدان تنشأ بسرعة ولديها إمكانية بلوغ وضع الدخل المرتفع فى الجيل التالى، بينما تتعثر بلدان أخرى فى الفساد والصراع ويتعين عليها التغلب على عقبات كبيرة. وهكذا تشمل فئتنا العريضة "البلدان النامية" أكثر دول العالم سكاناً (الهند والصين) ومصدِّرين كبار للنفط (السعودية وغيرها)، وقوة عظمى منهارة (الاتحاد الروسى خليفة الاتحاد السوڤيتى) والعديد من العمالقة الإقليميين الذين نرى أن لهم إمكانية هائلة - البرازيل والصين والهند[٣].

آســـيــا

أرجعت دراسة للبنك الدولى بعنوان "معجزة شرق آسيا" (١٩٩٣) إحياء آسيا الاقتصادى إلى توجيه الدولة القوى (السياسة الصناعية)، والحوافز التى توجهها السوق، وسياسات الاقتصاد الكلى الحكيمة. فبينما كانت الحكومات تحفز النمو والصادرات، فقد نجحت فى الحد من التضخم. وكما أُشير فى الجدول ١-٢، زاد بلدان فى شرق آسيا والمحيط الهادى نصيب الفرد فيها من إجمالى الناتج المحلى بنسبة ٥٩٤ بالمائة فى الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٩، على نحو أسرع بكثير من زيادة العالم البالغة ٦٠ بالمائة. وحقق الآسيويون هذه المكاسب على الرغم من أن زيادتهم السكانية (٦٦٪) تتجاوز الزيادة العالمية (٥١٪).

كانت التنمية التى تقودها الصادرات والتكامل مع الاقتصاد العالمى مهمين لاستراتيجية الكسب الآسيوية. ومع نهاية العقد الأول من القرن الحادى والعشرين،

كانت ١١ دولة من بين أكبر ٢١ دولة مصدِّرة موجودة فى منطقة المحيط الهادى - الصين واليابان وكوريا وهونج كونج وسنغافورة وتايوان وماليزيا وأستراليا وتايلاند والهند وإندونيسيا. وهذه القوى التجارية الإحدى عشرة مسئولة عما يربو على ٣٧ بالمائة من صادرات العالم ومازالت حصتها تزيد، وهو ما يعكس ديناميكية المنطقة. وفى الخدمات، من المتوقع أن تكون الدول ذاتها قد صدرت حوالى ٣٨ بالمائة من الإجمالى العالمى واستوردت حوالى ٢٥ بالمائة[٤].

الصـين

حتى العقود الأولى من القرن التاسع عشر كان إجمالى الناتج المحلى فى الصين أعلى مما هو عليه فى غرب أوروبا أو فروعها فى أمريكا الشمالية وعلى امتداد بحر تاسمان. لكن الصين، باعتبارها بلدًا بحريًا لديه مصالح تجارية واستكشافية انكفأ على نفسه فى القرن الخامس عشر، رافضًا العلوم والتكنولوجيا الأجنبية. وكان القادة الصينيون مقتنعين بأن إمبراطوريتهم السماوية هى مركز الكون. وحتى أواخر القرن العشرين كانت الصين تتجاهل إلى حد كبير الاقتصاد العالمى، وكانت تسعى إلى النزعة الانعزالية فى عهد أسرة مانشو والشيوعيين، إلى أن اختار براجماتيون من قبيل دينج شياو پنج (١٩٠٧-١٩٩٧) تحديث البلاد وانفتاحها من خلال التجارة والسياحة والتبادل التعليمى. وخرجت من صين ماو، بثورتها الثقافية وإعادة التثقيف ومعسكرات عمل الفلاحين، صين جديدة بقيادة دينج بعد عام ١٩٧٨، وقد حاولت الجمع بين الماركسية والرأسمالية وخلق اقتصاد سوق اشتراكى، وهو الاقتصاد الذى اتجه بنظره إلى الخارج من أجل الاستثمارات والآلات والتكنولوجيا والأسواق.

كانت النتائج رائعة. وخلال الفترة التى زاد فيها عدد سكان الصين من ٩٨١ مليون إلى ١,٣ مليار، بزيادة قدرها ٣٥ بالمائة، زاد نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى الصينى زيادة خرافية قدرها ١٠٨٣ بالمائة (من ٥٢٤ دولارًا فى عام ١٩٨٩ إلى ٦٢٠٠ دولار فى عام ٢٠٠٩). ووراء المقاييس الإحصائية للتقدم قصة من التضحيات الإنسانية

التى يجرى وصفها فى الفصل العاشر. وهاجر ملايين الفلاحيين الصينيين، الكثير منهم شابات، إلى المناطق الحضرية للعمل فى المصانع منخفضة الأجر حيث يقمن بتجميع الملابس والإلكترونيات واللعب وغيرها من المنتجات من أجل أسواق الصادرات. وقد عمل الكثير ٧٠ ساعة أو أكثر فى الأسبوع مقابل ٢٠٠ دولار فى الشهر. وفى لونجهوا، حيث يوظف فوكسون وهو مصنع تجميع تايوانى لمنتجات الماركات التجارية العالمية الرئيسية من ٣٠٠ ألف إلى ٤٠٠ ألف عامل، كانت السرعة من شدة الكثافة والنظام من شدة التقييد ما جعل عشرات العمال يحاولون الانتحار(٥).

على الرغم من أن إجمالى الناتج المحلى الصينى بالكامل حوالى نصف حجم الاقتصاد الأمريكى، فقد ظهر هذا البلد الذى ينمو بسرعة باعتباره أحد أهم البلدان التجارية. وأسهمت شهيته المتزايد للألونيوم والفحم والنحاس والنفط والطعام وغير ذلك من المواد الخام فى حدوث زيادة ضخمة فى أسعار السلع فى ٢٠٠٧-٢٠٠٨، وتأتى الصين بعد الاتحاد الأوروبى باعتبارها أكبر مصدِّر، ذلك أنها مسئولة عن حوالى ١٢,٧٪ من الصادرات. والصين ثالث أكبر مستورد، حيث تحصل على ١٠,٥٪ من الواردات. وسوقا صادرات الصين الرئيسيتان هما الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة. وتأتى وارداتها من اليابان والاتحاد الأوروبى وكوريا وتايوان. ومع أن الولايات المتحدة واحدة من أسواق الولايات المتحدة الرئيسية، فهى لا تحتل مكانةً بين أكبر خمسة موردين لواردات الصين(٦).

الاستثمار الأجنبى هو أحد مفاتيح تجارة الصين الآخذة فى الاتساع، بل احتياطياتها الكبيرة من العملات. فعلى مدار السنوات العشر الماضية اجتذبت الصين حوالى ٢٠ بالمائة من الاستثمار الأجنبى المباشر للبلدان النامية. وتقول الحكومة الصينية إن المشروعات الأجنبية مسئولة عما يزيد على نصف الصادرات والواردات، وهى توفر ٣٠ بالمائة من المُخْرَج الصناعى. وفى البداية كان الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد فى الصين مُركَزًا فى التصنيع ذى التوجه الخاص بالصادرات. ومنذ عام ٢٠٠٠، عندما فتحت الصين قطاعات الخدمات لديها للمنافسة، دخلت الفنادق ومحال البيع

بالتجزئة والشركات المالية وغيرها. واتسع الاستثمار الأجنبى المباشر فى الخدمات على نحو أسرع بكثير من الاستثمارات فى الصناعة(٧).

مع بداية القرن الحادى والعشرين كانت الصين قد رسخت نفسها باعتبارها مصنع التخفيضات العالمى. وقد استوردت المواد الخام من أستراليا والبرازيل وبلدان كثيرة أخرى، ثم أضافت العمالة الرخيصة وصدَّرت النتائج. لكن الصين طمحت إلى أن تصبح أكثر من مورِّد للسلع الرخيصة للسوق العالمية. بل طمحت إلى الارتقاء بشبكة القيمة وإنتاج منتجات التكنولوجيا الفائقة. ولكى تحقق الصين هذه الغاية طالبت بأن يأتى المستثمرون الأجانب بالتكنولوجيا إلى جانب رأس المال. وعند فتح أبواب الصين، تبنت الحكومة الصينية سياسة "ادفع كى تلعب"، بينما اشترطت قيام مشروعات مشتركة فى الصناعات الرئيسية، وفرضت قواعد التصنيع المحلية، واشترطت نقل التكنولوجيا ثمنًا للموافقة. كما رغبت الصين أن تدعم الأعمال الأجنبية جهودها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والحصول على وصول أكيد إلى أسواق الصادرات العالمية بمعدلات التعريفة الجمركية الأكثر ملاءمة.

كان إيمون فنجلتون، المحلل التجارى الدولى المقيم فى طوكيو، أحد أول من لاحظوا أن مقاربة الصين للتجارة العالمية تبتعد بشكل حاد عن نموذج الملكية الخاصة الذى يتبنونه فى أمريكا الشمالية وأوروبا. وقد أشار إلى أن الأعمال متعددة الجنسيات العاملة فى الصين أصبحت أدوات للمركنتلية الحكومية الصينية. إذ يسعى المركنتليون إلى أن يصدروا أكثر مما يستوردون، وإلى أن يراكموا الاحتياطيات النقدية من أجل المصالح الوطنية. وانتقد فنجلتون الأعمال الكبيرة لنقلها التكنولوجيا المتقدمة إلى الصين لكسب الوصول إلى السوق، وبعد ذلك حشد التأييد للمصالح الصينية فى رأس المال الأجنبى(٨).

فى عام ٢٠١٠ عبرت الشركات متعددة الجنسيات عن مخاوف بشأن البيئة بالنسبة للأعمال الأجنبية فى الصين. واشتكى أعضاء جماعات الضغط التابعة للأعمال من أن الصين تعزز نموذجًا اقتصاديًا مختلفًا، وهو النموذج الذى ينطوى على هيمنة الدولة

على القطاعات الرئيسية كالسيارات والمعلومات الإلكترونية والحديد والصلب والعلوم والتكنولوجيا وغيرها. وقد استشهدوا بأمثلة من النزعة الحمائية الصينية ـ بما فى ذلك الدعم والأفضليات ـ المستخدمة لدعم الأبطال القوميين. كما اشتكوا من أن المشروعات الصينية، التى يدعمها الحزب الشيوعى والدولة، قد اتسعت على نحو يتجاوز الصين، مستفيدة من الأرباح من السوق المحلية المحمية للمنافسة علي الموارد والأسواق العالمية مع المشروعات الخاصة الغربية[٩].

مع وجود ما يربو على ٢.٥ تريليون دولار من احتياطى النقد الأجنبى، بدأت الصين القيام بدور أكثر فاعلية فى التجارة والتمويل. إذ اتسعت مشروعات الدولة الخاصة بها بسرعة. وفى عام ٢٠١٠ جاء ترتيب ثلاث منها ـ سينوبيك وستيت جريد وتشاينا ناشونال بتروليوم ـ ضمن العشر شركات الأولى فى قائمة مجلة "فورشن" الخاصة بـ"الخمسمائة شركة العالمية" الخاصة بأكبر شركات العالم. وكان إجمالى ما ضمته القائمة ٤٦ شركة صينية. والكثير منها يبحث عن الموارد الطبيعية فى أنحاء العالم القصية ـ من الحديد فى البرازيل وأستراليا إلى النفط فى أمريكا وكندا والشرق الأوسط ـ حيث تدفع أسعاراً ممتازة للأصول[١٠].

ما إذا كانت الرأسمالية التى توجهها الدولة ـ وإجماع بيچين ـ سوف تنجح على المدى الطويل فى غرس النموذج الذى تحركه السوق أم لا مسألة تُحسَم. لكن نموذج التنمية الصينى الذى تقوده الصادرات، الذى يشبه فى بعض جوانبه الأساليب المستخدمة بنجاح فى اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، بدا متحدياً لإجماع واشنطن الليبرالى الجديد الذى شكَّل التفكير الأمريكى قبل أزمة ٢٠٠٧–٢٠١٠ الاقتصادية[١١].

نمور آسيا

أظهر ما يُسمى بنمور آسيا ـ هونج كونج وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان ـ على مدى الأعوام الأربعين الأخيرة أن الدول ذات القيادة القوية وبعيدة النظر يمكنها التغلب على الفقر والاستعمار، والنمو بسرعة. وقد حذت هذه الدول الأربع حذو يابان

ما بعد الحرب. ومن المصادفة أن كلاً منها قد عانى من الاحتلال الياباني الوحشي أثناء الحرب العالمية الثانية. وفي الستينيات، كان دخل كلٍّ من كوريا الجنوبية وتايوان لا يختلف ماديًا عن بعض البلدان الإفريقية المستقلة حديثًا، كغانا. وبحلول عام ٢٠٠٩، كان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في النمرين الآسيويين ١٥ ضعف نصيب الفرد في غانا البالغ ١٣٧٠ دولارًا. وحققت المقاربة الآسيوية للتنمية ـ الاعتماد على النمو الذي تقوده الصادرات لتعزيز المشروعات المحلية، وبعض القيود على الواردات ـ معجزات للنمور الأربعة. وفي أوائل القرن الحادي والعشرين انضمت إلى العالم المتقدم، وسعت البلدان الأخرى، بإلهام من نموذجها، إلى عمل الشيء نفسه[١٢].

هونج كونج

عادت هونج كونج، التي كانت مستعمرة بريطانية على البر الرئيسي الآسيوي، إلى السيطرة الصينية في عام ١٩٩٧، ومع ذلك فقد ظلت تعمل مستقلةً إلى حد ما ("بلد واحد ونظامان")، باعتبارها مركزًا تجاريًا وماليًا. بل إن هونج كونج عضو في منظمة التجارة العالمية. وباعتبارها مدينة تجارية، مثل سنغافورة، كان يسكن هونج كونج ٧ ملايين نسمة في عام ٢٠٠٨، مقابل ٥.١ مليون نسمة في عام ١٩٨٠، وخلال تلك الفترة زاد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة ١٩١ بالمائة. وهي تتمتع بواحد من أعلى مستويات المعيشة في المنطقة. كما تصدِّر ٣.٥ بالمائة من صادرات العالم. بينما كان نمو هونج كونج، التي كانت تتاجر بتوسع مع أوروبا، أقرب اقتصاديًا إلى البر الرئيسي منذ التسليم. وكان حوالي نصف تجارتها مع الصين[١٣].

سنغافورة

دولة سنغافورة التجارية بها ٥ ملايين نسمة فقط، لكنها باعتبارها مركزًا تجاريًا قزمت مناطق أكبر بكثير. ففي عام ٢٠٠٨ كان ترتيب سنغافورة تاسع أكبر مصدِّر ومستورد في العالم، حيث كانت مسئولة عن ٢.٩ بالمائة من صادرات العالم.

وهي تصدّر سلعًا أكثر من شبه القارة الهندية التي تؤوي حوالي ربع سكان العالم. وفي الفترة من عام ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٩ رفعت سنغافورة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالدولار الثابت بنسبة ٢١٨ بالمائة من ١٢٤٥٤ دولارًا إلى ٤٥٩٧٤ دولارًا لتكون بذلك رائدة المنطقة الآسيوية[١٤].

تدعو سنغافورة إلى التجارة الحرة وتمارسها، لكنها تعتمد على التدخل الحكومي. وفي ظل القيادة البراجماتية لرئيس الوزراء لي كوان يو (١٩٥٩-١٩٩٠)، أكدت على الـ"القيم الكونفوشية"، وهي الفلسفة التي تضع مصلحة المجتمع فوق رفاهية الأفراد. وأكدت مقاربة لي السلطوية النظام وأحبطت النقد الديمقراطي باعتبار أنه يخل بالسعي لتحقيق النمو الاقتصادي. وبعد أن صوتت ماليزيا لمصلحة طرد سنغافورة ذات الأغلبية الصينية في عام ١٩٦٥، أعلنت الدولة - المدينة استقلالها. ومع عدم وجود أية موارد في واقع الأمر سوى ذكاء أهلها، انفتحت سنغافورة أمام التجارة والاستثمار الأجنبي. وتدخلت الدولة لخلق المزايا التنافسية. ونجحت سياسة سنغافورة الصناعية في تحويل المركز الإقليمي إلى منافس على المستوى العالمي في الصناعة والخدمات والمعرفة.

وسنغافورة المعاصرة بها واحدة من أكثر بيئات العالم صداقةً للأعمال وقدرةً على المنافسة. وهي لا تفرض رسومًا جمركية على الواردات. وبما أن سنغافورة لديها أحد أكبر موانئ الحاويات في العالم، فهي تتاجر مع كل المناطق. ودائمًا ما تضع استطلاعات القدرة التنافسية العالمية سنغافورة بين البلدان الأولى[١٥].

كوريا الجنوبية

خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين تعافت كوريا الشمالية من دمار الحرب الكورية وظهرت باعتبارها مصدّرًا مهمًا للمصنوعات، بما في ذلك السيارات والإلكترونيات والسفن والآلات. وفي عام ١٩٨٠ كانت كوريا الجنوبية دولة نامية نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي فيها أقل منه في الإكوادور أو بيرو أو جنوب إفريقيا. وبحلول منتصف التسعينيات كانت كوريا الجنوبية قد انضمت لصفوف البلدان المتقدمة

وأصبحت عضواً فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ذات السمعة الطيبة، وهى مجموعة تضم ٣٠ من البلدان الغنية. وفى الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٩ صعد نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى فى كوريا (بالدولار الثابت) بنسبة رائعة هى ٣٦٠ بالمائة من ٥٥٤٤ دولاراً إلى ٢٥٤٩٣ دولاراً، وهو الأداء الذى تجاوزته الصين فقط من بين القوى الاقتصادية الناشئة.

لمجموعات الأعمال (التشايبولات) الكورية، كهيونداى وإل چى (لاكى جولد ستار) وسامسونج، أنشطة عالمية واعتراف بعلاماتها التجارية فى أنحاء العالم. وكوريا كذلك مصدرٌ مهم للخدمات، وخاصةً الهندسة والتشييد. فقد شيد مهندسو سامسونج برجى پتروناس التوأم فى كوالالمبور، وتايبيه ١٠١، وبرج دبى، وهو ناطحة سحاب تتكون من ١٦٠ طابقًا قابلة للسكنى وقمة مستدقة ارتفاعها ٢٧١٧ قدمًا. وأسهمت شركات الهندسة والتشييد الكورية فى مشروعات فى ١١٨ بلداً، حيث كان ثلثا عقودها الخارجية تقريبًا فى الشرق الأوسط، وبشكل خاص فى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وليبيا[١٦].

كوريا الجنوبية التى يسكنها ٤٨,٧ مليون نسمة ويبلغ إجمالى الناتج المحلى فيها ١,٣ تريليون دولار (٢٠٠٨) هى خامس أكبر مصدرٌ وسابع أكبر مستورد. وقد كانت أول دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية التى تخرج من الركود العالمى. وسهَّل ارتدادها توسعًا ثنائى الأعداد فى الصادرات، بالاشتراك مع إنفاق العجز على النمط الكينزى لتحفيز الطلب[١٧]. وتعيد كوريا ترتيب علاقاتها الاقتصادية وتزداد قربًا من الصين. وفى أعقاب الحرب الكورية اعتمدت على السوق الأمريكية فيما يتعلق بفرص التصدير، لكن فى السنوات الأخيرة أصبحت الصين عميلها الأكبر يليها الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة. وبالنسبة لواردات كوريا الجنوبية، تأتى الصين فى المقدمة تليها اليابان والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى والمملكة العربية السعودية.

على الرغم من دور كوريا باعتبارها مصدرًا مهمًا للبضائع والخدمات، فمازالت سوقها المحلية محمية بشكل كبير فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية. وتدعم كوريا قطاعها

الزراعى بمعدل أعلى من أى عضو فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. إذ يذهب حوالى ٢,٤٪ من إجمالى الناتج المحلى لدعم الزراعة فى كوريا مقابل ١,١٪ فى اليابان و٠,٩٪ فى الاتحاد الأوروبى و٠,٧٪ فى الولايات المتحدة[١٨]. وتطبق كوريا رسومًا جمركية حسب القيمة مقدارها ٤٨,٦٪ على المنتجات الزراعية لإرضاء قطاعها الزراعى الناشط، لكن النسبة الخاصة بالمنتجات غير الزراعية هى ٦,٦٪ وتسعى كوريا منذ فترة طويلة إلى الحد من نفوذ السيارات والمصنوعات الإلكترونية اليابانية، ولذلك فهى لا تزال تفرض قيودًا على هذه الواردات[١٩].

كما سنذكر فى الفصل السادس، فقد حاول الرئيس لى ميونج باك، مدير هيونداى السابق، دمج كوريا فى الاقتصاد العالمى من خلال الاتفاقيات الثنائية والإقليمية. وهو يتصور كوريا الجنوبية تقدم نموذج القيادة للدول النامية.

تايوان (تايبيه الصينية)

عقَّدت وضعَ تايوان باعتبارها اقتصادًا مستقلاً علاقتُها الحساسة مع الصين القريبة. وهى بما لديها من سكان عددهم ٢٣ ألفًا فحسبُ أصبحت تحتل المرتبة الحادية عشرة بين أهم القوى التجارية فى العالم لكونها مسئولة عن ٢,٢ بالمائة من صادرات العالم. ويفوق نصيب الفرد من التجارة (٢٢٠٤٩ دولارًا) الدول غير المنتجة للنفط كافةً ما عدا سنغافورة. لكن صين البر الرئيسى على الجانب الآخر من مضايق تايوان ينظر إلى تايوان الصغيرة على أنها حكومة منشقة وأعد جيشه لإعادة توحيد الصين بالقوة إذا لزم الأمر. وفى الوقت الذى تقدمت فيه الصين بطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، قُبِلت تايوان باعتبارها تايبيه الصينية، وهى عبارة دبلوماسية تتحاشى المطالبة بالسيادة.

ازدهرت تايوان باعتبارها بلدًا تجاريًا، حيث رفعت مستوى معيشتها بجهودها منذ أوائل الستينيات عندما دعت تايوان لأول مرة شركات الإلكترونيات الأجنبية إلى التجميع فى مناطق التجارة الخارجية الخاصة بها، مستفيدةً من العمالة منخفضة

التكلفة. وبسبب علاقتها المتوترة مع الصين، تحمى تايوان زراعتها المحلية (متوسط التعريفة الجمركية الزراعية ١٦,٩٪)، بينما متوسط التعريفة غير الزراعية ٤,٥٪. ومن المفارقة أن شريكيها التجاريين التصديرين الرئيسيين هما الصين وهونج كونج، تليهما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى واليابان[٢٠].

وعلى الرغم من احتمال الصراع، فقد ازدهرت العلاقات التجارية بين تايوان والبر الرئيسى. وخلال منتصف الثمانينيات، أزالت تايوان تدريجيًا القيود المفروضة على الصادرات إلى البر الرئيسى فى الصين من خلال هونج كونج وماكاو، وفى عام ١٩٩١ خففت الحظر على الاستثمارات التايوانية. ورأت الأعمال التايوانية مبكرًا جدًا فرصة نقل التصنيع كثيف العمالة للأحذية والملابس إلى البر الرئيسى منخفض التكلفة، واعترفت بفرص تحقيق الربح المقدمة من سوق الصين الهائلة. وعلى الرغم من غياب الخدمة الجوية المباشرة حتى عام ٢٠٠٨، بدأ المستثمرون التايوانيون التوافد على الصين فى التسعينيات. ويُقال إن نصف استثمار تايوان المباشر (ربما ١٧٥ مليار دولار فى عام ٢٠٠٨) فى الصين[٢١]. وهناك ٧٥٠ ألفًا أو يزيد من التايوانيين المقيمين فى الصين، وتحوِّل الشركات التايوانية الأرباح إلى تايوان.

فى عهد الرئيس ما ينج چيو، المحامى خريج جامعة هارڤارد، سعت تايوان لتحقيق سياسة تستهدف تحقيق اندماج اقتصادى أوثق مع البر الرئيسى من خلال التجارة الحرة واتفاقيات الأعمال التقنية. وخشى المنتقد أن يشجع التوحيد مع البر الرئيسى، بينما يعرِّض استقلال تايوان للخطر ويفتح تايوان أمام فوضى البضائع الصينية الرخيصة[٢٢].

اتحاد دول جنوب شرق آسيا

التكامل الإقليمى استراتيجية أخرى تبنتها دول جنوب شرق آسيا كى تحقق النمو المرتفع وتحافظ عليه. وفى أغسطس من عام ١٩٦٧ انضمت إندونيسيا وماليزيا والفليبين وتايلاند إلى سنغافورة فى تنظيم اتحاد دول جنوب شرق آسيا (آسيان).

وفى وقت لاحق أصبحت بروناى وكمبوديا ولاوس وميانمار (بورما) وڤيتنام أعضاء فيه. والآسيان اتحاد إقليمى يهدف إلى تعزيز التقدم الاقتصادى والاجتماعى والتنمية الثقافية. وفى عام ٢٠٠٩ كان عدد سكان الآسيان ٥٨٤ مليون نسمة ومتوسط نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى ٢٥٧٧ دولاراً. لكن أعضاء الآسيان حققوا مستويات مختلفة من التنمية. فقد تراوح نصيب الفرد من الثروة على نحو كبير من سنغافورة على القمة إلى بورما المتخلفة اقتصادياً. وفى عام ٢٠٠٩ كان الآسيان مسئولاً عن ٨١٤ مليار دولار من الصادرات، بنسبة ٦.٥ بالمائة تقريبًا من الإجمالى العالمى. وتخضع المناقشات بشأن الأهداف وخطط العمل وما شابه للمفاوضات بين الحكومات، ولا تعتمد على موافقة الناخبين.

فى عام ١٩٩٢ وافق الأعضاء على الانتقال إلى جماعة الآسيان الاقتصادية بحلول عام ٢٠١٥، وأحد أسس الجماعة هو منطقة الآسيان للتجارة الحرة (أفتا). والهدف الأساسى هو خلق سوق موحدة وقاعدة إنتاج دون السماح بحرية انتقال العمالة غير الماهرة أو أى وضع آخر للمعايير القياسية أو التناغم. ويطمح الآسيان إلى استكمال السوق الموحدة والاتحاد الجمركى بعد عام ٢٠١٥.

فى يناير من عام ٢٠١٠ ألغى الأعضاء الستة الأصليون جمارك الواردات عن معظم السلع. ولابد للأعضاء الأربعة الآخرين من تنفيذ هذا الشرط بحلول عام ٢٠١٥، وفى الوقت الراهن يتم ٢٥ بالمائة فقط من تجارة الآسيان داخل المنطقة، بينما الخُمْس مع الولايات المتحدة وأوروبا، وحوالى ٢٩ بالمائة مع اليابان[٢٣]. وسوف يتطلب تحقيق تكامل أكبر من خلال الاتحاد الجمركى قدراً كبيراً من الدعم الدستورى، إلا أنه فى عام ٢٠١٠ كان للآسيان جهاز بيروقراطى صغير يضم ٧٠ مهنيًا، ركز الكثير منهم على تنظيم المؤتمرات. وفى المقابل، كان لدى المفوضية الأوروبية ما يربو على ٢٥ ألف موظف حكومى لإدارة الاتحاد الأوروبى.

إنـدونيسـيا

ألهمت تنمية سنغافورة الناجحة جاراتيها الأكبر، إندونيسيا وماليزيا. وإندونيسيا، المستـعمـرة الهـولندية السـابقـة، غنيـة بالموارد الطبـيـعـيـة ـ بما فى ذلك النفط والمطاط والأخشـاب. ويواجـه قادتهـا بيئـة قاسـية ذات رياح مـوسـمـية وزلازل، وسكان يتـزايد عددهم بسـرعة. فعلى امتـداد الفترة من عـام ١٩٨٠ إلى عـام ٢٠٠٨، زاد عدد سكان إندونيسيا بنسبة ٥٦ بالمـائة من ١٤٧,٥ مليون إلى ٢٣٠ مليونًا. ونجحت إندونيسيا فى تحـسين نصـيب الفـرد من إجمـالى الناتج المحلى من ١٣٦١ دولاراً إلى ٣٨١٣ دولاراً، بنسبة ١٨٠,٢ بالمـائة بالدولار الثـابت. ومقـارنة بجاراتها الآسـيويات الديناميكيات لم يكن ذلك بالأمر الرائع، لكنهـا فـاقت الأداء الاقـتـصـادى فى البلدان ذات الدخـل المرتفع ودل على قدرة إندونيسيا طويلة المدى(٢٤).

يعيش أكثر من ٢٠٠ مليون مسلـم فى إندونيسـيـا، وهو ما يجعل لديهم أكبر عدد من السكان المسلمـين فى العـالم. وعلى الرغم من ذلك، فـإن إندونيـسـيـا بلد علمـانى. ويشكل المسيـحيـون ٩ بـالمائة من عدد السكان. وقد ازدهرت الأقلية العرقية الصـينية (حـوالى ١٪) فى الصناعة ومبيعات التـجزئة والتمويل، على الرغم من التـفرقة والعداء العنيف. ويسيطر الصينيون العرقيون على غالبية كبيرة من ثروة البلاد الخاصـة.

أعـاق الفسـادُ الحكومى والجـهاز البيـروقراطى غير الكفء وهيمنة الجيش تنميةَ إندونيسيا لفترة طويلة. فبعد الحصـول على الاستقلال من هولندا فى عام ١٩٤٥، حكم قوميـان ـ سوكارنو (١٩٤٥–١٩٦٧) وسوهارتو (١٩٦٧–٢٠٠٨). وقد تعـاون كلاهـما مع الاحتـلال اليابانى. وفى عـهد سـوكـارنو أممت إندونيـسـيـا الأعـمـال الهولندية واتـخذت خطوات للحد من النفوذ الاقتصادى للصينيين العرقيين على التجارة الحضرية وتجارة التجزئة. وقد أحبط الاستثمار الأجنبى. وفى عام ١٩٦٧ ورث سوهـارتو اقتصـاداً مفلساً وألغى السـيـاسـات الاشتـراكية كى يشـجع التنمـية. ووفر نظامـه الحـمـاية لمجـمـوعات شركات الصينيين العرقيين. لكن الفسـاد المستشرى والمواقف المتقلبة تجـاه الاستثمار الأجنبى ظلت عقبة فى سبيل النمو(٢٥).

على الرغم من قدرة إندونيسيا باعتبارها سوقًا ناشئة، فهى ليست قوة تجارية كبيرة. ذلك أن حصتها من الصادرات العالمية تزيد قليلاً على ١ بالمائة. ومع ذلك فقد أهدى النمو الفلكى للصين أسواقًا جديدة لصادرات المواد الخام الإندونيسية، وينبئ الرخاء العام للمنطقة بالخير لاقتصاد إندونيسيا[٢٦].

ماليزيا

ماليزيا، التى كانت تُعرَف بالملايا البريطانية، بلد مسلم مزدهر نسبيًا يعيش فيه ٢٧,٥ مليون نسمة. وهو به موارد طبيعية وفيرة للتصدير، منها النفط والغاز والأخشاب وزيت النخيل. وبما أنها مجاورة لسنغافورة، فقد استفادت من النمو الهائل لتلك المدينة الدولة. وأغرت مقاربة ماليزيا المتسامحة الموالية للأعمال شركات الإلكترونيات الغربية وغيرها من المستثمرين فى السبعينيات للاستفادة من عمالتها الرخيصة.

وبما أن ماليزيا تنمو بسرعة، فقد تمتعت بفترة طويلة من النمو الاقتصادى، وهو ما ساعد بدوره فى التغلب على التوترات العنصرية بين الأغلبية من الملايو وأقليتها الصينية والهندية. وكشأن قيادات البلدان المجاورة، رأى قادة ماليزيا أن هناك فرصة لتعزيز التنمية التى تقودها الصادرات. فقد شجعوا بنشاط الشركات الغربية على تجميع البضائع فى ماليزيا. وخلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٩، زادت ماليزيا نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بنسبة ١٥٩,٢ بالمائة من ٤٨٩١ دولارًا إلى ١٢٦٧٨ دولارًا[٢٧].

أثناء الأزمة الاقتصادية الآسيوية فى عام ١٩٩٧، تبنى رئيس الوزراء الماليزى محضير محمد مقاربة مختلفة عن تايلاند أو إندونيسيا. فقد فتح هذان البلدان أسواقهما المالية لتدفقات رأس المال العالمى (قابلية تحويل الحسابات الرأسمالية) بطلب من صندوق النقد الدولى. لكن أثناء الأزمة كان يتعين عليهما قبول خطط

الاستقرار القاسية الخاصة بصندوق النقد الدولى التى تتضمن خفض الميزانية والإصلاحات الهيكلية. وفرض محضير قيوداً رأسمالية تنظم فى واقع الأمر الأسواق ومضاربات العملات، ونجا الاقتصاد الماليزى من الأزمة دون خطة تسوية صندوق النقد الدولى. وتحدى محضير صندوق النقد الدولى وفاز.

الفلبين

الفلبين ديمقراطية منخفضة ومتوسطة الدخل تكافح للعثور على موقع منافس فى عالم تقدم فيه الصين وڤيتنام أرخص قوة صناعية. فمع وجود قوة عمل جيدة التعليم من خريجى الكليات الجامعية الذين يعرفون الإنجليزية، نجحت الفلبين فى تصدير الخدمات (بما فى ذلك الخدمات القانونية) واجتذاب مراكز الاتصال. وهى تصدِّر العمال كذلك. ويعمل عدد كبير من الفلبينيين فى الخارج - فى الرعاية الصحية والتشييد وخدمات المنازل - ويحولون مبالغ كبيرة (١٨,٦ مليار دولار) ليساعدوا بذلك أقاربهم الباقين فى الوطن. ومنذ عام ١٩٨٠ تغيرت تركيبة الصادرات الفلبينية تغيراً ضخماً بزيادة المصنوعات بشكل حاد. والاستثمار الأجنبى، وبشكل خاص فى معدات الكمبيوتر، مسئول بشكل كبير عن هذا التحول.

كان أداء الاقتصاد الفلبينى أقل من البلدان المجاورة، وبشكل خاص تايوان وماليزيا. وخلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٩، زادت الفلبين نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بنسبة ٢٢,٨ بالمائة فحسب، بينما زاد عدد السكان بنسبة ٨٠,٧ بالمائة من ٥٠,٩ مليون إلى ٩٢ مليون. وتعكس زيادة عدد السكان السريعة معدل المواليد المرتفع، ذلك أن الفلبين بلد رومى كاثوليكى فى غالبيته. والفساد السياسى، وهو أمر حتمى فى الكثير من البلدان النامية، متوطن فى الفلبين. وهى طبقًا لتقديرات الفساد الدولية تأتى ضمن الخمس والعشرين دولة الدنيا[٢٨].

تـايــلانـد

فى جنوب شرق آسيا أحد أكثر الاقتصاديات ديناميكية فى المنطقة هو تايلاند. فاستفادةً من طلبات حرب ڤيتنام وإنفاقها، والاستثمار الأجنبى اللاحق، حولت تايلاند نفسها من بلد البوذات المبتسمة والأفيال ومزارعى الأرز إلى مصدرٍ مهم للمصنوعات. وزادة المصنوعات من ٢٥ بالمائة من صادرات السلع فى عام ١٩٨٠ إلى ٧٤ بالمائة فى عام ٢٠٠٨.

بدأ الانهيار الاقتصادى الآسيوى فى تايلاند مع انفجار فقاعة العقارات، والتهافت على العملة التايلاندية البات. لكن على الرغم من ذلك كان أداء الاقتصاد التايلاندى جيدًا نسبيًا على المدى الأطول. وبينما زاد عدد سكانها بنسبة ٤٤ بالمائة (من ٤٧ مليونًا إلى ٦٧.٨ مليون) فيما بين عامى ١٩٨٠ و٢٠٠٨، وارتفع نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بنسبة رائعة بلغت ٢٢٥ بالمائة من ٢٢٣١ دولارًا إلى ٧٢٥٨ دولارًا. ومع ذلك فقد زاد عدم الاستقرار السياسى مع أعمال الشغب من حين لآخر، وفساد العملية الانتخابية، والحكم العسكرى المخاوف بشأن قدرة تايلاند على الإبقاء على برنامج تنميتها الاقتصادية الطموح.

ڤيتنــام

ڤيتنام بلد شيوعى آخر أجرى إصلاحًا واعتنق الرأسمالية وانضم إلى منظمة التجارة العالمية فى عام ٢٠٠٩، وقد تمتع بنمو سريع تقوده الصادرات. وبدأ تحول ڤيتنام إلى اقتصاد السوق الاشتراكى فى منتصف الثمانينيات عندما اختارت القيادات اتباع النموذج الصينى وتحرير الاقتصاد. وبما أن تكاليف العمالة أقل من الصين، فقد اجتذبوا صانعى الملابس والأحذية واستهدفوا المستهلكين فى الولايات المتحدة وأوروبا. وفى الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٩، زاد سكان ڤيتنام بنسبة ٦٣ بالمائة من ٥٣.٧ مليون إلى ٨٧.٣ مليون، لكن مع موجة من الاستثمار الأجنبى، نجحت ڤيتنام فى زيادة نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بنسبة ١٩٧.٢ بالمائة بالدولار الثابت. إن نجاح ڤيتنام جعلها نموذجًا بارزًا للتنمية الاقتصادية بالأسلوب الآسيوى[٢٩].

جنوب آسيا

فى جنوب آسيا هناك خطوات مترددة نحو التكامل الاقتصادى، لكن الفقر والمنافسات السياسية، خاصةً بين الهند وباكستان، أعاقت جهود فتح الأسواق والحد من الحواجز التجارية. وهذه المنطقة كثيفة السكان بها أكبر تركيز للفقراء فى العالم حيث يعيش مليار نسمة على أقل من دولارين فى اليوم. ونصف سكان المنطقة أميون. وعلى الرغم من ذلك فقد خرجت المنطقة من الركود العالمى الأخير على نحو أفضل من البلدان ذات الدخل المرتفع وعادت إلى النمو. ويقود قطاع الخدمات الديناميكى التعافى. لكن اقتصاديى البنك الدولى يقولون إن النمو غير كافٍ لخلق ١٥٠ مليون فرصة عمل للعمال الجدد على مدى العقد التالى[٣٠].

الهند

الهند البالغ عدد سكانها ١,١ مليار نسمة عملاق ناشئ به طبقة وسطى نامية قوامها ٣٠٠ مليون شخص. ومنذ عام ١٩٨٠ زاد عدد سكان الهند بنسبة ٧٠ بالمائة من ٦٧٩ مليونًا إلى ١.١٥٥ مليون، لكنها نجحت فى زيادة نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بنسبة رائعة مقدارها ٢٣٠,٤ بالمائة من ٨٩٩ دولارًا إلى ٢٩٧٠ دولارًا فى عام ٢٠٠٩[٣١]. وفى جزء كبير من تاريخها منذ حصولها على الاستقلال فى عام ١٩٤٧، رفضت الهند اقتصاديات السوق الحرة واعتمدت على التخطيط المركزى، والسياسة الصناعية لتشجيع التصنيع، والسيطرة الحكومية على التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبى. وقد سعت سياسة الهند التجارية الحمائية إلى الاستعاضة عن الواردات بالإنتاج المحلى. وتجاوزت التعريفة الجمركية المتوسطة ٢٠٠ بالمائة، كما قيدت الحصص التجارة. وكان متوسط نمو الهند فى الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٨٠ هو ٣,٥ بالمائة[٣٢].

مع انهيار شريكها التجارى الرئيسى، الاتحاد السوفيتى، فى عام ١٩٩١، بدأت الهند تحرير اقتصادها والانفتاح على التجارة والاستثمار. لكن عدم كفاية الموانئ

والطاقة وغيرها من البنية التحتية يعقِّد جهود زيادة الصادرات. ومع ذلك فالهند بها عدد كبير من الأشخاص المتعلمين تعليماً جيداً الحريصين على الحصول على فرص عمل ترتبط بالخدمات. وفى كل عام تخرِّج الجامعات الهندية ٢,٥ مليون خريج، بينهم ٣٥٠ ألف مهندس. وتزدهر مراكز الاتصال وعمليات المكاتب الخلفية فى الهند، ذلك أن شركات أمريكا الشمالية وأوروبا نقلت الوظائف إلى الهند للاستفادة من العمالة المتعلمة جيداً لكنها رخيصة نسبياً. وكذلك أنشأت أعداد كبيرة من الشركات المتعدية للقوميات، مثل چنرال إلكتريك، عمليات ومراكز أبحاث فى الهند. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ منظمو الأعمال الهنود عدداً من المنافسين العالميين مثل ريلانس إندستريز، وهى مجموعة شركات، وتاتا فى الهندسة والتصنيع، وإنفوسيز أند ويپرو فى برامج الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات. وفى عام ٢٠١٠ كانت قائمة مجلة "فورشن" لأكبر خمسمائة شركة عالمية تضم ثمانى شركات هندية[٢٣].

وتحتل الهند باعتبارها بلداً تجارياً مرتبةً منخفضة نسبياً - الخامسة عشرة فى صادرات السلع. وهى أكثر تنافساً فى الخدمات، وتحتل المركز السادس بين كبار البلدان المصدِّرة. وباعتبارها عضواً مؤسِّساً فى الجات عام ١٩٤٧، تتولى الهند دوراً فعالاً فى مفاوضات التجارة العالمية. وقد حشدت البلدان النامية فى منظمة التجارة العالمية لتكون ثقلاً مقابلاً لنفوذ الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، لكن أثناء السعى للوصول إلى الأسواق من أجل المصنوعات والصادرات الزراعية فى البلدان الصناعية تكثر أمثلة النزعة الحمائية الهندية. وفى مفاوضات منظمة التجارة العالمية، لم تفتح الهند سوقها الزراعية أمام المنافسة العالمية وتخفض التعريفة الجمركية على المصنوعات المستوردة. وخضوعاً لشركات تصنيع الأدوية النشطة لديها، التى تنتج أدوية مسجلة فى الخارج بطريقة مختلفة، وللمستهلكين الذين يستفيدون من الأسعار المنخفضة، الهند بطيئة فى الامتثال لقانون منظمة التجارة العالمية الذى يحمى حقوق الملكية الفكرية. ولحماية تجار التجزئة الصغار و٤٢ مليون وظيفة من وال مارت وتيسكو وكارفور، حظرت الهند الاستثمار الأجنبى فى المحال التجارية متعددة الأقسام.

بنجـلاديش

انفصلت بنجلاديش عن باكستان فى عام ١٩٧١، ويعانى هذا البلد المسلم الفقير من الزيادة السكانية. وفى الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٩ زاد نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى من ٦٠٤ دولارات إلى ١٢٨٨ دولاراً، وهى زيادة بنسبة ١١٣ بالمائة. فى حين حدثت زيادة كبيرة فى عدد السكان بنسبة ٨٤ بالمائة. ولخلق فرص عمل، ركزت بنجلاديش على قوة العمل رخيصة التكلفة فى إنتاج المنسوجات والملابس للسوق العالمية. وتعمل فى مصانع الملابس أعداد كبيرة من النساء بأجور متدنية (٢٤ دولاراً حد أدنى للأجر الشهرى فى عام ٢٠١٠) فى ظروف عمل صعبة، بما فى ذلك سوء التهوية وعدم كفاية إجراءات السلامة الخاصة بالحريق. ومع انتهاء حصص النسيج فى عام ٢٠٠٥، وجدت بنجلاديش أن تجارة الملابس أكثر تنافساً مما كانت عليه قبل ذلك. وتذهب صادراتهم إلى أسواق بعيدة كالاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، بينما الصين والهند الموردان الكبيران للواردات[٣٤].

باكسـتـان

حصلت باكستان، التى جرى تكوينها من مناطق ذات أغلبية مسلمة من الهند البريطانية، على استقلالها فى عام ١٩٤٧، وعلى مر الزمن قامت قياداتها بتصنيع هذه الدولة الزراعية الفقيرة. وأنتج نمو صناعات النسيج والملابس فرص عمل وصادرات (حوالى ٦٠ بالمائة من الصادرات). وعلى الرغم من ذلك، فإنه بالنسبة لبلد يضم ١٦٦ مليون نسمة يبلغ نصيب باكستان من الصادرات العالمية أقل بكثير من ١ بالمائة. وعلى امتداد الفترة منذ عام ١٩٨٠ زادت باكستان نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بنسبة ١٠٠ بالمائة (من ١١٩١ دولاراً إلى ٢٣٨١ دولاراً)، بينما زاد عدد السكان بنسبة ٩٩ بالمائة من ٢ . ٨٥ مليون إلى ١٦٩,٧ مليون.

وبسبب العداءات السياسية، هناك القليل من التجارة الرسمية بين باكستان وجارتها الهند بنسبة أقل من ١ بالمائة من إجمالى الصادرات. ومع ذلك فإن التهريب

واسع النطاق. وكشأن بنجلاديش، تتطلع باكستان إلى الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة من أجل مبيعات الصادرات. وهى تعتمد، باعتبارها مستورداً للنفط، اعتماداً كبيراً على المملكة العربية فى وارداتها. ومن بين الموردِّين الكبار الآخرين الاتحاد الأوروبى والصين. وفى ظل الفساد واسع النطاق والإرهاب، تجد باكستان صعوبة فى اجتذاب الاستثمار الخارجى[٣٥].

أمريكا اللاتينية

طوال جزء كبير من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، سعت أمريكا اللاتينية لتحقيق سياسة إحلال الواردات المقصود بها تشجيع الصناعات المحلية. لكن نتيجةً لأزمة الدَّين فى أوائل الثمانينيات، غيَّر قادة أمريكا اللاتينية المسار وأعادوا هيكلة الاقتصادات وفتحوا أسواقهم للتجارة والتمويل العالميين.

المكسيك

أجبرت الظروف الاقتصادية الصعبة الحزب الحاكم فى المكسيك على إعادة النظر فى العلاقات الدولية خلال الثمانينيات للمشاركة فى الاقتصاد العالمى. وقد سعت المكسيك، التى يحكمها حزب سياسى واحد منذ الثورة المكسيكية، إلى اتباع السياسات الاقتصادية الانعزالية، وحاولت البقاء على مسافة من الولايات المتحدة، جارتها الأمريكية الشمالية الكبيرة، على الرغم من وجود حدود مشتركة طولها ١٩٦٩ ميلاً. وخلال أواخر السبعينيات سعت المكسيك، التى تدفقت عليها مكاسب تصدير النفط، إلى النمو بسرعة والاقتراض بضمان المكاسب المتوقعة. لكن فى عام ١٩٨٢ ومع زيادة أسعار الفائدة وانخفاض أسعار النفط، ثبت أن هذه المقاربة غير قابلة للاستدامة. وأعلنت المكسيك أنه لم يعد بمقدورها تلبية المدفوعات الخاصة بحوالى ٨٠ مليار دولار من الديون التى تدين بها للبنوك الأجنبية. وانهارت البورصة المكسيكية، وكذلك العملة.

كان الوضع رهيبًا. إذ كان عدد السكان يزداد بسرعة، بنسبة ٥٧,٢ بالمائة من ٦٨,٣ مليون فى عام ١٩٨٠ إلى ١٠٧,٤ مليون فى عام ٢٠٠٩، ومع وجود عدد أكبر من الأفواه التى يجب إطعامها، ترك عدد كبير من الـ"كامپيسينوس" (المزارعين) الأرض وهاجروا إلى المناطق الحضرية بحثًا عن فرص عمل. لكن البطالة ظلت مرتفعة. وهبط نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى المكسيكى بنسبة ٤ بالمائة فى الثمانينيات، وهى وصفة للاضطراب الاجتماعى والسياسى. وفى هذا الوضع، اتخذت قيادة المكسيك قرارًا مهمًا بالتطلع إلى الخارج من أجل الاستثمار الأجنبى لخلق فرص العمل. ووافقت المكسيك على رفع القيود عن الاقتصاد والانضمام إلى الجات فى عام ١٩٨٦ والتفاوض على الاتفاقيات التجارية الخاصة بفتح السوق التى سوف تجذب المستثمرين الأجانب. ومع اشتراك أوروبا فى تكامل الأسواق وتوسعها، كانت الولايات المتحدة الشريك الوحيد المتوقَّع المتاح. وبدا الانفتاح المكسيكى للمسئولين فى واشنطن فرصة تاريخية لتشجيع النمو والرخاء والاستقرار داخل جارة مهمة. وفى مقابل هذا كانت هناك تحديات ضخمة، وخاصةً مشكلات اندماج بلد ذى دخل منخفض ومتوسط (المكسيك) مع اقتصاديين نوى دخل مرتفع.

كما اتضح، فقد ربطت النافتا المكسيك بأمريكا الشمالية ودمجتها فى النظام التجارى الدولى. وكانت إحدى النتائج تحسن متواضع فى مستويات معيشة شعبها. وخلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٩ نجحت المكسيك فى رفع نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بنسبة ١٩,٣٪. وزادت تجارتها باعتبارها جزءًا من إجمالى الناتج المحلى من ٢١٪ فى عام ١٩٨٠ إلى ٥٨,١٪ فى عام ٢٠٠٩، واجتذبت النافتا المستثمرين الأجانب، وأقامت المنشآت الصناعية لخدمة سوق أمريكا الشمالية. وزادت المصنوعات باعتبارها جزءًا من الصادرات المكسيكية من ١٢٪ إلى ٦٥٪[٣٦].

بعد وقت قصير، أصبحت المكسيك بلدًا تجاريًا مهمًا - حيث كان ترتيبها العاشر بين مصدِّرى العالم (باستثناء التجارة البينية الأوروبية) والعاشر بين المستوردين. ويذهب ما يزيد على ٨٠ بالمائة من صادراتها إلى الولايات المتحدة، و٥ بالمائة إلى الاتحاد الأوروبى، وما يزيد قليلاً على ٣,٦ بالمائة إلى كندا. ويصل نصف واردات المكسيك تقريبًا من

الولايات المتحدة. ويتكون جزء كبير من تجارة المكسيك من التجارة عبر الحدود فى المنتجات الوسيطة، حيث تنقل الشركات متعددة الجنسيات الأجزاء والمكوِّنات إلى مواقع التجميع الأقل تكلفة، وبعد ذلك تشحن المنتجات كاملة الصنع كالسيارات عبر الحدود إلى المستهلكين ذوى الدخل المرتفع. وفى عام ٢٠٠٩ دخلت مَرْكَبات كاملة الصنع إلى الولايات المتحدة من المكسيك أكثر مما دخلها من كندا أو اليابان[٣٧].

زادت النافتا من التجارة غير المشروعة العابرة للحدود. فمع انتقال المزيد من الحاويات شمالاً، وجد مهربو المخدرات المكسيك أرض تجميع جذابة لخدمة العملاء الأمريكيين. وسرعان ما حولت حروب المخدرات بين عصابات التهريب المتنافسة المدن الحدودية إلى مناطق رعب تهدد استقرار المؤسسات السياسية المكسيكية. وأضر العنف والجريمة المنظمة جهود المكسيك لاجتذاب المستثمرين الأجانب والسياح[٣٨].

أمريكا الجنوبية والوسطى

فى أمريكا الجنوبية والوسطى لم يتقدم التكامل الاقتصادى الإقليمى بالقدر الذى حدث فى غرب أوروبا وأمريكا الشمالية. فقد جمَّع الميركوسور، وهو التجمع الأكثر نجاحًا، الأرجنتين والبرازيل وبلدين صغيرين، هما أوراجواى وباراجواى، فى عام ١٩٩١، وكان التكامل بطيئًا. وفى عام ٢٠٠٩، ذهب ١٥ بالمائة من صادرات ميركوسور إلى بلدان أخرى خارج ميركوسور، لكن ١٧ بالمائة فقط من الواردات جاء من شركاء فى ميركوسور. ويسعى تجمع إقليمى آخر أصغر حجمًا، وهو جماعة الأنديز، إلى تشجيع التجارة بين بلدان الأنديز - بوليفيا وكولومبيا والإكوادور وبيرو - لكن أعضاءها حققوا قدرًا أقل من التكامل[٣٩].

شجع حافز النافتا للاقتصاد المكسيكى البلدان الأصغر حجمًا فى المنطقة على السعى لتحقيق التكامل الاقتصادى. وأحد تلك المشروعات هو اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الوسطى (كافتا) التى جرى التفاوض بشأنها فى عام ٢٠٠٣ وتضم جمهورية الدومنيكان. وبعد إجراء استفتاء فى كوستاريكا دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ فى أوائل عام ٢٠٠٩،

وقد رآها البعض توسيعًا للنافتا فى اتجاه الجنوب وخطوة مهمة نحو بناء منطقة التجارة الحرة فى الأمريكتين.

سارت مفاوضات التجارة الحرة على نحو ثنائى كذلك. فقد تفاوضت كولومبيا وجمهورية الدومنيكان (أحد أطراف كافتا) وپنما على اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة. وبينما تمتعت تلك البلدان بصورة عامة بالوصول الذى لا يعوقه شىء إلى أسواق أمريكا الشمالية الكبيرة نتيجةً للتعريفة الجمركية الأمريكية المنخفضة ونظام الأفضليات المعمم، كانت اتفاقيات التجارة الحرة بمثابة إطار أوسع لحل المنازعات وتوفير الوصول إلى قطاع الخدمات، بغرض تشجيع تدفقات أكبر للاستثمار الخاص.

منذ القرن التاسع عشر تتطلع أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة وغرب أوروبا من أجل الأسواق، لكن الصين ظهرت فى أوائل القرن العشرين باعتبارها سوقًا أساسية للمواد الخام من المنطقة، وكذلك موردًا مهمًا للبضائع المصنعة منخفضة التكلفة. وبالنسبة للأرجنتين (٢٠٠٨) وتشيلى (٢٠٠٨) والبرازيل، أصبحت المبيعات للصين أكثر أهمية من الصادرات إلى الولايات المتحدة.

البرازيل

باعتبارها إحدى الأسواق الناشئة الكبيرة، البرازيل الناطقة بالبرتغالية هى القوة الصناعية الرائدة فى أمريكا الجنوبية، كما أنها رائد عالمى إلى حد كبير. وفيما بين عامى ١٩٨٠ و٢٠٠٩، زاد سكان البرازيل بنسبة ٥٧ بالمائة من ١٢٣ مليونًا إلى ١٩٣,٧ مليون. وقد نجحت فى زيادة نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بنسبة ٢٦ بالمائة فحسب، لكن فى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين تمتعت البرازيل بنمو أسرع بكثير. إذ عانت من انتكاسة وجيزة فقط فى ركود ٢٠٠٧-٢٠١٠، ولكونها البلد الأكبر من حيث المساحة وعدد السكان فى أمريكا اللاتينية، فقد تحولت البرازيل (البالغ إجمالى الناتج المحلى بها تريليونا دولار) إلى الصناعة وأصبحت مصدرًا

متنوعًا للمصنوعات (بما فى ذلك الطائرات والأسلحة)، وكذلك المنتجات الزراعية كالبن والقطن. وكلٌ من المنتجات الزراعية والمصنوعات مسئول عن ٤٠ بالمائة من الصادرات. والصين هى ثانى أكبر سوق صادرات للبرازيل بعد الاتحاد الأوروبى. وبعض أكبر شركات البرازيل، مثل إمبراير، التى تصنع الطائرات الصغيرة والمتوسطة، وشركة الطاقة العملاقة بتروبراس، وشركة التعدين ڤالى، لها شهرة عالمية.

مع وجود سوق محلية كبيرة، واقتصاد متنوع يتمتع بقوة فى الزراعة والمواد الخام والتصنيع والتكنولوجيا، سعت البرازيل من قبل إلى فرض قيود على الوصول إلى سوقها. إذ اتبعت سياسة إحلال الواردات، ومازالت تستخدم الدعم وسياسات والمشتريات الحكومية لتحفيز الإنتاج القومى. وفى الخدمات، كانت بطيئة فى فتح السوق المحلية أمام الشركات المالية وشركات الاتصالات والكيبل والإعلام الأجنبية. لكن البرازيل ترغب فى الاستثمار الأجنبى، وهى تتمتع، بسبب حجم سوقها وإمكانية نموها، بنجاح كبير فى اجتذاب الرأسمال الخارجى[٤٠].

لكون البرازيل حريصة على تحسين قدرة منتجاتها على الوصول إلى الأسواق فى الخارج، فقد أبدت اهتمامًا كبيرًا بمنظمة التجارة العالمية. كما شجعت التجارة بين البلدان فى النصف الجنوبى من الكرة الأرضية، واستخدمت آلية تسوية المنازعات الخاصة بالمنظمة (نناقشها فى الفصل السادس) فى تحديها بنجاح للدعم الذى تقدمه الولايات المتحدة للقطن ودعم الاتحاد الأوروبى للسكر.

الأرجنتين

واجهت الأرجنتين، التى كانت فى يوم ما أحد القادة فى أمريكا اللاتينية، أوقاتًا صعبة فى القرن العشرين، عندما أضعفت الاقتصادَ الوطنىَ السياساتُ قوميةُ النزعة والصراعُ الاجتماعى والسياساتُ المالية قصيرة النظر والاقتراضُ المفرط. وكذلك فعلت المحاولةُ المضلِّلة لغزو جزر الفوكلاند، مما عجل بوقوع حرب مع بريطانيا فى عام ١٩٨٢،

ودفعت الأزمة المالية، الناجمة عن الديون الأجنبية الكبيرة، والإنفاق المفرط فى الداخل، وتدنى القدرة التنافسية، بالأرجنتين إلى الفوضى فى ٢٠٠١-٢٠٠٢، وأدى الانهيار إلى التهافت على البنوك لسحب الودائع، والاحتجاجات القاتلة، والعجز عن سداد الديون للبنوك الأجنبية، واندفاع الاستثمار المباشر إلى أمريكا الجنوبية.

على مدى فترة طولها ٣٠ عامًا تدهور الوضع النسبى لاقتصاد الأرجنتين. ففى عام ١٩٨٠ كان نصيب الفرد من الدخل فى الأرجنتين (١٠٠٦٧ دولارًا) أعلى من أى بلد فى أمريكا الجنوبية ماعدا ڤنزويلا الغنية بالنفط. وقد تجاوزتها تشيلى، التى تبنت إصلاحات توجهها السوق، فى منتصف التسعينيات. ومازالت الأرجنتين بسكانها البالغ عددهم ٤٠.٣ مليون فى عام ٢٠٠٩ مصدرًا مهمًا للمنتجات الزراعة كالقمح ولحم البقر من منطقة البامپاس الغنية إلى الأسواق العالمية. لكن حصتها فى الصادرات العالمية ٠,٦ بالمائة. والبرازيل والاتحاد الأوروبى هما أكبر أسواقها بينما تأتى الصين بعدهما بقليل[٤١].

تشــيلى

فى عهد الدكتاتور العسكرى أوجستو پينوشيه (١٩٧٤-١٩٩٠)، فتحت تشيلى اقتصادها للتجارة العالمية. ومع خفض التعريفة الجمركية ورفع القيود عن الصناعات وتبنى سعر صرف معوَّم، نعمت تشيلى بأعلى معدل للنمو الاقتصادى فى أمريكا اللاتينية. وخلال الفترة التى زاد فيها عدد سكانها بنسبة ٥٢ بالمائة من ١١,١ مليون فى عام ١٩٨٠ إلى ١٧ مليونًا فى عام ٢٠٠٩، زاد نصيب الفرد من الاقتصاد التشيلى الديناميكى بنسبة ١٤٣ بالمائة من ٥٣٦٦ دولارًا إلى ١٣٠٥٧ دولارًا. ونتيجة لذلك فإن تشيلى واحد من أعلى مستويات المعيشة فى أمريكا الجنوبية. وعلى مؤشر القدرة الاقتصادية للمنتدى الاقتصادى العالمى، تحتل تشيلى المركز الثالث عشر بين ١٣٩ دولة، حيث تسبق دول أمريكا اللاتينية الأخرى كافةً[٤٢].

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

هذه المنطقة منطقة تناقضات بين الأنظمة الديمقراطية التحديثية فى تركيا وإسرائيل، والأنظمة الاستبدادية فى الأراضى الغنية بالنفط كإيران والمملكة العربية السعودية. وعلى عكس معظم المناطق الأخرى، أثارت رياح التغيير كذلك عواطف ومخاوف رجال الدين الذين يتصورون أن المستقبل تشكله الأصولية الدينية.

تـركيـــا

تركيا التى يسكنها ٧٤,٨ مليون نسمة وبها سوق محلية كبيرة نسبيًا بلد من أكثر البلدان اعتدالاً وتقدمًا فى الشرق الأوسط. وهى كذلك من أكبر الدول وأكثرها علمانيةً وديمقراطيةً فى العالم الإسلامى. وخلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٨، نجحت تركيا فى زيادة نصيب الفرد من إجمالى المحلى بما يزيد على الضعف بينما زاد عدد السكان بنسبة ٦٦ بالمائة[٤٣].

لتركيا نصيب صغير نسبيًا من الصادرات العالمية (أقل من ١٪)، لكنها أكثر اندماجًا بكثير فى الاقتصاد العالمى مما كانت عليه فى عام ١٩٨٠، ففى عام ١٩٨٠ بلغت نسبة تجارة السلع ١٥,٧ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى، وكانت فى عام ٢٠٠٨ ٤٥,٧ بالمائة. وتطمح تركيا إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوربى، وقد اتخذت خطوات للاندماج فى تلك الكتلة. ويقيم أكثر من مليونى من أبنائها فى ألمانيا، وأكثر من نصف تجارة تركيا مع الاتحاد الأوروبى[٤٤].

وبسبب تجارتها الممتدة وصلاتها المالية مع الاتحاد الأوروبى، أصابت الأزمة المالية فى ٢٠٠٧-٢٠١٠ تركيا بشدة، على الرغم من الإدارة الاقتصادية الجيدة والدَّين العام المنخفض.

إسـرائيـل

أحد أكثر الاقتصادات ديناميكية فى الشرق الأوسط مع وجود صناعة مزدهرة فائقة التكنولوجيا هو إسرائيل، ذلك البلد الذى يسكنه ٧,٤ مليون نسمة. وخلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٨، اكتسبت إسرائيل وضع الدولة المتقدمة. فقد نجحت فى زيادة نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى بنسبة ٧٠ بالمائة، حتى عندما تضاعف عدد سكانها تقريباً. وقد قامت إسرائيل المنبوذة من العالم العربى بتنمية شبكتها الخارجية، حيث تفاوضت على اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة فى عام ١٩٨٤ وعلى اتفاقيات مشابهة مع الاتحاد الأوروبى. وأسواق صادراتها الأساسية هى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى. ويوفر الاتحاد الأوروبى ما يزيد على ثلث الواردات، يليه الولايات المتحدة والصين. وتبقى إسرائيل على تعريفة جمركية مرتفعة على المنتجات الزراعية المستوردة (١٦,٥٪ فى المتوسط) لتشجيع الإنتاج المحلى[٤٥].

مجلس التعاون الخليجى

مجلس التعاون الخليجى، وهو اتفاقية بين البحرين والكويت وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية جرى التفاوض عليها فى عام ١٩٨١، له أبعاد سياسية ودفاعية واقتصادية. فمن الناحية الاقتصادية، أنشأ الأعضاء سوقًا مشتركة ويطمحون إلى العملة المشتركة. وقد حاولوا استخدام ثروات النفط للتحديث والتكامل مع المراكز المالية العالمية. وحققت بلدان مجلس التعاون الخليجى نجاحًا هائلاً عندما ارتفعت أسعار النفط ارتفاعًا كبيرًا، لكنها أُضيرت بشدة عندما هبطت أسعار النفط فى الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٠، وجمدت البنوك الائتمان، وانفجرت فقاعة العقارات[٤٦].

المملكة العربية السعودية

تمارس السعودية، باعتبارها أحد قادة الأوبك ومصدرًا كبيرًا للنفط فى العالم، نفوذًا فى العلاقات الدولية لا يتناسب مع عـدد سكانها البـالغ ٢٥.٤ مليون نسمة. وقد احتكرت أسرة آل سعود الحاكمة السلطة منذ تأسيس الدولة العربية السعودية فى عام ١٩٣٢، ومع وجود حوالى خُمْس احتياطى النفط العالمى المثبت بها، مازال قطاع النفط يحرك الاقتصاد، وهو مسئول عن ٩٠ بالمائة من مكاسب الصادرات. ومن بين أسواقها الرئيسية اليابان وتايوان والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى والإمارات العربية المتحدة. ويأتى ثلث الواردات تقريبًا من الاتحاد الأوروبى، بينما توفر الولايات المتحدة والصين واليابان وكوريا نسبًا صغيرة. وتعتمد المملكة العربية السعودية على ٥.٥ مليون عامل أجنبى لاستمرار قطاع الطـاقة. ولدى المملكـة العـربية السعـودية احتياطى قدره ٤١٠ مليار دولار من الذهب والعملات الأجنبية[٤٧].

مصــر

تقع مصر، وهى أحد أكثر البلدان سكانًا فى المنطقة، على جانبى واحد من طرق الملاحة العظيمة فى العالم وهو قناة السويس. وعلى الرغم من ذلك فمصر مسئولة عما يقل كثيرًا عن ١ بالمائة من صادرات العالم، ونسبة التجارة إلى إجمالى الناتج المحلى (٦٥.٢٪) لم تتغير بشكل كبير على امتداد الجيل السابق. وشريك مصر التجارى الرئيسى هو الاتحاد الأوروبى الذى يحصل على حوالى ثلث صادراتها ويوفر حول الحصة نفسها من الواردات. وفيما بين عامى ١٩٨٠ و٢٠٠٨ زاد عدد سكان مصر بشكل كبير من ٤٢,٦ مليون إلى ٨٣ مليونًا، أى بنسبة ٩٥ بالمائة. وزاد نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بنسبة ١٠٦ بالمائة خلال الفترة نفسها. ومع أن مصر بها سوق محلية كبيرة إلى حد معقول، فهى ليست جاذبة للاستثمارات الأجنبية. ومن بين معوقاتها الزيادة السريعة فى عدد السكان والتضخم وعجز الميزانية وعدم الاستقرار السياسى والفساد والنظام التعليمى الضعيف وأسواق العمل غير الكفء وقلة الموارد الطبيعية[٤٨].

أفريقيا جنوب الصحراء

ليست هناك منطقة عانت صعوبات فى التكيف مع تحديات العولمة أكثر من إفريقيا جنوب الصحراء، وهى منطقة شاسعة من الدول المستقلة. الكثير منها غنى بالموارد الطبيعية لكنه يفتقر إلى الطرق والسكك الحديدية ومنشآت الموانئ الحديثة لدعم توسع التجارة. وحتى وصول التليفون المحمول، كان القليل من سكان ذلك الإقليم يمكنهم استعمال التليفون. ويعيش كثيرون بلا كهرباء أو تبريد. وشخص واحد فقط من كل أربعة أفارقة لديه كهرباء. وفى منطقة جنوب الصحراء بشكل عام كان متوسط الأعمار قصيراً ونصيب الفرد من الدخول لا يُذكَر. كما أحبطت القَبَلية والمرض والفساد السياسى وغياب قوة العمل المتعلمة الاستثمار الأجنبى. وفيما عدا جنوب إفريقيا ونيجيريا، فإن بلدان جنوب الصحراء بها أسواق صغيرة وبالتالى لا تستفيد من اقتصادات الوفرة التى تقدمها الأسواق المحلية والخارجية.

انخفض نمو إفريقيا ـ ٥ بالمائة تقريباً سنوياً فى الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٧ ـ خلال الأزمة المالية العالمية. فقد قللت الأزمة التحويلات المالية وتدفقات رأس المال الخاص والمساعدات الأجنبية وأسعار السلع. وبالإضافة إلى المشكلات الدورية، تعانى إفريقيا من مشكلات هيكلية عميقة تعوق جهود التكامل مع الاقتصاد العالمى. وعند مقارنتها بالمناطق الأخرى، أظهرت دراسة أجراها المنتدى الاقتصادى العالمى أن إفريقيا واحد من أغلى الأماكن فى العالم للإنتاج. فالبنية التحتية السيئة والائتمان غير الكافى والجريمة والفساد والبيئة التنظيمية التى لا يمكن التكهن بها تقضى على أية ميزة ناتجة عن العمالة منخفضة التكلفة. كما أن تكاليف النقل المرتفعة حاجز يحول دون اتساع التجارة فى المنطقة[٤٩].

يشمل أحد أفظع نماذج سوء الحكم زيمبابوى، روديسيا الجنوبية سابقًا. فقد خضعت زيمبابوى، التى كانت فى يوم من الأيام منطقة زراعية مزدهرة ومنتجًا للتبغ وبلداً به معالم سياحية لا مثيل لها، لسوء حكم الحزب الواحد بقيادة روبرت موجابى وواجهت الانهيار الاقتصادى. وعانت زيمبابوى بسكانها البالغ عددهم ١٢,٥ مليون

نسمة من انهيار حاد فى نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى فى الفترة ما بين عامى ١٩٨٠ و٢٠٠٩، ودمر برنامج الإصلاح الزراعى الفاسد الزراعة التجارية وحوَّل البلاد إلى مستورد صافٍ للغذاء. ويضع مؤشر القدرة التنافسية العالمى زيمبابوى بين أقل اقتصادات العالم قدرة على المنافسة - فترتيبها هو ١٣٦ من بين ١٣٩ بلدًا، وتضعها الشفافية العالمية بين أكثر بلدان العالم فسادًا. وهى تعانى من التضخم المتزايد، والدَّين الحكومى الضخم، كما أن بها واحدًا من أعلى معدلات المواليد فى العالم. ومع ذلك فإن لدى حكومة زيمبابوى احتياطيات ضخمة من الماس (تقدر قيمتها بمليارى دولار) جاهزة للبيع[٥٠].

البلد الإفريقى الآخر الغنى بالموارد ولديه مشكلات مشابهة هو جمهورية الكونغو الديمقراطية، الكونغو البلچيكى وزائير (١٩٧١-١٩٨٧) سابقًا. والكونغو، وهو بلد شاسع قليل السكان، به موارد معدنية كبيرة، لكنه يعانى من سوء الحكم وكثرة الديون. وقد هبط نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى من ٧٧٤ دولارًا فى عام ١٩٨٠ إلى ٢٩٠ دولارًا فى عام ٢٠٠٨، وهو هبوط بنسبة ٦٣ بالمائة. وفى الوقت نفسه، استفاد العديد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء من إنتاج النفط - وبشكل خاص نيجيريا وأنجولا كثيرة السكان. وشهدت أنجولا ارتفاعًا فى نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بنسبة ٦٥ بالمائة. وكان تحسن نيجيريا ذات الزيادة السكانية السريعة أقل. إذ ارتفع نصيب الفرد فيها من إجمالى الناتج المحلى بنسبة ١٧ بالمائة فحسب، بينما قفز عدد السكان من ٧٤,٨ مليون إلى ١٥٤.٧ مليون، بنسبة ١٠٧ بالمائة، لكنها أصبحت مع زيادة صادرات النفط أكثر مشاركة فى الاقتصاد العالمى. وكشأن جنوب إفريقيا، نيچيريا سوق ناشئة كبيرة (ما يزيد على ١٤٣ مليون نسمة) ويمكن أن تنجح على المدى الطويل فى تحقيق مستويات نمو مرتفعة[٥١].

إحدى النقاط المضيئة بين الدول المرتبطة بإفريقيا هى موريشيوس، وهى بلد يتكون من جزيرة صغيرة يقع على بعد ٥٠٠ ميل شرقى مدغشقر فى المحيط الهندى. وتتمتع هذه المستعمرة البريطانية السابقة بوصول معفٍ من الرسوم الجمركية إلى الاتحاد الأوروبى. وغالبية سكانها البالغ عددهم ١,٣ مليون نسمة من أصول هندية،

والهندوسية هى ديانة الغالبية. ونجحت موريشيوس، التى كان تعتمد فى يوم من الأيام على صادرات السكر، فى تنويع اقتصادها بين التصنيع والخدمات بما فى ذلك السياحة. وقد تخصصت فى المنسوجات، مما اجتذب المستثمرين الصينيين والهنود لإنتاج البضائع الموجهة إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية الشمالية. وتتناسب هذه الصادرات مع الأفضليات الخاصة بموجب قانون النمو والفرص فى إفريقيا. وقد حققت موريشيوس تقدمًا نسبيًا منذ عام ١٩٨٠، حيث زاد نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى من ٣٧٢٩ دولارًا إلى ١١٦٥٩ دولارًا، وهى زيادة نسبتها ٢١٣ بالمائة. وزاد متوسط الأعمار المتوقع عند الولادة من ٦٦ عامًا إلى ٧٣ عامًا، وهو ما يزيد كثيرًا على متوسط إفريقيا جنوب الصحراء الذى زاد من ٤٨ عامًا إلى ٥٢ عامًا خلال الفترة ذاتها(٥٢).

جنوب أفريقيا

باعتبارها بلدًا إفريقيًا ذات ثروة معدنية هائلة (بينها البلاتين والماس)، وأحد أعلى مستويات المعيشة، جربت جنوب إفريقيا التحول الصعب من حكم الأفريكان البيض إلى الديمقراطية متعددة الأعراق فى أوائل التسعينيات. وفى عهد حكومة المؤتمر الوطنى الإفريقى المنتخبة حديثًا، أدمج المسئولون الأغلبية السوداء المحرومة فى الاقتصاد وسعوا إلى إحياء الاقتصاد الذى أضعفته العقوبات الخارجية. وقد حلت جنوب إفريقيا نظامها القديم الخاصة بالتعريفة الجمركية المرتفعة والتدخل الحكومى لصلحة النظام الذى تحركه السوق المتوافق مع التزاماتها فى ظل منظمة التجارة العالمية. وبعد انتهاء الأباراتايد والعقوبات الاقتصادية الخارجية، زادت التجارة باعتبارها حصة من إجمالى الناتج المحلى من ٣٧ بالمائة إلى ٦٦ بالمائة خلال الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٩؛ حيث أعيد دمج جنوب إفريقيا فى الاقتصاد العالمى. وخلال فترة التحول السياسى هبط نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بالدولار الثابت بنسبة ٢٠ بالمائة، لكنه أنهى الفترة عند ٩٢٣٢ دولارًا (٦,٥٪ زيادة على مستوى عام ١٩٨٠)(٥٣).

عقَّد عدد من العوامل التحول السياسى من حكم الأفريكان. فخلال التحول السياسى زادت الجريمة بشكل كبير وهاجر أكثر من مليون جنوب إفريقى أبيض. وكان الكثير من هؤلاء مهنيين طبيين على درجة عالية من المهارة. وقد عقَّدت هجرتهم جهود مكافحة مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز فى بلد أصابت عدوى الإيدز حوالى ٢٠ بالمائة من البالغين. وفى هذا الوضع الرهيب ليس مستغربًا أن ينخفض متوسط الأعمار المتوقع عند الولادة فى جنوب إفريقيا من ٥٧ إلى ٥١ عامًا الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٨.

بعد استضافتها لنهائيات كأس العالم لكرة القدم لعام ٢٠١٠، تطمح جنوب إفريقيا إلى دور قيادى موسع فى القارة. ويراها مسئولوها التجاريون على أنها تجر الأسواق الصغيرة إلى منطقة تجارة إقليمية أكثر تماسكًا تمتد من كيب تاون إلى القاهرة[٥٤].

وسط أوروبا وشرقها

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وانهيار الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٩١، كان وسط أوروبا وشرقها يسعيان للوصول إلى نسختهما من التكامل الإقليمى. وكانت المنطقة فى ظل التوجيه السوفيتى قد ارتضت الاشتراكية والتخطيط المركزى وليس المشاركة مع اقتصادات أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. وبموجب النظام السوفيتى كانت الحكومة تمتلك وسائل الإنتاج، وكان المخططون الحكوميون، وليس آليات السوق، يوزعون الموارد لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.

خلال الستينيات ادعت الكتلة الشرقية تحقيق معدلات نمو مرتفعة ونجحت فى تحدى الغرب عسكريًا وسياسيًا. لكن النمو الاقتصادى بطؤ فى السبعينيات. وبدون حوافز، ظلت قدرة العمال الإنتاجية منخفضة، وركدت الاقتصادات، حيث عجزت عن إنتاج السلع الاستهلاكية الكافية. وكذلك أعاق إدمان الخمر والفساد الأداء الاقتصادى. وشيئًا فشيئًا أصاب الضجرُ السكانَ، حيث زادت الاتصالات المحسَّنة

- كالتليفزيون وآلات الفاكس - الوعى بالفجوة الضخمة بين الظروف الاقتصادية فى الكتلة الشرقية والغرب المزدهر. كما ساعد النقص كذلك فى بذر بذور الثورة. ومع أنه كان لدى الكتلة الشرقية اكتفاء ذاتى من الناحية النسبية فى الطاقة، فقد ثبت أن الجهود السوڤيتية لإعادة تنظيم الزراعة بالمزارع الجماعية ومزارع الدول لتحسين الكفاءة مفجعة عند التطبيق. فبدون الملكية الخاصة والحوافز للزراع، لم ينتج القطاع الزراعى ما يكفى من الغذاء، وبخاصةً الحبوب واللحم. ونتيجة لذلك أصبحت المنطقة تعتمد اعتماداً كبيراً على واردات الحبوب والقروض من مورِّدين من الخارج(٥٥).

بعد انهيار الاتحاد السوڤيتى، انضمت ١٢ جمهورية سوڤيتية سابقة إلى بعضها فى اتحاد فضفاض - كومنولث الدول المستقلة - وروجت لنسختها من السوق المشتركة، التى أسموها الفضاء الاقتصادى المشترك. وكما أشرنا من قبل، انضمت ثمانية جمهوريات أخرى إلى الاتحاد الأوروبى، بينما رفض اقتراحات من أرمينيا وأذربيجان وروسيا البيضاء وجورجيا مولدوڤا وأوكرانيا للحصول على العضوية، فيما يبدو أنه عدم الرغبة فى استفزاز روسيا. وبدلاً من ذلك، عرض الاتحاد الأوروبى اتفاقيات ارتباط تتضمن التجارة الحرة والمساعدات الاقتصادية والخبرة الفنية والتجارة بلا تأشيرة دخول إذا التزم هؤلاء الجيران بالديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان السليمة والسياسات الاقتصادية(٥٦).

لأن الدول المتحولة الجديدة كانت لديها بشكل عام قوى عاملة جيدة التعليم وتتقاضى أجوراً منخفضة نسبيًا، فقد وسعت الشركات متعددة الجنسيات العمليات بسرعة فى هذه المنطقة، وغالبًا على حساب المنتجين السابقين منخفضى التكلفة كإسبانيا. وفتحت فيات وفورد ورينو وجنرال موتورز وفولكسڤاجن وغيرها من شركات السيارات مصانع لتجميع السيارات فى شرق أوروبا. وكذلك فعلت شركات السيارات الآسيوية كتويوتا ونيسان وهيونداى وكيا. وسرعان ما أصبحت سلوڤاكيا، التى يسكنها ٥,٤ مليون نسمة، معروفة باسم "ديترويت الشرق" حيث افتُتح بها ثلاثة مصانع للسيارات. وبالنسبة لشركات السيارات، شملت عوامل الجذب العمالة الماهرة والأجور التى تساوى حوالى خُمس ما هو عليه الحال فى الدول ذات الدخل المرتفع الأعضاء

فى الاتحاد الأوروبى، ومعدل الضريبة الموحدة المنخفض وقدره ١٩ بالمائة، والقرب من الأسواق الأوروبية. وكانت فولكس ڤاجن أول شركة سيارات دولية تفتح مصنعًا فى سلوڤاكيا، وتلتها پوچو ستروين الفرنسية وكيا الكورية(٥٧).

اتجهت الشركات الغربية كذلك إلى روسيا من أجل العمال الموهوبين، حيث تستفيد من فرص التعهيد الخارجى أثناء سعيها لخفض تكاليف العمالة. فمع توافر مبرمجى الكمبيوتر براتب شهرى قدره ألف دولار، وظفت الشركات الغربية عمال شرق أوروبا. وكما سنشير فى الفصل السابع، فقد استفادت شركة بوينج من المهندسين الروس فى المساعدة فى بناء طائرتها ٧٨٧ المسماة "دريملاينر".

مع وجود اقتصادات أكثر انفتاحًا وتدفق محسَّن للتجارة ورأس المال والمعلومات، سعت تلك البلدان إلى الانضمام إلى الاقتصاد العالمى وبناء علاقات مع الغرب وضمان أساليب حياة الطبقة الوسطى. وبحلول عام ٢٠٠٩، كان بعضها قد حقق تقدمًا كبيرًا - حيث زادت الدخول، وتحسن متوسط الأعمار كثيرًا. ففى بولندا، زاد نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى بنسبة ١٠٤ بالمائة فى الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠٩، وامتد متوسط الأعمار أربع سنوات. وكانت هناك تحسينات كبيرة فى جمهورية التشيك والمجر وسلوڤاكيا ورومانيا، حيث زاد نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى من ٣٥ بالمائة إلى ٥٤ بالمائة. وحدث بعض أروع أشكال النمو فى دول البلطيق الصغيرة إستونيا ولاتڤيا وليتوانيا. وفيما بين عامى ١٩٩٤ و٢٠٠٨، زاد نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بنسبة ١٥٨ بالمائة فى إستونيا و١٤٣ بالمائة فى كلٍّ من لاتڤيا وليتوانيا. واستفادت بلدان البلطيق من الخصخصة، والأسواق المزدهرة فى فنلندا والسويد المجاورتين، وتدفق الاستثمار الأجنبى، إلا أنها اقترضت مبالغ كذلك مبالغ كبيرة من العملات الأجنبية. وقد تركتها هذه التبعية معرضةً بشكل خاص للانهيار المالى فى ٢٠٠٨-٢٠٠٩(٥٨).

أصابت الأزمة العالمية هذه المنطقة على نحو شديد القوة حيث كان هناك تضييق فى سوق الائتمان وهبوط فى أسعار العملات. وفى بعض البلدان انطوت إحدى الخطوات

الأولى فى التكيف مع الاقتصاد العالمى المفتوح على اقتراض مبالغ كبيرة من الخارج. وحصل مشترو المنازل على قروض عقارية بالعملات الأجنبية (بالاقتراض من البنوك السويسرية أو النمساوية)، حيث كانت أسعار الفائدة أقل. ونتيجة لذلك قدم صندوق النقد الدولى إنقاذاً للمجر ولاتفيا وصربيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء ورومانيا وغيرها من الدول، حيث اشترط على الدول المتلقية خفض الدَّين الحكومى وتقليل عجوزات الحسابات الجارية. لكن على عكس مقاربة صندوق النقد الدولى المتشددة لأزمة النقد الآسيوية عام ١٩٩٧، أُتيح الوقت للمتلقين الوقت لإجراء التعديلات. بل شملت قواعد صندوق النقد الجديدة دعم شبكات الأمان الاجتماعى الممتدة كى تحمى أكثر الناس عرضة للخطر فى المجتمع.

الاتحاد الروسى

مارس الاتحاد السوفيتى القديم الاكتفاء الذاتى وسيطر بحرص على الاتصالات الاقتصادية مع الغرب. وكان الاتحاد السوفيتى، الذى امتد على مساحة تزيد على سُدْس اليابسة فى عام ١٩٩٠، يسكنه ٢٩١ مليون نسمة. وكان هؤلاء السكان يتكونون من أكثر من ١٠٠ جماعة عرقية - الروس والأوكرانيون والأوزبك والروس البيض والقازاق والأذريون والأرمن والچورچيون وغيرهم. وربما بلغت نسبة التجارة ٤ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى، وكانت الغالبية العظمى منها مع البلدان الشيوعية الأخرى فى شرق أوروبا. وبينما كان الاتحاد السوفيتى يرغب فى التكنولوجيا ذات التطبيقات العسكرية، فلم يكن لديه الكثير ليبيعه سوى الذهب والكافيار والڤودكا والمواد الخام. وقد اعتمد بشكل كبير على التجسس للحصول على الأسرار الصناعية والعسكرية الغربية.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتى فى ديسمبر من عام ١٩٩١ تخلى الاتحاد الروسى، الذى تقلص حجمه بسكانه البالغ عددهم ١٤٢ مليونًا، لكن مساحته ثُمْن مساحة اليابسة، عن النظام الشيوعى القائم على تخطيط الدولة والمزارع الجماعية. وقد حاول

الانتقال إلى الاقتصاد الذى تحركه السوق. وعملاً فى البداية بنصيحة الاقتصاديين الخارجيين مثل چيفرى ساكس الاقتصادى بجامعة هارڤارد، وصندوق النقد الدولى، أدخلت حكومة الرئيس بوريس يلتسين إصلاحات ذات توجه سوقى. ومع ذلك فقد أسهم "العلاج بالصدمة" - إلغاء تحديد الأسعار والدعم - فى التضخم المفرط الذى بلغ ٢٥٠٠ بالمائة ووقوع الملايين من أصحاب المعاشات فى حالة من البؤس. وأدت جهود خصخصة المشروعات التى تسيطر عليها الدولة وإعادة هيكلتها فى بلد يعمل بنظام الكوبونات إلى بيع الأصول الحكومية بسعر بخس. ويُقال إنه كان هناك فساد مستشرى وتسبب برنامجُ الخصخصةِ فى إثراء الجريمةَ المنظمةَ. كما أنه عجَّل بظهور مجموعة من أفراد حكم القلة الذى حصلوا على الشركات الرئيسية ومارسوا نفوذًا سياسيًا هائلاً. وفى غياب الأسس القوية للقانون والنظام، مكَّن اقتصاد السوق الجديد فى روسيا يلتسين العصابات الإجرامية وازدهر الفساد[٥٩].

وحرصًا على دعم الديمقراطية فى الاتحاد السوڤيتى، شجعت إدارة كلينتون فى الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولى يلتسين على إلغاء القيود على رأس المال واقتراض مبالغ كبيرة من الخارج، مثلما شجعا الاقتصادات الناشئة فى أمريكا اللاتينية وشرق آسيا. لكن بعد الأزمة الآسيوية فى عام ١٩٩٧ ارتفعت أسعار الفائدة ارتفاعًا كبيرًا فى العالم وهبطت أسعار النفط بنسبة ٤٠ بالمائة، وانهارت البورصة الروسية. وخوفًا من خفض قيمة الروبل، بدأ أفراد حكم القلة الروس نقل الأموال خارج البلاد، مما أجبر الحكومة على التفاوض على حزمة إنقاذ قيمتها ٢٢,٥ مليار دولار من المؤسسات الدولية.

بعد ثلاثة أسابيع انهار الروبل وطلبت روسيا مهلة سداد لمدفوعات الدَّين الخاص للدائنين الأجانب. وما حدث هو أن أفراد حكم القلة وبنوكهم ظلوا ينقلون الأموال من روسيا، وتلقت البنوك الأجنبية السداد. وقد تحمل اللوم صندوق النقد الدولى ومؤيدوه، بما فى ذلك الولايات المتحدة. لكن خفض قيمة العملة الناتج عن ذلك أفاد على ما يبدو الصناعات المنافسة للواردات وحفَّز النمو الاقتصادى الروسى.

كشفت الأزمة الروسية، التى أعقبت أزمة شرق آسيا المالية مباشرةً، عيوب نصائح صندوق النقد الدولى لتنمية الدول. فهؤلاء الذين اتبعوا توصيات الصندوق وفتحوا اقتصاداتهم للأسواق المالية العالمية عانوا أكثر من غيرهم، بينما تحاشت الصين والهند، وهما الاقتصادان اللذان تجاهلا الصندوق وأبقيا على القيود، الاضطراب(٦٠).

بعد عقد من الزمان تحسن الوضع الاقتصادى الروسى كثيراً. فقد اندمجت روسيا التى تدنى وضعها شيئًا فشيئًا فى الاقتصاد العالمى واستخدمت صادرات الطاقة فى تعزيز التعافى وتجديد احتياطيات العملات. وأثناء حكومة بوتين تمتع الاقتصاد بنمو سريع فى حدود ٧ بالمائة. وأسفرت تسعة أعوام من النمو عن فوائض الميزانية. وساعدت أسعار النفط المرتفعة، وهى مصدر مهم لموارد الحكومة، على التعافى. وباعتبارها أكبر مصدِّر للغاز الطبيعى وثانى أكبر مصدِّر للنفط، فسرعان ما أصبحت روسيا لاعبًا مهمًا فى تجارة السلع العالمية. ومع نهاية عام ٢٠٠٩ كانت قد راكمت ٤٣٩ مليار دولار من احتياطى النقد الأجنبى، حيث احتلت بذلك المركز الثالث بعد الصين واليابان(٦١).

سوق صادرات روسيا الرئيسية هى الاتحاد الأوروبى (٤٦٪ من إجمالى الصادرات فى عام ٢٠٠٩)، وهى تعتمد على غرب أوروبا بالنسبة للكميات الكبيرة من المصنوعات المستوردة (٤٥٪ من إجمالى الواردات). وتوسعت التجارة مع آسيا بسرعة كانت الصين مسئولة عن ١٤ بالمائة من الواردات واليابان عن ٤.٥ بالمائة أخرى. وفيما يعكس اعتمادها المتزايد على الأسواق الدولية، أعطت روسيا أولوية عالية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية(٦٢).

لكن خوفًا من طموحات روسيا الجيوبوليتكية، مازال غرب أوروبا غير مرتاح بشأن الاعتماد المتزايد على الطاقة الروسية. فخلال شتاء عام ٢٠٠٩ أدى نزاع مالى مع أوكرانيا إلى قطع شحنات الغاز الروسى، وهو ما جعل مساحات كبيرة من شرق

أوروبا تتجمد. وبالمثل، تبدو روسيا غير مستعدة لأن تصبح معتمدة أكثر مما يجب على واردات الغذاء الأجنبية. وفى أوائل عـام ٢٠١٠ وافق الرئيس ديمترى مدڤيدڤ على مبدأ أمن الغذاء الروسى المقصود به خفض واردات السلع الزراعية الرئيسية إلى ما دون ٢٠ بالمائة من الاستهلاك[٦٣].

على الرغم من ذلك فإن روسيا المعاصرة أكثر اعتماداً بكثير على الأسواق العالمية مما كان عليه الاتحاد السوڤيتى. فبسبب نقص القروض والسوق المالية غير المتطورة، اقترض أفراد القلة الحاكمة مبالغ كبيرة من أسواق رأس المال الدولية بالدولار واليورو. وفى عام ٢٠٠٧، قبل الأزمة المالية، بلغ التمويل من أسواق رأس المال ١٢ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى الروسى مقابل جنوب إفريقيا (١٠٪) والهند (٥٪) والبرازيل (٥٪) والصين (٣٪). وعندما جف نبع القروض، اكتشف أفراد حكم القلة الأوقات العصيبة. ففى عـام ٢٠٠٨، خسر أغنى ٢٥ شخصًا من أفراد حكم القلة فى روسيا أكثر من ٢٢٠ مليار دولار، ويُقال إنهم اضطروا إلى التوسل للحصول على قروض إنقاذ من الكرملين[٦٤].

خـاتمـة

كما يشير هذا الفصل، فإنه فى جيل ما بعد عام ١٩٨٠ اختار معظم دول العالم الانفتاح والمشاركة بفاعلية فى الاقتصاد العالمى. وأحد أفضل إجراءات هذا الاندماج هو نسبة تجارة السلع (الصادرات والواردات) إلى إجمالى الناتج المحلى. وبالنسبة للدول الغنيـة، كانت الزيادة من ٣٥,٤٪ فى عـام ١٩٨٠ إلى ٥٢,٢٪ فى عـام ٢٠٠٨، قبل الركود الذى أثَّر بشدة على تدفقات التجارة. لكن بالنسبة للبلدان النامية ذات الدخل المتوسط والمنخفض، كانت الزيادة أكبر، من ٢٤,٢٪ إلى ٥٥,٦٪. وليس مستغربًا أن الصين والهند كانتا فى المقدمة. وقد تضاعفت نسبة تجارة السلع إلى إجمالى الناتج المحلى فى الصين ثلاث مرات من ٢٠,١٪ إلى ٥٦,٧٪، بينما تضاعف فى الهند عـدة مـرات من ١٢,٨٪ إلى ٤٢,٥٪[٦٥]. وبينمـا كـانت هناك بعض الاستثناءات فى إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية، وبين الأمم التى مزقتها الحروب، تبين البيانات أثر عملية العولمة. لكن كما يوضح فصل آخر من هذا الكتاب، فإن الاقتصادات المنفتحة - وخاصةً البلدان ذات الأسواق المالية المفتوحة - معرضة إلى حد بعيد لخطر الصدمات الاقتصادية الخارجية. وبينما يرتبط الانفتاح المتزايد برخاء أكبر، فمن الممكن أن يؤدى كذلك إلى عدم الاستقرار، بل والعدوى، عندما تنفجر الفقاعات. ومن المرجح أن يشكِّل هذا الدرس الحلول السياسية المستقبلة حين تتأمل الدول التجارب الأخيرة.

الفصل الخامس

التفكير بشأن الاقتصاد العالمى

كان الاقتصادى الأكثر تأثيراً فى منتصف القرن العشرين هو چون مينارد كينز، وهو باحث بارع ومتمكن بجامعة كمبرديج. وقد شكَّل فكرُه الجهودَ الحكومية للتكيف مع البطالة المنتشرة خلال فترة الكساد العظيم. وفيما بعد، عندما كان رئيس الوفد البريطانى إلى مؤتمر بريتون وودز، ساعد فى تصميم صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، وهما الدعامتان التوأم للاقتصاد الدولى فيما بعد الحرب العالمية الثانية.'كما يُذكَر كينز لملاحظاته الذكية. إذ لاحظ أن "... أفكار الاقتصاديين والفلاسفة السياسيين، حين يكونون على صواب وعندما يكونون على خطأ، أكثر قوة مما يَشيع فهمه. والواقع أن العالم يحكمه شىء آخر. فالرجال العمليون، الذين يعتقدون أنهم معفيون إلى حد كبير من أية تأثيرات فكرية، هم فى العادة عبيد لاقتصادى عفَّى عليه الزمن."[1] وهو ما يمكن قوله بشكل آخر إن نتائج الأفكار الاقتصادية لها نتائج فى أيدى المسئولين السياسيين.

لفهم التطورات على مدى الثلاثين عاماً الأخيرة، من المهم تقديم بعض الاقتصاديين وواضعى استراتيجيات الأعمال التى شكلت أفكارهُم نشوءَ الاقتصاد العالمى، مما أثر على أفعال مسئولى الشركات والمسئولين الحكوميين. وبالنسبة لكثيرين من هؤلاء المفكرين، ظل صدى أفكارهم يتردد لفترة طويلة بعد رحيلهم عن المشهد. وفى هذا الفصل نلتقى بكبار مؤيدى اقتصاديات السوق الحرة وحرية التجارة وإلغاء القيود. ويهتم هذا الفصل كذلك بالآخرين الذين عرضوا مجموعة من المقاربات المملوكة للدولة

والمنظَّمة لإدارة النظام الاقتصادى وتطويره. وأخيراً، يركز الفصل على الخبراء وواضعى الاستراتيجيات الذين شكَّلوا فكر الأعمال بشأن العولمة والقدرة التنافسية. وقد حصل الكثيرون منهم على شهادات علمية متقدمة فى الاقتصاد.

إحدى الأفكار المهمة هى كيفية تأرجح البندول من تيار فكرى إلى تيار آخر ثم العودة من جديد. وأفسحت فترات تدخل الدولة وسيطرتها المجال لفترات من إلغاء القيود والتنظيم الذاتى للسوق، إلى أن دفعت الأزمات الاقتصادية فى ١٩٢٩-١٩٣٠ و٢٠٠٧ الحكومات إلى التدخل وتوسيع جهودها التنظيمية. والفكرة المهمة الثانية هى كيف كان للاقتصاد العالمى الذى نشأ خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين أصوله الفكرية فى تفكير الاقتصاديين البريطانيين المؤثرين قبل قرنين تقريباً.

التجار الأحرار الأوائل

آدم سميث

يمكن العثور على أسس النظام التجارى الدولى المعاصر فى كتابات اقتصاديين بريطانيين، هما آدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠) وديفيد ريكاردو (١٧٧٢-١٨٢٣). ألف سميث، أستاذ الفلسفة الأخلاقية السكوتلندى، كتاب "ثروة الأمم" فى عام ١٧٧٦، وهو أحد أشهر كتب الاقتصاد فى كل العصور. وقد ظهر باعتباره هجوماً على الفلسفة الاقتصادية السائدة للمركنتلية. وفى بريطانيا القرن الثامن عشر، على البر الأوروبى الرئيسى، سعى القادة إلى استغلال سلطة الدولة لتعزيز القوة القومية. ولكى يحققوا هذا الهدف وظفوا دعم الدولة واحتكاراتها وتنظيماتها فيما يتعلق بالتجارة. وسعت الحكومات لحماية الصناعات الناشئة، كالمنسوجات، ومراكمة الذهب والفضة فى الخزائن. وتحدى سميث مبادئ المركنتيلية وعرض البديل Laissez-faire (عبارة فرنسية معناها "دعه يفعل"). وقال إذا كان الأفراد يسعون وراء مصالحهم ومنفعتهم الخاصة، داخل إطار يقيده القانون والعرف والدين، فسوف يسهمون بشكل أكبر فى الثروة

ورضا الدولة. وكما أشارت مارجريت تاتشر، كانت صياغته تقوم على رؤية سيكولوجية متعمقة حساسة - ميل البشر الغريزى إلى "المقايضة والمبادلة"[٢].

لتوضيح هذه النقطة، قدم سميث مجاز "اليد الخفية" الذى يسعى فيه الأفراد لتحقيق مصلحتهم الذاتية باعتبارهم منتجين ومستهلكين، وأثناء ذلك يعززون غاية ليست جزءًا من نيتهم. فإذا باع أفراد بثمن مرتفع واشتروا بثمن منخفض، فهو يقول بأن "اليد الخفية" لقوى السوق سوف تنسق أنشطتهم وتحسِّن الرفاه. وفى تعليق تردد على مر القرون قال سميث مؤكدًا: ""نحن لا ننتظر طعام العشاء من نزوع الجزار أو الخباز لفعل الخير، بل ننتظره من مراعاتهما لمصلحتهما الشخصية". صحيح أن الأفراد ازدهروا، لكن المجتمع كله ازدهر[٣].

وضع سميث كذلك الأساس الفكرى للاقتصاد العالمى المعاصر. فقد قال إنه إذا تخصص الأفراد فى عملهم، فسوف يحفز تقسيم العمل هذا النمو الاقتصاد ويحسِّن ثروة الأمم. وفى مثال شهير، أشار إلى أن العامل الذى لا يألف صنع الدبابيس يمكن أن يصنع دبوسًا فى اليوم. لكن فى عملية التصنيع التى تنطوى على تقسيم العمل بين عدد من العمال المتخصصين فى جوانب محددة من العملية، سوف يصبح أكثر مهارةً، وربما ينتج ما يوازى ٤٨٠٠ دبوس فى اليوم. وقامت حجة سميث على التجارة الدولية الممتدة على تقسيم وتخصيص العمل نفسه. فالدول، شأنها شأن الأفراد، قد تتخصص فى إنتاج منتجات مختلفة، وتحسِّن قدرتها الإنتاجية من خلال عمليات أوسع نطاقًا، وتتبادل فوائضها من أجل منفعتها المتبادلة[٤]. وبموجب مقولة سميث، ينبغى على الدول استيراد البضائع التى تُنتَج بتكلفة أرخص فى الخارج. وغالبًا ما يصف اقتصاديو التجارة الأساس المنطقى للتجارة عند سميث بأنه نظرية الميزة المطلقة.

فى أواخر القرن العشرين غالبًا ما كان المسئولون العامون والخبراء يستحضرون بحماس دعم سميث للتجارة الحرة. ففى "ثروة الأمم" وغيرها من الكتابات، أيَّد السكوتلندى العظيم تحرير التجارة وإزالة الحواجز التى تقف فى سبيل التجارة. فعلى سبيل المثال، عند انتقاده المركنتيلية قال: "فى كل بلد الحال باستمرار، ويجب أن يكون

كذلك، هو مصلحة الجزء الكبير من الناس فى شراء ما يريدونه ممن يبيعونه بأرخص سعر". وأكد على أن بريطانيا "ينبغى جعلها بكل الوسائل ميناءً حرًا، بحيث ينبغى أن لا تكون هناك تعويق من أى نوع للتجارة الخارجية ..." وقال سميث: "إذا أمكن دفع نفقات الحكومة بأية طريقة أخرى، ينبغى إلغاء الرسوم والجمارك والضرائب، وينبغى السماح بالتجارة الحرة وبحرية التبادل مع كل الدول ولكل الأشياء"[٥].

لم يكن آدم سميث دوجماتيًا مثل بعض المفسرين فى العصر الحديث. فهو كما يشير عنوان كتابه كان مهمومًا فى المقام الأول بـ"ثروة الأمم"، وليس ثروات الأفراد. وهكذا اعترف باستثناء الدفاع القومى - "... الدفاع... أكثر أهمية بكثير من الثراء..." كما رأى أن يمكن أن تكون هناك حاجة فى بعض الأحيان لفتح أسواق الصادرات. وقد فهم أن حرية التجارة "ينبغى استعادتها بالتدرج البطىء وبقدر جيد من التحفظ والحصافة" فى الحالات التى جرى فيها تعويقها لبعض الوقت[٦].

تبين حياة سميث العملية أنه لم يكن أكاديميًا فى منأى عن مشكلات الحكم العملية. ففى فترة متأخرة من حياته أمضى ١٢ عامًا يعمل مأمور جمرك سكوتلنديًا. وفى المقام الأول، كان فى تلك المرحلة موظفًا بيروقراطيًا يحصِّل الضرائب من أجل الدولة المركنتيلية. ومن المفارقة إلى حد كبير أن الاقتصادى الذى كتب ذلك النقد المدمر للمركنتيلية البريطانية أمضى سنواته الأخيرة وهو يساعد فى إدارة هذا النظام واستمراره. وأثناء تلك الفترة من حياته التى عمل فيها محصلاً للجمارك يبدو أن حماس سميث للإصلاح تراجع لمصلحة واجباته الإدارية المدافعة عن الدولة المركنتيلية[٧].

الواقع أن القراءة المعنة لكتاب "ثروة الأمم"، الذى نُشِر قبل أن يصبح مديرًا تجاريًا بعامين، تبين أن سميث منتقد للنظام المركنتيلى ومدافع عنه. فإلى جانب الاعتراف باستثناء الدفاع من نظرية التجارة الحرة، دافع سميث بحماس عن قوانين الملاحة المقصود بها دعم الأسطول الملكى ومنح السفن البريطانية احتكار حمل التجارة. وقال إن هذه "ربما تكون أكثر تنظيمات إنجلترا التجارية حكمةً ..." وبينما يقدِّر الصلة بين النظام المركنتيلى، وقدرة بريطانيا على كسب الحروب، سعى سميث

إلى إثناء أبناء المستعمرات الأمريكية عن بناء منشآتهم الصناعية. فهذا سوف "يعوق ... تقدم بلدهم نحو الثروة والعظمة الحقيقيتين". وليس مستغرباً أن بعض منتقدى آدم سميث (مثل فردريش ليست الذى سنتحدث عنه لاحقًا) اعتبروا السكوتلندى البارز مدافعًا عن الوضع القائم وعن إمبريالية التجارة الحرة البريطانية. وجدير بالتذكر أن آدم سميث والاقتصاديين الكلاسيكيين كانوا فى المقام الأول وطنيين ومواطنى دولة قومية، وليسوا ليبرتاريين يعتزمون الترويج للحقـوق الفـردية. فعلى سبيل المثـال، قال سميث: "الهـدف العظيم للاقتصـاد السياسى لكل بلد هو زيـادة ثروات ذلك البلد وقوته"(8).

فى العصور الحديثة نتذكر آدم سميث أحيانًا باعتباره "أبا الرأسمالية"، لكنه لم ينشئ الرأسمالية، أو حتى يستخدم هذا المصطلح. وما فعله هو تقديم أساس منطقى مقنع لإطلاق العنان لقوى السوق. والأمر اللافت للانتباه أنه أعطى القليل من الاهتمام لدور منظمى الأعمال، بينما رأى الاقتصاد على أنه آلة كبيرة. كما أنه لم يكن مغرمًا إلى حد كبير بالتجار والصناع. "الأشخاص من المهنة نفسها نادرًا ما يلتقون، حتى من أجل المرح واللهو، لكن المحادثة تنتهى بمؤامرة ضد الجمهور، أو حيلة لرفع الأسعار." وعلى الرغم من هذه الآراء، فقد احتضن مجتمع الأعمال الدولى سميث فيما بعد واحتفى به باعتباره أكبر نصير للمشروعات الخاصة فى العالم. وكذلك فعل رؤساء وزراء ورؤساء دول. إذ امتدحت مارجريت تاتشر رئيسة وزراء المملكة المتحدة سميث، وأرجع بعض مؤيديها الفضل إلى سميث فى الإيحاء بالتاتشرية. بل إن زعماء أوروبيين شرقيين، مثل ڤاتسلا ڤكلاوس رئيس جمهورية التشيك، أثنى على سميث لتوفيره "بوصلة واضحة" للنظر إلى العالم. ومن المحتمل أن يندهش آدم سميث من الطريقة التى فسر بها الجيل الحالى رسالته وجعله "الأب الروحى" للرأسمالية الحديثة(9).

بينما حصلت جهود رفع القيود عن المشروعات الخاصة على قوة دفع خلال ثمانينيات القرن العشرين، حاول بعض المتحمسين ربط السكوتلندى الشهير بحركة رفع القيود. ففى عهد إدارة ريجان بدأ البعض فى البيت الأبيض ارتداء ربطات عنق آدم سميث إشارةً إلى تحمسهم إلى إنزال الحكومة من على ظهور رجال الأعمال. والواقع أن آراء

سميث كانت أكثر تنوعًا. فبينما كان يشكو بشدة من تجاوزات التنظيم الحكومى فى حقبة المركنتيلية، رأى أن الحكومة عليها مسئوليات متعددة. إذ ينبغى عليها الحفاظ على الدفاع الوطنى، ودعم النظام النقدى المستقر، والقيام بالأشغال العامة، ودعم مؤسسات التعليم العامة. وكشأن الاقتصاديين الكلاسيكيين الآخرين، كان يعتقد أنه ينبغى على الحكومة إقامة نظام قانونى داعم للأسواق الحرة[١٠].

ديڤيد ريكاردو

فى عام ١٨١٧ تناول ديڤيد ريكاردو، الذى لم يلتحق بالجامعة قط، بالتفصيل نظرية سميث لبيان كيفية استفادة بلد ما من الواردات. وفى نظريته الخاصة بالتكاليف النسبية، أوضح ريكاردو السبب فى ضرورة تخصص الدول فى الأصناف التى لها فيها مزايا تكلفة، وبذلك تعزز الثروة العالمية ومكاسب المستهلكين. وعرض ريكاردو رؤاه المتعمقة المهمة بنموذج ثابت بسيط ـ نموذج خاص فقط ببلدين، ومنتجين، والعمالة باعتبارها عامل الإنتاج الوحيد. فقد بيَّن بسهولة مستخدمًا الحساب كيف أنه إذا تخصصت بريطانيا فى إنتاج الأقمشة والبرتغال فى إنتاج النبيذ، يمكن أن يشارك البلدان فى تبادل يفيد الطرفين. وقال ريكاردو إن ذلك صحيح حتى إذا كان أحد البلدين أكثر كفاءة فى إنتاج المنتَجين. وأكد أن إجمالى الإنتاج سيكون أكبر إذا تخصص كلٌ من البلدين ولم يحاول إنتاج المنتَجين معًا. وعلى مدى القرنين التاليين تطور علم الاقتصاد لكن نظرية ريكاردو الأساسية الخاصة بالميزة المقارنة بقيت. وبعد ذلك تناول الاقتصاديون رؤى سميث وريكاردو المتعمقة بالتفصيل. وقد أوضحوا أن حجة حرية التجارة تَصدُق عندما يُضاف المزيد من البلدان والمنتجات إلى المثال، وعند تضمين المزيد من عوامل الإنتاج. ويقوم نموذج هكشر-أولين، نسبةً إلى الاقتصاديين السويديين إيلى هكشر وبرتيل أولين، على هبات مختلفة من الموارد (كالأرض الخصبة). وهو يقدم تفسيرًا آخر للميزة المقارنة. وأصر التجار الأحرار منذ ريكاردو إلى الوقت الراهن على أن التجارة الحرة لها مزاياها حتى إذا مورست من جانب واحد[١١].

المتشككون فى حرية التجارة

فردريش ليست

إذا كان دعم حرية التجارة والأسواق المفتوحة تعود جذوره إلى نظريات الاقتصاديين الكلاسيكيين، فإن المنتقدين التجاريين المحدثين للاقتصاد العالمى يعودون بالنظر إلى هؤلاء الذين انتقدوا سميث وريكاردو للاستلهام. وربما كان الأهم هو فردريش لِيست (١٧٨٩-١٨٤٦) وهو من أهل ڤورتمبرج بألمانيا وانتقد تفكير سميث "الكوزموبوليتانى". وبينما تمرد سميث والاقتصاديون الكلاسيكيون الإنجليز على الدولة المركنتيلية، رأى ليست، القومى الاقتصادى، التعريفة الجمركية والدعم والسياسة الصناعية على أنها ضرورية للنمو الاقتصادى القومى. ولم يكن لِيست معارضًا لحرية التجارة بالنسبة للبلدان المتقدمة، لكنه كان يرى أن حماس بريطانيا لإسقاط الحواجز التجارية تحركه المصلحة الذاتية. إذ كانت لندن ترغب فى ضرب السُّلَّم بقدمها كى لا تحقق البلدان النامية سابقًا ما حققته بريطانيا من نجاح فى التنمية الاقتصادية وتتحدى صناعاتها. ومشكلة نظرية ريكاردو الخاصة بالميزة النسبية، كما أقر لِيست وغيره من المنتقدين، هى أنها أجبرت البلدان على قبول مستواها الحالى من التكنولوجيا. والواقع أنها حكمت على البلدان الزراعية بالتخصص فى المنتجات الزراعية، وعلى البلدان الغنية بالموارد بتصدير المواد الخام. لكن البلدان التى كانت ترغب فى تحقيق مستويات دخل أعلى قد تحتاج إلى حماية الصناعات الوليدة وتكسب مساحة للتنفس من المنافسة الدولية[١٢].

شكَّلت التجربة الأمريكية تأكيد لِيست على النزعة الحمائية بالنسبة للتنمية القومية. فقد عاش ليست اللاجئ السياسى خلال عشرينيات القرن التاسع عشر فى الولايات المتحدة ورأى الجهود المباشرة لتشجيع الصناعة المحلية خلف أسوار التعريفة الجمركية العالية. وقد تبادل الأفكار مع الذين اعتبروا الحماية أساسية للتنمية الاقتصادية القومية. وكشأن ألكسندر هاملتون، يرتبط لِيست بحجة "الصناعة الوليدة"

من أجل حماية الصناعات الناشئة بالدعم والتعريفة الجمركية التى يمكنها البقاء فى المنافسة المفتوحة. لكن لِيست كان يرى كذلك الحمائية على أنها خطوة مباشرة على الطريق إلى حرية التجارة، وكان يؤيد حرية التجارة بين الدويلات الألمانية قبل أن تصبح الفكرة شائعة.

فى القرن العشرين تردد صدى تفكير لِيست لدى النخب القومية فى بلدان كثيرة. ففى الهند على سبيل المثال، حث القوميون منذ زمن طويل على التصنيع وحماية الصناعة الوليدة. وسوف يؤثر تفكير ليست وتجارب أمريكا على جهود اليابان المتأخرة للتصنيع فى أوائل القرن العشرين والتعافى من دمار الحرب العالمية الثانية.

جونار ميردال وراؤول پريبش

بعد الحرب العالمية الثانية أعاد بعض الاقتصاديين المبتدعين اكتشاف جوانب استراتيجية التنمية الخاصة بلِيست. وفى كتاب "البلدان الغنية والفقراء" (١٩٥٧) انتقد الاقتصادى وعالم الاجتماع السويدى جونار ميردال (١٨٩٨-١٩٨٧)، الذى شارك النمساوى فردريش هايك فى جائزة نوبل عام ١٩٧٤، نظرية التجارة التقليدية لفشلها فى تفسير عدم المساواة المتزايد بين البلدان المتقدمة وتلك المتخلفة[١٤].

كان المتشكك الآخر فى حرية التجارة هو راؤول پريبش (١٩٠١-١٩٨٦)، المحاسب والاقتصادى الأرجنتينى الذى علَّم نفسه بنفسه وأصبح رئيس لجنة الأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية وأول مدير عام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد). وقد شارك ميردال رؤيته للعالم الذى تزداد فيه البلدان الغنية غنى ويزداد الفقراء فقراً. وكان پريبش أحد أول الاقتصاديين الذين يقدمون نقداً بنيوياً للنظام التجارى العالمى. وكان حله هو تشجيع إحلال الواردات، وحث البلدان النامية على استخدام السياسات الحكومية الفعالة لتيسير التنمية، ومن بينها استخدام التعريفة الجمركية وقيود سعر الصرف. وفى الدفاع عن تدخل الدول، كان پريبش يرفض نصائح المعتقد التقليدى الخاص بحرية التجارة المرتبطة بالمملكة المتحدة والولايات المتحدة ومؤسسات بريتون وودز[١٥].

سوف ترشد رؤية لِيست كذلك التنمية الاقتصادية فى الكثير من الدول المستقلة حديثًا الأخرى. وقد أثر تفكيره على عملية بناء الدولة فى مجموعة من البلدان النامية سابقًا منها البرازيل والهند وإندونيسيا وأيرلندا وغانا واليابان وكوريا الجنوبية وتركيا وغيرها. وعلَّق علماء السياسة وعلماء اقتصاد التنمية على كيفية انتشار تصنيع إحلال الواردات، مهما كان أصله، فى أنحاء العالم. وأشار الصحفى چيمس فالوز إلى أن نسخ كتب لِيست كانت متاحة فى المكتبات الآسيوية. وربما أثَّرت أفكار لِيست على السياسات الصناعية ذات التوجه التصديرى والمقيدة للواردات الخاصة ببر الصين الرئيسى فى عهد دكتاتورية دينج شياو بنج التنموية[١٦].

كارل ماركس والثورة الشيوعية

كان المنتقد البارز الثانى لعالم آدم سميث الرأسمالى هو أحد معاصرى فردريش لِيست. إنه كارل ماركس (١٨١٨-١٨٨٣) الذى شارك فى كتابة "البيان الشيوعى" (١٨٤٨) مع فردريش إنجلز. وفى البيان وكتاب "رأس المال (١٨٦٧) عرض رؤية مختلفة للاقتصاد العالمى - وهى لا تقسِّمها الجنسية وإنما الطبقة. وبينما قال سميث إن تقسيم العمل والتخصص سهلا التقدم الاقتصادى والاجتماعى، فقد زعم ماركس أن مالكى وسائل الإنتاج - الرأسماليين - يستغلون العمال (البروليتاريا). وسوف يؤدى الاغتراب المتزايد إلى ثورة البروليتاريا، وسوف تستولى الدولة على المصانع توطئة للثورة الشيوعية. وكان يعتقد أنهم سوف يتخلصون من قيودهم ويتحدون ضد مستغليهم الرأسماليين. وهو يرى أن تبنى سياسات حرية التجارة سوف تعجل بالثورة الدولية. "إنها تقضى على القوميات القديمة وتشجع عداء البروليتاريا والبورجوازية إلى أقصى حد. ويعنى هذا أن نظام حرية التجارة يعجِّل بالثورة الاجتماعية. وبهذا المعنى الثورى وحده، أيها السادة، أصوِّت لمصلحة حرية التجارة." وفى "البيان الشيوعى"، تنبأ ماركس وشريكه فردريش إنجلز بعولمة الرأسمالية. وقد أكدا أن "الحاجة إلى سوق تتسع باستمرار من أجل منتجاتها تطارد البورجوازية على امتداد وجه الأرض بالكامل".

وأشارا كذلك إلى كيف أن البورجوازية، باستخدامها وسائل الاتصالات المحسَّنة بشكل كبير (ربما الآلة البخارية والتلغراف)، جرت حتى "أكثر الأمم همجية إلى الحضارة". باختصار، البورجوازية "تخلق العالم على صورتها"(١٧).

يتصل ماركس وإنجلز بالظروف المعاصرة لأسباب عديدة. أول هذه الأسباب، كما يؤكد مؤيدوهما، أنهما تنبأ بأن العولمة ذات النمط الرأسمالي سوف تزيد من عدم استقرار العالم وتجعله أكثر عرضةً للثورات السياسية. وحسبما قالاه، فقد مهدت البورجوازية "الطريق لأزمات أكثر اتساعًا وأشد دمارًا". والسبب الآخر هو أنهما أوحيا بالبديل السوڤيتي للرأسمالية القائمة على السوق. ورفض ڤلاديمير لينين (١٨٧٠-١٩٢٤)، المحامي الذى أتى بالثورة الاشتراكية إلى روسيا فى نهاية الحرب العالمية الأولى، اقتصاد السوق. لكن فى سياسته الاقتصادية الجديدة لعام ١٩٢٢، لان لينين بعض الشيء، حيث سمح ببعض نشاط السوق فى الزراعة. ومع ذلك وعد بأن الدولة سوف تسيطر على "المرتفعات الحاكمة" - السكك الحديدية ومحطات توليد الطاقة ومصانع الصلب وغيرها من الصناعات المهمة ومناجم الفحم - التى يعتمد عليها الاقتصاد. وكشأن الكاتب البريطانى ج.أ. هوبسون، كان لينين منتقداً بشدة لرأسمالية التمويل أو الاحتكار. وقد حكم عليها بأنها المرحلة الأخيرة التى تتركز فيها الثروة فى أيدى القلة الحاكمة المالية والتابعة للشركات(١٨).

قوميو العالم الثالث

تردد صدى الفكر الماركسى، والنموذج السوڤيتى، فى أنحاء العالم بعد الحرب العالمية الثانية عندما فقدت القوى الاستعمارية الأوروبية إمبراطورياتها. ونظر الكثيرون من قوميى العالم النامى إلى الماركسية واعتمادها على الدولة لتعزيز التنمية الاقتصادية على أنها المقاربة التى يجب محاكاتها فى المراحل الأولى من بناء الدولة. وقد افتتن البعض بالاتحاد السوڤيتى. وهنا بدا أن الاعتماد على التخطيط المركزى يحقق نمواً اقتصادياً مرتفعًا. وقدم ظهور قوة عظمى غير رأسمالية قادرة على إطلاق أقمار اصطناعية وصواريخ باليستية عابرة للقارات نموذجًا بديلاً مخيفًا(١٩).

كانت الهند أحد بلدان نامية كثيرة أثَّر فيها التفكير الماركسي على السياسات العامة. فقد التقى جواهر لال نهرو، وهو ابن لمحام برهمي أرستقراطي ناجح، الفكر الاشتراكي أثناء دراسته في بريطانيا العظمى وعدَّل الخطاب الاشتراكي ليتناسب مع قضية القومية الهندية. وعلى الرغم من دعمه اليساري في حزب المؤتمر، فقد كان يُنظَر إلى غاندي على أنه محدِّث، والشخص الذي سوف يأتي بالتخطيط إلى ظروف الهند، ويقوِّي الأعمال الهندية. وعندما كان في السلطة باعتباره أول رئيس وزراء بعد الاستقلال (١٩٤٧-١٩٦٤)، سعى نهرو لتحقيق التنمية الاقتصادية القومية بالتخطيط التكنوقراطي. وميزت النزعة الحمائية (مع التعريفة الجمركية المرتفعة والقيود على الاستثمارات الأجنبية) والتنمية الصناعية، بخطط السنوات الخمس وتدخل الدولة الموسع، عهده. وعلى عكس البلدان النامية التي ظلت تعتمد على صادرات المواد الخام أو المنتجات الزراعية، انكفأت الهند على نفسها. إذ أنتجت صلبها وقطاراتها وسياراتها وآلاتها وحققت نمواً اقتصادياً بالتركيز على الاقتصاد المحلي. وإدراكًا لكون الهند، شأنها في ذلك شأن الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، سوقًا قارية شاسعة، تجاهل قادتها ترويج الصادرات وركزوا على الاكتفاء الذاتي. وكان ذلك إلى حد ما رفضًا لماضي الهند الاستعماري، عندما كانت شركة الهند الشرقية البريطانية تدير تجارة الهند لمصلحة بلدها الأم[٢٠].

أكد قوميون آخرون في العالم النامي، ومنهم جمال عبد الناصر في مصر (١٩١٨-١٩٧٠) وسوكارنوا في إندونيسيا (١٩٠١-١٩٧٠) وهوشي منه في ڤيتنام (١٨٩٠-١٩٦٩) وفيدل كاسترو في كوبا (١٩٢٦ -) وكوامي نكروما في غانا (١٩٠٩-١٩٧٢)، على التنمية القومية على النمط الاشتراكي: فهم بصورة عامة عندما تولوا السلطة، أمموا الصناعة والتمويل والتجارة وسعوا لإجراء إصلاح زراعي. كما وسعوا أجهزة الدولة البيروقراطية وجربوا التخطيط لتحفيز التنمية[٢١].

في شرق آسيا، ما عدا الصين، كان تأثير ماركس أقل أهمية من النزعة القومية وغيرها من العوامل - بما في ذلك تعافي اليابان من الحرب العالمية الثانية. ولاحظ الباحثون أن اليابان ابتكرت الدولة التنموية التي تعتمد على الإرشاد الحكومي

والتدخل البيروقراطي ونقل التكنولوجيا ومجموعة من السياسات التجارية الحمائية لتيسير النمو الاقتصادي السريع بالملكية الخاصة. وفي وقت لاحق، استخدمت سنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان وغيرها تنويعات من المقاربة اليابانية للتحديث(٢٢).

الكساد العظيم والاقتصادات الموجَّهة

كان للكساد العظيم أثر هائل كذلك على مقاربات ما بعد الحرب العالمية الثانية لإدارة الاقتصادات. إذ أثار الشكوك بشأن قابلية الرأسمالية للبقاء على المدى الطويل وحطم الإيمان بالاقتصاديين وواضعي السياسات لبعض الوقت داخل السوق التي تنظم نفسها بنفسها. وقبل الكساد، كان الاقتصاديون في المملكة المتحدة والولايات المتحدة يعتمدون على النماذج الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة المتوافقة مع تعاليم آدم سميث وديڤيد ريكاردو. وتلك النماذج عدَّلتها وجدَّدتها سلسلة من الاقتصاديين البارزين، من أبرزهم ألفرد مارشال (١٨٤٢-١٩٢٤)، وهو كبير كهنة الفكر الاقتصادي الڤيكتوري. وقد استخدم شباب الاقتصاديين نصه، "مبادئ الاقتصاد"، الذي ظهر في ثماني طبعات منذ عام ١٨٩٠ إلى عام ١٩٢٠، والواقع أن مارشال الذي درس الرياضيات ترجم نظريات ريكاردو إلى الهندسة والجبر. وهو يُذْكَر لتطويره تحليل العرض والطلب. وقال چون مينارد كينز، وهو أحد تلامذة مارشال، إن تدريب الاقتصادي الجيد يتطلب فقط معرفة بنص مارشال وقراءة الصحيفة اليومية. وبشكل عام، أحبط مارشال والكلاسيكيون الجدد التدخل في السوق، حيث تبنوا الرأي القائل بأن يد قوى السوق الخفية سوف تُحْدِث التعديلات اللازمة(٢٣).

چيمس لانديس والدولة المنظِّمة

حطم الكساد العظيم الإيمان العام بالسوق الحرة واقتصاديات التقطر وسياسات الحكومة المحدودة. بل إن اللوم وقع عليها على نطاق واسع فيما يتعلق بتجاوزات وول ستريت أثناء الكساد العظيم. وأصبح الرأي العام مؤيداً لجهود تنظيم نموذج

المشروعات الخاصة وإصلاحه، بما فى ذلك تشريع لفصل أعمال البنوك التجارية عن أعمال البنوك الاستثمارية الأكثر مخاطرة. وتعود أصول الدولة المنظِّمة الناتجة عن ذلك إلى كتابات المحامى البارع چيمس لانديس، والاقتصادى الموهوب بقدر مشابه چون مينارد كينز. وقد جاء لانديس، الأستاذ بمدرسة الحقوق بجامعة هارڤارد، إلى واشنطن لتصميم لجنة الأوراق المالية والبورصة والمساعدة فى إدارتها، ولإزالة الفوضى الموجودة فى وول ستريت. وفى كتابه "العملية الإدارية"، عرض لانديس حجته المؤيدة للجان الخبراء للإشراف على مجالات الاقتصاد المتخصصة. وبشكل خاص، كان لانديس يؤيد استخدام الآراء الاستشارية غير الرسمية قبل الإجراء التنظيمى الرسمى. وقد أيد نمو العملية الإدارية مقابل مراجعة المحكمة التى تشمل قضاة فى قضايا فنية ليس لديهم استعداد كبير لها. وشكَّلت هذه المقاربة نمو التدخل الحكومى وتنظيم البورصات والتمويل والنقل والمرافق وغيرها من قطاعات الاقتصاد الأخرى(٢٤).

چون مينارد كينز (١٨٨٣-١٩٤٦)

أثناء الكساد العظيم، أوحى الاقتصادى بجامعة كمبردج چون مينارد كينز بتفكير جديد بشأن الطريقة التى يعزز بها التدخل الحكومى التعافى. وتأكيداً على السياسة المالية (فرض الضرائب والإنفاق)، قدم كينز تفسيراً نظرياً للطريقة التى أثرت بها السياسة الحكومية على الاقتصاد. ورأى أدم سميث والاقتصاديون الكلاسيكيون أن أهم واجبات الحكومة هو فرض القوانين لكى تعزز اليد الخفية ـ الأفراد الساعون لتحقيق مصالحهم الذاتية ـ الثروة والسعادة. وبينما دخل سميث وريكاردو فى جدل، بل وتقلدوا مناصب حكومية (سميث مأمور ضرائب وريكاردو عضو بالبرلمان)، فقد تبنى كثيرون من خلفائهم الرأى السائد فى منتصف القرن التاسع عشر والقائل بأنه ينبغى على الاقتصاديين ألا يتدخلوا فى قوى السوق(٢٥).

شجع الكساد العظيم الاقتصاديين الأكاديميين، مثل كينز، على القيام بدور أكثر فاعلية فى وضع السياسة الاقتصادية وإدارتها. ففى بريطانيا والولايات المتحدة،

أصبح عدد من الاقتصاديين منهمكًا بشدة فى هذا الأمر. وأصر البعض منهم، كالكلاسيكيون الجدد، على أنه لا ينبغى اتخاذ أى إجراء لأن قوى السوق سوف تعالج النظام. بينما أصر آخرون، كالماركسيون، على أن الرأسمالية معيوبة بطبعها وتتطلب إصلاحات هيكلية جذرية. لكن إسهامات جون مينارد كينز النظرية أقنعت اقتصاديين كثيرين بأن المتخصصين فى الاقتصاد الكلى يمكنهم التحكم فى الطلب الكلى، وبذلك يزيد التوظيف فى فترات الركود ويقيد التضخم فى زمن الحرب. وفى كتاب "النظرية العامة فى التوظيف والفائدة والنقود" (١٩٣٦) قال كينز إن الاقتصاد الخاص قد لا يحقق التوظيف التام، لأن العائد على رأس المال أقل من أن يحفز الاستثمار فى الأعمال. وكان ذلك ما يسمى بفخ السيولة. باختصار، بدا أن الاقتصاد الخاص يتسم بالتحيز الانكماشى. وأثناء الركود عندما هبطت عائدات الحكومة من الضرائب، أراد الكثير من الاقتصاديين التقليديين خفض الإنفاق أو زيادة الضرائب. وأوضح كينز أن أيًا من هذين الخيارين يضغط على الاقتصاد ويجعل الوضع أكثر سوءًا. وكان يعتقد أن الإنفاق الحكومى (إنفاق العجز) يمكن أن يسد الفجوة ويحفز الطلب الكلى. وقد أوصى بإنفاق العجز فى أوقات البطالة، ومراكمة فوائض الميزانية فى أوقات الوفرة. وعلى الرغم من بعض المقاومة الأولية، فإن "المية تكذّب الغطاس". إذ شجع إنفاق العجز الكينزى التعافى أثناء الحرب العالمية الثانية وساعد على تجنب انهيار ما بعد الحرب. بل إنه بحلول عام ١٩٧١ أعلن الرئيس الجمهورية المحافظ ريتشارد نيكسون أنه كينزى(٢٦).

كما اتضح، كان النموذج الكينزى به بعض العيوب - كانت واضحة بحلول منتصف السبعينيات. فقد كانت زيادة الإنفاق والاقتراض أو خفض الضرائب أسهل على الساسة من أن يفعلوا العكس. وكان البرنامج الكينزى يتسم بالتحيز التضخمى. كما أن العجوزات على النمط الكينزى لم تنجح فى الإبقاء على التوظيف التام.

على الرغم من نشاطهما والتزامهما بالخدمة العامة، ألهم لانديس وكينز جيلاً من المحامين والاقتصاديين الشبان. ودخل الكثير منهم القطاع الحكومى لنصح المسئولين

وإدارة البرامج. وخلال الثلاثينيات والحرب العالمية الثانية أصبح الاقتصاديون مشاركين فى كل شىء من تحديد الأسعار الزراعية إلى اختيار أهداف القصف المدفعى. ووضع المحامون الشبان مسودات القوانين والتنظيمات الفدرالية الشاملة للقطاع الخاص. ولم يزد التوظيف الحكومي وحده بشكل كبير، بل زادت حصة الحكومة فى إجمالى الناتج المحلى بشكل كبير كذلك. ففى الولايات المتحدة تضاعفت حصة الحكومة المركزية فى إجمالى الناتج المحلى أكثر من ثلاث مرات فى الفترة من عام ١٩٢٨ إلى عام ١٩٣٤ (حيث زادت من ٣٪ إلى ١٠,١٪)[٢٧]. وسرعان ما وجد رجال الأعمال، الذين لم يعتادوا على الإشراف التنظيمى، أنفسهم يملأون الاستمارات وينفذون التنظيمات الحكومية. وحمَّلتهم لجانُ الكونجرس والمديرون الحكوميون المسئوليةَ. وليس مستغربًا أن رجال الأعمال الأثرياء سرعان ما أسسوا مراكز الأبحاث المنتقدة للحكومة الكبيرة والمؤيدة لإزالة القيود. ومن بين تلك المراكز معهد آدم سميث (تأسس فى عام ١٩٧٧)، ومعهد الشئون الاقتصادية (١٩٥٥)، وكلاهما فى لندن، ومعهد أمريكان إنتربرايز (١٩٧٣)، ومعهد كاتو (١٩٧٧) وثلاثتهم فى واشنطن العاصمة.

الثورة المضادة للسوق الحرة

فى السبعينيات، استمر الإجماع الكينزى المؤيد للتنظيم بشأن القضايا المحلية، بينما ظلت الحكومات فى غرب أوروبا وأمريكا الشمالية (بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) فى الدفع فى اتجاه تحرير التجارية فى البضائع المصنَّعة. لكن إلى حد كبير، أثَّرت جهود فتح التجارة على قضايا التنظيم المحلى، وبعد قليل على قضايا البيئة والصحة والسلامة. وفى هذا المناخ، ليس مستغربًا أن المنتقدين شكلوا تحديًا خطيرًا للإجماع الكينزى. ومن بين الأبطال البارزين الاقتصادى والفيلسوف النمساوى فردريش هايك (١٨٩٩-١٩٩٢) والليبرتارى/النقدى ميلتون فريدمان (١٩١٢-٢٠٠٦).

فـردريش هـايك

كان هايك، الذى اقتسم جائزة نوبل فى الاقتصاد مع جونار ميردال عام ١٩٧٤، يعتقد أنه لابد للاقتصادى الجيد أن يكون أكثر من مجرد اقتصادى. فبدلاً من التعامل بشكل حصرى مع القضايا الفنية، كان يفكر فى قضايا الفلسفة الاجتماعية والسياسية. وكان هايك يؤمن بأن القانون ضرورى لعمليات السوق، لأنه يخلق هيكلاً ثابتًا للتوقع بالنسبة للنشاط الاقتصادى. وكشأن الاقتصاديين النمساويين الآخرين من جيله، كان هايك مهمومًا بانتشار اشتراكية الدولة. وفى كتابه واسع الانتشار "الطريق إلى العبودية" الصادر فى عام ١٩٤٤ هاجم الاقتصادات المخططة مركزيًا. فهو يرى أن عيوب التخطيط المركزى أدت بشكل عنيد إلى الاستبداد والحكم الشمولى. وسوف تؤدى العملية إلى تفكيك نظام السوق الحرة وتدمير الحريات الفردية. وأطلق هايك على فكرة أنه يمكن للأفراد تشكيل العالم حولهم طبقًا لرغباتهم "الغرور القاتل" فى الاشتراكية. وتردد صدى هذه الفلسفة لدى رئيسة الوزراء مارجريت تاتشر (١٩٢٥-) التى جعلت نقد هايك للاشتراكية محور انتخابها القومى فى عام ١٩٧٩، وكانت واحدة من الشخصيات العامة الأكثر تأثرًا بأفكار الاقتصاديين[٢٨].

ميلتون فريدمان

كان التيار السياسى فى الولايات المتحدة يتحرك فى الاتجاه نفسه بعد الحرب العالمية الثانية. انتقل هايك إلى جامعة شيكاغو فى عام ١٩٥٠؛ حيث كان قسم الاقتصاد بها يتنازع منذ فترة طويلة بشأن إنفاق العجز على النمط الكينزى. وسوف يقود ميلتون فريدمان الاقتصادى البارع بجامعة شيكاغو هجومًا مضاداً على الفكر الكينزى ويكتسب شهرة باعتباره الاقتصادى الأكثر تأثيراً فى الربع الأخير من القرن العشرين. ولأن أفكار فريدمان الخاصة بالسوق الحرة اجتذبت الاهتمام فى الصين وازدهرت فى بريطانيا وأمريكا فى عهد تاتشر ورونالد ريجان، فقد أشار البعض إلى الربع الأخير من القرن العشرين على أنه "عصر ميلتون فريدمان"[٢٩].

بدأ فريدمان المجادل البارع كينيزيًا لكنه قام بثورة مضادة بأسلوب بديل لإدارة الاقتصاد الكلى. ويرى فريدمان أن العلاج هو التحكم فى المعروض النقدى. "الأمور النقدية"، كما قال فريدمان وأتباعه وهم يركزون على كمية المال الذى يجرى التعامل فيه. بل إن لوحة أرقام سيارته تؤكد النظرية الكمية للنقود: MV - PY (المعروض النقدى × سرعة تداول النقود = مستوى الأسعار × المُخْرَج). وكان هؤلاء النقديون يرون أن استقلال بنك الاحتياط الفدرالى يحقق الأداء الاقتصادى الأمثل بتعديل المعروض النقدى. ومع ذلك يركز الكينزيون على إدارة السياسة النقدية الحكومية - وبشكل أساسى الإنفاق والضرائب.

فى كتاباته الأكاديمية وتعليقه لمجلة "نيوزويك"، ناقش فريدمان مجموعة من القضايا السياسية واقترح أسعار صرف مرنة، والتجنيد الإجبارى، وخصخصة خدمة البريد. وفى كتابه الأكثر مبيعًا الصادر فى عام ١٩٦٢ "الرأسمالية والحرية"، دعا إلى إزالة القيود عن الصناعة، بما فى ذلك النقد والأعمال المصرفية وخصخصة برامج الرعاية الاجتماعية. وكان فريدمان منتقداً كذلك لاستخدام كينز للحكومة باعتبارها عجلة التوازن فى الاقتصاد الكلى. وزعم أن الكينزية لم تفشل فى تعويض الركود فحسب، بل عززت توسعًا فى القطاع الحكومى ومنعت تقليل الأعباء الضريبية. ومن المفارقة أنه أثناء الحرب العالمية الثانية، عمل ميلتون فريدمان، الذى كان أصغر بكثير، فى الخزانة الأمريكية وصمم برنامج اقتطاع ضريبة الرواتب.

كان فريدمان وزملاؤه فى جامعة شيكاغو الآباء الفكريين لحرية إزالة القيود المعاصرة. فبينما رأى الكينزيون أنه يمكن إدارة الاقتصاد بشكل فعال، اعترض اقتصاديو شيكاغو؛ إذ كانوا يؤمنون بأن التنظيم العلمى خرافة وأنه ينبغى على الحكومة السماح لآليات السوق والأسعار بتوزيع الموارد. وكانوا يعتقدون أن الأسواق أكثر عقلانية من الإجراءات الحكومية. واستهوت نظرياتهم مجتمع الأعمال وبعض المسئولين العامين أثناء السبعينيات، حيث كشف الركود الاقتصادى والتضخم عيوب التحليل الكينزى. وقدم فريدمان وزملاؤه مقاربة بديلة - وهى مقاربة أصبحت فيها أيدى المنظمين الحكوميين أقل فاعلية.

كان فريدمان مستشاراً للمرشح الجمهوري باري جولدووتر في عام ١٩٦٤، وبعد ذلك كان يكتب عموداً في "نيوزويك" للجمهور العام في الفترة من عام ١٩٦٦ إلى عام ١٩٨٤، وفي عام ١٩٧٥ سافر إلى تشيلي وشجع الدكتاتور أوجوستو پينوشيه على تبني "برنامج الصدمة"، بما في ذلك التحكم في المعروض النقدي لتهدئة التضخم، وخفض الإنفاق الحكومي، وحرية التجارة. ونجح تلاميذ فريدمان ، وهم من يُسمون "صبية شيكاغو"، في ترويض التضخم وإحياء النمو. كما قاموا بدور مهم في نقل اقتصاديات السوق الحرة إلى شرق أوروبا بعد انهيار الاتحاد السوڤيتي. وسافر فريدمان نفسه إلى أماكن كثيرة، بل قدم النصح لقادة جمهورية الصين الشعبية بشأن الأمور النقدية.

أصبح رونالد ريجان (١٩١١-٢٠٠٤)، الذي تخصص في الاقتصاد بكلية يوريكا بولاية إلينوي قبل الثورة الكينزية، رئيساً للولايات المتحدة في عام ١٩٨١، وكان يتسم بحماس فطري لخفض الضرائب وإزالة القيود. وكان من بين مستشاري ريجان الاقتصاديين ميلتون فريدمان وآلان جرينسپان (١٩٢٦-). وسوف يمنح ريجان وسام الحرية الرئاسي لفريدمان في عام ١٩٨٨ لإعادته "الحس السليم لعالم الاقتصاد...." وقد عيَّن جرينسپان رئيساً لبنك الاحتياط الفدرالي في عام ١٩٨٧، وفي نصيحته لريجان، أكد فريدمان على الدور الأساسي للنقد في التحكم في الاقتصاد. وكان يرى أن موازنة الميزانية أقل أهمية من ترتيب أولويات الإنفاق[٣٠].

آلان جرينسپان

كان جرينسپان، الاقتصادي الاستشاري الخاص، تلميذاً للمهاجرة السوڤيتية آين راند، وهي مفسرة راديكالية لمبدأ حرية النشاط التجاري باعتباره شكلاً نموذجياً للتنظيم الاجتماعي. وقد وصف نفسه بأنه "الجمهوري الليبرتاري". وبينما كان في الحكومة في رئاسات نيكسون وفورد وريجان وبوش وكلينتون وبوش الابن روج لفلسفة رأسمالية حرية التجارية. وكان يؤمن بالأسواق الكفء المصحِّحة لنفسها، وكان يمقت

الإشراف الحكومى الذى يمكن أن يقيد اتخاذ المخاطر، أو "يعوق تلقيح النحل فى وول ستريت". وباعتباره رئيسًا لبنك الاحتياط الفدرالى، سوف يدعم جرينسپان ما يُسمى بإجماع واشنطن، وتشجيع حرية التجارة، وأجندة إزالة القيود، وتشجيع الحكومات الأجنبية على فتح أسواقها الرأسمالية أمام البنوك الغربية. وبصفته ناقدًا متحمسًا للتنظيمات الحكومية، اعتبر جرينسپان طويلاً قانون جلاس - ستيجال لعام ١٩٣٣، الذى فَصَلَ الأعمال المصرفية التجارية عن أعمال البنوك الاستثمارية، خطأ. كما أيد بحماس التغييرات التى تجعل المؤسسات أكثر قدرة على التكيف مع ظروف العولمة(٣١).

بعد انهيار البورصة فى عام ٢٠٠٨، اعترف جرينسپان للجنة تابعة للكونجرس بأنه يتحمل بعض المسئولية عن الانهيار. "هؤلاء منا الذين اهتموا بالمصلحة الذاتية الخاصة بمؤسسات الإقراض لحماية أسهم المساهمين - وأنا بشكل خاص - فى حالة عدم تصديق صادم...." وردًا على سؤال عما إذا كان جرينسپان قد وجد أن رؤيته للعالم، أى أيديولوجيته، غير ناجحة أم لا، قال مدير البنك المركزى السابق: "إطلاقًا، على وجه الدقة. هذا على وجه الدقة سبب صدمتى، لأنى كنت أسيرُ طوال ٤٠ عامًا أو يزيد بأدلة كبيرة جدا تعمل بشكل جيد على نحو استثنائى." الواقع أنه كان يعترف بأن الإيمان الكلاسيكى بالأسواق التى تعمل بكفاءة به عيوب. "ارتكبت خطأ بافتراضى أن المصالح الذاتية للمنظمات، وبخاصة البنوك وغيرها، كانت من القوة بحيث تصبح أقدر ما يمكن على حماية مساهميها وأسهمهم فى الشركات"(٣٢).

منظِّرو السوق العقلانية

ظهر أن إيمان جرينسپان بالأسواق العقلانية والكفء له نعمة أكاديمية. وبينما اتخذ ميلتون فريدمان الموقف القائل بأن اتخاذ القرارات القائم على السوق يفوق القرارات الحكومية، كان بعض زملائه فى شيكاغو يؤمنون بعقلانية الأسواق على مستوى أعلى خلال السبعينيات. ففى عام ١٩٧٨، أكد مايكل چنسن الحاصل

على الدكتوراه فى الاقتصاد من شيكاغو أنه ليس هناك افتراض فى الاقتصاد له أدلة تجريبية أكثر متانة من فرضية الأسواق الكفء. وتؤمن النظرية بأن الأسواق تسعِّر الأصول على نحو عقلانى. وقد جمعت الأسواق معلومات ووزعتها على نحو أكثر كفاءة مما يمكن للتنظيم الحكومى عمله. وثقةً فى الدعم النظرى، ابتكر الاقتصاديون الماليون نماذج الاستثمار الرياضية التى تسعى إلى تقدير المخاطرة بالتنويع. وولَّد عملهم نمو المشتقات (مبادلات الائتمان المعقدة) وغيرها من الأدوات المالية الجديدة، كقروض الرهن العقارى ذات التصنيف الائتمانى المنخفض. وأثناء ذلك وجد الآلاف من الاقتصاديين الماليين الشبان وظائف مرتفعة الأجر فى وول ستريت[٢٣].

إيرڤنج فيشر

كما أظهرت الأحداث اللاحقة، أخطأ الاقتصاديون الماليون الواثقون فى أنفسهم فى الحساب. وسوف تنهار بعد قليل سوق تقدر بـ ٦٨٣ تريليون دولار من المشتقات. ولم تكن غلطتهم الهائلة غير مسبوقة. ففى عام ١٩٢٩ أكد اقتصادى مالى آخر اسمه إيرڤنج فيشر من جامعة يل قبل أسبوعين من انهيار البورصة أن أسعار الأسهم بلغت "هضبة دائمة الارتفاع". ووفر عمل فيشر أساسًا لجهود لاحقة لتنويع المخاطر وتقليلها، بما فى ذلك التوريق. وقد قال فى عام ١٩٢٩: "كلما كانت الاستثمارات أكثر انعدامًا للأمن، كانت أكثر أمانًا وهى مجتمعة..." وخسر فيشر ثروة وخسر منزله فى الكساد العظيم، وكذلك جزءًا كبيرًا من سمعته.

التيارات المتضاربة

فى عام ٢٠٠٨، كان وول ستريت، وكذلك المسئولون المنتخبون، معرضين مرة أخرى لإغواء النظريات الاقتصادية البائدة. وفى الوقت الذى كان فيه وول ستريت يتهافت على المشتقات، كان بعض الاقتصاديين يتحدون الأساس النظرى للأسواق الكفء. وكان أحد هؤلاء جوزيف ستيجليتز الاقتصادى خريج معهد ماساتشوستس

للتكنولوجيا والكينزى الحديث الذى سوف يصبح فيما بعد كبير اقتصاديى البنك الدولى ويشارك فى جائزة نوبل للاقتصاد لعام ٢٠٠١ لتحليله الأسواق بالمعلومات غير المتماثلة. وكان ستيجليتز وزملاؤه قد حذروا فى المقام الأول من أن القصور فى المعلومات والاحتكاكات المؤسسية، كالنظام المصرفى، تحد من القدرة على مراجعة المخاطر وتسهم فى الفقاعات. وكان الناقد الآخر هو روبرت شيلر، وهو كذلك اقتصادى خريج معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا أوضح أن الأسواق متقلبة، وقال فى عام ١٩٨٤ إن نظرية الأسواق العقلانية "أحد أكثر الأخطاء وضوحًا فى تاريخ الفكر الاقتصادى". وألقى ستيجليتز بكل وضوح اللوم على اقتصاديى شيكاغو فيما يتعلق بتوفير أساس فكرى واضح للاعتقاد بأن الأسواق تعدل نفسها بنفسها وأنه لا ينبغى على الحكومة أن تفعل شيئًا[٣٥].

فيل كرام، مهندس إزالة القيود عن الأعمال المصرفية

الاقتصادى الآخر الذى ترك غرفة الدراسة ليشكّل السياسة العامة ويشجع إزالة القيود هو فيل جرام (١٩٤٢-)، وهو سناتور جمهورى من تكساس. وقد مارس التدريس فى جامعة تكساس إيه أند إم قبل دخوله السياسة. وكان قد حصل على الدكتوراه فى الاقتصاد من جامعة چورچيا، حيث كتب بحثًا قصيرًا من ٧٩ صفحة يحتوى على القليل من الرياضيات. وكان جرام مفسرًا متحمسًا ومغاليًا فى التمسك بمذهبه لاقتصاديات حرية النشاط الاقتصادى فى تراث الاقتصادى البريطانى ألفرد مارشال. ونسب تضخم السبعينيات إلى الإنفاق الحكومى المفرط لتمويل حرب ڤيتنام. وقد قال جرام، ملقيًا اللوم على إفلاس الحكومة، إن قوى السوق ينبغى أن تحرك الاقتصاد بأقل قدر من التنظيم الحكومى.

باعتباره رئيس لجنة الأعمال المصرفية بمجلس الشيوخ عام ١٩٩٩، قاد جرام جهود إلغاء قانون جلاس - ستيجال وإزالة القيود عن الأعمال المصرفية قائلاً: "تعلمنا أن الحكومة ليست هى الحل." وقد وقف فى وجه الإجراءات للحد من الإقراض

الافتراسى أو الخادع، ومرر التشريع الذى منع بفاعلية فرض قيود على المشتقات وغيرها من الأدوات المالية المعقدة. وأشار جرام إلى وول ستريت باعتباره "مكانًا مقدسًا"، وسعى إلى تعزيز وضعه التنافسى دوليًا بالحد من الإشراف التنظيمى(٣٦).

چيفرى ساكس والعلاج بالصدمة

أتاح انهيار الاتحاد السوڤيتى وإمبراطوريته فى وسط أوروبا فرصًا كثيرًا لتجريب السوق الحرة. فقد حاول الاقتصاديون الأمريكيون، تدعمهم مبالغ ضخمة من المساعدات المالية الغربية، خصخصة الصناعات المملوكة للدولة وإزالة القيود عن الاقتصاد الموجه. وكان مهندس "العلاج بالصدمة"، أى إجراءات إزالة القيود والخصخصة القاسية المستخدمة لدمج شرق أوروبا ووسطها فى السوق العالمية، هو الاقتصادى اللامع چيفرى ساكس من جامعة هارڤارد. ووُصِف ساكس، ذلك الشخص الموهوب الذى فى منتصف الثلاثينيات من عمره، فى الصحافة بأنه إنديانا چونز الاقتصاد، فى إشارة إلى مغامر الفيلم الخيالى الذى ترك وظيفة التدريس وأخذ يتجول فى أنحاء المعمورة. وقدم ساكس وطلابه الذى تخرجوا من الجامعة نصيحة كلاسيكية جديدة قياسية للحكومات - خفضوا الدعم، وبيعوا الصناعات المملوكة للدولة، وسيطروا على التضخم، وارفعوا القيود عن الأسعار كى تسمحوا لنظام تسعير السوق بالعمل. وسرعان ما جعلت هذه المقاربة العملية ساكس وزملاءه فى هارڤارد يُهاجَمون بشدة فى بولندا وروسيا. وسهلت جهودهم الخاصة بالخصخصة نقل المِلكية إلى طبقة جديدة من أفراد القلة الحاكمة الروس(٣٧).

نبعت شهرة ساكس الخاصة بإدارة "العلاج بالصدمة" الناجح من أنشطته فى بوليڤيا أثناء منتصف الثمانينيات. فعندما استُدعى إلى البلد الذى به تضخم سنوى مقداره ٢٤ ألف بالمائة، صمم ساكس برنامج تقشف قلل التضخم إلى ١٥ بالمائة خلال شهور. لكن ساكس محطم الأيقونات كان متشددًا جدًا بالنسبة للمؤسسة المصرفية. إذ شجع بلدان العالم الثالث على التأخر عن سداد مدفوعات الديون لتحاشى التضخم المفرط(٣٨).

إجماع واشنطن

أسفرت أزمة ديون أمريكا اللاتينية فى الثمانينيات، التى أعقبت الارتفاع الكبير فى أسعار النفط عام ١٩٧٩، إجماعًا بشأن أفضل السياسات لتشجيع النمو الاقتصادى والحث على التنمية فى الاقتصادات النامية. وقدم چون ويليامسون، الاقتصادى الذى يعمل مع معهد پيترسون للاقتصاديات الدولية، وهو مركز أبحاث فى واشنطن، مصطلح "إجماع واشنطن" ليلخص الحكمة التقليدية بشأن السياسات التى يُظَن أنها حكيمة. وشملت قوائمه الاستثمار المباشر والخصخصة وإزالة القيود. وبينما كانت هناك اختلافات بشأن سياسات سعر الصرف وتحرير حساب رأس المال، فقد كانت الصيغة ذات توجه سوقى. وفى الخزانة الأمريكية، وفى وول ستريت، وفى مؤسستى بريتون وودز (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى)، كان هناك دعم لهذه المقاربة(٣٩).

فى كل من لندن وواشنطن كان إجماع واشنطن مرتبطًا باقتصاديات السوق والحوكمة الرشيدة باعتبارها أفضل طريقة لتحفيز النمو الاقتصادى. وكانت تمثل قرن التيار العام واقتصاديات التنمية. ولم يعد إحلال الواردات وتدخل الدولة، اللذان كان شائعين بين الدول النامية، موضع تفضيل. وقالت آن كروجر، الاقتصادية الدولية ونائب المدير الإدارى الأول السابق لصندوق النقد الدولى، إن النمو السريع لما يسمى بالنمور الآسيوية من خلال فتح اقتصادياتها للتجارة فيما بين عامى ١٩٦٠ و١٩٩٠، أسهم فى تغيير الفكر. كما قالت إن أزمة ديون العالم الثالث فى أوائل الثمانينيات فعلت ذلك أيضًا. وعززت كروجر، التى يُنظَر إليها أحيانًا على أنها الكاهنة الكبرى لأصولية السوق، حجة إجماع واشنطن بقوة داخل البنك خلال الثمانينيات أولاً، وبعد ذلك فى صندوق النقد الدولى اعتبارًا من عام ٢٠٠١(٤٠).

فسر المنتقدون إجماع واشنطن، الذى لقى تشجيع صندوق النقد الدولى والخزانة الأمريكية، على أنه بيان الليبرالية الجديدة. وقد حدد سياسات مارجريت تاتشر وروناك ريجان الاقتصادية، وأوحى به ميلتون فريدمان وفردريش هايك. وهو يقوم فى جوهره على

الخصخصة وتحرير التجارة والأسواق الرأسمالية وتكاملها من خلال حرية التجارة والجهود المضنية للسيطرة على التضخم بالنقد السليم والميزانيات المتوازنة[٤١].

مع اندلاع الأزمة الاقتصادية في ٢٠٠٧-٢٠١٠ فسوف يعلِّق منتقدو إجماع واشنطن في وقت لاحق على فشله المزعوم. فقد زعم ستيجليتز أن البلدان التي اتبعت السياسات الليبرالية الجديدة خسرت رهان النمو وشهدت انتقالاً غير متناسب للأرباح إلى الأفراد الذين على قمة السلَّم الاقتصادي. وأشار چيمس جالبريت إلى أن الأرچنتين، التي كانت في يوم من الأيام ممثلاً للنموذج المحافظ، لم تجد التعافي إلا بعد رفضها الديون الأجنبية. كما قال ستيجليتز إن أصولية السوق، كما انعكست فيما يسمى إجماع واشنطن، أفرزت سوء توزيع هائل للموارد على الإسكان والقطاع المالي[٤٢]. وقال ستيجليتز إن الأمثلة الأكثر رعبًا لطريقة عمل أصولية السوق يمكن أن نجدها في روسيا ما بعد الشيوعية. إذ كانَ متوسط الأعمار أقل. وحلت الاحتكارات الخاصة محل احتكارات الدولة. وكانت النتيجة نظامًا لرأسمالية المحسوبية والمافيا[٤٣].

في البلدان النامية ـ ومنها البرازيل والهند والصين ـ كان إجماع واشنطن يُعتبَر ذروة أصولية السوق الأمريكية. وبحلول عام ٢٠٠٩، بعد انتشار انهيار وول ستريت عالميًا، جرى تشويه سمعة هذا النموذج. ولم يكن الاستياء أكبر في أي مكان مما هو عليه في آسيا، حيث دعت واشنطن وصندوق النقد الدولي، في أعقاب الأزمة المالية في عام ١٩٩٧، إلى شروط التكيف القاسية وفرضها. وبعد اثني عشر عامًا، عندما انهارت الأسواق في أمريكا الشمالية وغرب أوروبا، بدأ الآسيويون يتحدثون صراحةً عن إجماع بيچين أو إجماع الهيمالايا الجديد. ويُقال إن هذا الإجماع رفض النظريات والنماذج القائمة على الأيديولوجيا، واعتمد بشكل أكبر على القيم والتجارب الآسيوية. واتضح أن إجماع بيچين يقوم على ثلاثة أعمدة ـ الإصلاحات التي توجهها السوق مع دور كبير لمشروعات الدولة، والحكم السلطوي، والاستقلال والاعتماد على الذات لتحاشي تأثير المؤسسات والقوى الخارجية ذات النفوذ. وهو على عكس إجماع واشنطن أكد على الاستقلال السياسي وعدم التدخل[٤٤].

فى منتصف عام ٢٠٠٩، اجتمعت البلدان الناشئة الرائدة ـ البرازيل وروسيا والهند والصين (المسماة بلدان بريك) ـ للتشارك فى رؤاها بشأن العالم متعدد الأقطاب، وللشكوى من هيمنة واشنطن، ولبحث أفكار للقضاء على الوضع الخاص للدولار. وأشارت تلك البلدان إلى أنه مع أن الولايات المتحدة هى أكبر مدين فى العالم، فقد تهربت من التعديلات الهيكلية المؤلمة التى وصفتها للآخرين. إذ رأوا نظامًا ماليًا مفلسًا يدعم حكومة تدخلية النزعة بحاملات الطائرات والقواعد العسكرية التى تطوق العالم. وكانت البلدان الأربعة تتوق إلى استبدال الدولار باعتباره عملة الاحتياطى الأساسية فى العالم، وذلك لكى لا تعيش الولايات المتحدة عالة على مدخرات الآخرين وتطبع النقود من أجل التدخلات العسكرية غير المحدودة.

وهكذا ظل بندول الفكر الاقتصادى والسياسة يتأرجح. وكانت الفوضى المالية للأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٠ قد أحيت المقاربة التنظيمية الكينزية، وشوهت سمعة أصولية السوق الحرة، تمامًا مثلما فعل انهيار عام ١٩٢٩ والكساد العظيم قبل أجيال. وشعر ستيجليتز وغيره من الكينزيين، الذين رُفضت نصائحهم أيام أصولية السوق والفريدمانية العالمية المثيرة، بفرحة غامرة. ورفض الاقتصادى چيمس جالبريث، ابن چون كنيث جالبريث "قميص المجانين الذى فرضه 'سحر الأسواق'"(٤٥).

أبو اليورو

قدم العديد من الاقتصاديين الأكاديميين البارزين الآخرين إسهامات مهمة لتطور الاقتصاد العالمى. كان أحد هؤلاء روبرت موندل، وهو اقتصادى نقدى كندى المولد يدرِّس فى جامعة كولومبيا. وبصفته اقتصادى جانب العرض عمل فى جامعة شيكاغو فى الستينيات وفى صندوق النقد الدولى فيما بعد، حلل موندل السياسة النقدية والمالية فى أنظمة أسعار صرف مختلفة. كما عمل فى مناطق العملة المثلى. وجعلته تلك الأبحاث يفوز بجائزة نوبل فى الاقتصاد عام ١٩٩٩، وأثرت على طرح اليورو. وكما ذكرت لجنة نوبل، فقد أوضح أنه فى ظل نظام سعر الصرف الثابت كان للسياسة

النقدية أثر محدود. إلا أنه فى ظل نظام سعر الصرف المعوَّم أصبحت السياسة النقدية قوية والسياسة المالية لا حول لها ولا قوة، وهى الرؤية المتعمقة التى شكلت مقاربة أوروبا لليورو. وسوف تسمى صحافة العالم موندل الأب الفكرى لليورو.

پول كروجمان والنظريات الجديدة

فاز پول كروجمان الاقتصادى بجامعة پرنستون والكاتب بصحيفة "النيويورك تايمز" بجائز نوبل عام ٢٠٠٨ عن نظرياته التجارية الجديدة التى تربط بين التجارة العالمية والجغرافيا الاقتصادية. وقد رأى ديڤيد ريكاردو أن البلدان تختلف - خاصةً فى هباتها من الأرض والعمل ورأس المال - وفسر ذلك السبب فى أن البرتغال كانت تصدر النبيذ وبريطانيا المنسوجات فى نموذجه البسيط الخاص بالبلدين التى يشرح الميزة المقارنة. وقدم كروجمان تفسيراً مختلفًا للسبب فى أن جل التجارة العالمية يشمل بلدانًا متشابهة تصدِّر منتجات متشابهة. وركزت نظريته على فوائد التخصص والإنتاج كبير الحجم وتكاليف الإنتاج المخفضة. وقلل ذلك الأسعار وخلق تنوعًا أكبر للمستهلكين.

بعد فوزه بجائزة نوبل لعرضه المفصل لنظريات حرية التجارة، بدأ كروجمان تقديم المزيد من الأفكار الابتداعية. ففى عمود الرأى الذى يكتبه فى "النيويورك تايمز"، قال كروجمان إن أسعار الصرف سيئة الترتيب تقلل فوائد حرية التجارة. وحث الولايات المتحدة على الضغط على الصين كى تعيد ترتيب سعر الصرف لديها وإنهاء التلاعب فى عملتها. كما أكد أن التجارة بين بلدان على مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية خلقت طبقة كبيرة من الخاسرين فى البلدان ذات معدلات الأجور المرتفعة. فمع استيراد الولايات المتحدة جزءاً كبيراً من بضائعها المصنعة من اقتصاديات العالم الثالث، اشتكى كروجمان من أن صفوف العمال المتعلمين تعليمًا عاليًا الذين يستفيدون بوضوح من هذه التجارة "يفوقهم عدداً هؤلاء المحتمل أن يخسروا"(٤٦).

واضعو نظريات الأعمال

سعى العديد من علماء المستقبليات والخبراء إلى تثقيف الأعمال والجمهور العام بشأن التغيرات العميقة التى تعيد تشكيل الاقتصاد العالمى فى أواخر القرن العشرين. وقد أكدوا بصورة عامة عبارات شائعة من قبيل العولمة، والتحول إلى المجتمع ما بعد الصناعى القائم على الخدمات والمعلومات، ونقل التصنيع إلى البلدان ذات تكلفة العمالة الرخيصة. وبدا أحيانًا أنهم يُخَلِّقون اتجاهات مألوفة.

فى عام ١٩٨٠ أثار عالِم المستقبليات ألفين توفلر النقاش بكتابه "الموجة الثالثة". ووُصف توفلر، الكاتب والمحرر السابق فى شئون الأعمال بمجلة "فورشن" الذى ركز على أثر التغير التكنولوجى، بأنه "أشهر علماء المستقبليات فى العالم. وطبقًا لما قاله توفلر، فقد جاء التغير الاجتماعى والاقتصادى فى موجات. ففى الموجة الأولى حلت الزراعة محل الصيد والالتقاط. وبعد ذلك، وبداية من القرن السابع عشر، سادت الثورة الصناعية القائمة على الأسرة النووية، والشركة بمقارباتها الخاصة بالإنتاج الضخم والتوزيع. وقال توفلر إنه بعد الحرب العالمية الثانية بدأ معظم البلدان الابتعاد عن مجتمع الموجة الثانية القائم على الصناعة إلى "الموجة الثالثة" القائمة على الخطوط ما بعد الصناعية. وبعد عقد من الزمان سوف يقول إن تحول القوة الذى أصبحت فيه الثروة معتمدة على الاتصال الفورى ونشر البيانات والأفكار والرموز والرمزية كان يغير مجتمع الصناعات التقليدية القديم. وفسر البعض "صدمة المستقبل" على أنه يتنبأ بأننا "سوف نعيش جميعًا حياة من أوقات الفراغ بحلول عام ٢٠٠٠"(٤٧).

النبى المهنى المؤثر الآخر هو چون نيسبت الذى كان فى يوم من الأيام يجرى استطلاعات الرأى للرئيس ليندون چونسون. ففى كتابه الأكثر مبيعًا الصادر فى عام ١٩٨٤ بعنوان "الاتجاهات الكبرى"، أوضح نيسبت أن أمريكا تعيد الهيكلة من مجتمع صناعى إلى مجتمع معلومات، حيث انتقلت من الاقتصاد القومى إلى الاقتصاد العالمى. وزعم نيسبت أن الدول المتقدمة كافةً تقلص التصنيع، حيث تخرج اليابان، على سبيل المثال، من صناعة السيارات والصلب، لأن كوريا القريبة تبيع بأسعار أرخص من اليابان.

وتنبأ نيسبت بأن الصناعة التقليدية سوف يُعهد بها عما قريب إلى دول العالم الثالث، حيث أحدث عصر المعلومات تحولاً فى التصنيع الأمريكى. كما أكد بثقة أن قوة أمريكا الاقتصادية تعتمد على المعلومات أكثر من البضائع(٤٨).

رجل الأعمال البارز الذى شارك فى الجدل العام وأعلن عن وصول مجتمع المعلومات هو والتر ريستون، المدير التنفيذى لسيتيكورب. وقد قال إن التحسينات فى الاتصالات مكنت تدفق المعلومات عبر الحدود دون أن يمنعها شيء. كما قال: "القدرة على نقل رأس المال إلى حيث تكون هناك حاجة إليه ضرورى لسعى البشرية المتواصل للعيش فى عالم أفضل." وفى وقت لاحق سوف يصف ريستون "زواج الكمبيوتر والاتصالات" بأنه يبشر بتغيير ثورى. وقال إن عصر المعلومات مختلف عن العصر الصناعى، ذلك أن تلك الفترة كانت من العصر الزراعى. "لأول مرة فى التاريخ، الأغنياء والفقراء، والشمال والجنوب، والشرق والغرب، والمدينة والريف مربوطون ببعضهم فى شبكة إلكترونية عالمية من الصور المشتركة فى الزمن الحقيقى. وتنتقل الأفكار عبر الحدود وكأنها لم تكن موجودة."

پيتر دراكر

كان الخبير والحجة صاحب أكبر مصداقية فى مجتمع الأعمال مهاجراً نمساوياً اسمه پيتر دراكر (١٩٠٩-٢٠٠٥) كرَّس حياته العملية لدراسة اتجاهات الإدارة والكتابة عنها. فقد غادر دراكر الذى درس القانون ألمانيا النازية وهاجر إلى بريطانيا ثم إلى أمريكا بعد ذلك. وبعد الإشارة إلى أن الاقتصاديين مهتمون بالسلع بينما يركز هو على البشر، أصبح دراكر مستشار الإدارة ومؤلفها، حيث ألف ٣٥ كتاباً بيع منها ملايين النسخ.

وباعتبار دراكر تدريجى النزعة، وليس طوباوياً، فقد حدد فى أوائل الثمانينيات ثلاثة تغيرات أساسية تحدث تحولاً فى الاقتصاد العالمى، وبشكل خاص الديموجرافيا العالمية. فمع الزيادة السكانية البطيئة فى البلدان ذات الدخل المرتفع، تنبأ بنقص

فى العمالة شبه الماهرة. وبالمثل فإنه مع الزيادة الكبيرة فى عدد السكان فى البلدان النامية توقع حاجة متزايدة إلى فرص العمل خارج القطاع الزراعى. كما أكد أن سوق المنتجات الأولية أصبحت "غير مقترنة" بالاقتصاد الصناعى، حيث تضاءلت الكثافة المادية. وبالنسبة للبلدان النامية، الفرصة الكبيرة هى توظيف العمالة الرخيصة فى أنشطة "المشاركة فى الإنتاج" مع الشركات متعددة الجنسيات. وصاغ دراكر مصطلح "المشاركة فى الإنتاج" عام ١٩٧٧، وقال إنه "أحدث اتجاه اقتصادى عالمى". وفى المشاركة فى الإنتاج كانت البلدان الصناعية تصنع مكونات البضائع وتشحنها إلى البلدان النامية. وبعد ذلك تعود البضائع كاملة الصنع البلدان الصناعية لتسويقها. وأوصى دراكر بأن تحاكى البلدان النامية نماذج سنغافورة وهونج كونج وتايوان فى الاستفادة من ميزة العمالة التى تتمتع بها كى تصبح مقاول من الباطن لمصانع البلدان المتقدمة. ولم يكن دراكر أول عالِم يعرِّف هذه الظاهرة، لكن أفكاره بلغت أكبر قدر من المتلقيين من خلال وسائل الإعلام وكتبه الأكثر مبيعًا[٥٠].

تنبأ دراكر بفك اقتران ثان، وهو فك اقتران الإنتاج بالتوظيف فى الاقتصادات الصناعية. فمع الأتمتة كان التوظيف الصناعى يتضاءل باطراد (انخفض بمقدار ٥ مليون فرصة عمل فى الولايات المتحدة فيما بين ١٩٧٣ و١٩٨٥)، بينما زاد الإنتاج. وقد تنبأ بانتقال العمال من الصناعات كثيفة العمالة إلى الصناعات كثيفة المعلومات.

وأخيراً، أعلن دراكر عن نشوء "الاقتصاد الرمزى" ـ الذى ينطوى على تدفق رأس المال والتدفقات الائتمانية وأسعار الصرف ـ باعتباره "دولاب الموازنة" للاقتصاد العالمى المستقبلى. وبحلول منتصف الثمانينيات أشار إلى أن سوق اليورودولار اللندنية تعاملت فيما يزيد على ٧٥ تريليون دولار فى عام واحد، وهو ما يساوى ٢٥ ضعف التجارة العالمية. وقد أرجع زيادة الاقتصاد الرمزى إلى التحول من أسعار الصرف الثابتة إلى أسعار الصرف المعومة وإزالة القيود عن تدفقات رأس المال، وكذلك إلى صدمتى نفط أجبرت منتجى النفط والبنوك على إعادة تدوير المكاسب.

لاحظ دراكر كذلك أن الولايات المتحدة استخدمت الاقتصاد العالمى للتهرب من معالجة المشكلات المحلية الكريهة، مثل موازنة عائدات الضرائب والنفقات الحكومية. وكانت اليابان - فهو لم يتنبأ بالصين - قد شجعت ذلك حيث استغلت الصادرات للحفاظ على التوظيف فى اقتصاد محلى راكد، لكنها أعادت تدوير فوائض التجارة فى مشتريات من السندات الحكومية الأمريكية. وعاش البلدان - الولايات المتحدة واليابان - فى بيئة أليس فى بلاد العجائب حيث فضّل اليابانيون استيعاب الخسائر الكبيرة فى حيازاتهم الدولارية على مواجهة البطالة المحلية[٥١].

أثناء تشجيع ترتيبات "المشاركة فى الإنتاج"، تطابقت نصيحة دراكر مع حاجات الأعمال الكبيرة وطموحاتها. إذ راقت لروبين متلر المدير التنفيذى لشركة تى آر دابليو، وهى شركة صناعية كانت تشارك ذات يوم فى إنتاج معدات الفضاء والسيارات، وكذلك تقارير الائتمان. وقد أطلق على مصطلح دراكر "العبارة السحرية" وتصور مئات علاقات المشاركة فى الإنتاج المعقدة وهى توحد الدول فى أنحاء العالم. وقد قال: "... من السهل تخيل اقتصاد عالم القرن الحادى والعشرين الذى سيكون مبدؤه المرشد هو: 'اصنعوا التجارة، لا الحرب'"[٥٢]!

أثنت قيادات الأعمال على برنامج "ماكيلادور" (المصنع التوأم) المكسيكى، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، ومبادرة حوض الكاريبى باعتبارها برامج بمبادرة من الحكومات شجعت المشاركة فى الإنتاج. ووجدت الشركات التى نقلت التجميع إلى خارج البلاد أنه يمكنها توفير آلاف الدولارات من العامل الواحد. وتعليقًا على مصانع الشركة فى هايتى وجمهورية الدومنيكان، وصف ألفريد روتش رئيس مجلس إدارة تيل إندستريز، التى تصنع أجهزة الحماية من الجهد الزائد لصناعة الاتصالات، الكاريبى بأنه فرصة ذهبية. وسمحت المصانع التوأم فى منطقة الكاريبى لشركته بتخفيض تكاليف الإنتاج. وقد وجد حكومات محلية مُعِينة وعمالة متأهبة. وقال: "الصرخة الخيالية لرواد حمى الاندفاع نحو الذهب عام ١٨٤٩ 'يوجد ذهب فى تلك التلال' تناسب الوضع."

كينيشى أوماى

الذى أثَّر كذلك على استراتيجيات الأعمال فى العالم سريع التغير فى الثمانينيات والتسعينيات هو مستشار الأداء الآسيوى البارز كينيشى أوماى (١٩٤٣ –)، وهو مدير تنفيذى يابانى عمل مع شركة ماكينزى وشركاه. أحد إسهاماته العظيمة هو تفسير تفكير الأعمال اليابانى لمجتمع الأعمال الأمريكى. وقد حث أوماى أبناء بلده اليابانيين على النظر بشكل أكبر إلى الخارج فى مقارباتهم. واحتفى أوماى، العولى الذى لا ينكر عوليته، الأعمال العالمية فى سلسلة من الكتب. فقد دعا إلى شكل من الكوزموبوليتانية يتجاوز فيها المديرون حدود الأصــول القومية والمحلية(٥٤). وهو يرى أن الشركة أصبحت مصدراً للهوية متعـدياً للقوميات، حيث تحل محل المجتمع المحلى أو الدولة القومية.

بشَّر أوماى كذلك بتضاؤل الدولة القومية وصعود الدول الإقليمية فى عالم بلا حدود. وقال إنه على الرغم من وجود الحدود بين البلدان على الخرائط، فقد اختفت إلى حد بعيد على الخريطة التنافسية. و"ما أدى إلى تآكلها هو التدفق المستمر، الأسرع من أى وقت مضى، للمعلومات." لكن بينما يؤكد أوماى على النظرة العالمية، فقد كان واحداً من أول من أكدوا أن معظم الأعمال الدولية تُدار داخل ثالوث من الدول ذات الدخل المرتفع يضم اليابان وغرب أوروبا والولايات المتحدة(٥٥).

مايكل بورتر

القائد الأكاديمى الآخر لتفكير الإدارة خلال تلك الفترة ـ وخاصةً بعد وفاة دراكر ـ كان مايكل بورتر (١٩٤٧ –) من مدرسة إدارة الأعمال بجامعة هارفارد. دخل بورتر مجال الإدارة بعد استكماله الدكتوراه فى اقتصاديات الأعمـــال، وحــاول تطبيــق الفكر الاقتصادى على دراسة الأعمـــال. وأسمته "التايمـــز" اللندنية "معلم الإدارة الأكثر تأثيراً"(٥٦).

ألف بورتر، صاحب سلسلة من النصوص عن استراتيجية الشركات، كتاب "الميزة التنافسية للدول" (١٩٩٠). وقد حاول بورتر الإجابة عن السؤال كيف تنافس الشركات؟ مستخدمًا المبادئ الاقتصادية لمعالجة قضايا الإدارة. وأرجع الكثير من نجاح الشركات المفردة إلى بيئات الأعمال القومية، وانتهى إلى أن الموقع مهم - وخاصةً على المستويين الإقليمى والمحلى. وبينما ركزت نظرية التجارة الدولية التقليدية على وفرة عناصر الإنتاج الخاصة بالأرض والعمالة ورأس المال أم لا، انتهى بورتر إلى أن العوامل الأخرى شكلت أنماط التجارة بين الدول - وخاصةً التكنولوجيا والاستفادة الكفء للمُدخلات. وكانت هذه الحكومات والدول مؤثرة.

وعلى الرغم من زعم أومای وبعض الاستراتيجيين الآخرين أن الشركات فى سبيلها لأن تصبح بلا دول ويصبح مديروها مواطنين كوزموبوليتانيين مفصولين عن جنسياتهم الأصلية، فقد تبنى بورتر، الذى خدم فى وقت لاحق فى لجنة المنافسة الصناعية فى حكومة الرئيس ريجان، رأيًا مختلفًا. واعتمادًا على بحث فى ١٠ بلدان، انتهى إلى أن الدولة مازالت مهمة فى تشكيل القدرة التنافسية للشركات. وأعطى أهمية خاصة للأنظمة التعليمية وديناميكية السياسات الحكومية التنظيمية والتجارية وسياسات الاقتصاد الكلى والعوامل الثقافية فى تفسير تفوق الصناعة فى بعض المناطق وعدم تفوقها فى مناطق أخرى. وقد أثرت تلك على التجديد وساعدت على تطور حفنة من الشركات التنافسية فى صناعات عديدة[٥٧].

دعاة السياسة الصناعية

كان بورتر ينظر إلى السوق الحرة على أنها مفتاح للقدرة التنافسية القومية، وأعطى الحكومة دورًا مُعينًا فى توفير البنية التحتية والتعليم والنظام القانونى لتسوية نزاعات الملكية وما شابه. وتبنى آخرون - خاصةً الديمقراطيون الليبراليون - مقاربة أخرى، وحثوا على وجود سياسات صناعية قومية. وكان من بين المؤيدين الأكثر تأثيرًا للتدخل الحكومى لتمييز الرابحين والخاسرين اثنان من الحاصلين على زمالة رودس،

هما إيرا ماجازينر وروبرت ريتش وكلاهما صديقان لبيل كلينتون، وهو كذلك حاصل على زمالة رودس. وقد اشترك الاثنان فى تأليف كتاب بعنوان "تذكُّر أعمال أمريكا" قدما فيه اقتراحاً للسياسة الصناعية الأمريكية مقصوداً به تحفيز الصناعات التى تتمتع فيها الولايات المتحدة بميزة نقص التكلفة. ودعيا إلى وجود سياسات عامة لتسهيل خروج رأس المال والعمالة من الصناعات المتدهورة ودخولهما الصناعات التى لديها قدرة تنافسية كبيرة فى الاقتصاد العالمى(٥٨).

فى كتاب صادر عام ١٩٨٣ بعنوان "الحدود الأمريكية التالية"، انتهى ريتش، الذى عمل مع صديقه الرئيس بيل كلينتون وزيراً للعمل، إلى أن الاقتصاد الأمريكى ينحل ببطء. وبعد زعمه أن الصناعات الأمريكية مازالت مربوطة بالإنتاج الضخم للمنتجات القياسية فى حين يمكن إنتاج هذه البضائع بتكلفة أرخص فى مكان آخر، بينما وحَّد المنافسون الصناعيون فى اليابان وأوروبا وضع السياسات فى أنحاء الصناعات ونسقوها، دعا ريتش إلى محاكاة نجاح وزارة التجارة الدولية والصناعة اليابانية.

كان المؤيد البارز الآخر للسياسة الصناعية الاقتصادى ليستر ثورو عميد مدرسة سلون للإدارة بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. وفى كتابه "حلول المجموع الصفرى" كان ثورو مشغولاً بتحول الأمريكيين إلى "عبيد يحتطبون حطباً ويسقون ماءً"، وأوصى بمشاركة الحكومة فى الأعمال المصرفية الاستثمارية ومؤسسة محلية للأبحاث والتطوير الصناعية. وقام كتابه، الذى كان ضمنيًا ردًا على سياسات حكومة ريجان الخاصة بإزالة القيود وتدخل الدولة المحدود، على الاعتقاد بأن الدعم المالى والتدخل الحكوميين ضروريان لتعجيل التقدم التقنى. وبينما كان يدعى رفض المقاربات التدخلية للحمائية الصناعية، كان ثورو يفضل أشكالاً أخرى من التدخل الحكومى تشمل الإرشاد الإدارى كما فى اليابان. وبذلك انطوت سياسته الصناعية على المشورة الثلاثية والمساومة بين الصناعة والعمالة والحكومة. وافترض اقتراحه أن مسئولى الحكومة، الذين يعملون فى بيئة سياسية، يمكن أن يوافقوا على ما هى الصناعات الصاعدة التى ينبغى مساعدتها وما هى الصناعات المتدهورة التى ينبغى دفنها(٥٩).

في أعقاب ذلك، عبر باحثون آخرون عن مخاوفهم بشأن الانحدار. وقد شمل هؤلاء رئيس المجلس الأمريكي الذى أكد أن "أمريكا لا يمكنها المنافسة"، والمؤرخ بجامعة يل بول كنيدى الذى رأى أنه يتعين على قادة أمريكا معالجة التآكل النسبى فى وضعها العالمى. وبحلول أوائل التسعينيات كان الكثير من الأمريكيين العاديين مقتنعين بأن أمريكا فى سبيلها للانحدار. ووجد استطلاع لمجلس القدرة التنافسية أن الأمريكيين، بهامش سبعة إلى واحد، يرون أن اليابان أصبحت الاقتصاد رقم واحد(٦٠).

كما اتضح، فقد ثبت أن التحدى اليابان قصير الأجل. فمع بداية القرن الحادى والعشرين تحول الانتباه إلى الصين، حيث احتضن نظام حكم سلطوى جوانب السوق الحرة ونجح فى تبنى استراتيجية النمو التى تقودها الصادرات وسبق أن خدمت اليابان واقتصادات النمور الآسيوية الأصغر إلى حد كبير فى الثمانينيات.

خاتمة

بناءً على هذا الاستعراض للفكر يتضح أن الرؤى المتعمقة لكل من آدم سميث وديفيد ريكاردو وفردريش لِيست وغيرهم من منتقدى حرية التجارة مازالت ذات صلة بالمناقشات السياسية بشأن التجارة والتنمية فى العالم المعاصر. وكذلك الحال بالنسبة لرؤى جون مينارد كينز وميلتون فريدمان بشأن إدارة الاقتصاد فى الميل الدورى للانخفاض، ورؤى بيتر دراكر وغيره من واضعى استراتيجيات الإدارة بشأن التكيف مع الحقبة الجديدة من الأسواق القومية المتكاملة. وفى مناسبات كثيرة خلال الفترة المعاصرة، استرجع قادة وواضعو سياسات أسماء سميث وكينز وهايك وفريدمان وغيرهم من الاقتصاديين البارزين لتسويغ الحلول السياسية للقوى المغيرة والمعطلة للاقتصاد العالمى.

يتضح من الرؤى المتناقضة أحيانًا التى عرضناها فى هذا الفصل أن الاقتصاديين قد يختلفون بشكل أساسى على القضايا السياسية. ولاحظت اقتصادية كبيرة، هى باربرا برجمان، أن التوصيات الاقتصادية كثيرًا ما تفتقر إلى أساس تجريبى، على عكس العلوم الفيزيقية حيث تقود الملاحظات الواقعية على نحو استقرائى إلى النظريات. وهى تقول إن الاقتصاديين يميلون إلى التنظير بلا ملاحظة. ونتيجة لذلك قد تشكل الأيديولوجيا السياسية والأحكام القيمية التوصيات السياسية. ويمكن أن تساعدنا رؤيتها المتعمقة على فهم الطريقة التى أصبح بها الاقتصاد العالمى المعاصر غير مستقر وعرضة للعدوى فى السنوات الأخيرة على الرغم من النصائح الاقتصادية القوية جدًا[٦١].

الفصل السادس

التجارة الدولية

عندما فتحت الدول حدودها وشاركت فى الاقتصاد العالمى المتطور، اتسعت التجارة الدولية بسرعة فى أواخر القرن العشرين. فقد حث النمو غير العادى للصين، وستة اقتصادات آسيوية أصغر حجمًا، التجارة فى منطقة المحيط الهادى، وغيَّر الأنماط التجارية التقليدية. وبينما ركزت الدول الآسيوية الناشئة على تصدير المصنوعات، اتجهت اقتصادات ناضجة عديدة فى أوروبا وأمريكا الشمالية إلى الخدمات. وأصبحت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مستوردتين خالصتين للبضائع. وفى الوقت نفسه سعت البلدان التجارية إلى تعزيز تحرير التجارة من خلال المفاوضات متعددة الأطراف وإلى وضع مجموعة أكثر اتساعًا من القواعد لإرشاد التجارة العالمية فى القرن التالى.

الاتجاهات التجارية والتحولات

على مر القرون التزمت التجارة بين البلدان ذات الدخل المرتفع فى نصف الكرة الشمالى والبلدان الفقيرة فى المناطق المدارية بنمط مكمل بسيط. فقد كانت البلدان التى فى الشمال تنتج المصنوعات (المنسوجات والصلب والآلات) وتصدِّرها. وكانت تستورد المواد الخام (الموز والبن والقطن والتوابل والمعادن والمعادن الثمينة) من الجنوب. وكانت التجارة بين الشمال والجنوب تميل إلى عكس التخصص الفج للإنتاج الذى جاء وصفه فى كتابات آدم سميث. إذ كانت تعكس مبدأ الميزة المطلقة القائمة على

الاختلافات فى وفرة عناصر الإنتاج (التوزيع الطبيعى للموارد) وتكاليف العمالة[1]. ومع ذلك انطوت التجارة بين البلدان ذات الدخل المرتفع على تجارة صناعية بينية ذات اتجاهين فى المصنوعات التفاضلية. وتتطابق هذه المنافسة بشكل أكبر مع نظرية ريكاردو الخاصة بالميزة النسبية، أو التكاليف النسبية، القائمة على الاختلافات فى التكنولوجيا والقدرة الإنتاجية[2].

طوال قرنين تقريبًا ـ منذ أواخر القرن الثامن عشر إلى أواخر القرن العشرين ـ كان نصف الكرة الشمالى يهيمن على إنتاج المصنوعات. وخلال العقود الأخيرة من القرن العشرين فقد تلك الميزة. ففى عام ١٩٨٠ أنتج الاتحاد الأوروبى واليابان والولايات المتحدة ٧٢٪ بالمائة من صادرات العالم الصناعية. وفى عام ٢٠٠٨ أنتجت مجموعة النخبة هذه ٦٠٪ فحسب من صادرات العالم الصناعية. وولَّدت الصين الناشئة وستة من "نمور" شرق أسيا الناشئة الأصغر حجمًا (هونج كونج وكوريا وماليزيا وسنغافورة وتايوان وتايلاند) ٢١,٦٪ مقابل ٦,٦٪ فى عام ١٩٨٠، وكانت الصين، التى توشك أن تصبح أكبر مصدِّر فى العالم للمصنوعات، مسئولة عن ١٢,٧٪ من الصادرات، مقابل ٠,٨٪ فى ١٩٨٠[3].

كان صعود الصين وجاراتها الآسيويات الأصغر حجمًا بوصفهم مصدرين للمصنوعات يشير إلى حقبة جديدة فى العلاقات الاقتصادية العالمية، حيث تجاوز العالم نموذج الشمال – الجنوب التقليدى سابق الذكر. بل إن تجارة الجنوب – الجنوب بين البلدان النامية زادت ضعف زيادة التجارة العالمية بعد عام ١٩٩٠، وفيما بين البلدان النامية، كان التحول إلى التصنيع واضحًا فى حصة المصنوعات المتزايدة باعتبارها نسبة مئوية من إجمالى الصادرات، حيث زادت من ١٧ و٥٤ بالمائة على التوالى فى عام ١٩٨٠ إلى ٥١ و٦٥ بالمائة فى عام ٢٠٠٨[4]. ولم يمتد هذا النمط إلى الشرق الأوسط وكومنولث الدول المستقلة خليفة الاتحاد السوفيتى. فقد ظل معظم تلك البلدان معتمداً بشكل كبير على صادرات الوقود ومنتجات التعدين المسئولة عن أكثر من ثلثى عائدات التصدير. وفى إفريقيا وأمريكا اللاتينية ظل عدد من البلدان ـ كالأرجنتين ـ يكسب غالبية عائد صادرات السلع من بيع المنتجات الغذائية[5].

بين بعض البلدان الصناعية الأقدم ألقــت الأنماط التجــارية المتطورة الضوء على تحـول مـهم آخـر، وهـو التـحـول من التـصنيع إلى الخــدمات. وكـانت الخـدمـات التـجـارية مـسئولة عن ٢٩,٣ بالمـائة من إجمـالى صـادرات المملكة المتـحدة فى عـام ٢٠٠٠، و٣٩,٨ بالمائة فى عام ٢٠٠٩، وبالنسبة للولايات المتحدة كانت الأرقام المقابلة هى ٢٦,٢ بالمائة فى عام ٢٠٠٠ و٣١ بالمـائة فى عام ٢٠٠٩[٦].

أكدت زيادة التجارة بين الأقاليم فى المصنوعات فكرة ثالثة، وهى ظهور "المشاركة فى الإنتاج" والتعهيد الخارجى. ففى عام ١٩٨٠ تقريباً بدأت أعداد كبيرة من الشركات متعددة الجنسيات نقل المواد الخام والأجزاء فى أنحاء العالم إلى نقاط نقطة التجميع الأكثر تميزاً. وكان واضع استراتيجيات الأعمال بيتر دراكر أول من أشاع هذا الاتجاه الذى أسماه "المشاركة فى الإنتاج". فإدراكًا منه لكون البلدان النامية بها فائض عمال يتوقون إلى العمل كثيف العمالة، ولأن البلدان المتقدمة تواجه تكاليف عمالة أعلى، تنبأ دراكر بزيادة سريعة فى أنشطة المشاركة فى الإنتاج. وسوف تُجمَّع المنتجات التى يجرى تصميمها وتسويقها فى البلدان ذات الدخل المرتفع فى الدول ذات الدخل المنخفض بما يحقق النفع المتبادل لكل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية[٧].

لتوزيع التكاليف والمخاطر، سارعت الشركات متعددة الجنسيات ببدء التعهيد الخارجى بمهام لموردين فى الخارج بدلاً من تشغيل مصانع التجميع الخارجية الخاصة بها: وكان الكثير من العمل الخارجى يجرى فى مناطق تجارية أجنبية معفاة من الضرائب، كتلك التى أُقيمت فى تايوان فى الستينيات. وعادةً ما كانت تلك المنشآت تجمِّع الأصناف منخفضة التكنولوجيا كالملابس والأحذية والإلكترونيات. وبمرور الوقت تغير النمط. إذ أصبح العمال فى البلدان النامية، كسنغافورة وتايوان وكوريا على قدر كبير من التعليم والتقدم التقنى. وكان انتشار التكنولوجيا يعنى أن المهام التى كانت تتم فقط فى البلدان الصناعية ذات الدخل المرتفع يمكن أداؤها فى أى مكان. ونتيجة لذلك ، بدأت كذلك الوظائف رفيعة المستوى فى عمليات المكاتب الخلفية والأبحاث والهندسة تنتقل إلى الخارج. ومع أن الريادة كانت للشركات التى تتخذ من الولايات

المتحدة مقرًا لها فى التعهيد الخارجى فى شرق آسيا وجنوبها، فلم تتأخر الشركات الأوروبية كذلك. إذ وجد الكثير منها أن من المفيد نقل العمل إلى شرق أوروبا حيث يتحدث الناس اللغة الألمانية على نطاق واسع[٨].

بحلول العقد الأول من القرن الحادى والعشرين كانت المشاركة فى العمل فى استراتيجيات الشركات قد تطورت تطورًا كبيرًا لدرجة أنه فى المشروعات الكبيرة غالبًا ما تستأجر الشركات فرقًا فى بلدان بعيدة عن بعضها وعمالاً ذوى مستويات مهارة مختلفة. وكان أحد الأمثلة مقاربة بوينج لتصميم وإنتاج الطائرة بوينج ٧٨٧ "دريملاينر". فقد اختارت بوينج العمل مجمِّعًا ومكمِّلا نهائيا للأجزاء والمكوِّنات. وعهدت خارجيًا بسبعين بالمائة من التصميم والإنتاج، وتعاقدت مع حوالى ٥٠ مورِّدًا أكثر من نصفهم خارج الولايات المتحدة. وفى المقابل لجأ المورِّدون الخارجيون إلى أكثر من ٩٠٠ مقاول صغير من الباطن.

استفادةً من المكوِّنات خفيفة الوزن (البلاستيك وألياف الكربون)، أصبح تطوير هذه الطائرة وإنتاجها مشروعًا عالميًا يشمل شبكة شاسعة من المورِّدين. فقد صمم اليابانيون والإيطاليون وبنوا قطاعات جسم الطائرة المركَّب والجناحين. وصمم حوالى ٢٠٠ مهندس روسى أجزاء الطائرة المصنوعة من التيتانيوم. ونقلت طائرات بوينج ٧٤٧ - المسماة "دريمليفترز" - الأجزاء والوحدات المجمعة إلى إيفرت بواشنطن، حيث تولى العمال النقابيون تجميعها مع بعضها. وفى هذا المثال عملت المشاركة فى الإنتاج بشكل غير صحيح. وسقط مشروع بوينج ٧٨٧ قبل عامين من الموعد المقرر. فقد شملت مشكلات المورِّدين الصعوبات اللغوية وغيرها من حالات الاضطراب والفوضى. وللحفاظ على سلامة نموذج التعهيد الخارجى، اكتشفت بوينج أنه يتعين عليها دفع تعويض لبعض المورِّدين وإقراض الأموال لموردين آخرين[٩].

على الرغم من التعهيد العالمى والتجارة بين الأقاليم، فقد ظلت التجارة داخل الأقاليم المفردة (التجارة البينية داخل كل إقليم) مسئولة عن أغلبية تجارة السلع العالمية. وجرى جزء كبير من تلك التجارة البينية داخل الإقليم بين أعضاء الاتحاد الأوروبى.

ومع ذلك فإنه داخل أمريكا الجنوبية والوسطى، والشرق الأوسط، وإفريقيا، بلغت نسبة التجارة البينية داخل الإقليم ٢,٥ بالمائة فحسب من إجمالى الصادرات[١٠].

يؤكد الاختصاصيون التجاريون أنه على مدى الفترة كلها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية زادت التجارة الدولية على نحو أسرع من إجمالى الناتج المحلى فى الدول المفردة. وطبقًا لبيانات منظمة التجارة العالمية، زادت الصادرات العالمية ٢٦ ضعفًا من الناحية الإجمالية فى الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ٢٠٠٩، بينما زاد إجمالى الناتج المحلى العالمى ثمانية أضعاف فحسب. وزادت التجارة فى المصنوعات على نحو أسرع بكثير من منتجات الطاقة/التعدين والزراعة[١١]. وحدث أسرع نمو فيما بين عام ١٩٥٠ وصدمة النفط فى عام ١٩٧٣، وبعد ذلك بطأت أسعار الوقود المرتفعة والتضخم من سرعة النمو الحقيقى، لكن النمو السريع استؤنف فى التسعينيات. ومن بين العوامل الأساسية كانت أسعار الوقود المنخفضة وانهيار الاتحاد السوفيتى. وأضافت القرارات اللاحقة الخاصة بفتح المزيد من البلدان النامية اقتصاداتها للتجار والاستثمارات ما بين أربعة وخمسة مليارات شخص إلى السوق العالمية.

جدير بالذكر أنه بينما زادت التجارة بشكل كبير أثناء العقود الثلاثة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، كان جزء كبير منها يعكس تعافى أوروبا واليابان. وخلال تلك الفترة لم يشارك جزء كبير من العالم بفاعلية فى الاقتصاد العالمى. إذ نظمت الحكومات جزءًا كبيرًا من التجارة بقيود التبادل والأذون وغيرها من الوسائل الإدارية. وسعى الاتحاد السوفيتى والصين وحلفاؤهما لتنفيذ السياسات الإقليمية القائمة على الاكتفاء الذاتى. وكانت ترغب فى تعزيز شكل بديل من التنظيم الاقتصادى، وهو الشكل الذى ينطوى على ملكية الدولة لوسائل الإنتاج (الاشتراكية) والتخطيط المركزى. وتبنت مجموعة ثالثة من البلدان، بعضها استقل حديثًا فى آسيا وإفريقيا والأمريكتين، سياسات إحلال الواردات. إذ سعت لتحفيز المصانع المحلية وتحطيم النمط الاستعمارى الخاص بالاعتماد على الاقتصادات المتقدمة فى أوروبا وأمريكا الشمالية التى يصدرون منها المعادن والسلع الزراعية.

بالنسبة للدول النامية فى آسيا، أثبت التعافى السريع فى اليابان، باستخدام نموذج النمو الذى توجهه الصادرات، أنه نموذج محفِّز. وابتداءً من منتصف الستينيات، تبنت تايوان وهونج كونج وسنغافورة وماليزيا وكوريا الجنوبية وتايلاند جميعًا نماذج تجارية مشابهة ذات توجه خارجي. فقد بدأت تايوان الاتجاه بمناطق التصنيع من أجل التصدير بها لإنتاج المنسوجات والملابس والإلكترونيات. وعلى مدى الجيل التالى نجحت تايوان فى زيادة حصتها من الصادرات العالمية عشرة أضعاف من ٠,٢ فى عام ١٩٦٣ إلى ٢ بالمائة فى أواخر الثمانينيات[١٢].

شاركت البلدان المنتجة للنفط فى الشرق الأوسط فى الاقتصاد العالمى على نحو مختلف. ففيما بين عامى ١٩٧٣ و١٩٨٣ حسَّنت البلدان المصدرة للنفط فى الشرق الأوسط حصتها من التجارة العالمية. لكن تلك المكاسب، المستمدة من أسعار النفط المرتفعة، هبطت عندما انخفضت الأسعار خلال الثمانينيات. وارتفعت أسعار النفط بشكل كبير مرة أخرى فى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، حيث امتلك المزيد والمزيد من سكان الصين والهند السيارات وزاد الطلب العالمى على النفط بشكل كبير.

حدث التغير المهم الآخر فى أنماط التجارة الدولية فى أوائل التسعينيات. فمع انهيار الاتحاد السوفيتى دخل الاقتصاد العالمى مرحلة أخرى من انفتاح الأسواق. إذ سعى الكثير من الدول السوفيتية السابقة إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى. وكذلك غيرت الصين، التى كانت فى يوم من الأيام النموذج الآسيوى للاشتراكية، مسارها بتبنيها نموذجًا ذا توجه خارجي ودعوتها الاستثمار الأجنبى ونقل التكنولوجيا. وأوحت تلك الأحداث بالثقة الليبرالية الجديدة الزائدة عن الحد فى كتب مثل "نهاية التاريخ" لفرانسيس فوكوياما و"اللكزس وشجرة الزيتون" لتوماس فريدمان. وقد احتفى كلاهما بعودة الأسواق الحرة وحرية التجارة[١٣].

مع تردد أصداء تلك الأحداث الضخمة فى أنحاء العالم النامى، تبنت بلدان نامية أخرى سياسات التجارة المفتوحة. وبدافع من النجاح الذى حققته النمور الآسيوية

وانهيار الاقتصادات الموجهة فى شرق أوروبا، اختارت بلدان صناعية كثيرة تحرير اقتصاداتها واجتذاب المستثمرين الأجانب. فقد خفضت التعريفة الجمركية، ورفعت القيود عن الصناعات، وقلصت الدعم. وألغى الكثير منها احتكارات تجارة الدولة وتبنى العملات القابلة للتحويل. وبعد إنهاء دورة أوراجواى لمفاوضات التجارة متعددة الأطراف فى عام ١٩٩٤، تعامل الكثير منها بجدية مع حقوقها والتزاماتها فى نظام التجارة المفتوحة[١٤].

حدثت بعض التحولات الأكثر أهمية فى نصف الكرة الغرب، حيث تبنت الأرجنتين وتشيلى والمكسيك سياسات أكثر انفتاحًا وموالاة للعمال، برفع القيود عن اقتصاداتها والمشاركة فى السوق العالمية. وحدث أحد أبرز التغيرات فى السياسة التجارية فى المكسيك فى أواخر الثمانينات، كما أشرنا فى الفصل الرابع. وإدراكًا لحاجة البرازيل إلى توليد المزيد من فرص العمل للسكان الذين تتزايد أعدادهم بسرعة، استمع الرئيس ميجيل دى لا مدريد إلى نصائح مجموعة الاقتصاديين الدارسين فى الولايات المتحدة. وشمل هؤلاء رجلاً سوف يختاره خليفة له، وهو كارلوس ساليناس دى جوتارى. ونصح الاقتصاديون بالتخلى عن تصنيع إحلال الواردات وبدمج المكسيك فى الاقتصاد العالمى. وسرعان ما بدأت المكسيك إغراء المستثمرين الأجانب وخصخصة بعض الصناعات المملوكة للدولة. وانضمت إلى الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات)، وشجعت توسع الماكيلادوراس (المصانع التوأم)، وهى فى المقام الأول منشآت لتجميع الملابس وأجزاء السيارات والإلكترونيات من أجل السوق الأمريكية من واردات معفاة من الضرائب.

فى تلك الأثناء، غيرت تطورات أخرى الاقتصاد الدولى فيما بعد الحرب الباردة، ودعمت قوى ناشئة بعينها. ودخلت الصين وروسيا الاقتصاد الدولى من جديد - الأولى باعتبارها مصدرًا للمصنوعات والثانية باعتبارها مصدرًا للنفط والغاز. وأفاد انتعاش فى أسعار السلع الدولَ النامية فى إفريقيا والشرق الأوسط والأمريكتين. وإحدى نتائج

هذه التغيرات العميقة هو أن نصيب الصادرات العالمية الذى تحوزه أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبى الموسع واليابان بدأ فى التناقص. ولم يكن توسع التجارة الإقليمية فى أمريكا الشمالية من خلال النافتا ونمو الاتحاد الأوروبى كافيين لتغيير هذا النمط. وكانت الصورة العكسية للانحدار النسبى للبلدان الصناعية هى ظهور مجموعة مختلفة من الدول النامية التى تصنِّع منتجات كثيفة العمالة. وكانت هذه الدول مسئولة عن ثلثى صادرات العالم من الملابس وأكثر من نصف صادرات التليفونات المحمولة ومعدات المكاتب[١٥].

مع نهاية العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، كانت الصين قد أصبحت أكبر مصدِّر فى العالم - وكانت تسعة بلدان آسيوية من بين أكبر ٢٠ مصدِّرًا فى العالم. وبعد الصين، شملت القائمة اليابان وكوريا وهونج كونج وسنغافورة وتايوان وماليزيا وتايلاند والهند. وهناك خمس دول تجارية كبيرة متاخمة للمحيط الهادى، هى الولايات المتحدة وروسيا وكندا والمكسيك وأستراليا. والعشرون دولة الأولى مجتمعة مسئولة عن ٦٥ بالمائة من التجارة العالمية.

كان لظهور البلدان النامية باعتبارها مصدِّرة للمصنوعات وتحول الدول الصناعية الأقدم إلى مستوردة أساسية للمصنوعات تبعات سياسية واقتصادية. وساند العمال القلقون والمفصولون فى البلدان المتقدمة، تقودهم النقابات، السياسات التجارية الحمائية، آملين فى إنقاذ وظائفهم. وأفرزت الزيادة الكبيرة فى الواردات اختلالات تجارية ضخمة، وعجوزات مزمنة فى الحساب الجارى، فى بريطانيا والولايات المتحدة.

شمل العامل الأساسى الآخر الداعم للتوسع التجارى تكاليف النقل والاتصالات المنخفضة. فأسعار الشحن وتكاليف التخزين المرتفعة تعمل عمل التعريفة الجمركية الحمائية فى إحباط التجارة الدولية. لكن التحول إلى الرحلات الجوية والاستخدام المحسَّن للشحن بالحاويات ساعد على تقليل النفقات العامة. ففى عام ١٩٦٥ كان الشحن الجوى مسئولاً عن حوالى ٦ بالمائة من واردات الولايات المتحدة.

وبحلول عام ١٩٩٨ كان مسئولاً عن حوالى ٢٥ بالمائة. وكان النقل الجوى مسئولاً عن ٨ بالمائة من الصادرات فى عام ١٩٦٥، وما يربو على ٢٩ بالمائة فى عام ١٩٩٤، وبشكل خاص، مكَّن الشحن الجوى طويل المدى المحسَّن شبكات التوريد العالمية من الازدهار، وخاصةً بالنسبة للأصناف عالية القيمة. وكذلك سرعت السفن الأسرع والناقلات ذات الأجسام العريضة الاتجاهات، مما يعكس سرعة السفن المتزايدة وتقليل الوقت اللازم للشحن والتفريغ. وقد انخفضت تكاليف المكالمات الدولية ونقل المعلومات بشكل كبير جداً، بينما حسَّنت الإنترنت الاتصالات وتدفق المعلومات على نحو ملحوظ[١٦].

مفاوضات التجارة متعددة الأطراف

إلى جانب العوامل الاقتصادية والتطورات التكنولوجية، يورد الكثير من اختصاصيى التجارة سببًا آخر لاتساع التجارة الدولية، وهو التغيرات السياسية الناتجة عن المفاوضات الدولية. فعلى امتداد ما يزيد على ٦٠ عامًا، أزالت المفاوضات متعددة الأطراف تحت رعاية الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات) ومنظمة التجارة العالمية الحواجز التى تقف فى وجه التجارة فى السلع والخدمات. وقد أوجدت آلية تسوية للمنازعات قائمة على القوانين تؤدى إلى اتساع الأعمال. وبتخفيض التعريفة الجمركية بين أعضائه، أسهم نظام الجات/منظمة التجارة العالمية فى زيادة التجارة بشكل كبير. وتقدر منظمة التجارة العالمية أن متوسط التعريفة الجمركية الخاصة بالبلدان الصناعية هبط من ٢٠ إلى ٣٠ بالمائة فى عام ١٩٤٧ إلى أقل من ٤ بالمائة بحلول عام ١٩٩٥ نتيجة للمفاوضات متعددة الأطراف[١٧].

جدول ٦-١ أكبر عشرين مصدِّر للسلع (٢٠٠٩)

البلد أو الوحدة	عدد السكان (بالمليون)	إجمالى التجارة/ إجمالى الناتج المحلى (٪)	صادرات السلع (٪)	الخدمات التجارية(*) (٪)
١- الاتحاد الأوروبى	٤٩٨,٦	٢٨,٦	١٦,٢	٢٦,٣
٢- الصين	١٣٣١,٥	٥٨,٦	١٢,٧	٥,٢
٣- الولايات المتحدة	٣٠٧	٢٧,٣	١١,٢	١٩,٢
٤- اليابان	١٢٧,٦	٣٢,٢	٦,٢	٥,١
٥- كوريا الجنوبية	٤٨,٧	٩٦,٩	٣,٩	٢,٣
٦- هونج كونج	٧	٤٠٦,٦	٣,٥	٣,٥
٧- كندا	٣٣,٧	٦٤,٣	٣,٤	٢,٣
٨- روسيا	١٤١,٩	٥١,٤	٣,٢	١,٧
٩- سنغافورة	٥	٤٠٦	٢,٩	٣,٥
١٠- المكسيك	١٠٧,٤	٥٨,١	٢,٤	٠,٦
١١- تايوان ٢٣,١	٢٣,١	١٢٩,٧	٢,٢	١,٢
١٢- المملكة العربية السعودية	٢٥,٤	٩٦,٥	٢	٠,٤
١٣- الإمارات العربية المتحدة	٤,٦	١٧١,٣	١,٩	٠,٤
١٤- سويسرا	٧,٧	١١١,٢	١,٨	٢,٨
١٥- الهند	١١٥٥	٤٦,٢	١,٧	٣,٥
١٦- ماليزيا	٢٧,٥	١٨٥,٨	١,٧	١,١
١٧- أستراليا	٢١,٩	٤٤,٥	١,٦	١,٧
١٨- البرازيل	١٩٣,٧	٢٤,٨	١,٦	١,١
١٩- تايلاندا	٦٧,٨	١٣٩,٤	١,٦	١,٢
٢٠- النرويج	٤,٨	٧٤,٣	١,٣	١,٥

(*) النصيب من التجارة العالمية لا يشمل التجارة بين أعضاء الاتحاد الأوروبى.

المصدر: World Trade Organization, ITS 2010, 14, 16

بدأت الجات، وهى ترتيب تعاقدى بين الحكومات، فى عام ١٩٤٨ بثلاثة وعشرين عضواً. وكان قادة هذا النادى التجارى هم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكذلك قيادات أخرى من الكومنولث البريطاني - أستراليا وكندا ونيوزيلندا. وكان نصف الأعضاء المؤسسين بلدانًا نامية شملت البرازيل وتشيلى والهند وباكستان وجنوب إفريقيا. وكانت الجات فى أول أيامها منتدى لمفاوضات تحرير التجارة ومناقشات السياسة التجارية. وحتى السبعينيات كانت منظمة صغيرة غير ملحوظة بشكل كبير، وكانت بلدان شمال الأطلسى، وهى الدول الأكثر اشتغالاً بالتجارة الدولية، تمثل القيادة. وحينما كانت الولايات المتحدة والأوروبيون يوافقون، كانت البلدان النامية تحذو حذوهم بصورة عامة. وفى البداية كان قادة الجات يصرون على التطبيق الشامل لمبادئ المنظمة الأساسية الخاصة بعدم التمييز والتبادل، وكانت البلدان النامية، التى تفتقر إلى القدرة على المشاركة فى النظام، تتجاهل فى الغالب حقوقها وواجباتها.

بمرور الوقت، ستصبح البلدان النامية أكثر إصرارًا، خاصةً بعد تكوين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) فى عام ١٩٦٤، وستصر على معاملة خاصة وإعفاء خاص من القواعد لسياسات تصنيع إحلال الواردات الخاصة بها. وخلال أواخر الستينيات والسبعينيات سيطالب أعضاء الأونكتاد بأفضليات تجارية من جانب واحد تسمح لهم بالوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة دون توفير وصول مقابل إلى أسواقها. وأكدت دورة طوكيو التى انتهت فى عام ١٩٧٩ على المعالجة الخاصة والمختلفة للبلدان النامية.

وخلال دورة أوراجواى (١٩٨٦-١٩٩٤)، أصبحت البلدان النامية أكثر مشاركة فى العملية متعددة الأطراف. وعندما تحولت الجات إلى منظمة التجارة العالمية، سرعان ما أصبح بالمنظمة الجديدة ١١١ عضواً أغلبهم من البلدان النامية. وكان واضحًا أن ميزان القوى ينتقل من الدول صاحبة أكبر حصة فى التجارة الدولية إلى تحالف أوسع من البلدان الناشئة المصممة على تحسين نموها بالمشاركة فى الاقتصاد العالمى. وكانت علاوة على ذلك حريصة على حماية حقوقها من التمييز الذى يمكن أن يضر مبدأ عدم التمييز.

ولكى نفهم التطورات فى النظام التجارى متعدد الأطراف خلال فترة الثلاثين عامًا التى نستعرضها، من المفيد استعراض عملية الجات ودورات التفاوض الأساسية.

مفاوضات الجات

فى ظل الجات، كانت هناك سلسلة من دورات التفاوض التجارى متعدد الأطراف. وجرت المفاوضات فى چنيف (١٩٤٧) قبل الإنشاء الرسمى للجات، وأنيسى بفرنسا (١٩٤٩)، وتوركـواى بإنجلتـرا (١٩٥٠-١٩٥١)، و چنيف (١٩٥٦)، و چنيف (١٩٦٠-١٩٦٢). وركزت هذه الدورات على تخفيض التعريفة الجمركية وشملت المفاوضات الثنائية بالمنتج تلو الآخر بين المورِّدين الأساسيين. وحينذاك كانت الامتيازات الناتجة معممة على أساس الدولة الأولى بالرعاية لكل أعضاء الجات. ومع أن هذه المقاربة سهلت المفاوضات بين البلدان الأكثر اهتمامًا بشأن المنتَج الواحد، فقد مكنت القوى الصناعية الناشئة والمتعافية، كاليابان، من الوصول إلى الأسواق دون تقديم امتيازات مقابلة خاصة بها. وخلال دورة كنيدى (١٩٦٢-١٩٦٧)، تبنت المفاوضات صيغة خطية للتعريفات الجمركية الشاملة، وهى مقاربة تجنبت مفاوضات المنتج تلو الآخر الشاقة والمضيعة للوقت مع المورِّدين الكبار.

بصورة عامة، يُعتقَد أن أنجح دورات الجات هى الدورة الأولى فى چنيف ودورة كنيدى. ففى هاتين الدورتين أجاز الكونجرس الأمريكى تخفيضات كبيرة فى الرسوم الجمركية (بلغت ٥٠٪ من المعدلات القائمة) وتخفيضات كانت حوالى ٣٥ بالمائة فى المتوسط. ولاحظ بعض الباحثين أن الامتيازات المعلنة أثرت على الدول المشاركة فى المفاوضات بشكل مختلف. فبينما خفضت الولايات المتحدة تعريفتها الجمركية من مستويات عام ١٩٣٠ المرتفعة، استخدم الكثير من البلدان الأوروبية التى أضرتها الحرب قيود على سعر الصرف والقيود الكمية لتأخير الوصول إلى أسواقها. وبررت الكثير من هذا الحاجة إلى إعادة بناء الاقتصادات التى أضرتها الحرب، لكن الأثر كان إفادة القوى الحمائية وتمكين حكومات أوروبية بعينها من اتباع سياسات صناعية تفيد المنتجين المحليين[١٨].

أفرزت دورة كنيدى نتائج غير متماثلة أخرى. فبينما تفاوضت الولايات المتحدة والسوق المشتركة على خفض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية، مما أدى إلى تخفيضات تراوحت بين ٣٦ و٣٩ بالمائة، أبت السوق المشتركة، التى صاغت سياستها الزراعية المشتركة مؤخراً، أن تقدم امتيازات كبيرة بشأن الزراعة. ولم تشارك البلدان النامية بفاعلية فى الدورة. ورفض واحد وأربعون عضواً، بينهم القوتان التجاريتان الناشئتان سنغافورة وماليزيا، الانضمام إلى المفاوضات. وفاوض ١٧ بلداً آخر بموجب ترتيبات خاصة لم تتطلب المعاملة بالمثل. وبذلك كسبت الأسواق الناشئة الكبيرة كالأرجنتين والبرازيل والهند وإندونيسيا وكوريا وباكستان فائدة الامتيازات المقدمة من القوى الصناعية، لكنها امتنعت عن خفض تعريفاتها الجمركية أو تقييدها. كما أبت اليابان أن تقدم امتيازات مساوية إلى حد كبير، حيث أدركت أن الولايات المتحدة عازمة على تمرير اتفاقية لإرضاء جدول الكونجرس لإنهاء المفاوضات[١٩].

ومع أن دورة كنيدى بدأت بتوقعات مرتفعة، فقد كانت الإنجازات الأساسية فى إلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية التى تتبادلها البلدان التجارية الرئيسية فى أوروبا وأمريكا الشمالية. وهبط المقابل حسب القيمة على الواردات الأمريكية الخاضعة للرسوم من ١٢,٢ بالمائة فى عام ١٩٧٦ إلى ٨,٦ بالمائة فى عام ١٩٧٢ عند تنفيذ امتيازات دورة كنيدى بالكامل، حيث فتحت فعلياً السوق الأمريكية الضخمة للمنافسة الدولية.

حتى السبعينيات كانت مفاوضات التجارة متعددة الأطراف برعاية الجات تركز على خفض التعريفة الجمركية. وشملت دورة طوكيو (١٩٧٣-١٩٧٩) كذلك الحواجز الحدودية - كالتعريفات الجمركية والحصص - لكنها سعت مع ذلك إلى معالجة مجموعة من الحواجز غير الجمركية وإلى مد نظام الجات إلى مجالات اهتمام أخرى بالأعمال متعددة الأطراف، كالمشتريات الحكومية. لكن ثبت أن النتائج بصورة عامة مخيبة للآمال. فقد حققت دورة طوكيو ما هو أقل بكثير مما حققته دورة كنيدى السابقة التى انتهت فى عام ١٩٦٧، وبينما وافقت البلدان المتقدمة على خفض التعريفة الجمركية على

السلع الصناعية بمقدار الثلث تقريبًا، كان هناك تقدم قليل بشأن الزراعة. ورفضت الجماعة الأوروبية تخفيض نظام الضرائب المتغير حمايةً للزراعة.

ربما كان أعظم إنجاز للدورة فى توسيع قواعد الجات لتشمل أمورًا غير التعريفة الجمركية. فقد أقرت الحكومات العديد من "القوانين" غير الجمركية المتصلة بالرسوم التعويضية والدعم والرسوم المضادة للإغراق ومعايير المنتجات والحواجز التقنية وتراخيص الاستيراد والمشتريات الحكومية وتقييم الجمارك.

كما هو الحال فى مفاوضات الجات السابقة، لم تشارك الدول النامية بشكل فعال. ومع أنها أكدت حق الجميع فى امتيازات التعريفة الجمركية الممنوحة من البلدان الغنية لبعضها البعض، فقد كانت لها مجموعة مختلفة من الأولويات وقليل من الموارد التى تشارك بها فى المفاوضات. وفى السبعينيات تطلعت إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) ومديره راؤول بريبيش لتولى القيادة. وحينذاك حث بريبيش، الاقتصادى الأرچنتينى الذى شجع ذات يوم التعريفة الجمركية وإحلال الوارد كسبيل للتنمية، الدول الصناعية على توفير أفضليات التعريفة الجمركية من جانب واحد لصادرات الفقراء. وفى دورة طوكيو، اختار أعضاء الجات جعل نظام الأفضليات المعمم دائمًا. وبذلك تخلى أعضاء الجات بصفة جوهرية عن المبدأ الأساسى الخاص بعدم التمييز من أجل البلدان النامية.

قدمت الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية برامج أفضلية مشابهة. وقد سمح البرنامج الأمريكى للبلدان النامية بالوصول إلى السوق الأمريكية معفاةً من الرسوم الجمركية مع الخضوع لبعض القيود. وكان الفرع التنفيذى يراجع سنويًا أحقية كل بلد ليقرر ما إذا كانت صادراته تجاوزت مستويات معينة أم لا. وفى بعض الأحيان كانت تغير وضع البلدان أو تخرج منتجات لها أحقية فى الأفضليات. وكانت إحدى نتائج برامج الأفضليات الأحادية هى أن البلدان النامية ظلت تتحمل مسئولية قليلة عن النظام متعدد الأطراف، بل إنها تطلعت إلى المفاوضات الثنائية مع الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة من أجل الفوائد التجارية. كما أنها بذلت مجهودًا قليلاً لتحرير تعريفتها الجمركية وتقييدها فى مواجهة التغيرات المستقبلية.

بينما خاب أمل كثيرين فى النتائج، فإنه يُقال إن دورة طوكيو فعلت ما هو أكثر من استدامة العملية متعددة الأطراف. فقد اتخذت خطوات مهمة لأقلمة النظام التجارى العالمى مع الظروف المتغيرة، حيث مدت قواعد التجارة الدولية إلى القضايا غير الجمركية. واختارت أوروبا والولايات المتحدة ألا تعالج مشكلة المستفيدين بالمجان على أساس القضايا الجمركية - أى البلدان التى تسعى للاستفادة من التخفيضات الجمركية لبلد آخر دون أن تعطى الكثير فى المقابل، كاليابان. ومع ذلك طبقت مفهوم المعاملة بالمثل على القوانين غير الجمركية العديدة. ولكى تستفيد دولة ما من القوانين كان يتعين عليها القيام بالواجبات. وليس مستغربًا أن معظم الدول النامية انسحبت من هذه الترتيبات. وبعد عقد من الزمان، التزم ٢٥ بلدًا فحسب بالقوانين الخاصة بالإغراق والدعم، ووافق ١٢ بلدًا فحسب على فتح المشتريات الحكومية أمام المنافسة الأجنبية.

خلال أوائل الثمانينيات كان هناك قليل من الحماس لدورة أخرى متعددة الأطراف، ذلك أن ارتفاع معدل البطالة والركود الاقتصادى دفع الدول إلى الانكفاء على نفسها. لكن المخاوف من النزعة الحمائية التى عادت من جديد واتفاقيات حرية التجارة الثنائية دفعت الجماعة الأوروبية واليابان والولايات المتحدة إلى بدء ما يُسمَى دورة أوراجواى، وهى ثامن وآخر دورات الجات. وقد فعلت ذلك فى سبتمبر من عام ١٩٨٦ عندما عقدت الجات اجتماعًا وزاريًا فى پونتا ديل إيست بأوراجواى. وكما اتضح، فقد ثبت أن دورة أوراجواى دورة ماراثون، حيث استغرقت سبع سنوات ونصف لتنتهى فى عام ١٩٩٤، لكنها شملت رقمًا قياسيًا بلغ ١٢٣ بلدًا.

كان من بين أهداف دورة أوراجواى تحسين طرق عمل النظام التجارى الدولى، وخاصةً فى الزراعة والدعم والإجراءات الوقائية وحل المنازعات والإجراءات غير الجمركية. وكانت للولايات المتحدة ترى أن الهدف الرئيسى تعديل عملية حل منازعات الجات غير الفعالة التى سمحت للأعضاء بالحيلولة دون أية نتيجة معاكسة. ورغبت الولايات المتحدة كذلك فى تشجيع ظروف التجارة الأكثر انفتاحًا ونزاهةً فى السلع الزراعية وتحسينات فى شروط الجات لمعالجة بعض الممارسات التجارية غير النزيهة. وشعورًا بالإحباط من البلدان المستفيدة بالمجان وعدم وجود المعاملة بالمثل، وجَّه الكونجرس المفاوضين إلى

الحصول على حق الوصول إلى الأسواق المحسَّنة للمصدِّرين الأمريكيين إلى البلدان النامية. واختلف الاتحاد الأوروبى بشأن الزراعة إلا أنه كانت له مجموعة مشابهة من المصالح - تحسين تسوية المنازعات، ووضع قواعد للخدمات، والحصول على قدرة أكبر على الوصول إلى أسواق البلدان النامية.

مع وجود هذا العدد الكبير من الأهداف وهذا العدد الكبير من المشاركين، ليس مستغربًا أن دورة أوراجواى أثبتت أنها ممارسة محبِطة. فبينما كانت الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية فى الدورات السابقة لاعبين أساسيين، فقد تولت البلدان النامية دورًا فعالاً. ومن بين ١٢٣ مشاركًا، كان الثلثان بلدانًا نامية.

كان الاتفاق الذى شمل الدول النامية والدول المتقدمة المفتاح إلى الاتفاق النهائى. فقد وافقت البلدان الغنية على إزالة القيود المفروضة على واردات المنسوجات والملابس وتحسين الوصول إلى الأسواق بالنسبة لمنتجات العالم النامى الزراعية، مقابل مد النظام متعدد الأطراف ليشمل الملكية الفكرية والخدمات والاستثمار المتصلة بالتجارة. وكان الواقع التجارى وراء التسوية. وكان الكثير من الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات ترغب فى الوصول المحسَّن إلى الأسواق الناشئة. وكان الكثير منها محبطًا من قيود المحتوى المحلى فى البلدان المضيفة التى كانت تنظم أنشطتها الاقتصادية. وسعت الشركات متعددة الجنسيات إلى حرية أكبر فى إدارة عملياتها بأكفأ طريقة ممكنة. كما أن وول ستريت وصناعة التأمين وعمالقة الاتصالات سعت للحصول على فرص لبيع المنتجات والخدمات فى الأسواق النامية بالشروط نفسها التى يتمتع بها المنافسون فى البلد المضيف. وأصرت صناعة الترفيه والصناعات الدوائية على حماية أقوى لبراءات الاختراع وحقوق الملكية.

كانت النتيجة الأكثر أهمية نتيجة مؤسسية. وأنشأ الاتفاق النهائية مؤسسة دائمة - منظمة التجارة العالمية - لتحل محل الاتفاقية التعاقدية المؤقتة - الجات - التى ظلت قائمة لمدة ٥٠ عامًا تقريبًا. وسوف تكون منظمة التجارة العالمية بمثابة منتدى وأداة لتنفيذ الاتفاقيات التجارية. واحتوت اتفاقية دورة أوراجواى على ١٣ اتفاقًا مختلفًا

تغطى التجارة فى البضائع والزراعة، وإجراءات الصحة والصحة النباتية، والمنسوجات والملابس، والحواجز التقنية أمام التجارة (المعايير)، وإجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، ومكافحة الإغراق، وتقييم الجمارك، وتفتيش ما قبل الشحن، وقواعد المنشأ، وإجراءات ترخيص الواردات، والدعم، وإجراءات التعويض، والإجراءات الوقائية. وبالإضافة إلى ذلك، وافق المفاوضون على الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات، واتفاقية جوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وتفاهم تسوية المنازعات، وآلية مراجعة السياسة التجارية، وأربع اتفاقيات تجارية متعددة الأطراف تغطى المشتريات الحكومية والطائرات المدنية ومنتجات الألبان ولحم البقر. إلا أن تلك الاتفاقيات متعددة الأطراف لم تشمل الأعضاء كافةً. وأعد الفصل الأخير كذلك أجندة تفاوض إضافية، وهى الأجندة التى تضمنت الخدمات المالية وخدمات الاتصالات الأساسية، والطائرات المدنية. وقد تُركت هذه الأمور دون حل إلى حد كبير لحين إجراء مفاوضات لاحقة.

من وجهة نظر البلدان النامية، كانت الاتفاقيات الخاصة بالمنسوجات والملابس والخاصة بالزراعة هى الأهم. ووعدت اتفاقية المنسوجات بإلغاء حصص البلدان من واردات المنسوجات والملابس بحلول الأول من يناير عام ٢٠٠٥، وقد نُفِّذ ذلك وأفاد مصدرى المنسوجات رخيصة التكلفة - الصين وبنجلاديش وڤيتنام. لكن الكثير من المنتجين الأفارقة غير الأكفاء تكبدوا خسائر كبيرة، وكذلك الحال بالنسبة للبلدان متوسطة الدخل ذات الهياكل مرتفعة التكلفة، كالفلبين وتايوان وتركيا وكوريا الجنوبية. وفى الزراعة وافقت البلدان الأعضاء على وضع نظام عادل وذى توجه سوقى. كما تعهدت بتحسين الوصول إلى أسواقها وخفض الدعم للزراعة وتخفيض دعم الصادرات. لكن دورة أوراجواى تركت للمفاوضات المستقبلية الاتفاق على كيفية تحقيق تلك الأهداف، وسوف تقول البلدان الفقيرة بشىء من التبرير إن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى لم يفيا بوعودهما الخاصة بالصفقة.

كما اتضح، فإن أكثر جوانب حزمة التجارة إثارة للجدل هى منظمة التجارة العالمية وآلية حل المنازعات الخاصة بها. وكانت الجات تُدار بالإجماع، بحيث يمكن لبلد واحد الحيلولة دون إجراء ما. أما فى المنظمة الدولية الجديدة فقد كان هناك تصميم

على مـواصلة ممارسـة الجـات الخـاصـة باتخـاذ القـرارات، لكن فى حـالة التصـويت الرسمى يكون لكل دولة صـوت واحد، بغض النظر عن حـجم حـصـتهـا فى الاقـتصـاد العـالمى. وبذلك اتضح أن الهند (وكـان يقطنهـا حـينذاك ٩٣٦ مليـون نسـمـة) لهـا قـوة تصويتية مساوية لجراناداً التى يقطنها ١٠٨ آلاف نسمة، بينما عزز الانحراف نفوذ أوروبا. وعلى الرغم من إجراء الاتحـاد الأوروبى فى بروكسل مـفـاوضـات بشـأن الأمور التجارية، فقد كان بإمكان الأعضاء الذين يشكلونه التصـويت بعـدد الدول الأعضـاء (١٥ فى عام ١٩٩٥ و٢٧ فى عام ٢٠٠٧).

كانت منظمة التجارة العالمية بالشكل الذى خُلِقت به فى دورة أوراجواى مختلفة تماماً عن سابقتها، التى كانت توصف بأنها "نادى الرجل الغنى". فالدول النامية الآن تحوز أكثر من ثلثى الأصـوات، على الرغم من أنها مسئولة عن حصة صغيرة فحسب من التجارة العالمية. ونتيجة لذلك، شكلت قضايا التنمية ومخاوف البلدان الأكثر فقراً أجندة تفاوض منظمة التجارة العالمية على نحو يزيد كثيراً عما كان عليه الحال فى ظل الجات خلال سنواتها العشرين الأولى. بل كان لدورة الدوحة التى بدأت فى نوفمبر من عام ٢٠٠١ هدفها الواضح وهو جعل قواعد التجارة العالمية أكثر نزاهة بالنسبة للبلدان النامية. وقيل إن "معظم أعضاء منظمة التجارة العالمية بلدان نامية. ونحن نسعى إلى وضع حاجاتها ومصالحها فى قلب برنامج العمل المتبنى فى هذا الإعلان"[٢٠].

تحول منظمة التجارة العالمية

تحت رعاية الجات، هيمنت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، وهما أكبر منطقتين تجاريتين، على المنظمة. وكان للبلدان التجارية الأصغر، كأستراليا وكندا، دور قيادى فعال وقدمت إسهامات مهمة. لكن عندما كانت أوروبا والولايات المتحدة توافقان كان الآخرون بصورة عامة يذعنـون. ومع أن الجات كـانت تعمـل بالإجماع (إعطاء كل عضو صوتاً)، فقد كانت المعارضة نادرة.

فى منظمة التجارة العالمية، وهى منظمة ثلثا أعضائها بلدان ذات دخل منخفض، اقترحت الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، وجميعها أعضاء منذ زمن طويل فى الجات، قيادة العالم النامى. وتحقق أول انتصاراتها فى عام ٢٠٠٢ عندما تحدت البلدان النامية الولايات المتحدة والأوروبيين بشأن انتخاب مدير عام جديد، وهو أعلى مسئول. ففى ظل الجات كان التقليد يقتضى أن يكون كبير المسئولين أوروبيًا. وفى عام ١٩٩٩، عندما سعى أعضاء المنظمة إلى اختيار قائد جديد، ظهر مأزق. فقد انطوت التسوية غير المعتادة على المشاركة فى المنصب الذى مدته ست سنوات بين مايك مور، رئيس وزراء نيوزيلندا السابق، وسوپاتشاى پانيتشپاكدى من تايلاند. ولأول مرة كان المدير العام لمنظمة التجارة العالمية أحد مواطنى بلد على المحيط الهادى، وهو الاختيار الذى كان يشى بالأهمية المتزايدة لآسيا فى الأمور التجارية.

كان من سوء حظ مور أن يشرف على المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية فى سياتل فى ديسمبر من عام ١٩٩٩، فقد كان يرغب فى بدء دورة مفاوضات جديدة متعددة الأطراف - دورة تنمية - لمعالجة بعض الشكاوى الخاصة بالتوزيع غير المستوى للمكاسب من دورة أوراجواى. إذ اشتكت البلدان الفقيرة من أن البلدان الغنية كانت قد اتفقت على خفض الدعم الزراعى، لكنها لم تفعل ذلك. ونتيجة لإحباط البلدان النامية من عدم تحسين قدرة منتجاتها الزراعية على الوصول إلى الأسواق، رفضت خفض التعريفة الجمركية وفتح الأسواق أمام مصنعى البلدان ذات الدخل المرتفع ومقدمى الخدمات بها.

كانت القلاقل فى سياتل ضربة للأعمال الدولية المصمِّمة على تقوية النظام متعدد الأطراف القائم على القواعد وتوسيعه. ومع ذلك وفرت الهجمات الإرهابية فى سبتمبر من عام ٢٠٠١ فرصة أخرى للدول كى تتحد وراء بدء دورة تجارة أخرى - وهى ما تُسمى دورة الدوحة للتنمية التى تحمل اسم العاصمة القطرية الدوحة حيث اجتمعت منظمة التجارة العالمية فى نوفمبر من عام ٢٠٠١، وفى هذه الدورة اقترح المشاركون استخدام تحرير التجارة لدمج البلدان الفقيرة فى النظام الدولى. وقد سعوا إلى الحد من الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية، وبالتالى تعزيز قدر أكبر من الرخاء والاستقرار

الاجتماعى والسلام العالمى. وكان بعض الأعضاء، وبالأخص الأوروبيين، يأملون فى معالجة مجموعة من القضايا الجديدة فى سياق الدورة متعددة الأطراف. وشملت هذه القضايا الاستثمار والمنافسة والشفافية فى المشتريات الحكومية وتسهيل التجارة. وكانت القضايا نفسها، أو ما يُسمى قضايا سنغافورة، قد أُثيرت فى البداية فى اجتماع منظمة التجارة العالمية الوزارى الذى عُقِد فى سنغافورة عام ١٩٩٦، وزعم المنتقدون - وبالأخص الهند - أن المواد الثلاث الأولى كانت تتحدث بشكل صارم عن قضايا غير تجارية وتنتهك السيادة الداخلية.

امتدحت الأعمال الكبيرة دورة الدوحة فى البداية. وقالت غرفة التجارة الدولية إن الاتفاق المبكر سوف يرسل إشارة تبعث على الثقة إلى المستثمرين والتجار والمستهلكين. وطبقًا لما ذكرته الغرفة، كانت الرسالة هى أن تواصل الحكومات فتح الأسواق و"وضع قواعد متعددة الأطراف تتماشى مع واقع ومتطلبات الأعمال الجديدة"[٢١]. وحثت مجموعات الأعمال الكبيرة قيادات العالم مرارًا على إبقاء دورة الدوحة على المسار وطمأنة الشركات العالمية التى تفكر فى استثمارات جديدة. ومن بين أوضح الأحداث طاولات الأعمال المستديرة، والدائرة المستديرة الأوروبية لرجال الصناعة، ونيبون كيدانرن فى اليابان، ومجلس المديرين الكندى، وغرفة التجارة الدولية، والاتحاد الأوروبى لكونفدراليات الصناعة وأرباب العمل فى أوروبا.

كما تشير مخاوف الأعمال الكبيرة، كان لدورة الدوحة تاريخ مضطرب. فقد أفسح الحماس الأولى الطريق للإحباطات والجمود والفشل، مثل المؤتمر الوزارى المضطرب فى كانكون بالمكسيك فى عام ٢٠٠٣، فهناك لم تتفق البلدان الغنية والفقيرة على مجال الدورة. وأحجمت البلدان الإفريقية عن مد المفاوضات إلى مناطق جديدة، وألقت باللوم على البلدان الغنية لرفضها إلغاء الدعم الزراعى. وشيئًا فشيئًا أدى الجمود إلى تأجيل المفاوضات ثم تعليقها فى النهاية فى يوليو من عام ٢٠٠٦، وأكد وزير التجارة الهندى كمال نات أن الدورة لم تمت لكنها كانت فى مكان وسط بين غرفة الإنعاش والمحرقة. بينما أشارت الولايات المتحدة وأوروبا كل منهما إلى الأخرى على أنها المسئولة عن الجمود، وكانت مقاربة البلدان النامية القائمة على المواجهة عاملاً مهمًا آخر.

تسوية المنازعات

فى ظل الجات أكدت تسوية المنازعات الحلول الدبلوماسية، ونتيجة لذلك لم تكون الواجبات تُفرَض حرفيًا[٢٢]. إذ قدمت اتفاقية منظمة التجارة العالمية عملية تسوية منازعات على قدر كبير من الالتزام بالقانون يمكن فيها للدول الأعضاء التقدم بشكاوى تزعم انتهاك قواعد المنظمة. ولا تتمتع الأطراف الخاصة - كالشركات المتعدية للقوميات - بالوضع المطلوب لرفع دعاوى قضائية بشكل مباشر. وفى جوهر عملية تسوية المنازعات الجديدة هناك التنفيذ أو التعويض أو القصاص. فإذا لم ينفذ الطرف الخاسر فى الشكوى القرار ولم يدفع التعويض، يمكن للطرف مقدم الشكوى أن يقتص منه بتعليق امتيازات مساوية. والواقع أن عملية حل المنازعات تجعل منظمة التجارة العالمية سلطة تنظيمية دولية. والكثير من قراراتها تتعدى على الحوكمة الاقتصادية القومية.

منذ عام ١٩٩٥ تقدم الأعضاء بـ ٤١٨ شكوى (حتى ديسمبر ٢٠١٠). وتقدمت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى بـ ١٧٨ شكوى (٤٣٪) وكان عليهما أن تردا على ١٨٠ شكوى (٤٣٪). وكانت الولايات المتحدة طرفًا - شاكيًا أو مدعى عليه - فى نصف الحالات تقريبًا (٢٠٦). ورفع اقتصادان متقدمان آخران، هما كندا وكوريا، ٤٧ دعوى قضائية. وذكرت عشرون قضية الصين باعتبارها مدعى عليه، لكن الصين رفعت سبع دعاوى فحسب. وفى السنوات الأخيرة، رفعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى دعاوى أقل، لكن البلدان النامية رفعت عددًا متزايدًا من قضايا تسوية المنازعات. وكانت البلدان الأكثر نشاطًا هى الأرجنتين والبرازيل والهند والمكسيك وتايلاند. إذ رفعت البلدان الخمسة ٩٣ دعوى قضائية (٢٢٪ من إجمالى الشكاوى). وقدمت البرازيل والمكسيك وتايلاند تقريبًا ضعف ما رُفِع ضدهما. أما البلدان الأقل نموًا، ومنها بنجلاديش ومعظم إفريقيا وغيرها من البلدان التى تصنفها الأمم المتحدة على هذا النحو، فنادرًا ما شملتها قضايا تسوية المنازعات. فهى غالبًا ما تكون مسئولة عن حصة صغيرة من التجارة العالمية وتفتقر إلى الموارد والخبرة للاستفادة بنجاح من تسوية المنازعات[٢٣].

تكيفت البلدان الناشئة مع متطلبات النظام القائم على القواعد، واحتفظت إلى حد كبير بمؤسسات قانونية أجنبية للمساعدة فى تحدياتها القانونية. والبرازيل والصين والاتحاد الأوروبى والمكسيك وجنوب إفريقيا وڤيتنام من بين البلدان التى استأجرت محامين أمريكيين لتمثيل مصالحها فى إجراءات منظمة التجارة العالمية القانونية[٢٤].

رغم كون نظام حل المنازعات جديداً نسبيًا، فإن التحليل العلمى يشير إلى أنه كان ناجحًا نسبيًا. ذلك أن معدل تنفيذ قرارات لجنة منظمة التجارة العالمية حوالى ٧٥ بالمائة. لكن يبدو أن هناك مشكلات امتثال جرى فيها تأخير العلاج أو كان هناك نزاع على تنفيذه. ويزعمون أن الولايات المتحدة، البلد الذى شجع المقاربة القائمة على القواعد للحوكمة التجارية، هى "أكبر مثير للمشكلات" بسبب رفضها تنفيذ الأحكام الأساسية. والسبب المقدم لعدم الامتثال هو تردد الكونجرس فى سن تشريع التنفيذ. وتشمل حالات الولايات المتحدة المثيرة للمشكلات منتجات الصلب، وقانون الحقوق الفكرية، والعلامات التجارية، وقانون الضرائب الذى يشمل شركات المبيعات الأجنبية، ودعم القطن، وضمانات قروض التصدير. وكان الأمر الصعب كذلك هو ما يسمى تعديل "بيرد" الذى يحمل اسم السناتور الراحل روبرت بيرد. وهو يجيز توزيع رسوم مكافحة الإغراق ورسوم التعويض التى يتم جمعها من قضايا التجارة على الشركات الشاكية. والواقع أنه دعاها إلى الاحتفاظ بمحامين ورفع دعاوى تجارية. ورفض الاتحاد الأوروبى كذلك تنفيذ قرارات منظمة التجارة العالمية فى القضايا المهمة التى تشمل هورمونات الموز واللحم. وقد حل نزاع الموز بعد حوالى ١٦ عامًا فى ديسمبر من عام ٢٠٠٩ عندما وافق الاتحاد الأوروبى على عملية خاصة بخفض رسومه الجمركية على الموز فى كل عام حتى عام ٢٠١٧[٢٥].

فى القضية البرازيلية التى رُفِعَت ضد القطن الأمريكى، طالبت البرازيل بـ ٢,٥ مليار دولار عقوبات تجارية قصاصية، لكن منظمة التجارة العالمية أجازت ٢٩٤,٧ مليون دولار. وفى منتصف عام ٢٠١٠ بدأت الحكومة الأمريكية مدفوعات شهرية قدرها ١٢,٣ مليون دولار للبرازيل كى تتجنب إلغاء قانون الدعم.

المفاوضات التجارية ثنائية الأطراف والإقليمية

عندما فشل الاجتماعان الوزاريان لمنظمة التجارة العالمية فى كانكون بالمكسيك (سبتمبر ٢٠٠٣) وهونج كونج (ديسمبر ٢٠٠٥) فى كسر الجمود السياسى وتحقيق تقدم فى اتجاه إنهاء دورة الدورة الخاصة بالمفاوضات متعددة الأطراف، بدأت القوى التجارية البحث عن مقاربات بديلة. وتحت ضغط من الأعمال الكبيرة لتحطيم الحواجز التجارية وتحسين شروط الوصول إلى الأسواق الناشئة، أبعدت استراتيجيات التفاوض عن المقاربة متعددة الأطراف المفضلة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. وبدأت كل من الدول التجارية الكبرى السعى للتوصل إلى اتفاقيات إقليمية. وبحلول يوليو من عام ٢٠١٠ أبلغت منظمة التجارة العالمية أنها تلقت بلاغًا بوجود ٤٧٤ اتفاقية تجارية إقليمية، وكانت ٢٨٣ اتفاقية سارية المفعول[٢٦].

الانطباع الأول هو أن المقاربات الإقليمية والثنائية ومتعددة الأطراف المختلفة بدت متناقضة. فقد بدا أن الاتفاقيات الثنائية والإقليمية تنتهك مبدأ عدم التمييز المؤيد للتعددية التى هى أساس الجات ومنظمة التجارة العالمية. لكن مؤسسى نظام الجات تصوروا مكانًا للاتفاقيات الثنائية والإقليمية للتجارة فى البضائع، باعتبارها خطوة أولى نحو مد مكاسب التجارة إلى البلدان كافةً. وكذلك أمعنت اتفاقية الجات التى جرى التفاوض بشأنها أثناء دورة أوراجواى من أجل الخدمات النظر فى الاتفاقيات الثنائية والإقليمية. وبشكل أساسى، ترغب منظمة التجارة العالمية فى أن تشجع الاتفاقيات الثنائية والإقليمية الانفتاح التجارى، لا أن تؤدى إلى قدر أكبر من التمييز ضد الأطراف الخارجية. روح الجات/منظمة التجارة العالمية هى الشمولية، أى توسيع الاتفاقيات الثنائية لتشمل المزيد من الأطراف.

يسعى الكثير من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية التى جرى التفاوض بشأنها مؤخرًا إلى مستويات من التكامل أعمق مما عليه الحال فى ظل منظمة التجارة العالمية. ويشمل بعضها إجراءات لتحرير وانسجام السياسات التنظيمية المعوقة للتجارة. ويجاهد البعض الآخر إلى تكبير الكتل الإقليمية ودمجها فى أوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا

الجنوبية وآسيا. وتربط اتفاقيات البلدان فى أقاليم مختلفة وعلى مستويات مختلفة من التنمية، مثل اتفاقيات التجارة الحرة الأمريكية مع الأردن وتشيلى. وفى ضوء هذه الاتجاهات من الضرورى فحص استراتيجيات السياسة التجارية الخاصة بالقوة الرائدة بإيجاز.

الولايات المتحدة

طوال ٣٥ عامًا - حتى أوائل الثمانينيات - كانت الولايات المتحدة تعطى أولوية أولى فى مفاوضات التجارة لتحسين النظام متعدد الأطراف القائم على الجات. وأثناء إدارة ريجان بات المسئولون الأمريكيون محبطين بسبب تردد الحلفاء فى أوروبا الغربية واليابان فى رعاية دورة أخرى متعددة الأطراف فى معالجة القضايا غير المحلولة الخاصة بالحواجز غير الجمركية والجمارك والملكية الفكرية والاستثمارات المتصلة بالتجارة وتسوية المنازعات المعززة. ولتشجيع المفاوضات متعددة الأطراف، ولاحتواء الدوافع الحمائية المحلية، اختارت الولايات المتحدة فى عام ١٩٨٣ السعى لاتباع سبيل ثنائى المسارات إلى تحرير التجارة. فمن ناحية، سوف تسعى الولايات المتحدة للتوصل إلى اتفاقيات تجارة حرة ثنائية، ومن ناحية أخرى، سوف تشجع أعضاء الجات الآخرين على إجازة المفاوضات متعددة الأطراف.

لأسباب سياسية داخلية، اختارت إدارة ريجان التفاوض بشأن اتفاقية تجارة حرة ثنائية مع إسرائيل. واقترحت الاتفاقية إلغاء التعريفة الجمركية والحواجز غير الجمركية على كل التجارة بين البلدين على مدى فترة عشر سنوات تنتهى فى عام ١٩٩٥، وتضمنت هذه الاتفاقية بنودًا لم تُغطَ فى الجات، كالملكية الفكرية والخدمات وشروط الأداء. وأصر البلدان على الاستثناءات. فقد احتفظت الولايات المتحدة بحصص وقيود على المنسوجات والملابس، وأبقت إسرائيل على الحواجز غير الجمركية والضرائب على الأصناف الزراعية. وكانت الرسالة إلى المجتمع الدولى واضحة - إذا لم يناقش الآخرون هذه القضايا فى سياق متعدد الأطراف، فلن تفعل الولايات المتحدة ذلك على المستوى

الثنائى مع الشركاء التجاريين المختارين. وبذلك أصبحت الثنائية ثانى أفضل الخيارات بعد التعددية.

كانت ثانى اتفاقية من هذا النوع، وهى التى جرى توقيعها فى يناير من عام ١٩٨٨، مع كندا المجاورة. وقد رأت أوتاوا أن الانحراف عن التعددية يمثل فرصة لضمان الوصول المفضل إلى سوقها الخارجية الأكثر أهمية (تحصل السوق الأمريكية على ٨٠٪ من صادرات كندا) فى وقت كانت مكافحة الإغراق وغيرها من الحواجز غير الجمركية تهدد الوصول. وكانت الولايات المتحدة ترى أن كلاً من تحقيق الطموح القديم الخاص بتكامل السوق الأمريكية الشمالية وكذلك فرصة إزالة القيود غير الجمركية والاستثمارية يضعان قواعد للخدمات والاستثمارات المباشرة والملكية الفكرية التى يمكن أن تؤثر على مفاوضات دورة أوراجواى.

كانت اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، التى اكتملت فى عام ١٩٩٢، مداً للاتفاقية الأمريكية الكندية إلى دولة أمريكية شمالية أخرى. فقد فتحت قطاعات كثيرة من السوق المكسيكية للاستثمارات الأجنبية (لكن ليس النفط)، ومن المهم أنها كانت تشمل عملية تسوية منازعات إلزامية تضمن تلقى المستثمرين الأجانب معاملة قومية وتحث على التعويض عن أى ترحيل بأسعار السوق. وشملت إجراءات حل المنازعات فى هذه الاتفاقية، وفى الاتفاقية الأمريكية الكندية، سوابق جديدة مشكوكًا فيها. فعلى سبيل المثال سمح الفصل الحادى عشر من النافتا للأطراف الخاصة برفع دعاوى المنازعات ضد الحكومات أمام المحاكم الخاصة. وطبقًا لما ذكرته سيتزن تريد ووتش، وهى منظمة ناشطة، استغلت الشركات المستثمرة نظام فرض بيانات المستثمرين لمنازعة أحكام المحاكم المحلية وسياسات مكافحة المقامرة على المستوى الفدرالى والولايات وحقوق المياه، بل وخدمات البريد العامة[٢٧].

فى عهدى الرئيسين بيل كلينتون وجورج دابليو بوش، استمرت المطالبة الأمريكية بالاتفاقيات الإقليمية والثنائية، حيث سعت الولايات المتحدة إلى تفعيل العملية متعددة الأطراف وتغذيتها. وطالب كلينتون باتفاقية التجارة الحرة للأمريكتين، واتفاقيات ثنائية

مع تشيلي والأردن وسنغافورة. وبعد الهجمات الإرهابية فى الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، حاز بوش على سلطة التفاوض التجارى المجددة من الكونجرس، ووضع مبادرته للتجارة الحرية فى حالة من النشاط المكثف. وفى لحظة ما كانت حكومته تتفاوض على ١٩ اتفاقية مع ٤٧ بلداً، كانت جميعها ماعدا البرازيل وأستراليا ذات أسواق صغيرة نسبيًا. وعندما ترك بوش منصبه فى يناير من عام ٢٠٠٩ كان بإمكان إدارته الإشارة إلى سبع اتفاقيات ثنائية أُبرمت وأقرها الكونجرس (مع أستراليا والبحرين وتشيلي والمغرب وعُمان وبيرو وسنغافورة) وكذلك اتفاقية إقليمية، وهى ما يسمى اتفاقية التجارة الحرة مع أمريكا الوسطى وجمهورية الدومنيكان. وأُبرمت ثلاث اتفاقيات أخرى (مع كولومبيا وبنما وكوريا الجنوبية)، لكن لم يقرها الكونجرس.

يقول الاقتصاديون أحيانًا إن اتفاقية التجارة الحرة يمكن كتابتها على بطاقة بريدية. وكانت اتفاقيات الرئيس بوش أسفارًا طويلة صاغها المحامون تحتوى على مئات من صفحات النص القانونى الذى يتناول بالتفصيل التعريفة الجمركية والحصص والخدمات والتمويل وغير ذلك من المعلومات. كما كانت تحتوى على إجراءات حل المنازعات وحماية الملكية الفكرية وضمانات الاستثمار والمشتريات الحكومية والعديد من البنود لوضع قواعد للأعمال العالمية. وكطريقة للمقارنة، كانت النافتا تضم ٨٢٤ صفحة، واتفاقية الولايات المتحدة - سنغافورة ١٥٨٦ صفحة، وأمريكا الوسطى وجمهورية الدومنيكان ٢٧٢٥ صفحة. وقال مؤيدو اتفاقيات التجارة الحرة إنها أفادت المنتجين والمستهلكين وحسنت الرفاه العالمى. واحتكامًا إلى طول ثلاث معاهدات تجارة حرة، كان الفائز الذى لا خلاف عليه هو صناعة الورق.

تصاعد الاستياء العام من حرية التجارة داخل الولايات المتحدة عندما ضعف الاقتصاد. ففى أكتوبر من عام ٢٠١٠ أظهر استطلاع أجرته "وول ستريت جورنال" و"إن إى سى نيوز" أن أكثر من نصف من شملهم الاستطلاع، ٥٣ بالمائة، قالوا إن اتفاقية التجارة الحرة أضرت الولايات المتحدة. وفى عام ١٩٩٩، كان ٣٢ بالمائة فحسب يتبنون هذا الرأى. وربط الكثير من الأمريكيين الوظائف الضائعة بتحرير التجارة. واعترافًا منه بأنه يفتقر إلى الدعم بين الديمقراطيين بالكونجرس لإقرار الاتفاقيات

التجارية، أخَّر الرئيس باراك أوباما تقديم اتفاقيات ثنائية أُبرِمت مع پنما وكولومبيا وكوريا الجنوبية[٢٨].

بدلاً من ذلك، اقترحت الإدارة الأمريكية الدخول فى مفاوضات تجارية جديدة مع الشراكة عبر المحيط الهادى، وهى اتفاقية تجارة حرة أصبحت سارية فى عام ٢٠٠٦، وباعتبارها اتفاقية شاملة، فهى تغطى التجارة فى البضائع والخدمات، والملكية الفكرية، والمشتريات الحكومية، ومجموعة من الحواجز غير الجمركية من قبيل قواعد المنشأ والإجراءات الصحية وإجراءات الصحة النباتية، وغير ذلك من الحواجز التقنية. وكان أعضاؤها المؤسسين سنغافورة ونيوزيلندا وبروناى وتشيلى، وكان اثنان منهما تربطهما اتفاقيتا تجارة حرة مع الولايات المتحدة. وترغب الولايات المتحدة وأستراليا وپيرو وڤيتنام فى الانضمام، وربما يكون آخرون مهتمين بذلك. وبالإضافة إلى رغبة الإدارة فى الإعراب عن دعمها لمفاوضات التجارة الحرة، فإن مصلحة أمريكا هى المساعدة فى وضع برنامج للتكامل الاقتصادى عبر منطقة المحيط الهادى الآسيوية، وتجنب الأثر الخاصة بالتفرقة لاتفاقية إقليمية شرق آسيوية تستبعد الولايات المتحدة.

الاتحاد الأوروبى

منذ بدايته بوصفه سوقًا أوروبية مشتركة فى عام ١٩٥٧، كان الاتحاد الأوروبى مشتت بين الإقليمية وتعددية الأطراف. وأثناء وضع تعريفة جمركية خارجية مشتركة وسياسة زراعية مشتركة لتعزيز التكامل الاقتصادى الإقليمى، فرقت السوق المشتركة ذات الستة أعضاء بين الأعضاء وغير الأعضاء وانغمست فى سياسات تتعارض مع روح الجات. ولأسباب سياسية - وهى الحاجة إلى ربط ألمانيا بقوة بغرب أوروبا - تغاضت الولايات المتحدة وأعضاء الجات الآخرون عن هذا الاستثناء، بينما شجعوا الجماعة الأوروبية على التفاوض فى دورات الجات لمصلحة البلدان الأعضاء. وربطت دورتا كنيدى وطوكيو أوروبا بقوة بالعملية متعددة الأطراف، وجعلتها أحد الأعمدة إلى جانب الولايات المتحدة أثناء الترويج للنظام الاقتصادى القائم على القواعد المنفتح على التجارة والاستثمارات.

لكونه محبطًا من عملية الجات/منظمة التجارة العالمية واحتياجه إلى معالجة قضايا عدم الاستقرار الاقتصادى على حدوده الشرقية والجنوبية، اختار الاتحاد الأوروبى السعى لتحقيق التحرر الإقليمى والتحرر الثنائى. وتعتبر هذه المبادرات أفضل الخيارات لتحسين المصالح التجارية الدولية للمصنعين ومقدمى الخدمات والمستثمرين الأوروبيين. وفى هذا الصدد وجهت المفوضة الأوروبية فى بروكسل مفاوضيها التجاريين إلى صياغة ترتيبات اقتصادية ثنائية وإقليمية مع البلدان المجاورة والمستعمرات السابقة وكبار الشركاء التجاريين فى أطراف العالم البعيدة. وبذلك يكون من الواضح أن كلاً من أوروبا والولايات المتحدة يسعى إلى استراتيجيات ثنائية - إقليمية مشابهة. وكان بعض مبادرات الاتحاد الأوروبى حركات دفاعية المقصود بها الحفاظ على قدرة الوصول إلى الأسواق البعيدة، مثل اتفاقيتى التجارة الحرة مع المكسيك وكوريا، حيث كان من الواضح أن أوروبا تخشى خسارة أخرى من حصة السوق لمصلحة الولايات المتحدة.

وانطوت مبادرات أخرى على دمج البلدان القريبة على نحو أوثق فى المدار الأوروبى. ففى عام ١٩٩٥ أصدر الاتحاد الأوروبى وعشر حكومات متوسطية ـ الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس وتركيا والسلطة الفلسطينية ـ إعلانًا فى برشلونة بإسبانيا يدعو إلى منطقة تجارة حرة يورمتوسطية بحلول عام ٢٠١٠، وشمل الإعلان التفاوض بشان اتفاقيات التعاون الثنائى مع كل بلد وتنفيذ التجارة الحرة تدريجيًا. وتصورت منطقة التجارة الحرة اليورومتوسطية التجارة الحرة فى المصنوعات والانفتاح التدريجى للتجارة فى المنتجات الزراعية. وأُبرمت الاتفاقيات الثنائية كلها مع الاتحاد الأوروبى، فيما عدا سوريا، والتزمت الأطراف بتنفيذ حرية التجارة فيما بينها. وتختلف اتفاقيات التعاون اليورومتوسطى، لكنها ذات جوانب مشتركة ـ بما فى ذلك احترام حقوق الإنسان والديمقراطية، وإقامة التجارة الحرة المتوافقة مع منظمة التجارة العالمية على مدى فترة انتقالية مدتها ١٢ عامًا، والبنود المرتبطة بالملكية الفكرية والخدمات والمشتريات العامة والمنافسة والدعم والاحتكارات. وعكست مبادرة منطقة التجارة الحرة اليورومتوسطية تقدير أوروبا أن رخاءها

الاقتصادى واستقرارها السياسى يعتمدان على تحسين الظروف الاقتصادية لشمال إفريقيا. ومازال الهدف الطموح هو خلق منطقة تجارة حرة يورومتوسطية مفتوحة لـ ٦٠٠ مليون من السكان.

فى عام ٢٠٠٠ اقترح الاتحاد الأوروبى اتفاقيات شراكة اقتصادية مع عدد من الدول النامية، وهى ما يسمى المجموعة الآسيوية الكاريبية الباسيفيكية التى تتكون فى الأساس من ٧٧ مستعمرة سابقة يقطنها ٧٠٠ مليون نسمة (١٢٪ من سكان العالم)، لكنها تولِّد ٢,٨٪ فقط من تجارة العالم. وقد تمتعت هذه البلدان على مدى عقود بالوصول التفضيلى إلى سوق أوروبا، لكن الأفضليات كانت انتهاكًا لقواعد منظمة التجارة العالمية التى تتطلب المعاملة بالمثل وليس التبعية. واقترح الاتحاد الأوروبى اتفاقيات شراكة تفتح بمتقضاها البلدان أسواقها لأعمال الاتحاد الأوروبى، وتتمتع بوصولٍ كريمٍ إلى سوق الاتحاد الأوروبى، والتجارة بحرية أكبر فيما بينها وبين بعض. وتحت تهديد فقدان الأفضليات فيما يتعلق بصادراتها إلى الاتحاد الأوروبى، أبرم ٣٥ بلدًا اتفاقيات مؤقتة أولية مع الاتحاد الأوروبى بحلول ٣١ ديسمبر من عام ٢٠٠٧، لكن الاتفاقيات موضع جدل فى البلدان النامية ومع أعضاء منظمة التجارة العالمية الآخرين. واتهم المنتقدون البلدان الموقعة على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الأولية مع الاتحاد الأوروبى بالتصرف برعونة بسبب الضغوط السياسية والاقتصادية[٢٩].

بعد أن أبرمت بلدان أمريكا الشمالية النافتا فى عام ١٩٩٢، تفاوض الاتحاد الأوروبى الذى لا يتمنى استبعاده من حصن أمريكا على اتفاقية التجارة الحرة الخاصة به مع المكسيك التى أصبحت سارية فى عام ٢٠٠٠، وخشى الاتحاد الأوروبى من فقدان حصة السوق لمصلحة الولايات المتحدة، وسعت المكسيك إلى تنويع صادراتها واجتذاب رأس المال الاستثمارى الأوروبى لخلق فرص العمل. وفى عام ٢٠٠٨ حصل الاتحاد الأوروبى على ٥,٩٪ من صادرات المكسيك، ووفر ١٢,٧٪ من واردات المكسيك، وهو ما جعله ثانى أكبر شريك تجارى للمكسيك بعد الولايات المتحدة. كما تفاوضت الولايات المتحدة على اتفاقية مع تشيلى أصبحت سارية المفعول فى فبراير من عام ٢٠٠٣، قبل عام

من اتفاقية تجارة حرة مماثلة مع الولايات المتحدة. وفى عام ٢٠٠٨ حصل الاتحاد الأوروبى ٦,٢٤٪ من صادرات شيلى، ووفر ١٢.٤ بالمائة من واردات تشيلى. وفاق الاتحاد الأوروبى الولايات المتحدة باعتباره شريك تشيلى التجارى الرئيسى.

فتح الاتحاد الأوروبى المفاوضات مع كندا فى مايو من عام ٢٠٠٩، وكندا مسئولة عن ١,٧٪ من تجارة الاتحاد الأوروبى الخارجية، والاتحاد الأوروبى هو ثانى أهم شريك تجارى بعد الولايات المتحدة. واستمرت المفاوضات حتى عام ٢٠١١ مع مناقشات صعبة بشأن الملكية الفكرية والاستثمارات والحواجز التقنية والإجراءات الصحية وإجراءات الصحة النباتية، وبعض جوانب التجارة فى البضائع. ويتفاوض الاتحاد الأوروبى كذلك على اتفاقية تجارة حرة مع بلدان أمريكا الوسطى.

وجه الاتحاد الأوروبى اهتماماته إلى مفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة مع شركاء تجاريين مهمين آخرين فى آسيا. وهو يتفاوض على اتفاقيات تجارة حرة ثنائية مع اتحاد دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) ومجلس التعاون الخليجى، وهما كتلتان إقليميتان، وكذلك مع الهند وكوريا. وفى ديسمبر من عام ٢٠٠٨، قرر الاتحاد الأوروبى السعى لإجراء مفاوضات الآسيان فى صورة ثنائية مع البلدان منفردة. وأعلنت فيتنام أنها ترغب فى التفاوض على اتفاقية تجارة حرة ثنائية مع الاتحاد الأوروبى. وبعد ذلك علقت المفاوضات مع مجلس التعاون الخليجى.

وقع الاتحاد الأوروبى بالأحرف الأولى على اتفاقية ثنائية مع كوريا فى أكتوبر من عام ٢٠٠٩، وتفاوض مع الهند وسنغافورة. وواجهت اتفاقية الاتحاد الأوروبى مع كوريا بعض المقاومة نفسها التى واجهتها الاتفاقية الأمريكية الكورية فى الولايات المتحدة. وكانت مصانع السيارات الصغيرة فى أوروبا تخشى منافسة أكبر من صانعى السيارات الكوريين. ونتيجةً لمعاهدة لشبونة التى تعزز دور البرلمان الأوروبى، كانت تلك الاتفاقية الثنائية أول اتفاقية تجارية تخضع للمناقشة البرلمانية. وأثارت شركة السيارات الإيطالية فيات المقاومة البرلمانية، وفازت بتأجيل مدته ستة أشهر للتنفيذ.

واجه الاتحاد الأوروبى كذلك صعوبات فى تفاوضه الخاص باتفاقية التجارة الحرة الثنائية مع المركوسور. وكان من المقرر إبرام هذه الاتفاقية فى عام ٢٠٠٤ لكن الخلافات بشأن الوصول البرازيلى إلى السوق الزراعية الأوروبية والوصول الأوروبى إلى قطاع الاتصالات البرازيلى أوقف المفاوضات. وربما تعتمد النتيجة على نتيجة جولة الدوحة متعددة الأطراف، وأية امتيازات زراعية. وفى مايو من عام ٢٠١٠ اعترضت عشر دول أوروبية بقيادة فرنسا على استئناف المحادثات مع الميركوسور، محذرةً من أن المصالح الزراعية الاستراتيجية للاتحاد الأوروبى فى خطر.

اليابان

كانت اليابان ترى أن مؤتمر منظمة التجارة العالمية المضطرب نقطة تحول. وقد بدأت البحث عن خيارات تجارية إقليمية، مثلما فعلت أوروبا والولايات المتحدة.

لتقليل الاعتماد على السوق الأمريكية، تطلعت اليابان إلى آسيا حيث تأمل فى خلق توازن مقابل لمحاولات الصين توسيع نفوذها الإقليمى. ومع الآسيان، وقعت اليابان إطاراً عاماً للتجارة الحرة الثنائية فى أكتوبر من عام ٢٠٠٠، وبدأت المفاوضات فى أبريل من عام ٢٠٠٥ وانتهت باتفاقية فى عام ٢٠٠٧، وغطت اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة التجارة فى البضائع والخدمات والاستثمارات وتسوية المنازعات والتنظيمات الصحية وتنظيمات الصحة النباتية والملكية الفكرية وقواعد المنشأ والحواجز التقنية أمام التجارة. وبذلك سعت اليابان إلى تحقيق وضع تجارى أقوى فى آسيا فيما يتعلق بالصين وكوريا والولايات المتحدة. وعندما وقعت كوريا والاتحاد الأوروبى اتفاقية تجارة حرة، اقترحت اليابان عقد اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبى، خشية أن تفقد الميزة التنافسية فى الأسواق الأوروبية[٢٠].

وكانت اليابان قد وقعت قبل ذلك اتفاقية تجارة حرة مع سنغافورة فى عام ٢٠٠١، ولم تتضمن تلك الاتفاقية الزراعة. إذ ركزت على تحرير التجارة فى الخدمات، وخاصةً التمويل والاتصالات والاستثمارات وانتقال الأفراد وتسوية المنازعات. ووقعت اليابان

بعد ذلك اتفاقيات مع ماليزيا (٢٠٠٥) وإندونيسيا (٢٠٠٦) والفلبين (٢٠٠٦) وبروناى (٢٠٠٧) وتايلاند (٢٠٠٧) وفيتنام (٢٠٠٩). وفى هذه الاتفاقيات قدمت اليابان امتيازات بشأن السماح ببعض المنتجات الزراعية، ما عدا الأرز. وفتحت الاتفاقية مع الفلبين سوق الرعاية التمريضية أمام الفلبينيين الناطقين باليابانية. كما استكملت اليابان المفاوضات مع سويسرا من أجل اتفاقية تجارة حرة فى عام ٢٠٠٨، وهى أول اتفاقية مع دولة أوروبية.

اتخذت اليابان خطوات دفاعية تجارية فى نصف الكرة الغربية كذلك. فقد وقعت ثانى اتفاقية تجارة حرة لها مع المكسيك فى سبتمبر من عام ٢٠٠٤، وذلك لضمان استفادة شركاتها من النافتا. وعالجت اليابان القضايا الزراعية الحساسة. وحددت حصص الواردات من اللحم والدجاج والبرتقال المكسيكى. ووافقت المكسيك على تحرير واردات السيارات والصلب اليابانية. كما غطت الاتفاقية تسوية المنازعات والإجراءات الوقائية وسياسة المنافسة وحماية الاستثمار. واتبعت اتفاقية أخرى مع تشيلى فى مارس من عام ٢٠٠٧ إجراءات مشابهة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى.

كــنـدا

كانت كندا، التى طالما أيدت تحرير التجارة متعددة الأطراف، أحد أول من لعب بالورقة الثنائية. فخوفًا من فقدان القدرة على الوصول إلى أوروبا الحصينة وإلى الولايات المتحدة، اقترحت مفاوضات تجارة حرة مع الولايات المتحدة فى عام ١٩٨٥ التى أدت إلى اتفاقية التجارة الحرة الكندية الأمريكية، التى كانت ثنائية وتحولت فى النهاية إلى النافتا (بما فى ذلك المكسيك) فى عام ١٩٩٤، وبعد ذلك فاوضت من أجل اتفاقيات تجارة حرة ثنائية مع إسرائيل (١٩٩٧) وتشيلى (١٩٩٧) وكوستاريكا (٢٠٠٢) واتحاد التجارة الحرة الأوروبى (٢٠٠٢) والأردن (٢٠٠٨) وبيرو (٢٠٠٨) وكولومبيا (٢٠٠٨). ويضم الاتحاد أيسلندا وليشتنشتاين والنرويج وسويسرا.

كانت كندا أبطأ من الولايات المتحدة فى السعى بجرأة لعقد اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية - حيث كانت تفضل رؤية أن عملية تفاوض منظمة التجارة الحرة متعددة الأطراف تحوز على أكبر احتمال لأكبر المكاسب. ومع ذلك تخشى الزراعة الكندية احتلال مكانة بعد الولايات المتحدة فى التفاوض على اتفاقيات التجارة الحرة مع بلدان هى أسواق مهمة.

فى مايو من عام ٢٠٠٩، بدأت كندا المفاوضات مع الاتحاد الأوروبى من أجل الاتفاقية الاقتصادية والتجارية الشاملة، وهى الاتفاقية التى ستصبح أوسع من النافتا. وتتجاوز المفاوضات القضايا الجمركية ومحاولة معالجة الحواجز التقنية والإدارية والمعاملة بالمثل ومرونة العمالة والمشتريات الحكومية وتدفقات رأس المال والقضايا البيئية. وتشمل القضايا المثيرة للجدل الزراعة، حيث يرغب الاتحاد الأوروبى فى قدرة أكبر على الوصول لمنتجات الألبان، وتسعى كندا إلى خفض رسوم الاتحاد الأوروبى على لحم البقر والحبوب ولحم الخنزير. والأمر المثير كذلك للمشكلات هو المشتريات الحكومية. إذ تخشى أونتاريو، وهى منطقة صناعية، أن تلحق بها خسائر كبيرة إذا فُتِحت مشتريات الحكومية الإقليمية والمحلية أمام الاتحاد الأوروبى. ويخشى بعض الناشطين من المواطنين من أن تؤدى الاتفاقية خصخصة الخدمات العامة فى كندا، وتتضمن بنداً خاصاً بالاستثمار يسمح للشركات الخاصة بأن تتحدى فى المحاكم الخاصة قوانين وتنظيمات الطرف الحكومى فى الاتفاقية[٣١].

الصــين

الصين بلد آخر وصل متأخراً إلى الأقلمة. ولكونها عازمة على الفوز بعضوية منظمة التجارة العالمية، وبالتالى الأحقية فى المعاملة الجمركة غير التمييزية لصادراتها، فقد احتفظت الصين بوضع غير بارز فى المفاوضات متعددة الأطراف. وعندما اتضح أن المكاسب من دورة الدوحة متعددة الأطراف ستكون غير مهمة، بدأت الصين كذلك السعى إلى المقاربات الإقليمية والثنائية. وإدراكاً لخطر الاعتماد على الولايات المتحدة

وغرب أوروبا بالنسبة لأسواق الصادرات، انتهزت الفرصة للبحث عن أسواق للصادرات وموارد فى المنطقة الآسيوية. وأهداف الصين المباشرة هى تشجيع التكامل الاقتصادى الشرق آسيوى، حيث تربط بلدان المنطقة الصغيرة ذات الموارد الوفيرة - كإندونيسيا - على نحو أوثق بالصين. كما ترغب فى تشجيع عقد اتفاقية تجارة حرة شمال شرق أسيوية مع اليابان وكوريا. وبذلك تكون اتفاقيات التجارة الحرة طريقة لتعزيز القدرة التنافسية، وليس تحقيق منافع التكامل السياسية، كما فى غرب أوروبا. كما تسعى الصين إلى ضمان الوصول إلى الطاقة والمواد الخامة الصناعية المهمة[٣٢].

فتحت الصين المفاوضات أولاً مع بلدان لها علاقات إقليمية وثيقة كأستراليا وهونج كونج وماكاو ونيوزيلندا. وبدأت الصين كذلك المفاوضات فى نوفمبر من عام ٢٠٠١ مع كتلة الآسيان ذات العشرة أعضاء، وأبرمت اتفاقية إطار فى عام ٢٠٠٢، وأصبحت اتفاقية التجارة الحرة هذه سارية المفعول فى يناير من عام ٢٠١٠ بالنسبة ١,٧ مليار نسمة. وتنطبق البنود على أعضاء الآسيان الجدد فى عام ٢٠١٥، وحصل الأطراف على حصاد مبكر للاتفاقيات بشأن البضائع وحل المنازعات والتجارة فى الخدمات. وأبرمت الصين وتايلاند اتفاقية تجارة حرة محدودة فى أكتوبر من عام ٢٠٠٣ تلغى التعريفة الجمركية على ١٨٨ نوعًا من الفواكه والخضروات. وكان الطرفان يأملان فى إبرام اتفاقية شاملة بحلول عام ٢٠١٠.

لاكتساب القدرة على الوصول إلى الموارد الطبيعية الأجنبية، استعانت الصين كذلك باتفاقيات التجارة الحرة. ومن بينها تلك الاتفاقيات مع مجلس التعاون الخليج، وتشيلى (٢٠٠٦) وبيرو (٢٠٠٨). وفى أبريل من عام ٢٠١٠ وقعت اتفاقية تجارة حرة من كوستاريكا، مما مكّن كوستاريكا من تصدير المنتجات الزراعية كالبن واللحم والعصير، وكذلك المنتجات فائقة التكنولوجيا كمشغلات الكمبيوتر الصغيرة إنتل، إلى الصين مقابل مجموعة كبيرة من البضائع الاستهلاكية الصينية.

على عكس اتفاقيات التجارة الحرة الأمريكية الطويلة، عادة ما تكون الاتفاقيات الصينية موجزة وتركز على التجارة فى البضائع. وعادةً ما لا تعالج الاتفاقيات الصينية

الملكية الفكرية والاستثمار وقضايا الخدمات وتسوية المنازعات. كما أنها تهتم بالأمور غير المتصلة بمنظمة التجارة العالمية كالعمالة والبيئة.

الهــنـد

سعت الهند باعتبارها عضواً مؤسِّسًا فى الجات، شأنها فى ذلك شأن القوى التجارية الكبرى الأخرى، إلى توقيع اتفاقيات تجارية إقليمية وثنائية مع سريلانكا وبنجلاديش وبوتان وجزر المالديف ونيبال والصين والآسيان وكوريا الجنوبية. وهناك كذلك اتفاقية التعاون الاقتصادى مع سنغافورة واتفاقيات إطار مع الآسيان وتشيلى. وأبرزت سياسة الهند فى البداية جاراتها الصغيرة فى منطقة جنوب شرق آسيا، واتفاقياتها تكثر بها الاستثناءات وتغطى حصة صغيرة من التجارة ذات الاتجاهين(٣٣).

غطت اتفاقية التجارة الحرة بين الآسيان والهند، التى أُبرمت فى عام ٢٠٠٩، البضائع وسوف تلغى التعريفة الجمركية تدريجيًا بالنسبة لـ٨٠ بالمائة من التجارة كلها. ومازالت الأطراف تتفاوض على تحرير التجارة فى الخدمات والاستثمارات، وكلتاهما شكلٌ عميقٌ من التكامل الاقتصادى.

تلغى اتفاقية الشراكة الشاملة مع كوريا الجنوبية كذلك التعريفة الجمركية ببطء على مدى عشر سنوات. وهى تستبعد مصايد الأسماك وبعض المنتجات الزراعية، لكنها تغطى الخدمات والاستثمارات. ويفتح بند يتعلق بالمهنيين المهرة الطريق أمام مبرمجى الكمبيوتر والمهندسين للعمل بشكل مؤقت فى كل بلد(٣٤).

بدأت الهند المفاوضات مع الاتحاد الأوروبى فى يونيو من عام ٢٠٠٧ بشأن اتفاقية تجارة واستثمار ثنائية، لكن سلسلة من المجادلات أجلت المناقشات. ويرغب البرلمان الأوروبى فى تضمين الموضوعات الحساسة الخاصة بعمالة الأطفال وانبعاثات الكربون البيئية. وشمل الجدل الآخر المعايير الأكثر صرامة لشركات الأدوية النوعية

الهندية التى يمكن أن تقصر مبيعات الأدوية على البلدان النامية. وسعى الاتحاد الأوروبى كذلك لاكتساب القدرة على الوصول إلى قطاع الخدمات الهندى والمشتريات الحكومية، والحصول على قرارات محررة للاستثمار الأجنبى، وهو ما تقاومه الهند. وكان الاتحاد الأوروبى متردداً فى تيسير معايير سلامة الأغذية الصارمة والقواعد الحاكمة للمهنيين الهنود العاملين فى الاتحاد الأوروبى[٣٥].

تتفاوض الهند والصين على اتفاقية تجارية ثنائية، وُصفت بأنها اتفاقية تجارة حرة. وكانت التجارة بين البلدين تنمو بسرعة - أكثر من ٣٠ بالمائة سنويًا - لكن جزءاً كبيراً منها يشمل صادرات المواد الخام الهندية التى تعود فى هيئة بضائع صينية مصنعة ذات قيمة أعلى. وتشكو الأعمال الهندية صغيرة ومتوسطة الحجم من الواردات الصينية الرخيصة التى تقضى على أسواقها. وفى الوقت نفسه يقول مصدرو الخدمات الصينيون إن حواجز الصين غير الجمركية وقيودها على المشتريات تعوق المصدرين الهنود[٣٦].

كوريا الجنوبية

مع بداية الألفية الجديدة، بدأت كوريا الجنوبية، التى طالما اشتُهرت بسياساتها التجارية الحمائية، مفاوضات تجارة حرة ثنائية وإقليمية لتحسين قدرتها على الوصول إلى الأسواق الرئيسية. وباعتبارها اقتصاداً يعتمد بشكل كبير على واردات النفط الشرق أوسطى، اعتمدت كوريا على مكاسب الصادرات لدعم شهيتها للنفط. وكان المسئولون الحكوميون يخشون من عدم قدرة كوريا على البقاء دون الانضمام إلى البحث عن اتفاقيات التجارة الحرة. وكان الكثير من شركائها التجاريين الرئيسيين - الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى واليابان - يتفاوضون بشأن اتفاقيات ثنائية. وكانت الصناعة الكورية قلقة بشأن الاستبعاد من الأسواق الرئيسية. وواجهت صناعات التصدير منافسة من الصين فى الأصناف منخفضة الأسعار، ومن اليابان فى الأصناف الفاخرة.

إدراكًا لمواجهة اتفاقيات التجارة الحرة معارضة شديدة من المزارعين والعمال فى الصناعات الحساسة من الواردات، اتجهت كوريا أولاً إلى بلد غير آسيوى بعيد، هو تشيلى، وبعد ذلك سنغافورة صغيرة الحجم. وقد استبعدت الأرز الذى يتسم بحساسية سياسية من المفاوضات. وعلى الرغم من ذلك واجهت الاتفاقية التشيلية مقاومة هائلة من المزارعين والناشطين المناوئين للعولمة.

ركزت كوريا بعد ذلك على الولايات المتحدة. ففى ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تفاوض البلدان على اتفاقية تجارة حرة ثنائية يبدو أنها فتحت سوق كوريا المحلية المحمية أمام واردات لحم البقر الأمريكية وحسنت القدرة على الوصول إلى الأفلام الأمريكية. وأثارت الاتفاقية معارضة شديد من المزارعين الكوريين الذى نظموا المسيرات والمظاهرات. لم يستسلم الرئيس لى ميونج باك، حيث قال إن كوريا "محصورة بين الصين واليابان..." وإن الاتفاقية سوف "تساعد كوريا على التغلب على وضعها الاقتصادى المحصور"[٣٧].

كان الرئيس لى، المنتخب فى عام ٢٠٠٧ ومدير شركة هيونداى السابق، مؤيداً للسوق الحرة ومصمماً على إحياء اقتصاد كوريا وتحقيق معدل نمو قدره ٧ بالمائة. وكان لى، المعروف بالبلدوزر بسبب أسلوبه الذى يتسم بالقوة، رجل الأعمال البراجماتى والمتحمس للعولمة، مصمماً على تعزيز قدرة بلاده التنافسية. ولإحياء الاقتصاد الكورى بعد عقد من الحكم اليسارى والإنفاق الاجتماعى، انطلق لإحياء نمو قدره ٧ بالمائة، واجتذاب الاستثمار الأجنبى، وتوليد فرص العمل المتصلة التصدير. ولكى يفعل لى ذلك، اهتم باتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى وبيرو وكولومبيا وكندا وأستراليا. كما كان يرغب فى إبرام اتفاقيات كهذه مع الصين واليابان المجاورتين[٣٨].

بحلول عام ٢٠١٠ كان كوريا قد ضمنت ونفذت اتفاقيات تجارة حرة مع تشيلى وسنغافورة واتحاد التجارة الحرة الأوروبى والآسيان والهند. كما تفاوضت على اتفاقيات مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، وكانت تعقد مفاوضات مع بيرو وأستراليا ونيوزيلندا وكندا والمكسيك وكولومبيا ومجلس التعاون الخليجى.

البرازيل

باعتبارها القائد الاقتصادى لكتلة الميركوسور التى تضم الأرجنتين وپارجواى وأوراجواى، تحرص البرازيل على التفاوض مع الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة كند. وقد أبرمت مجموعة الميركوسور اتفاقيات تجارة حرة مع كولومبيا والإكوادور وڤنزويلا وپيرو لإنشاء قاعدة لمجتمع دول أمريكا الجنوبية المقترح. وقد تعثرت مفاوضات الاتحاد الأوروبى بسبب قضايا الدعم الزراعى الأوروبى والخدمات وإلغاء الرسوم على منتجات السيارات، لكن الميركوسور أبرمت اتفاقية مع إسرائيل فى عام ٢٠٠٧[٣٩].

تولى السلطة الرئيس لولا دا سيلپا، الزعيم العمالى اليسارى السابق، السلطة فى عام ٢٠٠٠ منتقداً اتفاقية التجارة الحرة للأمريكتين المقترحة. وقد دعا فيما بعد إلى اتفاقيات التجارة الحرة التى تأخذ فى حسبانها مصالح البلدان النامية. ولحرصه على تعزيز دور البرازيل باعتبارها قائدة لكتلة دول ناشئة، فقد اقترح عقد اتفاقية تجارة حرة بين الميركوسور والهند وجنوب إفريقيا، على أساس أن هذا التجمع سوف يخلق أكبر منطقة تجارة حرة فى العالم. وفى عام ٢٠١٠ دعا إلى اتفاقية بين الميركوسور والكاريكوم، وهو الجماعة الكاريبية التى تضم ١٤ عضواً، وكذلك اتفاقية بين الميركوسور وفلسطين. ووافقت البرازيل كذلك على التحرك قُدُمًا بشأن اتفاقية التجارة الثنائية مع المكسيك. وطالما نظرت إلى الاتفاقية مع المكسيك على أنها حصان طروادة بالنسبة للمستثمرين الأمريكيين. لكن بحلول عام ٢٠١٠ سادت رؤية مختلفة. فقد رأت البرازيل الناشئة أن هناك فرصة لإغراء المكسيك على الدخول فى علاقة بلدان أمريكا اللاتينية وتوسيع مصالح البرازيل فى المكسيك.

خاتمة

خلال الفترة التى بدأت فى عام ١٩٨٠ انتعشت التجارة، لكن الأنماط التجارية تغيرت تغيراً ملحوظاً. إذ ظهر شرق آسيا، تقوده الصين واليابان، باعتباره مولِّد صادرات، حيث تراكمت لديه احتياطيات نقدية كبيرة نتيجة لمبيعات الصادرات والاستثمارات الواردة. وتحولت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى مستوردين كبيرين لمصنوعات العالم النامى وممولين رئيسيين للخدمات التجارية والمالية. وتحول نظام الجات متعدد الأطراف المؤقت إلى منظمة التجارة العالمية الدائمة. وكان لها نظام أقوى لحل المنازعات وتفويض أوسع لمعالجة القضايا غير الجمركية. وأعاقت الخلافات بين البلدان الناشئة والنامية بشأن القضايا الأساسية المفاوضات متعددة الأطراف. وبدلاً من ذلك تحولت القوى التجارية إلى الاتفاقيات الإقليمية والثنائية الأضيق لاكتساب القدرة المحسنة على الوصول إلى الأسواق، دون التخلى عن عملية منظمة التجارة العالمية.

الفصل السابع

الأعمال العالمية

خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين غيَّر تكاملُ الأسواق وتدويلها شكلَ عالم الأعمال. فقد امتدت الشركات التى تتخذ من غرب أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان شيئًا فشيئًا إلى ما وراء حدودها. وأقامت مواقع فى أسواق ذات دخل مرتفع أخرى، وبحلول التسعينيات انتقلت إلى الأسواق الناشئة الرئيسية، كالبرازيل والصين والهند. وشكَّل الكثير من هذه الشركات متعددة الجنسيات شبكات العرض العالمية، ومكنتها من إنتاج البضائع والخدمات وتوزيعها وتسويقها حيثما اختارت بالأسعار الأكثر تميزًا. وحكمت على الحواجز الحدودية بأنها آثار غير مبررة من قومية الحرب الباردة، وعبء على التجارة المفيدة على نحو متبادل، وتدخل فى قوى السوق الحرة التى تغير العالم. وبينما انطوى قدر كبير من الأعمال الدولية الجديدة على نشاط إقليمى، فقد تحدث النقاد وقادة الأعمال كثيرًا عن الاقتصاد العالم وكأنه سوق واحدة وليس باعتباره حاصل جمع الأسواق الإقليمية والقومية. وبعبارة مستشار الإدارة اليابانى كينيتشى أوماى فإن "كون المرء لاعبًا عالميا يعنى رؤية السوق العالمية على ترابك ومكانك الذى تزرع فيه الأشجار وتغذيها"[١].

على مدى الجيل السابق كان للعولمة آثار واسعة النطاق. ولم يكن هناك ما هو أهم من تكامل الأسواق. وقبل أواخر القرن العشرين، استخدمت الدول التعريفة الجمركية وحواجز الهجرة وقيود النقد للحفاظ على أسواقها وتقاليدها وثقافاتها وأشكال حكمها.

وخلف الحواجز الحدودية هذه غالبًا ما كانت سرعة الحياة تبدو أبطأ وأقل مخاطرة. وفى بعض الأحيان كان هناك تغير بسيط من جيل إلى آخر.

مع ظهور الأسواق الإقليمية والعالمية المتكاملة، تخصص العمال فى المواقع التى كانت نائية فى يوم من الأيام وتنافسوا على العمل فى الأسواق العالمية التى تتسم أحيانًا بالفوضى. وبدأ هؤلاء العمال والمستهلكون الجدد، المستفيدون من الدخول المرتفعة، يشترون الملابس والإلكترونيات وحتى المركبات ذات المحركات، كالدراجات النارية والسيارات والشاحنات من المستوى الأدنى، التى يتم التعامل فيها دوليًا. وباستخدام الإنترنت والتليفون المحمول استطاعوا الاتصال بسهولة بأقاربهم وأصدقائهم فى أماكن بعيدة. ومع التدفق الأكثر حرية للمعلومات والفرص الاقتصادية، أصبح الأفراد أكثر مشاركة فى مناقشة القضايا ذات الاهتمام كاحترار الأرض والتلوث والمصانع ذات ظروف العمل السيئة، بل والقضايا السياسية التى تشمل الأكراد وسكان التبت وغيرهم من الأقليات. ونتيجة للعولمة، والفرص التى تتيحها الأسواق الأكثر اتساعًا، والوصول إلى رأس المال والتكنولوجيا، أصبح عدد من البلدان المتحولة حديثًا إلى الصناعة - البرازيل والصين والهند وكوريا الجنوبية وعدد من البلدان الأصغر فى شرق وجنوب شرق آسيا - موردين منخفضى التكلفة للأسواق العالمية وتقدمت بسرعة فى ارتقاء السلّم الاقتصادى. بل إن بعضها أنشأ شركاته متعددة الجنسيات الخاصة به[٢].

أحدث ظهور هؤلاء المنافسين الجدد - وأبطالهم من الشركات - تحولاً جذريًا فى خريطة العالم الصناعية، حيث انتقلت مراكز الإنتاج إلى منطقة المحيط الهادى وشرق آسيا. وكان آخر إعادة ترتيب مشابه فى الإنتاج الصناعى بالعالم قد حدث قبل الحرب العالمية الأولى وألمانيا عندما تحدت ألمانيا والولايات المتحدة واليابان قيادة بريطانيا فى التصنيع.

وكما أشرنا من قبل، فقد عكس التوسع الهائل فى الأعمال الدولية فى الجيل الأخير من القرن العشرين مجموعة من العوامل - السياسية والتكنولوجية والاقتصادية والسكانية. وكان انتهاء الحرب الباردة والتحسينات فى الاتصالات والنقل ومعالجة

المعلومات جميعها ذات أهمية، وكذلك كان النمو المجدد واستقرار الأسعار. كما شكَّل العديد من الاتجاهات السكانية والاقتصادية طويلة المدى البيئة الجديدة. ومثلما أشرنا في الفصل الأول، شمل ذلك الزيادة السكانية السريعة والتحضر في البلدان النامية، وكذلك النمو الاقتصادي السريع. ومكَّن النمو الاقتصادي السريع ملايين المستهلكين الجدد ذوي دخول الطبقة الوسطى وطموحاتها، واجتذب الأعمال متعددة الجنسيات. وكانت الرسالة واضحة لواضعي استراتيجيات الأعمال، وهي أن الازدهار في شركات القرن الحادي والعشرين يحتاج إلى التزام قوي تجاه أسواق العالم الناشئة والنامية بسرعة[٣].

نشاط الأعمال الدولي المتزايد

الشركات متعددة الجنسيات والشركات متعدية القوميات

في ظل الاتجاهات طويلة المدى، ليس مستغرباً أن المزيد والمزيد من الشركات انتبهت للفرص خارج أسواقها الداخلية. وعادةً ما تسمى الشركات التي لها عمليات في أكثر من بلد بالشركات متعددة الجنسيات أو الشركات المتعدية للقوميات[*]. وبعضها شركات توجهها الموارد، مثل إكسون موبيل أو شل أو بي بي (بريتش پتروليوم سابقًا). والبعض الآخر شركات صناعية توفر السلع الوسيطة أو تبيع منتجات استهلاكية. ومن بين تلك الشركات جنرال إلكتريك (الولايات المتحدة) وتويوتا موتور كورپوريشن (اليابان) وفورد موتور كمباني (الولايات المتحدة). وهناك كذلك شركات التأمين أو الأعمال المصرفية أو الشحن التي تتعامل في الخدمات. ومن بين أكبر مقدمي الخدمات ڤودافون (المملكة المتحدة) ومجموعة من شركات الاتصالات والمرافق في غرب أوروبا. فعلى سبيل المثال، يعمل في شركة دويتشه پوست ٢٨٣٦٩٩ موظفًا أجنبيًا، حيث يعمل كثيرون مع "دي إتش إل"، وهي شركة تقديم خدمات الطرود والخدمات اللوچستية التابعة لها التي تنافس شركتي "يو پي إس" و فيدكس.

(*) نستخدم المصطلحين "الشركات متعددة الجنسيات" و"الشركات المتعدية للقومية" أحدهما عوضًا عن الآخر.

طبقًا لمصادر الأونكتاد، فى عام ٢٠٠٨ كان هناك ما يقدر بـ ٨٢ ألف شركة متعدية للقوميات لها ٨١٠ ألف شركة تابعة لها فى الخارج. ويلغ إجمالى رصيد الاستثمار الأجنبى المباشر حولى ١٦.٢ تريليون دولار، مع وجود تدفقات سنوية قدرها تريليونا دولار. وفى عام ١٩٩٠، عندما بدأت الوكالة التابعة للأمم المتحدة الإبلاغ عن الشركات متعدية الجنسيات، هناك حوالى ٣٥ ألف شركة لها ١٥٠ ألف شركة تابعة لها فى الخارج. وفى ذلك الوقت كان إجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر حوالى ١,٧ تريليون دولار مع تدفقات سنوية قدرها ٢٢٥ مليار دولار. ويُرى أن الشركات التابعة للشركات متعدية القوميات مسئولة عن ثلث صادرات العالم من البضائع والخدمات وتوظف حوالى ٨٠ مليون شخص فى أنحاء العالم، منه ١٦ مليونًا فى الصين. وفى منتصف الثمانينيات كانت تلك الشركات التابعة مسئولة عن حصة مشابهة من الصادرات العالمية وكانت توظف ٢٢ مليونًا خارج بلدانها الأم. ومن بين أكبر الشركات متعددة الجنسيات وأبرزها قياسًا بالعمالة سلسلتا البيع التجزئة وال مارت (الولايات المتحدة) التى يعمل بها ما يزيد على ٦٤٨٩٠٥ عمال أجانب من بين ٢,١ مليون، وكارفور (فرنسا) التى يعمل بها ٣٦٣٣١١ عاملاً أجنبيًا من بين ٤٩٥٢٨٧[٤].

تبين قائمة أكبر مائة شركة غير مالية متعدية للقوميات أن الأغلبية فى التصنيع، لكنها تبين أن هناك عددًا متزايدًا فى الخدمات. كما أن معظم الشركات المتعدية للقوميات تعد أمريكا الشمالية أو غرب أوروبا أو اليابان بلدها الأم. ومن بين أكبر مائة شركة متعدية للقوميات ذكر ٩٢ أحد تلك البلدان السابقة وطنًا لها. وهناك عدد صغير لكنه متزايد يتمركز فى البلدان النامية. ومن بين أكبر مائة شركة غير مالية فى عام ٢٠٠٨، كان لكل من كوريا والصين شركتان، بينما كان لكل من هونج كونج وماليزيا والمكسيك شركة واحدة. ومع ذلك يقدر الأونكتاد أن الشركات المتعدية للقوميات من الاقتصادات النامية والمتحولة مسئولة عن أكثر من ربع ٨٢ ألف شركة متعدية للقوميات[٥].

جدير بالتأكيد أن الأعمال الدولية هى مجال الشركات الكبيرة. ويمنع انعدام الخبرة وتعقد التشغيل فى البيئات التنظيمية والثقافية المختلفة الكثير من الأعمال

متوسطة الحجم والصغيرة. وفى الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة قليل من الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم يصدِّر للخارج، على الرغم من الجهود الرسمية لتشجيع التجارة. وفى الولايات المتحدة أكبر ١٠ بالمائة من الشركات المصدِّرة مسئول عما يزيد كثيرًا على ٩٠ بالمائة من الصادرات من حيث القيمة. وذكرت تقارير الأونكتاد أن أكبر مائة شركة مجتمعة تنتج منتجات مضافة القيمة تساوى على وجه التقريب ٤٠ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى العالمى[٦].

المشروعات المملوكة للدولة

الكثير من الشركات متعددة الجنسيات مشروعات مملوكة للدولة. وفى قطاعات مختلفة تتنافس الشركات متعددة الجنسيات الخاصة بندية مع المشروعات المملوكة للدولة والمدعومة سياسيًا وماليًا من الحكومات بحيازات هائلة من الاحتياطيات الأجنبية. والبرازيل والصين والهند وروسيا من بين البلدان الأكثر نشاطًا. ففيما بين عامى ٢٠٠٥ و٢٠١٠، انتقلت ٤٠ شركة من هذه البلدان الأربعة إلى قائمة فوربس لأكبر خمسمائة شركة فى العالم. وكانت البلدان النامية وبلدان الكتلة الشرقية مجتمعةً مسئولة عن ٩٥ بالمائة من الخمسمائة شركة. وتراوحت أنشطتها من التمويل والخدمات إلى التصنيع والموارد. وامتلكت الحكومات وأدارت أكبر شركات الطاقة فى العالم. وشملت هذه الشركات أرامكو السعودية وجازپروم (روسيا) وشركة النفط الوطنية الصينية، وپتروبراس (البرازيل) وغيرها. ويقول عالِم السياسية إيان بريمر إن شركات النفط المملوكة للدولة تسيطر على أكثر من ٧٥ بالمائة إجمالى إنتاج النفط الخام. وفى عام ٢٠٠٥ كانت شركات النفط المملوكة للدولة فى الصين مسئولة عن ١٦ بالمائة من إجمالى تجارة البلاد[٧].

أثار اتساع المشروعات المملوكة للدولة المخاوف فى بعض البلدان. ففى أبريل من عام ٢٠١٠ عندما أعلنت سينوپيك، وهى كبرى شركات الطاقة الوطنية فى الصين، أنها ستشترى حصة فى سينكرود لإنتاج النفط من الرمال فى كندا، كانت هناك

مخاوف من أن الصين قد تستخدم حصتها وسيلةً للضغط على كندا بشأن السياسة العامة أو من أجل التجسس. وفى أستراليا، اشترت المشروعات الصينية المملوكة للدولة حصصًا فى شركات الموارد الطبيعية الأسترالية، وواجهت قيودًا حكومية. وأشار مجلس مراجعة الاستثمارات الأجنبية فى أستراليا إلى أن المشروعات المملوكة للدولة لا ينبغى لها السعى للاستحواذ على أكثر من ١٥ بالمائة من كبار المنتجين وأقل من ٥٠ بالمائة من مشروعات الحقول الخضراء. ومن بين ٥١،١ مليار دولار من الاستثمارات المتدفقة إلى الخارج من أجل الاندماجات والاستحواذات فى عام ٢٠٠٨، كان أكثر من ٦٠ بالمائة يستهدف شركات الموارد الطبيعية(٨).

تمهيد لعولمة الشركات

لفهم المجادلات الأخيرة، لابد من رؤية تاريخية. فبعد الكساد العظيم والحرب العالمية الثانية، انتعشت الأعمال الدولية ببطء. إذ عانت أوروبا واليابان بشدة من أضرار الحرب، وقيدت حكوماتهما التجارة والمدفوعات لأسباب تتعلق بميزان المدفوعات. وفى العالم النامى، منعت النزعة القومية وعدم الاستقرار السياسى المخاطرة. وسرعان ما عادت الشركات الأمريكية، التى كانت نشطة فى أوروبا خلال فترة ما بين الحربين وسعت إلى تأسيس وجود قوى فى السوق الأوروبية المشتركة واتحاد التجارة الحرة الأوروبى (الإفتا). وقدم الأخير، وهو اتحاد أقل إلزامًا يضم سبعة بلدان أوروبية، بديلاً للتكامل الاقتصادى. وشمل أعضاؤه - المسمون بـ"السبعة الخارجيين" - النمسا والدنمارك والنرويج والبرتغال والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة. وفى الفترة من عام ١٩٦٦ إلى عام ١٩٧٠، زادت قيمة الاستثمار الأجنبى المباشر فى أوروبا (أساس التكلفة التاريخى) من ١٦،٤ مليار دولار إلى ٢٥،٣ مليار دولار. وارتفع إلى ٩٦،٣ مليار دولار فى عام ١٩٨٠، وتوسعت الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية، مثل "آى بى إم" وجنرال موتورز بسرعة فى غرب أوروبا لخدمة الأسواق الاستهلاكية(٩).

عندما أصحبت رحلة الطائرة النفاثة العابرة للأطلسى وخدمة التليفون الدولى الموثوق به متاحتين فى أواخر الخمسينيات، تحرك الكثير من الشركات الكبيرة لتصميم أنظمة الإنتاج والتسويق المتكاملة عالميًا. وفى البداية كان هناك غياب للرقابة المركزية. وسوف يأتى ذلك فى السبعينيات مع تكنولوجيا الاتصالات المحسَّنة (الأقمار الصناعية)، وسفن الحاويات، وطائرات الركاب النفاثة واسعة البدن. وما ميز الشركات متعددة الجنسيات الجديدة عن الأشكال الأقدم هو مراقبة الجودة للإنتاج المتكامل عالميًا أو إقليميًا. وبما أن الشركات متعددة الجنسيات الجديدة تراقبها شركات المقار الرئيسية، فقد كانت تُدار فى المقام الأول بواسطة سكان البلد الأم.

بدأ قادة الشركات مثل إرينج شابيرو رئيس دوبون الترويج لاقتصاديات العالم الواحد. وطبقًا لما قاله شابيرو، فإن التطورات فى التكنولوجيا، ومن بينها الاتصالات والنقل، جعلت بإمكان الشركات النظر فيما وراء الحدود القومية إلى تحديات خدمة الأسواق العالمية. وأوضح هنرى شاخت مدير كامنز إنچين الأمر بصراحة: "لا يمكن للأعمال أن تظل تفكر على نحو تحكمه الحدود القومية؛ ذلك أنها لم تعد تتناسب مع مقتضى الحال. فقد سارعت المؤسسات التجارية الجريئة، فى السنوات العشر الأخيرة، بتبنى وجهة النظر العالمية." كما قال إن الشركة متعددة الجنسيات ترغب فى "فرصة للمنافسة" دون أن تختفى وراء الحدود القومية. ولا ينبغى أن تكون هناك قيود على المكان الذى تحصل منه الشركة متعددة الجنسيات على موادها الخام وأموالها وعمالتها(١٠).

التحدى الأمريكى

اجتذبت الجماعة الاقتصادية الأوروبية بتعريفتها الجمركية الخارجية المشتركة موجة من الاستثمارات الأمريكية إلى البر الرئيسى الأوروبى فى ستينيات القرن العشرين. وأثار هذا التدفق، بالإضافة إلى المخاوف بشأن بُنى الشركات السائدة الخاصة بالبلد الأم، حساسيات سياسية خاصة بالبلد المضيف تجاه الاستحواذات الأجنبية. وقد عبَّر عن تلك المخاوف الصحفى الفرنسى چان چاك سيرڤان شرايبر فى كتابه

"التحدى الأمريكى" الصادر فى عام ١٩٦٧، وأكد أن الشركات الأمريكية الأكثر تنظيمًا كانت تتحرك من نابولى إلى أمستردام بسهولة تحرك الدبابات الإسرائيلية فى سيناء أثناء حرب ١٩٦٧، كما حذر من أن أوروبا يمكن أن تفقد هويتها الاقتصادية وتصبح تابعة للولايات المتحدة، وتتفوق عليها التكنولوجيا ونفوذ الشركات الأمريكية(١١).

ساعد كتاب سيرڤان شرايبر على إثارة السخط فى أوروبا، وعلى امتداد العقد التالى انتقل العديد من الحكومات المضيفة إلى تنظيم الأعمال الدولية. وفسر بعض القادة الأوروبيين "التحدى الأمريكى" على أنه صرخة حرب، وردوا بسلسلة من السياسات الصناعية الجديدة ومجالس المشروعات القومية والمشروعات المشتركة فى التكنولوجيا، من يوريكا إلى إيسپريه وإيرباص أندوستري. وقد سعوا إلى خلق أبطال إقليميين وتقييد الاستثمارات الأمريكية. وكان لإيرباص، وهو المشروع التعاونى الأوروبى لبناء صناعة طائرات عالمية، أصول فى الطموحات الأوروبية للمنافسة مع المصانع الأمريكية. وكان يُنظَر إلى التعاون فى الطيران على أنه وسيلة لتشجيع التقدم الاقتصادى والتكنولوجى طويل المدى فى أوروبا. وكما نشير فى الفصل الثامن، فقد سعى الرئيس الفرنسى شارل ديجول إلى تبطئة تقدم الشركات الأمريكية بتحويل احتياطى فرنسا من الدولارات إلى الذهب. ولأن الخزانة الأمريكية لم يكن لديها ما يكفى من الذهب للوفاء بتعهدها بتحويل البنكنوت إلى ذهب عند الطلب، فقد اضطرت حكومة چونسون إلى فرض قيود على صادرات رؤوس المال الأمريكية لتحاشى حدوث أزمة دولار. وبحلول أغسطس من عام ١٩٧١، لم يعد بإمكان السلطات الأمريكية تأجيل خفض قيمة الدولار، وبمرور الوقت انتقل العالم إلى نظام تعويم أسعار العملات(١٢).

أوقات مضطربة واعتلال اقتصادى

أسهمت كذلك الحرب الطويلة باهظة التكلفة فى ڤيتنام، التى انتهت بهزيمة أمريكا، فى تشاؤم الأعمال خلال السبعينيات. وكذلك فعلت زيادة أسعار النفط أربعة أضعاف ما كانت عليه، نتيجة لحظر النفط الذى فرضته أوبك فى عام ١٩٧٣ الذى أدى

إلى اشتعال الأسعار فى أنحاء العالم. وأدى تشبع الأسواق الاستهلاكية فى البلدان ذات الدخل المرتفع، وانتشار النشاط التنظيمى الحكومى لتحقيق هموم الصحة والسلامة والبيئة، وعجز الضرائب والسياسات النقدية إلى نمو أبطأ للأعمال، مما زاد البطالة، وأدى إلى نقص الموارد. وأسهمت مكاسب الإنتاجية المتدنية والمكاسب الراكدة فى الدخل الحقيقى فى الاعتلال الاقتصادى.

فى أوروبا، ظهرت أولى علامات "التيبس الأوروبى"، أو الكساد الاقتصادى، مع النمو البطىء ومعدل البطالة المرتفع فى دول الرفاه. وبلغ معدل البطالة، الذى كان ٢ بالمائة فى الستينيات، ١١ بالمائة فى عام ١٩٨٤، وأرجع الاقتصاديون الوضع الراكد إلى تكاليف الطاقة المرتفعة، وزيادة السكان البطيئة، ومعدلات الضرائب الهامشية المرتفعة، والتقدم التكنولوجى. وكان يُعتقد أن أحد المسببات الرئيسية هو أسواق العمل الجامدة مع التفاوض المركزى على الأجور. وبينما كانت الشركات الأمريكية قادرة على التخلص من عمالها الأقل إنتاجية فى أوقات الشدة واستئجار عمال جدد بأجور أقل، منع جمود سوق العمل الشركات الأوروبية من استئجار عمال جدد. ونتيجة لهذا فإنه بينما ولَّد الاقتصاد الأمريكى ٢٠ مليون فرصة عمل جديد فى العقد الذى أعقب صدمة النفط، أنتجت أوروبا جيشًا من العاطلين - حوالى ١٩ مليونًا بحلول منتصف الثمانينيات[١٣].

على رأس هذه المشكلات، أطلق المتكهنون نبوءات عن الكوارث البيئية والمجاعات خلال السبعينيات. وأصدر العلماء والتكنوقراط المرتبطون بنادى روما، وهو جماعة دولية يمولها رجل الصناعة الإيطالى أوريليو بيتشى، تحذيرًا عاجلاً من أن الزيادة غير المقيدة للسكان والتكنولوجيا لابد من تنظيمها وإلا سيواجه المجتمع الإنسانى انهيارًا تامًا. وقد تنبأوا بنقص فى الغذاء والموارد حيث يضغط النمو الاقتصادى والزيادة السكانية على الموارد المحدودة. ودعا المتنبئون بالكوارث، الذين تعود تنبؤاتهم الكئيبة إلى التكهنات المتشائمة للقس روبرت مالتوس (١٧٦٦-١٨٣٤)، إلى تقليل الاستهلاك وزيادة الحساسية تجاه النتائج البيئية.

لم تكن تلك التكهنات الكئيبة الوحيدة التى قضت على تفاؤل الأعمال فى السبعينيات. فالأسوأ من ذلك هو أن علماء الأرصاد حذروا من ابرداد الأرض، وعصر جليد آخر، وانخفاض إنتاج الغذاء. وتنبأ بعضهم بمجاعات مفجعة. وفى كتاب بعنوان "المجاعة ١٩٧٥ !" أكد ويليام وبول پادوك فى عام ١٩٦٧ أن زيادة سكان العالم سوف يتجاوز عما قريب قدرة البلدان النامية على إطعام شعوبها.

الشركات متعددة الجنسيات وقومية العالم الثالث

فى الوقت نفسه تدهورت البيئة السياسية للأعمال على المستوى الدولى. ففى العالم النامى، نظمت مجموعة الـ٧٧ دولة فى نهاية الجلسة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فى عام ١٩٦٥، وانتقد القادة الاستغلال بشدة، ودعوا إلى نظام اقتصادى جديدة مع تحويلات آلية للموارد من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية. وفى مايو من عام ١٩٧٤ انضمت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى المعركة؛ حيث أقرت إعلانات بشأن إيجاد نظام اقتصادى دولى جديد. وقد اشتكت من الآثار الباقية للاحتلال الأجنبى، والهيمنة الخارجية والاستعمارية، والاستعمار الجديد بكل أشكاله، ولاحظت أن البلدان النامية تمثل ٧٠ بالمائة من سكان العالم ومسئولة عن ٣٠ بالمائة من دخل العالم. وشجع البيان تأميم الموارد الطبيعية و"كل الأنشطة الاقتصادية" باعتبارها حقًا سياديًا. وأكد حق الدول ذات السيادة فى تنظيم أنشطة الشركات متعدية الجنسيات والإشراف عليها. كما طالب بمعاملة أفضلية وعدم المعاملة بالمثل للبلدان النامية فى كل ميادين التعاون الاقتصادى الدولى. وطالب بنقل التكنولوجيا والمساعدات الفنية والتعويض الكامل عن الاستغلال السابق[١٤].

الواقع أن النضالية الجديدة بين البلدان النامية عكست نجاح الأوبك فى مضاعفة أسعار النفط أربع مرات فى عام ١٩٧٣، فقد نبهت مبادرة أوبك مجموعة السبعة والسبعين إلى قوتها وأعطتها إحساسًا بالهدف والاتجاه. وهكذا سعت البلدان النامية إلى توظيف أغلبيتها التصويتية فى نظام الأمم المتحدة لإعادة تنظيم قواعد الاقتصاد الدولى.

وهكذا كان ظهور الصراع الشمالي الجنوبي بين "الأغنياء" و"الفقراء" وتورط الأمم المتحدة تحديًا واضحًا للمشروعات متعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي.

لم تقتصر الاحتجاجات بخصوص الأنشطة السوداء للشركات متعددة الجنسيات على البلدان الفقيرة وحكوماتها. فقد نظمت الأمم المتحدة مجموعة دراسة بشأن الشركات متعددة الجنسيات لبحث أثر الشركات متعددة الجنسيات على التنمية والعلاقات الدولية. وقد شكا الشهود مر الشكوى من سلوك الشركات متعددة الجنسيات غير الحساس لفشلها في اتخاذ قرارات على المستوى المحلي ولرشوة الحكومات المضيفة. ونتيجة للنبرة المعادية لجلسة استماع الأمم المتحدة، انتهى مجتمع الأعمال الدولي إلى أنه ينبغي توقع زيادة عداء البلدان المضيفة للشركات متعددة الجنسيات. وقيل للأعمال متعددة الجنسيات أن تتوقع تخطيطًا قوميًا أكبر في البلدان النامية ومزيدًا من التنظيمات والقيود.

توقعات كئيبة للثمانينيات

عندما انتهت السبعينيات، واجهت الاقتصادات الكبيرة تضخمًا من عددين، واضطرابات عمالية، وارتفاع كبير ثان في أسعار النفط، ناتج هذه المرة عن الإطاحة بنظام الشاه في إيران. ومرة أخرى وجد المستهلكون في الدول مرتفعة الدخل أن رخاءهم معرّض للخطر بسبب أحداث في الشرق الأوسط الغني بالنفط لكنه مضطرب. وتوقع خبراء الأعمال في أوروبا وأمريكا الشمالية أن تشهد الثمانينيات المزيد من ذلك. وكذلك توقع الاقتصاديون في الوكالات الدولية المحترمة. فقد نشروا توقعات كئيبة تتنبأ بمزيد من البطالة والتضخم وظروف الأعمال الراكدة في العقد الجديد. ولاحظ صندوق النقد الدولي في واشنطن أن "البيئة الحالية من الشك الكبير تنبئ بوضوح بفترة من التوترات الشديدة في الاقتصاد العالمي..." وحذر بنك التسويات الدولية في بال من تسارع التضخم في كل البلدان الصناعية. وتنبأت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومقرها باريس بزيادة قدرها ٢١ بالمائة في أسعار النفط وبتضخم من عددين.

كما تنبأت بركود فى الولايات المتحدة (الذى اتضح أنه الأكثر حدة منذ الكساد العظيم) وبنمو على نحو أقل من المستويات التقليدية فى غرب أوروبا[١٥].

القدرة التنافسية المتناقصة والتحدى اليابانى

فى مواجهة هذه الظروف قصيرة المدى والدورية، شهدت الأعمال الكبيرة فرص استثمار محدودة ومنافسة أجنبية متزايدة بشكل كبير فى الأسواق المحلية. وفى أوروبا وأمريكا الشمالية كان هناك ضيقٌ متزايد بشأن القدرة التنافسية للصناعات وقدراتها على النجاة من تحدى الأعمال اليابانية. وبينما لم يتردد اليابانيون فى خفض الأسعار لاكتساب حصة فى السوق، فقد أنتجوا كذلك منتجات جيدة اجتذبت المستهلكين. ففى كل من أوروبا وأمريكا الشمالية، فازت اليابان على نحو مطرد بحصة من السوق حيث كان المستهلكون يشترون كاميرات كانون وإلكترونيات سونى وسيارات تويوتا وغيرها من الصادرات اليابانية الأفضل. وجاء هذا الفوز بحصة من السوق على حساب الموردِّين التقليديين مثل كوداك وجروندیج وفيلبس وجنرال موتورز. وفى الفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٨٠ زادت اليابان حصتها من الصادرات العالمية لأكثر من الضعف من ٣,١ إلى ٦,٤ بالمائة، بينما هبطت حصة بريطانيا من ٨,٢ إلى ٥,٤ بالمائة، وأمريكا من ١٥,١ إلى ١١,١ بالمائة. وحسَّنت فرنسا وألمانيا الغربية حصتيهما من الصادرات العالمية بما يقل عن نقطة بالمائة، حيث تخليتا تدريجيًا عن أسواق المنتجات[١٦].

أطلقت غارة الأعمال اليابانية أجراس الإنذار فى أمريكا الشمالية وأوروبا. ففى عام ١٩٧٩ حاز البروفيسور بجامعة هارفارد إزرا فوجل بالاهتمام العام بنشرة كتابه الأكثر مبيعًا "اليابان باعتبارها رقم واحد: دروس لأمريكا". وبعد أن انتهى فوجل إلى أن أمريكا تعانى من مشكلة، حذَّر من أن اليابان على وشك تخطى الولايات المتحدة كى تصبح القوة الاقتصادية المهيمنة. وقد أرجع تحدى اليابان الناجح إلى القدرة التنافسية الصناعية العليا، وهى إلى حد ما نتيجة لممارسات الإدارة التجديدية والتعاون الناجح بين الأعمال والحكومة. وحث فوجل أمريكا على أن ترد ليس فقط بتعديلات للسياسات

المالية والنقدية، بل كذلك بسياسة اقتصادية يمكن فيها للحكومة استهداف الصناعات المختارة. وقد أوصى بإنشاء كادر من البيروقراط لتنفيذ استراتيجية تغذى الصناعات المنافسة تصديرياً وإلغاء الصناعات المتدهورة ـ تحدد الفائزين والخاسرين فى المقام الأول(١٧).

جدل السياسة الصناعية : الولايات المتحدة

أثارت مقترحات فوجل جدلاً ساخنًا، وراقت فكرة سياسة القدرة التنافسية القومية لبعض الديمقراطيين فى الولايات المتحدة، ومنهم السناتور والتر مونديل المرشح للرئاسة فى عام ١٩٨٤، كما حظيت بدعم من العمال المنظمين، والاقتصادين من قبيل ليستر ثورو من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، ورجل البنوك الاستثمارية فيلكس روهاتين الذى أراد من الكونجرس عمل نسخة جديدة من هيئة تمويل إعادة الإعمار لمساعدة الصناعات المتعسرة. وشجع روبرت ريش وإيرا ماجازينر كذلك السياسة الصناعية خلال تلك الفترة وأثرا فيما بعد على مقاربة إدارة كلينتون(١٨).

كان هناك قليل من الدعم بين الأعمال الكبيرة ومؤيديها الجمهوريين فيما يتعلق بالسياسة الصناعية التدخلية التى يديرها المسئولون الحكوميون. وفضّل الرئيس رونالد ريجان وخَلَفُه چورچ إتش دابليو بوش الحلول القائمة على السوق ومنها إزالة القيود والحوافز الضريبية. وتساءل مارتين فيلدستاين، كبير اقتصاديى إدارة ريجان، عما إذا كانت السياسة الصناعية مسئولة عن نجاح اليابان الاقتصادى أم لا وما إذا كان بالإمكان نقلها بنجاح إلى الخارج أم لا. وقد رفض أية سياسة تزيد التخطيط الحكومى باعتبارها "عبئًا على حياتنا الاقتصادية وتهديداً لرخائنا الاقتصادى طويل المدى"(١٩).

دفعت المصلحة العامة فى قضية القدرة التنافسية إدارة ريجان إلى تكوين لجنة رئاسية بشأن القدرة التنافسية الصناعية. وتم توجيه اللجنة التى يرأسها مدير هيوليت پاكارد چون يانج إلى بحث القضايا ووضع توصيات بعد انتخابات الرئاسة لعام ١٩٤٨،

وأكد تقرير اللجنة، الذى يعكس رؤى التكنولوجيا الفائقة الخاصة ببعض الأعضاء، أنه بينما لا تزال الولايات المتحدة أقوى اقتصاد فى العالم، فهى "تفقد قدرتها على المنافسة فى أسواق العالم". واقترح التقرير أربعة إجراءات محددة لتحسين القدرة التنافسية:

(أ) خلق مناخ اقتصادى يشجع الاستثمار العام والخاص.

(ب) التأكيد على أهمية التعليم والتدريب المنتظم.

(ج) الاستعاضة عن الالتزام الحالى بالعلوم الأساسية بسياسة التكنولوچيا الفعالة.

(د) تشجيع الصادرات الأمريكية وتبنى سياسة اقتصادية خارجية لفتح الأسواق فى أنحاء العالم. وعلى الرغم من ذلك فقد أزعج تقرير يانج إدارة ريجان المؤيِّدة للمشروعات الحرة بإصراره على أن الحكومة مسئولة عن خلق بيئة يمكن فيها للأعمال الأمريكية المنافسة بفاعلية. كما ادعى أن "الحكومة لم تؤدِّ بفاعلية الأدوار المشروعة المنوطة بها بالفعل"(٢٠).

ليس مستغربًا أن اللجنة الرئاسية، فى ظل نتائجها المعارضة، كان لها أثر قليل على السياسية أثناء إدارة ريجان. ويُقال إن الرئيس سأل مرارًا أثناء إيجاز مجلس الوزراء معلقًا "إذا كانت الولايات المتحدة فى مشكلة كبيرة، فلماذا يشعر الأوروبيون بكل هذه الغيرة؟" وبعد انتخابات ١٩٨٤ بدا الاقتصاد الداخلى أقوى، واحتفت الإدارة قائلة "لقد عاد الصباح إلى أمريكا"(٢١).

كما اتضح، فقد كانت إدارة بوش أكثر دعمًا للعمل على جبهة القدرة التنافسية بجهودها لتقليل العجوزات الحكومية وتشجيع الإصلاح التعليمى. لكن إدارة كلينتون هى التى وضعت استراتيجية القدرة التنافسية واتخذت سلسلة من الإجراءات التدخلية. كما زادت التمويل للإنترنت والبرامج لتسريع نقل التكنولوجيات من الجامعات والمعامل القومية إلى السوق التجارية. وأكد كلينتون على أهمية التدريب والتعليم المستمر لإعداد الأمريكيين العاديين لحقبة من المنافسة العالمية والتغير السريع. وقامت تلك الاستراتيجية على خليط من السياسات المالية والنقدية التى أسفرت عن أسعار فائدة منخفضة وغذت تجديد الأعمال(٢٢).

السياسة الصناعية : أوروبا

فى أوروبا، حيث كان هناك تراث طويل من التدخل الحكومى والسياسة الصناعية، أسفر التحدى اليابانى عن ردود أفعال سياسية مختلفة. وبعد الحرب العالمية الثانية نظرت الحكومات الاشتراكية فى تلك المنطقة إلى التأميم على أنه طريقة تسيطر بها الحكومات على "المرتفعات الحاكمة" للاقتصادات القومية. وخلال السبعينيات، ورداً على المنافسة الدولية المتزايدة، اكتسبت السياسة الصناعية حياة جديدة. وفى فرنسا، عمل الاشتراكيون والشيوعيون معًا خلال السبعينيات لتوسيع دور الدولة، حيث أمموا الصناعات وشجعوا المشروعات التابعة للدولة لتوسيع مجالها. واشترى مشروع تابع للدولة، وهو رينو، حصصًا كبيرة فى ماك تراكس وأمريكان موتورز، ونوّع نشاطه فى الماكينات الزراعية والعِدد والروبوتات. وركزت السياسة الصناعية الفرنسية على السيارات والإلكترونيات والصلب وكذلك على صناعتى المعلومات والتكنولوجيا الحيوية الناشئتين. وفى إيطاليا ركزت السياسة الصناعية على تطوير أبطال الدولة فى الإلكترونيات والطيران والفضاء والطاقة النووية. وفى أواخر السبعينيات أنقذت البنوك المملوكة للدولة شركات الدولة ومجموعاتها الصناعية.

فى بريطانيا وألمانيا، كانت السياسات الصناعية أقل طموحاً. فخلال السبعينيات تصرفت الحكومة البريطانية بشكل دفاعى لمنع انتشار البطالة عندما استولت على شركتى السيارات رولز رويس وليلاند، ثم الصلب البريطانى. وتحدثت رئيسة الوزراء المحافظة مارجريت تاتشر بلغة الخصخصة والمشروعات الحرة، لكن حكومتها شجعت الاستثمار العام فى أجهزة الكمبيوتر والميكروتكنولوجى وغيرها من المجالات الغريبة التى قد لا يستثمر فيها القطاع الخاص أمواله. كما تحدث الساسة الألمان لغة السوق الحرة، لكنهم شجعوا كذلك استثمار الدولة فى الشركات العامة. ونُصِحت الشركات العامة بدخول مجالات جديدة والتوسع فى الخارج[٢٣].

تحدى الأسواق المفتوحة

منافسة الواردات المتزايدة

حتى أواخر السبعينيات واجه القليل من الصناعات فى البلدان ذات الدخل المرتفع منافسة جادة فى أسواقها الداخلية. فقد ضربت الواردات من البلدان رخيصة العمالة أولاً الصناعات كثيفة العمالة كالمنسوجات والملابس والأحذية والإلكترونيات الاستهلاكية. ومع بداية الثمانينيات كان أثر الواردات أشد ما يكون على الصناعات المهمة، وبالأخص الصلب والسيارات والآلات، حيث استخدمت النقابات قوتها التفاوضية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية للحصول على أجور ومزايا مرتفعة. وكانت السوق الأمريكية الكبيرة، بما فيها من ٢٢٧ مليون مستهلك أصحاب دخول مرتفعة ونصب الفرد من إجمالى الناتج المحلى ٢٢٥٦٨ دولاراً (٢٠٠٠ دولار أمريكى ثابت) هدفًا مُرَحَّبًا به - وسوقًا مفتوحة نسبية للمصدِّرين الأجانب. ونتيجةً للمفاوضات متعددة الأطراف التى بدأت فى عام ١٩٤٧ تحت رعاية الجات، لم تعد الحواجز الجمركية عائقًا مهمًا فى سبيل التجارة فى المنتجات الصناعية. وفتح استكمال دورة كنيدى للجات الخاصة بتخفيض التعريفة الجمركية فى عام ١٩٦٧ (جرى تنفيذه على مدى خمس سنوات) ودورة طوكيو فى عام ١٩٧٩ السوق الأمريكية بشكل فعلى. وهبطت التعريفة الجمركية بحسب القيمة على المنتجات الخاضعة للرسوم من ١٢,٢ بالمائة فى عام ١٩٦٧ إلى ٨,٦ بالمائة فى عام ١٩٧٢، وإلى نسبة ٥,٧ بالمائة القليلة بحلول عام ١٩٨٠ فى ختام دورة طوكيو لمفاوضات الجات. وتبنى القادة الأمريكيون هذه التغييرات وشجعوها، لأسباب أمنية إلى حد ما. فقد أدركوا أن اليابان وأوروبا المزدهرتين ستكونان حليفين قويين فى منافسة الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتى والصين. وفى ختام دورة كنيدى، رأى وزير التجارة الأمريكى الكتابة على الجدران ونبه مجتمع الأعمال إلى أن خفض التعريفة الجمركية يمثل خطوة كبيرة نحو "سوق عالم واحد بحق". وأضاف أن السوق الأمريكية الكبيرة والمربحة "لم تعد محمية خاصة لرجل الأعمال الأمريكى"[٢٤].

فى اليابان والجماعة الأوروبية استسلمت الحكومات على نحو أبطأ لأمر السوق العالمية. فبينما قللت مفاوضات الجات رسومها كذلك على المصنوعات المستوردة، استخدمت بعض الحكومات ـ وبشكل خاص فرنسا واليابان ـ مجموعة من الحواجز غير الجمركية البارعة (اتفاقيات القيود الطوعية، ومعايير المنتجات، وإجراءات الجمارك) لإدارة تنافس الواردات وتقليل الضغط على المصنوعات المحلية. فقد طالبت فرنسا، الحريصة تطوير صناعة أجهزة الڤيديو الخاصة بها، كل مستوردى أجهزة الڤيديو اليابانية فى عام ١٩٨٢ بإحضار شحناتهم من خلال الجمارك فى مركز جمارك پواتييه الذى به عدد غير كاف من العاملين ويقع على مسافة ٢١٠ أميال جنوب باريس. وقضى هذا التنظيم فى واقع الأمر على تدفق واردات أجهزة الڤيديو الأجنبية.

إلا أن اليابانيين كانوا أكثر خيالاً، حيث استخدموا الحصص ومعايير السلامة لإبعاد المنافسة الأجنبية. ذلك أنه لتقليل المنافسة من صناع الزلاقات الأوروبيين والأمريكيين، فرض اليابانيون معايير سلامة جديدة بدعوى أن أحوال الجليد اليابانى مختلفة. وطالبت اليابان باختبار السيارات المستوردة فى اليابان وليس فى المصانع الأجنبية التى جرى تجميعها فيها. كما طالبت بأن تختبر شركات مستحضرات التجميل فى اليابان لأن البشرة اليابانية مختلفة. واستُغلت حجج أخرى لتقييد لحم البقر والموالح والجلد والتبغ وكذلك أشباه الموصلات وأجهزة الكمبيوتر الفائقة والاتصالات.

زادت عوامل أخرى، بالإضافة إلى تحرير التجارة، المنافسة العالمية فى الثمانينيات. فقد قلل الاستخدام واسع الانتشار للحاويات وطائرات الشحن الجوى النفاثة والسفن عريضة البدن ويسَّر اتساع التجارة. وكذلك فعل الاستخدام واسع الانتشار للدعم فى تشجيع الصادرات والحفاظ على التوظيف المحلى. ودخلت مصانع الصلب الأوروبية المملوكة للدولة السوق الأمريكية واستولت من المنتجين الأمريكيين على حصة من السوق مستفيدة من الدعم الحكومى. وبدلاً خفض الوظائف، اختارت تصدير الصلب بتخفيضات كبيرة على منتجات الصلب المسحوبة على الساخن والبارد، مما أجبر المنافسين على التراجع. والواقع أن تلك كانت استراتيجية "أفْقِر جارك".

الاستثمارات الأجنبية المتزايدة

جعل خفض قيمة الدولار خلال السبعينيات الاستثمار فى السوق الأمريكية أو الاستحواذ على مصانع قائمة بالفعل أو المنافسة مع الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات على أرضها أكثر جاذبية للأعمال الأوروبية واليابانية. وعلى مدى فترة ٢٠ عاماً، وتضاعفت قدرة المارك الألمانى والجلدر الهولندى والين اليابانى والفرنك السويسرى على شراء الدولار، مما مكّن الزيادة فى الاستثمارات الخارجية. وكان تدفق الاستثمار الأجنبى كبيراً على نحو جعل القيمة الدفترية للاستثمار الأجنبى فى الولايات المتحدة، التى تضاعفت بعد عام ١٩٧٤، تزداد بمقدار ضعف معدل الاستثمار الأمريكى فى الخارج خلال السبعينيات، واستكملت بريتش پتروليوم شراءها لسوهيو، وأصبحت الشركات الأجنبية مستثمراً كبيراً فى السيارات والإلكترونيات والكيماويات والآلات والعقارات ومبيعات التجزئة. وانتهزت البنوك الأوروبية فرصة المناخ التنظيمى المواتى لتوسيع وجودها.

وهكذا انقلب الحال بحلول الثمانينيات. فقد قلب رجال الصناعية الأوروبيون واليابانيون الطاولة على الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية واستهدفوا السوق الأمريكية المربحة. وأنشأت شركة الإطارات الفرنسية ميشلان وشركة السيارات الألمانية فولكس ڤاجن مصانع فى أمريكا الشمالية. واشترت الكترولوكس السويدية وفيلبس الهولندية وطومسون الفرنسية منافساتها الأمريكية. ولأن أوروبا كان بها قوانين عمل صارمة وتكاليف عمالة مرتفعة، كثيراً ما كانت عمالقة الأعمال الأوروبية تختار خدمة سوق أمريكا الشمالية الغنية من خلال الإنتاج وليس الصادرات من أوروبا.

اشتدت المنافسة اليابانية ـ وخاصة بالنسبة لمنتجى الصلب والسيارات والآلات وأجهزة التليفزيون والإلكترونيات الأمريكيين. وأصبح الميزان التجارى الثنائى مع اليابان غير متوازن إلى حد كبير، حيث زادت عجوزات السلع من ١,٧ مليار دولار فى عام ١٩٧٥ إلى ١٠,٤ مليار دولار فى عام ١٩٨٠، و٤٦,٢ مليار دولار فى عام ١٩٨٥، وظل عند ٤١,١ مليار دولار فى عام ١٩٩٠[٢٥].

اعتباراً من عام ١٩٧٢، سارع اليابانيون بشراء الفنادق الشهيرة فى هاواى، واشتروا ملعب جولف پيبل بيتش الشهير فى كاليفورنيا، ومركز روكفلر فى نيويورك، وكولومبيا پكتشرز. لكن غالبًا ما كانت استثماراتهم فى التصنيع تأخذ شكلاً مختلفًا. فبدلاً من شراء المنشآت القديمة الخاضعة للنقابات العمالية، كانوا يستثمرون فى المنشآت الصناعية الجديدة، مثل مصانع السيارات فى كنتاكى وأهايو وتنيسى. وأقام اليابانيون المصانع فى المناطق الريفية القريبة من الطرق التى تربط الولايات حيث يمكنهم استئجار عمالة من نوعية جيدة ذات أخلاقيات عمل قوية وتحاشى الصراعات مع النقابات والأقليات. ونشر اليابانيون المتقدمون سياسيًا استثماراتهم فى أنحاء أمريكا، حيث اكتسبوا نفوذا سياسيًا فى واشنطن من المسئولين الممنونين على مستوى الولايات والمستويات المحلية.

الحل الأمريكى

كشأن الأوروبيين قبل ٢٠ عامًا، أصبح الأمريكيون غير مرتاحين فى أوائل الثمانينيات بشأن المد المتزايد للواردات والاستثمارات الأجنبية. وخلال الركود الشديد فى ١٩٨١-١٩٨٣، اكتسبت الحلول الحمائية جاذبية. وفى واشنطن العاصمة كان هناك تأييد متزايد داخل الكونجرس لمقترحات شراء أمريكا وإجراءات القيود الطوعية وغيرها من الحلول السياسية لحماية الصناعة الأمريكية من المنافسة اليابانية. واجتذبت المقاربة القانونية كذلك الاهتمام حيث رفع المحامون مئات الدعاوى القضائية بموجب قوانين علاج الواردات الأمريكية؛ سعيًا إلى الإغاثة من موجات الواردات أو الممارسات التجارية الظالمة، كالإغراق والدعم الضار وانتهاك حقوق الملكية الفكرية. وبموجب قوانين مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية، أمكن للصناعات رفع دعاوى قضائية مع وزارة التجارة الأمريكية ولجنة التجارة الدولية الأمريكية المستقلة، وهو ما حرَّك عملية تحقيق انتهت فى الغالب بفرض الرسوم. وكانت قرارات الوكالة قابلة للمراجعة فى المحاكم، ولا يمكن للسلطة التنفيذية إلغاءها لأسباب سياسية. وفى عامى ١٩٨٢ و١٩٨٣ رفع منتجو الصلب

مئات الدعاوى القضائية التى استهدفت الحد من منافسة الواردات من أوروبا واليابان، وكذلك بعض المنتجين الناشئين فى بلدان من قبيل البرازيل وكوريا. وفى قضية هارلى- ديفيدسون عام ١٩٨٢ واجه مصنع الدراجات النارية الشهير موجة من الواردات من المنافسين اليابانيين، ورفع دعوى قضائية من أجل الحماية المؤقتة بموجب ما يسمى بند الهروب. وجعلت عملية التحقيق لجنة التجارة الدولية الأمريكية تصدر التوصيات، وحكومة ريجان تفرض تعريفة جمركة عالية على واردات الدراجات النارية الثقيلة. وحمت الإغاثة الناجمة عن ذلك هارلى من منافسة الواردات ومكنتها من أن تعيد الهيكلة وتصبح قادرة على المنافسة فى مجال الصادرات. وفى وقت لاحق سافر الرئيس ريجان إلى منشأة هارلى الصناعية وقال: "كما هو حال أمريكا، لقد عادت هارلى وها هى تقف شامخة." وأكد أنه "مع أن المصانع الأمريكية عانت من موجات مؤقتة من المنافسة الأجنبية، فإننا لم نخجل من استخدام قوانيننا الخاصة بالواردات لإنتاج إغاثة مؤقتة..."[٢٦].

بينما سعت صناعات أخرى إلى قوانين مشابهة لعلاج الواردات، شعر الكثير من الخبراء الإعلاميين بقلق بشأن النزعة الحمائية والحروب التجارية المتزايدة. فقد أعلنت إدارة ريجان معارضتها للحماية طويلة المدى، وشجعت المنتجين اليابانيين على الاستثمار فى المنشآت الصناعية الأمريكية. وخلال الثمانينيات زادت الاستثمارات اليابانية من ٤.٢ مليار دولار فى عام ١٩٨٠ إلى ٧٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٠، وهو ما يعكس تدفق منتجى السيارات اليابانيين ومورديهم[٢٧].

كانت التجربة العملية لمنافسة الواردات فى الثمانينيات عاملاً مهمًا أثَّر على المزيد من الشركات لتبنى العولمة وقبول تعديلات حتمية. وخلال ذلك العقد فقدت صناعة السيارات ثلث سوقها المحلية، وفقد منتجو الصلب ربع سوقهم. وأجبر الضغط من جانب الواردات الشركات الأمريكية على التخلى عن خطوط إنتاج كانت لها الريادة فيها. وبيعت ماركات إلكترونيات شهيرة مثل ماجنافوكس وسيلفانيا وفيلكو لشركة فيلبس الهولندية. وبيعت زينت، آخر صانع تليفزيونات أمريكى، فيما بعد للاكى جولدستار الكورية.

وفى أواخر الثمانينيات أجرت مجلة "فوربس" مقابلات مع ٢٤ من كبار المديرين حول ما إذا كانوا تعلموا من المنافسة الجديدة أم لا. وكان الدرس الأساسى هو "كن عالميًا وإلا مت". وطبقًا لما قال ديفيد رودريك رئيس مجلس إدارة "يو إس إكس" التى دخلت معركة طويلة ومكلفة لحماية السوق الأمريكية من الصلب الذى تُغْرَق به السوق والمدعم، فقد "تعلمنا أننا فى عولمة السوق المتنامية التى لا يمكن الرجوع فيها"، كما قال إن البقاء يتطلب خطوات مؤلمة مطلوبة لتحسين القدرة الإنتاجية ولتحسين نوعية المنتج. وقال رئيس مجلس إدارة شركة فورد: "تعلمنا أنه ليست هناك سوق للسيارات السيئة؛ لقد اختبرناها،..."[٢٨].

نتيجة لذلك، تبنت الشركات عددًا من استراتيجيات البقاء - بما فى ذلك الخفض الحاد للنفقات، والسعى لتقليل تكاليف العاملين بتوظيف عدد أقل من العمال والموظفين، والاستثمار فى التكنولوجيات الجديدة، والمشروعات المشتركة لتحسين فرص المنافسة فى الأسواق الأجنبية. وعمل المديرون التنفيذيون تحت ضغط هائل.

رد أوروبـا

كما هو الحال فى الولايات المتحدة، أثار التحدى الأمريكى التنافسى الخوف بين الأعمال والحكومات الأوروبية. وقبل نقل السياسة التجارية الأوروبية إلى المفوضية الأوروبية، فرضت الدول الأعضاء الحصص على المنتجات الحساسة. ففى عام ١٩٧٠، على سبيل المثال، كان لدى إيطاليا حصص لأكثر من ٥٠ منتجًا يابانيًا، وفرنسا ٣٠، وألمانيا الغربية أكثر من ١٠، واشتكى المسئولون الأوروبيون من عدم اندماج اليابان بما يكفى مع الاقتصاد الدولى. وعند استخدام مكافحة الإغراق وقيود الصادرات الطوعية لتقييد التقدم الآسيوى، تبنى المسئولون فى بروكسل مقاربة دفاعية. كما تفاوضت المفوضية الأوروبية على اتفاقيات القيود الطوعية بشأن السيارات اليابانية، واتفاقيات مشابهة تغطى التجارة فى المنسوجات ومنتجات الصلب. وسوف يقل الحماس للإجراءات أحادية الجانب وتوجيه الضربات اليابانية فى أواخر الثمانينيات،

حيث تزداد الاستثمارات اليابانية بشكل كبير. وكان هناك خوف متزايد فى بعض العواصم الأوروبية - بالأخص فى لندن - من أن يضر اتباعُ خطٍّ متشدد تدفقات الاستثمارات التى تولِّد فرص العمل عالية المهارة والصادرات المصنعة من المصانع المملوكة لليابان فى أوروبا. وخلال ذلك العقد زاد الاستثمار اليابانى فى أوروبا من ٤,٧ مليار دولار إلى ٤٥ مليار دولار، بنسبة ٢٥ إلى واحد زيادة على الاستثمار الأوروبى فى اليابان[٢٩].

وبينما أسهمت السياسة الصناعية وممارسات التصدير الجريئة اليابانية فى تدنى بعض الصناعات فى أمريكا الشمالية واليابان، فقد كان لمشكلة القدرة التنافسية أبعاد كثيرة. وارتبط أحد الجوانب بشخصية العامل اليابانى - المستعد للعمل ساعات طويلة وإنتاج منتجات عالية الجودة. ووصف تقرير للمفوضية الأوروبية، صاغه السير روى دنمان، اليابانيين بأنهم "مدمنو عمل يعيشون فيما كان الغربيون سيعتبرون أنه يزيد قليلاً على قفص الأرانب، وهم من خرجوا مؤخرًا فحسب من مجتمع إقطاعى"[٣٠]. وفى أوروبا، شملت مشكلات القدرة التنافسية إلى حد بعيد غياب السوق الكبيرة. فمع وجود اقتصادات صغيرة مقطعة لم يمكن للأعمال الأوروبية تحقيق خفض التكاليف نتيجة للإنتاج كبير الحجم.

على المدى الأطول رأى قادة الأعمال الأوروبيون المزيد من تكامل السوق الأوروبية على أنه ترياق للمنافسة الأجنبية و"تشاؤم أوروبا". وبدلاً من ١٢ سوقًا قومية مقسَّمة، أرادوا إزالة الحواجز الجمركية وخلق توافق بين معايير المنتجات. وسعت الطاولة المستديرة لرجال الصناعة، وهى اتحاد تأسس فى عام ١٩٨٣، إلى تثقيف الحكومات الأوروبية بشأن حالة الاقتصاد الإقليمى المتزعزعة. وبشكل خاص، قالوا إن الروتين والحواجز الجمركية والعملات القومية والأسواق المتشظية خنقت النمو. وكانت استراتيجية الطاولة المستديرة الأساسية هى ضمان وتنفيذ برنامج سوق أوروبية موحدة، الذى ما شمل فيما بعد العملة الموحدة، هو استعادة النمو والتوظيف والرخاء. ورأى كبار رجال الصناعة، بقيادة صانع السيارات السويدية ڤولڤو، أن السوق المشتركة تجلب كفاءات أكبر وفرصة للأعمال الأوروبية كى تشن هجومًا مضاداً على المنافسين الأجانب الأقوياء[٣١].

شعر أمريكيون شماليون كثيرون بالقلق من أن سعى أوروبا العنيد لتحقيق السوق الموحدة قد يعزز "عقلية أوروبا الحصن". لكن قادة الأعمال الأوروبيين الذين فهموا قدرة تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات الجديدة بدأوا كذلك الدعوة إلى التوسع العالمى والكوزموبوليتانية. وبقوله إن الشركات الأوروبية مازالت محلية إلى حد كبير، حثهم كلود نويل مارتان مدير جنرال بسكوى على التعاون والمنافسة عالميًا ضد الشركات الأمريكية الشمالية واليابانية الكبيرة المشابهة. وقد أكد على أن عَلَمًا أوروبيًا لابد أن يرفرف فوق مقار الشركات. وحذر ڤيسه ديكر مدير شركة الإلكترونيات الهولندية العملاقة فيلبس من أن الشركات متعددة الجنسيات يمكن أن تغادر أوروبا إذا فشلت فى استكمال عملية السوق الموحدة. فقد قال: "ما لم تتوحد أوروبا، سوف يرحل التجديد الصناعى أوروبا. وحينئذ سوف تُجبَر الشركات متعددة الجنسيات على تعديل أولوياتها الجغرافية." وأدرك ديكر وغيره من رجال الصناعة أن التكنولوجيات الجديدة جعلت المنافسة العالمية واقع حياة. فقد تطلبت تكاليف تطوير المنتجات من الشركات أن توزع التكاليف على قاعدة مستهلكين أكبر، وأن تنافس على المستوى العالمى(٣٢).

إلى جانب التوسع فى السوق الإقليمية الأوروبية الناشئة، ركزت الشركات الأوروبية الكبيرة على الحصول على المصانع وشبكات التوزيع فى أمريكا الشمالية. وكان ذلك جزءًا من استراتيجيتها الخاصة بتحقيق مراكز تنافسية فى ثالوث البلدان ذات الدخل المرتفع (أمريكا الشمالية واليابان والاتحاد الأوروبى). زادت التدفقات الواردة إلى الولايات المتحدة فى الثمانينيات، حيث بلغ إجماليها ٢١٦ مليار دولار فى ذلك العقد مقابل تدفقات واردة تراكمية بلغت ٢٨ مليارًا فحسب فى السبعينيات. وفى بداية العقد كان مركز أوروبا الاستثمارى فى الولايات المتحدة على أساس تاريخى مساويًا تقريبًا لحصة استثمارات أمريكا فى أوروبا. لكن بحلول نهاية الثمانينيات كان مركز أوروبا الاستثمارى فى أمريكا أكبر مقارنةً بالاستثمارات الأمريكية فى أوروبا(٣٣).

هل هو عالم واحد؟

تجار الشركات الأحرار

بحلول عام ١٩٩٠ ظهرت رؤيتان متعارضتان ومتنافستان فى مجتمع الأعمال الدولى. كانت إحداهما متفائلة ودولية النزعة. وكانت تمثل آراء الأعمال الكبيرة كما تعكسها الغرفة التجارية الدولية، وفرعها الأمريكى المجلس الأمريكى للأعمال الدولية، وطاولة الأعمال المستديرة، والمجلس الكندى لكبار المديرين، والطاولة المستديرة لرجال الصناعة الأوروبية، والمنتدى الاقتصادى الدولى، والكيدانرن(*) اليابانى، والاتحادات الشبيهة الأخرى. واحتضنت هذه الجماعات الأعمال الدولية وسعت للحصول على الفرص الموسعة فى الأسواق ذات الدخل المرتفع والناشئة. وخوفًا من النزعة القومية والنزعة الحمائية، أحبطت أشكال العلاج التجارى الأحادى. فهذه الإجراءات كان يمكن أن تدعو إلى الانتقام من جهود الشركات لتوسيع حصة السوق واكتساب مواقع الصين واليابان. وسعت الأعمال الكبيرة إلى وضع قواعد متعددة الأطراف للنظام التجارى الدولى وشجعت اتفاقية الاستثمار العالمية كذلك. وبينما استحسنت الغرفة التجارية العالمية نتيجة دورة أوراجواى، قالت إنه لم يعد من الملائم التركيز على الحواجز التجارية باعتبارها العوائق الأساسية فى سبيل الأعمال الدولية. وقد رغبت فى إطار من القواعد لتنفيذ الأعمال على أساس عالمى تبنى تصورًا أوسع للوصول إلى الأسواق. واقترحت الغرفة التجارية الدولية توسيع النظام القائم على القواعد الخاصة بالاستثمارات الدولية. كما أكدت أن التكامل الاقتصادى العالمى يقتضى من الأعمال إنتاج البضائع والخدمات وتسويقها على نطاق عالمى، وذلك بدمج مهارات الأشخاص والأصول الملوسة العديدة (كالأراضى والموارد) وغير الملموسة (كالملكية الفكرية) والنقدية (كالأسهم). وأثناء ذلك، أصبحت التجارة والاستثمار أجزاءً لا يمكن تمييزها من استراتيجية واحدة. فالشركات تتاجر لتستثمر وتستثمر لتتاجر[٣٤].

(*) منظمة سابقة كانت تمثل مصالح الشركات الكبيرة. وقد أنشئت فى عام ١٩٤٦، وفى عام ٢٠٠٢ ظهرت مع جماعات أخرى لتشكيل اتحاد الأعمال اليابانى.

حمـائيو الأعمـال

على الرغم من اتخاذ الشركات المنافسة دوليًا موقفًا دفاعيًا بشأن العولمة، فقد صممت على حماية أسواقها المحلية. وغالبًا ما كانت تلك شركات صغيرة مملوكة لعائلات فى بلدان ذات دخل مرتفع، أو كانت ذات هيكل مرتفع التكلفة نسبيًا ناتج عن اتفاقيات العمل مع النقابات. ولم يكن لها اهتمام كبير بالتوسع العالمى وكانت ترغب فى المقام الأول فى الحفاظ على وجودها فى الأسواق القومية والإقليمية وحمايته. ولتحقيق هذه الأهداف، استغلت النفوذ السياسى حيثما أمكن ذلك، واحتفظت بمحامين لبدء إجراءات علاج التجارة. وكان هدفها هو إقامة حواجز أمام المنافسة الأجنبية القوية. وفى البلدان ذات الدخل المرتفع، غالبًا ما كانت هذه الشركات تشمل إنتاج المنسوجات والملابس والأحذية. وقد حققت أكبر نجاح لها بمجموعة من اتفاقات حصص المنسوجات الدولية. كما نظمت ما تسمى باتفاقية الألياف المتعددة، وهى اتفاقية بين ٤٢ دولة مصدرة ومستوردة بدأ العمل بها فى عام ١٩٧٤ وجرى توسيعها حتى عام ٢٠٠٥، التجارة فى المنسوجات والملابس. ومكنت الاتفاقية فى الأساس البلدان الصناعية من إدارة الواردات من البلدان النامية بحصص لكل بلد على حدة. وفى الولايات المتحدة، لم تنجح مجموعات الأعمال هذه، وتحالف أوسع من الناشطين، فى السعى لمنع إقامة النافتا (الاتفاقية التجارية لأمريكا الشمالية) فى عام ١٩٩٣، وانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، والموافقة على الكافتا (الاتفاقية التجارية لأمريكا الوسطى). وشيئًا فشيئًا تراجع المعارضون، حيث هزمتهم الأعمال بحماسها للمشاركة العالمية. وعلى الرغم من امتلاك الشركات متعددة الجنسيات المال للتأثير على القرارات السياسية العامة، فقد أظهرت استطلاعات الرأى العام أن المواطنين العاديين من القاعدة الشعبية ظلوا كارهين للعولمة وقلقين بشأن الاختلالات فى التوظيف والمجتمعات المحلية[٢٥].

المدافعون عن الأعمال العالمية وناشطوها

شجع مستشارو الإدارة وواضعو الاستراتيجيات، وهم أكثر وضوحاً في العقود الأخيرة من القرن العشرين منهم في الأزمنة السابقة، الرؤية الكوزموبوليتانية دولية النزعة، وحثوا الأعمال على انتهاز الفرص المقدمة من المنافسة الدولية. فمع وجود إمدادات نفطية أسهل، وأسعار صرف معومة، وتكنولوجيات معلومات واتصالات جديدة، وتجمعات في أنحاء العالم من العمالة الرخيصة منخفضة المهارة، رأوا أن هناك حوافز هائلة للشركات كي تتكامل وتتنافس عالمياً. وحذر أحد مستشاري الإدارة من أن التغيرات في التكنولوجيا تخلق عالماً "يمكن فيه صنع أي شيء وبيعه في أي مكان آخر". والشركات التي لم تنتهز الفرص المقدمة من العولمة لن تبقى(٣٦).

إعادة الهيكلة

لتحقيق هذه الغاية، بدأ الكثير من الشركات المملوكة ملكية عامة في إعادة الهيكلة وخفض النفقات. وتوصلت الشركات إلى اتفاق مع النقابات على قواعد أكثر مرونة تقلل تكاليف العمل بنسبة تصل إلى ٣٠ بالمائة في أحد المصانع. وبينما كانت الصناعة في سبيلها لأن تصبح أكثر اقتصاديةً، وضعت إلى حد كبير حوافز على التجديد والتسويق وتنظيم الأعمال والاستثمارات القائمة على النمو في الأتمتة لتعزيز الإنتاجية. ففي جنرال إلكتريك، وهي واحدة من أكبر الشركات متعددة الجنسيات وأنجحها، أكد المدير التنفيذي جاك ويلش أن "الشركات الأمريكية عليها مسئولية كبيرة كي تكون منتجة للبضائع والخدمات الأقل تكلفة والأعلى جودة"(٣٧). وقد أغلق الوحدات غير المنتجة ونقل العمليات كثيفة العمالة إلى الخارج حيث ستصبح العائدات أكبر.

أحد أشهر اختصاصيي تحويل الشركات هو ألبرت ج. "تيسنسو" دانلاپ، المسمى رامبو ذو البدلة المقلمة. و دانلاپ خريج ويست پوينت واختط لنفسه حياة عملية تقوم على الهبوط بالمظلة على الشركات المضطربة، حيث يفصل العاملين ويغلق

الوحدات غير المنتجة لتخفيض النفقات ويستعيد الربحية. وقد أسرت مقاربة الرجل القاسى المستثمرين حيث ارتفعت أسعار أسهمهم بشكل كبير. وعندما استؤجر دانلاپ فى عام ١٩٩٦ مديراً تنفيذياً لشركة صن بيم، فصل ٦ آلاف موظف من بين ١٢ ألفاً. كما أغلق ١٦ مصنعاً من بين ٢٦ ونقل العمليات كثيفة العمالة، كوحدة ماكينات الحلاقة فى ماكمينڤيل بولاية تنيسى التى توفر ٦٥٠ فرصة عمل إلى المكسيك. وفى وقت لاحق فصل مجلس إدارة صن بيم دانلاپ الذى استخدم ممارسات محاسبية غير معتادة لإخفاء الخسائر(٣٨).

واضعو استراتيجيات الأعمال والعولمة

منذ عام ١٩٧٧ والخبراء مثل پيتر دراكر يحثون الأعمال الكبيرة على مواجهة تحديات المنافسة العالمية بنقل عمليات التجميع قليلة التكلفة إلى البلدان النامية ذات العمالة الرخيصة والتركيز على الأسواق الناشئة. وشجع واضعو استراتيجيات آخرون مثل اليابانى كينيتشى أوهامى الشركات متعددة الجنسيات الكبيرة على التركيز على الأسواق الإقليمية ذات الدخل المرتفع - ما يسمى بالثالوث الذى يضم أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان. وركز أستاذ التسويق بجامعة هارڤارد تيودور ليڤيت، وهو عالم بارز آخر، الاهتمام على كيفية تشكيل العولمة لسوق عالمية واحدة. وفى كل مكان يلعب الأطفال بألعاب پاكمان ويستخدمون أجهزة ووكمان سونى. وتبيع مراكز التسوق من ريو إلى مانيلا إلى دوسلدورف جميعها أحذية جوتشى وبدل إيف سان لوران وبنطلونات چينز جلوريا ڤاندربيلت. وفى أنحاء العالم تسافر النخبة فى سيارات مرسيدس بنز، والطبقات الوسطى فى سيارات تويوتا كورولا. ومقاله ذائع الانتشار "عولمة الشركات" المنشور فى مجلة "هارڤارد بزنس ريڤيو" الشهيرة (١٩٨٣) يقول إن التغيرات التكنولوجية كانت قوة ذات بأس تشجع على التقارب فى الاقتصاد العالمى. "لقد أضفت الصبغة البروليتارية إلى الاتصال والنقل والسفر. وجعلت الأماكن المعزولة والشعوب الفقيرة تتوق إلى مغريات الحداثة. فكل إنسان فى كل مكان تقريباً يريد كل

الأشياء التى سمع عنها أو رآها أو عاشها عبر التكنولوجيات الجديدة... والنتيجة هى واقع تجارى جديد ـ ظهور الأسواق العالمية... فعولة الأسواق قاب قوسين أو أدنى"[٣٩].

يُقال إلى ليڤيت كان سابقًا لعصره فى الثمانينيات. فبينما كانت العلامات التجارية العالمية ـ وبالأخص مارلبورو ومرسيدس بنز وكوكاكولا وآى بى أم ونستله وهاينز ـ قد وصلت، كان هناك جدل بشأن ما إذا كان بالإمكان تسويق المنتَج القياسى نفسه فى كل مكان أم لا. فالثقافة والأذواق كانت لا تزال مختلفة اختلافًا كبيرًا، لكن رأى النخبة كان آخذًا فى التجانس. ذلك أنه فى كل مكان تقريبًا فى الثالوث كانت أعمال الثالوث وقياداته العامة تقرأ "وول ستريت جورنال" و"الفايننشال تايمز"، وتشترك فى أذواق استهلاكية مشابهة، ونقضى العطلات فى المنتجعات الفخمة.

التكيف مع عصر العولمة

تجاوبت بعض الصناعات مع جاذبية الإنتاج الدولى، ووفورات التكلفة، قبل غيرها. فقد أقامت شركات الإلكترونيات كثيفة العمالة منشآت تجميع فى تايوان خلال الستينيات، وسرعان ما أصبح لهيوليت باكارد شبكة تصنيع تمتد بطول منتصف الأرض. وقد شملت المهندسين المهرة فى كاليفورنيا وعمال التجميع منخفضى الأجر فى ماليزيا. وركزت جنرال إلكتريك، التى واجهتها المنافسة الأوروبية واليابانية المتزايدة فى منتجاتها الإلكترونية، إنتاجها العالمى فى المنتجات السمعية فى سنغافورة. وخلال الثمانينيات، أصبحت "الماكيلادوراس"، أو مصانع التجميع الحدودية، فى المكسيك خيارًا سكانيًا للشركات التى تتوق إلى الحصول على العمالة رخيصة التكلفة لكى تخدم السوق الأمريكية الأقرب للوطن. وهبطت الأجور المكسيكية، التى كانت أعلى من الأجور فى سنغافورة وكوريا وهونج كونج فى السبعينيات، إلى ما دون المنافسين الآسيويين خلال الثمانينيات، نتيجة لانخفاض قيمة المكسيك. وأدت تكاليف العمالة الأرخص وحوافز إقامة منشآت التجميع، إلى انتعاش فى زيادة التوظيف (حيث زادت فرص

العمل فى المتوسط من ٩٢١٣ فى السبعينيات إلى ٤٠٤٠٧ فى أواخر الثمانينيات). وبعد إقرار اتفاقية النافتا ارتفت زيادة فرص العمل إلى ٤٦٤٤٨ فى أوائل التسعينيات، قبل أن تبدأ أعداد كبيرة من فرص عمل التجميع فى الهجرة إلى الصين. وفى الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤، بعد دخول الصين منظمة العمل الدولية وأصبحت موردًا منخفض التكلفة للبضائع كثيفة العمالة، فقدت المكسيك ٢٨ بالمائة من مصانع الماكيلادوراس فيها(٤٠).

من بين الشركات الأوروبية متعددة الجنسيات كانت هناك تكيفات مشابهة مع البيئة التنافسية الجديدة. إذ دفع تكامل السوق الأوروبية التام فى عام ١٩٩٢ الشركات الأوروبية إلى الاندماج لتحقيق اقتصادات الوفرة العالمية. وفى ذلك الوقت تأهل عدد صغير فحسب من الشركات الأوروبية كمنافس عالمى - فيات وبيتشينى وسيمنز وسولفاى ويونيليفر وفولكسفاجن. وسوف ينضم آخرون إلى صفوفهم. وفى عام ١٩٨٧، على سبيل المثال، اندمجت آسيا السويدية السويسرية وبراون بوفيرى لإعادة هيكلة الهندسة الإلكترونية وصناعة المعدات الأوروبية. وانتهز البعض فرصة العملات الأوروبية القوية والأسواق المفتوحة لشراء أصول أجنبية وإعادة اختراع أنفسهم. فقد باعت فولفو قسم السيارات بها لشركة فورد فى عام ١٩٩٩، واشترت أقسام الشاحنات فى ماك ورينو، وهو ما نقل الشركة من لاعب صغير فى سوق السيارات العالمية إلى ثالث أكبر منتج للشاحنات. وبعد أحد عشر عامًا سوف تبيع فورد مصنع السيارات السويدى لشركة چيلى الصينية.

عندما واجهتها تكاليف العمالة المرتفعة (العمالة فى فرنسا وألمانيا تكلف ٢٢ دولارًا فى الساعة، مقارنة بعشرين دولارًا فى الولايات المتحدة)، وتأخر الإنتاجية، والحواجز الثقافية التى تحول دون المخاطرة والتجديد، اختار الكثير من الشركات الكبيرة الاستثمار فى الخارج حيث التكلفة أقل. وسعى البعض إلى استثمارات "الحقل الأخضر" فى الأسواق الجديدة، وأقام المصانع. وللحصول على وصول مضمون إلى السوق الأمريكية النامية للمركبات الفاخرة، أقامت مصانع سيارات بى إم دابليو ومرسيدس، وكذلك موردوها، منشآت فى ساوث كارولينا (اكتملت فى عام ١٩٩٤)

وألاباما (١٩٩٧) حيث كانت النقابات العمالية تفتقر إلى النفوذ وقدمت حكومتا الولايتين حوافز سخية. إذ قدمت ألاباما ٢٥٣ مليون دولار حوافز لاجتذاب مرسيدس، ودفعت ما يقدر بـ ١٦٩ ألف دولار لكل فرصة عمل تُخلَق[٤١].

نقل الأعمال للخارج والتعهيد الخارجى

خلال التسعينيات انتبهت الشركات متعددة الجنسيات فى العالم لفوائد التعهيد الخارجى ونقل الأعمال للخارج، حيث نقل الكثير منها المصانع وفرص العمل إلى الصين والهند. وبالنسبة للمصانع الأوروبية، كانت هناك مصادر مهمة للعمالة الرخيصة - الكثير منها باللغة والمهارات الفنية الألمانية - أقرب إلى أرض الوطن. وأقامت مصانع جديدة فى شرق أوروبا ووسطها حيث كانت الأجور ١٥ بالمائة من المستويات الألمانية، وشجعت الموردين على الانضمام إليها. وبالنسبة لفولكس ڤاجن، التى وظفت ٣٧ ألف عامل و٢٠٠ ألف آخرين فى الشركات الموردِّة، قدمت وسط أوروبا قاعدة توريد منخفضة التكلفة - وهى القاعدة التى أسهمت إسهامًا ضخمًا فى الأرباح. وفى تلك الظروف، لم يكن مستغربًا أن نجد قادة النقابات فى بلدان أوروبا الأقدم رسوخًا يشكون من "السباق نحو القاع"[٤٢].

فى بداية القرن الحادى والعشرين، كانت بيئة الأعمال الدولية مختلفة كثيرًا عما كان عليه الحال قبل جيل مضى. ففى عام ١٩٨٠ عزلت الأسوار السياسية الأسواق القومية، واقتضت متطلبات منافسة الحرب الباردة إدارة حكومية جوهرية للتجارة الدولية. وفى غرب أوروبا، عوقت المشروعات المملوكة للدولة والتنظيمات الحكومية المشروعات التجارية. وفى كل من أوروبا وأمريكا الشمالية، اتحد معدلا التضخم والبطالة المرتفعان لإحداث الكساد الاقتصادى والاعتلال الاقتصادى. وبحلول عام ٢٠٠٠، انتهت الحرب الباردة، وأزيلت القيود عن الأسواق. وأثناء التفاوض تحت رعاية الجات، أقرت النقابات مجموعة جديدة من القواعد وإجراءات تسوية المنازعات فى دورة أوراجواى (اكتملت فى عام ١٩٩٤) لتشكيل البيئة للأعمال الدولية، كما اتخذت خطوات

أخرى للحد من الحواجز التجارية تغطى البضائع والخدمات. ومع التغيرات السياسية جاءت ثورة تكنولوجيا المعلومات. وقللت رقائق الكمبيوتر والأقمار الاصطناعية والإنترنت تكاليف الاتصالات بشكل كبير. ونتيجة لذلك، أصبحت المشروعات متعددة الجنسيات التى تتسم بقدر كبير من الحركة محررة إلى حد بعيد من نطاق السلطات القومية، وفى وضع يسمح لها بتأليب حكومة ضد أخرى.

هل الشركات متعددة الجنسيات بلا جنسية؟

غيرت ثورة العولمة كذلك التفكير بشأن الدولة القومية. ففى السبعينيات والثمانينيات حاولت الأعمال كسب ود الموظفين العامين، لكن بحلول التسعينيات أصبح بعض الخبراء والمديرين على درجة من الانفتاح الكوزموبوليتانى فى التفكير جعلتهم يحتفون بموت الدولة القومية. فقد أعلى كنيتشى أوهامى أن الدولة القومية ديناصور ينتظر الموت. وفى رأيه أن الشركات فى سبيلها لأن تكون مواطنين عالميين بلا دولة متحررين من الصفات القومية. وكان يرى أن السيادة الاستهلاكية سوف تلفق اتهامات للجنسية، ذلك أن الناس فى أنحاء المعمورة يكافحون لشراء أفضل بضائع فى العالم. وتبنى بعض مديرى الشركات متعددة الجنسيات هذه الرؤية الكلية الكوزموبوليتانية. إذ قال جلبرت ويليامسون رئيس إن سى آر: "نحن فى إن سى آر نرى أنفسنا على أننا شركة منافسة على المستوى العالمى تصادف أن مقرها الرئيسى فى الولايات المتحدة"(٤٣).

عند حديثه فى بيجين عن خطط سيسكو لتوسيع أعمالها وتعهيدها، قال المدير التنفيذى چون تشيمبرز غاضبًا: "لو لم أكن أمريكيًا، لكنت صينيًا." وتحدث الكاتب الصحفى فى مجلة "تايم" ستروب تالبوت بشأن تحول وضع الدولة إلى شىء عفّى عليه الزمن واعتراف الدول جميعًا بسلطة عالمية واحدة. وقد تنبأ بأن عبارة "مواطن عالمى" سوف تكتسب معنى حقيقيًا مع نهاية القرن الحادى والعشرين(٤٤).

هل هو عالم مستو أم به نتوءات؟

فى محاولة لتتبع فكرة العولمة، قال الكاتب الصحفى فى "نيويورك تايمز" توماس فريدمان فى كتاب أكثر مبيعًا صادر فى عام ٢٠٠٥ إن العالم مستو[٤٥]. لكن مهنيين تجاريين كثيرين كانت لهم رؤية مختلفة عن الاقتصاد العالمى. فلم تكن السوق فى نظرهم مستوية، بل غير مستوية - بل ربما كانت بها نتوءات. وقد جرى تقسيمها إلى ثلاث مناطق جغرافية عريضة - وهى أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبى واليابان. وكان هذا الثالوث الجوهرى يتمتع بمعدلات مرتفعة من التجديد والمستهلكين المتطورين ذوى القدرة الشرائية المرتفعة. ويؤوى الثالث أكبر المشروعات متعددة الجنسيات. وذكر باحثو الأعمال أن تسعة فقط من بين ٣٨٠ شركة من شركات "فورشن" الخمسمائة، التى كانت بياناتها متاحة، كان لها وجود فعلى فى السوق العالمية مع بداية القرن الحادى والعشرى. وقد عرفُوا الوجود فى السوق العالمية بوجود أقل من ٥٠ بالمائة من المبيعات فى المنطقة المحلية، و٢٠ بالمائة على الأقل فى كل من المناطق الثلاث. وبهذا المعيار تكون تسع شركات فحسب هى المؤهلة: آى بى إن وسونى وفيلبس الهولندية الملكية ونوكيا وانتل وكانون وكوكاكولا وفليكسترونك ومويت هينيسى لوى ڤويتون[٤٦].

على الرغم من ذلك، كانت هناك أدلة وفيرة من أشكال التكامل شديدة التقدم. فقد انطوى النموذج التراتبى الكلاسيكى للمشروعات متعددة الجنسيات على درجة عالية من المركزية حيث كانت الشركة الأم تسعى إلى تنسيق الأنشطة المتمايزة. وفى الثمانينيات كُتِبَ الكثير عن الشركة ما بعد الصناعية، أو الشركة الافتراضية، حيث يتصور مصممون ومهندسون من الخارج المنتجات الجديدة، وتعهد الشركة بالتصنيع لمقاولين فى آسيا، وهو ما ينتقل بدوره عبر العمل كثيف العمالة إلى مقاولين من الباطن فى الصين. وكانت شركة نايكى التى تتخذ من ولاية أوريجون مركزًا لها، مثالاً للشركة الافتراضية. فهى لم تكن تدير أيًا من مصانعها معتمدةً على مقاولين من الباطن فى البلدان رخيصة العمالة. وفى البداية نقلت تصنيعها إلى اليابان، لكن عندما ارتفعت تكاليف العمالة نقلت الإنتاج إلى كوريا الجنوبية وتايوان. وفى وقت لاحق نقلته إلى الصين وإندونيسيا وڤيتنام.

المشروعات المتكاملة عالمياً

كان الشكل الآخر هو "المشروعات المتكاملة عالميًا" وهو مصطلح مرتبط بمدير "آى بى إم" سام پالميزانو. وقد قال إن "آى بى إم" لم تعد تعتبر الشركات مجموعة من الوحدات التى تحددها الجغرافيا. بل هى الوحدات التى يحددها الغرض (المبيعات، والأبحاث والتطوير، والإنتاج) - وهى توجد فى أى مكان على الأرض حيث يمكن أداء العمل على أكبر نحو من الكفاءة. فـ"آى بى إم"، التى تحولت من شركة الآلات التجارية الدولية متعددة الجنسيات التى تبيع معدات المكاتب وأجهزة الكمبيوتر إلى مقدم خدمات عالمى منفصلة بذلك عن بلدها الأم، الولايات المتحدة. وقد عمل موظفوها فى مجموعة مختلفة من المشروعات التى تأتى بأنساق مهارات مختلفة[٤٧].

أوضح مشروع مرافق فى تكساس صيغة "آى بى إم" المتكاملة عالميًا. وشمل فريق العمل علماء أبحاث فى يوركتاون هايتس بولاية نيويورك، وأوستن بولاية تكساس، ومطوِّر برامج كمبيوتر فى پيون وبنجالور بالهند، ومعدات هندسية ومتخصصين فى مراقبة الجودة فى ميامى ونيويورك، وخبراء مرافق ومهندسى برامج كمبيوتر جاءوا من فيلادلفيا وسان فرانسيسكو ولوس أنجلوس وشيكاغو ورالى ونورث كارولينا وأماكن أخرى[٤٨].

سمح تحسن هائل فى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات خلال تلك الحقبة بهذه البنية المعقدة. كما أنه شجع قدرًا من التقارب بيع فيه المزيد والمزيد من المنتجات بالشكل نفسه، أو ما يشبهه، فى الأسواق القومية. وقام المزيد والمزيد من الشركات بالتعهيد الخارجى لعملياتها الخاصة بإضافة القيمة. وبحلول منتصف التسعينيات تدفق المزيد والمزيد من الاستثمار الأجنبى المباشر إلى البلدان النامية. والواقع أن تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر إلى البلدان النامية كان أكبر من التدفقات الرسمية فى كل عام منذ عام ١٩٩٣، فقد تلقت البلدان النامية ٤٠ بالمائة من إجمالى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر بحلول عام ١٩٩٣، وتركز معظم هذا فى الصين. وفى عام ١٩٩٣، حيث كانت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشرة ٢٦ مليار دولار، أصبحت الصين ثانى أكبر بلد مضيف بعد الولايات المتحدة. وتجاوزت الصينُ الولايات المتحدة فى عام ٢٠٠٣.

مجادلات نقل الأعمال وفرصها

كانت الشركات التى تختار الوصول إلى العمالة الخارجية، بشكل مباشر أو من خلال مقاولين من الباطن، تجد فى بعض الأحيان أن أنشطتها خاضعة لتسليط ضوء إعلامى يتسم بالقسوة. فخلال التسعينيات، واجهت نايكى، وهى أكبر صانع أحذية رياضية فى العالم، انتقادات بسبب ظروف العمل الخطيرة والاستغلالية التى يفرضها الموردون فى إندونيسيا وفيتنام والصين. وردت نايكى بوضع مدونة لقواعد السلوك لورديها ومراقبة أنشطتهم. وواجه محال بيع بالتجزئة ومصانع أخرى، مثل أديداس وبنيتون وبنانا ريببليك وجاب وأولد نيفى اتهامات مماثلة. ومؤخراً تلقت صانعة برامج الكمبيوتر ميكروسوفت انتقاداً لظروف العمل غير الملائمة فى مصنع مقاول من الباطن فى الصين حيث يكد العمال اليافعون فترة تتراوح بين ١٢ و١٥ ساعة فى اليوم مقابل ٤٣ سنتًا للساعة(٤٩).

لكن، بينما ظل بعض الاستثمار مثيراً للجدل، ذكر الأونكتاد أن الاستثمار فى الصين لم يعد موجهًا بشكل حصرى إلى الصناعات كثيفة العمالة ذات تكاليف العمالة المنخفضة. ذلك أن الصناعات كثيفة رأس المال وكثيفة التكنولوجيا كذلك تجتذب الاستثمار الأجنبى المباشر. وبحلول عام ٢٠٠٠ كانت أربع من كل خمس شركات ضمن قائمة مجلة "فورشن" التى تضم ٥٠٠ شركة قد استثمرت فى الصين، وكان جزء كبير من هذا يصب فى الأبحاث والتطوير. وكانت ميكروسوفت وموتورولا و"چى إم" و"چى إى" و"چيه فى سى" ولوسنت بل وسامسونج ونورتل و"آى بى إم" وإنتل وديپون و"پى أند چى" وإريكسون ونوكيا وپاناسونيك ومتسوبيشى و"إى تى أند تى" وسيمنز من بين الشركات التى لها منشآت أبحاث وتطوير فى الصين. وكما تشير هذه النماذج، فقد كان الاتجاه المهم الآخر فى بداية القرن الحادى والعشرين هو مكان منشآت الأبحاث والتطوير فى البلدان النامية. وتجاوزت هذه المنشآت تعديل المنتجات تبعًا للأسواق المحلية وشاركت فى استراتيجيات التجديد الجوهرية. ويعمل فى منشآت الأبحاث والتطوير التابعة لـ"چى إى" فى الهند ٢٤٠٠ شخص يعملون فى محركات الطائرات والمعدات الطبية والسلع الاستهلاكية المعمرة من أجل السوق العالمية.

وقامت شركات الأدوية الكبيرة، مثل إيلى ليلى وجلاسكوسميث كلاين ونوفارتيس وفايزر وغيرها بأنشطة بحثية سرية فى الهند(٥٠).

لماذا نقلت الشركات متعددة الجنسيات الأبحاث والتطوير إلى البلدان النامية فى شرق أوروبا وجنوب آسيا وشرقها؟ طبقًا لما ذكره الأونكتاد، فقد أجبر تكثيف الضغوط لزيادة الأبحاث والتطوير لطرق المنتجات بسرعة فى السوق الشركات متعددة الجنسيات على نقل الأبحاث إلى البلدان ذات التكلفة الأقل والقوة العاملة العلمية ذات التعليم الجيد. وفى الصين أو الهند، أمكن للشركات استئجار عشرة مهندسين أو أكثر بتكلفة مهندس واحد فى وادى السليكون. وكان هؤلاء المهندسون متعلمين تعليمًا جيدًا. وفى معمل "چى إى" بالصين أكثر من ٨٠ بالمائة من المهندسين حاصلين على درجة الدكتوراه، بينما فى بنجالور بالهند ٦٠ بالمائة حاصلون على شهادات علمية فى الدراسات العليا(٥١).

الاتجاه الثالث المهم فى تدويل الأعمال وتكاملها هو الأهمية المتزايدة للخدمات فى الاستثمار الأجنبى المباشر. وقد وجد الأونكتاد أنه فى السبعينيات أقل من ربع إجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر شمل الخدمات. وفى عام ١٩٩٠ شمل أقل من النصف الخدمات، لكن بحلول عام ٢٠٠٢ ارتفعت الحصة المسئولة عن الخدمات إلى حوالى ٦٠ بالمائة، أو ٤ مليارات دولار. وفى الوقت نفسه هبطت حصة التصنيع فى إجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر إلى ٣٤ بالمائة. وأحد أسباب زيادة حصة الخدمات فى الاستثمار الأجنبى المباشر يتصل بحقيقة أن معظم الخدمات لم تكن قابلة للتداول. إذ كان لابد من إنتاجها حيثما تُستَهلَك. وبذلك، كان يتعين على شركات التجزئة، مثل كارفور ووال مارت أن تستثمر فى منافذ التجزئة والتوزيع بالخارج لخدمة المستهلكين خارج السوق المحلية. وشمل السبب الآخر لزيادة الاستثمار فى الخدمات الضغط من أجل خفض التكاليف. إذ وجدت الأعمال أنه يمكنها خدمة المستهلكين فى أسواق الثالوث بمراكز الاتصال فى الهند أو الفلبين أو مواقع أخرى، وتحقيق توفير التكلفة يتراوح بين ٢٠ و٤٠ بالمائة. كما وجدت أن عمليات المكاتب الخلفية، وتشمل تجهيز التعاملات، يمكن معالجتها على نحو أقل تكلفة فى الخارج(٥٢).

مع بداية القرن الحادى والعشرين، كان الاقتصاد العالمى أكثر تنافسًا من أى وقت مضى. وبالنسبة للمديرين التنفيذيين للشركات متعددة الجنسيات، ظل التكيف مع

العولمة التحدى الأكبر. إذ نظروا إلى تكامل الأسواق - وخاصةً الأسواق الناشئة الكبيرة كالصين والهند والبرازيل - على أنه واقع لا يمكن إعادته للوراء. وقد اعتبروا معدلات النمو المرتفعة فى الأسواق الناشئة غير مستقرة وعرضة للأزمات المفاجئة، لكنها على الرغم من ذلك تحقق أرباحًا كبيرة. وقالوا إن الشركات متعددة الأسواق الناجحة ليست هى تلك التى تصدر نماذج الأعمال والمنتجات المصممة من أجل الولايات المتحدة وغرب أوروبا. بل هى التى تتكيف مع البُنى المحلية الفريدة والتحديات الجغرافية، وتنتج المنتجات والخدمات المقصود بها الأسواق المحلية. وأدت الحساسية نحو الظروف المحلية (الأقلمة) بشركة هندوستان يونليفر إلى ابتكار منظف اصطناعى منخفض التكلفة، Wheel، لتشجيع الناس على الانتقال من الصابون إلى المنظفات الاصطناعية. ويحتل منتجهم ٢٠ بالمائة من السوق، ويؤثر على ٦٠٠ مليون شخص(٥٣).

أدى كذلك صعود الهند والصين، وغيرهما من الأسواق الناشئة، إلى زيادة المنافسة حيث تخلق هذه الأسواق أبطالها القوميين الذين سيظهرون بعد ذلك على المسرح العالمى. وبينما ركزت الشركات الأجنبية على دخول الأسواق الصينية والهندية، ظهر عدد من الشركات الصينية والهندية كمنافسين. فقد استولت مجموعة هايير، وهى مشروع مملوك للدولة فى الصين، على نصف السوق الأمريكية تقريبًا بالنسبة للثلاجات الصغيرة فى عام ٢٠٠٢، وفى عام ٢٠٠٥، استحوذت لينوفو، وهى شركة لتكنولوجيا الكمبيوتر مملوكة جزئيًا للحكومة الصينية، على قسم الكمبيوتر الشخصى بشركة آى بى إم. وكان الكثير من منافسى الأسواق الناشئة مشروعات مملوكة للدولة، وكانت مسئولة عم ٨٥ بالمائة من الاستثمار الأجنبى المباشر فى الصناعة فى ٢٠٠٤-٢٠٠٥(٥٤).

لكن العولمة أتت كذلك ببعض المكافآت غير المتوقعة. فخلال الأزمة المالية العالمية فى ٢٠٠٧-٢٠١٠ اكتشف بعض الشركات متعددة الجنسيات قيمة استراتيجيات تنوع الأعمال العالمية التى تشمل الالتزام نحو كل من الأسواق المتقدمة والناشئة. وانتعشت جنرال موتورز، التى واجهت الإفلاس فى الولايات المتحدة، فى الصين حيث نجحت فى تحقيق صرف أرباح نقدًا عند وصول عصر السيارات، بينما انخفضت مبيعات السيارات فى الأسواق الناضجة(٥٥).

خاتمة

كما يبين هذا الفصل، انتبهت الأعمال إلى فرص المنافسة العالمية وتحدياتها فى الثمانينيات. وقد اجتمع النمو السريع فى المناطق النامية، وتناقص الفرص فى الأسواق المتقدمة، وتكنولوجيات الاتصالات والنقل، والبيئة الدولية المتغيرة عند انتهاء الحرب الباردة على تغيير بيئة الأعمال الدولية. وفى مواجهة المنافسة الأشد عنفًا، استخدمت بعض الشركات والحكومات قوة الدولة لحماية الأسواق ووضع سياسات صناعية تفيد الأبطال الوطنيين. لكن على مدار العقود السابقة، انتهت الشركات متعددة الجنسيات شيئًا فشيئًا إلى أن السبيل إلى البقاء يشمل التكيف مع عالم ذى أسواق بلا قيود وحدود مفتوحة ومنافسة عالمية. وشاركت كبرى الشركات وأكثرها نجاحًا فى العولمة ووضعت استراتيجيات لتوسيع حصة السوق وزيادة الأرباح. وكثيرًا ما كانت مقارباتها تنطوى على نقل الأنشطة التجارية إلى الخارج، والتعهيد الخارجى بالكثير من الأنشطة إلى مقاولين من الباطن، وخلق سلاسل توريد عالمية متطورة ومشروعات متكاملة. ولتخفيض التكاليف والحصول على وصول محسّن إلى الأسواق عالية النمو، كالصين والهند، سرعان ما نقلت الشركات الكبيرة أحدث تكنولوجيا وأقامت منشآت أبحاث فى الخارج. ومع أول عقد فى القرن الحادى والعشرين كانت هناك بعض الأدلة على أن الاستراتيجية المؤيدة للعولمة بها أخطار خفية. فالمشروعات المملوكة للدولة فى الصين وغيرها من بلدان الأسواق الناشئة، التى استفادت من نقل التكنولوجيا والترتيبات التعاونية مع الشركات متعددة الجنسيات، كانت هى نفسها تدخل المنافسة العالمية طلبًا للأسواق والموارد المهمة.

الفصل الثامن

تــــدويل التمــــويل

عالم المال عالم معقد يتصل به الناس عندما يصرفون شيكًا أو يستخدمون بطاقة ائتمانية بطريقة روتينية، أو يشترون سهمًا أو سندًا، أو يحصلون على قرض الرهن العقارى، أو يغيرون العملات من أجل سفرياتهم إلى الخارج. وقليل من المستهلكين من يسعون لإتقان الحيل. فعادةً ما تُترَك غوامض المال لرجال البنوك والمضاربين والمستثمرين وغيرهم من المهنيين الذين تتطلب مهنهم مستوى أعلى من الفهم. ويعمل الكثير من المهنيين الماليين الأكثر نجاحًا فى القليل من مراكز المال فى العالم - لندن ونيويورك وطوكيو وفرانكفورت وهونج كونج وغيرها. وفى هذا العالم المترابط، من الممكن للمستثمرين المتقدمين تشغيل الأسواق العالمية تقريبًا من أى مكان توجد فيه تليفونات خلوية وأجهزة كمبيوتر على اتصال بالإنترنت.

مقدمة إلى المال الدولى

فما هو إذن المال الدولى، ولماذا أصبح على هذا النحو الشديد من التقلب وإثارة الجدل فى السنوات الأخيرة؟ يقارن بنك التسويات الدولية، وهو بنك البنوك المركزية ومقره بازل بسويسرا، النظام المالى بسباكة المنزل. فهى عندما تعمل تكون أمرًا مفروغًا منه، لكن عندما لا تعمل تكون النتائج شديدة التدمير. وكما أن نظام السباكة يعتمد على التدفق المطرد للماء، يعتمد النظام الاقتصادى على التمويل المتوفر والوسطاء

الموثوق بهم كالبنوك واتحادات الائتمان وسماسرة الأسهم وشركات التأمين وما شابه. وتخدم هذه المؤسسات الوظيفة المهمة الخاصة بنقل المال من الأشخاص الذين يرغبون فى ادخار جزء من مكاسبهم إلى هؤلاء المضطرين للاقتراض لتمويل الأنشطة التجارية أو القيام بمشترياتهم الكبيرة. وتساعد هذه المؤسسات، وأدواتها، فى مخاطرة الفشل إلى من هم أفضل قدرة على تحملها[1].

لكن عندما يفقد هؤلاء الوسطاء ـ البنوك والسماسرة وشركات التأمين ـ الثقة فى بعضهم، ربما لعدم قدرتهم على تقدير المخاطر وتقييم الأصول بشكل صحيح، يحدث انسداد فى النظام المالى، تماماً كما هو الحال فى سباكة المنزل. فبدون تمويل التجارة، لا يمكن للمصدرين والمستوردين القيام بالعمل. وبدون الائتمان لا يمكن للأعمال الاقتراض لشراء المواد اللازمة ودفع الأجور. وفى الحالات التى لا يمكن فيها للبنوك تلبية الطلبات على النقد من مودعيها وتصبح معسرة، ربما يستتبع ذلك سلوكًا (فزعًا) غير عقلانى يشل النظام الاقتصادى كله.

على مر القرون، كان هناك عدد كبير من الأزمات المالية التى كانت لها تداعيات دولية. وبدأ الكثير منها كأزمات مصرفية. فالبنوك عادةً ما تقترض المال من المودعين وتعيده دون مهلة كافية. وهى تقرض لوقت أطول، والكثير من هذه القروض لا يمكن استردادها عند الطلب وتحويلها بسهولة إلى نقد. وهكذا، فإنه فى الأزمة المالية تصبح البنوك عاجزة عن تلبية الالتزامات الحالية، بل يمكن أن تكون معسرة ـ عندما تكون أصول البنك أقل من قيمة التزاماته. وفى بعض الأحيان يمكن أن يحدث الشىء نفسه للحكومات، وخاصةً تلك التى تقترض بالعملات الأجنبية، ويحدث عجز الحكومة عن سداد ديونها عندما لا تسدد المدفوعات المقررة على ديونها المحلية أو الخارجية.

فى بعض الأحيان تتسبب أزمات أسعار الصرف فى انهيار مالى. فعلى سبيل المثال، الحكومة التى تتبع سياسات عالية النمو فى الداخل، ربما باقتراض كبير من الخارج، قد تعجز عن الحفاظ على أسعار الصرف القائمة. وإحساساً من المضاربين بقابلية العملة الضعيفة للتعرض للخطر فإنهم قد يخرجون منها، مما يفرض تخفيض قيمتها وإحداث الفزع، حيث يجد المقترضون أنفسهم عاجزين عن سداد القروض

الخارجية. وبعد مراجعة ثمانية قرون من الأزمات المالية، انتهت كارمن راينهارت وكينيث روجوف، وهما عالما اقتصاد، إلى أن "الأزمات المالية ليست بالشىء الجديد". وهى تؤثر على البلدان الغنية والفقيرة على السواء. وهكذا كان الركود الكبير فى ٢٠٠٧-٢٠١٠ الأحدث ضمن سلسلة طويلة من الأحداث الاقتصادية المعطلة التى تعود إلى أربعينيات القرن الرابع عشر على أقل تقدير. ويُقال إن أول أزمة ديون حدثت عندما عجز الملك إدوارد الثالث عاهل إنجلترا عن سداد ديونه لرجال البنوك الإيطاليين، حيث أسرف فى الإنفاق على حرب المائة عام مع فرنسا[٢].

نقض العولمة والتنظيم القومى للمال

انهار العصر الذهبى للمال الذى سبق الحرب العالمية الأولى فى ذلك الصراع ولم يُستعاد بالكامل أثناء فترة التعافى الصعبة. وكما اتضح، فقد أدت سلسلة من الكوارث - حربان عالميتان وانهيار اقتصادى كبير وإحياء الفكر التدخلى - إلى بيئة على قدر كبير من التنظيم بالنسبة لكل المعاملات المالية الدولية والمحلية. وكما أشير فى فصول سابقة، تبنت القيادات الحكومية تدريجياً الإنفاق على الطريقة الكينزية لاستعادة الرخاء فى سياق الاقتصادات القومية. وكان هناك القليل من العمل المنسَّق من جانب وزارات المالية والبنوك المركزية لتعزيز التعافى العالمى. وبدلاً من ذلك، انكفأت البلدان على أنفسها واتخذت إجراءً أحادياً. ولم يحدث قبل سبعينيات القرن العشرين - بعد ربع قرن من الحرب العالمية الثانية - أن انتعش الحماس للأسواق التى تنظم نفسها بنفسها وإحداث تخفيف كبير للقيود الحكومية على النظام المالى.

جلاس - ستيجال وإصلاحات أخرى

خلال هذه الفترة التى استمرت ٤٠ عامًا وظفت الحكومات بصورة عامة القيود المفروضة على سعر الصرف وغيره من القيود للتحكم فى المعاملات. ولعدم ثقة الحكومات فى آلية السوق التى أحدثت سلسلة من الإفلاسات وأزمة الثقة، فقد تدخلت لفرض

قواعد جديدة على النظام المالى. إذ نظمت البورصات والأعمال المصرفية المحلية لحماية المستثمرين والمودعين ولمنع العدوى. وفى الولايات المتحدة، على سبيل المثال، كشفت جلسات الاستماع بالكونجرس فى عام ١٩٣٣ بعد انهيار البورصة فى عام ١٩٢٣ عن صراعات مصالح بين الشركات المصرفية وشركات الأوراق المالية. وكشف مستشار لجنة البنوك والنقد بالكونجرس فرديناند بيكورا عن أمثلة عديدة من التلاعبات بالبورصة وتعامل المطلعين على بواطن الأمور. فقد قلص ألبرت ويجين رئيس بنك تشيس أسهمه فى البنك. ونقل ناشونال سيتى بانك (سلف سيتيبانك) الذى يديره تشارلز ميتشل الديون المعدومة إلى بلدان أمريكا اللاتينية من خلال توريقها وبيعها للمستثمرين السذج. وكشفت جلسات الاستماع عن مشاركة بعض البنوك التجارية فى مضاربة على الأوراق المالية، حيث تخلصت من سندات عرضة للخطر ببيعها لمستثمرين لا يشكُّون فى شىء. وانتهى محققو الكونجرس إلى أن حوافز التعويض المفرطة شجعت مسئولى البنوك على الانغماس فى ممارسات غير سليمة. وجاء قانون جلاس – ستيجال (قانون البنوك لعام ١٩٣٣) الناتج عن ذلك بإصلاحات جذرية. فقد فرض جداراً بين الأعمال المصرفية الاستثمارية المعرضة للخطر وأعمال البنوك التجارية، وأقام الهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع، وهى وكالة تابعة للحكومة الفدرالية للتأمين على ودائع العملاء. وحدد التشريع Q حداً أقصى لسعر الفائدة التى يمكن أن تدفعها البنوك عن الودائع. وأنشأ تشريع آخر لجنة الأوراق المالية والبورصة، وهى وكالة تنظيمية مستقلة لمراقبة العامل فى الأوراق المالية والبورصات. وأشار السناتور فيل جرام (نائب تكساس) رئيس لجنة البنوك بمجلس الشيوخ، التى ألغت بند تقسيم الأعمال المصرفية فى نوفمبر من عام ١٩٩٩، إلى أن قانون جلاس–ستيجال تمت الموافقة عليه عندما كان الناس يعتقدون أن "الحكومة هى الحل" وأن الاستقرار والنمو يأتيان من تنظيم الحكومة للأسواق الحرة[٣].

فى كل مكان شكلت ذكريات الاضطراب أثناء الكساد العظيم إجراءات الحكومة فيما يتعلق بالأعمال المصرفية وأسواق الأوراق المالية من الثلاثينيات حتى أوائل السبعينيات. وللحفاظ على الاستقرار الاقتصادى، حمت السلطات التنظيمية القومية

الوصول إلى الأسواق المحلية. واعترف المنظمون بأنهم مسئولون بالوكالة عن الحفاظ على النظام المصرفى الآمن والسليم. وفى الولايات المتحدة شملت هذه القوانين والتنظيمات قيوداً على الأعمال المصرفية فيما بين الولايات، ووُضِع سقفٌ لأسعار الفائدة التى تُدفع على ودائع البنوك، وقيوداً على المنافسة. وبذلك أبقت الحواجز القانونية والرقابة التنظيمية صناعة الخدمات مقسمة بين البنوك والبنوك الاستثمارية وشركات التأمين. واشتركت فى مسئوليات التنظيم مجموعة من السلطات التنظيمية، منها بنك الاحتياط الفدرالى ومراقب النقد بوزارة الخزانة والهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع ولجنة الأوراق المالية والبورصة، وكذلك السلطات المصرفية بالولايات. وفى المملكة المتحدة، ولأن الكساد العظيم لم يؤد إلى فشل واسع المدى فى البنوك، فقد ظل تنظيم البنوك غير رسمى. واستخدم المشرف التنظيمى، وهو بنك إنجلترا، الإقناع الأخلاقى أساساً للتنظيم لتشجيع الاستقرار. كما مارس الرقابة غير الرسمية على بورصة لندن. واللافت للنظر أنه أثناء هذه الفترة الممتدة من التنظيم المالى المُحْكَم وتقييد تدفقات رأس المال، كان هناك القليل من الأزمات المصرفية، حيث من المحتمل أن يؤكد هذا المقاربة الحريصة للمنظمين فى الإشراف على الأسواق المالية المحلية والحفاظ على "قيود رأس المال... الظالمة"(٤).

بريتون وودز والتمويل الدولى

أثَّرَ عدم الثقة فى رجال البنوك الخاصة وممارساتهم الطائشة على تصميم الحكومات على مراقبة إعادة بناء التمويل العالمى بعد الحرب العالمية الثانية. وسوف تشرف الوكالات العامة، وليس البنوك المركزية شبه العامة، كبنك الاحتياط الفدرالى بنيويورك وبنك إنجلترا، التى سهلت إعادة البناء بعد الحرب العالمية الأولى، على المجال المالى. وكان قائدا هذا المشروع اقتصاديين أكاديميين - البريطانى جون مينارد كينز والأمريكى هارى ديكستر وايت - مثلا وزارتى المالية فى الحكومتين اللتين تقودان التحالف ضد المحور. وأقامت اتفاقيات بريتون وودز الناجمة عن ذلك جداراً بين

الأعمال المصرفية الدولية الخاصة والقطاع الحكومي. وبناءً على الحماسة التي كانت لدى أتباع اتفاق روزفلت الجديد لتطهير وول ستريت وتقييد سلطة المصالح الخاصة، ليس مستغرباً أن وزارة الخزانة الأمريكية كان لها السبق في إقامة بناء ما بعد الحرب الذي منح المؤسسات العامة والوكالات الحكومية المسئولية الأساسية عن تنظيم التمويل الدولي. ووافقت وزارة المالية البريطانية، ممثلةً في جون مينارد كينز على هذه المقاربة. ومن الممكن أن تنفذ البنوك المركزية التي تعمل باستقلال السياسات، غير أن وزراء المالية كانوا مسئولين بشكل أكبر أمام الناخبين. وفي مؤتمر بريتون وودز الذي عُقد في يوليو من عام ١٩٤٤، وأنشأ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية (البنك الدولي فيما بعد)، هاجم وزير المالية هنرى مورجنتاو الابن التمويل الخاص. وقد أكد أن البنك سوف "يوفر رأس المال لمن يحتاجون إليه بأسعار فائدة أقل مما كان عليه الحال في الماضي و ... يطرد فقط المرابين من معبد التمويل الدولي"(٥).

تصور مهندسو النظام المالي الدولي بعد الحرب أن العملات سوف تكون قابلة للتحويل بحرية فقط من أجل التجارة في البضائع والخدمات. وفي ضوء تفسخ أسواق رأس المال الخاصة أثناء الكساد العظيم، عقدوا قليلاً من الأمل على إحياء الاستثمار الخاص. وخلال فترة ما بين الحربين عطلت تدفقات رأس المال قصيرة المدى جهود الحفاظ على استقرار أسعار صرف العملات. وبذلك اعتقد اقتصاديون كثيرون أن تدفقات رأس المال الخاص غير متوافقة مع نظام التجارة الدولية المفتوح. وكبديل للإقراض الخاص، وافق كينز ووايت على البنك الدولي للتعمير والتنمية الذي سوف يقترض رأس المال الخاص ويقرضه للبلدان المستحقة. وبناءً على حماسة المؤسسين للمؤسسات الدولية والتنظيم الحكومي للأسواق، ليس مستغرباً أن ترتيبات ما بعد الحرب لم تنص على قابلية حساب رأس المال للتحويل. ولم يتصور كينز ووايت إحياء تدفقات رأس المال الخاص وأسواق الأوراق المالية العالمية بعد الحرب العالمية الثانية؛ وبذلك لم تنص الترتيبات المؤسسات على مراقبة الاستثمار الخاص وتنظيمه.

وضعت ترتيبات بريتون وودز قاعدة الصرف بالذهب، وهي نسخة معدلة من قاعدة الذهب في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى. وللحفاظ على الثقة في النظام،

حددت الولايات المتحدة قيمة عملتها بالذهب وتعهدت بشراء الذهب من الحكومات الأخرى وبيعه بسعر ثابت (٣٥ دولارًا لأوقية الذهب). وبهذا الالتزام تعهدت الحكومات الأخرى بربط أسعار صرفها بالدولار. وبالنسبة للبلدان التى تعانى من صعوبات مؤقتة فى ميزان المدفوعات، يمكن لصندوق النقد الدولى تقديم المساعدة. ويمكن كذلك، بعد التشاور مع صندوق النقد الدولى، أن تعدِّل الحكومات ربط العملات لتصحيح "الاختلال الأساسى". ووافق أعضاء صندوق النقد الدولى على جعل العملات قابلة للتحويل من أجل الأغراض التجارية، واستخدام مراقبة أسعار الصرف وقيودها فقط فى الظروف المنظمة تنظيمًا مقيدًا. وبموجب ما يسمى بقاعدة الصرف بالذهب، راكمت حكومات أخرى الدولارات، بدلاً من الذهب، حيث استخدمتها فى السوق للحفاظ على قيمة ثابتة لعملتها.

التعافى البطىء للاستثمار الخاص

كما توقع كينز ووايت، كانت تدفقات رأس المال الخاص طويلة المدى بطيئة فى تعافيها بعد الحرب العالمية الثانية. فقد طرحت سوق نيويورك المالية ٤,٢ مليارات دولار فحسب فى الإصدارات الأجنبية فيما بعد عامى ١٩٥٥ و١٩٦٢، وهو مبلغ متواضع مقارنةً بمبلغ ١٢٦,٥ مليار دولار التى جرى تعويمها من أجل إصدارات قومية. وتعلمت الحكومات الأجنبية الاعتماد على المساعدات الرسمية. إذ مولت الحكومة الأمريكية برنامج التعافى الأوروبى، أو خطة مارشال (حوالى ١٢ مليار دولار). وإجمالاً، قدمت الولايات المتحدة ٩٨ مليار دولار فى هيئة مساعدات اقتصادية وعسكرية لبلدان أخرى فى الفترة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٥٢، وقدمت مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف (كالبنك الدولى) مبالغ من رأس المال للدول المستقلة حديثًا الساعية للحصول على مساعدات خارجية لتشجيع التنمية الاقتصادية. وفى الفترة من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٦١، التزم البنك الدولى بتقديم ٢,٩ مليار دولار أو أقل من ذلك للدول الأقل تطورًا، ٤١ بالمائة منها لأمريكا اللاتينية، و٢٤ بالمائة لعميل واحد، هو الهند[٦].

خلال الخمسينيات والستينيات، وعلى الرغم من استمرار القيود المفروضة على الصرف حمايةً لموازين المدفوعات، سوف تنتعش تدفقات رأس المال الخاص تدريجيًا، بين الدول المتقدمة فى البداية. وسهل إقامة سوق اليورو دولار فى لندن هذا الاتجاه. وكان اليورو دولار هو الدولارات التى يُحتفظ بها خارج الولايات المتحدة بعيدًا عن أيدى بنك الاحتياط الفدرالى. وخلال الخمسينيات كان الاتحاد السوفيتى يفضل الاحتفاظ بدولاراته فى لندن، وخلال الستينيات نمت هذه السوق حيث وجدت الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات أنه يمكنه تحقيق مكاسب على الودائع فى لندن أكثر مما فى الولايات المتحدة حيث أسعار الفائدة المقيدة. وزادت سوق اليورو دولار من ١.٥ مليار دولار فى عام ١٩٥٨ إلى ٢٥ مليار دولار فى عام ١٩٦٨ و١٣٢ مليار دولار فى عام ١٩٧٣، وسرعان ما كانت هناك كذلك أسواق اليوروبوند (السند الأوروبى) واليوروكريديت (الائتمان الأوروبى)، وساعد وجود الأسواق الأوروبية على إنعاش حى المال فى لندن باعتباره مركزًا ماليًا. واجتذب النمو فى سوق لندن كذلك البنوك الأجنبية. وبحلول عام ١٩٧٠ سيطر المنافسون الأمريكيون على ٥٤ بالمائة من سوق العملات الأوروبية. وقد تحقق مَوْلِد لندن من جديد باعتبارها مركزًا ماليًا دوليًا على الرغم من ضعف الجنيه البريطانى الذى جرى تخفيض قيمته فى عام ١٩٦٧ وتعويمه فى عام ١٩٧٢[٧].

فى عام ١٩٧٠، بلغت تدفقات العالم الخارجية من الاستثمار الأجنبى المباشرة ١٣,٤ مليار دولار. وذهب أكثر من ٦٠ بالمائة إلى بلدان ذات دخل مرتفع - أستراليا وكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة - يعيش فيها ١٣ بالمائة من سكان العالم. وتدفق تسعة وعشرون بالمائة (٣.٨٥ مليارات دولار) إلى حوالى ١٥٠ بلدًا ناميًا بها ٧١ بالمائة من سكان العالم. واعتمدت البلدان الفقيرة فى الغالب على المعونات التى تقدمها الحكومات من أجل المساعدات الخارجية. وفى عام ١٩٧٠ بلغت المساعدات الحكومية المقدمة للبلدان النامية ٨,٦ مليارات دولار، بينما كان الاستثمار المباشر الخاص إلى المجموعة نفسها أقل من النصف (٣,٩ مليارات دولار)[٨].

فى مناخ الأوقات التى كان فيها المستثمرون الخاصون مترددين فى المخاطرة بإقراض البلدان غير المستقرة سياسيًا والفقيرة، كان هناك احتمال كبير جدًا للعجز

عن السداد فى العالم النامى، حيث حصلت بلدان كثيرة على استقلالها مؤخرًا فحسب. والواقع أنه فى أنحاء العالم النامى أبدت الأنظمة المستقلة حديثًا نزعتها القومية بنزع ملكية الأملاك الخاصة بأجانب ـ مناجم النحاس والتليفونات والمرافق الكهربية وغيرها.

قيام بريتون وودز وانهيارها

جرى تعليق العمل بنظام قاعدة الصرف بالذهب الذى وُضِع فى بريتون وودز عام ١٩٤٤ لمدة ١٥ عامًا بعد الحرب إلى أن تعافت البلدان. وبسبب الاحتياطيات النقدية غير الكافية، لم يمكن لمعظم البلدان الاحتفاظ بمساواتها فى صندوق النقد الدولى والوفاء بالتزاماتها فى الصندوق. لكنها اختارت الاحتفاظ بالقيود على الصرف لحماية موازين مدفوعاتها. وفى سبتمبر من عام ١٩٤٩ خفض ٢٤ بلدًا، من بينها بريطانيا، قيمة عملاتها أملاً فى تحسين مواقعها التنافسية. وعلى مدى العقد التالى تحسنت مواقع احتياطياتها تدريجيًا بحيث تخلت دول غرب أوروبا فى ٣١ ديسمبر من عام ١٩٥٨ بصورة عامة عن قيود الصرف وجعلت عملاتها قابلة للتحويل لأغراض تجارية[٩].

مع استعادة قابلية محدودة للتحويل، بدأ نظام بريتون وودز العمل فى نهاية الأمر فى عام ١٩٥٩ بالشكل الذى تصوره المؤسسون. وسرعان ما ظهرت على السطح مشكلات غير متوقعة. إذ ظهرت مشكلة نتيجة لعيب أساسى فى الدولار الأمريكى. فقد كان نمو التجارة العالمية يتطلب احتياطيات من الدولار والسيولة (أو توافر عملة مقبولة على نطاق واسع) لتمويل المعاملات. وفى فترة ما بعد الحرب كان نقد الاحتياطى المختار هو الدولار. وكان يمثل بالتقريب ثلثى احتياطيات العالم النقدية المتزايدة، وكان من السهل على التجار والمتعاملين تحويله لتمويل المعاملات التجارية. وكان التعامل فى السلع، النفط، يتم بالدولار. لكن توافر الدولار كان يعتمد على إدارة الولايات المتحدة لعجز المدفوعات المستمر. ولفت الاقتصادى بلجيكى المولد روبرت تريفين، وهو اقتصادى سابق ببنك الاحتياط الفدرالى درّس بجامعة يل، الانتباه إلى المعضلة: يمكن للاقتصاد العالمى أن ينمو ويزدهر فقط مادامت البلدان الأخرى تحتفظ بالثقة فى الدولار باعتباره

قابلاً للتحويل إلى ذهب. لكن عندما تجاوزت الاحتياطيات الأجنبية من الدولار المعروض الأمريكى من الذهب، كان من الممكن أن يفقد العالم الثقة فى الدولار. ودون الثقة فى تعهد أمريكا بتحويل الدولارات إلى ذهب عند الطلب، يمكن أن يصبح النظام النقدى الدولى غير مستقر. وكان يمكن كذلك أن ينهار الاقتصاد العالمى ما لم يكن هناك معروض غير كاف من الدولارات، أو عملة ما مقبولة على نطاق واسع، لدعم زيادة المعاملات خارج الولايات المتحدة[١٠].

فى الوقت نفسه، زادت شهية أمريكا للسيارات الأجنبية وغيرها من المنتجات المستوردة. وجاب طلابها وسائحوها ورجال بنوكها وشركاتها متعددة الجنسيات العالم مشترين للبضائع والخدمات بالدولار غير القابل للتحويل إلى ذهب. أغضب ذلك الرئيس الفرنسى شارل ديجول، وهو الزعيم الأوروبى الذى كان مهموماً بشأن "الميزة المفرطة" التى تتمتع بها الولايات المتحدة. وكان يرى أن قاعدة الصرف بالذهب تمكِّن الولايات المتحدة باعتبارها البلد صاحبة عملة الاحتياطى من العيش على نحو يتجاوز مواردها والسعى للهيمنة. وأدرك ديجول أن وضع الاحتياطى الفريد للدولار يمكن الحكومة الأمريكية من الدخول فى حرب غير مرحَّب بها فى ڤيتنام دون مواجهة العواقب المالية[١١].

طوال أكثر من عقد، حاولت الحكومات دعم بريتون وودز. وخلال الستينيات كافحت حكومتا كنيدى وجونسون للحفاظ على دور الدولار الفريد. فقد رتبتا اتفاقيات مقايضة بين البنوك المركزية لتقديم قروض للبلدان ذات الاحتياطيات غير الكافية. وساندتا خطة صندوق النقد الدولى فى عام ١٩٦٧ لخلق وحدة احتياطى دولى جديدة، وهى حق السحب الخاص الذى كان الغرض منه أن يكون مكمِّلاً للدولار. وسعيتا لاتخاذ إجراء أحادية. فقد فُرضت قيود على رأس المال فى صورة ضريبة مساواة أسعار الفائدة للحد من تدفق رءوس الأموال للخارج وتقليل الضغط على الدولار. وسعت جهود أخرى لإثناء الشركات متعددة الجنسيات عن الاستثمار، والبنوك عن الإقراض، فى الخارج. وقد أنعشت هذه القيود سوق اليورو دولار فى لندن. واشتكت وول ستريت من انتقال النشاط وفرص العمل إلى لندن على حساب نيويورك،

وأصبحت بريطانيا مركز سوق اليورو دولار الكبيرة. وبقيادة سيتيبانك فى نيويورك، فتح عدد من البنوك الأمريكية عمليات فى لندن، أو وسعت عملياتها هناك، للتحايل على التنظيمات الأمريكية[١٢].

تنبأ تريفين بأن تهوى أزمة ما بالدولار والنظام النقدى فى نهاية الأمر. وقد وقعت هذه الأزمة فى عام ١٩٧١ عندما اختارت الولايات المتحدة - العاجزة عن الوفاء بتعهدها الخاص برد الذهب وكانت تواجه فى واقع الأمر تهافتًا على سحب الأموال من البنوك - التخلى عن التزامها فى بريتون وودز. وسرعان ما سمحت إدارة نيكسون بتعويم الدولار مقابل العملات القيادية الأخرى، وأزالت القيود على تدفقات رأس المال، وهو الإجراء الذى لقى ترحيبًا من مجتمع البنوك فى نيويورك والأعمال الكبيرة. وربطت بلدان صغيرة كثيرة عملتها بالدولار. وتدخل البعض، كاليابان وأعضاء الجماعة الأوربية وفيما بعد الصين، فى أسواق الصرف - حيث كانت تشترى الدولارات وتبيعها - للتأثير على سعر عملتها مقابل الدولار. وبذلك فإنه فى عصر ما بعد بريتون وودز، ظل الدولار محور النظام المالى، على الرغم من تأرجحه من حيث القيمة. وظل عملة الأفضلية بالنسبة لتمويل التجارة ولمراكمة الاحتياطيات القومية. وبالإضافة إلى ذلك، ظل بائعو السلع، كالنفط، يسعرونها بالدولار[١٣].

أكد انهيار نظام أسعار فائدة بريتون وودز نقطة تحليلية رئيسية أخرى بشأن العلاقات النقدية الدولية. وكانت فكرة الثالوث المتضارب، وهو أن أسعار الفائدة الثابتة والسياسات النقدية المستقلة وحرية حركة رأس المال الكاملة تتضارب مع بعضها البعض. والأمر ببساطة هو أنه فى ذروة قاعدة الذهب قبل الحرب العالمية الأولى، كان هناك تعايش بين أسعار الفائدة الثابتة وحرية انتقال رأس المال، لكن السياسات النقدية الداخلية تعدلت للحفاظ على السياستين الخارجيتين الأخريين. ومنذ الكساد العظيم حتى عام ١٩٧٠ كان الاقتصاد الدولى يعانى من أسعار الفائدة الثابتة والسياسات النقدية المستقلة، لكن ليس حرية انتقال رأس المال الخارجي. وبعد انهيار بريتون وودز، اختار المجتمع التجارى فى واقع الأمر الاستقلال النقدى وحرية حركة

رأس المال، لكنه لم يختر ثبات أسعار الفائدة. ووضع عالم الاقتصاد كندى المولد، الذى كان يدرِّس فى جامعة شيكاغو وعمل فى بنك الاحتياط الفدرالى، هذا التحليل الأساسى الذى حصل بموجبه على جائزة نوبل فى الاقتصاد عام ١٩٩٩.

الحقبة الثانية من رفع القيود المالية

خلال الربع الأخير من القرن العشرين ستكون الريادة لبلدين ناطقين بالإنجليزية - هما الولايات المتحدة والملكة المتحدة - فى الاتجاه نحو حقبة جديدة من العولمة المالية. فقد فتحتا أسواقهما المحلية للتجارة وتدفقات رأس المال، كما رُفعت القيود عن قطاعاتهما المالية. والأمر ببساطة هو أن أربعة قطاعات قادت الحقبة الثانية من العولمة المالية - الأفكار والقيادة والتجديدات والتضخم.

فريدمان وأفكار السوق الحرة

ربما كان الأمر الأهم هو التحول المزلزل فى الفكر بين المفكرين والمسئولين العامين بشأن الدور الصحيح للدولة فى تنظيم الاقتصادى. ونتيجة للخبرات فى الكساد العظيم، أيدت الحكمة التقليدية التدخل الحكومى لتقليل عدم اليقين والحفاظ على التوظيف الكامل، وبالتالى تقوية الرأسمالية فى مواجهة القوى الراديكالية الساعية إلى الإطاحة بها. ومع ذلك فإنه بحلول أواخر الستينيات، بدأ الرأى يعود إلى أفكار السوق الحرة. وعندما تباطأ النمو الاقتصادى، وعادت البطالة والتضخم للظهور، أصبح الموظفون العامون أكثر تقبلاً للتفكير الليبرتارى المؤيد لحرية الاقتصاد الخاص بميلتون فريدمان وفردريش هايك وغيرهما من الاقتصاديين الأكاديميين الذين يتحدون الإجماع الكينزى السائد.

قاد الهجوم فريدمان الذى يشبه الجنى قصير القامة بأذنيه الطويلتين والمتحمس للجدل العلنى. ونحن بالطبع على معرفة بأفكاره من النقاش الذى فى الفصل الخامس.

وكان أحد أول أهدافه أثناء الخمسينيات هو نظام أسعار الصرف الثابتة الخاص ببريتون وودز. وأثناء تفنيده لادعاءات فترة الكساد العظيم، قال إن أسعار الصرف الثابتة تركت حرية أكبر للأفراد. واعترافًا بهذه الجهود، منحت لجنة نوبل السويدية فريدمان جائزة نوبل فى الاقتصاد عام ١٩٧٦، وعند الإعلان عن الجائزة أشارت لجنة نوبل إلى أن فريدمان رائد بين هؤلاء الذين يوصون بحرية أسعار الصرف. وكان واحدًا من أول الذين - وأمكنهم تفسير - السبب فى أن نظام بريتون وودز، مع أسعار الفائدة الثابتة نسبيًا، كان لابد أن ينهار آجلاً أو عاجلاً[١٤].

كان هناك كذلك بين فريدمان وزملائه فى جامعة شيكاغو إيمان قوى بالأسواق القومية الكفء التى بدا أن أبحاثهم الأكاديمية تؤكدها. وفى عام ١٩٩٠ وضعت لجنة نوبل خاتم موافقتها. فقد منحت الجائزة فى الاقتصاد لثلاثة اقتصاديين أمريكيين (هارى ماركويتز وميرتون ميلر ويليام شارب) لعملهم الريادى فى نظرية الاقتصاد المالى. وفى عام ١٩٩٧ منحت اللجنة جائزة نوبل فى الاقتصاد لأمريكيين آخرين، هما روبرت ميرتون وميرون شولز لأسلوبهما فى تحديد قيمة المشتقات. وطبقًا لما قالته لجنة نوبل، فقد ابتكر ميرتون وشولز صيغة رائدة للإدارة الكفء للمخاطرة فى المشتقات وغيرها من المنتجات المالية. وبعد ذلك انضم الحاصلان على الجائزة إلى إدارة رأس المال طويلة المدى، وهو صندوق تغطية أمريكية استخدم استراتيجياتهما التى حظيت بقدر كبير من المديح فى التعامل لقى قدرًا كبيرًا من الرفع المالى[١٥].

على الرغم من ذلك، سوف يلهم عمل هؤلاء الاقتصاديين البارزين جيلاً من شباب خبراء استخدام الرياضيات فى الاستثمار. وكان هؤلاء طلابًا مهتمين بالنماذج الرياضية والإحصائية وطرقها الخاصة بترويض المخاطر. وبدا وول ستريت متعطشًا للنماذج الكمية. وبذلك، فإنه مع انحسار ذكريات الكساد العظيم زاد دعم رفع القيود الاقتصادية ومنافسة السوق بين الأكاديميين وواضعى السياسات. ووصلت عقلية "هذه المرة مختلفة". وكانت تقوم على فكرة أنه على الرغم من فشل الأسواق الحرة فى ظروف عشرينيات القرن العشرين، فسوف ينجح التنظيم الذاتى هذه المرة.

لم يشارك الجميع فى حماس الاقتصاديين الماليين للأسواق المالية غير المنظمة والمنتجات الجديدة المبتكرة، كتوريق الدَّين. والواقع أن التوريق مكَّن المقرضين الأصليين من تحويل الأصول غير القابلة للتسويق (كقروض المنازل التقليدية) إلى أصول قابلة للتسويق. وقد فعلوا ذلك من خلال ترزيم الدَّين وتجميعه ثم تسويقه. وفى عام ١٩٨٧ ذكر بنك التسويات الدولية أن التوريق أصبح "شائعًا بشكل كبير فى الولايات المتحدة". وأشار إلى أن الأدوات الجديدة مثل التزامات الرهن العقارى الإضافية تتزايد بسرعة. وكانت تلك سندات ديون القطاع الخاص التى تقدم عائدات من مجمع لقروض الرهن العقارى. كذلك استخدم المستثمرون ذوو الصبغة المؤسسية بشكل كبير تكنيكات تأمين المُحَافظ الذى يعتمد على التعاملات الآجلة والخيارات. وأشار البنك إلى أن الفائدة الأساسية من تلك التطورات تنبع من العمليات الأكثر كفاءة للسوق، مع تكلفة أقل من الأموال المقدمة للمقترضين وعائدات أقل للمدخرين. لكن البنك ذكر أن التكنيكات الجديدة لم تُختبَر بشأن الأعمال أو دورات أسعار الفائدة و"لذلك يصعب تقدير التكاليف المحتملة". وربط البنك الأساليب الجديدة بتقلب أكبر فى الأسواق وحذر من مخاطرة مزلزلة أكبر: "... فشل صانع السوق الأساسى قد يؤدى إلى عواقب قاسية، ليس بالنسبة للسوق التى يحدث فيها الفشل فحسب، بل 'عن طريق العدوى' بالنسبة للأسواق الأخرى التى يعمل فيها صانع السوق. ..." وأشار البنك إلى الحاجة إلى تضييق التنظيم وتوسيعه، والتنسيق والتعاون العالميين الأكبر. وقال إن إخفاء الفرق بين الأعمال المصرفية التجارية والاستثمارية فى الولايات المتحدة، واليابان، "قد تؤدى إلى تفاقم مشكلات العدوى والمخاطرة المزلزلة وصراعات المصالح"[١٦].

سوف تبين الأحداث اللاحقة عيوب نماذج المخاطرة الكمية. وسوف يكتب المستشار العام لإدارة رأس المال طويل المدى قائلاً إن وول ستريت والمنظِّمين استخدموا بارادايم خطأ لتقدير المخاطر. فقد افترضت النماذج المتطورة أن المخاطرة "جرى توزيعها بشكل عشوائى بحيث لا يكون لكل حدث علاقة بالحدث التالى له فى الترتيب". بل أكد أن أسواق رأس المال أنظمة ديناميكية معقدة لا يمكن التنبؤ فيها بحق بالمخاطر،

و"لا يمكن حتى لأقوى أجهزة الكمبيوتر وضع نماذج لها". وأشارت كارمن راينهارت وكينيث رجوف أن اقتصاديين آخرين لاحظوا أن أنساق البيانات القياسية تقوم على مجموعة ضيقة من البلدان والفترات الزمنية(١٧).

تاتشر وريجان يلحان على رفع القيود المالية

من بين القادة السياسيين الأكثر قبولاً لأفكار السوق الحرة والمؤيدين لرفع القيود المالية رئيسة الوزراء مارجريت تاتشر (المنتخبة فى عام ١٩٧٩) والرئيس رونالد ريجان (المنتخب فى عام ١٩٨٠). وعندما كانت طالبة فى جامعة أكسفورد، قرأت مارجريت روبرتس، مارجريت تاتشر فيما بعد، كتاب هايك الشهير الطريق إلى العبودية واعتبرته نقداً قوياً للتخطيط الاشتراكى. وباعتبارها رئيسة للوزراء، اعترفت علناً بتأثير هايك بترشيحه للحصول على وسام ملكى، وهو وسام رفاق الشرف(١٨).

فى إصرار على إصلاح انهيار بريطانيا، قررت تاتشر إحداث تغيير أساسى فى التوجه. وكانت استعادة الأسواق الحرة مكوّناً مهماً من برنامجها الانتخابى. وقد قررت هى وحكومة المحافظين المنتخبة فى مايو من عام ١٩٧٩ وضع "ثقتهم فى الحرية والأسواق الحرة والحكومة المحدودة والدفاع الوطنى القوى". وكان أحد أهدافها نظام قيود الصرف الخاص ببريطانيا. فمنذ عام ١٩٣٨ حتى أكتوبر من عام ١٩٧٩، كان يتعين على المقيمين فى بريطانيا مواجهة القيود الحكومية على شراء النقد الأجنبى وبيعه من أجل السفر أو الاستثمارات الأجنبية أو الملكية الخاصة. وكان يمكن للمقيم فى بريطانيا الحصول على ٥٠٠ جنيه فقط نقداً عند السفر إلى الخارج فى أواخر السبعينيات. واحتفظت صناديق معاشات التقاعد بأموالها مستثمرة بالقرب من الوطن. وفى البورصات كانت السيادة للممارسات التقليدية المرهقة. وكان الشخص الذى يريد شراء سهم يتصل بأحد السماسرة الذى يتصل بدوره بأحد الوسطاء الذين يخلقون الأسواق. وكانت المعاملة كلها تنطوى على عدة مكالمات تليفونية وكانت مكلفة ومستهلكة للوقت.

وبدأ ذلك يتغير بعد انتخاب تاتشر فى عام ١٩٧٩، إذ ألغت حكومة المحافظين الجديدة قيود الصرف فى أول ميزانية لها. وفى الولايات المتحدة هتف ميلتون فريدمان: "مرحى، مارجريت تاتشر." ذلك أن حكومتها "فعلت ما وعدت هى به على وجه الدقة"(١٩).

كانت الولايات المتحدة قد ألغت قبل ذلك قيود رأس المال فى عام ١٩٧٤ بعد حظر تصدير النفط الذى قامت به أوبك، إلى حد ما من أجل مساعدة البنوك الأمريكية على إعادة تدوير أموال عائدات النفط فى الدول النامية. وكان چورچ شولتز عالم الاقتصاد الليبرالى الجديد من جامعة شيكاغو وزير خزانة الرئيس نيكسون، وكانت له الريادة فى إلغاء القيود، الأمر الذى أسعد صديقه والتر ريستون رئيس سيتيبانك(٢٠). وبعد أن تخلت الولايات المتحدة وبريطانيا عن محـــاولات تقييد تدفقـــات رأس المال، ســـرعان ما تحركت الحكومات الأخرى لعمل الشىء نفســه، حيث اتخذت أستراليا ونيوزيلندا هذا الإجراء فى ١٩٨٤-١٩٨٥، والتزم أعضاء الجماعة الأوروبية بتحرير حساب رأس المال بحلول عام ١٩٩٠، وكانت النتيجة أنه بحلول عام ١٩٩٠ كانت البلدان الرئيسية قد تخلت عن قيود رأس المال، أو خففتها. وكان بإمكان رأس المال الخاص يجوب الاقتصاد العالمى بحرية أكبر من أى وقت منذ العشرينيات. وبقدر أقل من التنظيم القومى، بدأت البنوك البريطانية والألمانية واليابانية الكبيرة العمل بسهولة على نطاق عالمى.

شمل أحد مقاييس شدة قوى السوق المكتشفة حديثًا التعامل فى الصرف الأجنبى. وكان التعامل فى العملات حتى السبعينيات لا يتسم بقدر كبير من الأهمية. ففى عام ١٩٧٣ كان متوسط حجم التعامل فى أسواق الصرف الأجنبى حوالى ١٥ مليار دولار. وبعد خمسة وعشرين عامًا ـ فى عام ١٩٩٨ ـ كانت يتم تداول ١,٥ تريليون دولار يوميًا. وفى المقابل، كان إجمالى صادرات السلع العالمية خلال عام ١٩٩٨ هو ٥,٥ مليار دولار، أى ما يقل عن مجموع تعاملات أربعة أيام فى الصرف الأجنبى(٢١).

حدث تحرير مماثل فى أسواق الأوراق المالية. فقد خفض ظهور معالج البيانات الدقيق microprocessor فى السبعينيات سعر أجهزة الكمبيوتر بشكل ملحوظ. وربط، إلى جانب التطورات التكنولوجية كخطوط الألياف البصرية، الأسواق فى أنحاء العالم

ببعضها. وفى مسعى للسيطرة على التعامل فى الأوراق المالية، جرى أتمتة بورصة نيويورك وتحريرها من القيود فى السبعينيات. إذ أُلغيت اللجان الثابتة، ومُدت ساعات العمل، وسُمح للسماسرة الأجانب بالانضمام إلى البورصة. وخوفًا من المنافسة المتزايدة من جانب ممارسات تعامل نيويورك الأكثر انفتاحًا، بدأت لندن تحرير ممارسات التعامل فى عام ١٩٨٦. وألغى ما سُمى بـ"الانفجار الكبير" تعامل اللجنة الثابتة وتبنى تعاملاً إلكترونيًا جديداً يقوم على شاشة الكمبيوتر، وسمح للبنوك الأجنبية بشراء بيوت الاستثمار البريطانية. وأمكن للبنوك البريطانية القيام بعمليات مصرفية استثمارية متكاملة.

الانفجار الكبير فى لندن

كان "الانفجار الكبير" بالنسبة لحى المال فى لندن بمثابة حمام بارد من المنافسة على الطريقة الأمريكية. وكانت النتيجة تدفق هائل من المستثمرين الجدد - الكثير منهم بنوك أجنبية - لشراء شركات السمسرة القديمة والبنوك التجارية. وانضم جولدمان ساكس إلى بورصة لندن وأصبح بحلول عام ١٩٨٦ واحداً من أكبر عشرة بنوك تتعامل فى الاندماجات والاستحواذات فى المملكة المتحدة. واشترى بنك درسدنر كلاينفورت بنك بنسون فى عام ١٩٩٥، واستولى العملاق المصرفى السويسرى يو بى إس على س چى ڤاربورج، الذى يحظى بالاحترام، فى العام نفسه. واشترت سيتيجروب شرودرز فى عام ٢٠٠٠. وخلال ٢٠ عامًا ارتفعت قيمة الأسهم التى يتم التعامل فيها بنسة ١٥٠٠ بالمائة، من ١٦١ مليار جنيه فى عام ١٩٨٦ إلى ٢٤٩٦ مليارًا فى عام ٢٠٠٦. وبالنسبة للحكومة البريطانية، أسفر رفع القيود عن زيادة كبيرة فى حصيلة الضرائب، حيث وفرت صناعة الخدمات المالية ٢٦ بالمائة من حصيلة ضرائب الشركات فى عام ٢٠٠٦، بزيادة قدرها ١٨ بالمائة عما كان عليه الحال قبل "الانفجار الكبير"[٢٢].

شيئًا فشيئًا بات المركزان الماليان العالميان الرئيسيان أشبه بالتوأم السيامى، حيث كانا يجريان المعاملات نفسها بمؤسسات وتنظيمات مشابهة. وبحلول عام ٢٠٠٩

بدا أن لندن باتت لها القيادة كمركز مالى عالمى، بفضل تشريع ما بعد فضيحة إنرون فى الولايات المتحدة الذى فرض شروطًا معقدة للإبلاغ المالى من الشركات المسجلة فى البورصات الأمريكية. وفى لندن كان ٥٠٪ من كل الأسهم التى يتم التعامل فيها فى البورصة مملوكة لمساهمين أجانب، مقابل ٧٪ عام ١٩٦٣ و١٢,٨٪ عام ١٩٨٩ بعد الانفجار الكبير، و٤٠٪ فى عام ٢٠٠٨. وعززت هذا الارتفاع صناديق الثروة السيادية حرة الإنفاق من الشرق الأوسط. ويقدر أن ٧٥٪ من شركات "فورشن" الخمسمائة الكبرى كانت لها مكاتب فى لندن، وكانت الشركات الأجنبية تدفع ٤٠٪ من أجور القوة العاملة فى حى المال بها. وسجلت بورصة لندن حوالى ٦٣٠ شركة أجنبية من ٧٢ بلدًا[٢٣].

وفى كندا، حيث اختار رئيس الوزراء المحافظ برايان ملرونى التخلى عن السياسات التجارية قومية النزعة والتفاوض على اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة، ضغط مؤيدو رفع القيود فى حكومة أونتاريو الإقليمية من أجل "انفجار صغير" فى عام ١٩٨٧. وقد أزال فى المقام الأول الفواصل بين البنوك وشركات الأوراق المالية وشركات الاستثمار وشركات التأمين. وكما هو الحال فى بريطانيا، فتحت الإصلاحات عالم باى ستريت المريح، وهو حى المال فى تورنتو، للمنافسة الأجنبية. إلا أن المنافسة فى البداية لم تكن شرسة على النحو الذى كان المحليون يخشونه. واشترت البنوك الكندية شركات سمسرة واختارت التركيز على السوق الكندية، وليس على التوسع عالميًا[٢٤].

أثرت الإصلاحات التى بدأت فى نيويورك ولندن على أسواق أخرى، حيث زادت الاتصالات الإلكترونية من التنافس. غير أن التغييرات كانت مقصورة حتى التسعينيات على جزء من العالم الناطق بالإنجليزية. إذ كانت الريادة لأستراليا وكندا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ولم يكن هناك إصلاح بشكل كبير فى اليابان والهند وجنوب إفريقيا، وكذلك فى معظم القارة الأوروبية. فقد ظلت أسواق الأوراق المالية هناك منظمة بإحكام، حيث كان الساسة والاقتصاديون مؤمنين بأن التدخل الحكومى ضرورى للإدارة الاقتصادية الناجحة[٢٥].

طوكيو تفتح السوق المالية

كانت طوكيو أهم سوق مالية آسيوية. وخلال ٢٠ عاماً من أوائل السبعينيات إلى حوالى عام ١٩٩٠، ظهرت باعتبارها سوقًا مالية عالمية رئيسية. وحتى السبعينيات كانت اليابان تركز على التعافى من آثار الحرب العالمية الثانية، وركز النظام المصرفى المنظم بشكل محكم على إقراض الصناعية لتمويل التوسع. وأحكمت الحكومة اليابانية السيطرة على الوصول إلى السوق المالية. فقد نظمت تدفق رأس المال إلى داخل اليابان وخارجها، وشراء الأسهم اليابانية بواسطة الأجانب، والاقتراض بواسطة الشركات اليابانية. ونتيجة لذلك، ظلت اليابان حتى أواخر السبعينيات خارج النظام المالى الدولى المتطور. لكن انهيار نظام بريتونوودز، والتحول إلى تعويم أسعار الصرف، شجع اليابان على فتح سوقها المالية. وبحلول عام ١٩٧٩ كان السلطات قد أزالت قيوداً كثيرة ودمجت اليابان فى النظام المالى. وفى ذلك الحين كانت بورصة طوكيو تحتل المرتبة الثانية بعد نيويورك من حيث رأس المال، وبدأ رأس المال اليابانى يتدفق إلى الخارج بحثًا عن فرص الاستثمار. وبحلول عام ١٩٨٠ كان ترتيب بنوك طوكيو الخمسة الكبرى ضمن أكبر ٢٠ بنكًا فى العالم، وأصبحت طوكيو واحدة من ثلاثة مراكز مالية دولية رائدة، إلى جانب لندن ونيويورك[٢٦].

التكنولوجيا والتضخم يشجعان التغيير

خلال أوائل الثمانينيات حفزت التجديدات التكنولوجية والظروف الاقتصادية كذلك الانتقال إلى رفع القيود وجعل الخدمات المالية أكثر تنافسيةً. وبشكل خاص، غيرت سلسلة من التجديدات بيئة العمل فى الخدمات المالية. فقد مكّنت أجهزة الكمبيوتر الأسرع ومعدات المكاتب المؤتمتة والنقل المحسّن البنوك الكبيرة من خدمة السوق المالية العالمية والاستفادة من اقتصادات العمليات واسعة النطاق. وفى مواجهة هذه التجديدات، استنكر والتر ريستون الرئيس البارز للعملاق المصرفى سيتيبانك فى نيويورك استمرار "أعمال الحصن المصرفية" فى الولايات المتحدة. كما اشتكى من إبقاء المنظِّمين لرجال

البنوك محبوسين داخل الحصن بينما "يحصد كل إنسان آخر ذو خيال ودافع المحاصيل النقدية التى تنمو خارج أسوار الحصن"[٢٧].

كان ظهور التضخم من جديد باعتباره مشكلة دولية عاملاً أساسياً آخر يؤثر على التطورات. ففى عام ١٩٨٠ زادت أسعار المستهلك إلى مستويات من عددين فى فرنسا (١٤٪) واليابان (٨٪) والولايات المتحدة (١٤٪) والمملكة المتحدة (١٤٪). وفى كثير من البلدان النامية ارتفعت الأسعار على نحو أسرع: شيلى (٣٥٪، لكن ذلك مقابل ٣٧٥٪ فى عام ١٩٧٥)، والمكسيك (٢٦٪) والفلبين (١٨٪) وكوريا الجنوبية (٢٩٪). وللتكيف مع التضخم، تبنت البنوك المركزية، كبنك الاحتياط الفدرالى فى الولايات المتحدة، سياسات مالية صارمة شهدت أسعار الفائدة تصل إلى ذرى غير مسبوقة فى عامى ١٩٧٩ و١٩٨٠، وفى الولايات المتحدة بلغ سعر فائدة الصناديق الفدرالية وسعر الإقراض الرئيسى ذروته عند ما يزيد على ٢٠ بالمائة، ثم هبط إلى ٧ بالمائة فى عام ١٩٨١، وارتفعت أسعار الفائدة فى البلدان الصناعية الأخرى متماشية مع الأسعار الأمريكية[٢٨].

أثَّر التضخم على كل شرائح المجتمع، وبشكل خاص فى صناعة الخدمات المالية. وكانت البنوك من قبل تحقق أرباحًا بمطالبتها المقترضين بأكثر مما تمنحه للمودعين. ومكنت عملية الوساطة هذه المقترضين من شراء السيارات والمنازل والعقارات وتلبية المطلوب منهم كأجور ـ لقد كانت فى واقع الأمر تقوم بتشحيم عجلات الاقتصاد. لكن تضخم أوائل الثمانينيات أعاق منافسة البنوك فى الولايات المتحدة. ووضعت التنظيمات الفدرالية (المسماة التنظيم Q) سقفًا لأسعار الفائدة على مدخرات البنوك (حوالى ٥٪)، فى وقت الذى بلغ فيه التضخم مستويات من عددين. ودفعت اتحادات المدخرات، التى لا تخضع لقيود مشابهة، ١٢ بالمائة وبالتالى اجتذبت الودائع من البنوك.

ليس مستغربًا أن ظهور التضخم مجدداً منح المؤسسات ومنظمى العمال الطموحين حوافز للالتفاف حول الحواجز التنظيمية. وكان أحد المسئولين التنفيذيين الأساسيين الذين يتمتعون بخيال بالمبادرة لتغيير شكل السمسرة هو رونالد ريجان.

فهو باعتباره جندى المارينز السابق الحازم الذى عمل كبيراً لمديرى ميريل لينش، طالب بمنتجات جديدة تربط المستهلكين بالشركة، وليس بالسماسرة الأفراد الذى يأخذونهم عند تغيير أصحاب العمل. وابتكر مرؤوسوه حساب إدارة النقد الذى يجمع فى المقام الأول بين حساب هامش السمسرة و تحويل النقد فى أحد صناديق الاستثمار بسوق المال. وكان يسمح للعملاء بكتابة الشيكات واستخدام بطاقة المدين فى حسابات السمسرة. وعلى عكس إيداعات البنوك، لم تكن حسابات إدارة النقد مضمونة من الحكومة الفدرالية من خلال الهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع. فقد كان العملاء يأخذون المخاطرة على عاتقهم[٢٩].

رفع القيود عن الأعمال المصرفية

عندما خسرت البنوك التجارية الودائع لمصلحة المنافسين الجدد، كشركات المدخرات والقروض والسمسرة، مارست بدورها ضغطاً على المنظِّمين. وفى ٣٩ ولاية سعت البنوك لتخفيف قوانين مرحلة الكساد التى تحظر الأعمال المصرفية فى فروع البنوك الصغيرة وتسمح ببعض الدمج. كما سعت البنوك الأمريكية إلى مد العمليات إلى الخارج، بينما سعت البنوك الأجنبية إلى الوجود داخل الولايات المتحدة. وفى عام ١٩٧٨ وافق الكونجرس على قانون الأعمال المصرفية الدولية البارز لعام ١٩٧٨ الذى وضع إطاراً جديداً لتنظيم البنوك الأجنبية. وقدم فى المقام الأول معالجة قومية للبنوك الدولية، التى كان بعضها قد دخل الولايات المتحدة بالفعل لكنه لم يحصل على تأمين الهيئة الدولية للتأمين على الودائع كى ينافس من أجل ودائع التجزئة. وبحلول عام ٢٠٠٧ كانت البنوك تحوز ٢٧.٦ بالمائة من الودائع المصرفية الأمريكية وقدمت حوالى ١٥ بالمائة من كل القروض[٣٠].

عندما رفعت البلدان الأخرى القيود عن الأعمال المصرفية وتبنت مبدأ المعالجة القومية (وهو ما يعنى حرفياً الشىء نفسه مثل البنوك المحلية) تسابقت البنوك الأمريكية

فى الخارج للعثور على فرص. وفى عام ١٩٧٩ كان هناك ١٤٤ بنكًا أمريكيًا تدير ٧٧٧ فرعًا فى الخارج. وشمل أكثر من ٤٨ بالمائة من إجمالى مَحافظ القروض الخاصة بأكبر عشرة بنوك أمريكية قروضًا لعملاء أجانب. وفيما بين عامى ١٩٧٢ و١٩٧٨ تضاعفت الأصول فى فروع البنوك الأمريكية فى الخارج ثلاث مرات[٢١].

سيتيبانك ريستون يضيف مخاطرة

كان ريستون رئيس سيتيبانك واحدًا من أبرز معارضى التغيير فى صناعة البنوك وأكثرهم إقناعًا. وباعتباره منظِّمًا للأعمال المصرفية، كان رئيس سيتيبانك الجرئ والواثق من نفسه يقدر الفرص التى تقدمها العولمة. وباعتباره دولى النزعة، كان ريستون ينظر إلى العالم على أنه سوق عالمية. وكان اهتمامه بالأعمال المصرفية وخبرته فيها يعود إلى الفترة من عام ١٩٥٦ إلى عام ١٩٦٦ عندما كان يرأس عمليات البنك الأوروبية. وبحلول عام ١٩٥٩، كان ٣٠ بلدًا أوروبيًا ومشاركًا قد جعلت عملاتها قابلة للتحويل بحرية بالنسبة لغير المقيمين، وهو ما خلق فرصًا للمستثمرين والمقترضين. وشملت إحدى الفرص الكبيرة الإقراض فيما يسمى سوق اليورو دولار. وعندما تدفقت الدولارات إلى خارج الولايات المتحدة، تراكمت فى الفروع الأوروبية للبنوك الأمريكية خارج سيطرة بنك الاحتياط الفدرالى. وباعتباره المدير التنفيذى لسيتيبانك من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٨٤، أثبت ريستون ديناميكيته وأنه صاحب رؤية. ووصفته الصحافة المالية بأنه أحد مجددى الأعمال المصرفية العظام فى القرن العشرين. وشمل أحد أهم تجديداته منتَجًا مقصورًا على عدد قليل معروفًا باعتباره شهادة إيدا ع قابلة للتفاوض فى أوائل الستينيات. وساعد ريستون بهذه الشهادات فى تغيير شكل صناعة البنوك، حيث أصر على زيادة أرباح سيتيبانك بنسبة ١٥ بالمائة سنويًا. ومن قبل كان إقراض البنوك تقيده ودائع العملاء، وكان بنك الاحتياط الفدرالى قد فرض قيودًا على أسعار الفائدة التى يمكن أن تدفعها البنوك. وبالشهادات استطاعت البنوك المنافسة فعليًا للحصول على ودائع الشركات والودائع الدولية.

كان لسيتيبانك، واسمه السابق ناشونال سيتي بانك، تراث طويل من المشارك فى الأعمال المصرفية الخارجية. فقد كان نشطًا فى ألمانيا وأمريكا اللاتينية خلال العشرينيات من القرن العشرين وفى الصين خلال الثلاثينيات. وإحدى أجرأ مغامرات ريستون وأكثرها إثارة للجدل هو دور سيتيبانك الذى أداه أثناء أزمة النفط فى السبعينيات بعد رفع أوبك أسعار النفط. وفى ١٩٧٤-١٩٧٥، ومرة أخرى فى عام ١٩٧٩ بعد أزمة إيران، رفعت أوبك أسعار النفط بشكل حاد. فى المرة الأولى كانت زيادة مقدارها خمسة أضعاف فى النفط الخام. وخلال الأزمة الثانية تضاعف سعر الخام. وانتهز سيتيبانك، وبنوك أخرى، الفرصة لإعادة تدوير دولارات أوبك فى البلدان النامية التى تعانى من الشدة. وحقق رجال البنوك لبعض الوقت أرباحًا كبيرة من الهامش (الفرق بين ما يتقاضاه البنك من المقترضين وما يدفعه للمودعين). وكانت حالات التخلف عن السداد فى فترة الكساد ذكرى بعيدة لجيل ريستون من رجال البنوك الدوليين. وقام إقراضه الجرىء على افتراض أن البلدان ذات السيادة لا تفلس، على عكس المقترضين الخاصين. كما قال: "عندما تنشأ المشكلات تكون مشكلات سيولة، وليس مشكلات إعسار." وكان يعتقد أنه إذا اتخذ بلدٌ ما خطوة لحل مشكلات ميزان المدفوعات فسوف يجد التمويل من أجل مشروعات الاستثمار ومن أجل أية فجوة مؤقتة فى ميزان المدفوعات. وقلل ريستون من شأن المخاطرة، حيث تنبأ بأن الحكومات المقترضة يمكنها الوفاء بالتزامات السداد إذا قدمت البنوك والحكومات المزيد من الائتمان. ومن الواضح أن تفكيره كان ينطوى على اعتقاد بأنه إذا علقت الحكومات المدينة السداد يمكن لرجال البنوك الكبار اللجوء إلى واشنطن وصندوق النقد الدولى للمساعدة[٣٢].

لم يشارك الجميع فى المجتمع المالى ريستون حماسه من أجل النمو والمخاطرة. إذ نجد أن هنرى كاوفمان، "دكتور دووم" الأسطورى فى سولومون برادرز، وهو بنك استثمارى فى وول ستريت ابتكر أول أوراق مالية يساندها الرهن العقارى، قد انتقد تأكيد ريستون على الفوائد المتزايدة والتوسع. وزعم كاوفمان أن هذا يشجع ثقافة

المخاطرة فى الأعمال المصرفية التى يكون لها فى نهاية الأمر "نتائج مفجعة لاقتصادات العالم الثالث، وللأسواق المالية العالمية، ولسيتيبانك نفسه". وكانت هناك مخاوف مشابهة فى صندوق النقد الدولى وبنك التسويات الدولية، وهما المؤسستان الدائمتان اللتان تتحملان مسئولية الإشراف والإبلاغ. فقد كانا قلقين بشأن جودة القروض والمخاطر بالنسبة للاستقرار المالى. ومع ملاحظة تغير فى أنماط إقراض البنوك من الشركات الخاصة إلى الحكومات، أثار بنك التسويات الدولية قضية المخاطر "السيادية". وقد عبَّر عن مخاوف من أن البنوك لديها خبرة قليلة فى تقييم مخاطر القروض الحكومية. وكان صندوق النقد الدولى يخاف من أنه قد يشجع مناخ الاقتراض شديد السهولة من جانب البلدان التى تعانى من العجز، وبذلك يسهل التضخم ويؤخر الإصلاحات الضرورية. ومع ذلك كان صندوق النقد الدولى تحركه المحاباة السياسية. وقد اعترض وزراء المالية فى الدول النامية على شروطه المزعجة والقاسية الخاصة بالقروض(٣٣).

أزمة ديون أمريكا اللاتينية

عند إقراض أموال النفط إلى البلدان النامية - كالأرجنتين والبرازيل والمكسيك - زادت البنوك من تعرضها للمخاطر عالميًا. وطبقًا لما ذكره بنك التسويات الدولية، فقد أقرضت البنوك الخاصة ١٥٨,٥ مليار دولار من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٨٠، ذهب منها ٩٢,٥ مليار دولار إلى بلدان نامية غير نفطية. وجمعت البنوك ٨٢ مليار دولار من هذا المبلغ من بلدان الأوبك. وعند إقراض مبالغ بهذا الحجم للبلدان النامية، دخلت البنوك فى مخاطر سوف تعود لتراودها، بشكل خاص فى تعاملاتها مع المكسيك والبرازيل. وفى أوائل الثمانينيات، عندما رفعت البنوك المركزية فى البلدان المتقدمة أسعار الفائدة للتصدى للتضخم، واجهت بلدان أمريكا اللاتينية صعوبات فى سداد خدمة الديون. وقد اضطر البعض إلى خفض الواردات بنسبة تصل إلى ٥٠ بالمائة(٣٤).

وقعت الأزمة بعد حرب جزر فوكلاند فى مايو من عام ١٩٨٢ عندما أفاق رجال البنوك على حقيقة أن بلدان أمريكا اللاتينية أفرطت فى حصولها على قروض تتجاوز قدراتها المالية. ولعجزها عن سداد ديونها، تفاوضت المكسيك على قرض من الولايات المتحدة ووافقت على إعادة جدولة ديونها مع رجال البنوك. وتولى صندوق النقد الدولى دورًا بارزًا فى ترتيب الائتمان ومساعدة المقترضين على إعادة الهيكلة. ومقابل قروضه، كان صندوق النقد الدولى يطالب المقترضين بقبول شروط من قبيل خفض الإنفاق الحكومى وتقليل الواردات وخفض قيمة العملات. وبذلك منع إجراء حدوث تأخر كبير عن السداد كان يمكن أن يطلق شرارة سلسلة من فشل البنوك تعرِّض نظام الأعمال المصرفية الدولية للخطر.

أجّلت إعادة الهيكلة وقوع أزمة، لكن فى النهاية اضطرت البنوك إلى شطب الكثير من قروضها الأمريكية اللاتينية. وقد خصص چون ريد خليفة ريستون فى سيتيبانك ٣ مليارات دولار لتغطية خسائر قروض ريستون لأمريكا اللاتينية، وهو إجمالى أرباح البنك خلال السنوات الأربع الأخيرة من فترة عمل ريستون كمدير تنفيذى. وبذلك أبرزت أزمة ديون البلدان النامية هشاشة النظام المالى المرفوع عنه القيود. فقد أقرضت البنوك المال للحكومات الأجنبية على أساس القليل من الإفشاء. وبما أن المؤسسات الكبرى أكبر من أن تفشل، فقد اعتمدت على الحكومات لإنقاذها من المشكلات. وفعلت إدارتا الرئيسين رونالد ريجان وچورچ إتش دابليو بوش ذلك مع خطتى بيكر وبرادى لمعالجة الأزمة والحيلولة دون حدوث الفشل الشامل. وكان ذلك مثالاً نموذجيًا للخطر الأخلاقى، حيث كان المخاطرون من كبر الحجم بحيث لا يفشلون. وفى هذا الوضع يمكنهم تقديم قروض تتسم بالمخاطرة تحقق عائدات مرتفعة دون خوف من النتائج إذا لم يكن أداء القروض كما هو متوقع. وإذا فشل الآخرون جميعًا، فمن الممكن الاعتماد على دافعى الضرائب فى إنقاذ قطاع البنوك. وكما اتضح، فقد كانت أزمة أمريكا اللاتينية مقدمة للأسوأ الذى سيأتى(٣٥).

العولمة السياسية فى التسعينيات

بحلول أوائل التسعينيات، عندما انتهت الحرب الباردة وسقط سور برلين، كانت عولمة التمويل قد حققت تقدمًا كبيرًا. وكانت البنوك والشركات المالية الكبيرة تفتش العالم بحثًا عن الأعمال، وتسهِّل تدفق رأس المال الخاص وتمويل توسيع التجارة. وأصبحت بورصات العالم، التى كان يفصل بينها وبين بعضها الزمان والمكان فى وقت من الأوقات، أو كان يربطها التلغراف على الأقل، تربطها بشكل كبير الألياف الضوئية والأقمار الاصطناعية وأجهزة الكمبيوتر عالية السرعة. ونتيجة لـ"الانتعاش الكبير" فى بريطانيا فى عام ١٩٨٦، والجهود الناجحة لمقدمى الخدمات الغربيين لدخول السوق اليابانية، كانت لندن وطوكيو ونيويورك بها أكبر أسواق الأوراق المالية. وفى نهاية عام ١٩٩٠، كانت سوق نيويورك (بورصة نيويورك أو ناسداك) هى الأكبر بما فيها من رأسمال محلى قدره ٣ تريليونات دولار، وكانت طوكيو الثانية وبها ٢,٩ تريليون دولار، ثم لندن وبها ٨٥٠ مليار دولار. ويقدَّر إجمالى القيمة السوقية للأوراق المالية التى يجرى تداولها بـ ٢١,٢ تريليون دولار مقسمة بالتساوى تقريبًا بين الأسهم (١٠,٨ تريليونات دولار) والسندات (١٠,٤ تريليونات دولار). وبعد عشر سنوات (عام ٢٠٠٠) كانت نيويورك بها ١٥,١ تريليون دولار وطوكيو ٣,٢ تريليونات دولار ولندن ٢,٦ تريليونات دولار، وبورصة نيويورك أوروبا ٢,٣ تريليونات دولار[٣٦].

الأزمة اليابانية

انحدار اليابان النسبى فى التسعينيات أمر يستحق التعليق. فمع أواخر الثمانينيات، كانت اليابان على قمة العالم. وقد حذَّر كتاب إزرا فوجل "اليابان باعتبارها رقم واحد" المنشور فى عام ١٩٧٩ من تغلب اليابان على أمريكا ومن انتقال النفوذ إلى المحيط الهادى. وزعم فوجل أن المؤسسات اليابانية تعاملت مع الوضع على نحو أكثر نجاحًا من نظيراتها الأمريكية. وكان وراء تقدم اليابان شعب مجتهد مصمِّم على إعادة البناء من دمار الحرب العالمية الثانية. وكان اقتصادها قد حقق معدل نمو قدره ٦ بالمائة منذ الخمسينيات،

متجاوزةً بذلك الدول المتقدمة الأخرى بكثير. واجتذبت المنتجات اليابانية - مثل سيارات تويوتا وأجهزة سونى الإلكترونية وكاميرات كانون - المستهلكين فى كل مكان لجودتها وقدرة الناس على شرائها. وكما أُشير فى الفصل الثالث، اشترى المستثمرون اليابانيون الذين لديهم مبالغ هائلة من النقد أملاكًا يرغب فيها الجميع وتعد رمزًا للثراء والنجاح فى أنحاء العالم. وكتبت مجلة "ذى إيكونوميست": "... اليابانيون الآن شديدو الثراء." وفى عام ١٩٨٧ تجاوزت الرسملة السوقية لبورصة طوكيو الرسملة السوقية لنيويورك. وسيطرت البنوك اليابانية على قائمة أكبر عشرة بنوك فى العالم. وحقق نومورا سيكوريتيز، وهو بنك استثمارى وشركة سمسرة، أرباحًا أكبر من سيتيبانك و ميريل لينش. وحملت المالية وصحافة الأعمال تقارير عن كيفية وقوف طوكيو لتحل محل نيويورك ولندن باعتبارها عاصمة التمويل الدولى[٣٧].

لكن كما اتضح، كانت قوة طوكيو سرابًا، حيث كانت تقوم على سعر صرف أقل من القيمة الحقيقية، وبنوك مُبالَغ فى رفعها ماليًا، وفقاعة عقارات. فقد كان سعر المتر المربع فى عقارات جينزا (الحى التجارى) ٣٠٠ ألف دولار. وكانت قيمة كل الأراضى فى اليابان (حوالى ٢٠ تريليون دولار) تساوى قيمة كل أراضى الولايات المتحدة مرتين ونصف تقريبًا[٣٨].

عندما انفجرت الفقاعة، كان السقوط سريعًا وصعبًا. إذ هبط مؤشر نيكاى بمقدار الثلثين على مدى عامين. وهبطت قيمة الأراضى التجارية فى المدن الكبرى بنسبة ٨٠ بالمائة فيما بين عامى ١٩٩١ و٢٠٠٠، وقيل إن الهبوط فى قيمة الأراضى والأسهم محا ما يساوى ثلاثة أعوام من إجمالى الناتج المحلى اليابانى.

إلى جانب إقراضها الذى يحظى بقدر كبير من الرفع المالى للعمليات الصناعية والعقارات، وكانت البنوك اليابانية ضحايا القواعد الدولية الجديدة، وهى اتفاقيات بازل لعام ١٩٨٧، وقد سعت هذه الاتفاقيات التى جرى التفاوض عليها فى ظل بنك التسويات الدولية إلى المطالبة باحتفاظ البنوك الدولية برأس مال مساهم يساوى ٨ بالمائة من المطلوبات. وعندما كانت الأسهم فى البنوك اليابانية أقرب إلى ٢ بالمائة،

على الرغم من أن أصولها كانت تتضمن حصصًا فى شركات أخرى مقيَّمة بأسعار شرائها. وقد سمح المنظِّمون اليابانيون بحساب هذه على أنها رأسمال مساهم. لكن انهيار السوق اليابانية أجبر بنوكًا يابانية كثيرة على الانسحاب من الأنشطة الدولية. وردًا على هذا الوضع أعلن المنظِّمون اليابانيون فى عام ١٩٩٧ عن "الانفجار الكبير" الخاص بهم، الذى نُفِّذ فى عامى ١٩٩٨ و٢٠٠١، ولإغراء المدخرين على العودة إلى السوق ألغوا الحواجز التى تفصل بين الأعمال المصرفية والاستثمار والتأمين، وحرروا معاملات الصرف الأجنبى، وجاءوا بأنظمة محاسبة تتوافق مع المعايير الدولية. ومهدت هذه الخطوات الطريق لطوكيو كى تدخل الأسواق الدولية من جديد[٣٩].

بنوك الأوفشور وصناديق الثروة السيادية

زادت سرعة العديد من الظواهر الجديدة خلال التسعينيات ـ بنوك الأوفشور وصناديق الثروة السيادسة. وأصبحت بنوك الأوفشور عاملاً مهمًا فى التمويل الدولى. وظهرت سويسرا وجزر كايمان باعتبارهما اللاعبين الأساسيين فى هذا العمل، يدفعهما إلى ذلك رغبة بعض العملاء لتحقيق خصوصية شخصية والتهرب من الضرائب الوطنية والسلطات التنظيمية. وقبل أن يؤدى حادث الحادى عشر من سبتمبر المأساوى فى عام ٢٠٠١ إلى التمحيص الزائد لبنوك الأوفشور، كان مقدرًا على نطاق واسع أن أغنى الأفراد فى العالم يحوزون على ٦ تريليونات دولار فى الملاذات الضريبية. وكان بعض هذا المال غير قانونى ـ ناتج عن المخدرات وغسل الأموال ونشاط إجرامى آخر[٤٠].

صناديق الثروة السيادية صناديق تملكها الحكومة وتديرها، وهى تستثمر عائدات النفط وفوائض التجارة فى الأصول عالية المخاطرة عالية العائد، ومنها الأسهم وصناديق التغطية والسندات والسلع والعقارات. وقد أنشأت الكويت أول صندوق ثروة سيادية فى عام ١٩٥٣، ونظمت النرويج صندوق معاشات التقاعد الخاص بها فى عام ١٩٩٠، وفى السنوات الأخيرة أنشأت الصين وإيران وروسيا وقطر والإمارات العربية المتحدة

صناديق الثروة السيادية. ويقدَّر أن هذه الصناديق الحكومية تدير ما بين ١,٩ و٢,٩ تريليون دولار، ويقدِّر البعض أنها ستدير ١٢ تريليون دولار بحلول عام ٢٠١٥، وفى عام ٢٠٠٧ كانت أكبر الصناديق هى هيئة أبو ظبى للاستثمار (الإمارات العربية المتحدة)، ٥٠٠-٨٧٥ مليار دولار، وصندوق المعاشات التقاعدية للنرويج ٣٧٣ مليار دولار، وهيئة الاستثمارات الحكومية لسنغافورة ٣٤٧ مليار دولار، ومؤسسة النقد العربى السعودى، ٣٢٧ مليار دولار[٤١]. وهناك مخاوف من أن هذه الصناديق، التى تعمل بطريقة غير شفافة، ربما تكون لها مصالح جيوبوليتيكية - منها الاستحواذ على الموارد الطبيعية - وكذلك مصالح مالية.

على أحد المستويات، بدا التدويل المالى نجاحًا كبيرًا. وبحلول عام ١٩٨٩ قدَّر بنك التسويات الدولية أن التعامل اليومى فى الصرف الأجنبى بلغ ٦٥٠ مليار دولار يوميًا، وهو ما يساوى تقريبًا قيمة صادرات البضائع والخدمات ٤٠ مرة. وكان الدولار الأمريكى مستخدمًا فى ٩٠ بالمائة من كل الصفقات. وذكرت الخدمات المالية الدولية بلندن أن لندن احتفظت بريادة بارزة فى التعامل فى الصرف الأجنبى فى أبريل من عام ٢٠٠٩، فقد كانت المملكة المتحدة مسئولة عن ٣٦ بالمائة من التعامل العالمى فى الصرف الأجنبى، حيث تتفوق فى ذلك بكثير على الولايات المتحدة (١٤٪) واليابان (٧٪) وسنغافورة (٦٪). وكان من الواضح أن التجارة الخارجية مسئولة عن جزء فحسب من معاملات الصرف الأجنبى. وكانت تدفقات رأس المال الدولى - وخاصة المعاملات بين البنوك - مسئولة عن الجزء الأكبر. وكان الاستثمار الأجنبى المباشر قد انتعش بقوة. وفى السبعينيات، توضح أرقام الأونكتاد أن تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى حدود ٢٤ مليار دولار فى العام. وفى الثمانينيات، ٩٢,٧ مليار دولار. وفى التسعينيات، ٤٠١ مليار دولار.

خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٨، كانت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى حدود ١١٣٨.١ مليار دولار. وطبقا لما ذكره العاملون ببنك التسويات الدولية، كانت التدفقات غير الرسمية الواردة إلى اقتصادات السوق الناشئة فى حدود ١٥,٦ مليار دولار خلال الثمانينيات، منها ١٠٢,٢ مليار دولار استثمار أجنبى مباشر.

وفى عام ٢٠٠٧ تجاوز إجمالى التدفقات غير الرسمية إلى اقتصادات الأسواق الناشئة ١٤٤٠,٢ مليار دولار ـ وهو توسع غير عادى لتدفقات رأس المال[٤٢].

اتضح كذلك أن توسع التجارة والتدفقات المالية كان مرتبطًا بالنمو المرتفع وانخفاض التضخم. وعلى مدار الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠٠٧ عندما انخفض التضخم، اتسع النمو الحقيقى بقوة فى بلدان كثيرة. وقد تمتعت بلدان شرق آسيا الناشئة على نحو خاص بمعدلات مرتفعة من النمو فى حدود ٧,٤٪ سنويًا. وكان متوسط الصين ١٠٪ تقريبًا، تليها ڤيتنام ٧.٤ بالمائة، وكوريا ٥٪. وتمتعت أسواق ناشئة كبيرة عديدة أخرى بنمو قوى: الهند (٦,٥٪) والبرازيل (٢,٧٪) وروسيا (٢,٦٪). ومع ذلك فمن بين الدول المتقدمة، قدمت ألمانيا (١,٥٪) واليابان (١,١٥٪) نموذجين محبطين. وكان أداء المملكة المتحدة (٢,٩٪) والولايات المتحدة (٣,١٥٪) أفضل[٤٣].

قابلية حساب رأس المال للتحويل

فى غرب أوروبا والولايات المتحدة، ظهر إجماع بشأن المسار الأمثل للتنمية. وكان هذا الذى يسمى إجماع واشنطن، وهو عبارة مرتبطة بالاقتصادى چون وليامسون، يقوم على أساس ليبرالى جديد من الافتراضات ـ حرية التجارة وتدفقات رأس المال والميزانيات المتوازنة وما شابه. وفى المؤسسات الدولية، كان هناك تصميم على تقدم السياسات، خاصةً قابلية حساب رأس المال للتحويل، وذلك لكى يمكن للمستثمرين نقل أموالهم بسهولة من موضع إلى آخر. وكان إجماع واشنطن ينظر إلى أسواق رأس المال المفتوح على أنها الأساس الرئيسى للنمو المستدام، وإن كانت بلاد كالصين قد نظمت تدفقات رأس المال، وحققت على الرغم من ذلك حققت نموًا بأرقام ثنائية الأعداد. واللافت للاهتمام أن الحملة الدولية لفتح أسواق رأس المال لم يكن يقودها وول ستريت وواشنطن، بل القادة الأوروبيون، الذين كان الكثيرون منهم اشتراكيين فرنسيين.

تعاون الكثير من قادة العالم الآخرين فى حملة رفع القيود عن الأسواق وخصخصة المشروعات الحكومية. والغريب أن بعض المؤيدين الأكثر تأثيرًا لرفع القيود

وفتح أسواق رأس المال كانوا الاشتراكيين الفرنسيين والبيروقراط الأوروبيين. وكجزء من جهود تكامل الاتحاد الأوروبى، وتحقيق الوحدة النقدية، طالب الاتحاد الأوروبى فى عام ١٩٨٨ بأن تزيل الدول الأعضاء الحواجز التى تحول دون تدفقات رأس المال فيما بينها، وفيما بينها وبين غير الأعضاء. وقد دعا چاك ديلور، الاشتراكى الفرنسى الذى كان رئيسًا للمفوضية الأوروبية، وكبير موظفيه پاسكال لامى، الذى يرأس حاليًا منظمة التجارة العالمية، إلى مجموعة ليبرالية جديدة من القوانين من أجل رأس المال. وفى صندوق النقد الدولى، تبنى اشتراكى فرنسى آخر، وهو ميشيل كامديسو، تحرير حساب رأس المال، وبدأ يحث عليه فى الدول النامية. وقد سعيا إلى استخدام القوانين والمؤسسات الدولية لإدارة العولمة المالية لمصلحة الطبقة الوسطى، بينما اعتبرت الولايات المتحدة وبنوكها القوية صندوق النقد الدولى وأفراد جهازه البيروقراطى بشك(٤٤).

خلال التسعينيات شجع صندوق النقد الدولى البلدان النامية على فتح أسواقها وتحرير تجارتها، على الرغم من أنه لم يكن هناك إجماع مهنى بشأن قيمة تحرير حساب رأس المال. وأجرت الأرچنتين والمكسيك وڤنزويلا والعديد من بلدان أمريكا اللاتينية رفعًا سريعًا وجذريًا للقيود فى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات. وحدث اتجاه التحرير نفسه فى إندونيسيا وماليزيا بسرعة أبطأ. وقال صندوق النقد الدولى إن ذلك النمو القوى فى بلدان نامية كثيرة "مرتبط بالانفتاح المتزايد والاندماج الأكبر فى الاقتصاد العالمى". وفى فبراير وأبريل من عام ١٩٩٧، وافق مديرو الصندوق "على أن النظام المنفتح والليبرالى للحركات الرأسمالية عزز النمو الاقتصادى والرخاء بالإسهام فى التخصيص الكفء للادخار والاستثمار العالميين". وبالتشاور مع الدول النامية المفردة، كالهند وماليزيا وجنوب إفريقيا، شجعت رفع القيود وإزالة العوائق من أمام الاستثمار الأجنبى. وأشار مسئولو صندوق النقد الدولى إلى أن "قدرًا كبيرًا من الكفاءة يتحقق نتيجة التدفقات الأكثر حرية لرأس المال". والواقع أن المؤسسات النقدية الدولية أصبحت داعيةً إلى العولمة المالية، حيث كانت تشجع وجود شبكة واسعة من أسواق رأس المال الخاصة المنظمة على نحو فضفاض والحث على إجراء إصلاحات هيكلية فى الأسواق الناشئة للتكيف مع تدفقات رأس المال. وبالنحو الذى أُنشئ عليه

فى بريتون وودز، كان لصندوق النقد الدولى مهمة أقل طموحًا، وهى تشجيع الاستقرار المالى[٤٥].

بإزالة القيود المفروضة على تدفقات رأس المال، كانت هناك زيادة كبيرة فى رأس المال الذى ينتقل إلى البلدان النامية. وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر من ١٣,٤ مليار دولار فى عام ١٩٧٠ إلى ٥٥,٣ مليار دولار فى عام ١٩٨٠ و٢٠١ مليار دولار فى عام ١٩٩٠ و١٣٣,٣ مليار دولار فى عام ٢٠٠٠، وكان ذلك يمثل ٢٤ ضعف الزيادة فى ثلاثين عامًا. وفى عام ١٩٧٠ حصلت البلدان النامية من المساعدات الرسمية ضعفَ ما حصلت عليه من الاستثمارات الخاصة. وبعد ثلاثين عامًا كان الاستثمار الخاص يساوى التدفقات الرسمية ٢.٧ مرة. وبين البلدان النامية ذهبت أكبر حصة من الاستثمار الخاص إلى الأسواق الناشئة الكبيرة. وفى عام ٢٠٠٠ حصلت البرازيل (٣٢,٨ مليار دولار) والصين وهونج كونج (١٠٢,٦ مليار دولار) والمكسيك (١٧,٨ مليار دولار) على ١٥٣,٢ مليار دولار، أو ٦٠ بالمائة من التدفقات الرأسمالية إلى الدول النامية[٤٦].

الأزمة الاقتصادية الآسيوية

كانت الأزمة الاقتصادية الآسيوية فى ١٩٩٧-١٩٩٨ إشارة تحذير من أخطار ستأتى عندما يتشكل الاقتصاد العالمى المرفوع عنه القيود. وحتى عام ١٩٩٧ كانت أسواق آسيا الناشئة نموذجًا للمستقبل. إذ كانت بها معدلات مرتفعة من المدخرات، ومعدلات مرتفعة من النمو (تتجاوز ٧٪)، وعملات مربوطة بالدولار الأمريكى. وكانت كوريا وتايلاند قد فتحتا أسواقهما الاقتصادية مؤخرًا للمستثمرين الأجانب. وشجع ذلك المستثمرين الأجانب الباحثين عن عائدات مرتفعة إلى الاستثمار فى الأوراق المالية الآسيوية. وفى عام ١٩٩٦، وهو العام السابق لسقوط السقف، تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر على البلدان النامية فى آسيا. فقد تلقت ٩٤ مليار دولار (٦٤ بالمائة) من الإجمالى العالمى البالغ ١٤٧ مليار دولار مستثمرة فى البلدان النامية. وحصلت الصين

وهونج كونج على ٥٢.٢ مليار دولار، وكوريا على مليارى دولار . وحصلت دول جنوب شرق آسيا (بما فيها إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وفيتنام) على ٣٠,٥ مليار دولار[٤٧].

زادت أشكال التمويل الخارجي الأخرى زيادة كبيرة، وخاصةً إقراض البنوك قصير المدى المتقلب. ونتيجة لذلك أصبح الاقتصاديون يعتمدون على الدَّين الذى يغلب عليه الدولار والمعرَّض للتقلبات فى رأى المستثمرين. وطبقًا لما ذكره بنك التسويات العالمية، زاد إقراض البنوك وتمويل السندات الدوليان لخمس دول آسيوية (إندونيسيا وكوريا وماليزيا والفلبين وتايلاند) من متوسط سنوى قدرة ١٩ مليار دولار فى أوائل التسعينيات إلى ٧٥ مليار دولار فى ١٩٩٥-١٩٩٦، وزاد الدَّين الخارجي قصير الأجل باعتباره نسبة مئوية من احتياطيات الصرف الأجنبى ارتفاعًا حادًا بالنسبة لبلدان عديدة. وفى حالة كوريا ارتفع من ١٤٨٪ فى عام ١٩٩٣ إلى ٢١٤٪ فى عام ٢٠٠٧، وماليزيا من ٢٨٪ إلى ٦٢٪، وتايلاند من ٩٩٪ إلى ١٥٣٪[٤٨].

وفى تايلاند موَّل الاقتراض بالعملات الأجنبية فقاعة الأصول فى تشييد العقارات. وأثناء حماس المستثمرين الأجانب للعائدات، قللوا مرة أخرى من شأن المخاطرة فى الأسواق النامية، وافترضوا أن الحكومات المحلية سوف تدعم المؤسسات المالية. وأغرت سنوات من النمو غير المنقطع بالذهاب إلى أخطار المديونية الخارجية المتزايدة فى بيئة رُفعت عنها القيود. وذكر بنك التسويات العالمية أنه بحلول منتصف عام ١٩٩٧ كان دَين تايلاند الخارجي قصير المدى ١٥٣ بالمائة من احتياطيات الصرف الأجنبي. بل كان أعلى بالنسبة لإندونيسيا وكوريا - ١٨٢ و٢١٤ بالمائة على التوالى[٤٩].

عندما بدأت صادرات تايلاند فى الانخفاض فى ربيع ١٩٩٧، تعرض البات إلى ضغط المضاربة مما أجبر المملكة إلى خفض قيمته. وتسبب ذلك فى الضغط على البيسو الفلبينى، والرنجت الماليزى، والروبية الإندونيسية. وبعد هبوط تلك العملات، انتشرت العدوى إلى الوون الكورى، وللحصول على الدعم المالى الخارجي (قُدِّم ١١٧ مليار دولار)،

قبلت تايلاند وإندونيسيا وكوريا خطط تحقيق الاستقرار الاقتصادى التى وضعها صندوق النقد الدولى. واقتضت تلك الخطط تقشفًا داخليًا شديداً. والصورة الأكثر مهانة من تلك الفترة، وهى الصورة التى أغضبت الكثير من الآسيويين، هى صورة المدير العام لصندوق النقد الدولى ميشيل كامديسو، وهو ينظر من علٍ إلى الرئيس الإندونيسى سوهارتو أثناء توقيعه على اتفاقية الاستقرار التى تتطلب إجراءات قاسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادى.

عززت الأزمة الآسيوية فى عام ١٩٩٧ وضع الدولار المهيمن. وكما أوضحت تجربة البلدان الآسيوية، كانت البلدان الصغيرة تحتاج إلى احتياطيات كبيرة من الدولارات لصد هجمات المضاربين فى أوقات الاضطراب. وفى أعقاب ذلك اختارت الإبقاء على عملاتها رخيصة، وتشجيع الصادرات، ومراكمة احتياطيات من الدولارات لتجنب أية أزمة شبيهة فى المستقبل. وبدأ البعض يتحدث عن هيمنة الدولار باعتبارها نتيجة لذلك. فقد بدا أنه لا يمكن الاستغناء عن الدولار، ذلك أنه فى ظل نظام تعويم أسعار الفائدة الذى تلا بريتون وودز ظل الدولار حجر الزاوية فى التمويل الدولى. وظلت السلع الأساسية، كالنفط، تُسَعَّر بالدولار. وكان العالم يحتاج إلى الاحتياطيات الدولارية لتمويل التجارة والحفاظ على قيمة العملات القومية، وتدخلت حكومات كثيرة فى أسواق الصرف، مستخدمةً الدولار، للتأثير على قيمة عملاتها.

خـاتمـة

بحثنا فى هذا الفصل كيف غيرت رياح العولمة العالم المـالى المنظَّم بطريقة محكمة الذى خرج من الكساد العظيم. وفى تلك الفترة أجبر فشل البنوك وممارسات الاستثمار غير السليمة وحركات رأس المـال المعطِّلة الحكومات على تنظيم الأعمال المصرفية والتمويل وتدفقـات الأموال الدولية. وبعد نصف قرن، عندمـا بهتت ذكريات الأحداث السـابقة، تزايد الضـغط المطالب برفع القيود عن الأسواق المـالية. ونجح أفراد جماعات الضـغط والمتحمسون للسوق الحرة فى تخفيف القيود وتمكين حدوث ثورة فى التمويل العالمى. وزادت تدفقـات رأس المـال الخـاص بشكل كبير، تسـاعدها تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات الجديدة. ولتسهيل العملية، سـاعدت الحكومات فى البلدان ذات الدخل المرتفع وصندوق النقد الدولى جهود فتح أسواق رأس المـال العالم النامى وشجعتها. وبينمـا خفضت الإصلاحات تكاليف رأس المـال وحققت فوائد كثيرة، كانت هناك مؤشرات مبكرة على أن الأسواق المرفوع عنها القيود تعمل بطريقة غير سليمة، وتنهار فى بعض الأحيان. وخلال العقدين الأخيرين من القـرن العشـرين، حذرت سلسـلة من الأزمات المالية فى الأسواق النامية، كعصافير الكنارى الصامتة فى منجم فحم، من خطر وشيك فى عالم مالى به القليل من القيود.

الفصل التاسع

الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٧-٢٠١٠)

لم يكترث الاقتصاد العالمى النابض بالحياة بالأزمة الآسيوية واستأنف النمو. وكشأن القاطرة القوية، سحب طلب المستهلكين المتزايد فى الولايات المتحدة النشاط الاقتصاد فى أقاليم أخرى. وبما أن الولايات المتحدة أكثر أسواق العالم انفتاحًا، فقد ولَّدت ٣٠ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى العالمى فى عام ٢٠٠٠، واستهلكت ١٩ بالمائة من واردات العالم.

فى أنحاء العالم، عادت ثقة المستثمرين العالميين بسرعة. ففى عام ١٩٩٩، بعد عامين من الأزمة المالية الإقليمية، بلغت الأسواق الآسيوية فى سنغافورة وسيدنى وهونج كونج تعافيًا ملحوظًا. وكان الرأى المتفائل فى نهاية العام يشير إلى أن هناك تحولاً حادًا. ومن بين الأسواق الأوروبية، بلغت بورصة الفايننشال تايمز فى بريطانيا ذروة جديدة غير مسبوقة فى آخر يوم تعامل، بزيادة قدرها ١٧,٨ بالمائة فى السنة، وكانت القيادة لأسهم التكنولوجيا. كما دفعت أسهم التكنولوجيا بورصة باريس كذلك إلى مستوى قياسى جديد، وكانت التكنولوجيا وراء انتعاش الولايات المتحدة الذى شهد ارتفاع الأسهم إلى مستويات قياسية فى أواخر عام ١٩٩٩، وكانت الأسهم الأمريكية قد ارتفعت طوال ١٠٥ أشهر، وهى أطول فترة توسع منذ الستينيات.

بينما استمرت تدفقات التجارة والتمويل المتزايدة فى دمج الدول، اتسعت المعاملات فى أسواق الصرف الأجنبى بسرعة. ففى عام ١٩٩٨ كان يتم تغيير ١,٥ تريليون دولار كل يوم. وبحلول عام ٢٠٠٧ كان معدل الدوران فى العملات ٣.٥ تريليونات دولار،

بزيادة ١٣٣ بالمائة. وفى المقابل، بلغ إجمالى الصادرات العالمية من السلع ١٤ تريليون دولار، وهو ما يساوى أربعة أيام من التعامل فى الصرف.

كشأن آخرين كثيرين، كان آلان جرينسپان رئيس بنك الاحتياط الفدرالى يرى أن الاقتصاد العالمى بصورة عامة مزدهر ومستقر. فإلى جانب النمو القوى ظل التضخم منخفضًا. ومنذ أوائل الثمانينيات، كانت التدهورات الاقتصادية فى البلدان ذات الدخل المرتفع ضحلة. وقد ثبت أن الاقتصادات المتقدمة تتعافى بسرعة الصدمات والانهيارات فى الأرجنتين والمكسيك وشرق آسيا وروسيا. ويرى جرينسپان أنه يبدو أن الاقتصاد الرأسمالى العالمى يتغير بسرعة ويصحح نفسه بنفسه. وقد انتشلت الأسواق المفتوحة والتجارة الحرة الملايين من سكان العالم من الفقر(١).

اتضح أن التطورات فى البورصات العالمية خلال السنوات الأولى من الألفية الجديدة تدعم إيمان جرينسپان بالمشروع الحر. وقد ظلت أسواق الأسهم تتوسع وتتوحد وتتكامل. وارتفعت رسملة بورصة نيويورك، التى توقفت عند ١١,٤ تريليون دولار فى نهاية عام ١٩٩٩، إلى ١٥,٧ تريليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠٠٧، وقفزت بورصة نيويورك أوروبا من ٢,٤ تريليون دولار إلى ٤,٢ تريليون دولار، ولندن من ٢,٩ تريليون دولار إلى ٣,٩ تريليونات دولار. وظهرت سوق جديدة، وهى شنغهاى، فجأة وكان تقييمها ٣,٧ تريليونات دولار. وقد احتلت المركز الخامس قبل هونج كونج التى كان تقييمها ٢,٧ تريليونات دولار. ومع نمو الأسواق وتحسُّن التكنولوجيا، استمر التوحيد. وبحلول عام ٢٠٠٧ كانت بورصة نيويورك قد اندمجت مع يورونكست ليخلقا مجموعة تسويق عالمية. ووحدت يورونكست، التى تأسست عام ٢٠٠٠، البورصات فى باريس وبروكسل وأمستردام(٢).

المتفائلون والمتشائمون

من بين أغلبية المتنبئين والمحللين الماليين، كان المزاج فى بداية القرن الجديدة متفائلاً. فقد تنبأ البعض بتوسع قوى طويل المدى، حيث شكلت التجديدات التكنولوجية

والتحول إلى الاقتصاد، الذى تسيطر عليه الخدمات ويقوم على المعلومات، باردايم(*) تكنولوجى جديد. وتدفقت تنبؤات وردية بحرية من بين شفاه الخبراء ومن أقلامهم. فقد تنبأ الصحفى چيمس كلاسمان والاقتصادى كيڤين هاسيت بأن متوسط داو چونز الصناعى سوف يرتفع إلى ٣٦٠٠٠ بعد ثلاث إلى خمس سنوات. وكانت تلك زيادة بمقدار ٢١٣ بالمائة على متوسط ١١٤٩٧ فى ٣١ ديسمبر من عام ١٩٩٩، وزعم مؤلفو الكتب أن الأسهم خُفِّضت قيمتها لأن التقدم التكنولوجى ومصادر المعلومات المحسَّنة قللت المخاطر. ورغبة منه فى أن لا يكون هناك من هو أفضل منه، تنبأ المستشار المالى تشارلز كادليك بارتفاع مؤشر داو چونز الصناعى إلى ١٠٠٠٠٠ فى عام ٢٠٢٠[٣].

فى هذه البيئة التى تتسم بالبهجة، ظل المتفائلون يندفعون بعنف وواجه المتشائمون احتقارًا إعلاميًا. ففى نوفمبر من عام ١٩٩٩ استبعد لويس روكايزر، المقدم شديد التفاؤل لـ"وول ستريب ويك"، وهو برنامج تليفزيونى شهير للمستثمرين الأمريكيين، المتنبئة الوحيدة بالأشياء السيئة التى لا يعير تنبؤاتها أحد أى اهتمام من لجنة "جن" السوق الخاصة به. فعلى مدى ١٥٦ أسبوعًا قدمت چيل دوداك من واربورج ديلون تنبؤات متشائمة وكانت تحبط تفاؤل السوق. وبعد عدة شهور من رحيلها، غيرت السوق اتجاهاتها بطريقة درامية. وكان انهيار أسهم التكنولوجيا فى الولايات المتحدة يشير إلى نهاية فقاعة الدوت كوم، لكنه لم يزعزع استقرار الاقتصاد العالمى، كما لم تزعزعه الهجمات الإرهابية فى عام ٢٠٠١ والانهيار المفاجئ لعملاق الطاقة إنرون بسبب التلاعب المحاسبى. كان لتلك الأحداث أثر قليل على أسعار الذهب، الذى جرت العادة على أن يكون علامة على الاتجاهات المتشائمة، فقد أنهت أسعار الذهب عام ٢٠٠١ عند ٢٧٦,٥٠، وهو أقل من أى متوسط أسعار منذ عام ١٩٧٨[٤].

ذكَّرنا التفاؤل فى بداية القرن الحادى والعشرين بالحالة المزاجية قبل الحرب العالمية الأولى. ففى ذلك العصر الذهبى كان هناك اقتصاد مفتوح مشابه.

(*) الباراديم paradigm هو مجموعة من الافتراضات التى يتصورها الإنسان ويكوِّنها فى حياته، وهو الطريقة التى ندرك بها العالم أو نراه. (المترجم)

وقد زادت الاستثمارات والهجرة زيادة كبيرة. وتنبأ الكثير من أهل ذلك العصر أصحاب التفكير العميق بالنمو والتحسن، حيث ازدهرت الدول ونضجت وكمُلت اقتصاداتها. وبينما كان هناك متوقعو الشر الذين تنبأوا بحرب أوروبية أو انهيار الرأسمالية، يبدو أن انهيار العولمة المفاجئ في عام ١٩١٤ فاجأ المستثمرين الأوروبيين(٥).

تختلف الظروف المعاصرة إلى حد كبير عن الحقبة التي انتهت في صيف عام ١٩١٤، ومع ذلك فقد كانت هناك تشابهات مذهلة. فالنزعة الدولية المبهجة الخاصة بمعلق النيويورك تايمز توماس فريدمان كانت تشبه تلك الخاصة بنورمان أنجل في عام ١٩١١، وكشأن كاتب ما قبل الحرب العالمية الأولى، كان فريدمان يرى العالم متصلاً جداً ببعضه بحيث لا يمكن أن يدخل في حرب. وفي كتاب "اللكزس وشجرة الزيتون" (١٩٩٩) وغيرها من الكتابات، عرض فريدمان نظرية العالم المعتمد على بعضه تبادلياً المتفائلة، وهي فرضية "الأقواس الذهبية". فقد قال إن "بلدين بهما محال ماكدونالدز لا يمكن أن يدخلا حرباً ضد بعضهما أبداً". وعندما زاد الدخل وأصبحت الدول طبقة وسطى، وهو ما يدعم شبكة ماكدونالدز، اعتقد فريدمان أن التكامل الاقتصادي والرقمي، وانتشار القيم الرأسمالية قيَّد سلوك السياسة الخارجية. أو بعبارة أخرى، "الناس في بلدان ماكدونالدز لم يعودوا يحبون خوض الحروب، فهم يفضلون الانتظار في الطوابير للحصول على الهامبورجر"(٦).

على الرغم من التوقعات المبهجة، كان لدى المراقبين المؤثرين مخاوف بشأن صحة الاقتصاد العالمي في بداية الألفية الجديدة. وكانت "الإيكونوميست"، التي عرضت رؤية دولية للاتجاهات، قلقلة بشأن أكبر اقتصادين في العالم، وهما اليابان والولايات المتحدة. إذ جعل الاقتراض المفرط هذين الاقتصادين يبدوان معرضين للخطر. فاليابان، المتعافية من انهيار أسواق أسهمها وعقاراتها في عام ١٩٩٠، سوف يكون لديها بعد قليل "أكبر دَين (باعتباره نسبة من إجمالي الناتج المحلي) تدين به أية دولة متقدمة في وقت السلْم". ويتجلى دَين القطاع العام في اليابان، مقارنًا بـ"الإسراف الخاص" في أمريكا، في زيادة دَين المستهلك والحوافز الضخمة لمديري الشركات،

وأسعار الأسهم المتزايدة بشكل كبير. وعلى الرغم من الاعتراف بأن الظروف الاقتصادية الجديدة كانت تأتى بمكاسب حقيقية، فقد أكد "أن الأسواق ... تحركها توقعات غير واقعية للقدرة الإنتاجية وزيادة الأرباح مستقبلاً".(٧)

كان أحد الأحداث مزعجًا إلى حد كبير بالنسبة للمشرفين الماليين. فقد أطلق انهيار أحد صناديق التغطية، وهو "إدارة رأس المال طويل المدى"، جرس إنذار. إذ فقد الصندوق ٤,٦ مليارات دولار فى عام ١٩٩٨ فى أعقاب الأزمة المالية الروسية. وكان يستخدم تكنيكات تعامل رياضية معقدة كى يحصل على مراكز تحظى بقدر عال من الرفع المالى، باستخدام المشتقات وغيرها من الأدوات المالية الجديدة. ونظَّم بنك الاحتياط الفدرالى فرع نيويورك إنقاذًا للقطاع الخاص من بين دائنى الصندوق لتجنب الدمار الشامل الأوسع نطاقًا. وفى وقت لاحق ناقش المشرفون الدروس والنتائج وما إذا كان فشل التكنيكات الجديدة فى الصندوق يمثل تهديدًا أوسع للنظام المالى أم لا. وربما لأنه جرى احتواء الانهيار دون انتشاره إلى الجمهور المستثمر، فقد اختار المراجعون ألا يوصوا بالتدخل الحكومى لكبح التجديد فى الأسواق المالية. لكن الواقعة ألقت الضوء على أخطار الأسواق التى تعتمد على بعضها اعتمادًا متبادلاً والمواقف المتسامحة تجاه المخاطرة(٨).

ظل "اقتصاد السوق الحرة" و"رفع القيود" كلمتى السر فى تلك الفترة. وقد تبنى رئيس بنك الاحتياط الفدرالى جرينسپان الرأى القائل بأن المشتقات جعلت الأسواق أكثر كفاءة، ووافقه وزير خزانة الرئيسى كلينتون لارى سمرز الرأى. وعندما سعى المنظمون فى لجنة التعاملات الآجلة فى السلع إلى ممارسة السلطة على المشتقات، عطَّلت جماعات الضغط التابعة للصناعة جهود تقوية التنظيم. وقد تلقوا عونًا من عضو مجلس الشيوخ عن تكساس السناتور فيل جرام رئيس لجنة البنوك بالمجلس الذى قام بدور محورى فى كتابة قانون تحديث السلع الآجلة فى عام ٢٠٠٠، وهو ما أغلق الباب أمام تنظيم مبادلات الأوراق المالية والمشتقات(٩).

كان لبنك التسويات الدولية فى بازل، الذى يخدم البنوك المركزية، تحفظات بشأن "الانفجار الافتراضى فى قضية السندات ما دون الدرجة الاستثمارية فى الولايات المتحدة"

وبشأن الإقراض المتسامح وغير الحصيف. وقد أشار إلى أن فترة طويلة من رفع القيود المالية والتوحيد جعلت النظام المالى العالمى "تحركه السوق بشكل أكبر، ومعولمًا ومترابطًا، ويتحرك بشكل أسرع من أى وقت مضى". ومع أن بنك التسويات الدولية كان يقيِّم تكنيكات نقل المخاطر الائتمانية الجديدة، فقد نبه إلى أن "الكفاءة ليست كل شيء". فلا بد من الاهتمام بالسلامة والاستقرار. وهو يبدى قلقًا من أن توزيع المخاطر داخل النظام أصبح أقل شفافيةً[١٠].

كان لصندوق النقد الدولى شكوك مشابهة. ففى "تقرير الاستقرار العالمى" (مارس ٢٠٠٢)، حذر من الرفع المالى المفرط وتدهور جودة الائتمان الناتج عن الانكشاف على الأصول المالية المتعامَل بها. وقد تضاعفت الزيادة السريعة للتعامل فى المشتقات خارج البورصة إلى حوالى ١٠٠ تريليون دولار (وهو حجم نظرى) فيما بين عامى ١٩٩٥ و٢٠٠١، وقال صندوق النقد الدولى إن تعقيد التعامل فى المشتقات يمكن أن يجعل الأطراف معرضين لمخاطر غير معروفة و"يكشف النظام برمته، إذا كانت الأخطاء كبيرة"[١١].

عبَّر العديد من المستثمرين الخاصين البارزين عن مخاوف بشأن الأدوات المالية الجديدة. فقد انتقد هنرى كاوفمان، مدير النقد العليم فى وول ستريت الذى أكسبته آراؤه الكئيبة لقب Dr. Doom، التفكير المعيوب لـ"العرافين الماليين" الذين "يعطون معلومات سرية عن البارادايم الجديد". كما أعرب عن شكوكه بشأن نظريات السوق العقلانية واستخدام أنظمة إدارة المخاطر الكمية. وقد عززت هذه التكنيكات "وَهْمَ أن المخاطرة يمكن تحليلها والتنبؤ بها بدرجة كبيرة من الدقة ..." ووافق بول ڤولكر رئيس بنك الاحتياط الفدرالى الأمريكى السابق كاوفمان الرأى. إذ رأى أن إدارة المخاطر وتكنيكات التعامل الحديثة تعود أصولها إلى الرياضيات أكثر مما فى الفهم الواضح للأسواق المالية والطبيعة البشرية[١٢].

لفت مستثمر بارز آخر، هو الملياردير وارين بافيت من نبراسكا، الانتباه إلى مخاطر المشتقات. فقد كانت تلك عقودًا مالية معقدة مستخدمة للمضاربة وتخفيف المخاطر.

وكانت قيمة العقد تعتمد على حركات الأسعار المستقبلية للأصل الأساسى. وأشار بافيت إلى أنه حتى المستثمرين المتقدمين ماليًا لا يمكن أن يعلموا من وثائق الكشف ما هى المخاطر الكامنة فى المواقف. وقد رأى أن الأخطار الكامنة "يحتمل أن تكون قاتلة"، ووصف المشتقات بأنها "أسلحة تدمير شامل مالية"[١٣].

مشكلات فى سبيلها للحدوث

على الرغم من المخاوف المتزايدة، لم تسحب السلطات المالية حافز المال الرخيص من السوق. فبعد أن كسر مؤشر داو چونز للأسهم الصناعية حاجز ٦٠٠٠ نقطة فى أكتوبر من عام ١٩٩٦، حذر رئيس بنك الاحتياط الفدرالى جرينسپان من "الحماسة الفياضة غير المعقولة" للأسواق، لكن المتفائلين طالبوا بدفع الفوائد. ولم يكن بنك الاحتياط الفدرالى يميل إلى رفع أسعار الفائدة وإثارة عاصفة سياسية من النقد. وبعد الأزمة الآسيوية فى عام ١٩٩٧ وانهيار فقاعة الدوت كوم فى ٢٠٠٠-٢٠٠١، خفَّض أسعار الفائدة لتشجيع الاستهلاك. وقد فعل البنك ذلك مرة أخرى عقب الهجمات الإرهابية فى ١١ سبتمبر من عام ٢٠٠١[١٤].

ولم يكن خوف السلطات المالية الأمريكية بشأن الاختلالات الناجمة عن دَين المستهلك المتزايد والإنفاق والاقتراض الحكوميين المفرطين مبالغًا فيه. وارتفعت نسبة دَين الأسر إلى الدخل الذى يمكن الاستغناء عنه من ٦٥ بالمائة فى منتصف الثمانينيات إلى نسبة أعلى من أى وقت سبق بلغت ١٣٣ بالمائة فى عام ٢٠٠٧، ورأى جرينسپان أن الدَّين المتزايد يسير جنبًا إلى جنب مع التقدم فى اقتصاد السوق. فهو يرى أن نسبة الدَّين إلى دخل الأسر لا يشير إلى وجود "ضغط عصبى". كما أن "مايسترو" بنك الاحتياط الفدرالى لم يكن قلقًا بشأن اختلال أمريكا الخارجى (الحساب الجارى) الدائم واعتمادها المتزايد على رأس المال الأجنبى لتمويل ذلك العجز. وكما أشرنا من قبل، فإن الحساب الجارى هو أوسع مقياس للعلاقات الاقتصادية لبلد ما مع العالم. وهو يأخذ فى اعتباره التعامل فى البضائع والخدمات، والتحويلات والحوالات، والأرباح

والمكاسب الاستثمارية. ولاحظ جرينسپان أن هناك اختلالات كثيرة - من بينها العجز الفدرالي - ووضع عجز الحساب الجارى "فى ذيل القائمة". وكذلك فعل وزير الخزانة پول أونيل الذى وصف عجز الحساب الجارى بأنه "مفهوم لا معنى له". وقد عكس بذلك رأى إدارة بوش القائل بأن العجوزات نتجت عن تدفق رأس المال بينما يسعى المقيمون الأجانب إلى الحصول على عائدات مرتفعة من خلال بالاستثمار فى أمريكا[١٥].

على الرغم من عدم انشغال المسئولين الأمريكيين بشأن اختلالات المدفوعات العالمية، فقد كانت الوكالات الدولية مشغولة بهذا الأمر. ذلك أنه بعد الأزمة المالية فى عام ١٩٩٧ بدأ بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولى التعبير عن شكوك تتعلق بما إذا كان بإمكان الولايات المتحدة الإبقاء على عجوزات الحساب الجارى كما هى أم لا. وازدادت لغتهما خشونة عندما زادت عجوزات الولايات المتحدة المالية والتجارية بشكل كبير فى القرن الجديد.

لكى تخوض إدارة بوش الحرب ضد الإرهاب، رفعت العجز إلى ٣,٦ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى فى عام ٢٠٠٤، وهو تغير كبير عن أربع سنوات من فوائض الميزانية فى عهد إدارة كلينتون والكونجرس الجمهورى. وفى الوقت نفسه ارتفعت الأجور والرواتب ببطء، لكن إنفاق المستهلكين انتعش يموله ارتفاع أسعار الأسهم والمنازل. فقد حصل الكثير من أصحاب المنازل على قروض رهن عقارى ثانية على المنازل لتحرير الفرق بين القيمة السوقية للمنزل وما تبقى من أقساط الدَّين العقارى ولدعم أساليب الحياة عالية الاستهلاك. وهبطت المدخرات الشخصية باعتبارها حصة من إجمالى الناتج المحلى من ٢,٤ إلى ٠,٤ بالمائة فى عام ٢٠٠٥، وارتفع دَين الأسر على ما يزيد على ١١ بالمائة فى ٢٠٠٣-٢٠٠٥، نتيجة للزيادات السريعة فى دَين قروض الرهن العقارى. وأبرز هذا الاختلال بين الإنفاق والادخار هشاشة التعافى الاقتصادى وساعد على تفسير الزيادة السريعة للواردات[١٦].

الاختلالات الخارجية

كان للانهيار العالمى فى ٢٠٠٧-٢٠١٠ جذور متعددة. وشمل أحد الأسباب الأساسية الاختلالات الهيكلية المزمنة فى عالم الأسواق المالية المفتوحة والتنظيم المتساهل. ومع أن هذه الظروف لم تطلق شرارة الأزمة، فقد عجّلت بانتشارها وفاقمت انهيار الثقة فى الأعمال[١٧].

ارتبط جزء كبير من المشكلة بأكبر اقتصاد فى العالم وبالدولار الأمريكى وعجزه التجارى. فقد ارتفع عجز الولايات المتحدة التجارى من ١٩٧.٩ مليار دولار فى عام ١٩٩٧، العام السابق للأزمة الآسيوية، إلى ٤٤٦,٢ مليار دولار فى عام ٢٠٠٠، و٧٨٣,٨ مليار دولار فى عام ٢٠٠٥، و٨٣٩,٥ مليار دولار عشية الأزمة المالية. وكانت العجوزات مع بلدان حافة المحيط الهادى مسئولة عن ٤٣ بالمائة من العجز فى عام ٢٠٠٦، وكانت واردات النفط، التى ارتفعت من ٥٤,٩ مليار دولار فى عام ١٩٩٦ إلى ٢١٦ مليار دولار فى عام ٢٠٠٦، تمثل ٢٥.٨ بالمائة. وكان عجز الحساب الجارى يعكس بصورة عامة العجز التجارى المتزايد الخاص بالسلع. فقد ارتفع عجز الحساب الجارى من ١٤٠.٧ مليار دولار فى عام ١٩٩٧ إلى ٨٠٢.٦ مليار دولار فى عام ٢٠٠٦، يغذيه الإنفاق العسكرى والاستهلاكى المتزايد وأسعار الطاقة المرتفعة للواردات[١٨].

بطبيعة الحال، العجز التجارى لبلد ما هو فائض لبلد آخر. وفى هذه الحالة كانت آسيا المستفيد الرئيسى من النزعة الاستهلاكية الأمريكية، وعلى مر العقد الذى تلا أزمة آسيا الاقتصادية الإقليمية عام ١٩٩٧ أصبحت مصرفى أمريكا. وفى آسيا غذى النمو الذى تقوده الصادرات طفرة اقتصادية وتعافياً قوياً من أزمة ١٩٩٧ الإقليمية. ولكى لا تصبح الحكومات الآسيوية تحت وصاية صندوق النقد الدولى عند وقوع أزمة فى المستقبل، قررت مراكمة احتياطيات دولارية كبيرة من الصادرات. وقد نجحت فى رفع حصتها من إجمالى الناتج المحلى العالمى، وفى رفع نصيب الفرد من الدخل. وساعدت فوائض الحساب الجارى الكبيرة آسيا على مراكمة مصدات ضخمة من احتياطيات الصرف الأجنبى. وفى عام ١٩٩٦ كان لدى البلدان الآسيوية الخمسة

الأكثر تأثرًا بأزمة عام ١٩٩٧ (إندونيسيا وكوريا وماليزيا والفلبين وتايلاند) احتياطيات من الصرف الأجنبي قدرها ١٤٢ مليار دولار فحسب. وكانت جميعها تعاني من عجز في الحساب الجاري في حدود ٤,٧ من الناتج المحلي الإجمالي. وبعد عقد من الزمان في عام ٢٠٠٦، كان لدى البلدان الخمسة ٤٥٥ مليار دولار من الاحتياطي، وفوائض في الحساب الجاري في حدود ٢,٨ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي. بل إن الصين والهند حققتا نجاحًا أكبر؛ إذ زادت الصين احتياطياتها عشرة أضعاف من ١٠٧ مليارات دولار في عام ١٩٩٦ إلى ١٠٦٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٦، بينما رفعت الهند احتياطياتها سبعة أضعاف - من ٢٤,٩ مليار دولار إلى ١٧٨ مليار دولار. باختصار، فإنه بفضل المستهلكين المسرفين في الدول ذات الدخل المرتفع، كانت الدول النامية في آسيا أكثر استعدادًا بكثير للتسونامي المالي في عام ١٩٩٧، لكن توليفة الادخار الآسيوي والإنفاق الأمريكي خلقت اختلالات عرَّضت الاقتصاد العالمي للخطر(١٩).

كما اتضح، فسوف تظل دول الفائض تراكم، وبحلول عام ٢٠٠٩ ستكون مصرفيي العالم. وبحلول أواخر ٢٠١٠ كان بحوزة حكومات العالم ٨,٤ تريليونات دولار من احتياطيات الصرف الأجنبي، وهو مبلغ هائل. وأعلنت الصين عن إجمالي احتياطيات قدره ٢٦٥٠ مليار دولار، واليابان ١٠٧٠ مليار دولار، وروسيا ٤٢٥ مليار دولار، والمملكة العربية السعودية ٤٠٨ مليار دولار، وتايوان ٣٨٠,٥ مليار دولار. ومن بين البلدان الأخرى التي لديها مواقف احتياطيات كبيرة البرازيل وهونج كونج والهند وكوريا الجنوبية، وجميعها لديها أكثر من ٢٣٥ مليار دولار. والواقع أن بلدان الفائض أصبحت مصرفيي العالم الجدد، حيث تقرض المال للبلدان الغنية كي تواصل شراء المصنوعات والنفط(٢٠).

تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن بلدان الفائض استثمرت الغالبية العظمى من احتياطياتها (حوالي ٦٤ بالمائة) في السندات الأمريكية وغيرها من الأصول، مما ساعد على بقاء أسعار الفائدة الأمريكية منخفضة. وفي يوليو من عام ٢٠١٠ أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية أن الرعايا الأجانب يملكون ما قيمته ٤٠٦٥,٨ مليار دولار

من سندات الخزانة الأمريكية، تحوز منها الحكومات الأمريكية ٥ .٢٧٢٦ مليار دولار. وكانت الصين تملك أكبر مبلغ (٨٤٦,٧ مليار دولار)، تليها اليابان (٨٢١ مليار دولار) والمملكة المتحدة (٣٧٤,٣ مليار دولار) والدول المصدرة للنفط (٢٢٣,٨ مليار دولار) والمراكز المصرفية الكاريبية (١٥٠,٧ مليار دولار)، وهونج كونج (١٣٥,٢ مليار دولار)، وروسيا (١٣٠,٩ مليار دولار)، وتايوان (١٣٠,٥ مليار دولار). وربما جاءت بعض الحيازات البريطانية من الدول المصدرة للنفط[٢١].

مع أن الولايات المتحدة صارت أكبر مدين فى العالم، فقد اختلف وضعها فى جانب مهم عن البلدان المدينة الصغيرة كتايلاند (١٩٩٧) والأرجنتين (٢٠٠١) . ذلك أنها اقترضت بالعملات الأجنبية من بنوك غربية بسعر فائدة ٧ أو ٨ بالمائة، بدلاً من البنوك المحلية بسعر فائدة قدره ١٥ بالمائة. وكان ذلك شديد الجاذبية إلى أن انخفضت قيمة البات التايلاندى مقابل الدولار. وحينذاك لم يستطع المقترضون الوفاء بالالتزامات. وعندما انخفض البات التايلاندى من ٢٦ بات مقابل دولار أمريكى واحد فى عام ١٩٩٧ إلى ما يزيد على ٥٠ بات مقابل دولار أمريكى واحد فى عام ١٩٩٨، كلف ذلك المقترضين التايلانديين الضعف كى يسددوا القرض الأجنبى. واختار كثيرون التأخر عن سداد الديون. وبدأ أحد منظمى الأعمال التايلانديين الذى انهار عمله العقارى فى الأزمة الآسيوية بيع السندوتشات والسوشى فى شوارع بانكوك.

على عكس تايلاند، نعمت الولايات المتحدة بحقيقة أنه يمكنها الاقتراض بالدولار وكان دائنوها فى الخارج يفضلون بصورة عامة حيازة الدولارات على بعض العملات الأخرى. وبذلك كانت هناك سوق دولية للدَّين الأمريكى. وكما تصادف، فقد كسبت بعض الدول المصدِّرة، كالمملكة العربية السعودية والصين، الدولارات ببيع كميات كبيرة من النفط والمصنوعات للولايات المتحدة. وبعد ذلك أعادت استثمار مكاسبها الدولارية فى الدَّين الأمريكى، مما ساعد على إبقاء أسعار الفائدة منخفضة. والواقع أنها أعادت إقراض الدولارات للولايات المتحدة كى يمكن للمستهلكين الأمريكيين مواصلة شراء صادراتها. واستثمرت الاحتياطيات الصينية وغيرها فى الخزانة الأمريكية مما ساعد

على إبقاء أسعار الفائدة طويلة الأجل منخفضة، وغذى انتعاش تشييد العقارات في الولايات المتحدة الذى بلغ ذروته فى عام ٢٠٠٥.

كانت تلك العلاقة فريدة. إذ أصبح واحداً من أغنى بلدان العالم هو أكبر مدينيه. فعندما أدارت بريطانيا قاعدة الذهب فى أواخر القرن التاسع عشر عانت من عجز تجارى وصدَّرت رأس المال إلى البلدان الناشئة كالولايات المتحدة. وفى القرن الحادى والعشرين عانت الولايات المتحدة من عجز تجارى مزمن هائل لكنها اقترضت رأس المال من البلدان النامية. وأدت الاختلالات الكبيرة ونتائج فوائض الحساب الجارى الخاصة بآسيا وأوبك وعجوزات الولايات المتحدة المزمنة إلى صافى تدفقات رأس المال الكبيرة من اقتصادات السوق الناشئة إلى العالم المتقدم. وكما قال ميرفين كينج، محافظ بنك إنجلترا فيما بعد، فإن هذه التدفقات "كانت بمثابة الوقود الذى أشعله النظام التنظيمى المصممَّ على نحو غير كاف لإنتاج العاصفة المالية التى ابتلعتنا جميعاً"(٢٢).

قدمت فوائض الحساب الجارى الآسيوية الدائمة - نتيجة للنمو الذى تقوده الصادرات - وعجوزات الحسابات الجارى الأمريكية المتكررة، التى سببها إنفاق المستهلكين الذى يتسم بالإسراف، نسخة جديدة من مشكلة قديمة. فى الخمسينيات حذر الاقتصادى روبرت تريفين من معضلة الدولار. ومرة أخرى اعتمدت الزيادة فى الاحتياطيات النقدية العالمية على معاناة الولايات المتحدة بعجز فى الحساب الجارى، مثلما حدث لها فى ظل نظام بريتون وودز. وابتداءً من عام ١٩٨٢ عانت الولايات المتحدة من عجز مزمن فى الميزان التجارى - وبلغ العجز التراكمى ٧,٤ تريليونات دولار بحلول عام ٢٠٠٩(٢٣).

فى ظل الاختلالات الضخمة، ودور المدين الخاص ببلد عملة الاحتياطى، ليس مستغرباً أن بعض البلدان الدائنة أعادت النظر بشأن حيازة هذا القدر من احتياطيات العملات الأجنبية بالدولار. وانخفضت حصة الدولار من إجمالى احتياطيات العملات الأجنبية من ٧٣ بالمائة فى عام ٢٠٠١ إلى ٦٤ بالمائة فى عام ٢٠٠٧ (٦٢٪ فى عام ٢٠١٠).

وعلى الرغم من ذلك، ظل الدولار أهم عملة في العالم للتجارة والتمويل. ونتيجة لذلك ظلت الولايات المتحدة تتمتع بمزايا خاصة؛ فقد كان العالم بحاجة إلى الدولار لإدارة الأعمال، لكن العجوزات المستمرة أثارت المخاوف بشأن الأمريكيين الذي يعيشون على نحو يفوق قدراتهم المالية[٢٤].

لم تكن الولايات المتحدة البلد الوحيد الذي يعيش على نحو يفوق قدراته المالية، مع وجود عجز غير مستدام في الحساب الجاري. وكان هناك مستهلكون آخرون للملاذ الأخير، من بينهم المملكة المتحدة بما لديها من عجز تجاري تراكمي قدرة ٧١١ مليار دولار فيما بين ١٩٨٠ و٢٠٠٩، وعلى نطاق أصغر، أنفقت إسبانيا واليونان والبرتغال وأيرلندا وآيسلندا ودبي وأستراليا جميعها أكثر مما كسبت، واقترضت للحفاظ على الإنفاق[٢٥].

التجاوزات العقارية

كان انهيار فقاعة العقارات الأمريكية في عام ٢٠٠٧ مفجر الانهيار العالمي. وقد كان له تاريخ غريب كذلك. فبعد انفجار الفقاعة في أسهم التكنولوجيا في عام ٢٠٠٠، خشي بنك الاحتياط الفدرالي من أن يفيض على الاقتصاد ككل. وبتوجيه من جرينسپان، خفض البنك المركزي أسعار الفائدة. إذ هبط متوسط سعر الفائدة التقليدية الثابت لمدة ٣٠ عاماً على قروض الرهن العقاري الخاصة بالمنازل من ٨,١ بالمائة عام ٢٠٠٠ إلى ٥.٨٦ بالمائة في عام ٢٠٠٤، وساعدت أسعار الفائدة الرخيصة على قروض الرهن العقاري على زيادة انتعاش التشييد العقاري، وخفف المقرضون المعايير ومكنت آلاف المقترضين بقروض الرهن العقاري ذات التصنيف الائتماني المنخفض. وفي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٧ ارتفعت كمية دَين قروض الرهن العقاري بنسبة ١١٥ بالمائة من ٦,٨ تريليونات دولار إلى ١٤,٦ تريليون دولار[٢٦].

مع توافر قروض الرهن العقاري لمدة ٣٠ سنة بصورة عامة بسعر ٦ بالمائة أو أقل، سارع السماسرة بالبحث عن مشتري المنازل المحتملين وتأهيلهم. ولبيع العقارات

ذات الملكية المشتركة فى مجمع ويست پالم بيتش بفلوريدا، عرض السماسرة على المشترين المحتملين قروضاً بلا مقدم أو مصاريف تعاقد. وكان الكثير من المشترين مشترين للمرة الأولى بلا خبرة فى الائتمان وغير قادرين على المواظبة على سداد الأقساط. وعندما ساء الاقتصاد، كان هناك تأخر عن السداد فى ٨٠ بالمائة من تلك القروض(٢٧).

حدث نمط مشابه فى المملكة المتحدة على نطاق أصغر. فقد أوقع المقرضون الذى يبغون تحقيق الأرباح بأى شكل أعداداً كبيرة فى قروض ذات تصنيف ائتمانى منخفض، وبعد ذلك، عندما انخفضت قيمة الإسكان، اكتشف المشترون أنه ليس لهم الحق الكافى لبيع منازلهم ومغادرتها(٢٨).

كانت القروض ذات التصنيف الائتمانى المنخفض عادةً ما تحمل أسعار فائدة أعلى من السوق، وفى بعض الأحيان تكاليف مرهقة وعقوبات. وكان المقرضون يغوون المقترضين باستمرار بأسعار فائدة أولية منخفضة يتم رفعها بعد عامين أو ثلاثة أعوام. وفى عام ٢٠٠٥، وهو العام الذى شهد ذروة قروض الرهن العقارى ذات التصنيف الائتمانى المنخفض، أظهرت دراسة أن ٥٥ بالمائة من إجمالى قروض الرهن العقارى ذات التصنيف الائتمانى المنخفض ذهب إلى مقترضين ذوى سجلات ائتمانية من الارتفاع بما يكفى لتأهيلهم للحصول على القروض التقليدية. واختار كثيرون العروض ذات التصنيف الائتمانى المنخفض بسبب السماسرة الذين يتسمون بالإلحاح والضغط على المشترى أو جاذبية الموافقة السريعة مع القليل من المعاملات الورقية. وفى المتوسط، كان السماسرة يحصلون على ١,٨٨ بالمائة من مبلغ القرض مقابل خلق قرض ذى تصنيف ائتمانى منخفض، لكنهم كانوا يحصلون على ١,٤٨ بالمائة فقط مقابل القروض الملتزمة بالقواعد الإرشادية الثابتة. وكما قال أحد مقدمى قروض الرهن العقارى للصحافة: "تدفع لى السوق مقابل تقديم قرض دون التأكد من الدخل أكثر مما تدفع لى مقابل القروض ذات التوثيق الكامل. فما عساك أن تفعل؟" وهكذا أدى الجشع ببعض السماسرة إلى التضليل والسلوك غير الأخلاقى وخداع المقترضين(٢٩).

إلى جانب معايير الإقراض المتساهلة وسوء سلوك المقرضين، تحملت الحكومة فى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بعض اللوم. إذ أعطتا الأولوية لتوسيع ملكية المنازل بين أصحاب الدخول المنخفضة، وشجعتا الإقراض ذا التصنيف الائتمانى المنخفض لتحقيق هذا الهدف. وحظى الإقراض ذو التصنيف الائتمانى المنخفض بتأييد الحزبين فى الولايات المتحدة. وضغط المسئولون المنتخبون على البنوك وغيرها لتقديم المزيد من قروض الرهن العقارى إلى مقترضين ذوى تصنيف ائتمانى منخفض. وفى عام ٢٠٠١ قال السناتور فيل جرام (نائب تكساس)، وهو مشرِّع بارز فيما يتعلق بالقضايا المصرفية: "ينظر بعض الناس إلى الإقراض ذى التصنيف الائتمانى المنخفض ويرون شرًا... وأنظر أنا إلى الإقراض ذى التصنيف الائتمانى المنخفض وأرى الحلم الأمريكى يتحقق." كما أشار إلى أن أمه اشترت بيتًا بقرض ذى تصنيف ائتمانى منخفض. وتحت ضغط من إدارة كلينتون، خففت شركة فانى ماى شروط الائتمان على القروض التى ستشتريها من البنوك لتشجيع الإقراض للأفراد ذوى الدخل المنخفض والمتوسط، وخاصةً الأقليات. وشجعت فانى ماى، وهى شركة حكومية اشترت قروض الرهن العقارى من المقرضين، "معايير الضمان الأكثر مرونة المسموح بها"[٣٠].

كان وزير الإسكان والتنمية الحضرية فى إدارة الرئيس كلينتون هو هنرى سيسنيروس، وهو أول شخص من أصل إسبانى يرأس وكالة على مستوى مجلس الوزراء. ولحرصه على تشجيع ملكية المنازل للأسر ذات الدخل المنخفض، اتخذ سيسنيروس خطوات لتخفيف شروط الإقراض؛ إذ سمح للمقرضين باستئجار المقيِّمين الخاصين بهم، ولم يعد المقترضون مضطرين لبيان ما يثبت خمس سنوات من الدخل الثابت. وبعد تركه الحكومة انضم إلى مجلس إدارة كنتريوايد فايننشال، وهى شركة أصبحت أكبر منشئ للقروض العقارية ذات التصنيف الائتمانى المنخفض أثناء الانتعاش الإسكانى. واعترف كبير مديريها أنجيلو موزيلو بأن أحد مفاتيح نجاح كنتريوايد هو تمديد القواعد لتأهيل أصحاب الطلبات من الأقليات. ورفع المحامون العامون فى الولايات قضايا فيما بعد بزعم أن كنتريوايد استخدمت إعلانًا مضللاً وممارسات خادعة لجر العملاء إلى قبول القروض التى سوف تؤدى إلى نزع الملكية. ولإنهاء

التقاضى، وافق بنك أوف أميركا، الذى اشترى كنتريوايد، على خفض المبلغ الأصلى والفوائد بالنسبة للعملاء الحائزين على قروض ذات تصنيف ائتمانى منخفض، وهى التسوية التى تكلفت ٨,٨ مليارات دولار. وكانت كنتريوايد، تحت قيادة موزيلو، قد سعت إلى كسب تأييد المنظِّمين وواضعى القوانين. إذ قدمت قروضاً بتخفيضات خاصة لأعضاء فى الكونجرس ومنظِّمين لديهم مسئوليات فى مجال الإسكان. وكان السناتور كريس دود (نائب كونيتيكت)، رئيس لجنة البنوك بمجلس الشيوخ والمنتقد الدائم للمقرضين المتوحشين، أحد المستفيدين من كرم موزيلو[٣١].

فى أواخر التسعينيات كانت قروض الرهن العقارى ذات التصنيف الائتمانى المنخفض ٥ بالمائة فقط من كل قروض الرهن العقارى. وفى عهد الجمهورى چورچ دابليو بوش، الرئيس المنتخب فى عام ٢٠٠٠، اقترب الإقراض ذو التصنيف الائتمانى المنخفض من ٣٠ بالمائة فى عام ٢٠٠٥، وشارك بوش كلينتون حماسه لتأهيل مقدمى طلبات الحصول على قروض الرهن العقارى؛ كما وضع هدفاً لإضافة ملايين من مالكى المنازل من الأقليات (الكثير منهم لاتين). وفى يونيو من عام ٢٠٠٢، أعلن بوش عن هدف جعل الحكومة الفدرالية تساعد ٥,٥ ملايين من أسر الأقليات على شراء منازل قبل نهاية العقد. ووقع بوش تشريعاً - قانون مقدم الحلم الأمريكى لعام ٢٠٠٣ - لمساعدة ٤٠ ألف أسرة بمقدم الحجز ومصاريف التعاقد. وكان بذلك يسعى إلى محو فجوة امتلاك المنازل بين الأنجلو أمريكيين من ناحية والأمريكيين السود ومن أصول إسبانية من ناحية أخرى. وكان معدل امتلاك المنازل بالنسبة لأسر الأقليات ٤٩ بالمائة أو أقل فى عام ٢٠٠٣، مقابل أكثر من ٧٥ بالمائة بالنسبة للأسر العاملة البيضاء.

بعد تباطؤ انتعاش الإسكان فى عام ٢٠٠٥، لخص وارين بافيت بوضوح ما كان يجرى؛ إذ قال إن المقرضين قدموا بسعادة قروضاً يعجز المقترضين عن سدادها، ووقَّع المقترضون وهم سعداء كذلك على الوفاء بتلك المدفوعات. واعتمد المقرضون والمقترضون على الزيادة فى أسعار المنازل لإنجاح هذا الترتيب الذى كان مستحيلاً لولا ذلك. وارتفعت الأسعار لبعض الوقت. فقد زاد متوسط سعر المنازل التى تؤوى أسرة واحدة

بنسبة ٥١ بالمائة فيما بين عامى ٢٠٠٠ و٢٠٠٦، يغذيه الائتمان السهل. وسوف يتردد صدى نتائج هذا السلوك من خلال الاقتصاد عندما تنفجر فقاعة الإسكان[٣٢].

في المملكة المتحدة، روَّج المسئولون المنتخبون كذلك لملكية المنازل لخلق مجتمع أكثر استقرارًا. وساندت المحافظة مارجريت تاتشر قانون الحق في الشراء في الثمانينيات لتعزيز امتلاك المنازل بين المستأجرين في مشروعات الإسكان العام بأسعار مخفضة. وواصل توني بلير وحكومة العمال تلك السياسة. ونتيجة لذلك حصل فقراء كثيرون على الحق في أملاكهم، وبلغ امتلاك المنازل ذروة عريضة مقدارها ٧١ بالمائة في عام ٢٠٠٠، ووجدت الصحافة أنه في بريطانيا خالف الكثيرون من المقرضين ذوى التصنيف الائتماني المنخفض كذلك قواعد الإقراض المسئول، حيث قدموا قروضًا لأشخاص ذوى دخول منخفضة أو لهم تاريخ ائتماني غير مستقر. وكدليل آخر على عولمة التمويل، شمل أكبر مقرضي القروض ذوى التصنيف الائتماني المنخفض البريطانيين فروعًا للشركات الأجنبية "جي إم إيه" سي وميريل لينش ودويتشه بانك. ومع ذلك كانت السوق ذات التصنيف الائتماني المنخفض البريطانية أصغر من تلك التي في الولايات المتحدة، حيث كانت مسئولة عن ٨ بالمائة فقط من الإقراض في عام ٢٠٠٦ مقابل ٢٠ بالمائة في الولايات المتحدة[٣٣].

معايير الائتمان المتدهورة

ساعدت معايير الائتمان المتدهورة كذلك في إحداث الأزمة المالية التي نضبت فيها السيولة اللازمة لاستمرار التعاملات التجارية. ومن بين المشكلات كان الاستخدام الواسع للأدوات المالية الجديدة المعقدة، التي فهمها القليل من المقترضين والمقرضين، والتسامح المتزايد بالنسبة للمخاطرة في الإقراض.

قديمًا كانت البنوك وجمعيات البناء تعرف عملاءها وتحتفظ بقروض المنازل في محافظها. إلا أنه في التسعينيات تبنى المقرضون الباحثون عن طرق جديدة لزيادة الأرباح نموذج الإنشاء من أجل التوزيع. وقد تعلمت كيف تجمِّع قروض الرهن العقاري مع غيرها،

وتبيع الورقة المالية الناتجة عن ذلك باعتبارها التزامات دَين مضمونة للمستثمرين. وبهذه الأدوات الجديدة المعقدة نجح المقرضون فى إبعاد المخاطرة عن دفاترهم، بينما يحصلون على مصاريف إنشاء الدَّين. وبعد ذلك كانت البنوك تبيع الأوراق المالية المضمونة فى أنحاء العالم للمستثمرين الباحثين عن عائدات أعلى. وكما اتضح، فقد كانت التزامات الدَّين المضمونة من التعقيد بحيث لم تعرف حتى وكالات التقييم قيمتها الحقيقية. كما لم يفهم العملاء المتلهفون إلى العائدات المرتفعة المخاطر التى وراء تلك الأدوات المعقدة والغامضة. وفى عالم المال الجديد المتصل ببعضه، عاش الكثير من العملاء فى أماكن بعيدة حيث كانت هناك تجمعات كبيرة من المدخرات - فى أستراليا وألمانيا واليابان والنرويج وأماكن كثيرة أخرى.

جعل إغراء الأرباح السريعة السماسرة ورجال البنوك يخفضون المخاطر ويضللون العملاء. ففى عام ٢٠٠٦ حصل العاملون فى ميريل لينش على ٥ مليارات دولار كحوافز؛ وقد تلقى ١٠٠ فرد مليون دولار أو أكثر. وتلقى رئيس قسم السندات، الذى يتقاضى راتبًا قدره ٣٥٠ ألف دولار، حوافز قيمتها ٣٥ مليون دولار. وقال تشاركز پرنس، المدير التنفيذى لسيتيجروب، إنه لم يكن قلقًا من أن المشكلات مع القروض ذات التصنيف الائتمانى المنخفض سوف تعود لتنتاب الصناعة.

"عندما تتوقف الموسيقى، فيما يتعلق بالسيولة، سوف تتعقد الأمور. لكن مادامت الموسيقى تُعزَف يتعين عليكم النهوض والرقص"[٣٤].

طوال عقود كان هؤلاء الذين يستثمرون فى الدَّين يعتمدون على التقديرات الكيفية من وكالات التقييم المستقلة ذات المبادئ - موديز، وستاندارد أند پورز وفيتش - لتقييم المنتجات المالية. وعندما كان أحد هؤلاء المراقبين يعطى ورقة مالية تقييمًا مرتفعًا (AAA على سبيل المثال)، كان يمكن أن يكون للمستثمر ثقة فى أن احتمالات التأخر عن السداد طفيفة. ومع ذلك، ففى عام ٢٠٠٠ انفصلت موديز عن الشركة الأم دن أند برادستريت وشرع المديرون فى تأسيس ثقافة أكثر صداقة للأعمال. ولأن مُصْدِرى

الأوراق المالية هم من كانوا يدفعون مقابل التقييمات، وليس المستثمرين كما كان يحدث من قبل، فقد تنافست وكالات التقييم على الأعمال تسعى لكسب تأييد البنوك الاستثمارية بتملقها. وقيل إن المديرين كانوا يضغطون على محللي التقييمات كي يكونوا ذوي توجه ربحي أكبر، بل ويتلاعبوا في التقديرات. فعلى سبيل المثال رفعت موديز تقديرها بشأن بعض الأوراق المالية الخاصة بالمقرض الذي يعاني من مشكلات كنتريوايد فايننشال بعد أن اشتكت من أن تقدير موديز كان شديد القسوة. كما أن وكالة التقديرات لم تمارس اليقظة الواجبة وتفحص القيمة الائتمانية للقروض الائتمانية المجمعة في التزامات الدَّين المضمونة. بل اعتمدت على النماذج الرياضية لتحديد المخاطر، ووضعت على الورقة المالية خاتمًا يحدد صفتها. وبناءً على هذا التقييم المتسرع الذي يفتقر إلى الدقة، قام صناديق المعاشات والجامعات والبلديات والمستثمرون المؤسساتيون بمشترياتها. والواقع أنه كما اعترف مدير سابق بوكالة التقديرات، فقد تحول المراقبون إلى دمى في أيدي البنوك الاستثمارية[٣٥].

لتغطية المخاطر الكامنة في قروض الرهن العقاري، كتأخير السداد والإفلاس وخفض التصنيف الائتماني، اشترى حائزو التزامات الدَّين المضمونة مبادلة مخاطر الائتمان، وهي في المقام الأول منتج اشتقاقي المقصود به تأمين حائز التزامات الدَّين المضمونة. وسرعان ما أصبحت تلك أصول مضاربة. وبحلول عام ٢٠٠٧ كان القيمة الأسمية لمبادلات مخاطر الائتمان تقدر بـ ٦٢ تريليون دولار، وهو ما يزيد على إجمالي الناتج المحلي للعالم (٥٤ تريليون دولار)، طبقًا لجهاز أبحاث الكونجرس. وجعلت مبادلات مخاطر الائتمان الفرق غير واضح بينها وبين التأمين التقليدي. إذ كانت تغطي المخاطرة لكنها لم تساندها برأسمال كاف لدفع المطالبات في حالة التأخر عن السداد. وفي غياب السلطة فوق المالية كان التنظيم معوجًا. وقد باتت الخطوط التي تفصل بين شركات التأمين والبنك والسماسرة غير واضحة أثناء فترة رفع القيود[٣٦].

شمل مثال كلاسيكي شركة التأمين العملاقة "إيه آي جي" التي أوشكت على الإفلاس في سبتمبر من عام ٢٠٠٨ وتلقت ما أصبح إنقاذًا قدره ١٨٢ مليار دولار من الحكومة الأمريكية.

وفى مقابل القـرن المرحلى، حصلت الحـكومة على حصـــة قـدرها ٧٩.٩ من الأسهم. ولأن "إيه آى چى" ليست شركة تأمين بسيطة، فقد كانت شركة مـعقدة كبيرة شـاركت بفاعلية فى التأمين وكذلك فى المشتقات. وعرضت ضمـانات تأمين على عقود المشتقات وأصبـحت لاعبًا مهمًا فى أعمال تـأمين الرهن العقـارى. وكان السبب الكبير لفشل "إيه آى چى" هو تشغيل منتجاتها المـالية غير المعروفة بشكل كبير فى لندن. وكانت تعمل فى بيـئة تنطوى على "الأجـور السـخيـة، والإشـراف المتسـاهل، والإيمـان الأعـمى بنمـاذج المخـاطرة. ..." وكسـبت منتـجـات "إيه آى چى" المـاليـة حـوالى ٥٠٠ مليـار دولار فى مبادلات مـخاطر الائتمان، تأمينًا للبنوك الأوروبية والأمريكية ضد تأخر السداد بشـأن مجموعة من حيازات الديون. وبسبب حصول ائتمان "إيه آى چى" على تقدير AA، فهى لم تكن بحاجة إلى تقديم ضمان كى تطمئن العملاء على قدرتها على الوفاء بالتزامـاتها إذا دعت الحاجة. كما أنها لم تتخذ خطوات للحماية من التقلبات التى يمكن أن تؤدى إلى إفلاس أعمالها. ورأى المديرون تلك العقود على أنها مقابلة لتـأمين الكوارث بالنسبة للأحداث التى لن تقع. وكما اتضح، فقد ذهب قدر كبير من الأموال التى جرى تلقيها من الحكومة المركزية (حوالى ٥٠ مليار دولار) إلى عملاء مثل جولدمان ساكس وميريل لينش وبنكين فرنسيين(٣٧).

كـان وراء المنتـجـات الجديدة وتوريق المخـاطرة مـشكلات أسـاسـيـة. فـإلى جـانب العيوب التقليدية كالجشع والتنظيم الفضفاض وسياسة المال السهل والتلاعب، كمخطط پونزى لبرنارد مـادوف، كان هناك عيوب أخرى، هى التعقيد والجهل. إذ لم يفـهم معظم رجال البنوك ببساطة النمـاذج المعقدة القائمة على الكمبيوتر التى جرى تعديلها من الاقتصـاد إلى قياس مـخاطر الائتمـان. بل إن صندوق النقد الدولى أشار موافقًا فى إبريل من عـام ٢٠٠٥ إلى أن "النمـو السـريع لأدوات نقل المخـاطر مكَّن البنوك ... من تعـهيد خزن مـخـاطر الائتمـان إلى مـجموعة متنوعة من المستثمرين. وقلل التشـتيت الأوسع لمخاطر الائتمـان مخاطر القطاع المصرفى ..." واستشهد صندوق النقد الدولى بملاحظة رئيس بنك الاحـتيـاط الفدرالى السـابق آلان جـرينسـپان القـائلة إن "الأدوات المـالية شـديدة التعقيد أسـهمت فى خلق نظام مـالى أكثر مرونة وكفاءة، ومن ثم قدرة على

التكيف" مما كان موجوداً قبل عقود عديدة. وبذلك وجدت أنها البنوك بتحويلها قروضها العقارية إلى سندات يمكنها تقديم قروض برأس المال الموجود على نحو أكثر من قبل، بينما تلتزم بالمعايير النظامية[٣٨].

كان المزيد من التفتيت يعنى مصاريف أكثر وحوافز أعلى لمنشئى القروض. ولأن معظم هذه الأدوات كانت شديدة التخصص بالنسبة للسوق الحرة، إذ جرى تقييمها باستخدام حسابات من النماذج النظرية. واستمر الانتعاش فى القروض المورَّقة حتى منتصف عام ٢٠٠٧ عندما زادت حالات التخلف عن السداد ذات التصنيف الائتمانى المنخفض، وطالب المحاسبون بأن تعيد البنوك تقييم هذه الأدوات على نحو أقل[٣٩].

أسهمت عوامل عديدة أخرى فى زيادة المخاطر داخل الأسواق المالية. فمن ناحية، جعل نموذج قروض الرهن العقارى الخاص بالإنشاء من أجل التوزيع الحصول على قروض الرهن العقارى سهلاً. إذ لم يواجه منشئ القروض عقوبات على الأخطاء، وكان مشترو التزامات الدَّين يتلقون معلومات قليلة بشأن نوعية القروض الأدنى مرتبة. وقد اعتمدوا على خدمات التقديرات. لكن واضعى تقديرات الائتمان كانت لهم مصالح متضاربة. إذ كانوا يحصلون على أتعاب كبيرة مقابل التقديرات وكثيراً ما كان يغضون الطرف عن النوعية الأساسية. وكانت خبرة وكالات التقييم قليلة فيما يتعلق بمبادلات مخاطر الائتمان أو مع المخاطر المنظمة. وكان المنظِّمون الذين قبلوا الحكمة التقليدية بشان الأسواق الكفء لا يميلون إلى ممارسة الإشراف النشط. وكان هناك القليل من التنظيم الحكومى لمن ينشئون القروض، وبذلك كان يمكن لجهات التقدير، مثل موديز، التى انتعشت نتيجة للأعداد الكبيرة من المعاملات مع البنوك، تقدير جزء كبير من الدَّين المؤرق تقديراً مرتفعاً (AAA).

أخطأ كذلك المسئولون المنتخبون الذين رعوا فقاعة العقارات. وصرح المشرِّعون بدعم مالى لمشترى البيوت لأول مرة مع قرض صغير وضغطوا على البنوك ومنظمات الإقراض كى تيسر المعايير كى تحقق معدلات أعلى لملكية المنازل. كما فشل المشرِّعون فى دعم الإشراف والتنظيم الصارم للأسواق المالية.

الانهيــار

غالبًا ما يكون فهم طبيعة الأمور بعد حدوثها وعند تقييم الأحداث الاقتصادية كاملاً في الغالب، أما توقع طبيعة الأمر قبل حدوثه فنادراً ما يكون كاملاً. ففي وقت مبكر من عام ٢٠٠٧ أكدت لجنة من محللي الاستثمار الذين استطلعت مجلة "بارينز" آراءهم قوة الاقتصاد العالمي الأساسية، على الرغم من المشكلات الخطيرة في السوق الأمريكية. وقليلٌ من توقع أن ينتهي الحفل قريبًا.

لكن انفجار فقاعة العقارات في الولايات المتحدة في أواخر عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠٠٧، وما نتج عن ذلك من أزمة قروض الرهن العقاري ذات التصنيف الائتماني المنخفض، رفع مقدار الشك في السوق العالمية. وكان البنوك وشركات التأمين وبيوت الاستثمار والمستهلكين الأفراد الذين لديهم كميات كبيرة من دَين الرفع المالي عرضة للانهيار. ومع تردد أصداء الصدمة، سعت المؤسسات المالية إلى تحسين نسبة رأسمالها بالرفع المالي؛ أي إنها اضطرت لبيع الأصول وتقليل الإقراض.

بحلول شهري يوليو وأغسطس من عام ٢٠٠٧، أثَّر الانهيار في سوق العقارات الأمريكية على البنوك الإقليمية الألمانية العديدة. وفي شهر سبتمبر مرت بريطانيا بأول تدافع على البنوك لسحب الودائع خلال ١٥٠ عامًا، من أجبر الحكومة على التدخل، وخلال بضعة أشهر على التأميم. وخلال شتاء عام ٢٠٠٨ كان هناك عدد من حالات الفشل البارزة الأخرى. وفي يناير من عام ٢٠٠٨ أعلن العملاق المصرفي السويسري "يو بي إس" عن ١٨ مليار دولار من الانخفاضات نتيجة للتدهور في العقارات الأمريكية. وفي مارس، ولكي يتحاشى بنك الاحتياط الفدرالي إفلاسًا بارزًا، نجح في بيع بنك بير ستيرنز الاستثماري لجي بي مورجان تشيس مقابل الربع تقريبًا من التكلفة الأصلية لمقر بيرز الرئيسي في مانهاتن. وتولى الاحتياط الفدرالي كذلك مسئولية ٣٠ مليار من التزامات بير. فقد سقط بير ستيرنز، البنك الذي أثنت عليه مجلة "يورومني" في عام ٢٠٠٦ باعتباره أفضل بنك استثماري في أمريكا الشمالية، ضحية لأزمة قروض الرهن العقاري ذات التصنيف الائتماني المنخفض. وكان اثنان من صناديق التغطية الخاصة

به قد استثمرت بقوة فى الأوراق المالية التى تدعمها قروض الرهن العقارى ذات التصنيف المنخفض[٤٠].

بحلول منتصف ربيع عام ٢٠٠٨، خفض ثلاثة من مقدمى الخدمات المالية، وهى سيتى وميريل لينش ويوبى إس (سويسرا) ٥٢ مليار دولار من التقييمات. وأعلن مقرض جرىء ذو تصنيف ائتمانى منخفض، هو بنك سكوتلندا الملكى، عن خسائر كبيرة. وكان يقود البنك السير فريد جودوين شديد الاهتمام بالمظاهر والمسمى "فريد ذا شريد". وعندما انفجرت إنديماك بانكورب فى إبريل من عام ٢٠٠٨، تحول الاهتمام إلى مقرضين إقليميين أمريكيين آخرين مع الانكشاف على تمويل الرهن العقارى، بما فى ذلك سيتيزنز، وهى شركة تابعة لبنك سكوتلندا الملكى. لكن مشكلة البنك الكبرى كانت الخطة الطموحة للاستيلاء على "إيه بى إن أمرو"، وهو مقرض هولندى وسع احتياطيات رأسمال البنك إلى الحد[٤١].

انهيار ليمان براذرز

الحادثة التى هزت وول ستريت وساعدت على تحول أزمة التصنيف الائتمانى المنخفض إلى ذعر عالمى هى إفلاس ليمان براذرز، وهو بنك استثمارى شهير، فى سبتمبر من عام ٢٠٠٨، وكان ذلك أكبر إفلاس فى تاريخ الولايات المتحدة بمقدار ٦٣٩ مليار دولار. وأبلغت ليمان عن خسائر مقدارها ٢.٨ مليار دولار فى أعمال قروض الرهن العقارى الخاصة به. وأثبت هذا الحدث أنه محفز لفرار ضخم إلى السلامة والبيع بسعر متدنٍ فى أسواق الأوراق المالية العالمية. وأثناء عملية خفض الرفع المالى، أغلقت البنوك فى البلدان ذات الدخل المرتفع خطوط الائتمان، ورحلت الأموال إلى بلدانها الأصلية، وقللت الانكشاف على الأسواق الناشئة. وعلى مر الأسابيع الخمسة التالية، انخفضت البورصات الرئيسية بشدة. فقد هبط مؤشر داو جونز للشركات الصناعية بنسبة ٢٧٪، وهبط مؤشر الفايننشال تايمز ١٠٠ فى لندن بنسبة ٢٨٪. وفى آسيا انخفض مؤشر نيكاى ٢٢٥ فى طوكيو بنسبة ٣٧٪، بينما انخفض

هانج سنج فى هونج كونج بنسبة ٣٥٪. وفى الوقت نفسه ارتفع سعر الذهب ارتفاعًا كبيراً حيث زاد بنسبة ٢٤٪ من ٧٤٠.٧٥ دولار للأوقية فى ١١ سبتمبر إلى ٩١٨ دولار فى ١٠ أكتوبر.

بسبب الصلات الكثيرة بين اقتصادات العالم، امتد التدهور الأمريكى بسرعة إلى الخارج. وبحلول أوائل عام ٢٠٠٩ كان هناك اهتمام واسع الانتشار بشأن كساد عظيم آخر، حيث هبطت البورصات إلى مستويات منخفضة جديدة. وبحلول نهاية شهر مارس من عام ٢٠٠٩، كانت بورصة نيويورك قد هبطت بمقدار ٤٤,١٪ من ناحية الدولار، مقارنة بعام سبق. وهبطت بورصة ناسدك بنسبة ٢٩,٦٪ وطوكيو بنسبة ٣٤,٣٪ ولندن ٣١,٤٪ وبورصة نيويورك فى أوروبا ٥٣,١٪. وهبطت شنغهاى بنسبة ٢٨٪ وهونج كونج ٤٠٪. وكذلك هبطت أسعار السلع، مع هبوط أسعار النفط بنسبة ٣٦,٦٪ فى عام ٢٠٠٩.

غيَّر الذوبان المفجع شكل وول ستريت وأسواق الائتمان العالمية. فخلال بضعة أشهر كانت أكبر خمسة بيوت استثمار إما غيرت أصحابها (بيعت بير ستيرنز لـ"چى پى مورجان تشيس"، وبيعت ميريل لينش لبانك أوف أميركا)، أو دخلت فى إفلاس (ليمان) أو تحولت إلى شركات قابضة تابعة لبنوك (مثل جولدمان ساكس ومورجان ستانلى) تحت إشراف فدرالى. وأُغلقت أسواق الائتمان، حيث رفضت المؤسسات المالية إقراض المال لبعضها البعض. وقال دومينيك ستروس كان، المدير الإدارى لصندوق النقد الدولى، فى وقت لاحق: "بانهيار ليمان براذرز، تحول الشك إلى فزع تام، وبدأ النشاط الاقتصادى فى الانهيار. وأثار الناس مخاوف وقوع كساد عظيم آخر، ولم تلك المخاوف بلا أساس"[٤٢].

فى حقبة أسواق رأس المال المفتوحة، كان مستثمرون كثيرون يقترضون فى أسواق رخيصة، كالولايات المتحدة، ويستثمرون "المال الساخن" فى الأسواق العالمية ذات معدلات النمو المرتفعة سعيًا وراء العائدات الأعلى. وقد عجلت الأسواق المالية شديد الترابط - مع الاتصالات السريعة وتحويلات المال الفورية - بانتشار الأخبار

السيئة والشك. وأثناء الاضطراب، فقدت صناديق التغطية، التى أكد علماء الرياضيات بها أنها يمكن أن تحقق مكاسب مالية أثناء ارتفاع الأسواق أو انخفاضها، مبالغ ضخمة. ودفع الخوف من احتمال إفلاس الشركات التى تبدو آمنة أسواق الائتمان إلى التجمد، وتوقُّف الإقراض بين البنوك. وعلى الرغم من ذلك دُهِش البعض من أن تراجعًا فى سوق الإسكان، مما أثَّر على قروض رهن عقارى قيمتها ٢٥٠ مليار دولار، يمكن أن يتسبب فى خسائر المخرج التراكمى التى تقدر بعشرين مرة أكبر (٤٧٠٠ مليار دولار). وأوضح المحلل المالى ديفيد سميك أن أزمة الإسكان "مجرد محرك لانهيار الثقة فى الورق، وأعقب ذلك خفض الرفع المالى للنظام المالى العالمى المتخم بالائتمان"(٤٣).

وسط أوروبا وشرقها

فى عامى ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ شعر الناس فى كل مكان - من الدائرة القطبية حتى أستراليا - بألم عندما انهار النظام المالى. وضربت الأزمة الأسواق الناشئة فى وسط أوروبا وشرقها بشدة. وفى العقدين السابقين أعادت المنطقة توجيه التجارة، واندمجت فى الاقتصاد العالمى، وباتت تعتمد بشدة على رأس المال الأجنبى. إذ اقترضت لاتفيا وإستونيا وليتوانيا بكثرة من الأسواق العالمية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة. وكان لبلدان أخرى كذلك - المجر وأوكرانيا وبلغاريا وكازاخستان وقرغيزستان - مستويات مرتفعة من الدَّين الأجنبى والاعتماد على الاستثمارات الأجنبية. وبحلول عام ٢٠٠٨، قُدِّر أن ١٣ بلدًا كانت من قبل جزءًا من الاتحاد السوفيتى عليها دَينٌ جماعىٌ من العملات الأجنبية قدره تريليون دولار. وذهب جزء كبير من تلك الأموال إلى العقارات والاستهلاك، وليس الاستثمار(٤٤).

حرصًا من أصحاب البيوت فى شرق أوروبا على تحقيق أساليب حياة الطبقة الوسطى، فقد انغمسوا فى "تجارة المناقلة". إذ كانوا يقترضون المال بالعملات الأجنبية ليرهنوا بيوتهم. وفى المجر، كان التقدير هو أن نصف قروض الرهن العقارى يغلب

عليها العملات الأجنبية، وفى بولندا الثلث، وفى لاتفيا ربما ٧٠ بالمائة. ووجد أحد رجال الأعمال المجريين أنه يمكنه الاقتراض بالفرنك السويسرى بفائدة ٥,٧٥ بالمائة، بينما يكلف قرض الرهن العقارى المجرى المقابل ١٤ بالمائة. وكانت المشاركة فى "تجارة المناقلة" - الفرق بين أسعار الفائدة فى بلدين - عملاً يتسم بالمخاطرة. ذلك أنه إذا هبطت قيمة عملة المقترض، فمن الممكن أن يتأخر المقترضون عن سداد قروض الرهن العقارى ويخسرون أملاكهم. وكانت بنوك غرب أوروبا، وخاصةً البنوك النمساوية والإيطالية، هى صاحبة معظم الدَّين. وانتشرت تقارير تفيد بأن قروض البنوك النمساوية لشروق أوروبا بلغت ٧٠ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى النمساوى[٤٥].

كان الوضع فى شرق أوروبا ووسطها حرجًا، لأنه لابد من تأجيل سداد الدَّين وهى تنضج. وفى بيئة فر فيها المستثمرون إلى السلامة وخفضوا الرفع المالى، ثبت أن تأجيل سداد الدَّين صعب على نحو غير عادى فى بلدان ذات تمويل مضطرب. وفى عام ٢٠٠٨ عانت لاتفيا من عجز مذهل فى الحساب الجارى بلغ ٢٢,٩ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى وبلغاريا ٢١,٤ بالمائة. وكان متوسط عجز الحسابات الجارية فى بلدان المنطقة فى حدود ما يزيد على ٦ بالمائة - وهو ليس مستدامًا على المدى الطويل[٤٦].

ومع ذلك فقد كان للأوضاع المالية فى البلدان ذات الدخل المرتفع انكشاف هائل على الأسواق الناشئة - إجمالى ٤,٧ تريليونات دولار. ومن بين هذا المبلغ كان ١,٦ تريليون دولار لوسط أوروبا وشرقها، و١,٥ تريليون دولار لآسيا الناشئة، وتريليون دولار لأمريكا اللاتينية. وبينما لم تكن البنوك الأمريكية واليابانية مفرطة فى انكشافها على أوروبا الشرقية، فقد كانت البنوك الأوروبية والبريطانية كذلك. وكان وسط أوروبا وشرقها مسئولين عن ٢١ إلى ٢٤ بالمائة من إجمالى الإقراض. ونتيجة لذلك، لم يكن لبلدان شرق أوروبا ووسطها من اختيار سوى السعى للحصول على قروض الطوارئ من صندوق النقد الدولى لتمويل عجوزاتها[٤٧].

برنارد مادوف

أثرت الأزمة المالية التى اندلعت فى أمريكا الشمالية على بلدان كثيرة أخرى، مما أبرز الاعتماد المالى المتبادل للاقتصادات وتعرضها للأخطار. وقد أوضحت هذه الصلات عملية غش استثمارى شملت النصَّاب برنارد مادوف من نيويورك. فقد أدين مادوف فيما بعد بارتكابه جرائم زعموا أنه حصل من خلالها بالاحتيال على ما يزيد على ٦٥ مليار دولار. وكجزء من مخططه، دفع مادوف للمستثمرين عائدات مرتفعة بشكل غير عادى، حيث فعل ذلك من الأموال التى وضعها مستثمرون لاحقون فى صندوقه. وقد ضمت قائمته أفراد الطبقة الأرستقراطية والعائلات الملكية والجمعيات الخيرية والجامعات الأوروبية. وشمل المستثمرون عائلة روتشيلد وليليان بتنكور، وريثة مؤسس إمبرطورة لوريال لمستحضرات التجميل وأغنى امرأة فى العالم. واستخدمت صناديق مادوف المغذية أفراد الأسر الملكية، كالأمير مايكل من يوغوسلافيا، لاجتذاب الأموال من أفراد العائلات الملكية الأوروبية الأخرى كأمير ويلز. واقترض بعض المستثمرين من البنوك الكبرى لإيداع أموال لدى مادوف. واعترفت بنوك سانتاندر و"بى بى فى إيه" الإسبانيان، و"بى إن بى باريبا" الفرنسى، و"إتش إس بى سى" ورويال بانك أوف سكوتلاند البريطانيان، وبانك ميديتشى النمساوى جميعها بخسائر هائلة فى فضيحة مادوف. وكذلك فعلت نومورا هولدنجز اليابانية. واعترف العملاق المصرفى "إتش إس بى سى" بانكشاف محتمل قدره مليار دولار نتيجة للقروض المقدمة للصناديق المستثمرة فى مشروع مادوف. وأعلن بانك ميديتشى، وهو بنك خاص، عن انكشاف ضخم قدره ٢.١ مليار دولار من أموال العملاء، بينما خسر أكبر بنك إسبانى، وهو سانتاندر، ٣.١ مليارات دولار. كما فشل نومورا، الذى خسر ٣٠٢ مليون دولار لمصلحة مادوف، فى تحقيق مكاسب مالية فى بنوك أيسلندا وفى شراء سيئ التوقيت لعمليات ليمان براذرز فى الخارج.

الانهيار يؤثر على بلدان كثيرة

لم تقتصر الخسائر الناجمة عن الانهيار المالى العام على العملاء والبنوك الأثرياء. فقد تلقت الحكومات المحلية والبنوك الإقليمية وصناديق المعاش التقاعدى العامة ضربات كبيرة، وشملت الخسائر المالية الجمعيات الخيرية والكنائس والمجالس المحلية فى أستراليا والبنوك الإقليمية فى ألمانيا. وعانت خزانة ولاية مين من الخسائر، وكذلك أصحاب المنازل فى كاليفورنيا وصناديق المعاشات التقاعدية فى أماكن كثيرة.

النرويج

شمل أحد المواقف المحزنة ست مدن فى منطقة القطب الشمالى بالنرويج. فاتباعًا لنصائح سمسار فى أوسلو، اشترى المسئولون المحليون حزمة من التزامات الدَّين المضمونة التى جمعها سيتيبانك فى نيويورك. وبالنسبة لنارفيك (البالغ عدد سكانها ١٨٥١٢ نسمة، وهى موقع معركة بحرية شهيرة فى الحرب العالمية الثانية) بلغت الاستثمارات ربع ميزانيتها السنوية. وعندما انهارت سوق السندات، وجد المستثمرون النرويجيون الغاضبون أنفسهم يحوزون أدوات مالية معقدة لكنها بلا قيمة[٤٨].

بريطانيا العظمى

فى بريطانيا، تسبب الانهيار فى أول تدافع لسحب الأموال من البنوك منذ عام ١٨٦٦ - فى بنك نورذرن روك فى نيوكاسل، وهو خامس أكبر مقرض بريطانى لقروض الرهن العقارى. وفى سبتمبر من عام ٢٠٠٧، اصطف المودعون فى طوابير خارج فروع البنك مطالبين بأموالهم. وكانوا قد سمعوا أن نورذرن روك له انكشاف على قروض الرهن العقارى ذات التنصيف الائتمانى المنخفض. وانتشرت شائعات بأن البنك بحاجة إلى إنقاذ. وشمل نموذجه التجارى الذى يتسم بالمخاطرة اقتراض المال المقرض لمشتريى المنازل من الأسواق الدولية ثم يبيعون الأوراق المالية التى تدعمها قروض الرهن العقارى.

وفى النهاية قدمت الحكومة البريطانية ضمانات للمودعين، وقدم بنك إنجلترا قروضًا لنورذرن روك، وأممت الحكومة البنك. وحرصًا من رئيس الوزراء جوردون براون على تحاشى وجود نورذرن بانك آخر، شجع الاندماج بين "لويدز تى إس بى" و"إتش إبى أو إس" المنافس المحتضر. وثبت أن صفقة الاستحواذ مفجعة لحاملى الأسهم فى لويدز[٤٩].

ألمانيا

كانت البنوك الإقليمية الألمانية السبعة تملكها حكومات الولايات وبنوك المدخرات ملكية مشتركة. وكانت مهمتها تقديم ضمانات الدولة لتطوير الأعمال الإقليمية. ولأنها كانت محمية بضمانات الدولة، فقد أقامت هياكل لحيازة أصول خارج ميزانياتها . وبعد ذلك اقترضت مبالغ كبيرة من أسواق رأس المال واستثمرتها فى المنتجات ذات التصنيف الائتمانى المنخفض التى كانت تقدم عائدات مرتفعة وكانت ذات تقديرات ائتمانية جيدة. وعندما أدت أزمة القروض إلى خفض قيمة أصولها ذات التصنيف الائتمانى المنخفض، اندمج اثنان من البنوك وأنقذت حكومات الولايات أربعة بنوك أخرى. وكان ترتيب البنوك الإقليمية الألمانية كلها من بين أكبر ١٥ بنكًا ألمانيًا، وكانت أربعة منها تحوز ٢٣ بالمائة من إجمالى الأصول بين أكبر عشرة بنوك[٥٠].

كندا

من بين أكبر الخاسرين حجمًا أكبر صناديق المعاشات التقاعدية فى كندا، Caisse de depot et placement du Quebec. إذ خسر ٣٩,٨ مليار دولار بعد دخوله فى مخاطرات مفرطة الحجم تتعلق بالمشتقات المعقدة وغيرها من الأدوات المالية غير المختبرة فى مسعى لتحسين عائداته. واعتمادًا على النماذج الرياضية لإدارة المخاطر التى كانت تقوم فقط على بيانات بضع سنوات، كان لدى مديريه إحساس زائف بالأمن إلى أن علَّمهم انهيار السوق درسًا صعبًا بشأن المخاطرة. فقد افترضت النماذج أن الاقتصاد يتسم بالمعقولية والكفاءة، وأن التقلبات يمكن التنبؤ بها إلى حد كبير[٥١].

آيسلندا

الخسارة الأخرى هى آيسلندا. ففى عام ٢٠٠٨ استيقظ سكان آيسلندا وعددهم ٣٠٠ ألف على تقلبات التمويل الدولى. وخلال أيام النمو السريع والتنمية فى انتعاش أوائل القرن الحادى والعشرين تحولت آيسلندا من بلد يعتمد على صادرات سمك القُد إلى مركز مالى عالمى. وزادت الدخول زيادة كبيرة، ودرس آلاف الآيسلنديين التمويل وربطوا حياتهم العملية بالفرص الجديدة. لكن عندما انهارت أكبر ثلاثة بنوك رُفعت عنها القيود وأُفرط فى رفعها ماليًا خلال فترة أسبوع واحد فى شهر أكتوبر من عام ٢٠٠٨، بلغت خسارتها ١٠٠ مليار دولار. وأسهم فشلها فى انهيار بنسبة ٨٥ بالمائة فى بورصة آيسلندا. وانخفضت قيمة الكرونا الآيسلندية بنسبة تزيد على ٧٠ بالمائة. وهبط متوسط الدخل فى آيسلندا من ١٦٠ بالمائة من المستوى الأمريكى إلى ٨٠ بالمائة فى عام ٢٠٠٨, ووجد الآيسلنديون المرتبكون بشدة بلدهم يُسخَر منه فى الصحافة العالمية باعتباره "وول ستريت التندرا". وأصاب انهيار لاندسبانكى، وهو أحد بنوك آيسلندا الخاصة، ٣٢٠ ألفًا من المقيمين البريطانيين والهولنديين، إصابة شديدة القوة. إذ كانوا قد أودعوا أموالاً كبيرة (حوالى ٤ مليارات دولار) فى حسابات "آيس سيف" على الإنترنت التى يديرها لاندسبانكى. وشمل المودعون الأجانب الجمعيات الخيرية والجامعات والحكومات المحلية. وبعد أن فرضت بريطانيا قوانين مكافحة الإرهاب لتجميد أصول آيسلندا وفرضت تعويض المقيمين الأجانب، وافقت الحكومة الآيسلندية على التسوية. واقترضت آيسلندا من صندوق النقد الدولى والحكومات الأجنبية، وحصلت على دَين يساوى نصف إجمالى الناتج المحلى للبلاد فى عام ٢٠٠٨، كما وافقت على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى وتبنى اليورو عملةً لها[٥٢].

فى أواخر عام ٢٠٠٩، أعلن عملاق الوجبات السريعة ماكدونالز عن إغلاق مطاعمه الثلاثة فى آيسلندا، مشيرًا إلى أن انهيار الكرونا سوف يضاعف تكلفة المكوِّنات المستوردة المستخدمة فى صنع هامبورجر بيج ماك. ودفع قرار إغلاق الأقواس الذهبية بآيسلندا إلى هامش الاقتصاد العالمى. ومن بين البلدان الأوربية، كانت ألبانيا وأرمينيا والبوسنة والهرسك هى فقط التى تفتقر إلى مطاعم ماكدونالز.

الأثر العالمى

عملت الخسائر الناجمة عن الانهيار المالى من خلال النظام المالى بسرعة.

وقدَّر صندوق النقد الدولى أن إجمالى تخفيض القيمة الدفترية وديون البنك وخسائره بلغ ٢,٢ تريليون دولار منذ بداية الأزمة حتى عام ٢٠١٠، وكانت أكبر خسارة فى الولايات المتحدة (٨٨٥ مليار دولار) ومنطقة اليورو (٦٦٥ مليار دولار) والمملكة المتحدة (٤٥٥ مليار دولار). وأصابت البنوك الآسيوية، بما فى ذلك أوقيانوسيا، خسائرُ أقل بكثير تقدَّر بـ ٢,٣ مليار دولار(٥٣).

فى ظل طبيعة الاقتصاد العالمى المترابطة، ليس مستغربًا أن ينتشر الانهيار المالى بسرعة إلى قطاعات اقتصادية أخرى، مما أدى إلى انخفاض النمو والمُخْرَج الصناعى وأسعار السلع والتجارة التوظيف. وهبطت معدلات النمو الحقيقى هبوطًا حادًا فى الاقتصادات الكبيرة فى أواخر عام ٢٠٠٨، حيث انكمشت بنسبة ٣,٢٪ فى البلدان المتقدمة خلال عام ٢٠٠٩، وفى الولايات المتحدة انخفض المُخْرَج بنسبة ٢,٦٪، وفى الاتحاد الأوروبى ٤,١٪، وفى اليابان ٥,٢٪ وذكر صندوق النقد الدولى أنه فى البلدان الناشئة والنامية هبط معدل الزيادة إلى ٢,٥٪ لكنه ظل إيجابيًا. وحققت الدول النامية فى آسيا نموًا قدره ٦,٩٪. وفى الصين والهند، وهما البلدان الأكثر سكانًا فى العالم، هبط النمو من مستويات الرقم ذى العددين (الصين ١٤,٢٪ والهند ٩,٩٪) فى عام ٢٠٠٧، لكنه ظل مرتفعًا بالمقاييس العالمية. وحققت الصين نموًا قدره ٩,١٪ فى عام ٢٠٠٩، بينما حققت الهند نموًا قدره ٥,٧٪. وحقق الشرق الأوسط (٢٪) وإفريقيا جنوب الصحراء (٢,٦٪) نموًا بطيئًا لكنه إيجابى. وبينما نجت هذه المناطق بصورة عامة من النتائج الأكثر شدة، كانت بلدان وسط أوروبا وشرقها معرضة للخطر بشكل كبير؛ إذ كانت تعتمد على القروض الخارجية لتمويل النمو السريع، وعندما جفت خطوط الائتمان لم يكن بإمكانها تأجيل سداد ديونها. وهبط المُخرَج فى هذا الإقليم بنسبة ٣,٦٪، حيث انكمش الاقتصاد الروسى بنسبة ٧,٩٪ فى عام ٢٠٠٩، وعانت بلدان أمريكا اللاتينية وثيقة الارتباط بالاقتصاد الأمريكى، كالمكسيك، من انخفاض

شديد فى المُخْرَج. وفى المكسيك هبط بنسبة ٦,٥٪. ولأن الكثير من هذه البلدان يعتمد على تدفقات رأس المال الأجنبى لتمويل النمو، فقد اضطرت للسحب من احتياطيات الصرف الأجنبى لديها للحيلولة دون هبوط عملاتها مقابل الدولار وبالتالى زيادة صعوبة سداد الديون[٥٤].

تؤكد البيانات الأخرى اتساع الانهيار الاقتصادى وعمقه. ففى عام ٢٠٠٩ هبطت التجارة العالمية هبوطًا حادًا لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية، حيث انخفض حجم التجارة فى البضائع بنسبة ١٢٪. وانخفض سعر النفط بنسبة ٣٦,٣٪ بينما هبط سعر السلع غير الوقود بنسبة ١٨,٧٪ فى عام ٢٠٠٩[٥٥].

طبقًا لما ذكره صندوق النقد الدولى، فقد خلَّف الركود "جروحًا غائرة" فى أسواق العمل؛ حيث ارتفعت البطالة إلى ٣٠ مليونًا منذ عام ٢٠٠٧، وحدثت ثلاثة أرباع الزيادة فى البلدان ذات الدخل المرتفع، وبالأخص فى الولايات المتحدة، وهى مركز الأزمة، حيث زادت البطالة بمقدار ٧,٥ ملايين. وفى إسبانيا، وهى من أكثر البلدان تأثرًا، ارتفع معدل البطالة إلى ١٩,١ بالمائة فى عام ٢٠١٠، مقابل ٨,٣ بالمائة فى عام ٢٠٠٧، ولم تتأثر البلدان النامية تأثرًا شديدًا. وأعلن صندوق النقد الدولى أن الصين فقدت ٣ ملايين فرصة عمل، وروسيا ١,٩ مليون، وتركيا ١,١ مليون، والمكسيك حوالى ٩٠٠ ألف. ومن بين الدول النامية كانت الدول التى عانت من أشد الآثار سلبيةً هى تلك التى كانت مندمجة على نحو مرتفع مع رأس المال الأجنبى وأسواق السلع الأجنبية ومعتمدة عليها. إذ كانت تركيا تعتمد على الاتحاد الأوروبى، وتعتمد المكسيك على الولايات المتحدة. وبسبب هبوط الطلب الأمريكى على السيارات وأجهزة التليفزيون وغيرها من المنتجات المجمَّعة جنوب الحدود، انكمش الاقتصاد المكسيكى بأسرع معدل منذ الثلاثينيات. وطبقًا لما ذكره صندوق النقد الدولى، ربما تكون أفقر بلدان العالم ـ وهى البلدان المعزولة نسبيًا عن الهزات فى الاقتصاد العالمى ـ قد عاشت زيادة صافية فى التوظيف[٥٦].

المنظمات الدولية واستجابة الحكومات

أثناء الكساد العظيم، فشلت الجهود لتحقيق حلول متعددة الأطراف. فبعد أن تخلت بريطانيا عن قاعدة الذهب فى سبتمبر من عام ١٩٣١، حذت معظم البلدان حذوها وخفضت أسعار عملاتها. وزاد ثلاثة وعشرون بلدًا تعريفتها الجمركية بصورة عامة، ولجأ ٣٢ إلى حصص التجارة والقيود. وسعى المؤتمر الاقتصادى العالمى، المنعقد فى لندن عام ١٩٣٣ تحت رعاية عصبة الأمم، إلى استقرار العملات وإحياء التجارة وتخفيف مشكلات الديون وإعادة تشغيل الاقتصاد العالمى. وكان الحاضرون يأملون فى تنسيق السياسات النقدية والمالية؛ لكن الفروق القومية كانت من العظم بحيث لم يمكن التوصل إلى اتفاق. وألقى معلقون كثيرون باللوم فيما يتعلق بفشل المؤتمر على الرئيس فرانكلين د. روزفلت، إذ أصدر بيانًا حادًا فى لغته ينتقد فيه محاولات تشجيع استقرار العملات قبل حدوث التعافى المحلى. كما فضلت دول أخرى المقاربات متعددة الأطراف على المقاربات المنسقة(٥٧).

نتيجة لذلك، عملت الحكومات بصورة عامة على نحو مستقل لحماية سكانها من انهيار الجهاز المصرفى والصناعة. وفى الولايات المتحدة أقامت الحكومة الفدرالية حواجز مرتفعة من التعريفة الجمركية، وخفضت قيمة الدولار تخفيضًا حادًا، وشاركت فى إنفاق العجز على الطريقة الكينزية لاستعادة التوظيف. وكان لبرنامج إدارة روزفلت الخاص بشراء الذهب والفضة، المقصود به تعزيز إنعاش الاقتصاد، أثر اجتذاب الذهب والفضة من البلدان الأخرى وإضعاف عملاتها. وقد أضرت سياسة "أفقر جارك" هذه فرنسا، الملتزمة بقاعدة الذهب، والمكسيك والصين، اللتين أقامت عملتيهما على الفضة. وسعت الحكومة الأمريكية كذلك إلى إصلاح وول ستريت والقطاع المصرفى بقانون جلاس - ستيجال وضمان ودائع البنوك. ووجه تشريع "اشتر ما هو أمريكى" الوكالات الحكومية إلى شراء المنتجات المصنوعة محليًا. وفى ألمانيا تبنى النظام الاشتراكى الوطنى الأشغال العامة وبرامج إنفاق العجز، لكنه تبنى كذلك قيود الصرف والمبادلة للتحكم فى التجارة من أجل المصلحة الوطنية. ومع زيادة تدخل الدولة فى الاقتصاد،

عززت ألمانيا بشدة المُخْرَج وقضت على البطالة. وفى بريطانيا العظمى كانت السياسات أكثر تقليدية. إذ وفرت الحكومة نقداً رخيصًا وحماية للصناعة المحلية، وكذلك الأفضليات الإمبراطورية لتشكيل الأنماط التجارية، لكن لم يكن هناك برنامج توظيف عام ضخم أو تدخل من الدولة(٥٨).

يُقال إنه لم يكن هنا بديل كبير لتعددية الأطراف فى الثلاثينيات، كما انتهى المؤرخ الاقتصادى تشارلز كندلبرجر فى وقت لاحق. فقد كانت بريطانيا عاجزة عن مواصلة دورها القيادى كمُقرِض وسوق الملاذ الأخير. ومن الناحية السياسية، لم تكن الولايات المتحدة مستعدة للقيام بهذا الدور حتى وقت لاحق فى الثلاثينيات. وعقَّد غياب الاتصالات الصوتية التى يُعتمد عليها والسفر السريع بواسطة الطائرات النفاثة جهود تنسيق الإجراءات(٥٩).

أثناء الكساد العظيم فى الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٠، كانت الحلول السياسية منسقة بشكل أفضل. فاتصالات الأقمار الاصطناعية والنقل بالطائرات النفاثة مكنت القادة من الاتصال وحضور الاجتماعات بسهولة. وعلاوة على ذلك كان هناك تصميم وقدرة على الاستفادة من أخطاء الماضى. وهذه المرة كانت كلمات السر هى التعاون والتنسيق الدوليان. وكانت أداة الجهود التعاونية مجموعة العشرين، وهى منتدى غير رسمى لوزراء المالية ومحافظى البنوك المركزية تأسس فى عام ١٩٩٩ واتسع فى الأزمة الحالية. وأسمت المجموعة نفسها بالمنتدى الأول للتعاون الاقتصادى الدولى.

أعضاء جماعة العشرين مسئولون عن ٩٠ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى العالمى و٨٠ بالمائة من التجارة العالمية وثلثى سكان العالم. ويشمل الأعضاء الأرچنتين وأستراليا والبرازيل وكندا والصين وفرنسا وألمانيا والهند وإندونيسيا وإيطاليا واليابان والمكسيك وروسيا والمملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا وكوريا الجنوبية وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبى والبنك المركزى الأوروبى. وكان وجود الأرچنتين غريبًا بسبب سجل البلد الطويل من الأخطاء المالية

والتأخر عن سداد الديون. ولم يكن الكثير من المراكز المالية المهمة العديدة - هولندا وسنغافورة وإسبانيا وتايلاند - ممثلاً. كما لم يكن هناك تمثيل رسمى لحوالى ٢,٦ مليار نسمة فى ٨٥ بالمائة من بلدان العالم. لكن عضوية مجموعة العشرين لم تكن تأخذ فى حسبانها الاتجاهات طويلة المدى، مثل صعود آسيا. وجاء ستة أعضاء من تلك المنطقة. وكان هناك دور أساسى فى العملية لمنظمتين أخريين - صندوق النقد الدولى ومجلس الاستقرار المالى المؤسس حديثًا الذى أنشئ لتقييم تعرض الأنظمة المالية العالمية للخطر ولتنفيذ السياسات التنفيذية والإشرافية وغيرها من السياسات لتعزيز الاستقرار المالى. وتمثل مجموعة العشرين فى الأساس السلطات المالية الوطنية (البنوك المركزية والوزارات التنظيمية ووزارات المالية)، وكذلك المؤسسات المالية الدولية. ودعم وجود أمانة لبنك التسويات الدولية فى بازل الأنشطة[٦٠].

فسَّر بعض المعلقين ظهور جماعة العشرين بأنه دليل على أن عصا القيادة الاقتصادية انتقلت مرة أخرى - من بريطانيا إلى الولايات المتحدة أثناء الكساد العظيم، ومؤخرًا إلى المنتدى التجريبى الذى يتبنى العمل الجماعى. وفسر مارتن وولف المعلق ذو الرؤية المتعمقة فى "الفاينتشال تايمز" ظهور مجموعة العشرين على أنه علامة فارقة فى التاريخ العالمى، حيث تنتقل القوة الاقتصادية بعيدًا عن الغرب[٦١].

فى مؤتمر عُقِد فى واشنطن فى نوفمبر من عام ٢٠٠٨ استضافه الرئيس الأمريكى المنتهية ولايته چورچ دابليو بوش، عبَّرت المجموعة فى البداية عن تصميمها على العمل معًا لإنعاش النمو الاقتصادى العالمى وإصلاح الأنظمة المالية العالمية. وتعهد الأعضاء باتخاذ إجراءات قوية ومهمة لتحفيز الاقتصادات وتوفير السيولة وتقوية رأسمال المؤسسات المالية وحماية المدخرات والودائع ومعالجة أشكال القصور التنظيمى ورفع القيود عن أسواق الائتمان وتقوية المؤسسات المالية الدولية. وعلى نحو مهم، قرر الوزراء الحيلولة دون فشل أية مؤسسات مالية أخرى مهمة للنظام المالى، مثل ليمان براذرز[٦٢].

فى الاجتماع التالى فى لندن فى إبريل من عام ٢٠٠٩، كان هناك إجماع باسم محفز مالى ونقدى أكبر. ووافقت مجموعة العشرين على توفير أموال أكثر لصندوق النقد الدولى وبنوك التنمية متعددة الأطراف، لمساعدة البلدان الناشئة والنامية على التغلب على الأزمة، وتقديم تنظيمات مالية أكثر إحكامًا للبنوك، بما فى ذلك شروط رأس المال الأعلى والإشراف الأوثق على وكالات التقدير وصناديق التغطية. وقال بيان لندن إن البرنامج شمل ١,١ تريليون دولار دعمًا لاستعادة الائتمان والنمو وفرص العمل فى الاقتصاد العالمى.

على جبهة التجارة، أدت اجتماعات مجموعة العشرين فى واشنطن ولندن إلى تعهدات ترفض النزعة الحمائية والإجراءات غير المتسقة مع تحفيز الصادرات، كما أكدوا على الالتزام بإنهاء دورة الدوحة لمفاوضات التجارة متعددة الأطراف التى يمكن أن تعزز الاقتصاد العالمى على الأقل بـ١٥٠ مليار دولارًا سنويًا، وهو ما يساوى عُشرى ١ بالمائة من إجمالى الناتج القومى العالمى. وكانت تلك الإشارة بلاغية إلى حد كبير، لأن الدعم العام لاتفاقيات التجارة فَتُرَ فى البلدان ذات الدخل المرتفع أثناء الركود.

فى سبتمبر من عام ٢٠٠٩، استضافت إدارة أوباما مجموعة العشرين فى بتسبرج لتقييم التقدم وتخطيط استراتيجيات الخروج من برامج الحوافز. فعندما بدأ الاقتصاد العالمى ينتعش ببطء، كانت هناك مخاوف من احتمال أن تتسبب برامج الحوافز فى التضخم، أو الركود المزدوج. وحث القادة الأوروبيون - بمن فيهم رئيس الوزراء البريطانى جوردون براون والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى - على القواعد الملزمة لتنظيم حوافز البنوك، بينما أكدت إدارة أوباما على الحاجة إلى قيود رأس المال المنقحة لحماية المؤسسات المالية من أن تصبح مرفوعة مالية على نحو كبير.

بعد قولهم إن عملية التعافى والإصلاح مازالت غير كاملة، اختار قادة مجموعة العشرين أن لا يتخلوا عن أنشطة الحوافز. بل إنهم ركزوا على قضايا الإصلاح - إذ وافقوا على مجموعة من المبادئ بشأن تقييد أجور رجال البنوك وبشأن الحاجة إلى

رفع احتياطيات رأس المال التى يتعين على البنوك الاحتفاظ بها لمواجهة الخسائر المالية. وبالإضافة إلى ذلك، تعهدت البلدان ذات العجوزات الكبير، كالولايات المتحدة، باقتراض أقل، فى حين وعد المصدرون الكبار، كالصين وألمانيا، بتشجيع الاستهلاك المحلى كى تقل اختلالات المدفوعات العالمية. ووافق أعضاء مجموعة العشرين على أنه ينبغى لصندوق النقد الدولى مراجعة السياسات الاقتصادية المحلية. وعلى الرغم من ذلك لم يشمل الاتفاق على المبادئ العريضة آلية لتنفيذ القوانين، أو العقوبات، لتقييد العمل الوطنى[٦٣].

عُقدت القمة التالية فى تورنتو فى يونيو من عام ٢٠١٠، ومع تضاؤل الإحساس بالعجلة، أكد زعماء العالم على الالتزامات العالية لـ"ضمان عودة كاملة للنمو مع فرص العمل الجيدة، لإصلاح الأنظمة المالية وتقويتها، ولخلق نمو عالمى متوازن ومستدام". وقد وافقوا على خفض عجوزات الميزانيات بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٣ وتثبيت نسبة الدَّين العام إلى إجمالى الناتج المحلى بحلول عام ٢٠١٦، إلا أنهم لم يتخذوا خطوات محددة لمعالجة الاختلالات العالمية الأساسية، ومنها الفوائض التجارية المزمنة الصينية وعجوزات أمريكا المزمنة[٦٤].

عكست مقاربة مجموعة العشرين كلاً من الفكر الكينزى والفكر النقودى. فقد شملت من ناحية الإنفاق الحكومى الضخم (الحافز المالى)، وسياسات الاقتراض والإنفاق التى أيدها كينز خلال الكساد العظيم لتشجيع الإنفاق وتخفيف المعاناة. وشجعت معظم البلدان الكبيرة الإنفاق الحكومى، وخفَّض الكثير منها الضرائب كذلك[٦٥]. وكذلك عكس التأكيد على الحل المنسق تفكير كينز. فقد تنبأ هو ونظيره الأمريكى هارى ديكستر فى بريتون وودز الحاجة إلى التعاون الدولى لتجنب حدوث كساد عظيم آخر. وأسفرت جهودهما فى بريتون وودز عن توأم، هما صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، وهما وكالتان متخصصتان ضمن منظومة الأمم المتحدة. وخلال أزمة ٢٠٠٧-٢٠١٠، كان لصندوق النقد الدولى دور حيوى باعتباره مستجيبًا وشرطيًا. وحدَّد أهداف الحوافز المالية وأقنع الحكومات بتحقيق هذه الأهداف. واتخذ صندوق النقد الدولى خطوات طوارئ للحفاظ على استقرار النظام النقدى ودعمه، وتحفيز الاقتصادات،

وتشجيع الأعمال الوطنية لإصلاح النظام المالى وتنظيمه. وبشكل خاص، ساعد البُلدان الصغيرة فى وسط أوروبا وشرقها، وعمل مع البنك المركزى الأوروبى والسلطات القومية لاحتواء أزمات الديون فى اليونان وأيرلندا وغيرهما من البلدان الأوروبية. وفى الوقت نفسه ركز البنك الدولى على مساعدة البُلدان النامية واقتصادات التحول لتخفيف الأزمة والتفاعل معها، فى الوقت الذى يواصل فيه تمويل البنية التحتية طويلة المدى وغيرها من برامج التنمية.

لاحتواء العدوى وتقوية القطاع المالى، تولت البنوك المركزية والحكومات القومية زمام المبادرة. إذ خفضت أسعار الفائدة ووسعت المعروض النقدى وأعادت رسملة البنوك واتخذت إجراءات أخرى لاستعادة الثقة فى أسواق الائتمان. وابتكرت حكومات الدول المتقدمة والنامية حِزَم إنقاذ مالى للأعمال المالية المتعثرة (مثل چنرال موتورز) وضخت رأس المال وأعادت هيكلة الديون وتخلصت من "الأصول السامة". وتلك هى الأصول المالية التى لم يعد لها سوق. كما أنقذت المؤسسات المالية التى تعتبر أكبر من أن تفشل (مثل "إيه آى چى" والبنوك الكبرى) بمشتريات الحكومة من الأصول المالية أو التأميم.

فى الولايات المتحدة، تعهد الكونجرس والسلطة التنفيذية ببرنامج إغاثة الأصول المتعثرة قيمته ٧٠٠ مليون دولار استثمرت من خلاله وزارة الخزانة فى عدد من البنوك وشركتين للسيارات (چنرال موتورز وكرايسلر)، وشركة "إيه آى چى" للتأمين. وكانت تلك الاستثمارات فى هيئة أسهم ممتازة تدفع أرباحًا ربع سنوية. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت وزارة الخزانة والهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع برنامج استثمار الشركات العامة والخاصة (٩٠٠ مليار دولار) كى تشترى "الأصول السامة" وتساعد البنوك على تنقية ميزانياتها.

كان للبنوك المركزية دور أساسى فى عملية التعافى. وكان رئيس بنك الاحتياط الفدرالى بن برنانكى، وهو الاقتصادى الذى درس حقبة الكساد العظيم بتوسع، على دراية تامة بنقد ميلتون فريدمان لشروط بنك الاحتياط الفدرالى المسبقة. وكان فريدمان

قد اتهم بنك الاحتياط الفدرالى فى حقبة الكساد بالفشل فى التجاوب بسرعة وفاعلية مع الظروف. وهذه المرة كان بنك الاحتياط الفدرالى استباقيًا. إذ التزم بتقديم ١.٢ تريليون دولار للحفاظ على استقرار القطاع المالى. ولجعل النظام المالى يواصل عمله، لم يقرض بنك الاحتياط الفدرالى المالى للبنوك الأمريكية والمصانع الكبيرة مثل سيتيبانك و جنرال موتورز فحسب، بل كذلك للبنوك الأجنبية والشركات التابعة لها. وشمل ذلك باركليز البريطانى و"يو بى إس" السويسرى و"بى إن پى پاريبا" الفرنسى وسوميتومو اليابانى(٦٦).

لمعالجة آثار الأزمة الأكثر اتساعًا الخاصة بالاقتصادى الكلى، حث صندوق النقد الدولى الحكومة على التعهد ببرامج حوافز مالية تصل قيمتها إلى ٢ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى العالمى. واستجابت الحكومات بتريلونى دولار من حزم الحوافز. وتعهدت الولايات المتحدة ببرنامج حوافز قيمته ٧٨٧ مليار دولار فى فبراير من عام ٢٠٠٩ شمل تخفيض الضرائب وتحويل أموال للولايات وإعانة البطالة والرعاية الصحية والتعليم وبرامج الطوارئ. ونتيجة لذلك قفزت ميزانية العجز من ٦٤٢ مليار دولار فى عام ٢٠٠٨ إلى ١,٥٥ تريليون دولار فى عام ٢٠٠٩ (من ٤.٤ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى إلى ٩,١٠ منه). وفى ديسمبر من عام ٢٠٠٨، تعهد الاتحاد الأوروبى والدول الأعضاء فيه ببرامج حوافز أصغر تكلفتها ٢٥٦ مليار دولار. وبينما تنوعت الإجراءات، فقد شمل الكثير منها حوافز لشراء سيارات جديدة. ووافقت اليابان على ٤٠٦ مليارات دولار من الحوافز المالية، شملت تخفيض الضرائب والدعم المالى للسيارات الجديدة، ومِنَح للحكومات المحلية. وشرعت الصين فى برنامج حوافز محلى ضخم قيمته ٥٨٦ مليار دولار قُصِد به استعادة النمو ثنائى الأعداد بينما قللت الاعتماد على أسواق التصدير(٦٧).

بالإضافة إلى هذه الحوافز، كان للمؤسسات الدولية دور فعال. فقد وافقت حكومات مجموعة العشرين على إضافة ١.١ تريليون دولار لموارد صندوق النقد الدولى، وعلى تقديم ٢٥٠ مليار دولار لتوسيع التجارة العالمية، و١٠٠ مليار دولار للبنوك متعدد الأطراف.

وساعد صندوق النقد الدولى البلدان الصغيرة، وخاصةً فى شرق أوروبا ووسطها. إذ قدَّم ٥٤٠ مليون دولار لأرمينيا، و٢,٤٦ مليار دولار لبيلاروسيا، و٢٥,١ مليار دولار للمجر، و١٧,١ مليار دولار لرومانيا، و٥٥٠,٣ مليار دولار لصربيا، و١٦,٤ مليار دولار لأوكرانيا. وشمل المستفيدون الآخرون: كوستاريكا (٧٣٥ مليون دولار) والسلفادور (٨٠٠ مليون دولار) وجواتيمالا (٩٣٥ مليون دولار) وباكستان (٧,٦ مليارات دولار) وسيشل (٢٦,٦ مليون دولار). وأمكن للبلدان ذات الأسس الأقوى الوصول إلى خطوط الائتمان المرنة، بما فى ذلك كولومبيا (١٠,٥ مليارات دولار) والمكسيك (٤٧ مليار دولار) وبولندا (٢٠,٥ مليار دولار)[٦٨].

خلال عام ٢٠١٠ تحدى العجز عن سداد الديون السيادية فى اليونان والمجر وأيرلندا والبرتغال وإسبانيا وغيرها من دول الاتحاد الأوروبى والبنك المركزى الأوروبى وصندوق النقد الدولى. وكان الخوف هو أن البنوك الأجنبية ذات التوسع المفرط - وخاصةً فى فرنسا وألمانيا والنمسا - كان يمكن أن تفشل، مما يفجر أزمة عالمية أخرى فى الثقة والشلل الاقتصادى. وقد أدى الاضطراب إلى عدم وضوح التوقعات المستقبلية بالنسبة للتعافى العالمى والاستقرار المالى، وهدد مستقبل اليورو.

بحلول أواخر ٢٠١٠، بدا أن الاقتصاد العالمى يتحسن ببطء. وأعربت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وصندوق النقد الدولى عن التفاؤل الحذر بشأن التوقعات المستقبلية الخاصة بالتعافى المستدام على الرغم من اخطار المزيد من الاضطراب المالى. لكن الاقتصادات المتقدمة كانت فى حالة سيئة، إذ كان لديها مستويات دَين عام متفجرة وتواجه تعديلات كبيرة. وقد احتوت إجراءات الحوافز المالية قصيرة المدى الأزمة لكنها زادت العجوزات الحكومية إلى مستويات قياسية وخلفت فاتورة ضخمة لدافعى الضرائب فى السنوات التالية. ففى الولايات المتحدة كان من المتوقع أن يرتفع إجمالى الدَّين العام من ٦٢,١٪ من إجمالى الناتج المحلى فى عام ٢٠٠٧ إلى ١١٠,٧٪ فى عام ٢٠١٥ , وفى منطقة اليورو، كان من المتوقع أن يرتفع إجمالى الدَّين العام من

٦٥,٩٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٨٩,٣ فى عام ٢٠١٥، وبالنسبة للملكة المتحدة سوف يزيد من ٤٣,٩٪ إلى ٨٣,٩٪. وفى اليابان، حيث كان الدَّين الحكومى مرتفعًا بالفعل نتيجة لعقد من إنفاق العجز لمعالجة انهيار السوق فى عام ١٩٩٠، كان من المتوقع ارتفاع إجمالى الدَّين العام من ١٨٧,٧٪ فى عام ٢٠٠٧ إلى نسبة مذهلة هى ٢٤٩,٢٪ فى عام ٢٠١٥، وكان صندوق النقد الدولى يرغب فى أن تخفض الاقتصادات المتقدمة مستوى ديونها إلى أقل من ٦٠٪ من إجمالى الناتج المحلى(٦٩).

نتيجة لذلك، بدا أن معظم البلدان المتقدمة يتعين عليها توقع نمو بطىء وبطالة مرتفعة وانتعاش ممتد. وتوقع صندوق النقد الدولى أن تتوسع الدول المتقدمة على نحو أبطأ من قبل الأزمة، حيث كان معدل نمو الولايات المتحدة والمملكة المتحدة حوالى ٢,٥ بالمائة على المدى المتوسط. بل يمكن أن تتوقع اليابان نموًا أبطأ - يتراوح بين ١,٥ و١,٧ بالمائة(٧٠).

شملت النقطة المضيئة فى الاقتصاد العالمى الاقتصادات الناشئة والنامية؛ فقد نجا معظمها من الإعصار الاقتصادى بشكل جيد إلى حد معقول ويمكن توقع نموها بشكل أسرع (بمعدل نمو يتراوح بين ٦ و٧ بالمائة) على المدى المتوسط مما كان عليه الحال قبل الأزمة. وسوف تكون الريادة لدول آسيا النامية، حيث تتراوح زيادة إجمالى الناتج المحلى بين ٨ و٩ بالمائة سنويًا. بل تنبأت دراسة للبنك الدولى بأنه يمكن للاقتصادات النامية أن تصبح محرك النمو بالنسبة للعالم. وبينما سحب النمو فى البلدان الغنية الدول النامية فى آسيا إلى خارج أزمة ١٩٩٧ الآسيوية، فقد انعكس الوضع الآن. ونتيجة لنقل التكنولوجيا والتقارب، واتساع الطبقة الوسطى، والتجارة المتزايدة بين البلدان النامية، سوف يصبح كثيرون أقل اعتمادًا على أسواق البلدان ذات الدخل المرتفع منخفضة النمو(٧١).

خــاتمــة

لو عدنا بالنظر إلى الوراء لوجدنا أن الإعصار الاقتصادى الذى هز الاقتصاد العالمى أثناء الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٠ لم يحطم الاقتصاد العالمى، كما فعلت الحرب العالمية الأولى والكساد العظيم. ذلك أن قادة العالم، الذين كانت لديهم حساسية تجاه أخطاء الماضى، نسقوا العمل لتحفيز الاقتصادات بالسياسات المالية والنقدية. وقد وضع اقتصاديان راحلان ـ چون مينارد كينز وميلتون فريدمان ـ الأساس الفكرى لهذه الاستجابة، حيث أوضحا مرة أخرى التأثير الفكرى الدائم للاقتصاديين الراحلين. ومع ذلك فقد أضعف الكساد العظيم فى ٢٠٠٧-٢٠١٠ بشكل كبير البلدان المتقدمة الواقعة فى مركز الأزمة، وبدا أنه يسرِّع الأثر المتزايد للعالم النامى فى الشئون الاقتصادية العالمية؛ فقد كشفت الأزمة العيوب التى فى نموذج السوق الحرة وحثت على الحديث فى العالم النامى عن نظام عالمى جديد أقل اعتماداً على الصحة الاقتصادية والمالية للأسواق ذات الدخل المرتفع.

الفصل العاشر

الجانب السلبى من الاقتصاد العالمى

الاتجار بالبشر والسخرة وظروف العمل السيئة والمنتجات غير الآمنة وتدمير البيئة - هذه جميعها قضايا مستمرة. فعندما تجتمع الحكومة وقادة الأعمال للاحتفال بمبادرات سياسة انفتاح السوق غالبًا ما يتم تجاهلهم. وهذا الفصل نافذة على الجانب الخفى للاقتصاد العالمى. فهنا نلتقى ببعض الضحايا البشرية، والمخاطر والأخطار، والآثار الضارة للعولمة المنظَّمة تنظيمًا فضفاضًا.

السخرة والاتجار بالبشر

يشمل أحد أكثر جوانب الاقتصاد العالمى قذارة السخرة والاتجار بالبشر، وهو موضوع يضرب بجذوره فى التاريخ. ففى العصور القديمة كان اليونانيون والرومان، ومعظم المجتمعات الأخرى، يحتفظون بالعبيد الذين كان الكثير منهم يؤسرون فى الحرب. ومنذ أوائل القرن السادس عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر، كانت تجارة العبيد قائمة فى منطقة الأطلسى. وقد شُحِن حوالى ١١ مليون إفريقى من إفريقيا إلى أمريكا الشمالية والجنوبية إلى أن أقنع دعاة إلغاء العبودية الحكومة كى تحظر تجارة العبيد فى منتصف القرن التاسع عشر. لكن السخرة والعبودية ظهرت من جديد فى الأزمنة المعاصرة. فالحدود الأكثر مسامية والتحسينات فى النقل والاتصال ونقص الفرص الاقتصادية فى بلدان العالم الأكثر فقرًا أعطت دافعًا لظهورها من جديد.

وتقدر منظمة العمل الدولية أنه ربما وقع ١٢,٣ مليون شخص فى أنحاء العالم فى شَرَك ظروف السخرة، بما فى ذلك عبودية الدَّين، أو الإكراه البدنى، أو التهديد بالعنف أو السجن أو الترحيل[١].

السخرة يمكن أن تفرضها الحكومات لأغراض اقتصادية أو غيرها، كما فى بورما أو كوريا الشمالية فى الوقت الراهن. أو قد تُربَط بالفقر والتفرقة، كما فى إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تقول منظمة العمل الدولية إن السخرة تحظى باهتمام أقل مما تحظى به فى المناطق الأخرى. وقد أدت تقاليد العبودية فى النيجر إلى أنماط من التبعية المستمرة بين ذرية العبيد والسادة السابقين. والأقزام فى الكونغو والجابون والكاميرون يخضعون للسخرة. وفى الكونغو الذى مزقته الحرب، تحصل شركات التعدين الدولية على المعادن، كالكولتران، من منشآت التعدين مستغلة عمالة الأطفال والسخرة. والكولتران هى الصيغة المختصرة للكولومبايت تانتالايت وهو واحد من أغلى المعادن فى العالم باعتباره مكوِّنًا أساسيًا من مكونات التليفونات الخلوية ورقائق الكمبيوتر. وفى الكونغو، استخدمت الجماعات المتمردة السخرة التى تشمل الأطفال فى استخراج هذا المورد القيِّم، ومن ثم مولوا حربهم بأرباح من المبيعات لشركات التعدين الكبيرة[٢].

قد تنشأ السخرة عن التهريب أو الاتجار السرى فى البشر. وغالبًا ما يستخدم الناس المهرِّبين كوكلاء سفريات خارج القانون لتسهيل عبور الحدود. فعلى سبيل المثال، معروف أن الصينيين من إقليم فوچيان الساحلى يدفعون ٥٠ ألف دولار لتهريبهم إلى الولايات المتحدة أو غرب أوروبا. وفى يونيو من عام ١٩٩٣ توفى عشرة صينيين وهم يسبحون للوصول إلى الشاطئ عندما جنحت باخرة مهترئة اسمها "جولدن ڤنشر" قبالة ساحل نيويورك. وكانت تحمل ٢٦٨ مهاجراً صينيًا غير شرعى دفعوا لرجال العصابات الصينية ثمن نقلهم إلى أمريكا، فى رحلة طويلة من تايلاند. وفى يونيو من عام ٢٠٠٠، اختنق ٥٨ صينيًا آخرين فى حاوية محكمة الغلق فى دوڤر بإنجلترا. وهؤلاء المهاجرون غير الشرعيين الذين ينجحون فى الوصول إلى مقاصد ذات دخول مرتفعة غالبًا ما يظلون مدينين بشدة للمهرِّبين الذين يسددون لهم التزاماتهم[٣].

غالبًا ما يستعمل المتاجرون بالبشر العنف والقهر أو الخداع لاستغلال العمال. ويحدث هذا فيما بين البلدان وداخل البلدان الكبرى كالصين والهند. وقد حذرت منظمة العمل الدولية من أنه مع رفع القيود عن أسواق العمل، والتعهيد الخارجى، والأشكال المعقدة للمقاولات من الباطن، اخترق استغلال السخرة سلسلة التوريد الخاصة بالشركات الدولية الكبيرة(٤).

من بين ١٢,٣ مليون فى أنحاء العالم فى شكل ما من أشكال السخرة أو العبودية، قالت منظمة العمل الدولية إن حوالى ٢.٤ مليون شخص أُخضعوا للسخرة نتيجة للإتجار بالبشر. وكان أعلى الأرقام فى آسيا (٩,٤ ملايين) وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى (١,٣ مليون). وكان هناك ٣٦٠ ألفًا فى البلدان الصناعية. وكانت الأغلبية، حوالى ٥٦ بالمائة من الأشخاص الخاضعين للسخرة، إناثًا. وقدرت منظمة العمل الدولية الأرباح السنوية من الاتجار بالبشر بـ ٣٢ مليار دولار أو أكثر، حيث تقترب الأرباح خارج صناعة الجنس من ١٠,٤ مليارات دولار(٥).

يزعم بعض الكُتَّاب أن ربما يجرى استعباد ٢٧ مليون شخص فى أنحاء العالم. وهم يُستَغَلون لصنع سلع أساسية فى السوق العالمية. فعلى سبيل المثال، يُنتَج الصلب البرازيلى بالفحم النباتى الذى هو من إنتاج العمال العبيد الذين يقطعون الأشجار. ويقول الناشطون إن العبيد يحصدون البن والقصب والطماطم والخس والتفاح وغيرها من المنتجات الغذائية. وهم يستخرجون الذهب والقصدير والماس والتانتالوم (المستخدم فى التليفونات الخلوية وأجهزة اللابتوب) ويصنعون الملابس والأحذية والألعاب النارية والأدوات الرياضية(٦).

داخل البلدان، الاتجار بالبشر منتشر كذلك، وهو أوضح ما يكون فى بلدان العالم الأكثر سكانًا، أى الصين والهند. ففى الصين، ذكرت صحيفة صينية فى عام ٢٠٠٨ أن شبكة سخرة أخذت آلاف الأطفال فى سن التاسعة من المناطق الريفية للعمل فى المصانع فى دلتا نهر اللؤلؤ. وكان الأطفال، الذين بيعوا لأصحاب المصانع، يعملون عشر ساعات فى اليوم، سبعة أيام فى الأسبوع. وتقول المنظمات غير الحكومية إن

عشرات الملايين من الهنود يخضعون للسخرة وعمل العبيد، حيث يجبر الأطفال على العمل عمالَ مصانع(٧).

فى البلدان الإفريقية، كموزمبيق وأوغندا، هناك إتجار فى الأطفال والكبار من أجل الانتزاع القسرى لأعضاء الجسم. ويستخدم المشعوذون أجزاء من أجسام الضحايا الأحياء لصنع مزيج طبى ("موتى") لعلاج المرضى أو الإضرار بالأعداء(٨). وفى الطب الغربى كثيراً ما يزرع الجراحون أعضاءً تم الحصول عليها من السوق السوداء المزدهرة التى تستفيد من المتبرعين بالأعضاء فى البلدان النامية.

وتحقق الحاجة إلى زراعة الكُلى، حيث يفوق الطلبُ العرضَ، أرباحًا كثيرة للمجرمين. وبينما تنقص البيانات الكاملة بشأن هذه الممارسة، فإن الأدلة غير الموثوق بها تشير إلى أنها تجارة مزدهرة، وجزء كبير منها غير قانونى. وفى عام ٢٠٠٤، فككت الشرطة حلقة دولية كانت ترتب تلقى الإسرائيليين الكُلى من البرازيليين الفقراء فى عيادة بجنوب إفريقيا. وللتحايل على القانون الإسرائيلى، كان الجراحون يجرون عمليات زرع الكُلى من متبرعين أحياء من غير الأقارب فى إستونيا وبلغاريا وتركيا وجورچيا وروسيا ورومانيا. وكشف الصحفيون الغربيون أمر مجرمين يجندون الفقراء للتبرع بالأعضاء، كتقرير مراسل "سى بى إس" دان راذر عن كيفية بيع القرويين اليائسين من مولدوفا كُلاهم مقابل ٣ آلاف دولار فى سوق ينفق فيها المشترون نافدو الصبر ٢٠٠ ألف دولار مقابل الكُلية الواحدة. ويذهب جزء كبير من الفرق إلى الجراحين المارقين والسماسرة المجرمين والمسئولين الفاسدين. وفى الصين، السجناء فى بعض الأحيان هم المتبرعون الطوعيون لأجزاء الجسم. وقد أثار هذا كله جدلاً أخلاقيًا اتسم بالحيوية بين الأطباء، وأيقظ اهتمام الشرطة الدولية والسلطات الطبية والعمالية(٩).

ماليزيا أحد البلدان الأكثر تغاضيًا عن السخرة. وهناك أعداد كبير من العمال الأجانب الفقراء لكنهم شغوفون ويأتون للعمل من إندونيسيا ونيبال وتايلاند والصين والفلبين وبنجلاديش وكمبوديا. ويواجه الكثير منهم ظروف العبودية الطوعية. وفيما أوردته مجلة "نيوزويك" عن الجانب المظلم للعولمة فى عام ٢٠٠٨، أنه وجدت أن العمال

عالقون فى ظروف تشبه العبودية. وشملت حادثة حظيت بقدر كبير من الدعاية لوكات تكنيك إندسترى، وهى شركة ماليزية تصنع أجسام الألمونيوم المصبوب لحركات الأقراص الصلبة المستخدمة فى ماركة معروفة من أجهزة الكمبيوتر. ويغرى سماسرة فرص العمل العمال الوافدين من بنجلاديش وبلدان أخرى بوعود زائفة بالحصول على أجور مرتفعة، ثم يطلبون منهم مصاريف توظيف مرتفعة (تصل إلى ٣٦٠٠ دولار) للحصول على وظائف على خط تجميع تدر دخلاً قليلاً. ويجد العمال أنفسهم بعد ذلك فى بلد أجنبى لا يتحدثون لغته وليس معهم وثائق تعريف، مع وجود عبء الدَّين الكبير[١٠].

عبودية الدَّين، حيث تُدفع للعمال أجورهم سلفًا ثم يُجبرون على دفع رسوم متضخمة، هى كذلك أمر شائع فى بلدان أمريكا اللاتينية، وخاصةً فى البرازيل وبيرو والأرجنتين. وأوردت منظمة العمل الدولية ادعاءات لرجال بوليفيين يتم الاتجار بهم لمصانع الملابس الريفية فى الأرجنتين. وتُسحب وثائق هويات العمال ويُحبَسون فى المصانع، ويجبرون على العمل فترات تصل إلى ١٧ ساعة فى اليوم[١١].

العــــلاج

بالنسبة للحلول، تجاهد المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية للإعلان عن الظروف، وتحسين جمع البيانات والأبحاث، والمشاركة فى المعلومات بشأن الظروف. وقامت الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها بدور فعال. ففى عام ٢٠٠٠، تبنت الأمم المتحدة بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال. وهو يعرِّف الاتجار بالأشخاص ويشجع على التقاء المقاربات القومية. وبالإضافة إلى ذلك، رعى مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر فى عام ٢٠٠٧، وبدعم مالى من أبو ظبى، يعمل مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة ووكالات أخرى عديدة مع الحكومات والأعمال والهيئات الأكاديمية وغيرها لمكافحة الاتجار بالبشر ومساعدة الضحايا. وتشجع مبادرة الأمم المتحدة كذلك

الحكومات القومية على تعزيز القوانين وإجراءات تنفيذها، وتعزيز التعاون بين الدول المرسلة والدول المقصد، وتقوية تحالفات العمال والأعمال ضد السخرة والاتجار بالبشر(١٢).

وفى الولايات المتحدة، وافق الكونجرس على قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر لعام ٢٠٠٠ الذى يتطلب إصدار تقارير سنوية ترتب البلدان من حيث جهود حكوماتها لمنع الاتجار بالبشر وتنفيذ القوانين وحماية الضحايا. وتوضع البلاد ذات أسوأ السجلات فى الفئة ٣ ـ التى شملت فى عام ٢٠١٠ بورما وكوبا وجمهورية الدومنيكان وإريتريا وإيران والكويت وموريتانيا وكوريا الجنوبية وبابوا غينيا الجديدة والمملكة العربية السعودية والسودان وزيمبابوى. وأعطت الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها، وخاصةً منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة واللجنة العالمية للهجرة الدولية ومكتب الأمم المتحدة المعنى بالجريمة والمخدرات، أولوية للقضية(١٣).

الجريمة المنظمة

فى السنوات الأخيرة أولت الشرطة ووكالات تنفيذ القانون اهتمامًا مجداً للجوانب الدولية الخاصة بالجريمة المنظمة. وبالنسبة للمجرمين، كان سقوط سور برلين وانهيار الاتحاد السوفيتى أهم التطورات الاقتصادية فى العصور الحديث، حيث خلقا فرصًا جديدة تستغلها العصابات. وهى تنشأ، شأنهم فى ذلك شأن الأعمال المشروعة، فى إحدى القارات، وتنقل المنتجات عبر قارة أخرى، وتسوقها فى قارة ثالثة. وباستخدام ما هو قائم من شبكات مصرفية وتجارية واتصالات (بما فى ذلك المراكز المالية، وحاويات الشحن، والإنترنت) يهرِّب العالم السفلى الأشخاص والمنتجات عبر مسافات شاسعة إلى مقاصدها. وفى الأجيال السابقة، غالبًا ما كانت الجريمة المنظمة.تشمل عصابة تراتبية حازمة للتحكم فى النشاط الإجرامى فى مجال ما ـ كتصنيع المنتجات وتوزيعها على نحو غير قانونى أثناء فترة حظر تصنيع المشروبات ونقلها وبيعها فى شيكاغو.

وفى القرن الحادى والعشرين قد تكون منظمة مرنة ذات تركيب فضفاف. وفيها يمكن أن يعمل ثلاثة أشخاص أو أكثر بشكل منسق على مدى فترة زمنية لتحقيق الأرباح وإدارة أنشطة غير قانونية خطيرة. ومن بين أفظع الأنشطة (والقيمة المقدرة للأنشطة السنوية والمستفيدين النهائيين) الاتجار فى الأشخاص من أجل الاستغلال الجنسى (٣ مليارات دولار). وتشمل الأنشطة الإجرامية المربحة الأخرى تهريب المهاجرين من أمريكا اللاتينية إلى أمريكا الشمالية أو من إفريقيا إلى أوروبا (٦ مليارات دولار) وبعد ذلك هناك تهريب المخدرات. فقد بلغت قيمة الاتجار فى الكوكايين من منطقة الأنديز فى أمريكا الجنوبية إلى أمريكا الشمالية وأوروبا ٧٢ مليار دولار. وتقدَّر قيمة الاتجار فى الهيروين من أفغانستان إلى روسيا بـ٣٣ مليار دولار. وتشمل الأنشطة غير المشروعة الأخرى تجارة السلع المقلدة من آسيا إلى أوروبا (٨,٢ مليارات دولار) وسرقة الهوية (مليار دولار). ويشمل النشاط الإجرامى كذلك صور الأطفال الإباحية، وتهريب السلاح، والقرصنة البحرية، والاتجار فى الموارد البيئية، بما فى ذلك قتل الأنواع الكبيرة كالخرتيت للحصول على أجزاء منها، وقَطْع الأخشاب بطريقة غير قانونية فى جنوب شرق آسيا[١٤].

المصانع الاستغلالية

منذ مدة طويلة تجد وسائل الأعلام الدولية متعة فى إلقاء ضوء الدعاية على المصانع الاستغلالية؛ حيث يكد العمال لساعات طويلة مقابل أجور ضئيلة داخل منشآت غير مريحة وغير آمنة. وربما تشمل المصانع الاستغلالية السخرة والعبودية وعبودية الدَّين. وهى عادة ما توجد فى صناعات النسيج والملابس والأحذية ولعب الأطفال والإلكترونيات. وفى تلك المصانع يحتاج أصحاب العمل إلى أعداد كبيرة من العمال منخفضى المهارة من أجل الخياطة أو عمليات خطوط التجميع. وبسبب التنافس الشديد فإن الحصول على عقد غالبًا ما يعتمد على تخفيض البائع بضع بنسات من تكلفة الوحدة. وهكذا فإنه غالبًا ما تحاول الوحدات توفير المال من تكييف الهواء أو معدات الأمن الصناعى،

وتطالب العمال بالعمــل ساعات طـويلة والعمـل وقتًا إضـافيًا غير مدفـوع الأجر. وأمـثلة الإسـاءة منتشـرة وتحدث في القارات كـافةً، حـتى في أكبـر مـدن البلدان ذات الدخـل المرتفـع.

اكتُشفت ورش سـرية تسـتـخدم المهـاجرين في ظروف دون المعايير في الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية. في عام ١٩٩٥، كشف وسائل الإعلام مشروع ملابس في إل مونتي بكاليفورنيا، حيث كانت ٧٢ امرأة تايلاندية يعملن في ظروف كالعبودية في حياكة ملابس إحدى الماركات المعروفة. ومقابل ٠,٦٩ دولار في الساعة، كن يعملن من الفجر حتى منتصف الليل ليسددن الديون المتضخمة مقابل النقل إلى الولايات المتحدة. وفي الليل كن يُحبسن ويهدَّدن بالإيذاء إن هن حاولن الهرب[١٥].

في صناعة الملابس في نيويورك ولوس أنجلوس، ليست المصانع الاستغلالية بالأمر غير المعروف. ففي عام ٢٠٠٨ كشفت سلطات نيويورك مصنعًا في كوينز؛ حيث كان يعمل ١٠٠ صيني سبعة أيام في الأسبوع بأجور دون الحد الأدنى للأجور في الولاية. ووجد مسئولو الولاية أن المصنع يدفع أجور المصانع الاستغلالية، ويحتفظ بسجلات مزورة، وطلب من العمال الكذب بشأن الأجور وظروف العمل. وفي سيپان، عثر الإعلام في عام ١٩٩٨ على أكثر من ٥٠ ألف مهاجرة من الصين والفلبين وبنجلاديش وتايلاند. وكن يعملن في ظروف أشبه بالعبودية لمدة ١٥ ساعة في اليوم سبعة أيام في الأسبوع كي يسددن مصاريف توظيفهن. وكن يعملن في مصانع ملابس مملوكة لصينيين وكوريين يتجاهلون القوانين الأمريكية ويتمتعون بدعم سياسي من چاك إبراموف عضو إحدى جماعات الضغط، الذي حُكِم عليه بالسجن بعد ذلك لإفساده موظفين عموميين. وكانت الملابس تحمل بطاقات مكتوب عليها "صُنِع في الولايات المتحدة"، وكانت تُباع حاملة ماركات كالڤن كلاين ورالف لورين و"چي سي پني" وتومي هيلفيجر. وفي النهاية، أدى التنفيذ المحسَّن لقوانين الهجرة، والقضايا الجماعية التي تدعي مخالفات العمل إلى تقليل مصانع الملابس وأجبرها على الانتقال إلى أماكن أخرى[١٦].

المصانع الاستغلالية، شأنها شأن حيوانات الخلد في الفناء الخلفي، تظهر بشكل مفاجئ بانتظام في الاقتصاد العالمي، على الرغم من الجهود التنظيمية النشطة.

وفى الصناعات كثيفة العمالة ذات هامش الربح المنخفض، يقطع منظمو الأعمال الذين يواجهون تحدياً أخلاقياً باستمرار العالم بحثاً عن العمالة الرخيصة والتنظيمات المرنة.

أعلنت منظمة العمل الدولية عن مجموعات من المصانع الاستغلالية فى هولندا، والحى الصينى فى باريس، وبلجيكا، وجنوب إيطاليا، والمملكة المتحدة. وفى تلك المصانع كان المهاجرون غير الشرعيين يقلدون وينتحلون الماركات المعروفة، وتخصصوا فى الدوران السريع للطلبيات الصغيرة. وفى لندن، أغار موظفو الهجرة على مصنع استغلالى يصنع الملابس لإحدى سلاسل الحى التجارى بعمال غير شرعيين من الصين وتركيا وڤيتنام. كما كشف الناشطون عن أنشطة على نمط المصانع الاستغلالية تشمل مهاجرين من أستراليا وكندا يعملون كعمال منازل. وكانت أعمال نيوزيلندية وكندية تدير مصانع استغلالية للملابس فى فيچى القريبة بالمحيط الهادى. وفى جنوب إفريقيا أوقف مصنع مملوك لصينيين يصنع تعويذة كأس العالم لمسابقة عام ٢٠١٠ الإنتاج وسط ادعاءات خاصة بظروف المصانع الاستغلالية تشمل عمالاً يافعين يعملون ورديات مدتها ١٣ ساعة(١٧).

بعض أسوأ ظروف العمل فى البلدان النامية ذات الدخل المنخفض، مثل بنجلاديش وكمبوديا وڤيتنام. ففى بنجلاديش، يقول اتحاد عمال الملابس إنه وقع ٣٣ حريقاً كبيراً فى المصانع منذ عام ١٩٩٠ أدت إلى مقتل أكثر من ٤٠٠ عامل. وفى ألفى مصنع خلال تلك الفترة، أُصيب ٥ آلاف عامل. ويلقى المنتقدون باللوم على عدم التفتيش على الأمن الصناعى وغياب مخارج الطوارئ الخاصة بالحريق وطفايات الحريق، وممارسة إغلاق مخارج المصانع بالأقفال، وعدم كفاية خدمات الوقاية من الحريق. وهم يطالبون بإصلاحات وكذلك حد أدنى للأجور قدره ٧١ دولاراً شهرياً، وتنفيذ أكثر فاعلية للقوانين المتصلة بساعات العمل ووقت العمل الإضافى والصحة والأمن الصناعى. وفى مناطق تصنيع الصادرات، حيث يقدَّر عدد العمال الذين يصنعون ملابس للتصدير بمليونى عامل، تشكو النقابات العمالية من أن العمال الذين يحصلون على أجور متدنية محرومون من حق المشاركة فى أنشطة النقابة. وفرقت الشرطة المظاهرات بالعصى والغاز المسيل للدموع(١٨).

وفى كمبوديا، أسفرت الأجور وظروف العمل المتدنية عن صراعات دورية بين الإدارة والنقابات. وقتل رجال مسلحون العديد من القيادات العمالية التى تحاول تنظيم عمال الملابس. ويشكو منظمو النقابات من التواطؤ القائم بين الشرطة والمحاكم والإدارة لإنهاء الإضرابات وفصل منظمى النقابات، وتفريق الاحتجاجات العمالية(١٩).

أما ڤيتنام فتسعى إلى اجتذاب الاستثمارات والمصانع الأجنبية كى تقيم مقرات لها وتوفر فرص العمل، شأنها فى ذلك شأن الدول ذات الدخل المنخفض. وبقدر من أدنى الأجور، اجتذبت فرص عمل فى صناعتى الملابس والأحذية من الصين وكوريا وتايوان. وبحلول منتصف التسعينيات كان المستثمرون التايوانيون واليابانيون يتكالبون على ڤيتنام، حيث اجتذبتهم تكاليف الأجور التى تقل بنسبة ٣٥ بالمائة عن المستويات الصينية ولمدة ستة أيام فى الأسبوع. وكانت نايكى واحدة من أولى الشركات الأمريكية التى تجرب حظها فى ڤيتنام، وسرعان ما واجهت جدلاً عندما كشف برنامج "٤٨ ساعة" على شبكة "سى بى إس" ممارسات عمل المصانع الاستغلالية الخاص بعقودها فى عام ١٩٩٦، وأوردت "سى بى إس" أن العاملين بعقود مع نايكى كانوا يحصلون على ما هو أقل من الحد الأدنى للأجور فى ڤيتنام، وكانوا يعملون لمدة ٥٠٠ ساعة أو أكثر من العمل الإضافى فى العام، وهو ما يزيد بمقدار ٢٠٠ ساعة عما يسمح به قانون العمل فى فيتنام(٢٠).

وعندما أجبرها الإعلام والرأى العام على إبداء المسئولة الاجتماعية، أقامت نايكى نظام مراقبة يضع تقديرًا لمورديها. وفى عام ٢٠٠٥ اعترفت علنًا بأن العاملين يعملون أكثر من ٦٠ ساعة أسبوعيًا فى أكثر من نصف المصانع، وأن الأجور أقل من الحد الأدنى القانونى فى ٢٥ بالمائة من المصانع. ومن بين مصانعها الآسيوية، قيد الكثير الذهاب إلى دورات المياه والحصول على ماء الشرب أثناء اليوم. وبعد أربع سنوات، أبلغت نايكى، التى تعتمد على حوالى ٦١٨ مصنعًا بها أكثر من ٨٢٠ ألف عامل بعقد، أكثر من ٩٠ بالمائة منها فى آسيا، عن بعض التحسن. فقد قالت إن ٣٦٥ من مصانعها كانت مطابقة للمعايير، لكن ٢٥ بالمائة من المنشآت المقومة لم يكن متمشيًا مع معايير مراقبة نايكى. وإلقاءً منها باللوم على الركود العالمى لما له من "أثر مدمر"

على رفاهية العمال، اعترفت نايكى بأن الكثير من العاملين بعقود شهدوا انخفاضًا فى دخولهم. وغالبًا ما كان عمل الوقت الإضافى غير متاح، وألغى بعض المصانع إعانات العمال الاختيارية للحد من التكاليف(٢١).

فما مدى نجاح جهود المراقبة والامتثال؟ اعترف مفتش سابق على المصانع الاستغلالية بأن أصحاب العمل كثيرًا ما كانوا يوجهون العاملين وأن نجاح تلك الجهود كان يعتمد على ما إذا كانت الشركة التى تكلف بالتفتيش مخلصة فى رغبتها فى تحسين الوضع أم لا. وقد استشهد بمصنع لعب الأطفال ماتل ونايكى فى إدارة البرامج النموذجية. لكن بعض الناشطين يقولون إن المراقبة التى تشرف عليها الشركات ليست فعالة كالتنظيم الحكومى ونقابات العمال الحرة(٢٢).

دفاعًا عن المصانع الاستغلالية

غالبًا ما ينتقد ناشطو حقوق الإنسان والنقابات العمالية فى البلدان المتقدمة ظروف العمل فى البلدان ذات الدخل المنخفض. لكن الناس فى تلك البلدان ذات الفرص المحدودة غالبًا ما يحتشدون عند أبواب المصانع بحثًا عن "فرص عمل فى المصانع الاستغلالية". وعندما سحبت نايكى طلباتها من أحد مقاولى الباطن الإندونيسيين فى عام ٢٠٠٢ بسبب الأداء دون المستوى، نزل ٣ آلاف عامل إلى الشوارع للاحتجاج. فعلى الرغم من الأجور وظروف العمل المتدنية كان العمال يرغبون فى استرداد وظائفهم(٢٣).

هؤلاء الذين يجرؤون على الدفاع عن المصانع الاستغلالية يوضحون أن فرص العمل منخفضة الأجر أفضل من عدم وجود فرص عمل. فقد انتقد نيكولاس كريستوف الكاتب الصحفى فى "نيويورك تايمز"، الذى كان يعبر عن رأيه فى زاوية المحرر بشأن مجاعات العالم الثالث وإبادته الجماعية وتجارة الجنس فيه، المثاليين السذج الذين يحاولون تحسين الأجور وظروف العمل فى صناعة الملابس. وهو يقول إن فرص العمل هذه أفضل من الجريمة أو الدعارة أو التنقيب فى القمامة. والواقع أن كثيرين يرون أن

فرص العمل فى المصانع الاستغلالية تحدث قفـزة لأعـلى فى مسـتويات المعيشـة. وهو يتذكر شابة إندونيسية كانت تأمل فى حصول ابنها على فرصة عمل عندما يكبر. كما كتب قائلاً إن امرأة كمبودية تـرى فكـرة استغلالها فى مصـنع ملابس ستة أيام فى الأسبوع مقابل دولارين فى اليوم على أنها "حلم" مقارنة كسب ما يساوى ٧٥ سنتًا فى العمل طوال اليوم فى الشمس الحارقة[٢٤].

يوافق الكثير من الاقتصاديين الأكاديميين قائلين إن المصانع الاستغلالية "جزء لا يتجزأ من الرفاه الاقتصادى"، كما أوضح الاقتصادى بجامعة أوهايو ريتشارد ڤيدر. فقد أشار إلى أن كل دولة متقدمة حققت تحولاً من الاقتصاد الزراعى إلى الاقتصاد الصناعى. وقد أنتجت مصانع الأمس الاستغلالية الرخاء للأجيال التالية، وسمحت للعمال وأسرهم بتحسين مستويات معيشتهم. وانتقد الاقتصادى الحائز على جائزة نوبل پول كروجمان الناشطين لمحاولتهم زيادة الأجور فى البلدان الفقيرة. وهو يزعم أن صناعات العالم الثالث التصديرية لا يمكن أن توجد "ما لم يُسمَح ببيع البضائع المنتَجة فى ظل الظروف يراها الغربيون مرعبة، وبواسطة عمال يتقاضون أجوراً منخفضة جداً"[٢٥].

فى ربيع عام ٢٠١٠، ظلت صور عمالة المصانع الاستغلالية تجتذب التغطية الإعلامية الغربية. إذ ظهرت فى الصحافة العالمية صور يافعين فى مصنع "كيه واى إى" فى جواندونج بالصين وقد انكفأوا على مكاتبهم من الإجهاد بينما يعملون فى نوبات عمل مقدارها ١٥ ساعة فى درجة حرارة ٨٦ فهرنهايت ستة أو سبعة أيام فى الأسبوع. وكانوا يصنعون فارات أجهزة كمبيوتر ميكروسوفت ووحدات تحكم زيبوكس. وأوردت القصص الإخبارية بشأن الحادث بشكوى أحد العمال: "نحن كالسجناء ... يبدو الأمر وكأننا نعيش لنعمل. فنحن لا نعمل كى نعيش." وبعد أسابيع عديدة أورد الإعلام فيضًا من حالات انتحار العمال فى مدينة مصانع فى شنزن بالصين على مقربة من هونج كونج. وهناك كان فوكسكون، وهو مقاول من الباطن مملوك لتايوانيين، يدير مصانع لأپل وديل وإتش پى وننتندو وسونى. وفوكسكون هو أكبر مصنع إلكترونيات بالتعاقد يصنع، ضمن منتجات أخرى، آى فون أپل. ويعيش فى هذه المنشأة

ويعمل ٤٢٠ ألف شخص، وهى منتزه صناعى عملاق به عنابر للنوم و١٥ مبنى صناعياً للعملاء المختلفين. والراتب الشهرى التقليدى حوالى ١٣١ دولاراً، لكن معظم العمال يعملون ساعات إضافية كثيرة. وهم لديهم قدر قليل من الحياة الاجتماعية. وقالت كثيرات من المهاجرات الشابات العاملات فى المنشأة إن البديل الوحيد للعمل على الخطوط هو السير فى الشوارع أو الدعارة. وتحت ضغط من الإعلام، أعلنت فوكسكون عن زيادة قدرها ٦٥ بالمائة لمصانعها فى شنزن[٢٦].

وحتى الإعلام الصينى الخاضع للدولة بدأ تغطية نقد المصانع المملوكة لأجانب. وبحلول ربيع عام ٢٠١٠ كان هناك دليل متزايد على سخط العمال الذين يتقاضون أجوراً منخفضة ويعملون فى ظروف سيئة فى الصين، حيث كان التضخم يقلص القيمة الشرائية للأجور. وعانت مصانع سيارات هوندا اليابانية من سلسلة من الإضرابات المعطِّلة بين المصانع التى تمدها بأجزاء السيارات أدت إلى زيادة فى الأجور تراوحت بين ٢٤ و٣٢ بالمائة. وظهرت تقارير إضرابات العمال ضد الشركات المملوكة لأجانب بقليل من الرقابة فى إعلام الدولة، مما أدى إلى تفسير الأمر على أن الحكومة الصينية موافقة على ضرورة تغيير نموذج تصنيعها منخفض التكلفة ذى التوجه التصديرى إلى الطلب المحلى. والواقع أن أجور العمال المهاجرين كان ترتفع، نتيجة للزيادات فى الحد الأدنى للأجور وأسواق فرص العمل الأكثر إحكاماً. وقيل إن أجور العمال المهاجرين زادت بنسبة ١٩ بالمائة فى عام ٢٠٠٩ طبقاً لما ذكره كاى فانج الاقتصادى الذى يعمل مع الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية. ومع الأجور الأعلى، أمكن للمستهلكين الصينيين شراء المزيد من السلع، ومن الممكن أن ينحسر الضغط من أجل التغيير السياسى، وكذلك يمكن للنمو المستدام أن يعزز صادرات الصين ويقلل فائض حسابها الجارى الضخم، كما رأى بعض المعلقين[٢٧].

بحلول أوائل يونيو كان الحزب الشيوعى الصينى قد حظر التغطية الصحفية للإضرابات، خوفاً على ما يبدو من إمكانية انتشار القلاقل بين العمال المهاجرين فى أنحاء الصين. وما إذا كان النموذج الصينى سوف يعطى طاقة كذلك للعمال

فى البلدان الأخرى ذات الدخل المنخفض، كفيتنام وبنجلاديش، أم لا، فتلك قصة مستقبلية. إلا أنه كان واضحًا أن الوعى الأكبر بظروف العمل ومستويات المعيشة فى العالم الخارجى، الذى أوجده الانتشار العالمى للمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات المحسَّنة، كان له أثر هائل على الاقتصاد العالمى[٢٨].

الصحة والسلامة والاقتصاد العالمى

خلال العقد الأول من القرن الحادى والعشرين كانت الكوارث الطبيعية والإرهاب والأمراض والمنتجات الخطيرة بمثابة تحديات جديدة لسلامة النقل وشبكات المعلومات العالمية. وبينما استفادت الاقتصادات القومية من وفرة المنتجات التى يمكن تحمل ثمنها والمتاحة فى نظام عالمى منفتح نسبيًا، فقد كانت كذلك عرضة لخطر متزايد. ذلك أنه فى عام ٢٠١٠ أدت ثورات البراكين فى آيسلندا إلى انقطاع الرحلات الجوية وشحن البضائع فى منطقة شمال الأطلسى، كما أبرزت هشاشة شبكات التوريد العالمية. ومع بقاء الشحنات الجوية على الأرض، وامتلاء المستودعات، ووجود المخزون من البضائع المصنعة فى المصانع، واجه تجار التجزئة انقطاعًا دام ستة أسابيع لسلاسل التوريد. وخسر منتجو المنتجات القابلة للتلف، كصناعة الزهور المقطوفة حديثًا فى كينيا، ملايين الدولارات فى الشحنات. وأعلنت شركات الطيران العالمية عن خسائر قدرها ١,٧ مليار دولار. ومع أن معظم البضائع تنتقل عن طريق البحر، فإن المواد الثمينة تنتقل بالجو. وبسبب انقطاع الشحن الجوى، اضطرت شركة نيسان لصنع السيارات اليابانية إلى وقف خطوط الإنتاج فى المصانع باليابان عندما لم تصل الحساسات الهوائية من أيرلندا فى الوقت المناسب[٢٩].

كان كل من النقل الجوى والبحرى يمثل أهدافًا مغرية للإرهابيين. وبعد الهجمات على نيويورك ولندن ومدريد ومومباى، تيقظت بلدان كثيرة لهذه الأخطار. وكان العالم التجارى يشعر بالقلق من احتمال نقل حاويات الشحن الصلب القياسية الضرر مثلما تنقل القيمة للمواطنين والمستهلكين فى أنحاء العالم. فقد كانت الحاوية القياسية ٢٠

أو ٤٠ قدمًا غير المتميزة قادرة على حمل الإلكترونيات أو الأحذية أو الملابس أو أسلحة الدمار الشامل - ربما جميعها فى ذلك الصندوق الكبير نفسه.

فى الاقتصاد العالمى المعاصر، الحاوية الصندوق موجودة فى كل مكان. وفى يوم نمطى يتم تحميل أو تفريغ ١,٢ مليون حاوية فى موانئ حول العالم. ويمكن للسفن ذات البدن العريض تفريغ حاويات سعتها ١٤٥٠٠ وحدة تساوى ٢٠ قدمًا فى أقل من يوم. وتحمل تلك الصناديق المعدنية حوالى ٦٠ بالمائة من التجارة المحمولة بحرًا. ويتحرك الباقى فى ناقلات أو سفن الدوكمة التى تنقل النفط والغاز ومعدات السيارات الثقيلة.

تسافر الحاويات خلال فسيفساء نقل معقدة تضم أكثر من ٧٠٠ ميناء. ومن بين ٤٨٦,٨ مليون حاوية قياسية جرى تحميلها أو تفريغها فى الموانئ خلال عام ٢٠٠٨، مر ١١٥ مليونًا (٢٨,٧٪) عَبْرَ الصين وهونج كونج. وستة من هذه الموانئ من بين أعلى عشرة موانئ فى العالم. ووقد تعاملت سنغافورة، وهى أكبر ميناء مفرد، فى ٣٠ مليون حاوية أخرى (٦,١٪)، بينما قامت اليابان بتحميل وتفريغ ١٨,٨ مليون حاوية أخرى (٣,٩٪). وكوريا الجنوبية مسئولة عن ١٧,٩ مليون حاوية (٣,٧٪). وتعاملت الولايات المتحدة مع ٤٠.٣ مليون حاوية (٨,٣٪)، ومنطقة اليورو ٧٤ مليون حاوية (١٥,٢٪)، والمملكة المتحدة ٧.١ مليون حاوية (١,٤٪). ويمكن قول ذلك على نحو مختلف، وهو أن كل دقيقة من اليوم يجرى تحميل أو تفريغ ٩٢٦ حاوية فى المتوسط فى مكان ما من العالم[٣٠].

تعتمد الشركات متعددة الجنسيات الكبيرة - وخاصة شركات التجزئة - على سلامة توصيل الحاويات ودقة توقيتها لدعم نماذجها التجارية. وهى تعرف، من خلال البطاقات الإلكترونية والمراقبة باستعمال النظام العالمى للاتصالات المتنقلة، أين توجد كل حاوية فى أية لحظة من الزمن. إنها مهمة كبيرة تبسطها التكنولوجيا الجديدة. ففى عام ٢٠٠٧، استوردت سلسلة التجزئة العملاقة وال مارت ٧٢٠ ألف حاوية إلى الولايات المتحدة. واستقبلت منافستها، تارجت، ٤٣٥ ألف حاوية. وأفرغت هوم ديبوت ٣٦٥٣٠٠ حاوية

وكى مارت ٢٤٨٦٠٠ حاوية[٣١]. لكن الحاويات تصل كذلك إلى الموانئ من مواقع بعيدة حيث الأمن سيئ.

نتيجة لذلك فإنه لدى الموظفين المسئولين عن الأمن مهمة ملحة فى البلدان التى يستهدفها الإرهاب. ففى سبتمبر من عام ٢٠٠١، عندما ضرب الإرهابيون نيويورك وواشنطن العاصمة، كان لدى هيئة الجمارك موارد تكفى للتفتيش ماديًا على أقل من ٢ بالمائة من الحاويات البحرية التى تدخل الولايات المتحدة. وكان التفتيش المادى الدقيق على حاوية واحدة بواسطة مفتشين اثنين يستغرق اليوم بطوله ويعطل شحنة بها محتويات قابلة للتلف لمدة يوم أو يزيد.

أجبر ظهور التهديد الإرهابى لطرق النقل السلطات فى عدد من البلدان على التفكير فى سيناريوهات كابوسية. وشمل أكثر السيناريوهات إثارة للقلق أسلحة الدمار الشامل. فإذا خبأ الإرهابيون أسلحة نووية، أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل، فى حاوية مليئة بالمنسوجات أو أجهزة التليفزيون، ونجحوا فى تسريبها عبر الجمارك، فمن الممكن أن يحدثوا مئات الآلاف من الخسائر البشرية. وسوف يؤدى هذا الحدث المفجع إلى وقف الشحن وانقطاع شبكات التوريد العالمية، ويتسبب فى دمار اقتصادى، ويؤدى إلى رفع قضايا معوقة ضد الشاحن والمستورد. وقدرت الدراسات أن تكلفة هجوم بأسلحة الدمار الشامل على أحد الموانئ الأمريكية يكفل ما بين ٥٨ مليار دولار وتريليون دولار[٣٢].

لم تكن تلك مسائل تبعث على القلق لسكان البلدان ذات الدخل المرتفع فحسب. ففى نوفمبر من عام ٢٠٠٨ هاجم الإرهابيون الباكستانيون مومباى، أكبر مدينة والميناء الرئيسى، بأسلحة صغيرة، مما أدى إلى مقتل ١٧٢ شخصًا. وزادت الواقعة حساسية الهند تجاه قضايا أمن الحاويات، وقابليتها للتعرض للإرهاب النووى[٣٣].

فى أعقاب الحادى عشر من سبتمبر أخذت الولايات المتحدة زمام المبادرة فى تعزيز أمن الحاويات. وأصدر الكونجرس مرسومًا يقضى بضرورة أن تحمل كل الحاويات التى تدخل الولايات المتحدة أختام أمن غير قابلة للعبث بها بحلول عام ٢٠٠٨

وأن يجرى عمل مسح لها بحلول عام ٢٠١٢، وبموجب مبادرة تأمين الحاويات، أمر الكونجرس ضباط الجمارك بتفتيش ١٠٠ بالمائة من كل حاويات الشحن المتجهة إلى الولايات المتحدة فى الموانئ الأجنبية قبل وضعها على السفينة. وصدرت لهم التوجيهات بمسح كل الحاويات بحثاً عن الإشعاع والأسلحة النووية - وهى مهمة عملاقة حيث تلقت الولايات المتحدة حاويات من ٦١١ ميناء أجنبياً فى عام ٢٠٠٨.

وجدت شركات الشحن وبعض الحكومات الأجنبية أن فكرة الأمن المحسَّن غير عملية. فقد اشتكت شركات الشحن من أن إجراءات الأمن الإضافية كانت خطأ هائلاً. فقد تنبأت بزيادة ازدحام الموانئ وبتكاليف ضخمة يتحملها الموردون وشركات الشحن والمستهلكون. وعبرت منظمة الجمارك العالمية، وهى اتحاد دولى لمسئولى الجمارك الحكوميين، بالإجماع عن قلقها فى يونيو من عام ٢٠٠٨، كما وافقت على حل يقول إن تنفيذ مقاربة مسح المائة بالمائة سوف يضر التجارة العالمية، وقد يسفر عن تعطيل غير معقول وازدحام الموانئ وصعوبات فى التجارة الدولية. ورأى الكثير من الحكومات الأجنبية هذا الأمر الرسمى على أنه مبادرة من طرف واحد، وأنه أمر غير عملى محفوف بالصعوبات الفنية والعملياتية. وزعم تحليل للمفوضية الأوروبية أن أمر المسح سوف يتسبب فى تكاليف زائدة (تقدر باستثمار ٥٨١ مليون دولار فى معدات المسح والإشعاع وإنفاق سنوى قدره ٢٧٠ مليون دولار فى تكاليف التشغيل)، "دون فائدة أمنية مثبتة". وفى أعقاب ذلك خضعت الحكومة للضغط وأجلت تنفيذ مسح ١٠٠ بالمائة، كما بحثت عن خيارات أكثر قبولاً تقوم على التقدير القائم على المخاطرة[٣٤].

بالإضافة إلى الإرهاب النووى، شكَّل إرهاب الفضاء الإلكترونى تهديداً آخر غير مسبوق لعالم يعتمد على التشبيك العالمى وتدفق المعلومات، وكما هو شأن تهديد الأمن الاقتصادى والقومى، كان التهديد الإلكترونى غير مرئى إلى حد كبير للجمهور العام، لكنه حقيقى جداً بالنسبة للاختصاصيين. ولم يكن إرهابيو الفضاء الإلكترونى بحاجة لأن يكونوا على مقربة من هدفهم، كما هو حال المهاجمين الماديين. فكل من الهاكرز الذين ترعاهم الدولة أو المستقلين يمكنهم العمل من أركان بعيدة من العالم،

حيث يغيرون على المواقع من خلال أجهزة كمبيوتر مجهولة أو طرف ثالث. وقال مسئولو الاستخبارات إن الهجوم المنسَّق من موقع بعيد يمكن أن يعطل البنية الأساسية المهمة، مثل شبكات الطاقة الكهربية، وشبكات النقل، والنظام المصرفى، وهو ما يُحتَمَل أن يحدث ضرراً بحجم ما تحدثه الأسلحة النووية(٣٥).

كذلك تمثل الواردات المتزايدة من المنتجات الضارة - بما فى ذلك الأغذية وألعاب الأطفال والأدوية - تحديات للسلطات التنظيمية القومية فى حقبة شبكات التوريد العالمية. ومع العولمة يتمتع المستهلكون الآن بمنتجات غذائية موسمية على مدار العام. لكن الواردات المتزايدة من البلدان النامية ذات المعايير البيئية والتنظيمية الرخوة تمثل مخاوف خاصة لدى المسئولين عن سلامة الأغذية. فالولايات المتحدة تستورد ١٥ بالمائة من معروضها الغذائى، ويشمل ذلك ٨٠ بالمائة من المأكولات البحرية و٦٠ بالمائة من الفواكه والخضروات الطازجة من ١٥٠ بلداً. والاتحاد الأوروبى مستورد خالص للمنتجات الغذائية، حيث يعتمد بشدة على البرازيل فى الحبوب واللحوم، وعلى النرويج والصين وڤيتنام فى المأكولات البحرية، وعلى تايلاند والصين وتركيا فى الخضروات، وعلى تايلاند والصين فى الفواكه والمكسرات.

فى الولايات المتحدة تشترك إدارة الأغذية والأدوية فى المسئولية عن الأغذية مع أمن الوطن ووزارة الزراعة. وتشرف إدارة الأغذية والأدوية على حوالى ٨٠ بالمائة من المعروض الغذائى، بما فى ذلك منتجات الألبان والفواكه والمأكولات البحرية والخضروات. وتتحمل الجمارك وحماية الحدود فى وزارة أمن الوطن بعض المسئوليات عن التفتيش والتنسيق مع إدارة الأغذية والأدوية، بينما تتولى وزارة الزراعة مسئولية سلامة اللحوم والدواجن المستوردة.

طبقًا لما ذكره مكتب المحاسبة الحكومية فإن لدى إدارة الأغذية والأدوية موارد للفحص المادة لحوالى ١ بالمائة فقط من الأغذية المستورد، لكنها تخلق نظامًا للتنبؤ بالمخاطر لتحسين الفحص المستهدف. ومنذ ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٨، أجرت إدارة الأغذية والأدوية ١١٨٦ تفتيشًا على منشآت الأغذية الأجنبية، لكنها فتشت على ٤٦ فقط فى الصين خلال تلك الفترة.

ومع تعهيد المصانع بالمزيد والمزيد من المكوِّنات فى الصين وغيرها من البلدان النامية، ظهرت مخاوف سلامة المنتجات؛ فالمنتجات الصينة مسئولة عن أكثر من ٦٠ بالمائة المنتجات الاستهلاكية الخطيرة التى تم الإبلاغ عنها من خلال جهاز الإنذار السريع التابع للاتحاد الأوروبى فى عام ٢٠٠٩.

فقد زاد عدد البلاغات أربع مرات (إلى ١٩٩٣) من عام ٢٠٠٤، حيث أصبحت الصين أكبر مصدرٍ للعب الأطفال إلى الاتحاد الأوروبى. وفى الولايات المتحدة أعلنت لجنة سلامة المنتجات الاستهلاكية عن ٤٣٧ استدعاء للمنتجات فى عام ٢٠٠٧، وهو العام الذروة، وشمل ٨٢ بالمائة واردات الكثير منها من الصين.

واكتُشفت مجموعة من المنتجات التى تراوحت بين ألعاب الأطفال وأغذية الحيوانات الأليفة ومعجون الأسنان وتحتوى على مواد سامة. وفى عام ٢٠٠٨ وجد المنظِّمون الأوروبيون ميلامين كيميائى سام فى طعام الرضع ودقيق فول الصويا المستورد من الصين وحظروا تلك الواردات. وقال خبراء سلامة الأغذية إن الأطفال يمكن أن يمرضوا إن هم أكلوا أكثر من قطعة شوكولاتة فى اليوم مصنوعة من الحليب الجاف الصينى الذى يكثر فيه الميلامين. وأمر المنظِّمون الأمريكيون باستدعاء ألعاب أطفال عليها طبقة الطلاء الذى يحتوى على الرصاص، ومعجون أسنان يحتوى على مادة كيماوية ضارة (ثانى إيثيلين الجلايكول) ولفتوا الاهتمام العام إلى الحوائط الجصية الجافة المتآكلة فى البناء والتشييد[٣٦].

المأكولات البحرية صنف آخر مثير للقلق؛ إذ يأتى سبعون بالمائة من أسماك المزارع من الصين، وتخلط المزارع السمكية الصينية أدوية بيطرية ومبيدات حشرية غير قانونية مع أغذية الأسماك، وانتهت الدول المستوردة إلى أن هذه الأدوية والمبيدات تحتوى على بقايا سامة ومسرطنة تمثل تهديدات صحية للمستهلكين. ونتيجة لذلك حظر المنظِّمون فى الاتحاد الأوروبى واليابان المأكولات البحرية الصينية، ورفض المسئولون الأمريكيون شحنات منها[٣٧].

يرغب منظمو الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى منع المنتجات الخطيرة فى المنبع، لكنهم يجدون صعوبة فى الحصول على التعاون الكامل من السلطات الصينية. وعلى الرغم من ذلك يجاهد المنظمون لتثقيف المنتجين بشأن شروط الصحة والسلامة. وهم يسعون إلى تحسين التعاون وتبادل المعلومات فيما بين المسئولين فى البلدان المصدِّرة والمستوردة، ولتقوية إجراءات التفتيش على الحدود.

ليست الصين البلد المورِّد الوحيد الذى لديه مشكلات فى الإنتاج. فالمشكلة هى أن سلسلة التوريد العالمية المتنامية بسرعة سحقت موارد السلطات التنظيمية كى تتعامل مع سيل الواردات. وبينما تحرِّك الأسعار المنخفضة سلسلة التوريد، فإن لدى المنتجين عديمى الضمير حوافز مالية لتقليل جودة المنتَج. وهذا هو ما اكتشفته لجنه سلامة المنتجات الاستهلاكية الأمريكية عند فحص ألعاب الأطفال القادمة من الصين. ففى بيئة شديدة المنافسة، لجأ موردو ألعاب الأطفال إلى دهانها بمستويات عالية من الرصاص لأن هذا الطلاء يُباع بثلث الثمن. وظهرت كذلك مشكلات مشابهة فى الهند وماليزيا وسنغافورة. وفى الصين، بينما يُقال إن معايير السلامة مرتفعة - بل فى بعض الأحيان أعلى مما فى الولايات المتحدة - فإن التنفيذ متساهل[٣٨].

إحدى المشكلات هى أن واردات الأغذية الأجنبية هى التعهدات فى اتفاقيات التجارة الحرة والتزامات منظمة التجارة العالمية. وتتعهد هذه بعدم التمييز و"المعاملة الوطنية" للواردات، وتمنع الولايات المتحدة بالفعل من تفتيش الأغذية المستوردة بمعدل أكبر من الأغذية المحلية. وهكذا فإن الولايات المتحدة مجبرة على الاعتماد على المفتشين الخاصين لإعطاء شهادة بسلامة الواردات الغذائية. ووجدت وزارة الزراعة الأمريكية أن المفتشين الخاصين الذين كانوا يعطون شهادات للمزارع العضوية الصينية كان بينهم تعارض مصالح[٣٩].

البيئة والاقتصاد العالمى

القضية المستمرة الأخرى تشمل العلاقة بين الاقتصاد العالمى والحماية البيئية. ولهذا الجدل بؤر كثيرة تشمل التغير المناخى والتلوث والدمار البيئى. وعلى مدى الجيل السابق زادت مجموعة من الحوادث فى الاقتصاد العالمى المتشابك الاهتمام العالم بالقضايا البيئية. فكوارث مثل تسرب نفط إكسون ڤاليز فى مضيق برنس وليام بألاسكا عام ١٩٨٩، وانفجار بئر النفط المفجع الأخير فى المياه العميقة بخليج المكسيك التابع لشركة "بى پى"، وقد لوَّث كل منهما المحيطات وأضر الحياة البحرية. وفى أوروبا نشر حادث وقع عام ١٩٨٦ فى محطة تشيرنوبل النووية فى أوكرانيا سحابة من الغبار النووى فوق جزء كبير من القارة. وقد حذر ناشطو الدفاع عن البيئة من تدمير غابات الأمازون المطيرة لإفساح المجال لمزارع الماشية اللازمة لسد حاجة العالم إلى أقراص الهامبرجر. كما لفتوا الانتباه إلى قطع الأخشاب غير القانونى فى الغابات الإندونيسية. وكلا الأمرين يزيد من انبعاثات غاز الصوبة الزجاجية ويُقال إنه يزيد احترار الأرض. كما أنه فى الفيلم الوثائقى الحائز على جائزة الأوسكار، تنبأ نائب الرئيس الأمريكى السابق ألبرت جور بزيادة قدرها ٢٠ قدمًا فى منسوب البحار، مما يؤدى إلى غرق نيويورك وميامى، ويخلف الملايين الذين لا مأوى لهم.

من ناحية، يميل المدافعون عن البيئة إلى ربط النشاط الاقتصادى الموسع بالضرر البيئى. ويشك كثيرون فى أن الثروة الأكبر سوف تحدث تحسينات. وهم يشيرون إلى أن نظام تسعير السوق الحرة، وهو الأساس لمعظم التجارة الدولية، لا يعكس التكاليف الكاملة للضرر البيئى. كما يعتقدون أن الحكومات القومية تكافح بشكل غريزى لحماية الصناعات القومية من المطالب البيئية "المكلفة"، وبذلك يشمل الحل الفعال الوحيد نظامًا قويًا من القواعد على المستويين القومى والدولى(٤٠).

من ناحية أخرى، لدى الاقتصاديين والمدافعين عن النظام التجارى لمنظمة التجارة العالمية متعدد الأطراف منظور مختلفة. فهم يقولون إن التجارة تخلق الثروة وتفيد البشرية. ومن هذا المنظور يعد توسيع التجارة (زيادة الحجم ٣٢ ضعفًا منذ عام ١٩٥٠)

مفيداً للبيئة. فهى تعزز كفاءة الموارد الطبيعية والاستفادة منها بطريقة أقل هدراً، وتحسِّن الوصول إلى التكنولوجيات صديقة البيئة، وتخلق الثروة التى يمكن الاستفادة بها فى التحسينات البيئية. ويلاحظ مسئولو منظمة التجارة العالمية أن الأشخاص ذوى مستويات المعيشة الأعلى غالباً ما يكونون بين أقوى المؤيدين للحماية البيئية(٤١).

ويعبِّر المدافعين عن التجارة عن مخاوفهم من احتمال استخدام الحكومات القومية الترشيد البيئى مخرَجاً لحماية الصناعات المحلية لتجنب التزامات منظمة التجارة العالمية. وهى تعطى أولوية لقواعد النظام التجارى متعدد الأطراف. إلا أنه رداً على القلق العام المتزايد بشأن الضرر البيئى، خفف مسئولو منظمة التجارة العالمية من حدة دفاعهم. فهم يركزون على أن ميثاق منظمة التجارة العالمية المؤسِّس يحتوى على تعهد بالاستخدام الأمثل لموارد العالم بما يتفق مع هدف التنمية المستدامة. وفى غياب اتفاقية التغير المناخى متعددة الأطراف فيما بعد كيوتو، كما كان مقترحاً بالنسبة لقمة كوبنهاجن عام ٢٠٠٩، يتردد مسئولو منظمة التجارة العالمية فى إصدار إعلانات محددة بشأن ما إذا كانت الخطوات القومية المحددة للحد من غازات الصوبة الزجاجية تمتثل لقواعد منظمة التجارة العالمية أم لا(٤٢).

يشكو منتقدو منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الحرة، كالنافتا، من أن تلك الاتفاقيات تلعب بورقة المخاوف البيئية المشروعة. فعلى سبيل المثال، تحتوى النافتا على الفصل ١١ المثير للجدل الذى يعطى لحقوق المستثمرين أولوية أعلى من حماية البيئة. وتتمتع الأطراف الخاصة بالحق فى مقاضاة الحكومات أمام المحاكم السرية لتحدى الأعمال التى تشمل إدارة النفايات وتنظيم الملوِّثات وتخطيط استغلال الأراضى إذا كانت هذه الأمور تخفف شروط الاتفاق.

يشكو المدافعون عن البيئة كذلك من أن عملية تسوية المنازعات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية تسمح للحكومات بتحدى قيود الحكومات الأخرى التجارية. وبذلك يمكن أن تُضْعِف قوانين البيئة المحلية. ويقول المدافعون عن البيئة إنه فى قضايا عام ١٩٩٥ التى تشمل وقود السيارات المحسَّن، تحدت ڤنزويلا والبرازيل بنجاح تنظيمات وكالة

حماية البيئة الأمريكية بشأن استخدام المضافات لتقليل الانبعاثات. ونجح الشاكون فى إثبات أن القواعد الأمريكية ميزت ضد المنتجين الأجانب فى انتهاك بند المعالجة القومية الخاص بالجات والمبدأ القانونى المؤسِّس لمنظمة التجارة العالمية.

شملت قضية أخرى حظيت بتغطية إعلامية كبيرة فى عام ١٩٩٦ السلاحف البحرية التى تغرق فى شباك صيد الجمبرى. وسعت الولايات المتحدة إلى حظر الجمبرى المستورد من البلدان التى ليس بها حماية للسلاحف البحرية، لكن العديد من الدول الآسيوية تقدم بشكوى إلى منظمة التجارة العالمية. واتخذت لجنة حل المنازعات قرارًا ضد الولايات المتحدة، حيث أمرتها بشكل فعال بتغيير تنظيمات حماية البيئة الخاصة بها وإلا عوقبت.

ومع ذلك أكدت لجنة فض المنازعات فى قضيتين أحدث تشملان الأسبستوس وإطارات السيارات أن قواعد منظمة التجارة العالمية تسمح بالتوازن المناسب بين حق أعضاء المنظمة فى التنظيم لتحقيق الأهداف السياسية المشروعة وحقوق الأعضاء الآخرين فى التجارة غير التمييزية. وكشأن إجراءات المحاكم بصورة عامة، قضايا تسوية المنازعات عادلة لكنها مكلفة ومستهلكة للوقت. وهى بذلك طريقة غير كفء لوضع سياسة عامة(٤٣).

الصراع بين الأولويات الاقتصادية والبيئية الدولية جانب مهم من الجدل المعاصر الدائر حول التغير المناخى. وبالنسبة لجزء كبير من الجيل السابق، يشعر كثيرون بالقلق من تهديد التغير البيئى للنظام الاقتصادى العالمى. وبشكل متزايد، تحدث علماء المناخ فى منتصف السبعينيات عن نوع مختلف من التغير المناخى، وهو "العصر الجليدى" الجديد. وفسر علماء المناخ سلسلة من فصول الشتاء القارس على أنها علامات تنذر بتغير شديد فى أنماط الطقس يمكن أن تنبئ بهبوط شديد فى إنتاج العالم من الغذاء. وأشار تقرير لوكالة الاستخبارات المركزية إلى أن برودة الجو سوف تقلب توازن العالم السياسى، حيث ستواجه الهند والصين ظروف المجاعة وتصبحان معتمدتين أكثر وأكثر على الواردات من سلة الخبز الأمريكية الشمالية. بل إن مؤسسة

العلوم القومية ذات السمعة الطيبة فسرت انخفاض درجات الحرارة على أنه بداية "العصر الجليدى الثانى". إلا أنه بحلول ثمانينيات القرن العشرين بدأت درجات الحرارة فى السخونة، واكتشف العلماء أدلة على اتجاه مختلف ـ احترار الأرض(٤٤).

داخل المجتمع الدولى، اكتسبت فرضية احترار الأرض جاذبية. وأصدرت اللجنة البين حكومية الدولية المعنية بالتغير المناخى، التى أسستها وكالات الأمم المتحدة فى عام ١٩٨٨، سلسلة من التقييمات التحذيرية. وبدا أنها تربط الأنشطة البشرية بتركيزات غاز الصوبة الزجاجية المتزايدة فى الغلاف الجوى التى تسفر عن درجات حرارة أعلى على سطح الأرض. وذكر تقييم رابع صدر فى عام ٢٠٠٧ أن ارتفاع درجة حرارة النظام المناخى "لا لبس فيه"، وعزا الزيادة فى متوسط درجات الحرارة العالمية منذ منتصف القرن العشرين إلى تركيزات غاز الصوبة الزجاجية، كما حذر من أن انبعاثات ثانى أكسيد الكربون فى الماضى والمستقبل سوف تسهم فى احترار الأرض وارتفاع منسوب البحار لفترة تزيد على الألف عام. ولأن تحذيرها ذو عواقب مفجعة للبشرية، فقد فازت اللجنة بجائزة نوبل للسلام بالمشاركة مع نائب الرئيس الأمريكى ألبرت جور.

شكلت استنتاجات اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالتغير المناخى الجهود الدبلوماسية متعددة الأطراف برعاية الأمم المتحدة لتثبيت تركيزات غاز الصوبة الزجاجية وتقليلها. واتفاقية الإطار المعنية بالتغير المناخى التى جرى التفاوض عليها فى قمة الأرض للعام ١٩٩٢ فى ريو دى جانيرو معاهدة غير ملزمة التزم فيها ١٩٢ بلداً بالحد من مستويات الانبعاثات. وحدد بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧ التعهدات الملزمة للبلدان المتقدمة للحد من مستويات انبعاثات الصوبة الزجاجية بنسبة تقل ٧ بالمائة فى المتوسط عن مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠١٢، ولم تشترك الولايات المتحدة، وكذلك الدول النامية، كالصين والهند. ورأت الأخيرة أن القيود تعاقب البلدان الصناعية الناشئة على نحو غير عادل وسوف تقيد نموها.

حرصًا من الدول الأوروبية على التصدى لاحترار الأرض، اتخذت زمام المبادرة فى جهود الحد من الانبعاثات الكربونية. وفى يناير من عام ٢٠٠٨ أطلقت المفوضية الأوروبية استراتيجية للمناخ المقصود بها الحد من انبعاثات غازات الصوبة الزجاجية بنسبة ٢٠ بالمائة بحلول عام ٢٠٢٠، وشملت الاستراتيجية عمل مزادات لبيع شهادات الانبعاثات الكربونية. ولأنه كان هناك خوف من احتمال إغلاق الصناعة الأوروبية للمصانع والانتقال إلى بلدان بلا قوانين بيئية قوية ("تسرب")، فقد سعت الاستراتيجية إلى معالجة البضائع التى يجرى التعامل فيها. واقترحت فرنسا وألمانيا فرض ضريبة على الواردات كثيفة الكربون لتعويض المنافسة من البلدان ذات الحماية الكربونية الأضعف، كالصين والهند. وعبَّرت بريطانيا والولايات المتحدة عن مخاوفهما بشأن هذه المقاربة وتوافقها مع التعهدات لمنظمة التجارة العالمية. وقال وزير التجارة الأمريكى إنه لا ينبغى استخدام المناخ أو البيئة ذريعةً لإغلاق الأسواق. وبالمثل، استنكر عدد من الدول النامية التعريفة الجمركية الكربونية باعتبارها وسيلة حمائية(٤٥).

فى الاجتماع الذى عُقِد فى كوبنهاجن بالدنمارك فى ديسمبر من عام ٢٠٠٩، سعى القادة الأوروبيون إلى كسب التأييد لاتفاقية طموحة لتخفيض انبعاثات غاز الصوبة الزجاجية فى فترة ما بعد ٢٠١٢، لكن ذلك المؤتمر فشل. إذ لم توافق الحكومات على برنامج ملزم للعمل طويل المدى. ومن بين العقبات كانت الخلافات الحادة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بشأن كيفية تنفيذ التخفيض. وكذلك كان هناك تخوف من احتمال أن تزيد اتفاقية المناخ شك الأعمال وتعطل التعافى الاقتصادى من الركود العالمى. وبعد سبعة أشهر، فى قمة مجموعة العشرين فى تورنتو، خفف زعماء العالم من حدة الكلام عن تخفيض درجات حرارة العالم، واستبدلوا التعهدات الغامضة ببذل أقصى جهودهم بشأن قضايا التغير المناخى. وكان رأى المراقبين الخارجيين هو أن خطوات منع احترار الأرض تفقد الجاذبية العامة. ووجد القادة فى أستراليا وبريطانيا العظمى وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا أن الجمهور يزداد شكًا فيما يتعلق باحترار الأرض

ويعـارض ضـريبـة الكربون. وأظهـرت اسـتطـلاعـات الرأى فى بريطانيـا وألمـانيـا والولايات المتـحدة هبوطًا هائلاً فى عدد الأشـخاص الذين يصـدقون أن التغير المناخى من صنع البشر(٤٦).

ربما ينطوى جزء من تفسير انحسار تأييد الجمهور لجهود الحد من انبعاثات غاز الصوبة الزجاجيـة على فضـائح تشمل اللجنة البين حكوميـة المعنيـة بالتغير البيئى وباحثى البيئة. فقد زادت الأخطاء الصغيرة فى تقارير اللجنة الأخيرة وواقعة نجح فيها الهاكرز من الوصول إلى البريد الإلكترونى لعلمـاء المناخ فى مركز أبحاث بريطانى بارز من شكوك الجمـهور. واتضح أن البريد الإلكترونى يبين أن باحثى مناخ إيست أنجليا كانوا يعملون باستمرار لإبعاد الآراء المختلفة عن تقارير اللجنة والدوريات المهمة، كما اتضح أنهم يخفون بيانات انخفاضـات درجة الحرارة العالمية الأخيرة التى يمكن أن تؤثر على فهم الجمهور لجدل التغير المناخى. وفى وقت لاحق انتقدت مراجعات عامة عديدة بشدة إجراءات اللجنة وغياب الشفافية، لكنها لم تتحدَّ الإجماع العلمى المؤيد لاحترار الأرض(٤٧).

فى أعقاب قمة كوبنهاجن الفاشلة، يتطلع بعض المسئولين الدوليين إلى مؤتمر آخر من المقرر عقده فى جنوب إفريقيا فى ديسمبر من عام ٢٠١١، وفى ذلك الوقت ربما يكون الركود العالمى قد خفت حدته، وربما تكون أخطاء باحثى المناخ قد نُسيت، مما يسمح بجهود مجدَّدة لصوغ بروتوكول متعدد الأطراف للتغير المناخى.

خـاتمـة

يبين هذا الفصل أن الاقتصاد العالمى المعاصر ينطوى على ما هو أكثر بكثير من القضايا المعقدة الخاصة بالكفاءة والنمو وتوزيع الدخل والتنمية والموازين التجارية. فهو يلمس كذلك حقوق الإنسان والحقوق القانونية للأفراد، والصحة وسلامة المجتمع، وحماية البيئة. وقد زادت الحدود المفتوحة الفرص للمجرمين وتجار المخدرات، وتحدت المنظمين المسئولين عن الصحة والغذاء وسلامة المنتجات. ويبدو فى بعض الأحيان أن السعى لتحقيق النمو والكفاءة الاقتصادية يثير الصراعات بين الأنظمة، كمنظمة التجارة العالمية، المقصود بها تشجيع التجارة، والجهود الموازية للحد من غازات الصوبة الزجاجية وحماية البيئة. وهو يبرز مشكلات الحوكمة فى عالم الدول القومية ذات المصالح المشتركة والمتضاربة كذلك.

الفصل الحادى عشر

خـــاتمـــة

ميزت التحولات الاقتصادية الكاسحة والاضطراب فترة الثلاثين عامًا الممتدة من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٠، وبدا أن المعركة الطويلة بين الدولة والسوق قد انتهت فى عام ١٩٨٩ عندما هُدِم سور برلين معلنًا نهاية الحرب الباردة. وكان من الواضح أن آدم سميث وأتباعه من مؤيدى السوق الحرة قد فازوا، وأُلقى بكارل ماركس ومؤيدى الاشتراكية فى مزبلة التاريخ. ومضت الحكومات فى إزالة القيود عن الصناعات وفتح الأسواق وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة. وأزالت الاتفاقيات التجارية، مثل اتفاقية جولة أورجواى لمنظمة التجارة العالمية والنافتا والميركوسور والاتحاد الأوروبى، الحدود وفتحت الأسواق، حيث زادت من فرص الأعمال. وفى الوقت نفسه أدمجت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة - كأجهزة الكمبيوتر الشخصى والتليفون المحمول والإنترنت - الأسواق وقللت تكاليف المعاملات التجارية. وفى الخمسة عشر عامًا من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥، دخل نصف مليار عامل قوة العمل العالمية لإنتاج بضائع للتصدير. وهاجرت فرص عمل التصنيع والخدمات والأبحاث من البلدان ذات الدخل المرتفع إلى البلدان الآسيوية ذات تكاليف العمل المنخفضة[(١)].

فى هذه البيئة التى جرى تحسينها بصورة كبيرة، تمتع التمويل بمدى طويل وقوى. واندفع المتفائلون إلى شراء الأسهم حيث ارتفع مؤشر الفايننشال تايمز فى بورصة لندن ارتفاعًا هائلاً من ٥٠٩ نقطة فى بداية عام ١٩٨٠ إلى ذروة بلغت ٦٩٣٠ نقطة فى عام ١٩٩٩، وأغلق عند ٥٩٠٠ نقطة فى ديسمبر من عام ٢٠١٠، وكان الأمر أشبه

برحلة القطار الأفعوانى. لكن المستثمر الصغير الذى اشترى سلة أسهم فى البداية حقق مكاسب بنسبة ١٠٥٩ بالمائة. وبالمثل فإن من اشتروا أسهم داو چونز الصناعية فى أوائل يناير من عام ١٩٨٠ عند مستوى ٨٢٥ نقطة راقبوا فى ذهول محافظهم وهى ترتفع بسرعة الصاروخ إلى ١٤١٦٥ نقطة فى أكتوبر من عام ٢٠٠٧، قبل أن تغلق فى ديسمبر ٢٠١٠ عند ١١٥٧٨ بزيادة قدرها ١٣٠٣ بالمائة. وكانت المكاسب بالدولار الثابت حوالى ٤٣٠ بالمائة. وفى أنحاء العالم، رفعت الأسواق ملايين الأشخاص وحسَّنت الحياة.

كانت هناك تحسينات ملموسة كثيرة. فكما أشرنا فى الفصل الأول، زادت أعمار سكان معظم البلدان، إذ ارتفعت متوسطات الأعمار المتوقعة سبع سنوات فى المتوسط فى البلدان ذات الدخل المرتفع وعشر سنوات فى البلدان الأقل تقدمًا، كما ارتفع معدل معرفة القراءة والكتابة فى العالم النامى إلى ما يزيد على ١٠ بالمائة من النقاط، وارتفع نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى، وهو أحد أفضل مؤشرات دخول الأفراد، بنسبة ٦٠ بالمائة بالدولار الثابت فى الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٩، وفى البلدان النامية قفز بنسبة ١٠٤ بالمائة. ونتيجة لذلك، دخل ملايين المستثمرون الجدد السوق لشراء أجهزة التليفزيون والتليفون المحمول وأجهزة الكمبيوتر وبرامج الكمبيوتر والنقل الآلى وغيرها من الأصناف. وكان التحسن فى الحياة وظروف المعيشة أوضح ما يكون فى شرق آسيا، حيث تحسنت معدلات النمو بمعدلات ثنائية الأعداد أحيانًا، وأقل ما يكون وضوحًا فى إفريقيا جنوب الصحراء، حيث عطَّل الصراع والفساد والفقر التنمية المهمة.

لكن الاضطراب وتقلب الأسواق كانا حاضرين كذلك. ويرى الاقتصاديون أن هذه التعطيلات كانت تمثل مفاجآت قليلة. فقد ربط الاقتصاديون منذ فترة طويلة الانزياحات بالتقدم. إذ كتب چوزيف شومبيتر الاقتصادى النمساوى البارز فى بداية القرن العشرين أن "التقدم الاقتصادى فى المجتمع الرأسمالى يعنى الاضطراب". وقد أشاع مصطلح "التدمير الخلاق" لوصف التحولات المرتبطة بالابتكارات الجديدة(٢).

لم يجد الكثير من العمال الصناعيين والمزارعين العائليين فى البلدان ذات الدخل المرتفع شيئًا خلاقًا أو عادلاً فيما يتعلق بتدمير فرص عملهم ونقل فرص العمل إلى البلدان ذات الأجور المنخفضة. كما تصوروا أن العولمة والتجارة الحرة أفادت الأغنياء والموسرين على حساب الطبقات العاملة. ورأى الملايين منهم أن الأسواق المفتوحة والعولمة تهدد أرزاقهم ورفاه أسرهم ومجتمعاتهم المحلية. واحتج كثيرون، بعنف أحيانًا وبطرق ديمقراطية أحيانًا أخرى. وعارضوا اتفاقيات التجارة الحرة، وقاطعوا المنتجات الأجنبية، وتبنوا أشكال العلاج الحمائية. ومع أن المصلحة الذاتية هى باستمرار دافع قوى للعمل، فهم لم يكونوا بمفردهم. إذ استخدم ناشطو "المواطن" التجمعات الضخمة المعادية للعولمة، كما حدث فى احتجاجات منظمة التجارة العالمية فى سياتل عام ١٩٩٩، للفت الانتباه إلى مجموعة من المخاوف المتعلقة بالعمالة والصحة والسلامة والبيئة. وشمل ذلك الاتجار بالبشر والسخرة والمصانع الاستغلالية والمنتجات والأغذية غير الآمنة والتلوث. وعبرت الشرطة واختصاصيو الأمن القومي كذلك عن مخاوفهم بشأن الإرهابيين والجريمة المنظمة الذين يستغلون الفرص فى عالم بلا قيود على الحدود.

أحد أمثلة ذلك العنف الذى وقع فى المكسيك. فقد ادعى مؤيدو النافتا أن الموافقة على اتفاقية التجارة الحرة سوف تخلق فرص عمل، وتحد من الهجرة، وتربط المكسيك المزدهرة والمستقرة بسوق أمريكا الشمالية. وبدلاً من ذلك، حدث بعد عشرين عامًا أن تحدت عصابات المخدرات استقرار الدولة المكسيكية. وبينما كانوا يحاربون للسيطرة على التدفق شديد الاتساع للمخدرات والمهاجرين إلى الولايات المتحدة وكندا، كانوا يقتلون المسئولين العامين الذى يقفون فى طريقهم. وبذلك خلقت الحدود المفتوحة والصلات الدولية الأوثق فرصًا للعناصر الإجرامية، وكذلك للمواطنين الملتزمين بالقانون.

بالنسبة لبعض المتشائمين الذين تنبأوا بأوقات صعبة، بدا الانهيار المالى فى الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ حتميًا. فقد أكد أخطار المال السهل والأسواق ذات التنظيم الفضفاض فى عالم تسيطر فيه على الاقتصاد رأسمالية التمويل.

وانتشرت فقاعة العقارات المنهارة فى الولايات المتحدة بسرعة إلى أطراف العالم، حيث أشعلت المخاوف من العدوى. ولافتقار الأسواق إلى الثقة، فقد أُغْلِقت وتوقفت البنوك عن الإقراض، واستغنت الأعمال عن العمال. وبينما قام بعض الضحايا باستثمارات طائشة، كان الآخرون متفرجين أصابهم الضرر عند الانهيار.

من الواضح، أثناء ذهاب هذا الكتاب للمطبعة، أن الحكومات والبنوك المركزية أحكمت السيطرة على التدهور. فخلال مرحلة مكافحة الحريق، خفضت سلطات كثيرة الضرائب، وزادت الإنفاق الحكومى، وزادت المعروض النقدى، وخفضت أسعار الفائدة. كما تدخلت لإنقاذ بعض الشركات الصناعية والمالية ذات النفوذ السياسى التى رؤى أنها أكبر من أن تفشل. وفى الولايات المتحدة انتعش الإنتاج فى عام ٢٠١٠ بينما عادت صادرات الإمدادات الصناعية والسلع الرأسمالية إلى سابق عهدها. وعاشت الأسواق المالية تعافيًا محدودًا. وبقى الشك الهائل كما هو. فمازالت العقارات كاسدة، ويجد مشترو المنازل ذوو التاريخ الائتمانى الجيد صعوبة فى الحصول على قروض الرهن العقارى. ومازال معدل البطالة مرتفعًا. وفى أوروبا الوضع الاقتصاد مثير للقلق إلى حد كبير. فاليونان وأيرلندا المثقلتان بالديون قبلتا الإنقاذ والتقشف الشديد لتفادى العجز عن سداد الديون السيادية. وهناك تخوف من احتمال افتقار البنك المركزى الأوروبى والاتحاد الأوروبى إلى الموارد الكافية والعزم على منع العدوى المالية من الانتشار. ذلك أنه إذا استسلمت البرتغال وإسبانيا فقد تتفتت منطقة اليورو، مما يعرِّض مستقبل التكامل الأوروبى للخطر. والتخوف الآخر هو أن استمرار إجراءات التحفيز الكينزية وأسعار الفائدة المنخفضة قد تشعل التضخم وفقاعات المضاربة. وتحذر بعض الرؤى طويلة المدى من أن عجز الحكومة المتضخمة عن التعامل مع المشكلات الآنية فى الكثير من البلدان ذات الدخل المرتفع قد يعرِّض الملاءة المالية والنمو للخطر. ذلك أن قيود الدَّين المتزايد يمكن أن تكبل حلول الحكومة للمشكلات المستقبلية - الكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية والتدهور البيئى والحروب - وتحد من الموارد اللازمة للصحة ومخصصات التقاعد لدعم السكان الشائخين.

إصلاح التمويل

تباطأت جهود إصلاح النظام المالى الدولى ومعالجة المسببات الأساسية للكارثة الاقتصادية الأخيرة فى عام ٢٠١٠، ففى الولايات المتحدة، وهى بؤرة الانفجار، وافق الكونجرس على إجراء إصلاح مالى كبير فى يوليو. وكان للقانون المكوَّن من ٢٣١٩ صفحة عنوان طموح: "قانون دود – فرانك لإصلاح وول ستريت وحماية المستهلك". ودود – فرانك نسبة إلى السناتور كريس دود (نائب كونتيكت) والنائب بارنى فرانك (نائب ماساتشوستس) مسئولية الحكومة الفدرالية عن دعم المؤسسات المالية المتعثرة. ومد القانون إشراف الهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع لمدى أوسع من المؤسسات المالية. واكتسب المنظمون سلطة تفتيت الشركات التى هى أكبر من أن تفشل، إذا لزم ذلك للاستقرار المالى. وسعت البنود الأخرى إلى إعطاء المنظمين معلومات أكثر عن صناديق التغطية وصيرفة الظل، وتحسين أداء وكالات تقييم الجدارة الائتمانية. وأنشأ القانون مكتب حماية المستهلك المالية فى بنك الاحتياط الفدرالى لمعالجة بعض المشكلات التى ظهرت فى سوق الإسكان، والفجوات التنظيمية التى تشمل شركات تمويل قرون الرهن العقارى، ومقرضى القروض قصيرة الأجل، ومُصْدِرى بطاقات الائتمان.

قيَّد بند مهم آخر قدرة البنوك التجارية والشركات التابعة لها على الاستثمار فى صناديق التغطية أو صناديق الاستثمار الخاصة، أو الدخول فى تجارة لا صلة لها بالحاجات الاستهلاكية. وكان رئيس مجلس إدارة بنك الاحتياط الفدرالى السابق پول ڤولكر قد أوصى بالبند الأخير. وكان يمثل عودة جزئية إلى قيود قانون جلاس – سيجال الذى سُنَّ فى عام ١٩٣٣.

وبينما وعد قانون دود – فرانك بإصلاحات شاملة، فقد تحاشى بعض القضايا وترك القرارات الأساسية بشأن التنفيذ للمنظمين وواضعى القواعد. ولم يفعل هذا القانون شيئًا لتقييد الدوافع السياسية التى تقود أعضاء الكونجرس إلى الضغط على المديرين الماليين كى يخففوا المعايير الائتمانية ويؤهلوا الأفراد ذوى الدخول المنخفضة لقروض الرهن العقارى. ومن بين المجالات المهمة التى تُركت للمنظمين مشكلة

المؤسسات التى هى أكبر من أن تفشل. وهذه مؤسسات مالية من عِظَم الحجم والتشابك بحيث يتعين على الحكومة إنقاذها لتحاشى الانهيار الشامل، بغض النظر عن المخاطر والقرارات الخاطئة التى اتخذتها البنوك والمؤسسات المالية. وأوجد قانون دود - فرانك عملية معقدة وبطيئة تشترط الموافقة من السلطات التنظيمية المتعددة. وما إذا كانت قابلة للعمل فى أوقات الأزمة أم لا أمر مازال لم يُختَبَر بعد. ويعطى تمرير قانون دود - فرانك بما له من مجال واسع للتفسير التنظيم ووضع القواعد، حياة مجددة للدولة المنظِّمة والحكم بواسطة المحامين. وكما أشرنا فى الفصل الخامس، فقد أعطى جيمس لانديس قوة دفع لهذه المقاربة أثناء الكساد العظيم.

فى أماكن أخرى، بدا التحمس لإصلاح القطاع المالى بطيئًا فى عام ٢٠١٠، ففى وول ستريت وفى حى المال بلندن استعادت البنوك الربحية، واستأنفت التوظيف. وعادت الحوافز المالية فى المؤسسات المالية إلى ارتفاعات مذهلة. وعلى الرغم من ذلك أكدت المؤسسات المالية على الدعة إلى العمل. وفى عام ٢٠١٠ حذر التقرير السنوى لبنك التسويات الدولية من بقاء البنوك معرضة للخطر. كما أكد على أن جهود إعادة هيكلة النظام المالى وتقويته ينبغى أن تستمر. وعبَّر صندوق النقد الدولى عن مخاوفه بشأن انكشاف البنوك على الدَّين السيادى فى بلدان بعينها تواجه صعوبات، كاليونان وإسبانيا والبرتغال(٣).

ومن بازل، يبلِّغ مجلس الاستقرار المالى بانتظام مجموعة العشرين بجهود تنمية السياسات التنظيمية المصرفية وتنفيذها. وأشرفت لجنة بازل المعنية بالإشراف على البنوك على مفاوضات حل بعض المشكلات التنظيمية، بما فى ذلك شروط رأس المال الخاصة بأكبر البنوك والشركات المالية. وكان الهدف العام هو تقليل المخاطرة الشاملة وإقامة مناطق عازلة رأسمالية لتوفير مرونة أكبر فى مواجهة الصدمات. وبعد المداولات التى شملت مشرفين مصرفيين من ٢٧ بلدًا، أوصت اللجنة بنسبة جديدة للرافعة المالية. إلا إنه استجابة للبنوك الأوروبية التى تعانى من ضائقة، وافقت اللجنة على تأجيل الامتثال حتى عام ٢٠١٨، وكانت بريطانيا والولايات المتحدة ترغبان فى إصلاحات أكثر اتساعًا وآنيةً لاستعادة الثقة إلى القطاع المالى. وأصرت البنوك الأوروبية مع الانكشاف

على الدَّين السيادى الذى يتسم بالمخاطرة فى بلدان البحر المتوسط على وقت إضافى لتحسين كم الحيازات الرأسمالية وكيفها. وفى أعقاب ذلك اشتكى بعض المسئولين المصرفيين الأمريكيين من أن المؤسسات القوية سياسيًا وماليًا أقنعت السلطات التنظيمية بالتراجع عن جهود تضييق المتطلبات الرأسمالية[٤].

معالجة الاختلالات

فيما يتعلق بأحد مسببات الأزمة المالية الأخرى ـ الاختلالات العالمية ـ كان هناك قدر قليل من التقدم وقدر كبير من الاضطراب. فقد حذر صندوق النقد الدولى وبنك التسويات الدولية من أنه لا يمكن تحمُّل فوائض وعجوزات الحساب الجارى الدائمة والكبيرة، ومن كونها خطيرة على الاقتصاد العالمى. لكن الصين والولايات المتحدة، اللتين تتحملان أكبر قدر من المسئولية عن ذلك، ظلتا تولِّدان اختلالات خارجية ضخمة. ففى أكتوبر من عام ٢٠١٠ توقع صندوق النقد الدولى أن يزيد فائض الحساب الجارى الصينى من ٢٩٧ مليار دولار فى عام ٢٠٠٩ إلى ٧٧٨,٢ مليار دولار فى عام ٢٠١٥، وتوقع أن يصعد العجز الأمريكى من ٣٧٨,٤ مليار دولار فى عام ٢٠٠٩ إلى ٦٠١,٧ مليار دولار فى عام ٢٠١٥، ولم يتغير الأمر كثيراً منذ بداية تكَشُّف الأزمة فى عام ٢٠٠٧، وكما حدث من قبل، نظرت الصين إلى النمو الذى يقوده التصدير على أنه أداة لتخفيف القلاقل الداخلية وخلق فرص عمل للفلاحين. ولتيسير الصادرات، أبقت على سعر صرف منخفض على نحو مصطنع، واستثمرت مكاسب التصدير فى السندات الأجنبية والأدوات المالية. ومع بقاء أسعار الفائدة على انخفاضها، ظل المستهلكون فى الولايات المتحدة وغيرها من البلدان ذات الدخل المرتفع يشترون الواردات غالية الثمن بالدَّين. وبدا أن المسئولين فى بلدان الفائض والعجز مترددين فى إرباك العلاقات الهشة، على الرغم من الضغوط المتزايد للقيام بذلك[٥].

نتيجة لذلك، مضى النقل الكبير للثروة من البلدان المتقدمة فى منطقة الأطلسى إلى آسيا والعالم النامى قُدُمًا. ففيما بين عامى ٢٠٠٧ و٢٠٠٩ كان إجمالى عجز

الحساب الجارى التراكمى للولايات المتحدة ٦٤٨٤ مليار دولار. كما عاش العديد من الاقتصادات الكبيرة الأخرى على نحو يتجاوز مواردها مع وجود عجوزات الحساب الجارى المزمنة. وكان عجز أستراليا التراكمى ٣٨٥,٣ مليار دولار، وإسبانيا ٧٤٧,٥ مليار دولار، والمملكة المتحدة ٥٠٠,٩ مليار دولار. وفى الوقت نفسه راكمت بلدان جنوب وشرق آسيا، بما فى ذلك اليابان، فوائض قدرها ٤٧٨٧,٧ مليار دولار. وكسبت روسيا ٦٣٥,٣ مليار دولار أخرى[٦].

فما الذى يمكن عمله لاستعادة التوازن؟ نصح صندوق النقد الدولى وغيره من الوكالات الدولية بضرورة توسيع الطلب الاستهلاكى المحلى على السلع فى الصين، وتشجيع المدخرات وتقييد الاستهلاك فى بلدان العجز. كما أولى أهمية لتعديلات سعر الصرف. ومع ذلك قاومت بيجين الضغط الدولى لوقف التدخل فى سعر الصرف والسماح لقوى السوق بإعادة تقييم العملة الصينية، وهى الخطوات التى كانت ستجعل الصادرات الصينية أغلى سعراً. ومن الواضح أن الصين خشيت ألا يعوِّض الطلب المحلى عن طلبات التصدير، ومن الممكن أن تكون النتيجة هى البطالة والقلاقل الاجتماعية. وبذلك قرر عدم الاستسلام للضغط الدولى.

فى الولايات المتحدة، تزايد ضغط عام الانتخابات للرد من جانب واحد على التحكم فى العملة الصينية. إذ زعم المنتقدون أن التحكم فى العملة الصينية استولى على ٢.٥ مليون فرصة عمل صناعية. وفى أواخر سبتمبر، وافق مجلس النواب الأمريكى على مشروع قانون بأغلبية ٣٤٨ صوتًا مقابل ٧٩ صوتًا على السماح للولايات المتحدة بفرض تعريفة جمركة على البلدان التى تخفض قيمة عملاتها. وضغطت الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات الساعية إلى الحفاظ على علاقات طيبة مع النظام الصينى بقوة ضد العقوبات[٧].

على الجانب الصينى، كانت هناك كذلك علامات إحباط. ذلك أنه خوفًا من أن يؤدى التضخم وانخفاض قيمة الدولار إلى انكماش قيمة حيازات الصين من الأسهم الأمريكية، بدأت بيجين تنويع حيازاتها، حيث اشترت الديون اليابانية والكورية، بل والأوروبية.

وعلى الرغم من إعراب الصينيين عن عدم رضاهم، فقد بدوا مترددين فى اتخاذ خطوة تتسم بالاندفاع. ذلك أن قرار الصين التخلص من حيازاتها من السندات الأمريكية قد يربط الأسواق ويزيد الخسائر بشكل كبير، وفى أسوأ السيناريوهات يعطل الاقتصاد العالمى. وبدلاً من ذلك اختارت الصين تنويع حيازاتها واستعراض عضلاتها. إذ شجعت المشروعات المملوكة للدولة على التقدم بعطاءات للتنقيب عن النفط والغاز والنحاس والمواد المهمة الأخرى فى أنحاء العالم. وفى إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية وأستراليا، يسعى المستثمرون الصينيون للوصول إلى نسختهم من "دبلوماسية الدولار". وقد نمُّوا صداقات جديدة مع الدولار واشتروا أصولاً استراتيجية. وفى منطقة يمكن فيها للصين ممارسة نفوذ فعال، قامت بذلك. فهى تسيطر على ٩٧ بالمائة من معروض العالم من الأتربة النادرة المستخدمة فى منتجات التكنولوجيا الفائقة. وعندما ألقت اليابان على قبطان سفينة صيد فى المياه المتنازع عليها، فرضت الصين حظرًا على شحنات الأتربة النادرة. ويرى منتقدون، مثل پول كروجمان، أن هذا السلوك يشير إلى قوة عظمى مارقة عاقدة العزم على التصرف بما يحلو لها[٨].

فى الوقت نفسه، تزايدت المخاوف فى أكتوبر من عام ٢٠١٠ من نشوب حرب عملات تشمل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى والصين. ودفع الحديث عن المزيد من التيسير الكمى من جانب بنك الاحتياط الفدرالى إلى الانخفاض بصورة حادة فى أسواق الصرف. ولتشجيع الاقتصاد المحلى والحد من البطالة، اقترح بنك الاحتياط الفدرالى شراء المزيد من السندات طويلة الأجل، وهى خطوة شملت فى واقع الأمر طبع النقود. وتوقعت أسواق العملات إمكانية أن يرفع تدفق الأموال للخارج الناتج عن ذلك يرفع أسعار العملات والأصول فى أسواق العالم النامى. وقد أذعنت بعض البلدان للعملات الأقوى، وانتهزت بلدان أخرى المناسبة لمراكمة الاحتياطيات، ومع ذلك فرضت بلدان غيرها قيودًا على تدفق رؤوس الأموال. وتدخلت كوريا الجنوبية لخفض قيمة عملتها والإبقاء على قدرة صادراتها التنافسية.

دعا اضطراب العملات الناتج عن عمل الدول بشكل منفرد لتعزيز مصالحها القومية إلى عمل مقارنات ظالمة بالكساد العظيم عندما عملت الدول بشكل منفرد كذلك

مما أدى إلى نتائج مفجعة للاقتصاد الدولى. وشمل السيناريو الخبيث الدورة التنافسية لتدخلات العملات والقيود على رأس المال، وما قد يعطل التجارة والمدفوعات العالمية. وفى نتيجة حميدة، سوف تسمح الصين بمرونة أكبر فى أسعار الصرف، وتترك قوى السوق تيسر إعادة التوازن العالمى.

إعادة توزيع القوة فى الاقتصاد العالمى

كان وراء التدفق المستمر للثروة وفرص العمل إلى آسيا فى الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٠ الواقع الخادع الذى شكّلت فيه مراجحة التكلفة تضاريس الاقتصاد العالمى المعاصر. وفى عالم بلا حدود فعلية، انتقل العمل من كل الأنماط بسهولة إلى مواقع بها أقل قدر من التكاليف. ومع توقع زيادة عدد سكان العالم ودخول مئات الملايين من الناس قوة العمل العالمية على مدى العقد المقبل، فإنه من المنتظر اتساع مراجعة العمالة. ومن المرجح أن يفيد هذا الاتجاه البرازيل والصين والهند والمكسيك والفلبين وتايلاند - وهى البلدان التى بها عمال منتجين على قدر عال من الجودة - ويعوق الاقتصادات مرتفعة التكلفة فى غرب أوروبا واليابان وأمريكا الشمالية. وفى المجموعة الأخيرة ربما لا يزال العاملون مرتفعو التكلفة يواجهون قضايا الإحلال وإعادة التدريب[٩].

أبرز قوة ونفوذ ما تسمى بلدان بريك (البرازيل وروسيا والهند والصين) تحولاً أساسياً فى الاقتصاد العالمى. فقد كانت القوى الاقتصادية الناشئة الأربع مجرد دول نامية، إلا أنها كانت غنية بقدراتها. إذ كانت تمثل ٤٢٪ من إجمالى الناتج المحلى فى عام ٢٠٠٩، مقابل ١٢,٩٪ فى عام ١٩٩٠، وبحلول منتصف عام ٢٠١٠ كان لدى البلدان الأربعة ما يقرب من ٣.٥ تريليونات دولار من الاحتياطى النقدى، وهو ما يزيد بنسبة ٧٢٪ عن كندا والولايات المتحدة ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة مجتمعةً (٢,٠٤ تريليون دولار). وفيما عدا روسيا، نجت بلدان بريك من الضائقة الخطيرة أثناء ركود ٢٠٠٧-٢٠١٠، وتوقع صندوق النقد الدولى أن تنمو على نحو أسرع بكثير من

البلدان ذات الدخل المرتفع فى السنوات المقبلة. وربما تنمو البرازيل وروسيا بما يتراوح بين ٣ و٥ , ٤٪ سنويًا، بينما تنمو الصين والهند بضعف معدل السرعة - أى ما يقرب من ١٠٪ - فالمنتظر هو أن يزيد نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بسرعة تزيد أربع أو خمس مرات تقريبًا فى الاقتصادات الناشئة عما فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية(١٠).

فى السيناريو الوردى، ربما تصبح البلدان النامية بذلك المحركات الجديدة للنمو فى الاقتصاد العالمى. ومع افتراض النمو المستمر، وعدم وقوع حروب أو كوارث على نطاق كبير، يمكن أن يهرب ملايين البشر من الفقر على مدى العقد المقبل. وربما تتوسع الطبقة الوسطى العالمية بمقدار ١,٨ مليار إلى ٣,٢ مليارات شخص بحلول عام ٢٠٢٠، ويمكن أن يكتسب حوالى ٤٠ بالمائة من سكان العالم وضع الطبقة الوسطى. وبالإضافة إلى توفير البضائع المصنعة والخدمات، ربما تصير هذه الاقتصادات المتسعة مصدرين كبارًا للرأسمال والعمالة الماهرة. وربما تساعد أسواقها المتسعة كذلك فى إعادة تفعيل الاقتصاد العالمى، حيث توفر فرص تصدير جديدة للدول المتقدمة(١١).

لأن انهيار التمويل العالمى فى ٢٠٠٧-٢٠١٠ أفقد نموذج السوق الحرة المرتبط بالقيادة الاقتصادية الأنجلو أمريكية بريقه، فقد يظهر نموذج جديد بعد عقد من الزمان. ومن بين عمالقة بريك الناشئة هناك اهتمام بخلق عملة احتياطى دولية جديدة تحل محل الدولار. وهناك كذلك تحمس للمشروعات المملوكة للدولة، وهى إشارة إلى أن الدول الناشئة يمكن أن تستخدم سلطة الدولة لتعزيز الأبطال القوميين وتقييد المنافسين الأجانب. وبدلاً من الالتزام بالمعايير الغربية الخاصة بالأسواق المفتوحة والتكامل المالى، يبدو أن بلدان بريك حريصة على المحافظة على حرية العمل القومية وتعزيز طموحاتها الإقليمية والتنموية. وربما تنضم مجموعة أخرى من البلدان النامية - تشمل إندونيسيا ونيجيريا وجنوب إفريقيا وتركيا وربما ڤيتنام - إلى صفوفها. وربما تخلق معدلات النمو الأعلى بين البلدان النامية بصورة عامة فرصًا لاتساع التجارة بين

البلدان النامية متوسطة الدخل. وفى جنوب شرق وشرق آسيا، ربما يقدم التكامل الإقليمى بديلاً للاعتماد على أسواق التصدير فى أوروبا واليابان والولايات المتحدة.

لكن مع أنه من المرجح أن تضطلع القوى الناشئة بدور أبرز فى الاقتصاد العالمى لمنتصف القرن الحادى والعشرين، فسوف تظل الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان والمملكة المتحدة قوية. ذلك أنه على الرغم من وجود ١٢ بالمائة من سكان العالم بها، فهى تولِّد ٤٤ من إجمالى الناتج المحلى العالمى و٥٤ بالمائة من صادرات السلع العالمية.

مازالت التوقعات المستقبلية لبعض المناطق الأخرى غير واضحة. فإفريقيا جنوب الصحراء قد تتخلف أكثر. ذلك أن للمنطقة تاريخ طويل من الصراع الأهلى والفساد وعدم الاستقرار. وتفتقر إفريقيا إلى البنية التحتية وتتسم ديموجرافيتها بالتحدى، حيث ارتفاع معدلات المواليد وزيادة عدد الشباب الذين يدخلون أسواق فرص العمل. ومع أنه يمكن للنخب الاستفادة من الطلب المتزايد على النفط وغيره من الموارد الطبيعية، فمن الأرجح أن تُبْقِى الأرباح التى تهبط فجأة على الأنظمة الحاكمة المترسخة، ولا تعزز التنمية القومية. وفى أمريكا اللاتينية، فيما عدا البرازيل وبضعة بلدان أصغر، ليس متوقعًا أن تضاهى النمو المرتفع والقدرة التنافسية لآسيا، بل إن مستقبل الشرق الأوسط فى الاقتصاد العالمى أكثر عرضة للشك، بسبب التوترات السياسية والقلاقل الأهلية والإرهاب. ويمكن توقع أن تمارس الصين والهند اللتان تعتمدان على الشرق الأوسط فى واردات الطاقة، مزيداً من النفوذ فى تلك المنطقة، حيث تتراجع المشاركة الأمريكية.

تمتع شرق أوروبا ووسطها بمستويات معيشة أعلى طوال عقدين قبل الركود العالمى، لكنهما أضيرا أكثر من أى منطقة أخرى فى العالم، طبقًا لما ذكره محللو البنك الدولى. فبعد أن عاشت هذه المنطقة بما يزيد على مواردها بالاعتماد الشديد على

القروض الأجنبية، ها هى تواجه تحديات التعديل. إذ لا بد لها من زيادة ا لمدخرات ومعالجة عدد هائل من المشكلات منها السكان الشائخون والحاجة إلى زيادة إنتاجية المنطقة لكى تنافس فى اقتصاد عالمى متشابك(١٢).

وأخيراً، سوف تسهم الاتجاهات الديموجرافية على نحو مهم فى التحولات ذات المدى الأطول فى الاقتصاد العالمى. وربما تفرض زيادة قدرها ١,١ مليار شخص فيما بين عامى ٢٠١٠ و٢٠٢٥ ضغطاً على طاقة العالم وغذائه وموارده المائية. ومن المرجح أن يكون للزيادة السكانية المرتفعة أثر أكبر على آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. ومع ذلك فمن المحتمل أن تكافح البلدان ذات الدخل المرتفع فى غرب أوروبا واليابان، التى بها سكان شائخون أو متناقصون، للحفاظ على مستويات المعيشة والمحافظة على الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية للمواطنين الشائخين. ولأن الولايات المتحدة بها معدل مواليد أعلى ولكونها أكثر انفتاحاً على الهجرة، فمن المحتمل أن تعانى من قدر أقل من القيود. ومع تزايد عدد السكان فى الدول المحرومة، وانكماش عدد السكان أو ثباته فى المناطق المتميزة، من المرجح أن تكون هناك زيادة فى عدد المهاجرين الساعين إلى فرص أفضل فى الخارج.

شهد الجيل من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٠ تغيرات شاملة، حيث غيرت محركات العولمة العالم بفتح الأسواق وتقريب الناس من بعضهم وحسنت سبل العيش. وفى هذه العملية المعقدة كان للتجديدات التكنولوجية ونقلها دور أساسى، وكذلك العوامل الديموجرافية والسياسية والاقتصادية. ولا ينبغى أن ننسى ما صاحب هذا التقدم من تقلب وانزياحات، حيث أثرت تأثيراً بالغاً ومعطلاً على حياة أناس كثيرين، بينما حسنت فرص آخرين. وفى الجيل القادم، ليس مرجحاً أن يخف التغيير ولا الاضطراب.

الهوامش

الفصل الأول

1. Zoellick 2008.
2. OECD, Growing Unequal?, 2008.
3. Keynes 1920: chapter II..
4. World Bank, WDI..;,
5. World Bank, WDI; Maddison 2010; Capgemini, World Wealth Report, 2010.
6. World Bank, WDI.
7. UNDESA 2004: vii-viii; UNDESA 2008; Moch 2003:147-60,161-97; Panayi 2009.
8. ILO 2004: 8-9.
9. UNDESA 2008; MPI 2010.
10. Pylynskyi 2009.
11. MPI 2010.
12. World Bank, WDI.
13. World Bank, WDI.
14. World Bank, WDI.
15. World Bank, WDI; Wilson and Dragusanu 2008.
16. "Investors ..." 1998.
17. World Bank, WDI.
18. World Bank, WDI
19. World Bank 1993.
20. Klein and Cukier 2009; World Bank, WDI; OECD, StatExtracts 2010; IMF, WEO, April 2010; UKDMO, Quarterly Report (various issues); US Treasury, Treasury Bulletin (various issues).
21. World Bank, WDI.

22. USCIA. World Factbook.
23. World Bank. WDI
24. UNCTAD, WIR 2010: Annex Table 7; UNCTAD, WIR 2007: 47.
25. World Bank, WDI.
26. World Bank, WD7.
27. UN, Millennium 2009: 9; Canute and Giugale 2010: 388.
28. Eckes 2007: 417-21.
29. Eckes and Zeiler 2003: 157-8; ATA. "Annual Results;" UNWTO, "International Tourism Receipts 2009."
30. ATA. "Annual Results."
31. Levinson 2006.
32. ITU, ICT Statistics.
33. ITU, ICT Statistics.
34. Eckes and Zeiler 2003: 203.

الفصل الثاني

1. Chanda 2007; Hopkins 2002; Headrick and Griset, 2001:543-78.
2. Findlay and O'Rourke 2007: 382-407.
3. Cassis 2006: 81-3; Eichengreen 2008: 34-42.
4. Obstfeld and Taylor 2004: 29, 52-60; James 2001: 10-25.
5. Engel 2007.
6. Maddison 2010. Because World Bank data for this period is unavailable, we rely extensively on Maddison's estimates, based on constant 2000 dollars and purchas ing price parities. For details see Maddison's "Explanatory Background Note on Historical Statistics," www.ggdc.net/maddison/.
7. Findlay and O'Rourke 2007: 414-24; Stone 1977.
8. Maddison 2006: 32.
9. Smith 2003: 103; Findlay and O'Rourke 2007: 409; Michie 2006: 130-2.
10. Angell 1911: vii; Ferguson 1999: 411; "Mr. Churchill ... ," 1911; Mahan 1912.

11. Maddison 2010.
12. Ferguson 2005.
13. Eckes and Zeiler 2003: 44-5.
14. Berend2006.
15. Kindleberger 1973; James 2001; Cassis 2006, 182.
16. Michie 2006: 187; Wigmore 1985.
17. Smith 2003: 105-42; Michie 2006: 176-89; Bernanke, November 8, 2002.
18. Yergin and Stanislaw, 1998: 22-38.
19. Reinhart and Rogoff 2009; Bordo, Goldin, and White 1998; USBoC 1975, 2: 1104.
20. Moggridge 1982.
21. Greasley and Oxley 2002; Rothermund 1996: 82-6.
22. Nanto and Takagi 1985: 372-3; Rothermund 1996: 77-8, 115-19; Singer 1983.
23. Duranty 1931; Duranty 1932.
24. Findlay and O'Rourke, 2007: 430-72.
25. Reinhart and Rogoff, 2009: 96.
26. Eckes, 1979: 123-4.
27. Findlay and O'Rourke 2007: 479-88; Yergin and Stanislaw 1998: 67-91.
28. Findlay and O'Rourke 2007: 19-45.
29. Eckes 1975: 207-8,
30. Findlay and O'Rourke 2007: 479-88; Yergin and Stanislaw 1998: 67-91.
31. Maddison 2006: 24.
32: Maddison 2010.
33. Maddison 2010.
34. USBoC data, www.census.gov/statab/hist/HS-31.pdf and www.census.gov/ compendia/statab/2010/tables/1 Os0708 .pdf.
35. Maddison 2010.
36. Maddison 2010.
37. USBoC 2010; USBoC data, www.census.gov/statab/hist/HS-31.pdf and www.census.gov/compendia/statab/2010/tables/10s0708.pdf.

الفصل الثالث

1. WTO Database, http://stat.wto.org, accessed September 2010.
2. Economist, 1984; Sullivan 1984.
3. Khanna 2008: 3-9; OECD, StatExtmcts; Economist 2004a; Reuters 2009.
4. Ash 2010.
5. Jackson 2009; Finder 2009.
6. Dinan 2009.
7. Dinan 2009.
8. Dinan 2009; Owen 1988.
9. Flockton 2009.
10. Flockton, 2009; Eichengreen 2007.
11. WTO, ITS 2009: 34; WTO, TP 2009: 175.
12. Maddison 2010.
13. Fortune 2010.
14. WTO, ITS 2010: 14.
15. WTO, TP 2010.
16. Champion, Slater, and Mollenkamp 2009; Ahamed 2009; EU-Russia 2009.
17. WTO, TP 2010; Eurostat.
18. UNCTAD, WIR 2010: 172.
19. Ibarra and Koncz, 2009: 32-4.
20. IMF, GOFER.
21. Gonzalez-Paramo 2009; ECB 2010: 66.
22. WEF, Global Competitiveness Index, 2010-11.
23. WTO, ITS 2010: 10.
24. WEF, Global Competitiveness Index 2010-11; World Bank, WDI.
25. World Bank, WDI.
26. Ramo 1999; Woodward 2000.
27. Mishel, Bernstein, and Shierholz 2008: 2, 7-8, 14.
28. Mishel, Bernstein, and Shierholz 2008: 365.

29. Guidolin and La Jeunesse 2007; OECD, FB 2009.
30. WTO Statistical Database, http://stat.wto.org/, accessed September 2010.
31. OECD FB 2009; USBEA 201 Ob; WTO, TP 2009: 177.
32. WTO, TP 2010.
33. d'Aquino 1992.
34. Laver 1985.
35. Laver 1985; Salter 1986.
36. WTO, TP2010. :
37. Angus Reid Global Monitor 2008; 2009.
38. World Bank, WD7; WEF, Global Competitiveness Index 2010-11; WTO, TP 2010;
Pomfret 2010a.
39. Waite 2004.
40. World Bank, WDI; WTO, TP 2010.
41. WTO, TP 2010.
42. WTO, TP 2010.
43. World Bank, WDI; Economist 2007.

الفصل الرابع

1. O'Neill2001.
2. O'Neill and Stupnytska 2009.
3. World Bank, "How We Classify Countries."
4. World Bank 1993.
5. Moore 2010.
6. World Bank, WDI; World Bank, GEP 2009: 4-5, 58; WTO, ITS 2010: 14; WTO TP 2010.
7. World Bank 2010.
8. Fingleton 2008.
9. Enright, Hoffmann, and Wood 2010; McGregor 2010.
10. Fortune 2010.

11. Halper2010.
12. Lee 2010.
13. WTO, TP 2010.
14. World Bank, WDI.
15. World Bank, WDI; WEF, Global Competitiveness Index 2010/2011.
16. International Contractors Association of Korea (accessed 2010).
17. OECD, EO (November 2009): 192; WTO, TP 2010.
18. OECD 2009: 227.
19. WTO, TP 2010; USTR 2009.
20. WTO,TP2010.
21. Central Bank of the Republic of China 2010.
22. Rickards 2009.
23. WTO, ITS 2010: 28; Klein and Cukier 2009: 8.
24. World Bank, WDL
25. Clifford and Engardio 2000: 209.
26. WTO, TP 2010: 82; World Bank, WDL
27. WTO, TP 2010: 106.
28. Maddison 2010; World Bank, WD/; TI 2009.
29. WTO, TP 2010.
30. The Edge Malaysia 2010; Maddison 2010.
31. Canuto and Giugale 2010: 387.
32. WTO, TP 2010.
33. Cimoli, Dosi, and Stiglitz 2009: 297-8.
34. Panagariya 2008.
35. WTO, TP 2010.
36. WTO, TP 2010.
37. Maddison 2010; World Bank, WDI; Khanna 2008: 132-6.
38. WTO, TP 2010; USBoC, "Foreign Trade Statistics."
39. WEF, Global Competitiveness Index 2010-2011.
40. WTO, ITS 2010: 26.
41. WTO, TP 2010; USTR 2010.
42. WTO, TP 2010.

43. World Bank, WDI; WEF 2010-11.
44. Khanna 2008: 36-7.
45. World Bank, WDI; WTO, TP 2010.
46. WTO, TP 2010.
47. Canuto and Giugale 2010: 377.
48. WTO, TP 2010; USCIA 2010.
49. WTO, TP 2010.
50. Canuto and Giugale 2010: 327; WEF 2009a: 97.
51. WEF, Global Competitiveness Index 2010/2011; TI 2009.
52. World Bank, WDI; Maddison 2010.
53. World Bank, WDI.
54. World Bank, WDL
55. Wonacott 2010.
56. Aldcroft2001.
57. Randoux2009.
58. Katkakrosnar 2007.
59. World Bank, WDL
60. Roland Jackson 2009; IMF 2009; Canuto and Giugale 2010: 353.
61. Wedel 1998; Hofrman 2003.
62. Abdelal 2007: 159.
63. USEIA 2008; USCIA, WF 2010.
64. WTO, TP 2010.
65. Economist 2009; Budrys 2010.
66. World Bank, WDI; Kramer 2008.
67. World Bank, WDI.

الفصل الخامس

1. Keynes 1936:383.
2. Thatcher 2002: 415; Smith 1937: 13.
3. Smith 1937: 14.
4. Smith 1937:4-5, 423; Samuels, Biddle, and Davis 2007: 113.

5. Smith 1937: 461; Ross 1995: 275.
6. Smith 1937: 431-9.
7. Anderson, Shughart, and Tollison 1985.
8. Reinert and Reinert 2005: 14-15; Smith 1937: 347-52, 431.
9. Smith 1937: 128; Thatcher 2002: 412-66; Klaus 2006.
10. Samuels, Biddle, and Davis 2007: 432-35.
11. Irwin 1996: 102.
12. Reinert 2007; Chang 2008: 47-8.
13. Zachariah 2004: 34; Szporluk 1988; Metzler 2006: 98-130.
14. Dutt 2005: 107-11, 120.
15. Toye and Toye 2004: 126-33; Saad-Filho 2005: 128-45; Dosman 2008: 246-9.
16. Sachs and Warner 1995: 1:17-19; Chang 2002: 3-6; Fallows 1994: 179.
17. Roncaglia 2005: 244-75; Marx 1848; Marx and Engels 1848.
18. Yergin and Stanislaw 1998: 11-12; Hobson 1902; Lenin 1916.
19. Chang 2003: 23-4.
20. Zachariah 2004; Herring 1999.
21. Tignor 2006: 179-80.
22. Woo-Cumings 1999: 1-31; Chang 2008: 26-31.
23. Roncaglia 2005: 30.
24. McCraw 1984: 212-16.
25. Goodwin 2003: 610-11.
26. Skidelsky 1994.
27. Mitchell 1993: 656, 753.
28. Thatcher 1993: 12-13.
29. Shleifer 2009: 123-35.
30. Skinner, Anderson, and Anderson 2001: 254.
31. Greenspan 2007: 40, 52-3, 208, 375-6.
32. Andrews 2008.
33. Fox 2009: 107.
34. Fox 2009: 24, 94.
35. Fox 2009: 197; Stiglitz 2010: 238-74.

36. Lipton and Labaton 2008.
37. Wedel 1998.
38. Wayne 1989.
39. Williamson 2002.
40. Toye and Toye 2004: 266-7; Krueger 1997.
41. Stiglitz 2002.
42. Stiglitz 2010; Cimoli, Dosi, and Stiglitz 2009; Galbraith 2008.
43. Stiglitz 2002.
44. Halper2010.
45. Galbraith 2008: 14.
46. Krugman 1987; 2007; 2010a.
47. Toffler 1980; 1990.
48. Naisbitt 1982.
49. Wriston 1982b: 92-5; Wriston 1997: 172-82.
50. Drucker 1977; 1980: 95-100; 1986: 789.
51. Drucker 1986: 783-4.
52. Mettler 1981.
53. Roach 1987.
54. Halsall2009.
55. Ohmae 1989a: 153; 1985.
56. Dearlove and Crainer 2005.
57. Economist 1990: 53.
58. Magaziner and Reich 1982.
59. Thurow 1985; McKenzie 1991.
60. Hughes 2005: 278.
61. Bergmann 2005.

الفصل السادس

1. Brinkman 2004.
2. WTO, WTR 2008: 28-40.
3. WTO, ITS 2009; Findlay and O'Rourke 2007: 515.

4. World Bank, WDI.
5. WTO, ITS 2007: 4.
6. WTO, ITS 2010: 181, 189.
7. Drucker 1977.
8. Engardio, Bernstein and Kripalani 2003.
9. Financial Times 2009: 16.
10. WTO, ITS 2007: 3.
11. WTO, ITS 2010: 174.
12. WTO, WTR 2008: 17.
13. Fukuyama 1992; Friedman 1999.
14. Findlay and O'Rourke 2007: 498.
15. WTO, WTR 2008: 18.
16. WTO, WTR 2008: 87-8.
17. WTO, WTR 2007: 207-9.
18. WTO, WTR 2008: 76.
19. WTO, WTO 2008: 81-3.
20. WTO 2001.
21. ICC2001J
22. Srinivasan 2007: 1039-41.
23. Van Damme 2008.
24. WTO, "Dispute Settlement," 2010.
25. Eckes in press.
26. Choi 2007.
27. WTO. Available online at http://rtais.wto.org/.
28. Eckes 1995: 98-9.
29. Murray and Belkin 2010.
30. Africa News 2009a; Africa News 2009b.
31. Ahearn2005.
32. Council of Canadians 2010.
33. Hufbauer and Schott 2007.
34. Hufbauer and Schott 2007.
35. Agence France Press 2009.

36. Zalewski 2010.
37. Lament and Hille 2010.
38. Agence France Press 2008.
39. Korea Times 2010.
40. Klom 2003: 351-8.

الفصل السابع

1. Stone 1989; Ohmae 1989b: 145.
2. UNCTAD, WIR 2009: 19.
3. UNCTAD, WIR 1992: 1, 183; WIR 2009: 17, 247-54; WIR 2010: Annex Table 26, http://www.unctad.org/(accessed October 2010).
4. UNCTAD, WIR 2010: 17, Annex Table 26.
5. UNCTAD, WIR 2009: 22.
6. UNCTAD, WIR 2009.
7. Fortune, 2010; Bremmer 2010; UNCTAD, WIR 2009: 20.
8. Atkey 2007; Corcoran 2010; White 2009; Yeates 2009.
9. USBEA 2008; Eales 1981; Wilkins 1974: 285-324; Brinkley 2003: 601-2.
10. Shapiro 1973; Schacht 1970.
11. Servan-Schreiber 1968.
12. Wilkins 1974: 335-6; Gavin 2004; James 1996.
13. Kaletsky 1984.
14. UN General Assembly 1974.
15. Bales, Gogel, and Henry 1980; Globe and Mail 1979; Lewis 1979; BIS, AR 1980.
16. UNCTAD, HoS 2009.
17. Vogel 1979.
18. Badaracco and Yoffie 1983.
19. Feldstein 1983.
20. Young 1985:34.
21. Hughes 2005: 166.
22. Hughes 2005: 327-75.
23. Walters and Monsen 1983.

24. Eckes 1995: 199.
25. USBoG. SA 1982: 837; 1992 : 401.
26. Public Papers 1987: 476-78.
27. Mirza, Sparkes, and Buckley 1996: 42.
28. Simon and Button 1990.
29. Cohen 1998; Page 1981: 27-8.
30. The Times 2006.
31. Economist 1979: 61.
32. Stone 1989.
33. Housego 1984: 1:1; Financial Times 1985; Quinlan 2003: 9.
34. ICC 1999.
35. Kohut and Wike 2008.
36. Steingraber 1996.
37. Welch 1983: 549.
38. Smith 1998.
39. Levitt 1983.
40. Brouthers, McCray, and Wilkinson 1999; Dibenedetto 2008.
41. Brooks 2002.
42. Eckes 2009a: 262.
43. Ohmae 1993; Reynolds 1989; UchiteUe 1989.
44. Asia Pulse 2005; Talbott 1992.
45. Friedman 2005; Florida 2005.
46. Rugman and Verbeke 2008.
47. Palmisano 2006.
48. Lohr, July 5, 2007: 1.
49. Economist 2004b.
50. UNCTAD, WIR 2001: 24-6.
51. UNCTAD, WIR 2005: 205, 216.
52. UNCTAD, WIR 2004: xxvi.
53. Tappin and Cave 2009.
54. Zeng and Williamson 2003.
55. Karabell 2009.

الفصل الثامن

1. BIS, AR 2009: 3.
2. Kindleberger 1996; Reinhart and Rogoff 2009: xxvi; Gorton 2010: 30-1; CipoUa 1982:5-9.
3. Seligman 2003; US Senate Banking Committee 1999.
4. Michie 2006: 232-3; Schooner and Taylor 1998-9: 595; Reinhart and Rogoff 2009: 205; Eichengreen 2003: 17.
5. Eckes 1975: 162.
6. Cassis 2006: 201.
7. Kapur, Lewis, and Webb 1997:1:100; Cassis 2006: 220-7.
8. UNCTAD, HoS 2009.
9. Eichengreen 2008: 104-12.
10. Triffin 1960.
11. Schwartz 2003: 70, 93.
12. Shultz 1995: 4.
13. Eckes 1975:248-50.
14. Friedman 1962: 56-74; http://nobelprize.org/nobel_prizes/economics/laureates/.
15. Fox 2009; http://nobelprize.org/nobel_prizes/economics/laureates/.
16. BIS, AR 1987:86.88.
17. Rickards 2008; Reinhart and Rogoff 2009: xxvii-xxviii.
18. Ebenstein 2001: 290-6.
19. Thatcher 1993: 12; Friedman 1979.
20. Zweig 1996:388.
21. Abdelal 2007: 2; BIS.AR 2007: 87.
22. Fortson 2006; Economist 2006.
23. Ashton2009.
24. Burns 1987; BIS, AR 1987; Globe and Mail 1997.
25. Michie 2006: 296.

26. Cassis 2006: 238-41.
27. Wriston 1980.
28. BIS, AR 1981:51-3.
29. Mayer 1998:87-95.
30. Heimann 1980; Calomiris 2000: 337; Thomson and Stepanczuk 2007.
31. Heimann 1980.
32. Zweig 1996: 40-4; Walter Wriston 1982a.
33. Kaufman 2000: 263; BIS, AR 1977: 101-3; James 1996: 320-1.
34. BIS, AR 1980: 8; BIS, AR 1981: 108-10.
35. Zweig 1996: 853-7; Lissakers 1991; Kunz 1997: 275-81; James 1996: 374-401.
36. Michie 2006: 298; IFSL 2009.
37. Economist 1988.
38. Cassis 2006: 268; Berger 1990.
39. Cassis 2006: 268-70.
40. Leigh 1998.
41. Weiss2008.
42. UNCTAD, WIR 2008: 216; IFSL 2009; BIS, AR 1990: 208-9; BIS, AR 2009: 5; UNCTAD, FDISTAT 2010; BIS 2008: 1-10.
43. UNCTAD, HoS 2010.
44. Abdelal 2007: 12-17.
45. IMF, Independent Evaluation 2005: 3; IMF, AR 1996: 26; IMF, AR 2007: 39, 59-60.
46. 86. In 2010 IMF economists would change their advice to emerging market economies and state that capital controls are "justified as part of the policy toolkit to manage inflows." Ostry, Ghosh, and Habermeier 2010: 5.
47. UNCTAD, HoS 2008.
48. UNCTAD, HoS 2008.
49. BIS,AR 1998: 122, 128.
50. Clifford and Engardio 2000; BIS, AR 1998: 128.

الفصل التاسع

1. Abdelal 2007: 2; BIS, AR 2007: 87; BIS, AR 2008: 3-4; Greenspan 2007: 5-10.
2. WFE.
3. Schwartz, Leyden, and Hyatt 1999; Bianco 1998; Business Week 2001; Classman and Hassett 1999; Kadlec 1999.
4. Hershey 1999.
5. Ferguson 2005; Ferguson 1999: 411-12; Chernow 1990: 183.
6. Friedman 1996; Friedman 1999: 195-7.
7. Economist 2000b; 2000a.
8. BIS, AR 1999: 100-1.
9. Washington Post 2008; Tett 2009: 74-5; Lipton 2008; Hirsh 2010: 202^.
10. BIS, AR 1999: 6; BIS, AR 2000: 143; BIS, AR 2001: 149-50.
11. IMF, GFSR (March 2002): 34-9; IMF, AR 2000: 23-4; IMF, AR 2001: 14-15.
12. Kaufman 2000: vi, 298-301.
13. Buffett 2002: 13-15; 2003: 15.
14. Greenspan 2007: 178.
15. BIS, AR 2006: 66; USFRBSF 2009; Greenspan 2007: 346-7; Woodward 2000; Economist 2002.
16. US Economic Report 2009: Table B-79; USFRBG 2009.
17. Jickling 2010.
18. USBoC, "Foreign-Trade."
19. World Bank, WDI.
20. IMF, COPER, July 2010.
21. IMF, GOFER, July 2010; US Treasury 2010.
22. King 2009.
23. OECD, StatExtracts 2010; Eckes 2009b: 6-7.
24. IMF, GOFER, July 2010.
25. OECD, StatExtracts 2010; Roubini and Mihm 2010.
26. US Economic Report 2009: Table B-76; USBoC, Statistical Abstract 2008: Table 1166.

27. El Boghdady and Keating 2009.
28. Observer 2009.
29. Bajaj and Haughney 2007.
30. Lipton and Labaton 2008; Holmes 1999.
31. Streitfeld and Morgenson 2008; Norberg 2009: 31; Wall Street Journal 2008.
32. Buffett 2008: 11; USBoC. Statistical Abstract 2008: Table 942.
33. Poulter 2007; Black 2007; Evans-Pritchard 2007.
34. Nakamoto and Wighton 2007.
35. Hall 2009; Morgenson 2008b; Norberg 2009: 58-65.
36. Nanto 2010: 34.
37. Morgenson 2008a; 2009.
38. IMF, GFSR (April 2006); Tett 2009; Greenspan 2005.
39. Mollenkamp and Ng 2007: A1.
40. Cohan 2009: 321-30.
41. Mollenkamp and Ng 2007; Elder and Hume 2008: 40; Davies, Tett, and Thallarsen 2008.
42. Sorkin 2009; Strauss-Kahn 2009.
43. Blanchard 2009; Smick 2009.
44. Evans-Pritchard 2009; Canute and Giugale 2010: 21.
45. Karmin and Perry 2007: A1; Ahamed 2009.
46. Nanto 2010: 41.
47. Nanto 2010: 42.
48. Cody 2009; Landler 2007.
49. Carer and Tighe 2007.
50. Zimmermann and Schafer 2009; Norberg 2009: 45-6.
51. Marotte and Seguin 2009.
52. Lewis 2009; Jonsson 2009; Ward 2009.
53. IMF, GFSR October 2010: 12; IMF, GFSR April 2010: 13.
54. World Bank, WDI; Nanto 2010:44; IMF, WEO (April 2010): 2; IMF, WEO (October 2010): 177, 181.

55. World Bank, WDI; World Bank, GEP, Summer 2010; IMF, WEO (October 2010), 210.
56. OECD, EO (May 2010); IMF 2010: 15, 37, 44.
57. Aldcroft 2001: 73-4; James 2001: 129-33; Kindleberger 1973: 199-231.
58. Aldcroft 2001:78-92.
59. Eichengreen 1995: 351-3; Kindleberger 1973: 28.
60. Financial Stability Board 2010.
61. Sachs 2009; Wolf 2009.
62. Wolf 2009.
63. Shin and Eilperin 2009.
64. http://www.g20.org/pub_communiques.aspx/.
65. OECD, Factbook, "Composition of Fiscal Packages."
66. Nanto 2010; Chan and McGinty 2010.
67. USCBO 2010: Tables F-l, F-2; Nanto 2010: 39.
68. IMF, WEO (October 2010): 209; Nanto 2010: 86-8.
69. IMF, WEO Database (October 2010), http://www.imf.org/ (accessed October 2010).
70. IMF, WEO (October 2010): 196, 210.
71. IMF, WEO (October 2010): 196, 210.

الفصل العاشر

1. ILO2009: 1.
2. USDoS 2010; ILO 2009: 15-16; Essick 2001.
3. Liu 1993; Gladwell 1993; Reid 2000.
4. ILO 2009: 11.
5. ILO 2009: 1.
6. Bales 2009; USDoS 2010; UNODC 2010; Essick 2001.
7. USDoS 2009: 104-5; Reeves 2003.
8. USDoS 2010: 244, 333; South Africa, National Prosecuting Authority 2010.
9. Friedlaender 2002; Interlandi 2009; Rather 2010.

10. USDoS 2009: 197-9; Wehrfritz, Kinetz, and Kent 2008.

11. ILO 2009: 20.

12. UNODC 2009.

13. USDoS 2010: 49.

14. UNODC 2010; Interpol 2008.

15. Noble 1995.

16. ILO 2000; Lin 1998; Wang and Goodridge 2009.

17. Greenhouse 2008; Scottish Daily Record 2009; ILO 2000; White 1996; New Zealand
Herald 2005; 2010.

18. Right Vision News 2010; ICFTU 2006b.

19. ICFTU 2006a.

20. Wehrfritz 2005; Baskin 1996.

21. Teather 2005; Nike 2007-9: 44, 56.

22. Frank 2008; Esbenshade 2004.

23. Associated Press Worldstream 2002.

24. Kristof 2004; 1998.

25. Brill 1999; Krugman 2001.

26. Hull and Sorrell 2010; Foster 2010; Chinadaily.com.cn 2010.

27. Bradsher, June 10, 2010; Thai Press 2010.

28. Tarn and Lau 2010.

29. Morrell 2010; Gross 2010.

30. World Bank, WDI.

31. McCormack2010.

32. USGAO2009.

33. Joshi2010.

34. Biesecker 2008; Inside US Trade 2010.

35. Goldsmith 2010.

36. Ma 2008.

37. Barboza 2007a.

38. Barboza 2007b.

39. Public Citizen 2007; Neuman and Barboza 2010.

40. United Nations Environment Program 2005: 4-5.
41. Yerxa2010.
42. Inside US Trade 2009.
43. Yerxa2010.
44. Power 1976; Gwynne 1975: 64; Schlesinger 2003.
45. Stokes 2008.
46. Solomon 2010: 19.
47. Economist 2010; Theil and Mascarenhas 2010.

الفصل الحادى عشر

1. Greenspan 2010.
2. Schumpeter 1947: 32.
3. Elliott, leather, and Treanor 2010; BIS, AR 2010: 3; IMF, GFSR (July 2010).
4. Braithwaite 2010: 1; Hoenig 2010.
5. IMF, AR 2009: 9; BIS, AR 2009: xiii; IMF, WEO (October 2010), http://www.imf. org (accessed October 2010).
6. IMF, WEO 2010.
7. US-China Business Council.
8. IMF, WEO (October 2010),http://www.imf.org (accessed October 2010); Krugman 2010b.
9. Bryan 2010; USNIC 2004.
10. IMF, Principal, 2010.
11. Kharas 2010: 27.
12. Canuto and Giugale 2010: 351-63.

قراءات مقترحة

Chapter 1: Introduction

Cudahy, Brian J. *Box Boats: How Container Ships Changed the World* (New York: Fordham University Press, 2006).

Dierikx, Marc. *Clipping the Clouds: How Air Travel Changed the World* (Westport, CN: Praeger, 2008).

Eckes, Alfred E., Jr. "Globalization," in *A Companion to International History 1900–2001*, ed. Gordon Martel (Oxford: Wiley-Blackwell, 2007), 408–21.

Engel, Jeffrey A. "A Shrinking World," in *A Companion to International History 1900–2001*, ed. Gordon Martel (Oxford: Wiley-Blackwell, 2007), 52–64.

Maddison, Angus. *Statistical Revisions*. www.ggdc.net/Maddison/.

Maddison, Angus. *The World Economy* (Paris: OECD, 2006).

OECD. *Stats*. http://stats.oecd.org/index.aspx.

UNCTAD. *Handbook of Statistics*. www.unctad.org/.

World Bank. *World Development Indicators*. www.worldbank.org/.

Chapter 2: The Global Economy before 1980

Chanda, Nayan. *Bound Together: How Traders, Preachers, Adventurers, and Warriors Shaped Globalization* (New Haven: Yale University Press, 2007).

Eckes, Alfred E., Jr., and Thomas Zeiler. *Globalization and the American Century* (New York: Cambridge University Press, 2003).

Findlay, Ronald, and Kevin H. O'Rourke. *Power and Plenty* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007).

Foreman-Peck, James. *A History of the World Economy* (2nd edn., Reading, MA: Pearson Education, 1995).
Hopkins, A. G., ed. *Globalization in World History* (New York: Norton, 2002).
Kenwood, A. G., and A. L. Loughced. *The Growth of the International Economy 1820–2000* (4th edn., London: Routledge, 1999).
Rothermund, Dietmar. *The Global Impact of the Great Depression 1929–1939* (New York: Routledge, 1996).

Chapter 3: The Rich Nations

Berend, Ivan T. *An Economic History of Twentieth-Century Europe* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2006).
Eckes, Alfred E., Jr. "Europe and Economic Globalization Since 1945," in *A Companion to Europe since 1945*, ed. Klaus Larres (Oxford: Wiley-Blackwell, 2009), 249–69.
Flockton, Christopher. "European Integration since Maastricht," in *A Companion to Europe since 1945*, ed. Klaus Larres (Oxford: Wiley-Blackwell, 2009), 270–301.
King, Stephen D. *Losing Control: The Emerging Threats to Western Prosperity* (New Haven, CN: Yale University Press, 2010).

Chapter 4: The Developing World

Chang, Ha-Joon. *Bad Samaritans: The Myth of Free Trade and the Secret History of Capitalism* (New York: Bloomsbury Press, 2008).
Fingleton, Eamonn. *In the Jaws of the Dragon* (New York: St. Martin's, 2008).
Khanna, Parag. *The Second World: How Emerging Powers Are Redefining Global Competition in the Twenty-first Century* (New York: Random House, 2008).
Panagariya, Arvind. *India: The Emerging Giant* (New York: Oxford University Press, 2008).
Shenkar, Oded. *The Chinese Century* (Saddle River, NJ: Pearson, 2005).

Chapter 5: Thinking about the Global Economy

Chang, Ha-Joon. *Kicking Away the Ladder: Development Strategy in Historical Perspective* (London: Anthem Press, 2002).
Fox, Justin. *The Myth of the Rational Market* (New York: HarperCollins, 2009).
Friedman, Milton, and Rose D. *Two Lucky People: Memoirs* (Chicago: University of Chicago Press, 1998).
Greenspan, Alan. *The Age of Turbulence* (New York: Penguin, 2007).
Hughes, Kent H. *Building the Next American Century* (Washington, DC: Woodrow Wilson Center, 2005).

Roncaglia, Alessandro. *The Wealth of Ideas: A History of Economic Thought* (New York: Cambridge University Press, 2005).
Skidelsky, Robert. *Keynes: The Return of the Master* (New York: Public Affairs, 2009)
Toye, John, and Richard Toye. *The UN and Global Political Economy* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 2004).
Wedel, Janine R. *Collision and Collusion: The Strange Case of Western Aid to Eastern Europe 1989–1998* (New York: St. Martin's, 1998).
Wolf, Martin. *Why Globalization Works* (New Haven: Yale University Press, 2004).
Yergin, Daniel, and Joseph Stanislaw. *The Commanding Heights* (New York: Simon and Schuster, 1998).
Zweig, Philip L. *Walter Wriston, Citibank, and the Rise and Fall of American Financial Supremacy* (New York: Crown, 1996).

Chapter 6: International Trade

Barton, John H., Judith L. Goldstein, Timothy E. Josling, and Richard H. Steinberg. *The Evolution of the Trade Regime* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2006).
Eckes, Alfred E., Jr. *US Trade Issues* (Santa Barbara, CA: ABC Clio, 2009).
Lovett, William A., Alfred E. Eckes, Jr., and Richard L. Brinkman. *US Trade Policy: History, Theory and the WTO* (2nd edn., Armonk, NY: M.E. Sharpe, 2004).
Van Den Bossche, Peter. *The Law and Policy of the World Trade Organization* (2nd edn., New York: Cambridge University Press, 2008).

Chapter 7: Global Business

Drucker, Peter F. *Managing in Turbulent Times* (New York: HarperCollins, 1980).
Jones, Geoffrey. *Multinationals and Global Capitalism* (New York: Oxford University Press, 2005).
Ohmae, Kenichi. *Triad Power: The Coming Shape of Global Competition* (New York: Free Press, 1985).
Porter, Michael. *The Competitive Advantage of Nations* (New York: Free Press, 1990).

Chapter 8: Internationalization of Finance

Cassis, Youssef. *Capitals of Capital* (New York: Cambridge University Press, 2006).
Eichengreen, Barry. *Globalizing Capital* (2nd edn., Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008).
Mayer, Martin. *The Bankers* (New York: Plume, 1998).
Michie, Ranald C. *The Global Securities Market* (New York: Oxford University Press, 2006).
Reinhart, Carmen M., and Kenneth S. Rogoff. *This Time is Different* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2009).

Chapter 9: The Global Financial Crisis of 2007–10

Hirsh, Michael. *Capital Offense* (New York: John Wiley, 2010).
Krugman, Paul. *The Return of Depression Economics* (New York: Norton, 2009).
Jonsson, Asgeir. *Why Iceland?* (New York: McGraw-Hill, 2009).
Nanto, Dick K. *The Global Financial Crisis* (Washington, DC: CRS Report for Congress, February 4, 2010).
Roubini, Nouriel. *Crisis Economics* (New York: Penguin, 2010).
Stiglitz, Joseph E. *Free Fall* (New York: Norton, 2010).
Tett, Gillian. *Fool's Gold* (New York: Free Press, 2009).

Chapter 10: The Underside of the Global Economy

Bales, Kevin. *Ending Slavery* (Berkeley: University of California Press, 2007).
International Labor Organization. *The Costs of Coercion* (Geneva: ILO, 2009).
Kimball, Ann Marie. *Risky Trade: Infectious Disease in the Era of Global Trade* (London: Ashgate, 2006).
United Nations Office on Drugs and Crime. *The Globalization of Crime* (Vienna: UNODC, 2010). Available online at www.unctad.org/.

Chapter 11: Epilogue

Bremmer, Ian. *The End of the Free Market* (New York: Portfolio, 2010).
Cohen, Stephen S., and J. Bradford DeLong. *The End of Influence* (New York: Perseus, 2010).
Halper, Stefan. *The Beijing Consensus* (New York: Basic Books, 2010).
Rajan, Raghuram G. *Fault Lines* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2010).

المراجع

Abdelal, Rawi. 2007. *Capital Rules* (Cambridge, MA: Harvard University Press).

Africa News. 2009a. "Ghana: Was Country Blindfolded into the Interim EPAs?" (Jun. 19).

Africa News. 2009b. "Namibia: What Are Economic Partnership Agreements?" (Apr. 17).

Agence France Press. 2008. "S. Korea's Lee Apologises, Urges MPs to Pass US Free Trade Pact" (May 22).

Agence France Press. 2009. "S. Korean MPs Approve Free Trade Pact with India" (Nov. 6).

Ahamed, Liaquat. 2009. "Subprime Europe," *New York Times* (Mar. 8).

Ahearn, Raymond. 2005. *Japan's Free Trade Agreement Program* (CRS Report for Congress, Aug. 22). Available online at www.nationalaglawcenter.org/crs/.

Aldcroft, Derek. 2001. *The European Economy 1914–2000* (4th edn., London: Routledge).

Anderson, Garry M., William F. Shughart II, and Robert D. Tollison. 1985. "It's True! Adam Smith Was a Bureaucrat," *Wall Street Journal* (Aug. 26).

Andrews, Edmund L. 2008. "Greenspan Concedes Flaws in Deregulatory Approach," *New York Times* (Oct. 24).

Angell, Norman. 1911. *The Great Illusion* (repr. New York: Garland, 1972).

Angus Reid Global Monitor. 2008. "Canadians Think US Benefits Most from NAFTA" (Mar. 12).

Angus Reid Global Monitor. 2009. "Canadians Want Free Trade Deal with India" (Dec. 1).

Ash, Timothy Garton. 2010. "Europe Is Sleepwalking to Decline," *The Guardian* (May 19).

Ashton, John. 2009. "On Top of the World," *Sunday Times* (Oct. 11).

Asia Pulse. 2005. "Cisco Plans Expansion in Chinese Market" (Jun. 17).

Associated Press Worldstream. 2002. "Nike Workers Protest Cutbacks in Production" (Aug. 20).

ATA. "Annual Results," www.airlines.org/. Accessed Jul. 2010.

Atkey, Ron. 2007. "Putting National Security to the Test," *Globe and Mail* (Canada) (Oct. 15), A17.
Badaracco, Joseph L., Jr., and David B. Yoffie. 1983. "'Industrial Policy': It Can't Happen Here," *Harvard Business Review* 61:6 (Nov./Dec.), 97–105.
Baines, Dudley. 1995. *Emigration from Europe 1815–1930* (Cambridge, UK: Cambridge University Press).
Bajaj, Vikas, and Christine Haughney. 2007. "More People With Weak Credit Are Defaulting on Mortgages," *New York Times* (Jan. 26), 1.
Bales, Carter F., Donald J. Gogel, and James S. Henry. 1980. "The Environment for Business in the 1980s," *McKinsey Quarterly* (Winter).
Bales, Kevin. 2007. *Ending Slavery* (Berkeley: University of California Press).
Bales, Kevin. 2009. "Winning the Fight: Eradicating Slavery in the Modern Age," *Harvard International Review* (Spring), 4–17.
Barboza, David. 2007a. "China's Seafood Industry: Dirty Water, Dangerous Fish," *New York Times* (Dec. 15), 1.
Barboza, David. 2007b. "Why Lead in Toy Paint?" *New York Times* (Sept. 11), 1.
Baskin, Roberta. 1996. "Controversy Surrounds Nike as Exclusive Investigation Reveals Abuse of Workers in Foreign Countries and Very Low Wages," *48 Hours* (Oct. 17). Accessed Jun. 2010 at LexisNexis Academic.
Bender, Daniel E., and Richard A. Greenwald, eds. 2003. *Sweatshop USA* (New York: Routledge).
Berend, Ivan T. 2006. *An Economic History of Twentieth-Century Europe* (Cambridge, UK: Cambridge University Press).
Berger, Michael. 1990. "Values Soar Out of Reach on Japanese Real Estate Market," *San Francisco Chronicle* (Nov. 24), A13.
Bergmann, Barbara R. 2005. "State of Economics: Needs Lots of Work," *Annals of the American Academy of Political and Social Science* 600 (Jul.), 52–67.
Bernanke, Ben S. 2002. "Remarks" (Nov. 8) Chicago, Illinois. Accessible at www.federalreserve.gov/.
Bernard, Andrew B., J. Bradford Jensen, Stephen J. Redding, and Peter K. Schott. 2007. "Firms in International Trade," *Journal of Economic Perspectives* 21, no. 3 (Summer), 105–30.
Bianco, Anthony. 1998. "The Prophet of Wall Street," *Business Week* (Jun. 1), 124.
Biesecker, Calvin. 2008. "GAO, WCO Outline Challenges to Scanning All US Bound Cargo Containers," *Defense Daily* (Jun. 18).
BIS. 1930–. *Annual Report (AR)* (Basel).
BIS. 2008. *Financial Globalization and Emerging Market Capital Flows* (BIS Papers No. 44) (Basel: BIS, Dec.).
Black, David. 2007. "UK Sub-Prime Lender Victoria Goes into Administration," *Glasgow Herald* (Sept. 11), 32.
Blanchard, Olivier. 2009. "The Crisis: Basic Mechanisms, and Appropriate Policies," *IMF Working Paper* WP/09/80.
Bordo, Michael D., Claudia Goldin, and Eugene N. White, eds. 1998. *The Defining Moment: The Great Depression and the American Economy in the Twentieth Century* (Chicago: University of Chicago Press).
Bowe, John. 2008. *Nobodies* (New York: Random House).

Bradsher, Keith. 2010. "A Labor Movement Stirs in China," *New York Times* (Jun. 10).
Braithwaite, Tom. 2010. "Basel Standards Committee Is 'Succumbing' to Bank Lobbying," *Financial Times* (Jul. 20).
Bremmer, Ian. 2010. *The End of the Free Market* (New York: Portfolio).
Brill, Marta. 1999. "Prof Says Sweatshop Labor Aids Economies in U. Michigan Lecture," *University Wire* (Nov. 11).
Brinkley, Douglas. 2003. *Wheels for the World* (New York: Viking).
Brinkman, Richard L. 2004. "Free Trade: Static Comparative Advantage," in William A. Lovett, Alfred E. Eckes, Jr., and Richard L. Brinkman, *US Trade Policy: History, Theory and the WTO* (2nd edn., Armonk, NY: M.E. Sharpe), 96–100.
Brooks, Rick. 2002. "Buying Jobs: How Big Incentives Won Alabama a Piece of the Auto Industry," *Wall Street Journal* (Apr. 3), A1.
Brouthers, Lance Eliot, John P. McCray, and Timothy P. Wilkinson. 1999. "Maquiladoras: Entrepreneurial Experimentation to Global Competitiveness," *Business Horizons* (Mar./Apr.), 37–43.
Bryan, Lowell. 2010. "Globalization's Critical Imbalances," *McKinsey Quarterly* 3:57–68.
Budrys, Aleksandras. 2010. "Russia to Set Up Food Sector Protectionism – Lobby," Reuters News (Feb. 18).
Buffett, Warren. 2002 and 2003. Berkshire Hathaway "Shareholder Letter". Accessed Oct. 2009 at www.berkshirehathaway.com/letters/.
Burns, John F. 1987. "Canada Opens Markets' Doors," *New York Times* (Jan. 13).
Business Week. 2001. "Dear Abby, You Goofed" (Sept. 10).
Calomiris, Charles W. 2000. "Universal Banking "American-Style," in Charles W. Calomiris, ed., *US Bank Deregulation in Historical Perspective* (New York: Cambridge University Press), 337.
Canuto, Otaviano, and Marcelo Giugale, eds. 2010. *Day After Tomorrow: A Handbook on the Future of Economic Policy in the Developing World* (Washington, DC: World Bank).
Capgemini SA and Merrill Lynch & Co. 2010. *World Wealth Report* (Jun.), www.us.capgemini.com/worldwealthreport09/. Accessed Jun. 2010.
Carer, Gabriel, and Chris Tighe. 2007. "Savers Queue to Move Their Money," *Financial Times* (Sept. 18), 2.
Cassis, Youssef. 2006. *Capitals of Capital* (Cambridge, UK: Cambridge University Press).
Central Bank of the Republic of China (Taiwan). "International Investment Position." Available online at www.cbc.gov.tw/.
Champion, Marc, Joanna Slater, and Carrick Mollenkamp. 2009. "Banks Reel on Eastern Europe's Bad News," *Wall Street Journal* (Feb. 18).
Chan, Sewell, and Jo Craven McGinty. 2010. "In Crisis, Fed Opened Vault Wide for U.S. and World, Data Shows," *New York Times* (Dec. 2), 1.
Chanda, Nayan. 2007. *Bound Together: How Traders, Preachers, Adventurers, and Warriors Shaped Globalization* (New Haven: Yale University Press).
Chandler, Lester V. 1958. *Benjamin Strong: Central Banker* (Washington, DC: Brookings).
Chang, Ha-Joon. 2002. *Kicking Away the Ladder: Development Strategy in Historical Perspective* (London: Anthem Press).

Chang, Ha-Joon. 2003. *Globalization, Economic Development, and the Role of the State* (New York: Zed Books).
Chang, Ha-Joon. 2008. *Bad Samaritans: The Myth of Free Trade and the Secret History of Capitalism* (New York: Bloomsbury Press).
Chernow, Ron. 1990. *The House of Morgan* (New York: Simon and Schuster).
Chinadaily.com.cn. 2010. "Suicides at Foxconn Reveal Woes" (May 26). Accessed Jun. 2010 at LexisNexis Academic.
Choi, Won-Mog. 2007. "To Comply or Not to Comply? Non-Implementation Problems in the WTO Dispute Settlement System." *Journal of World Trade* 41 (5): 1043–71.
Cimoli, Mario, Giovanni Dosi, and Joseph E. Stiglitz, eds. 2009. *Industrial Policy and Development* (New York: Oxford University Press).
Cipolla, Carlo. 1982. *The Monetary Policy of Fourteenth-Century Florence* (Berkeley: University of California Press).
Clifford, Mark L., and Peter Engardio. 2000. *Meltdown: Asia's Boom, Bust, and Beyond* (New York: Prentice-Hall).
CNN Moneyweek. 1998. "Investors Brace for Statement Shock; Executive Cabinet Calls Out for Support" (Dec. 13).
Cody, Edward. 2009. "Norwegian Hamlets Seek Wall Street Amends," *Washington Post* (Aug. 25).
Cohan, William D. 2009. *House of Cards* (New York: Doubleday).
Cohen, Stephen D. 1998. "Limits to Friendship: Why the US and the European Union Have Been Unable to Devise a Common Trade Strategy Toward Japan," *International Trade Journal* (Jun. 1), 198.
Cohen, Stephen S., and J. Bradford DeLong. 2010. *The End of Influence* (New York: Perseus).
Constantine, Gus. 2009. "Congo, A Country That's Broken," *Washington Times* (Sept. 8), 3.
Corcoran, Terence. 2010. "The Rise of Global Statism," *Financial Post* (Apr. 12).
Council of Canadians. 2010. "Open Civil Society Declaration on a Proposed Comprehensive Economic and Trade Agreement between Canada and the European Union." Available online at http://canadians.org/.
Craig, Susanne, and Kara Scannell. 2010. "Goldman Settles its Battle with SEC," *Wall Street Journal* (Jul. 16), A1.
d'Aquino, Thomas. 1992. "Suicide or Renaissance? Canada at the Crossroads," *Vital Speeches of the Day* (Mar. 31), 537–9.
Davies, Paul J., Gillian Tett, and Peter Thallarsen. 2008. "Untimely Gamble on ABN Amro Is the Root Cause of RBS Woes," *Financial Times* (Apr. 23).
Dearlove, Des, and Stuart Crainer. 2005. "Porter Thinks His Way to the Top," *The Times* (London) (Dec. 1), 5.
Dibenedetto, Bill. 2008. "Maqs Are Back," *Journal of Commerce* (Oct. 13), 22.
Dierikx, Marc. 2008. *Clipping the Clouds: How Air Travel Changed the World* (Westport, CN: Praeger).
Dinan, Desmond. 2009. "European Integration: From the Common Market to the Single Market," in Klaus Larres, ed., *A Companion to Europe Since 1945* (Oxford: Wiley-Blackwell), 133–50.

Dosman, Edgar J. 2008. *The Life and Times of Raul Prebisch, 1901–1986* (Montreal & Kingston: McGill-Queen's University Press).
Drucker, Peter. 1977. "The Rise of Production Sharing," *Wall Street Journal* (Mar. 15), 22.
Drucker, Peter F. 1980. *Managing in Turbulent Times* (New York: HarperCollins).
Drucker, Peter F. 1986. "The Changed World Economy," *Foreign Affairs* 64:4 (Spring), 768–91.
Dunlap, Albert J., and Bob Andelman. 1997. *Mean Business: How I Save Bad Companies and Make Good Companies Great* (New York: Times Books).
Duranty, Walter. 1931. "Russia Also Hit by World Crisis," *New York Times* (Apr. 3), 12.
Duranty, Walter. 1932. "Soviet in 16th Year; Calm and Hopeful," *New York Times* (Nov. 13), E4.
Dutt, Amitava K. 2005. "International Trade in Early Development Economics," in *Development Economics* (New York: Zed Books), edited by KS Jomo and Erik S. Reinert, 107–11, 120.
Eales, Roy. 1981. "Challenge in Reverse: Foreign Investment in America," *McKinsey Quarterly* (Winter), 53.
Ebenstein, Alan. 2001. *Hayek's Journey: The Mind of Friedrich Hayek* (New York: Palgrave Macmillan).
ECB. 2010. *Financial Stability Review* (Frankfurt: ECB, Jun.).
Eckes, Alfred E., Jr. 1975. *A Search for Solvency: Bretton Woods and the International Monetary System, 1941–1971* (Austin: University of Texas Press).
Eckes, Alfred E., Jr. 1979. *The US and the Global Struggle for Minerals* (Austin: University of Texas Press).
Eckes, Alfred E., Jr. 1995. *Opening America's Market* (Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press).
Eckes, Alfred E., Jr. 2004. "US Trade History," in William A. Lovett, Alfred E. Eckes, Jr., and Richard L. Brinkman, *US Trade Policy: History, Theory and the WTO* (2nd edn., Armonk, NY: M.E. Sharpe), 36–92.
Eckes, Alfred E., Jr. 2007. "*Globalization*," in Gordon Martel, ed., *A Companion to International History 1900–2001* (Oxford: Wiley-Blackwell), 408–21.
Eckes, Alfred E., Jr. 2009a. "Europe and Economic Globalization Since 1945," in Klaus Larres, ed., *A Companion to Europe Since 1945* (Oxford: Wiley-Blackwell), 249–69.
Eckes, Alfred E., Jr. 2009b. *US Trade Issues* (Santa Barbara, CA: ABC Clio).
Eckes, Alfred E., Jr. In press. "Administration of Trade Policy," in Mordechai Kreinin and Michael Plummer, *Oxford Handbook of International Commercial Policy* (New York: Oxford University Press).
Eckes, Alfred E., Jr., and Thomas Zeiler. 2003. *Globalization and the American Century* (New York: Cambridge University Press).
Economist. 1979. "EEC and Japan: Answering Injury with Insult" (Apr. 7), 61.
Economist. 1984. "The Old World's New Fears" (Nov. 24), 93.
Economist. 1988. "Pity Those Poor Japanese" (Dec. 24), 48.
Economist. 1990. "Porter v. Ohmae" (Aug. 4), 53.
Economist. 2000a. "A Hard Landing" (Dec. 9).
Economist. 2000b. "A Tale of Two Debtors" (Jan. 20).

Economist. 2002. "The O'Neill Doctrine" (Apr. 27).
Economist. 2004a. "A Golden Age?" (Feb. 28).
Economist. 2004b. "Sweating for Fashion" (Mar. 6).
Economist. 2006. "Capital City: London as a Financial Center" (Oct. 21).
Economist. 2007. "No Country Is an Island" (Dec: 1).
Economist. 2009. "Gasping for Gas" (Jan. 7), 53.
Economist. 2010. "Science Behind Closed Doors" (Jul. 10).
Eden, Lorraine, and Stefanie Lenway. 2001. "Introduction to the Symposium Multinationals: The Janus Face of Globalization," *Journal of International Business Studies* 32:3, 383–400.
Edge Malaysia. 2010. "Vietnam: Asia's Next Growth Story" (Mar. 29).
Eichengreen, Barry. 1995. *Golden Fetters* (New York: Oxford University Press).
Eichengreen, Barry. 2003. *Capital Flows and Crises* (Cambridge, MA: MIT Press), 17.
Eichengreen, Barry. 2007. *The European Economy Since 1945* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
Eichengreen, Barry. 2008. *Globalizing Capital* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
El Boghdady, Dina, and Dan Keating. 2009. "The Next Hit: Quick Defaults; More FHA-Backed Mortgages Go Bad Without a Single Payment," *The Washington Post* (Mar. 8), A1.
Elder, Bryce, and Neil Hume. 2008. "RBS Suffers 7% Fall as Fears Rise Over its US Subsidiaries," *Financial Times* (Jul. 16), 40.
Elliott, Larry, David Teather, and Jill Treanor. 2010. "The Survivor," *The Observer* (Aug. 8).
Engardio, Pete, Aaron Bernstein, and Manjeet Kripalani. 2003. "The New Global Job Shift," *Business Week* (Feb. 3), 50.
Engel, Jeffrey A. 2007. "A Shrinking World," in Gordon Martel, ed., *A Companion to International History 1900–2001* (Oxford: Wiley-Blackwell), 52–64.
Enright, Michael J., W. John Hoffmann, and Peter Wood. 2010. "Get Ready, Here China Inc. Comes," *Wall Street Journal* (Feb. 24).
Esbenshade, Jill. 2004. *Monitoring Sweatshops* (Philadelphia, PA: Temple University Press).
Essick, Kristi. 2001. "Guns, Money and Cell Phones," *Industry Standard Magazine* (Jun. 11).
Estevadeordal, Antoni, Matthew Shearer, and Kati Suominen. 2007. "Multilateralizing RTAs in the Americas: State of Play and Ways Forward." Paper presented at the conference on Multilateralising Regionalism, Geneva, Sept. 10–12. Available online at www.wto.org/.
European Round Table of Industrialists. See www.ert.be/home.aspx.
Eurostat. 2008. *Food: From Farm to Fork Statistics*. Available online at http://epp.eurostat.ec.europa.eu.
EU-Russia Energy Dialogue. 2009. *Tenth Progress Report* (Nov.), http://ec.europa.eu/energy/international/bilateral_cooperation/russia/doc/reports/progress10_en.pdf.
Evans-Pritchard, Ambrose. 2007. "Subprime Lenders Slammed by FSA," *Daily Telegraph* (London) (Jul. 5), 2.

Evans-Pritchard, Ambrose. 2009. "Currencies Crumble on Debt Crisis Fears," *Daily Telegraph* (London) (Feb. 17).

Fallows, James. 1994. *Looking at the Sun* (New York: Pantheon).

Feldstein, Martin. 1983. "Is Industrial Policy the Answer?" *Vital Speeches of the Day*, 122–6.

Ferguson, Niall. 1999. *The House of Rothschild, 1849–1999* (New York: Viking).

Ferguson, Niall. 2003. *Empire* (New York: Basic Books).

Ferguson, Niall. 2005. "Sinking Globalization," *Foreign Affairs* 84 (Mar./Apr.), 64–77.

Financial Stability Board. "History." Accessed Jul. 2010 at www.financialstabilityboard.org/about/history.htm.

Financial Times. 1985. "Multinationals May Leave 'if Europe Does Not Unite'" (Apr. 25), I:1.

Financial Times. 2009. "Deadline Clouds Boeing's Horizon" (Nov. 19), 16.

Findlay, Ronald, and Kevin O' Rourke. 2007. *Power and Plenty* (Princeton, NJ: Princeton University Press).

Fingleton, Eamonn. 2008. *In the Jaws of the Dragon* (New York: St. Martin's).

Flockton, Christopher. 2009. "European Integration Since Maastricht," in Klaus Larres, ed., *A Companion to Europe Since 1945* (Oxford: Wiley-Blackwell), 270–301.

Florida, Richard. 2005. "The World Is Spiky," *Atlantic Monthly* (Oct.), 48–50.

Fortson, Danny. 2006. "The Day Big Bang Blasted the Old Boys into Oblivion," *The Independent*, Oct. 29, 6.

Fortune. 2010. *Global 500*. Accessed Jul. 2010 at http://money.cnn.com/magazines/fortune/global500/2010/full_list/.

Foster, Peter. 2010. "Xbox Factory 'Using Teenage Slave Labor'," *Daily Telegraph* (London) (Apr. 17), 16.

Fox, Justin. 2009. *The Myth of the Rational Market* (New York: HarperCollins).

Frank, T. A. 2008. "Confessions of a Sweatshop Inspector," *Washington Monthly* (Apr.).

Friedlaender, Michael M. 2002. "The Right to Sell or Buy a Kidney: Are We Failing Our Patients?" *Lancet* (Mar. 16), 971–3.

Friedman, Milton. 1962. *Capitalism and Freedom* (Chicago: University of Chicago Press).

Friedman, Milton. 1979. "Hooray for Margaret Thatcher," *Newsweek* (Jul. 9), 56.

Friedman, Milton, and Rose D. Friedman. 1998. *Two Lucky People: Memoirs* (Chicago: University of Chicago Press).

Friedman, Thomas L. 1996. "Foreign Affairs Big Mac I," *New York Times* (Dec. 8).

Friedman, Thomas L. 1999. *The Lexus and the Olive Tree* (New York: Farrar, Straus & Giroux).

Friedman, Thomas L. 2005. *The World Is Flat* (New York: Farrar, Straus and Giroux).

Fukuyama, Francis. 1992. *The End of History and the Last Man* (New York: Free Press).

Galbraith, James K. 2008. *The Predator State* (New York: Free Press).

Gavin, Francis J. 2004. *Gold, Dollars, & Power: The Politics of International Monetary Relations, 1958–1971* (Chapel Hill: University of North Carolina).

Giles, Chris. 2009. "Taxpayers Face a Generation of Pain," *Financial Times* (Nov. 25).

Gladwell, Malcolm. 1993. "US Policy Seen Encouraging Wave of Chinese Immigration," *Washington Post* (Jun. 13), A25.

Glassman, James K., and Kevin Hassett. 1999. *Dow 36,000* (New York: Three Rivers Press).

Global Commission on International Migration (GCIM). 2005. *Migration in an Interconnected World* (Geneva: GCIM).

Globe and Mail (Canada). 1979. "Governments Can't Do Much, IMF Says Economic Forecast Bleak" (Sept. 17).

Globe and Mail. 1997. "Domestic Giants, Global Pip-squeaks" (Jun. 28).

Goldsmith, Jack. 2010. "The New Vulnerability," *The New Republic* (Jun. 24), 21.

Gonzalez-Paramo, Jose Manuel. 2009. "Fiscal Policy and the Financial Crisis" (Sept. 4). Accessed Feb. 2010 at www.ecb.int/press.

Goodwin, Craufurd D. W. 2003. "Economics and Economists in the Policy Process," in Warren J. Samuels, Jeff E. Biddle, and John B. Davis, eds., *A Companion to The History of Economic Thought* (Oxford: Wiley-Blackwell), 610–11.

Gorton, Gary B. 2010. *Slapped by the Invisible Hand: The Panic of 2007* (New York: Oxford University Press, 2010).

Graham, Frederick. 1949. "New Planes Will Cut Flying Time This Spring," *New York Times* (Mar. 6), 27.

Gramm, Phil. 2002. *Congressional Record* (Jul. 10), S6553.

Greasley, David, and Les Oxley. 2002. "Regime Shift and Fast Recovery on the Periphery: New Zealand in the 1930s," *Economic History Review* 55:4 (Nov.), 697–720.

Greenhouse, Steven. 2008. "Apparel Factory Workers Were Cheated, State Says," *New York Times* (Jul. 24), 2.

Greenspan, Alan. 2005. "Economic Flexibility," remarks before the National Italian American Foundation, Washington (Oct. 12). Accessed at www.federalreserve.gov/.

Greenspan, Alan. 2007. *The Age of Turbulence* (New York: Penguin).

Greenspan, Alan. 2010. "Overseas Savings Glut Kept Long Term Rates Low," Testimony to US Financial Crisis Inquiry Commission (Apr. 7), www.fcic.gov/hearings/.

Gross, Daniel. 2010. "The Days the Earth Stood Still," *Newsweek* (May 3), 46.

Guidolin, Massimo, and Elizabeth A. La Jeunesse. 2007. "The Decline in the US Personal Saving Rate: Is it Real and Is it a Puzzle?" *Federal Reserve Bank of St. Louis Review* (Nov./Dec.) 89(6), 491–514.

Gwynne, Peter. 1975. "The Cooling World," *Newsweek* (Apr. 28), 64.

Hall, Kevin G. 2009. "How Moody's Sold its Ratings – And Sold Out Investors," *McClatchy Newspapers* (Oct. 18).

Halper, Stefan. 2010. *The Beijing Consensus* (New York: Basic Books).

Halsall, Robert. 2009. "The Discourse of Corporate Cosmopolitanism," *British Journal of Management* 20, S138.

Hari, Johann. 2003. "Hypocrisy and the IMF," *The Independent* (Nov. 9).

Headrick, Daniel R., and Pascal Griset. 2001. "Submarine Telegraph Cables: Business and Politics, 1838–1939," *Business History Review* 75:3 (Autumn), 543–78.

Heimann, John G. 1980. "Deposit-Taking Institutions Can Widen Traditional Role if Freed of Restrictions," *American Banker* (May 2).

Herring, Ronald J. 1999. "Embedded Particularism: India's Failed Developmental State," in Meredith Woo-Cumings, ed., *The Developmental State* (Ithaca: Cornell University Press), 306–34.

Hershey, Robert, Jr. 1999. "Down and Out on Wall Street," *The New York Times* (Dec. 26), 3:1.
Hirsh, Michael. 2010. *Capital Offense* (Hoboken, NJ: John Wiley).
Hobson, J. A. 1902. *Imperialism* (New York: J. Pott).
Hoenig, Thomas A. 2010. "Hard Choices," Federal Reserve Bank of Kansas City (Aug. 13), www.kc.frb.org/.
Hoffman, David E. 2003. *The Oligarchs: Wealth and Power in the New Russia* (New York: Public Affairs).
Holmes, Steven A. 1999. "Fannie Mae Eases Credit to Aid Mortgage Lending," *New York Times* (Sept. 30).
Hopkins, A. G., ed. 2002. *Globalization in World History* (New York: Norton).
Housego, David. 1984. "European Business 'Must Link to Face Outside Competition'," *Financial Times* (Sept. 27), I:1.
Huber, Jurgen. 1981. "The Practice of GATT in Examining Regional Arrangements under Article XXIV," *Journal of Common Markets Studies* 19:3 (Mar.), 281–98.
Hufbauer, Gary Clyde, and Jeffrey J. Schott. 2007. "Multilateralizing Regionalism: Fitting Asia-Pacific Agreements into the WTO System," Geneva: WTO (Sept. 10–12). Available online at www.wto.org.
Hughes, Kent H. 2005. *Building the Next American Century* (Washington: Woodrow Wilson Center Press).
Hull, Liz, and Lee Sorrell. 2010. "The Image Microsoft Doesn't Want You to See," *Daily Mail On-Line* (London) (Apr. 18).
Ibarra, Marilyn, and Jennifer Koncz. 2009. "Direct Investment Positions for 2008," *Survey of Current Business* (Jul.), 32–4.
ICC. 1999. Commission on Trade and Investment, "World Business Priorities for a New Round of Multilateral Trade Negotiations" (Jun. 21). Accessed at www.iccwbo.org/.
ICC. 2001. "World Business and the Multilateral Trading System" (Nov.). Available online at www.iccwbo.org/.
ICFTU. 2006a. "Cambodia: Annual Survey of Violations of Trade Union Rights." Accessed Jun. 2010 at www.icftu.org/.
ICFTU. 2006b. "Internationally-Recognized Core Labor Standards in Bangladesh" (Sept.).
IFSL. 2009. "London Maintains Leading Role in International Equity Trading Despite Market Volatility in 2008" (Jun. 15), www.ifsl.org.uk/.
ILO. 2000. *Labor Practices in the Footwear, Leather, Textiles and Clothing Industries* (Geneva: ILO).
ILO. 2004. *Towards a Fair Deal for Migrant Workers in the Global Economy* (Geneva: ILO), 8–9.
ILO. 2009. *The Costs of Coercion* (Geneva: ILO).
IMF. "Currency Composition of Official Foreign Exchange Reserves (COFER)." Accessed Jul. 2010, at www.imf.org/.
IMF. 1947–present. *Annual Report (AR)*.
IMF. 1980–present. *World Economic Outlook (WEO)*. (Washington, DC: IMF).
IMF. 2002–present. *Global Financial Stability Report (GFSR)*. (Washington, DC: IMF).

IMF. 2005. Independent Evaluation Office, *The IMF's Approach to Capital Account Liberalization* (Washington, DC: IMF).
IMF. 2009. "The IMF's Role in Helping Protect the Most Vulnerable in the Global Crisis," IMF, Oct. 29. Accessed online at www.imf.org/.
IMF. 2010. *The Human Cost of Recessions* (Washington, DC: IMF).
IMF. 2010. *Principal Global Indicators* (Aug. 20), www.imf.org/.
IOM. 2005. *World Migration Report* (Geneva: IOM).
Inside US Trade. 2009. "Lamy Sees Room for Climate Change Border Measures Under WTO Rules" (Jul. 3).
Inside US Trade. 2010. "EU Report: Scanning Mandate Would Create High Costs, Divert Security" (Feb. 26).
Interlandi, Jeneen. 2009. "Not Just Urban Legend," *Newsweek* (Jan. 19), 41.
International Contractors Association of Korea. "Current Status of Overseas Construction." Accessed Feb. 2010 at www.icak.or.kr/eng/kciw/kciw_01.php.
Interpol. 2008. *2008 Annual Report* (Paris: Interpol).
Irwin, Douglas A. 1996. *Against the Tide: An Intellectual History of Free Trade* (Princeton: Princeton University Press).
ITU. ICT Statistics. www.itu.int/. Accessed Jul. 2010.
Jackson, Ian. 2009. "Economic Developments in Western and Eastern Europe Since 1945," in Klaus Larres, ed., *A Companion to Europe Since 1945* (Oxford: Wiley-Blackwell), 95–112.
Jackson, Roland. 2009. "Eastern Europe Faces Depression Without Bailouts: Analysts," *Agence France Press* (Mar. 26).
James, Harold. 1996. *International Monetary Cooperation Since Bretton Woods* (New York: Oxford University Press).
James, Harold. 2001. *The End of Globalization* (Cambridge, MA: Harvard University Press).
Jickling, Mark. 2010. *Causes of the Financial Crisis* (Washington, DC: Congressional Research Service, Apr. 9). Accessed at www.crs.gov/.
Johnson, Simon, and James Kwak. 2010. *13 Bankers* (New York: Random House).
Jonquieres, Guy de. 2006. "Global Trade: Outlook for Agreements Nears Moment of Truth," *Financial Times* (Jan. 25).
Jonsson, Asgeir. 2009. *Why Iceland?* (New York: McGraw-Hill).
Joshi, Manoj. 2010. "India Is High on the Hit List," *Mail Today* (India), Apr. 13.
Kadlec, Charles W. 1999. *Dow 100,000* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall).
Kaletsky, Anatole. 1984. "Jobs: What Europe Can Learn from America," *Financial Times* (Feb. 13), 18.
Kapur, Devesh, John P. Lewis, and Richard Webb. 1997. *The World Bank: Its First Half Century* (Washington, DC: Brookings).
Karabell, Zachary. 2009. "What's Good For IBM . . . Is as Good as it Gets for America," *Newsweek* (Aug. 31).
Karmin, Craig, and Joellen Perry. 2007. "Trading Up: Homeowners Abroad Take Currency Gamble in Loans," *Wall Street Journal* (May 29), A1.
Katkakrosnar, Pat. 2007. "Flocking to 'the Detroit of the East'," *Financial Times* (Dec. 17), 15.

Kaufman, Henry. 2000. *On Money and Markets: A Wall Street Memoir* (New York: McGraw-Hill).
Khanna, Parag. 2008. *The Second World: How Emerging Powers Are Redefining Global Competition in the Twenty-First Century* (New York: Random House).
Kharas, Homi. 2010. "The Emerging Middle Class in Developing Countries," OECD Development Centre, Working Paper No. 285 (Jan.).
Keynes, John Maynard. 1920. *The Economic Consequences of the Peace* (New York: Harcourt, Brace and Howe).
Keynes, John Maynard. 1936. *The General Theory of Employment, Interest, and Money* (New York: Harcourt, Brace).
Kimball, Ann Marie. 2006. *Risky Trade: Infectious Disease in the Era of Global Trade* (London: Ashgate).
Kindleberger, Charles P. 1973. *The World in Depression* (Berkeley: University of California Press).
Kindleberger, Charles P. 1996. *Manias, Panics, and Crashes* (3rd edn., New York: John Wiley).
King, Mervyn. 2009. "Speech to Scottish Business Organizations," Edinburgh, Scotland (Oct. 20). Accessed Oct. 2009 at www.bankofengland.co.uk/publications/speeches/2009/speech406.pdf.
King, Stephen D. 2010. *Losing Control: The Emerging Threats to Western Prosperity* (New Haven, CN: Yale University Press).
Klaus, Vaclav. 2006. "The Threats to Liberty in the 21st Century" (May 6). Available online at www.klaus.cz/.
Klein, Brian P., and Kenneth Neil Cukier. 2009. "Tamed Tigers, Distressed Dragon Subtitle: How Export-Led Growth Derailed Asia's Economies," *Foreign Affairs* 88:4 (Jul./Aug.), 8–16.
Klom, Andy. 2003. "Mercosur and Brazil: A European Perspective," *International Affairs* 79(2): 351–68.
Kohut, Andrew, and Richard Wike. 2008. "Assessing Globalization," *Harvard International Review* 30:1 (Spring), 70–4.
Korea Times. 2010. "From Cottage Industry to Global Export Powerhouse in 60 Years" (Apr. 9).
Kovacheva, V., and D. Vogel. 2009. "The Size of the Irregular Foreign Resident Population in the European Union in 2002, 2005 and 2008," Hamburg Institute of International Economics, Working Paper No. 4.
Kramer, Andrew E. 2008. "Empires Built on Debt Start to Crumble," *New York Times* (Oct. 18), 1.
Kristof, Nicholas D. 1998. "Asia's Crisis Upsets Rising Effort to Confront Blight of Sweatshops," *New York Times* (Jun. 15), 1.
Kristof, Nicholas D. 2004. "Antitrade Democrats Fail the World's Poorest," *International Herald Tribune* (Jan. 15), 6.
Krueger, Anne O. 1997. "Trade Policy and Economic Development: How We Learn," *American Economic Review* 87:1 (Mar.), 1–22.
Krugman, Paul. 1987. "Is Free Trade Passé?" *Journal of Economic Perspectives* 1:2 (Fall), 131.

Krugman, Paul. 2001. "Reckonings; Hearts and Heads," *New York Times* (Apr. 22), 17.
Krugman, Paul. 2007. "Trouble with Trade," *New York Times* (Dec. 28), 23.
Krugman, Paul. 2010a. "Chinese New Year," *New York Times* (Jan. 1), 29.
Krugman, Paul. 2010b. "Rare and Foolish," *New York Times* (Oct. 18), 35.
Kunz, Diane B. 1997. *Butter and Guns* (New York: Free Press), 275–81.
Kwong, Robin. 2009. "China Eyes a Bridge to the World through Hong Kong," *Financial Times* (Jul. 29).
Lamont, James, and Kathrin Hille. 2010. "China Offers to Accelerate Trade Talks with India," *Financial Times* (Apr. 3).
Landler, Mark. 2007. "US Credit Crisis Adds to Gloom of Arctic Norway's Long Night," *New York Times* (Dec. 2).
Laquer, Walter. 2007. *The Last Days of Europe* (New York: St. Martin's).
Laver, Ross. 1985. "Free Trade," *Maclean's* (Sept. 16), 24.
Lee, B. J. 2010. "Selling South Korea: Lee Myung-bak Wants to Move His Country to the Center of the World," *Newsweek* (Feb. 8).
Leigh, David. 1998. "Billions Hidden Offshore," *Guardian* (London) (Sept. 26), 1.
Leitner, Kara, and Simon Lester. 2008. "WTO Dispute Settlement 1995–2007: A Statistical Analysis." *Journal of International Economic Law* 11 (1) (Feb.), 180–1, 192.
Lenin, Vladimir Ilyich. 1916. *Imperialism, the Highest Stage of Capitalism.* Available online at www.marxists.org/archive/lenin/works/1916/imp-hsc/index.htm.
Levinson, Marc. 2006. *The Box* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
Levitt, Theodore. 1983. "The Globalization of Markets," *Harvard Business Review* 61:3 (May-Jun.).
Lewis, Michael. 2009. "Wall Street on the Tundra," *Vanity Fair* (Apr.).
Lewis, Paul. 1979. "O.E.C.D. Outlook Is Gloomy," *New York Times* (Dec. 20).
Lin, Jennifer. 1998. "Your Pricey Clothing Is Their Low-Pay Work," *Philadelphia Enquirer* (Feb. 8), A1.
Lipton, Eric. 2008. "Gramm and the 'Enron Loophole'," *New York Times* (Nov. 17).
Lipton, Eric, and Stephen Labaton. 2008. "Deregulator Looks Back, Unswayed," *New York Times* (Nov. 16).
Lissakers, Karin. 1991. *Banks, Borrowers, and the Establishment* (New York: Basic Books).
Liu, Melinda. 1993. "The New Slave Trade," *Newsweek* (Jun. 21), 34.
Lohr, Stephen. 2007. "A Smarter Way to Outsource," *New York Times* (Jul. 5), 1.
Lovett, William A., Alfred E. Eckes, Jr., and Richard L. Brinkman. 2004. *US Trade Policy: History, Theory and the WTO* (2nd edn., Armonk, NY: M. E. Sharpe).
Ma, Josephine. 2008. "Scandal Will Stoke Fears of 'Made in China' Label," *South China Morning Post* (Sept. 13), 4.
Maddison, Angus. 2006. *The World Economy* (Paris: OECD, Development Center Studies).
Maddison, Angus. 2010. "Statistics on World Population, GDP and Per Capita GDP, 1–2008 AD," www.ggdc.net/Maddison. Accessed Jul. 2010.
Magaziner, Ira, and Robert Reich. 1982. *Minding America's Business: The Decline and Rise of the American Economy* (New York: Vintage Books).

Magee, Gary B., and Andrew S. Thompson. 2006. "'Lines of Credit, Debts of Obligation': Migrant Remittances to Britain, c. 1875–1913," *Economic History Review* LIX, 3, 539–77.

Mahan, Rear-Admiral A. T. 1912. "The Great Illusion," *North American Review* 195 (Mar.), 319.

Marotte, Bertrand, and Rheal Seguin. 2009. "Down 25%," *Globe and Mail* (Feb. 26), B1.

Marx, Karl. 1848. "On the Question of Free Trade" (Jan. 9). Available online at www.marxists.org/archive/marx/works/1848/01/09ft.htm#marx.

Marx, Karl, and Frederick Engels. 1848. *The Communist Manifesto*. Available online at www.anu.edu.au/polsci/marx/classics/manifesto.html.

Mayer, Martin. 1998. *The Bankers* (New York: Plume).

McCormack, Richard. 2010. "Made in the USA: The Plight of American Manufacturing," *American Prospect* 21:1 (Jan./Feb.), A2.

McCraw, Thomas K. 1984. *Prophets of Regulation* (Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press).

McGregor, James. 2010. "Red Flags over China's Trade Policies," *Washington Post* (May 14).

McKenzie, Richard B. 1991. "The First and Second Reich: The Taming of an Industrial-Policy Advocate," *Cato Journal* 11:1 (Spring/Summer).

Meadows, Donella H., Dennis L. Meadows, Jorgen Randers, and William W. Behrens, III. 1972. *The Limits to Growth* (New York: Universe Books).

Mettler, Ruben F. 1981. "Make Trade, Not War!" *Industry Week* (Aug. 10), 13.

Metzler, Mark. 2006. "The Cosmopolitanism of National Economics: Friedrich List in a Japanese Mirror," in A. G. Hopkins, ed., *Global History: Interactions between the Universal and the Local* (New York: Palgrave Macmillan), 98–130.

Michie, Ranald C. 2006. *The Global Securities Market* (New York: Oxford University Press).

Mirza, Hafiz, John R. Sparkes, and Peter J. Buckley. 1996. "Contrasting Perspectives on American and European Direct Investment in Japan," *Business Economics* 31:1 (Jan.), 42.

Mishel, Lawrence, Jared Bernstein, and Heidi Shierholz. 2008. *The State of Working America 2008/2009* (Washington: Economic Policy Institute).

Mitchell, B. R. 1993. *International Historical Statistics: The Americas, 1750–1988* (New York: Stockton Press), 656, 753.

Moch, Leslie Page. 2003. *Moving Europeans: Migration in Western Europe Since 1650* (2nd edn., Bloomington, IN: Indiana University Press).

Moggridge, Arnold, ed. 1982. *The Collected Writings of John Maynard Keynes: Activities 1931–1939* (New York: Macmillan), XXI: 236–7.

Mollenkamp, Carrick, and Serena Ng. 2007. "Wall Street Wizardry Amplified Credit Crisis," *Wall Street Journal* (Dec. 27), A1.

Moore, Malcolm. 2010. "Two More Suicide Bids at Apple Factory," *Daily Telegraph* (London) (May 27).

Morgan, Lee L. 1977. "Opportunities for Mutual Action," *California Management Review* 19:4 (Summer), 91–3.

Morgenson, Gretchen. 2008a. "Behind Biggest Insurer's Crisis, A Blind Eye to a Web of Risk," *New York Times* (Sept. 28), 1.
Morgenson, Gretchen. 2008b. "Debt Watchdogs: Tamed or Caught Napping?" *New York Times* (Dec. 7), 1.
Morgenson, Gretchen. 2009. "A.I.G., Where Taxpayers' Dollars Go to Die," *New York Times* (Mar. 8), 1.
Morrell, Liz. 2010. "Supply Chain – Up in Smoke," *Retail Week* (Apr. 30).
MPI. "MPI Data Hub," www.migrationinformation.org. Accessed Jul. 2010.
Murray, Sara, and Douglas Belkin. 2010. "Americans Sour on Trade," *Wall Street Journal* (Oct. 2), 1.
Naisbitt, John. 1982. "Restructuring America," *US News* (Dec. 27), 49.
Nakamoto, Michiyo, and David Wighton. 2007. "Bullish Citigroup Is 'Still Dancing' to the Beat of the Buy-Out Boom," *Financial Times* (Jul. 10), 1.
Nanto, Dick K. 2010. *The Global Financial Crisis* (Washington: CRS Report for Congress, Feb. 4).
Nanto, Dick K., and Shinji Takagi. 1985. "Korekiyo Takahashi and Japan's Recovery from the Great Depression," *American Economic Review* 72:2 (Papers and Proceedings) (May), 372–3.
Neuman, William, and David Barboza. 2010. "U.S. Drops Inspector of Food in China," *New York Times* (Jun. 14).
New Zealand Herald. 2005. "Sweatshops Close to Home" (Jul. 29).
New Zealand Herald. 2010. "'Sweatshop' Claim Halts World Cup Toy Production" (Mar. 10).
Nike. 2007–9. *Corporate Responsibility Report, 2007–2009*, 44, 56. Accessed Jun. 2010 at www.nikebiz.com/responsibility/.
Noble, Kenneth B. 1995. "Thai Workers Are Set Free in California," *New York Times* (Aug. 4), 1.
Norberg, Johan. 2009. *Financial Fiasco* (Washington, DC: Cato Institute).
Observer. 2009. "Millions Trapped by Equity Failings" (Aug. 16), 12.
Obstfeld, Maurice, and Alan M. Taylor. 2004. *Global Capital Markets* (Cambridge, UK: Cambridge University Press).
OECD. 1997–present. *Economic Outlook (EO)*.
OECD. 2002. *International Mobility of the Highly Skilled* (Paris: OECD).
OECD. 2005–present. *Factbook (FB)* (Paris: OECD). Accessible online at www.oecdilibrary.org/.
OECD. 2008. *Growing Unequal?* (Paris: OECD).
OECD. 2009. *Agricultural Policies in OECD Countries* (Paris: OECD).
OECD. 2010. *StatExtracts* (Paris: OECD). Accessed Jul. 2010 at http://stats.oecd/index.aspx.
Ohmae, Kenichi. 1985. *Triad Power: The Coming Shape of Global Competition* (New York: Free Press).
Ohmae, Kenichi. 1989a. "Managing in a Borderless World," *Harvard Business Review* 67:3 (May/Jun.), 152–61.
Ohmae, Kenichi. 1989b. "Planting for a Global Harvest," *Harvard Business Review* 67:4 (Jul./Aug.), 136–45.

Ohmae, Kenichi. 1993. "The Rise of the Region State," *Foreign Affairs* 72:2 (Spring), 78–87.

O'Neill, Jim. 2001. "Building Better Global Economic BRICs" (Goldman Sachs: Global Economics Paper No: 66, Nov. 30), www.gs.com. Accessed Sept. 2010.

O'Neill, Jim, and Anna Stupnytska. 2009. "The Long-Term Outlook for the BRICs and N-11 Post Crisis" (Goldman Sachs: Global Economics Paper No: 192, Dec. 4), https://360.gs.com. Accessed Sept. 2010.

Ostry, Jonathan, Atish R. Ghosh, and Karl Habermeier. 2010. "Capital Inflows: The Role of Controls," International Monetary Fund Research Department (Feb. 19), 5. Available online at www.imf.org.

Owen, Richard. 1988. "Europe 'Is on Course' for 1992," *The Times* (London) (Jun. 29).

Paddock, William, and Paul Paddock. 1967. *Famine – 1975!* (Boston: Little, Brown).

Page, S. A. B. 1981. "The Revival of Protectionism and its Consequences for Europe," *Journal of Common Market Studies* 20:1 (Sept.), 27–8.

Palmisano, Samuel J. 2006. "The Globally Integrated Enterprise," *Foreign Affairs* 85:3 (May/Jun.), 127.

Panagariya, Arvind. 2008. *India: The Emerging Giant* (New York: Oxford University Press).

Panayi, Panikos. 2009. "Postwar Europe: A Continent Built on Migration," in Klaus Larres, ed., *A Companion to Europe Since 1945* (Oxford: Wiley-Blackwell), 433–49.

Paulson, Henry M. 2010. *On the Brink* (New York: Business Plus).

Pinder, John. 2009. "Federalism and the Beginnings of European Union," in Klaus Larres, ed., *A Companion to Europe Since 1945* (Oxford: Wiley-Blackwell), 25–44.

Pomfret, John. 2010a. "Australia Welcomes China's Investment, if Not its Influence," *Washington Post* (Feb. 14), A-1.

Pomfret, John. 2010b. "China's Industrial Policy Is Bigger Concern than Yuan, US Executives Say," *Washington Post* (May 7), A24.

Porter, Michael. 1990. *The Competitive Advantage of Nations* (New York: Free Press).

Poulter, Sean. 2007. "Britain's Own Subprime Crisis 'Is Underway'," *Daily Mail* (Dec. 2).

Power, Jonathan. 1976. "The Deterioration of the World's Weather," *Washington Post* (Oct. 11).

Public Citizen, Global Trade Watch. 2007 (Jul.). *Trade Deficit in Food Safety*. http://www.citizen.org/documents/FoodSafetyReportFinal.pdf.

Public Papers of the Presidents: Ronald Reagan. 1987. (Washington: GPO), 476–8.

Pylynskyi, Yaroslav. 2009. "Migration Processes in the Contemporary World," *Problems of Economic Transition* 52:7 (Nov.), 83.

Quinlan, Joseph P. 2003. *Drifting Apart or Growing Together?* (Washington, DC: Center for Transatlantic Relations).

Rajan, Raghuram G. 2010. *Fault Lines* (Princeton, NJ: Princeton University Press).

Ramo, Joshua Cooper. 1999. "The Three Marketeers," *Time* 153 (6) (Feb. 15).

Randoux, Fabrice. 2009. "Neighborhood Policy: EU Launches Eastern Partnership to Stabilize Six Ex-Soviet States," *Europolitique* (May 19).

Rather, Dan. 2010. "Kidney Pirates," *Dan Rather Reports* (Apr. 27). Accessed Jun. 2010 via LexisNexis Academic.

Reeves, Phil. 2003. "Scandal of Silk Industry Where Child Slaves Work Seven Days a Week," *The Independent* (London) (Jan. 24).
Reid, Tim. 2000. "58 Die in Lorry Ride to Hope," *The Times* (London) (Jun. 20).
Reich, Robert. 1982. "Making Industrial Policy," *Foreign Affairs* 60:4 (Spring), 852–81.
Reinert, Erik S. 2007. *How Rich Countries Got Rich ... and Why Poor Countries Stay Poor* (New York: Carroll & Graf).
Reinert, Erik S., and Sophus A. Reinert. 2005. "Mercantilism and Economic Development," in K. S. Jomo and E. S. Reinert, eds., *The Origins of Development Economics* (New York: Zed Books).
Reinhart, Carmen, and Kenneth S. Rogoff. 2009. *This Time Is Different* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
Rennie, David. 2006. "McDonald's Condemned for EU Staff 'McPassport'," *Daily Telegraph* (London), Sept. 13, 17.
Reuters. 2009. "US European Bank Writedowns, Credit Losses" (Nov. 5).
Reynolds, Larry. 1989. "Has Globalization Hurt America?" *Management Review* (Sept.), 16–17.
Rickards, James G. 2008. "A Mountain, Overlooked; How Risk Models Failed Wall St. And Washington," *Washington Post* (Oct. 2).
Rickards, Jane. 2009. "Over Protest, Taiwan Moves Toward Free Trade with China," *Washington Post* (Dec. 23), A10.
Right Vision News. 2010. "Bangladesh: Why Must We Live with Fire Hazards?" (Mar. 10).
Roach, Alfred J. 1987. "Caribbean Offers a Golden Opportunity," *Industry Week* (Mar. 9), 14.
Robinson, Richard D. 1981. "Background Concepts and Philosophy of International Business from World War II to the Present," *Journal of International Business Studies* 12:1 (Spring/Summer), 13–21.
Roncaglia, Alessandro. 2005. *The Wealth of Ideas: A History of Economic Thought* (New York: Cambridge University Press).
Rose, Andrew. 2004. "Do WTO Members Have More Liberal Trade Policy?" *Journal of International Economics* 63:2 (Jul.), 209–35.
Rosen, Ellen Israel. 2002. *Making Sweatshops* (Berkeley, CA: University of California Press).
Ross, Ian Simpson. 1995. *The Life of Adam Smith* (*Oxford*: Clarendon Press).
Rothermund, Dietmar. 1996. *The Global Impact of the Great Depression 1929–1939* (New York: Routledge).
Roubini, Nouriel, and Stephen Mihm. 2010. *Crisis Economics* (New York: Penguin).
Rugman, Alan M., and Alain Verbeke. 2008. "A Regional Solution to the Strategy and Structure of Multinationals," *European Management Journal* 26, 305–13.
Saad-Filho, Alfred. 2005. "The Rise and Decline of Latin American Structuralism and Dependency Theory," in K. S. Jomo and E. S. Reinert, eds., *The Origins of Development Economics* (New York: Zed Books), 128–45.
Sachs, Jeffrey. 2009. "America Has Passed on the Baton," *Financial Times* (Sept. 30), 1.
Sachs, Jeffrey, and Andrew Warner. 1995. "Economic Reform and the Process of Global Integration," *Brookings Papers on Economic Activity* I:1–118.

Salter, Michael. 1986. "The Pitch for an Open Trade Policy," *Maclean's* (Mar. 24), 41.
Samuels, Warren J., Jeff E. Biddle, and John B. Davis, eds. 2007. *The History of Economic Thought* (Oxford: Wiley-Blackwell).
Schacht, Henry B. 1970. "Living with Change in the Seventies," *Management Review* (Nov.), 29.
Schlesinger, James R. 2003. "Climate Change: The Science Isn't Settled," *Washington Post* (Jul. 7).
Schooner, Heidi Mandanis, and Michael Taylor. 1998–9. "Convergence and Competition: The Case of Bank Regulation in Britain and the United States," *Michigan Journal of International Law* 4, 595.
Schumpeter, Joseph. 1947. *Capitalism, Socialism, and Democracy* (2nd edn., New York: Harper).
Schwartz, Peter, Peter Leyden, and Joel Hyatt. 1999. *The Long Boom* (Cambridge, MA: Perseus).
Schwartz, Thomas Alan. 2003. *Lyndon Johnson and Europe* (Cambridge, MA: Harvard University Press).
Scottish Daily Record. 2009. "Swoop on Sweatshop" (Sept. 19).
Seligman, Joel. 2003. *The Transformation of Wall Street: A History of the Securities and Exchange Commission and Modern Corporate Finance* (New York: Aspen).
Servan-Schreiber, Jean-Jacques. 1968. *The American Challenge* (New York: Atheneum).
Shapiro, Irving S. 1973. "One-World Economics," *Vital Speeches of the Day* (Oct. 15), 18–22.
Shenkar, Oded. 2005. *The Chinese Century* (Saddle River, NJ: Pearson).
Shin, Annys, and Julliet Eilperin. 2009. "G-20 Grabs a Bigger Role in the Global Economy," *Washington Post* (Sept. 27), A01.
Shleifer, Andrei. 2009. "The Age of Milton Friedman," *Journal of Economic Literature* 47:1, 123–35.
Shultz, George P. 1995. "Economics in Action: Ideas, Institutions, Policies," *American Economic Review* 85:2 Papers and Proceedings (May), 4.
Simon, R., and G. Button. 1990. ""What I Learned in the Eighties," *Forbes* 145:1 (Jan. 8), 100–10.
Singer, Morris. 1983. "Ataturk's Economic Legacy," *Middle Eastern Studies* 19:3 (Jul.), 301–11.
Sito, Peggy. 2010. "State Enterprises Moving in on Global Real Estate," *South China Morning Post* (Mar. 15), 3.
Skidelsky Robert. 1994. *John Maynard Keynes: The Economist as Savior, 1920–1937* (London: Penguin).
Skidelsky, Robert. 2009. *Keynes: The Return of the Master* (New York: Public Affairs).
Skinner, Kiron K., Annelise Anderson, and Martin Anderson, eds. 2001. *Reagan in His Own Hand* (New York: Free Press).
Smick, David. 2009. "Now What? How We Got into Today's Mess and Where We Go From Here," *The Weekly Standard* (Jul. 24).
Smith, Adam. 1937. *The Wealth of Nations* (New York: Modern Library).
Smith, B. Mark. 2003. *A History of the Global Stock Market* (Chicago: University of Chicago Press).

Smith, Hedrick. 1998. *Surviving the Bottom Line* (Jan. 17) (Films for the Humanities & Sciences VHS ISBN: 978-0-7365-9870-5).

Solomon, Lawrence. 2010. "Catastrophism Collapses," *Financial Post* (Canada) (Jul. 3), 19.

Sommer, Nolan B. 1977. "The Challenges Facing the Multinational Corporation," *Vital Speeches of the Day* (Nov. 15), 85–9.

Sorkin, Andrew Ross. 2009. *Too Big to Fail* (New York: Viking).

South Africa, National Prosecuting Authority. 2010. *Tsireledzani: Understanding the Dimensions of Human Trafficking in Southern Africa* (Mar.). Accessed online Jun. 2010 at www.hsrc.ac.za/Document-3562.phtml.

Srinivasan, T. N. 2007. "The Dispute Settlement Mechanism of the WTO: A Brief History and an Evaluation from Economic, Contractarian and Legal Perspectives," *The World Economy*, 1039–41.

Steingraber, Fred G. 1996. "The New Business Realities of the Twenty-First Century," *Business Horizons* (Nov./Dec.), 1–5.

Stiglitz, Joseph E. 2002. *Globalization And Its Discontents* (New York: W. W. Norton).

Stiglitz, Joseph. 2010. *Free Fall* (New York: W. W. Norton).

Stokes, Bruce. 2008. "Going Green in Trade Policy," *National Journal* (Feb. 9).

Stone, Irving. 1977. "British Direct and Portfolio Investment in Latin America before 1914," *Journal of Economic History* 37:3 (Sept.), 690–722.

Stone, Nan. 1989. "The Globalization of Europe: An Interview with Wisse Dekker," *Harvard Business Review* 67:3 (May/Jun), 90–5.

Strauss-Kahn, Dominique. 2009. "Economic Stability, Economic Cooperation, and Peace–The Role of the IMF," address in Oslo (Oct. 23). Accessed Nov. 2009 at www.imf.org/external/np/speeches/2009/102309.htm.

Streitfeld, David, and Gretchen Morgenson. 2008. "Building Flaw American Dreams," *New York Times* (Oct. 19), 1.

Sullivan, Scott. 1984. "The Decline of Europe," *Newsweek* (Apr. 9), 44.

Szporluk, Roman. 1988. *Communism & Nationalism: Karl Marx versus Friedrich List* (New York: Oxford University Press).

Talbott, Strobe. 1992. "America Abroad: The Birth of the Global Nation," *Time* (Jul. 20), 70.

Tam, Fiona, and Mimi Lau. 2010. "Shutters Slammed on Reporting of Strikes at Factories," *South China Morning Post* (Jun. 12), 1.

Tappin, Steve, and Andrew Cave. 2009. "Hard Globalization," *Business Strategy Review* (Spring), 35–7.

Teather, David. 2005. "Nike Lists Abuses at Asian Factories," *The Guardian* (London) (Apr. 14), 17.

Tett, Gillian. 2009. *Fool's Gold* (New York: Free Press).

Thai Press. 2010. "China Companies Warned of Increasing Labor Costs in China" (Jun. 14). Accessed via LexisNexis Academic.

Thatcher, Margaret. 1993. *The Downing Street Years* (New York: HarperCollins).

Thatcher, Margaret. 2002. *Statecraft: Strategies for a Changing World* (London: HarperCollins).

Theil, Stefan, and Alan Mascarenhas. 2010. "A Green Retreat," *Newsweek* (Jul. 19).

Times (London). 1911. "Mr. Churchill on Free Trade and Peace" (Apr. 8), 6.
Times (London). 2006. "Sir Roy Denman" (Apr. 19), 60.
Thomson, James, and Cara Stepanczuk. 2007. "Foreign Banks in the United States," *Economic Trends* (Cleveland: Federal Reserve Bank of Cleveland, Aug. 6), www.clevelandfed.org/research/trends/2007/0807/.
Thurow, Lester C. 1985. *The Zero-Sum Solution* (New York: Simon and Schuster).
TI. 2009. *Corruption Perceptions Index 2009* (Berlin, Germany: TI).
Tignor, Robert L. 2006. *W. Arthur Lewis and the Birth of Development Economics* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
Toffler, Alvin. 1980. *The Third Wave* (New York: Bantam Books).
Toffler, Alvin. 1990. *Power Shift* (New York: Bantam Books).
Toye, John, and Richard Toye. 2004. *The UN and Global Political Economy* (Bloomington, IN: Indiana University Press).
Trentmann, Frank. 2007. *Free Trade Nation* (Oxford: Oxford University Press).
Triffin, Robert. 1960. *Gold and the Dollar Crisis* (New Haven: Yale University Press).
Uchitelle, Louis. 1989. "US Businesses Loosen Link to Mother Country," *New York Times* (May 21).
United Kingdom Debt Management Office, *Quarterly Report* (various issues), www.dmo.gov.uk/. Accessed Jul. 2010.
UNCTAD. 1991–. *World Investment Report (WIR) (annual)*. Available online at www.unctad.org/.
UNCTAD. 2009. *Handbook of Statistics 2009 (HoS)*. Available online at www.unctad.org/.
UNCTAD. 2010. *FDISTAT 2010*. Available online at www.unctad.org/.
UNDESA. 2004. *World Economic and Social Survey 2004: International Migration* (New York: UN).
UNDESA. *World Population Prospects: The 2008 Revision Population Database*. Accessed Mar. 2010 at http://esa.un.org/unpp.
United Nations. 2009. *The Millennium Development Goals Report* (New York: UN).
United Nations Environment Program. 2005. *Environment and Trade: A Handbook* (2nd edn., Geneva: UN Environment Program).
United Nations, General Assembly. 1974. "Declaration on the Establishment of a New International Economic Order" (May 1). Available online at www.un-documents.net/s6r3201.htm.
UNODC. 2009. *The Global Report on Trafficking in Persons* (Vienna: UNODC). Available online at www.unodc.org/.
UNODC. 2010. *The Globalization of Crime* (Vienna: UNODC). Available online at http://www.unctad.org/.
UNWTO. 2010. "International Tourism Receipts 2009" (Apr.). Accessed Jul. 2010 at www.unwto.org/.
USBEA. 2010a. "International Investment Position." Accessed Jul. 2010 at www.bea.gov/international/datatables/.
USBEA. 2010b. "US International Transactions Accounts Data." Accessed Jul. 2010 at http://www.bea.gov/international/bp_web/.

USBoC. 1878–present. *Statistical Abstract of the United States (SA) (annual)*, www.census.gov/.

USCBO. 2010. *Budget and Economic Outlook* (Washington, DC: GPO, Jan.). Accessed Jul. 2010 at www.cbo.gov/.

US–China Business Council, www.uschina.org/.

USCIA. *World Factbook (WF)*. Available online at www.cia.gov/.

USDoS. 2001–. *Trafficking in Persons Report (TIPR)*. Available online at www.state.gov/g/tip/rls/tiprpt/.

US Economic Report of the President (Washington, DC: annual).

USEIA. 2008. *Country Analysis Briefs: Russia* (May). Available online at www.eia.doe.gov.

USFRBG. 2009. "Flow of Funds Accounts" (Sept. 17). Accessed Dec. 2009 at www.federalreserve.gov/.

USFRBSF. 2009. "US Household Deleveraging and Future Consumption Growth," *FRBSF Economic Letter* (May 15).

USGAO. 2009. *Supply Chain Security* (GAO-10-12) (Washington, DC: GAO, Oct. 30).

USNIC. 2004. *Mapping the Global Future* (Washington: GPO, Dec.).

US Senate Banking Committee. 1999. "Gramm's Statement at Signing Ceremony for Gramm-Leach-Bliley Act" (Nov. 12). Available online at http://banking.senate.gov/public/.

USTR. 1985–. *National Trade Estimate Report on Foreign Trade Barriers (NTERFTB)*. Available online at www.ustr.gov.

US Treasury. 2010. "Major Foreign Holders of Treasury Securities" (Jul. 16), www.treas.gov/tic/mfhhis01.txt.

US Treasury. *Treasury Bulletin* (various issues). Available online at www.fms.treas.gov/bulletin/index.html. Accessed Jul. 2010.

Van Damme, Isabelle. 2008. "Seventh Annual WTO Conference: an Overview," *Journal of International Economic Law* 11:1, 155–65.

Vogel, Ezra F. 1979. *Japan as Number One* (Cambridge, MA: Harvard University Press).

Waite, James. 2004. "Reducing the Cost of Distance: Technological Change and the Globalization of New Zealand, 1960–2000," *Global Economy Journal* 4:1, Article 5.

Wall Street Journal. 2008. "Dodd and Countrywide" (Oct. 10).

Walters, Kenneth D., and R. Joseph Monsen. 1983. "Nationalization Trends in European Industry," *McKinsey Quarterly* (Spring), 51–69.

Wang, Chun Yu, and Walt F. J. Goodridge. 2009. *Chicken Feathers and Garlic Skin: Diary of a Chinese Garment factory Girl on Saipan* (New York: Passion Profit Company).

Ward, Andrew. 2009. "McDonald's Pulls Out of Iceland," *Financial Times* (Oct. 26).

Washington Post. 2008. "How They Saw it, What They Said" (Oct. 15), A08.

Wayne, Leslie. 1989. "A Doctor for Struggling Economies," *New York Times* (Oct. 1).

Wedel, Janine R. 1998. *Collision and Collusion: The Strange Case of Western Aid to Eastern Europe 1989–1998* (New York: St. Martin's).

Wehrfritz, George. 2005. "Vietnam Revs Up," *Newsweek* (Nov. 28), 43.

Wehrfritz, George, Erika Kinetz, and Jonathan Kent. 2008. "Lured into Bondage," *Newsweek* (Mar. 24).

Weiss, Martin A. 2008. *Sovereign Wealth Funds: Background and Policy Issues for Congress* (CRS Report for Congress, RL34336) (Sept. 3).

Welch, John F. 1983. "The New Competitiveness: Can it Survive the Recovery?" *Vital Speeches of the Day* (Jul. 1), 549.

WEF. 2009a. *The Africa Competitiveness Report 2009* (Geneva: WEF). Accessed Jul. 2010 at www.weforum.org/.

WEF. 2009b. *The Travel & Tourism Competitiveness Report 2009* (Geneva: WEF).

WEF. 2010–11."The Global Competitiveness Index 2010–2011 Rankings," at www.weforum.org/.

WFE. "Statistics: Time Series." Available online at http://world-exchanges.org/.

White, Nancy J. 1996. "Home Sweat Home," *Toronto Star* (Sept. 1), F1.

White, Lawrence. 2009. "Investment Banking: China Buys into Raw Materials," *Euromoney* (Mar.).

Wigmore, Barrie A. 1985. *The Crash and its Aftermath: A History of Securities Markets in the United States, 1929–1933* (Westport, CT: Greenwood Press).

Wilkins, Mira. 1974. *The Maturing of Multinational Enterprise: American Business Abroad from 1914 to 1970* (Cambridge, MA: Harvard University Press).

Williamson, John. 2002. "Did the Washington Consensus Fail?" speech (Nov. 6). Accessed Jun. 2009 at www.iie.com/publications/papers/paper.cfm?researchid=488.

Wilson, Dominic, and Raluca Dragusanu. 2008. "The Expanding Middle: The Exploding World Middle Class and Falling Global Inequality" (Goldman Sachs: Global Economics Paper No: 170, Jul.).

Wolf, Martin. 2004. *Why Globalization Works* (New Haven: Yale University Press).

Wolf, Martin. 2009. "The West No Longer Holds All the Cards," *Financial Times* (Sept. 24).

Wonacott, Peter. 2010. "World Cup Lends South Africa Confidence to Unite Continent," *Wall Street Journal* (Jul. 18).

Woo-Cumings, Meredith, ed. 1999. *The Developmental State* (Ithaca: Cornell University Press).

Woodward, Bob. 2000. *Maestro: Alan Greenspan and the American Boom* (New York: Simon & Schuster).

World Bank. 1978–present. *World Development Report (WDR).*

World Bank. 1993. *East Asian Miracle* (New York: Oxford University Press).

World Bank. 1998–. *Global Economic Prospects (GEP).* Available online at http://web.worldbank.org.

World Bank. 2009. *Migration and Remittance Trends 2009* (World Bank, Nov. 3).

World Bank. 2010. "Foreign Direct Investment – the China Story" (Jul. 17), www.worldbank.org. Accessed Oct. 2010.

World Bank. "How We Classify Countries," http://data.worldbank.org/. Accessed Sept. 2010.

World Bank. *World Development Indicators (WDI).* Available online at http://ddp-ext.worldbank.org.

WTO. 1998–. *International Trade Statistics (ITS).* Available online at www.wto.org/english/res_e/statis_e.

WTO. 2001. "Ministerial Declaration" (Nov. 14). Available online at www.wto.org/.

WTO. 2003–. *World Trade Report (WTR)*. Available online at www.wto.org/english/res_e/r eser_e/wtr_e.

WTO. 2005–. *Trade Profiles (TP)*. Available online at www.wto.org/english/res_e/reser_e/trade_profiles_e.htm.

WTO. "Dispute Settlement," Available online at www.wto.org/english/tratop_e/disp_e/.

Wriston, Walter. 1980. "Technology, Inflation Render Fortress Banking Untenable," *The American Banker* (May 2).

Wriston, Walter. 1982a. "Banking Against Disaster," *New York Times* (Sept. 14), A27.

Wriston, Walter. 1982b. "The Information Society," *Vital Speeches of the Day* (Nov. 15), 92–5.

Wriston, Walter. 1997. "Bits, Bytes, and Diplomacy," *Foreign Affairs* 76:5, 172–82.

Yeates, Clancy. 2009. "Brakes Put on Chinese Investment," *The Age* (Melbourne, Australia) (Sept. 25), 1.

Yergin, Daniel, and Joseph Stanislaw. 1998. *The Commanding Heights* (New York: Simon and Schuster).

Yerxa, Rufus. 2010. "Speech to the United Kingdom Public Interest Environmental Law Conference in London" (Mar. 26). Available online at www.wto.org/english/news_e/news10_e/envir_26mar10_e.htm.

Young, John A. 1985. "Global Competition: The New Reality," *California Management Review* 27:3 (Spring), 34.

Zachariah, Benjamin. 2004. *Nehru* (London: Routledge).

Zacher, Mark W., and Tania J. Keefe. 2008. *The Politics of Global Health Governance*. (New York: Palgrave Macmillan).

Zalewski, Jan. 2010. "EU, India Discuss Free Trade Agreement," *Global Insight* (Jan. 28).

Zeng, Ming, and Peter J. Williamson. 2003. "The Hidden Dragons," *Harvard Business Review* (Oct.), 92.

Zimmermann, Klaus, and Dorothea Schafer. 2009. "Germany Must Waste No Time in Reforming its Banks," *Financial Times* (Jul. 23), 9.

Zoellick, Robert. 2008. "Modernizing Multilateralism and Markets" (Washington: Peterson Institute for International Economics, Oct. 6). Available online at www.piie.com/events/event_detail.cfm?EventID=86.

Zweig, Philip L. 1996. *Walter Wriston, Citibank, and the Rise and Fall of American Financial Supremacy* (New York: Crown).

مسرد لأهم مصطلحات الكتاب

global cooling	ابرداد الأرض
human trafficking	الاتجار بالبشر
EU (European Union)	الاتحاد الأوروبى
New Deal	الاتفاق الجديد (الرئيس فرانكلين روزفلت)
framework agreements	اتفاقيات الإطار
Free-trade agrememts (FTAs)	اتفاقيات التجارة الحرة
framework agreements	اتفاقية إطار
NAFTA (North American Free Trade Agreement)	اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية
multilateral climate-change agreement	اتفاقية التغير المناخى متعددة الأطراف
GATT	الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات)،
automation	أتمتة
phytosanitary measures	إجراءات الصحة النباتية
safeguards	إجراءات وقائية
consensus	إجماع
Beijing consensus	إجماع بيچين
Washington consensus	إجماع واشنطن
GDP (gross domestic product)	إجمالى الناتج المحلى
global warming	احترار الأرض

state monopoly	احتكار الدولة
foreign reserves	احتياطيات النقد الأجنبى
currency reserves	الاحتياطيات النقدية
import substitution	إحلال الواردات
global payments imbalances	اختلالات المدفوعات العالمية
chronic structural imbalances	اختلالات هيكلة مزمنة
PDA (Food and Drug Administration)	إدارة الأغذية والأدوية
waste management	إدارة النفايات
terrorism	إرهاب
cyber terrorism	إرهاب الفضاء الإلكترونى
FDI (foreign direct investment)	الاستثمارات الأجنبية المباشرة
acquisition	استحواذ
optimal use	الاستخدام أمثل
sexual exploitation	استغلال جنسى
referendum	استفتاء
private profligacy	الإسراف الخاص
nuclear family	الأسرة النووية
fixed exchange rates	أسعار الصرف الثابتة
introductory rates	أسعار فائدة أولية
long-term interest rates	أسعار فائدة طويلة الأجل
short-term interest rates	أسعار فائدة قصيرة الأجل
WMD (weapons of mass destruction)	أسلحة الدمار الشامل
integrated national markets	الأسواق القومية المتكاملة
open markets	الأسواق المفتوحة

market-oriented reforms	إصلاحات ذات توجه سوقى
fundamentalism	أصولية
reunification	إعادة توحيد
restructuring	إعادة هيكلة
unemployment benefit	إعانة بطالة
economic malaise	اعتلال اقتصادى
interdependence	الاعتماد المتبادل
dumping	الإغراق
impoverishment of the poor	إفقار الفقراء
market economy	اقتصاد السوق
macroeconomics	الاقتصاد الكلى
command economy	الاقتصاد الموجَّه
centrally planned economies	الاقتصادات المخططة مركزيًا
market-oriented economies	الاقتصادات ذات التوجه السوقى
trickle-down economics	اقتصاديات التقطر
localization	الأقلمة
self-sufficiency	اكتفاء ذاتى
physical duress	إكراه بدنى
market mechanisms	آليات السوق
greenhouse gas emissions	انبعاثات غاز الصوبة الزجاجية
merger	اندماج
consumer spending	إنفاق المستهلكين
deficit-spending	الإنفاق بالعجز
openness	انفتاح

bail-out	إنقاذ (البنوك)
Exposure	انكشاف
easy credit	الائتمان الميسّر
welfare programs	برامج الرعاية الاجتماعية
European Recovery Program	برنامج التعافى الأوروبى
Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons	بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص
consumer goods	بضائع استهلاكية
unemployment	بطالة
BRIC countries	بلدان بريك (البرازيل وروسيا والهند والصين)
euro-zone countries	بلدان منطقة اليورو
World Bank	البنك الدولى
poor infrastructure	بنية تحتية سيئة
nationalization	التأميم
intra-regional trade	التجارة البينية داخل الإقليم
free trade	التجارة الحرة
carry trade	تجارة المناقلة
racial homogeneity	تجانس عرقى
trade liberalization	تحرير التجارة
political transition	تحول سياسى
central planning	تخطيط مركزى
bank run	تدافع لسحب الأموال من البنوك
creative destruction	التدمير الخلاق
deportation	ترحيل

packaging the debt	ترزيم الدَّين
collateralized-debt obligations	التزامات الدَّين المضمونة
dispute settlement	تسوية المنازعات
import-substitution industrialization	تصنيع إحلال الواردات
export-oriented manufacturing	التصنيع ذو التوجه التصديرى
hyper-inflation	تضخم مفرط
economic recovery	تعافى اقتصادى
futures	التعاملات الآجلة
peaceful co-existence	التعايش السلمى
protective tariff	تعريفة جمركية حمائية
global sourcing	التعهيد العالمى
media coverage	تغطية إعلامية
discrimination	تفرقة
disintegration	تفكيك
Global Stability Report	تقرير الاستقرار العالمى
division of labor	تقسيم العمل
volatility	تقلب
manufacturing costs	تكاليف التصنيع
comparative costs	التكاليف النسبية
regional integration	التكامل الإقليمى
financial integration	التكامل المالى
accounting fraud	تلاعب محاسبى
entrepreneurship	تنظيم الأعمال
regulation of pollutants	تنظيم الملوثات

sustainable development	تنمية مستدامة
securitization	توريق
Euro sclerosis	التيبس الأوروبى
sovereign wealth	ثروة سيادية
organized crime	الجريمة المنظمة
organized crime	الجريمة المنظمة
political deadlock	جمود سياسى
credit quality	جودة الائتمان
living wage	حد أدنى للأجر
porous borders	حدود مسامية
brokerage-margin account	حساب هامش السمسرة
import quotas	حصص الاستيراد
human rights	حقوق الإنسان
rule of law	حكم القانون
totalitarian government	حكم شمولى
host governments	حكومات مضيفة
interventionist government	حكومة تدخلية النزعة
trade barriers	حواجز تجارية
non-tariff barriers	حواجز غير جمركية
incentives	حوافز
tax incentives	حوافز ضريبية
governance	الحوكمة
good governance	الحوكمة الرشيدة
dollar holdings	حيازات دولارية

privatization	خصخصة
adjustment plan	خطة تسوية
stabilization plans	خطط التثبيت
devaluation	خفض قيمة العملة
taxpayers	دافعوا الضرائب
abolitionists	دعاة إلغاء العبودية
subsidies	الدعم
high-income countries	دول ذات دخل مرتفع
low-income countries	دول ذات دخل منخفض
constant dollar	الدولار الثابت
welfare-state	دولة الرفاه
protectionist nation	دولة حمائية النزعة
multiracial democracy	ديمقراطية متعددة الأعراق
public debt	الدَّين العام
sovereign debt	دَين سيادي
economic well-being	رفاه اقتصادى
deregulation of markets	رفع القيود عن الأسواق
leverage	رفع مالى
recession global	ركود عالمى
Zeitgeist	روح العصر
world view	رؤية كلية
commercial farming	زراعة تجارية
forced labor	السخرة
floating exchange rate	سعر الصرف المعوَّم

aging population	السكان الشائخون
supranational authorities	سلطات متعدية للقوميات
consumer goods	سلع استهلاكية
agricultural commodities	سلع زراعية
sub-investment-grade bonds	سندات ما دون الدرجة الاستثمارية
misgovernance	سوء الحوكمة
maldistribution of income	سوء توزيع الدخل
emerging market	سوق ناشئة
free-trade policies	سياسات ا لتجارة الحرة
isolationist economic policies	سياسات اقتصادية انعزالية
macroeconomic policies	سياسات اقتصادية كلية
regulatory policies	سياسات تنظيمية
fiscal policies	سياسات مالية
social networks	شبكات التواصل الاجتماعى
global supply chains	شبكات التوريد العالمية
safety nets	شبكات أمان
multinationals	الشركات متعددة الجنسيات
multinational corporations	شركات متعددة الجنسيات
virtual corporation	شركة افتراضية
parent company	الشركة الأم
transparency	شفافية
foreign exchange	الصرف الأجنبى
hedge funds	صناديق التغطية
labor-intensive industries	صناعات كثيفة العمالة

smokestack industry	الصناعة التقليدية
knowledge-intensive industries	صناعة كثيفة المعرفة
mutual fund	صندوق استثمار
IMF (International Monetary Fund)	صندوق النقد الدولى
developed world	العالم المتقدم
developing world	العالم النامى
debt bondage	عبودية الدَّين
cumulative current account deficit	عجز الحساب الجارى التراكمى
trade deficit	عجز تجارى
trade deficit	عجز تجارى
default	العجز عن سداد الديون
sovereign default	العجز عن سداد الديون السيادية
external sanctions	عقوبات خارجية
shock therapy	العلاج بالصدمة
futures	علماء المستقبليات
unpaid labor	عمل غير مدفوع الأجر
labor-intensive operations	عمليات كثيفة العمالة
Globalization	العولمة
market-led globalization	العولمة التى تقودها السوق
current-account surplus	فائض الحساب الجارى
current-account surplus	فائض الحساب الجارى
trade surplus	فائض تجارى
outsourcing opportunities	فرص التعهيد الخارجى
Jobs	فرص عمل

corruption	فســاد
common economic space	الفضـاء الاقتـصادى المشـترك
dot.com bubble	فقاعة شركات تكنولوجيا المعلومات
capital account convertibility	قابلية الحساب الرأسمالى للتحويل
convertibility	القابلية للتحـويل
gold standard	قـاعدة الذهب
grass roots	القاعدة الشعبية (الناس العاديون)
gold-exchange standard	قاعدة الصرف بالذهب
Productivity	القدرة الإنتاجية
mortgages	قروض الرهن العقارى
sub-prime mortgages	قروض الرهن العقارى ذات التصنيف الائتمانى المنخفض
sub-prime loans	قروض ذات تصنيف ائتمانى منخفض
superpower	قـوة عظمى
market forces	قـوى السـوق
emerging powers	القوى الناشئة
capital controls	قيـود على رأس المال
environmental disaster	كارثة بيئية
Eastern bloc	الكتلة الشرقية
The Great Depression	الكســاد العظيم
Commonwealth of Independent States (CIS)	كومنولث الدول المستقلة
Securities and Exchange Commission	لجنة الأوراق الماليـة والبورصـة
IPCC (The Intergovernmental Panel on Climate Change)	اللجنة البين حكومية الدولية المعنية بالتغير المناخى
Commodity Futures Trading Commission	لجنة التعاملات الآجلة فى السلع

Global Commission on International Migration	اللجنة العالمية للهجرة الدولية
bulls	لمتفائلون (فى البورصة)
bears	المتشائمون (فى البورصة)
Cassandras	المتكهنون
life expectancy	متوسط العمر المتوقع
doomsayers	متوقعو الشر
famine	مجاعة
post-industrial society	المجتمع ما بعد الصناعى
G-20	مجموعة العشرين
crony	محسوبية
credit risk	مخاطر ائتمانية
cost arbitrage	مراجحة التكلفة
labor arbitrage	مراجحة العمالة
dustbin of history	مزبلة التاريخ
autarkic course	مسار الاكتفاء الذاتى
government procurement	المشتريات الحكومية
multinational enterprise	المشروعات متعددة الجنسيات
multinational enterprises	مشروعات متعددة الجنسيات
sweatshops	المصانع الاستغلالية
currency speculation	المضاربة بالعملة
insiders	المطلعون على بواطن الأمور
information-processing	معالجة البيانات
food safety standards	معايير سلامة الأغذية
flat-tax rate	معدل الضريبة الموحد

معدل معرفة القراءة والكتابة	literacy rate
المعروض الغذائى	food supply
المعروض النقدى	money supply
مفاوضات متعددة الأطراف	multilateral negotiations
المفوضية الأوروبية	European Commission
مقاول من الباطن	subcontractor
مقرضون ذوو تصنيف ائتمانى منخفض	sub-prime lenders
مكتب الأمم المتحدة المعنى بالجريمة والمخدرات	UNODC (UN Office on Drugs and Crime)
مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة	UNODC (UN Office on Drugs and Crime)
مكتب المحاسبة الحكومية	PDA (Government Accountability Office)
مكتف ذاتيًا	self-sufficient
ملاءة مالية	fiscal solvency
ملاذات ضريبية	tax havens
ملكية عقارية مشتركة	condominium
ملكية فكرية	intellectual property
منطقة الآسيان للتجارة الحرة	AFTA
منطقة التجارة الحرة اليورومتوسطية	EMFTA) Euro-Mediterranean Free Trade Area)
منظمات غير حكومية	NGOs (nongovernmental organizations)
منظمة التجارة العالمية	World Trade Organization
منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية	OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development)

International Organization for Migration	المنظمة الدولية للهجرة
ILO (InternationalLabor Organization)	منظمة العمل الدولية
tourist attractions	مواقع سياحية
African National Congress	المؤتمر الوطنى الإفريقى
overseas suppliers	موردين من الخارج
competitiveness index	مؤشر القدرة التنافسية
balance of payments	ميزان المدفوعات
competitive advantage	ميزة تنافسية
absolute advantage	ميزة مطلقة
environmental activists	ناشطو الدفاع عن البيئة
activists	ناشطون
political and economic elites	النخب الاقتصادية والسياسية
consumerism	نزعة استهلاكية
protectionism	النزعة الحمائية
mercantilism	النزعة المركنتلية
per capita gross domestic product	نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى
GSM (Global System for Mobile Communications)	النظام العالمى للاتصالات المتنقلة
floating exchange-rate system	نظام سعر الصرف المعوَّم
deglobalization	نقض العولة
offshoring	نقل الأعمال للخارج
sustainable growth	نمو مستدام
hierarchical model	نموذج تراتبى
cost savings	وفورات التكلفة
invisible hand	اليد الخفية

المؤلفة فى سطور :

ألفرد إيكس الابن

- هو أستاذ التاريخ المعاصر بجامعة أوهايو والرئيس السابق للجنة التجارة الدولية الأمريكية.
- وقد نشر عدداً من الكتب عن التجارة الدولية والتمويل، والتنافس على الموارد العالمية، والعولمة.
- كما أن إيكس رئيس مجلس إدارة سابق ورئيس تنفيذ سابق للاتحاد الدولى للتجارة والتمويل، وهو منظمة للأكاديميين والمهنيين من ٤٥ بلداً.
- وعمل كذلك محرراً لدوريته "ذا جلوبال إيكونومى چورنال". وله مئات المقالات فى الدوريات الأكاديمية والصحف.

ومن مؤلفاته:

- Opening America's Market: U.S. Foreign Trade Policy Since 1766.
- U.S. Trade Issues: A Reference Handbook.
- Revising U.S. Trade Policy: Decisions in Perspective.

وشارك مع آخرين فى تأليف

- U.S. Trade Policy: History, Theory and WTO

المترجم فى سطور :

أحمد محمود

- عضو نقابة الصحفيين واتحاد الكُتَّاب المصريين وعضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة.
- ويعمل حاليًا رئيسًا لقسم الترجمة بجريدة الشروق القاهرية.
- شارك بترجمات فى عدد من المجلات الثقافية منها:
  - "وجهات نظر" و"الثقافة العالمية".
- وله العديد من الكتب المترجمة منها:
  - "طريق الحرير" و"الناس فى صعيد مصر"، و"عالم ماك"، و"تشريح حضارة"، و"أبناء الفراعنة المحدثون" و"مصر: أصل الشجرة" و"عصر الاضطراب" و"الرقابة والتعتيم فى الإعلام الأمريكى" و"حياة زوجية سعيدة" و"الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية" و"سجلات تاريخية من مصر القديمة" و"عندما تتصادم العوالم" و"التجارة فى الزمن القديم الكلاسيكى" و"نظام عالمى جديد" و"الجمل" و"لن أكره" و"تطبيق النظرية السياسية" و"التكالب على نفط إفريقيا".

التصحيح اللغوى: نهــلة فيصـل
الإشــراف الفنــى: حسـن كـامل